



## الجزء الثاني من منهاج السنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضي ومنها الخاتم الانبياء الخ والرد عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا به واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن نستعذ بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يسمع أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى ونوق بوعد الله ووعد ما الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف ما لا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن البنا ومن أساء البنا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامام وأما المنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذي ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامام قال الخصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر متليعا بكفره الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أي شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضي الامام ومنها أنه يلزم نسبة السفة الى الله تعالى الخ وجوابه
٧٥ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات الخ والكلام على هذا من وجوه	٣٨ فصل وفي الجملة من نفي قيام الامور
٧٨ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعة أيضا الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضي وذهب جمع ما عدا	

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٢٩	فصل قال الرافضى وكان ولده على الهادى ويقال له العسكرى الخ	٨٥	الامامية والاسماعيلية الخ والكلام على هذا من وجوه
١٣١	فصل قال الرافضى وولده مسولانا المهدي محمد الخ	٨٦	فصل وأما قوله ولم يجعلوا الاثمة محصورين في عدد معين الخ
١٣٢	فصل قال روى ابن الجوزى الخ وجواب من وجوه	٨٩	فصل وأما قوله عنهم كل من بايع قرشبا الخ فجبوا به من وجوه
١٣٤	فصل قال الرافضى فهو لاء الاثمة الفضلاء المعصومون الخ وجوابه من وجوه	٩٢	فصل قال الرافضى وذهبوا بسبب ذلك الى امور شيعية الخ وجوابه من وجوه
١٤١	فصل قال الرافضى وما اظن أحدا من المحصلين الخ	٩٩	فصل قال الرافضى الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية الخ وجوابه من وجوه
١٤٢	فصل قال الرافضى وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية الخ وجوابه	١٠٨	فصل قال الرافضى الوجه الثالث ان الامامية جازمون بحصول النجاة لهم وبحصول ضدها لغيرهم الخ وجوابه من وجوه
١٤٣	فصل قال الرافضى الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية الخ والجواب من طريقين	١١٣	فصل قال الرافضى الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الاثمة المعصومين الخ
١٤٧	فصل قال الرافضى مع أنهم ابتدعوا أشياء الخ وجوابه من وجوه	١١٦	فصل وأما علي بن الحسين فن كبار التابعين الخ
١٥١	فصل قال الرافضى وكسح الرجلين الخ وجوابه	١٢٤	فصل وأما من بعد جعفر فوسى بن جعفر الخ
١٥٣	فصل قال الرافضى وكالمعتنيتين ورد بهما القرآن الخ وجوابه	١٢٥	فصل قال وكان ولده على الرضى أزهد أهل زمانه الخ
١٥٧	فصل قال الرافضى ومنع أبو بكر فاطمة أرثها الخ وجوابه من وجوه	١٢٧	فصل قال الرافضى وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه
١٦٥	فصل قال الرافضى ولما ذكر فاطمة أن أباه صلى الله عليه وسلم وجهافد الخ وجوابه من وجوه		
١٧٤	فصل قال الرافضى وقد روى عن الجماعة كلهم الخ وجوابه		
١٧٥	فصل قال الرافضى وسعوه خليفة		

حقيقة

- رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ  
 وجوابه من وجوه  
 ١٧٩ فصل قال الرافضي وسموا عمر فاروقا  
 ولم يسموا عليا الخ وجوابه  
 ١٨٢ فصل قال الرافضي وأعلموا أمر  
 عائشة الخ وجوابه  
 ١٨٣ فصل قال الرافضي وأذاعت سر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ  
 وجوابه  
 ١٩٨ فصل قال الرافضي وسموها أم  
 المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ  
 وجوابه  
 ٢٠١ فصل قال الرافضي مع أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لعن معاوية الخ  
 وجوابه  
 ٢١٤ فصل وأما قول الرافضي وسموه  
 كاتب الوحي الخ وجوابه  
 ٢١٥ فصل قال الرافضي وكان باليمن يوم  
 الفتح الخ وجوابه  
 ٢٢٠ فصل وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع  
 فيها أمور بالتأويل الخ  
 ٢٢٢ فصل اذاتين هذا فيقال قول  
 الرافضة من أفسد الاقوال الخ  
 ٢٢٦ فصل قال الرافضي وسموا خالد بن  
 الوليد سيف الله عنا الخ وجوابه  
 ٢٢٩ فصل قال الرافضي ولما قبض النبي

حقيقة

- صلى الله عليه وسلم وأنفذه أبو بكر  
 لقتال أهل البصرة الخ وجوابه  
 ٢٣٣ وأعلم أن طائفة من الفقهاء من  
 أصحاب أبي حنيفة الخ  
 ٢٣٤ فصل قال الرافضي وقد أحسن  
 بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس  
 من لم يسبقه في سالف طاعته الخ  
 وجوابه  
 ٢٣٧ فصل قال الرافضي وتجادى بعضهم  
 في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد  
 الخ وجوابه  
 ٢٤٦ فصل اذاتين هذا فنقول الناس في  
 يزيد طرفان ووسط الخ  
 ٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين  
 رضي الله عنه ثلاثة أصناف الخ  
 ٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل  
 الحسين رضي الله عنه يحدث للناس  
 بدعتين بدعة الحزن والنوح يوم  
 عاشوراء الخ  
 ٢٥١ فصل قال الرافضي وتوقف جماعة  
 من لا يقول بامامة في لعنته الخ  
 وجوابه  
 ٢٥٦ فصل قال الرافضي فلينظر العاقل  
 أي الفريقين أحق بالامن الخ  
 وجوابه

(تت)



(فهرست)

کتاب موافقة صريح العقول لصحيح المنقول الذي  
بها مش منهاج السعنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
١١٥ فصل وقد استدل بعضهم على النفي بدليل آخر الخ	٢ فصل ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الخ
١١٩ فصل وقد عارض بعضهم الرازي فيما ذكره الخ	٨٠ فصل وقد ذكر أبو عبد الله الرازي والآمدى الخ
١٤٨ فصل وأما قول عبد العزيز	١٠٧ قال الرازي وعلى أن الصفة إما
١٧٩ حجج الامام الرازي على حدوث الاجسام وكلام الارموي معه	حقيقة عارية عن الاضافة أو حقيقة يلزمها اضافتها الخ

(نعت)

## الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقديره

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

العمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله آمين



(وهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لجميع المنقول)

للمؤلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢١ هـ

(بالقسم الادبي)

4701  
512

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم  
(فصل) ونحن نبشع على دلالة  
السمع على أفعال الله تعالى الذي به  
تنقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين  
به مطابقة العقل للشرع ولارب  
أن دلالة ظاهر السمع ليس فيها نزاع  
لكن الذين يخالفون دلالة يدعون  
أنها دلالة ظاهرة لا قاطعة والدلالة  
العقلية القاطعة على أنها أصل  
الدلالة متفق عليه فنقول معلوم  
بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال  
الاختيارية القائمة كالاستواء  
الى السماء والاستواء على العرش  
والقض والطي والابتن والحيء  
والنزول ونحو ذلك بل والخلق  
والاحياء والامانة فان الله تعالى  
وصف نفسه بالأفعال اللازمة  
كالاستواء والأفعال المتعدية  
كالخلق والفعل متعدى مستلزم  
للفعل اللازم فان الفعل لابد من  
فاعل سواء كان متعديا الى مفعول  
أو لم يكن والفاعل لابد من فعل  
سواء كان فعله مقتصرا عليه  
أو متعديا الى غيره والفعل المتعدى  
الى غيره لا يتعدي حتى يقوم  
بضاعفه اذ كان لابد من الماعل  
وهذا معلوم سمعا وعقلا أما السمع  
فان أهل اللغة العربية التي رل  
بها القرآن بل وغيرها من اللغات  
متفقون على أن الانسان اذا قال  
قام فلان وقعد وقال أكل فلان  
الطعام وشرب الشراب فانه لابد  
أن يكون في الفعل المتعدي الى  
المفعول به ما في الفعـل اللازم  
وز بادة اذ كلتا الجـلـتين فعلـة  
وكلاهما فعل وفاعل والثانية

(فصل) قال الراضى ومنها الخيام الانبياء وانقطع جهم لان البى اذا قال لك كفر آمن بى  
وصدقنى يقول له قل الذى يمشى يخلق فى الأعيان والقدره الموزنة حتى أتمكن من الاعيان  
وأؤمن بك والافتكف تكفى الاعيان والقدرة على بل خلق فى الكفر وألا أتمكن من  
مقاهرة الله تعالى فيقطع البى ولا يتمكن من جوابه ■ فيقال هذا مقام بكر خوض النفوس  
فيه فان كثيرا من الناس اذا أمر بما يجب عليه تعال بالقدر وقال حتى بقدر الله ذلك أو بقدرنى  
الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك اذا نهى عن فعل ما حرم الله قال الله يقضى على  
بئلك أى خيلنى ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة باتفاق كل ذى عقل  
ودين من جميع العالمين والمحتم به لا يقبل من غير مثل هذه الحجة اذا احتج بها فى ظلم ظاهرا او ترك  
ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ما عليه وعاقبه على عداوته عليه وانما هو من جنس  
شبه السوفسطائية التي تعرض فى العلوم فكما أنك تعلم فسادها بالضرورة وان كانت تعرض  
كثيرا لكن تدين الناس حتى قد تسبى في وجود نفسه وغير ذلك من المعارض الضرورية فكذلك  
هذا تعرض فى الاعمال حتى يظن انها شبهة فى اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك  
واباحة الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة ولهذا لا يقبلها  
أحد عند التحقيق ولا يحتج بها أحد الامع عدم علمه بالحجة بما فعله فاذا كان معه علم بان ما فعله  
هو المصلحة وهو الأمور وهو الذى يبنى فعله لم يحتج بالضرورة وكذلك اذا كان معه علم بان الذى لم  
يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو ما ربه لم يحتج بالقدر بل اذا كان متبعا  
لغيره لا غير علم احتج بالقدر ولهذا المسائل المشركون لواء الله ما شركنا ولا آباءنا ولا احرمانا من

امتياز بزيادة المفعول فكذلك فى الفعل اللازم متعديا وفاعل فى الجملة المتعدية معناه ايضا فاعل وفاعل وزيادة مفعول شئ  
به ولو قال قائل الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بالفاعل أو لا لكان كلامه معلوم الفاسد بل يقال هذا الفعل تعلق بالفاعل أو لا تعلق قام

وفعدتم تعدى الى المفعول ففقه ما في الفعل اللازم زيادة التعدى وهذا واضح لا يتنازع فيه اثنان من اهل اللسان فقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش تضمن (٣) فعلين اولهما متعد الى المفعول به والثاني مقتصر

لا يتعدى فاذا كان الثاني وهو قوله تعالى ثم استوى فعلا متعلقا بالفعل فقوله خلق كذلك بلا نزاع بين اهل العربية ولو قال قائل خلق لم يتعلق بالفعل بل بنصب المفعول به استاء كان جاهلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كافي استوى وامس جهة العقل فن جوز ان يقوم بذات الله تعالى فعل لازم كالحيي والاستواء ونحو ذلك لم يمكنه ان يمنع قيام فعل يتعلق بالخلق كالخلق والبعث والامانة والاحياء كما ان جوز ان تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياسة لم يمكنه ان يمنع قيام الصفات المتعلقة بالتغير كالعلم والقدرة والسمع والبصر ولهذا لم يقل احد من العقلاء بانسان احده الضربين دون الآخر بل قد ثبتت الافعال المتعدية القائمة به كالخلق من ينازع في الافعال اللازمة كالحيي والاتبان واما العكس فاعلمت به قائلا واذا كان كذلك كان حدوث ما يحدثه الله تعالى من الخلقات تابع لما يفعله من افعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه سبب الخديث والله تعالى حي قديم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فعال لما يشاء وهذا قد قاله العلماء الاكابر من اهل السنة والحديث ونقلوه عن السلف والائمة وهو قول طوائف كثيرة من اهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

شي قال الله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان يتبعون الا الظن وان اتم الا تخبرون قل فقلته بالغة فلو شاء هذاكم اجعين فان هؤلاء المشركين يعلون بقطرهم وعق واهم ان هذه الحجة واضحة وباطلة فان احدهم لو ظلم الآخر اوجر في ماله او فرج امرأته او قتل ولده او كان مصر على الظلم فبها الناس عن ذلك فقال لواء الله لم يفعل ذلك لم يقلوا منه هذا ما ولا هو يقلها من غيره وانما يصح ما صح دفع اللوم بلا وجه فقال الله لهم هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان يتبعون الا الظن والشر والخر من امر الله وانه مصلحة به في فعله ان تتبعوا الا الظن فانه لا علم عندكم بذلك ان تظنون ذلك الاطلا وان اتم الا تخبرون وتفترون فعمد تكفي في نفس الامر ظنكم وخرصكم ليس في عندكم في نفس الامر كون الله شاع ذلك وقدره فان مجرد المشيئة والقدرة لا تكون عدة لاحد في الفعل ولا حجة لاحد ولا عذر لاحد اذ الناس كلهم مشتركون في القدرة فلو كان هذا حجة وعنده لم يحصل فرق بين العادل والطام والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يكن فرق بين ما يصلح الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهؤلاء المشركون المحضون بالقدرة على ترك ما ارسل الله به رسوله من توحيده واليمان به لو اخضع به بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة امره بل قبله منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضا يعادى بعضهم بعضا يقال بعضهم بعضا على فعل من يذم كالحقهم او طمأ القباياه هم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوهم الى الحق الله على عباد وطاعة امرهم واحتجبوا بالقدرة فصاروا محضون بالقدرة على ترك حق ربهم ومخالفة امره بما لا يقبلونه من ترك حقهم وخالف امرهم وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ بن جبل ائذرى ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك حقهم عليه ان عباد الله ان يعبدوا ولا يشركوا به شيئا ائذرى ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك حقهم عليه ان لا يعبدوا فالحاج بالقدرة حال اهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتكلمون ان يتبعوا الا الظن وان هم الا يخبرون وهم انما يخبرون به في ترك حق ربهم ومخالفة امره لاني ترك ما ربه حقهم ولا في مخالفة امرهم ولهذا تجد المحميين والسنديين الى من السالك والصوفية والفقراء والعامة والجنود والفقهاء وغيرهم يفترون اليه عند اتباع الظن ومانهوى النفس فلو كان معهم علم وهدى لم يتجسسوا بالقدرة اصلا بل يعتدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا اصل شريف من اعني به علم منشأ الضلال والقي لكثير من الناس ولهذا تجد المشايخ والصالحين المتبعين للامر والنهي كثورا موصون باتباعهم بالعلم بالشريعة فان كثرا ما عرض لهم ارادات في اشياء ومجبة لها فيجبون فيها احواءهم طائفتين انهم ادبوا الله تعالى وليس معهم الا الظن والدوق والوجدان الذي يرجع الى محبة النفس و ارادتها فيجبون تارة بالقدرة وتارة بالظن والحرص وهم يتبعون احواءهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم خرجوا عن الفتن ومانهوى النفس واتبعوا ما جاءهم من ربهم وهو الهدى كما قال تعالى فاما يا ايها الذين آمنوا فليست في اتبع هداي فلا تضل ولا تشق وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والنحل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لواء الرحمن ما عبدناهم ماله من علم انهم الا يخبرون فبين انهم لا علم لهم بذلك انهم الا يخبرون

في زول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات اعنائهم عابجا به الشرع ولا يمكن القول بحدوث العالم على اصل نفاذ الافعال الذين يزعمون ان العقل قد دل على نفيها ويقدمون هذا الذي هو عندهم دليل على ما جاء به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

يطلب هذا القول ويوافق الشرع فإنه إذا تبين أن القول بنفسها مجتمع معه القول بحدوث شيء من الحوادث لا اله الا هو ولا غيره والحوادث مشهودة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزوع عن النقص وكل كمال

وقال في سورة الانعام قل لله الحجة البالغة أي بارسال الرسل وانزال الكتب كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدس بقوله فلو شاء لهداكم أجمعين فأنبت الحجة السريعة وبين المشيئة القدسية وكلاهما حق وقال في النحل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء ونحن لا بأنا ولا حولنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الا البلاغ المبين فبين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاؤهم به ليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففي فطرة بني آدم أنه ليس حجة صحيحة بل من احتج به احتج لعدم العلم واتباع الفتن كفعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بارسال الرسل وانزال الكتب كآيات في الحديث الصريح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لأحد أصحابه اليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولأحد أحب اليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولأحد أغر من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر ويبغض الفواحش فيجب أن يدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالظلم ومن المعلوم أنه من قدم إلى أتباعه بأن افعلوا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأزاح عنهم ثم تعدوا واحدا وهو أفسدوا أمورهم كل له أن يذهبهم وينتقم منهم فإذا قالوا أليس الله قد رعدنا بهذا لو شاء الله ما فعلنا هذا قيل لهم أتمن لا حجة لكم ولا عذركم ما تعذرون به بين أن ما فعلتموه كان حسنا أو كنتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان والاعذار ولأن ولي أمر أعطي قواما لا يوصوله إلى بلد فاسفروا به وركبوا في البر ية ليس عنده أحد ووافقا كان بعيد منه وكان ولي الأمر قد أرسل جندا يغزون بعض الاعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطعة ليس له أحد فأخذوه وذهبوا وكان يحسن منه أن يعاقب الأولين لتقر يطهم وتضيق عليهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا أنه لم تعلمنا أنك نعت بعد أخذنا حتى يحتر زال ما منهم قال هذا لا يجب على ولوفعله لكان زبادة أعانكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والامانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن يدعي فيهم ظلما وإن كان لم ينعم بالاعلام بذلك الجند لكن عمل المصلحة في إرسال الأولين والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن مشيئته وقدرته فإذا أمر الناس بحفظ الحدود واقامة الفرائض لمصلحة كان ذلك من احسانه اليهم وتقر بفهم ما ينفعهم وإذا خلق أمورا أخرى فافادوا وطروا واعتدوا بسبب خلقه الامور الاخرى كان عادلا لا حقا في خلق هذا وخلق هذا والامر بهذا والامر بهذا وإن كان لم يعد الأولين بزيادة يحترسون بها من التفرط والعدوان لا سماع عليه بان ذلك الزيادة لو خلقها لمزمتها تفويت مصلحة أرجح فان الضدين لا يجتمعان (والقصد هنا) أنه لا يحجب أحدنا بقدر الا حجة تعيل لعدم اتباع الحق الذي بينه العلم فان الانسان حي حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهما الحارث الكاسب العامل والهام الكثير الهم والهم مبدأ الارادة والقصد فكل انسان حارث همام وهو المتحرك بالارادة وذلك لا يكون الا بعدد الحس والشعور فان الارادة مسبوقة بالشعور بالارادة فلا تصور ارادة

وصفة المخلوق من غير استزاهه لنقص فالحق أحق به بكل نقص نزعه المخلوق فالحق أحق بان ينزعه والفعل صفة كمال لاصفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والافعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجمعة من المعتزلة وغيرهم تنكروا لهذا وهذا فأنبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به وفي أن يقوم به ما يتعلق بعشئته وقدرته من الافعال وغيرها ووافقته على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما وأما الحارث المحاسبي فكان ينسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحد بجهده وكان أحد يجذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث أنه رجع عن قوله وقد ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسئلة قولين ورجح قول ابن كلاب وذكر ذلك في قول الله تعالى قل اعلموا فسيرى الله علمكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأتممة السنة والحديث على اثبات النوعين وهو الذي ذكر عنهم من نقل مذهبهم كعرب الكرماني وعثمان ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلطف الحركة وإن

ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرماني أنه يقول من لقى من أئمة السنة ولا كاجد بن حنبل واسحق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الجدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة

فكل حي متحرك وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية ثلثة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديد بهم وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حاد الخزازي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن (هـ) خزيمة وغيرهم كابي عمر بن عبد البر وأمثاله يثبتون المعنى الذي يشبه هؤلاء ويسمون ذلك فعلا ونحوه ولكن يمتنعون عن إطلاق لفظ الحر كنه كونه غير مأثور وأصحاب أحد منهم من يوافق هؤلاء كابي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطة وأمثالهما ومنهم من يوافق الأولين كابي عبد الله بن حامد وأمثاله ومنهم طائفة ثالثة كالشيعيين وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم ولما كان الأثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث

كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم من العلماء الذين أدرجهم الإمام محمد بن إسحق بن خزيمة كان المستقر عنده ما نقلناه عن أئمتهم من أن الله تعالى لم يرزل ملكا إذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة وكان له أصحاب كابي علي الثقفي وغيره تلقوا طريقته ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وأتوا إلى ابن خزيمة سر قول هؤلاء هو أن الله لا يوصف بأنه يقدر على الكلام إذا شاء ولا تعاق ذلك بمشيئته فوقه بين ابن خزيمة وغيره وبينهم في ذلك نزاع حتى أظهر وأما وقتهم له فيما لا نزاع فيه وأمر ولادة الأمر بتأديهم لمخالفتهم له وصار الناس خريجين فالجهل من أهل السنة وأهل الحديث معه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء تناسلوا وغيرهم خريجين فالخامس أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلي وأبو

ولاحب والاشوق ولاختار ولا طلب إلا بعد الشعور وما هو من جنسه كالطس والعلم والسبع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الأمور فهذا الإدراك والشعور هو مقدمة الإرادة والحب والطلب والحي مفطور على حب ما ينفعه ويلاشه وبغض ما يكرهه ويضره فإذا تصور الشيء الملائم النافع أراد به وأحبه وإن تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علما وقد يكون ظنا وآخر صافا إذا كان عالما بأن مراده هو النافع وهو المصلحة وهو الذي يلائمه كان على الهدى والحق وإذا لم يكن معه علم بذلك كان متبعًا للظن وماتم وى نفسه فإذا جاءه العلم والبيان بأن هذا ليس مصلحة أخذ ينجح بالقدرة ليدنو تنفر عرج لا حجة اعتماد على الحق والعلم فلا ينجح أحد في باطنه أو ظاهره بالقدرة إلا لعدم العلم بما هو عليه الحق وإذا كان كذلك كان من احتجاج بالقدر على الرسل مقرا بأن ما هو عليه ليس معه علم وإنما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مطلقا في كلامه ومن احتج بغير علم كانت حجته أحسن فاما أن يكون حادافعله أن يتبع العلم وأما أن يكون قد عرف الحق واتبعه هو فعله أن يتبع الحق ويدع هواه فتبين أن المحتج بالقدر متبع لهواه بغير علم ومن أصل من أتبع هواه بغير علم من الله (وحيث هذا الجواب) في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انتقاعا لو كان الاحتجاج بالقدر سائغا فاما إذا كان الاحتجاج بالقدر باطلا لا يضر وبما استقر في جميع الفطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوجها ولذلك لم يكن له أن يحتج بعقل هذا ومن طلب دناله على آخر لم يكن له أن يقول ما أعطيل حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عبده بشئ لم يكن له أن يقول لا أقضه حتى يخلق الله في القضاء أو القدر على القضاء (وهذا) أمر جبل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مفرهم بالقدر ومنكرهم له ولا يخضر بيال أحد منهم الاعتراض بعقل هذا مع اعترافهم بالقدر ولذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد في بداية العقول لم يكن لأحد أن يحتج بعقل الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أنا نذيرك أن فعلت ما أمرتكم به فنجوت وسعدت وإن لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صعد على الصفا ونادى يا صباحاه فأجابوه فقال أرايتم لو أخبرتكم أن عدوا مصحكم أكنتم مصدق قالوا ما جرت بنا عملك كذا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وقال أنا النذير العريان ومن المعلوم أن من أنذر بعدد وقت بعده لم يقل لنذره قل الله يخلق في قدرته على الفرار حتى أفر بل يحتج على الفرار والله تعالى هو الذي يعينه على الفرار فهذا الكلام لا يقوله إلا المكذب للرسل إذ ليس في الفطرة مع تصديق النذير الاعتلال بعقل هذا وإذا كان هذا تكذيبا باقيا به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس أن أقول لري هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالته وأعلم على ما جلت وعلمت ما جلت وليس على إلا البلاغ المبين وقد عمت به (الرابع) أن يقول ليس لي ولا لغيري أن يقول له لم تجعل في هذا كذا وفي هذا كذا فإن الناس على قولين منهم من يقول إنه لا حكمة إلا المحض المشبهة يقول إنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومنهم من يقول إنه لا حكمة يقول لم يفعل شيئا إلا الحكمة ولم يتركه إلا انتقام الحكمة فيه وإذا كان كذلك لم يكن العبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يسئل عايفعل وهم يسألون

عثمان التستاورى ويحيى بن عمار السجستاني وأبو عبد الله بن مندو أو نصر المجري وشيخ الاسلام الأنصاري وسعد بن علي الزنجاني وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروي وأبو بكر السبق وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة تلقبهم بأهل الحلول الحوادث

وكانت المعتزلة تقول ان الله منزعي الاعراض والاياعاض والحوادث والحدود ومقصودهم في الصفات وفي الافعال وفي مبادئ الخلق وعلوه على العرش وكانوا يعبرون عن مذهب (٦) أهل الانبياء أهل السنة بالعبارات الجميلة التي تشعر الناس بفساد المذهب

فانهم اذا قالوا ان الله منزعه عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك أنه منزعه عن الاستحالة والفساد كالاعراض التي تعرض لشيء آدم من الامراض والاسقام والارباب ان الله منزعه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائمه ولا غير ذلك من الصفات التي يسويها هم اعراضا ولذلك اذا قالوا ان الله منزعه عن الحدود والاحياز والجهات وأهملوا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا تحصره المخالقات ولا تحوز المصنوعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم أنه ليس بمبدأ الخلق ولا منفصل عنه وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش اله وان محمدا لم يبرح به اليه ولم ينزل منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا ينقرّب اليه شيء ولا ينقرّب اليه شيء ولا يرفع اليه اليد في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجمهية واذا قالوا انه ليس بجسم أو هوأ الناس أنه ليس من جنس الخلق ولا من جنس المخلوقات ولا من أيدان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو مبين الخلق وأمثال ذلك واذا قالوا لا تخلف الحوادث وأهملوا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محل التغييرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للخلق فيخلقهم وتفسدهم وهذا

(الوجه الخامس) أن يقول اعانتك على الفعل هو من أفعاله هو فاعله فليكنه وما لم يفعله فلا انتفاء الحكمه وأما نفس الطاعة فمن أفعال التي تعود مصلحتها اليك فان أعلك كان فضلا منه وان خذلك كان عدلا منه فتكليفك ليس لحاجته اليك الذي يحتاج اليك اعانتك كأيام السيد عبده بمصلحته فإذا كان العبد غير قادر أعله حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود اليه نفعه بل التكليف ارشاد. وهدي وتعرف للعباد ما ينفعهم في العايش والمعاد ومن عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره واه يحتاج الى ذلك الذي يفعله لم يكن أن يقول لا أفعل الذي أحتاج اليه وهو ينفعه حتى يخلق في الفعل بل مثل هذا يخضع وبذل الله حتى يعينه على فعل ما ينفعه كما لو قيل هذا العبد قد صدق أو هذا السبع أو هذا السيل المحذور فانه لا يقول لا أهرب وأخلص حتى يخلق الله في الهرب بل يحرص على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفترسه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجا الى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا آكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يخلق في ذلك بل يريد أن يربي فيه ويسأل الله تبسره عليه فالفطرة مجبولة على حب ما يحتاج اليه ودفع ما يضره وأما متعبد بالله على ذلك وهذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده وبها جاهدك ولهذا أمر الله العباد أن يسألوا الله أن يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام أمان بقوله من يرد الطاعة ويعلم أنها تنفعه أو من لا يريد ها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما متعبد منه أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول فمن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزاً فان نفس الارادة الجازمة للطاعة مع القدرة وتحب الطاعة فانها مع وجود القدرة والاداعي تام وتوجب وجود المقدور فاذا كانت الطاعة بالتكلم بالسمواتين فمن أراد ذلك ارادة جازمة فله قطعاً وجود القدرة والاداعي التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فمتعبد أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه فانه اذا طلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان مردها فلا تصور أن يقول مثل ذلك الا مرده ولا يكون مرده الطاعة المقدور الا بفعله وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو ان يقال أنت متعبد من الاعمال فادركه فلو أردته فعلته وانما لم تؤمن لعدم ارادته لا لعجزه وعدم قدرته عليه وقد بينا أن القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في الطبع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في الطبع بخلاف المختصة بالطبع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا أن من جعل القدرة نوعاً واحداً امامة لراثة الفعل وأما سابقا فله خطأ هذا اذا عني بالحد النوعين مجموع ما يستلزم الفعل كما هو اصطلاح كثير من النظار وأما اذا لم يرد بالقدرة الا المصحح ففي نوع واحد فان للناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أو أوقا أخذها أنها لا تكون الا مع الفعل وهذا بناء على أنها المستزمنة للفعل وتلك لا تكون الا معه وقد سبق أيضاً أن القدرة عرض والعرض لا يبق زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصححة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعه وهذا أصح الاقوال فمن هؤلاء من يقول القدرة نوعان مصححة ومستزمنة فالمصححة قبله والمستزمنة معه ومنهم من يقول بل القدرة من المصححة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستزمام فانما يحصل بوجود الارادة مع

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بعيشته القدرة وقدرته وأنه لا يتقدر على استواء أو زول أو تيان أو عجيء وأن الخلق لا يخلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلاً بل عين الخلق

هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخلق وخلق بل المخلوق عين الخلق والمفعول عين الفعل ولجوز ذلك وابن كلاب ومن اتبعه وافقهم على هذا وافقهم في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والخارث المحاسبي وأبو (٧) العباس القلانسي وغيرهم يثبتون مباينة الخالق

للمخلوق وعلاوه بنفسه فوق المخلوقات وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون ان العلوق على المخلوقات صفة عقلية فعل بالفعل وأما استواءه على العرش فهو من الصفات السبعة الخيرية التي لا تعلم الا بالبروك ذلك الاشعري ثبت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ولهذا ثبتت العلو ونحوه مما تنفذه المعتزلة وثبت الاستواء على العرش ورذعي من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما يختص بالعرش بخلاف أتباع صاحب الارشاد فانهم سلكوا طريقه المعتزلة فلم يثبتوا الصفات بالالعقل وكان الاشعري وأتباعه يقولون انهم يصحون بالعقل لما عرف ثبوته بالشرع فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين والعقل عاضده معاون فصار هؤلاء يسلكون ما سلكه أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله به وما لا يوصف وأنما يعتمد في ذلك عندهم على عقلهم ثم ما يشبهه اما ان ينفوه واما ان يقفوا فيه ومن هنا طعم فهم العقيدة وطعمت الفلاسفة في الطائفتين باعراض قلوبهم عما جاء به الرسول وطلب الهدى من جهة وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع كعقل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الاشعري وأتباعه اصحابه على هذا بل كانوا موافقين لما رآه أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع

القدرة لانفس ما يسمى قدرة والارادة ليست حراً من معنى القدرة وهو القول الموافق للغة القرآن بل ولغات سائر الامم وهو اصعب الاقوال (وحيث قد نقول) أنت قادر مستكن خلق فيك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال قله يجعلني مرید الايمان قله ان كنت تطلب منه ذلك فانت مرید الايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قله يجعلني مرید الايمان فان قال فكيف يأمرني بما لم يجعلني مریداه لم يكن هذا طلباً للارادة بل كان هذا احتجاجاً وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه انقطاع فان القدرة ليس لاحداث ما يحتاجه (الوجه الثامن) أن يقال كل من دعاه غيره الى فعل وأمر به فلا يتجاوز أن يكون مقرباً بان الله خالق أفعال العباد وارادتهم وأنهم لا يفعلون الا ما شاءه أو هم يجذبون ارادة أنفسهم بلا ارادته فان كان من القسم الاول فهو يقربان كل ظالم له أو يفسده فخلق ارادة للظالم فظلم وهو لا يعذر الظالم في ذلك فقال له أنت مقربان مثل هذا ليس بجعل بل خالف ما أمر به كأنما كان فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وان كان منكراً للقدرة امتنع أن يحتاج هذا فنبت أن الاحتجاج بالقدرة لا يحلحظ الرسل لا يجوز لا على قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء فان قال قائل المذعي ليس له مذهب يعتقده بل هو ساذج قيل له هب أن الامر كذلك ففي نفس الامر اما ان يكون قول هؤلاء واما ان يكون قول هؤلاء وعلى التقديرين فالاحتجاج بالقدرة محل فثبت بطلان الاحتجاج به بانفاق الطائفتين المثبتة والنفاة (الوجه التاسع) أن يقال المقصود الرسالة هو الاخبار بالعذاب لمن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهما السلام لفرعون إن اقتدا وصي الشان العذاب على من كذب وتولى وحيث قد أذا قال هو خلق في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قيل له هذا لا يناقض وقوع العذاب عن كذب وتولى فان كان لم يخلق في الايمان فانت بمن يعاقبه وان جعلاً مؤمناً فانت بمن أسعده ونحن رسل مبلطون لا منذرون لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المين وانما المكلف بخاصم ربه حيث أمر به عما يفعله عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يفسره والله سبحانه وتعالى لا يستل عما يفعله وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال وارد على المصنف وعلى غيره من محققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا أبا الحسين البصري حيث قال انه مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود المفعول. يدور ذلك أن الله خلق الداعي في العبد وقول أبي الحسين وبتبعه في القدر هو قول محقق أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد وارادته وذلك مستلزم لحقيقة فعل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلاً له محمد لله وهذا قول جاهر أهل السنة من جيع الطوائف وهو قول كثير من اصحاب الاشعري كابي اسحق الاسفرائيني وأبي المعالي الجويني الملقب بامام الحرمين وغيرهم وإذا كان هذا القول محققاً للمعتزلة والسبعة وهو قول جمهور أهل السنة وأتباعهم في الخلاف بين القدرة والذين يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجهمية المجبرة الذين يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله ووجه من الوجود وان العبد ليس فاعلاً لفعله كما يقول ذلك الجهم من صفوان امام المجبرة ومن اتبعه وان أتيت أحدهم كسبا لعقل كما أثبت الاشعري ومن وافقه وان كان هذا التزاع في هذا الاصل بين القدرة والنفاة لكون الله يعين المؤمنين

مطلقاً والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السبعة لا تصيد اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم



ليس موقوفة على دليل الاعراض وان الاستدلال به على حدوث العالمين البدع المحرمة في دين الرسل وكذلك غيره من موافقه على نفي الافعال القائمة به قد يقول ان هذا الدليل دليل الاعراض (أ) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يقول ان دلالة

السبع موقوفة عليه لكن المعتزلة القائلون بان دلالة السبع موقوفة على محتمه صرحوا بأنه لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويحتج من الصفات بل ولا الأفعال وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وان وافق العقل فكيف اذا خالفه وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كصاحب الارشاد وأتباعه وهو لا يدرون دلالة الكتاب والسنة تارة يصرحون باننا وان علمنا ما اراد الرسول فليس قوله بما يجوز أن يحتاج به في مسائل الصفات لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات وتارة يقولون انما يدل لاننا نعلم ما ادهم تطرق الاحتمالات الى الدلالة السبعية وتارة يطعنون في الاخبار فينهذ الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المتدعة أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم وحرمة الصحابة والتابعين لهم باحسان حتى يقولوا انهم لم يحققوا أصول الدين كما حققناها ورعا اعندوا عنهم بأنهم كانوا مستغنين بالجهاد ولهم من حسن هذا الكلام الذي وافقون به الرافضة ويصومهم من أهل البدع ويخالفون به الكتاب والسنة والاجماع مما ليس هذا موضع بسطه وانما تنبهنا على أصول دينهم وحقائق أقوالهم ونعائهم وانهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة المعقول والكلام

على الطاعة ويجعل فهم دعاها لها ومخضهم بذلك دون الكافر بن وبين الجبهة الغلاة الذين يقولون ان العباد لا يفعلون شأ ولا قدرة لهم على شيء أولهم قدرة لا يفعلون بها شيئاً ولا تأملها في شيء فكلا القولين باطل مع أن كثير من الشيعة يقولون بقول الجبهة وأما السلف والأئمة القائلون بامامة الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا ولا بهذا فحين أن قول أهل السنة القائلين بخلافة الثلاثة هو الصواب وأن من أخطأ من أتباعهم في شيء خطأ الشيعة أعظم من خطئهم (وهذا السؤال) انما يتوجه على من يسوغ الاحتجاج بالقدرة ويقيم عذر نفسه وغيره اذا عصى بأن هذا مقتدر على ويرى أن شهود هذا هو شهود الحقيقة أي الحقيقة الكونية وهو لا يدرك كثير من الناس وفهم من يدعي أنهم من الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فنوا في توحيد الربوبية ويقولون ان العارف في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنة ولم يستقم سبته ويقول بعضهم من شهد الارادة سقط عنه الامر ويقول بعضهم ان الخبر عليه السلام انما سقط عنه التكليف لانه شهد الارادة وهذا الشرب كثير في متأخري الشيوخ السالك والصوفية والفقهاء بل في الفقهاء والامراء والعامة ولا ريب أن هؤلاء من المعتزلة والشيعة الذين يقررون بالامر والهي وينكرون القدر ومثل هؤلاء اطل اسان المعتزلة والشيعة في المنسبين الى السنة فان من أقرب الامر والهي والوعود والوعيد وفعل الواجبات وترك المحرمات ولم يقل ان الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي هو قد قصد تعظيم الامر وتزبد الله تعالى عن الظلم واقامة حجة الله على نفسه لكن ضاع عنه فلم يحسن الجمع بين قدرة الله التامة وبين مشيئته العامة وخلقه الشامل وبين عدله وحكمته وأمره ونهيهِ ووعده وعييده فجعل الله الجدل ويجعل له تمام الملك والذين أثبتوا قدرته ومشيتيه وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهيهِ ووعده وعييده شرمن اليهود والنصارى كما قال هذا المصنف فان قولهم يقتضي إخماد الرسل ونحن انما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلاً وأما الحق فعلمنا أن نقله من كل قائل وليس لاحد أن يرد بدعة بيده ولا يقابل باطلاً باطل والمنكرون والقدران كانوا في بدعة فالمتحجب به على الامر أعظم بدعة وان كان أولئك يشبهون المجوس فهو لا يشبهون المشركين المكذبين للرسل الذين قالوا لولاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من دونه من شيء وقد كان في أواخر عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين جماعة من هؤلاء القدرية وأما المحضون بالقدر على الامر فلا يعرف لهم طائفة من طوائف المسلمين معروفة وانما ذكرنا في المتأخرين وهو ما هذا حقيقة توجهوا الى الحقيقة تعارض الشريعة ولم يميزوا بين الحقيقة الدينية الشريعة التي تتضمن تحقيق أحوال القلوب كالإخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله وبين الحقيقة الكونية القدرية التي تؤثر فيها ولا يحتاج بها على المعاصي لكن يسلم البها عند المصائب فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضي ويسلم ويستغفر ويتوب من الذنوب والمصائب كما قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك فالعبد ما مور بان يصبر على المصائب ويستغفر من المصائب ومن هذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قد أخرجنا في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله عنه وروى ابنه ابي حنيفة عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اخرج آدم وموسى في لفظ ان موسى قال يا رب أرى آدم الذي أخرجنا من الجنة خطيئة فقال

وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما راعوا به أهل الخادفهم من جنس الرافضة لاعقل صريح ولا نقل صحيح موسى بل منهم اسفطة في العقليات والقرمطة في السميات وهذا امتنهي كل مبتدع خالف شيئاً من الكتاب والسنة حتى في المسائل العملية

والفضا بالفقهاء ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات في أصول الدين الى الاحتجاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تنتم الا بقوله في التوحيد والعدل فيعبرون التكذيب بالقدم من أصولهم العقلية (٩) وكذلك في الصفات وأما هؤلاء المشهور وعندهم

أنه اناروئث المجردة المتبرئة علم بالضرورة أنها تصديق الرسول واثبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية فالعقليات التي يعلم بها صحة السبع مقدمات قليلة ضرورية بخلاف المعتزلة فانهم طوّلوا المقدمات وحمّلوها نظرية فهم خير من المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خيرا منهم من بعض الوجوه وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقه ان كلاب ومال الى أهل السنة والحديث وانسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالإبانة والموجز والمقالات وغيرها وكان يختلفا بأهل السنة والحديث كاختلاف المتكلم بهم بخلاف ابن عقيل عند متأخريهم لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لأصول الامام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كالأشعري في الجوزي في كثير من كتبه وكان القدماء من أصحاب أحمد كالأبي بكر عبد العزيز بن أبي الحسن التيمي وأمثاله ما ذكرناه في كتبهم على طريق ذكر المواقف للسنة في الجملة وبذلكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التبيين وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الائتلاف والواصل ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحاديثا في أجوبته في المسائل

موسى أنت أو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيه من روحه وأجعلك ملائكة لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وكتبك التوراة بيده (١) فكيف تجد فيها مكتوبا بعضي آدم به فتوى قال قل أن مخلوقا باربع سنة قال فخرج آدم موسى فخرج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم احتج بالقدر على الذنب وأنه حج موسى بذلك فطائفة من هؤلاء يدعون الصديق والعرفان يحجون بالقدر على الذنب يستدلون بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال به سائق في الآخرة لا في الدنيا وطائفة يقولون هو حجة للخاتمة المشاهدين للقدر دون العامة وطائفة كذبت هذا الحديث كالأبي وغيره وطائفة تأولته تأويلا فلا فائدة امثل قول بعضهم انها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شريعة والدوم في أخرى وهذا كله تعريض عن مقصود الحديث فان الحديث انما تضمن التسليم للقدر عند المصائب فان موسى لم يلم آدم لحق الله الذي في الذنب وانما لاسمه لاجل ما خلق الزهرة من المصيبة ولهذا قال أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة وقال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة هكذا روي في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تاب من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم تابيا وهو أيضا قد تاب حيث قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقال سبحانه تبت اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاغفر لنا وارحمنا وانت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة انما هذا الباطل وأيضا فان المذنبين من الآدميين كثير فخصص آدم بالدوم دون الناس لارحمته وأيضا فان آدم وموسى أعلم بالله من أن يتحج أحدهما على الذنب بالقدر ويقبله الآخر فان هذا لو كان مقبولا لكان لبليس الحجة بذلك وأيضا لوقوم نوح وعاد وقود وفرعون وان كان من احتج على موسى بالقدر لرب كواب الذنب قد حجه ففرعون وأيضا بحجه وان كان آدم انما حج موسى لانه دفع الورع من الذنب لاجل القدر فحج ذلك عليه ابليس من امتناعه من السجود لآدم وفي الحقيقة انما احتج على الله وهو لا يهم خصما والله القدير الذي يجزون يوم القيامة الى النار جحيمه احضه عند بهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد والأكابر المروية في ذم القدرية تتناول هؤلاء اعظم من تناولها المتكبرين للقدر تعظيما لآدم وتزجها عن الظلم ولهذا يقولون القدرية بالمرجئة بضعف أمر الايمان والوعيد وكذلك هؤلاء القدرية تضعف أمر الله بالايمان والتقوى ووعيده ومن فعل هذا كان ملعون في كل شريعة كابر وعنت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبيا والخاصون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذوبون به والدافعون لآدم والنهي والطاعون على الرب عز وجل بجمعه بين الامر والقدر وهؤلاء الطوائف وحكي في ذلك مناظرة عن ابليس والدافعون لآدم به

(١) قوله فكيف تجد فيها الخ الذي في مسلم فكيف وجدت الله كتب التوراة قبل أن خلق قال موسى باربعين عاما قال آدم فهل وجدت فيها وعصى آدم به فتوى قال نعم قال أفتؤمنين على أن علمت علا كتبه الله على أن عمله قبل أن يخلقني باربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج آدم موسى اه كتبه مصححه

(٣ - منهاج ثاني) محمد بن الطيب الحنبلي ويكتب أيضا للأشعري ولهذا توجد أقوال التبيين مقارنة لاقواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقه ابن كلاب وعلي العقيدة التي صنفها أبو الفضل التيمي اعتمدا أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب الامام

أجلها أراد أن يذكر عقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطنة وأبي عبد الله بن حامد وأما لهم فاتهم مخالفون لأصل قول الكلابية والاشعرية وأئمة أصحابه كابي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي والقاضي أبي بكر متفقون

على اثبات الصفات الخيرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والسد وإطال وأولها ليس له في ذلك قولان أصلاً ولم يذكر أحد من الاشعرية في ذلك قولين أصلاً بل جميع من يحكي المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن أتباعه في ذلك قولان وأول من أشهر عنه نفياً أو للمعالي الجوفى فانه نفي الصفات الخيرية وله في تأويلها قولان في الارشاد وأولها ثم انه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك ورحم التأويل وبين إجماع السلف على تحريم التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس واجب ولا جائز فصار من سلك طريقته ينفي الصفات الخيرية وله في قولهم في التأويل قولان وأما الاشعرية وأئمة أصحابهم فاتهم مبتدعون لها بردون على من ينفيها أو يقف فيها فضلا عن تأويلها وأما مسألة تمام الافعال الاختيارية فانه ابن كلاب والاشعرية وغيرهما ينفونها وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوه إلى البدعة وبما لبعض الاعتزال فهم وشاع النزاع في ذلك بين عامة المتسنيين إلى الستين أصحاب أجد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي عن أصحاب أجد في معنى ان القرآن غير مخلوق قولين مبنيين على هذا الأصل أحدهما أنه لا يتعلق بعيشته وقدرته والثاني أنه لم يزل متكاملاً إذا شاء أو كذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين ومن كان يوافق على ما يقوم به من الامور المتعلقة بعيشته وقدرته كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان عقيل

على هذا الأصل أحدهما أنه لا يتعلق بعيشته وقدرته والثاني أنه لم يزل متكاملاً إذا شاء أو كذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين ومن كان يوافق على ما يقوم به من الامور المتعلقة بعيشته وقدرته كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان عقيل

وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما وافق هذا تارة وهذا تارة ويمن كان مخالفهم في ذلك أو عيّد الله من حامد وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر (١١) السجزي ويحيى بن عمار السبستاني وأبو سعيد

الانصاري وأبو عمر بن عبد السلام وأمثالهم والتزاع في هذا الأصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعي وبين أصحاب أبي حنيفة وبين أهل الظاهر أضافوا دين علي صاحب المذهب وأعتهم على اثبات ذلك وأبو محمد بن حزم على المخالفة في انكار ذلك وكذلك أهل الكلام فالحشامية والكرامية على اثبات ذلك والمعتزلة على نفي ذلك وقد ذكر الأشعري في مقالاته عن أبي معاذ التومني وزير الأري وغيرهما اثبات ذلك وكذلك المخلفات حكوا عن أساطينهم الذين كانوا قبل أسطو أنهم كانوا يثبتون ذلك وهو قول أبي البركات صاحب المعتز وغيره من متأخريهم وأما أسطو وأتباعه كالغاري وابن سينا فينفون ذلك وقد كرا أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن اثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكره وفر ذلك وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الأصل كثير يوجد في كتب التفسير والأصول قال الحسن بن زاهد بن حدثننا شرب ابن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول الرحمن على العرش استوى أي ارتفع وقال الضاري في مصحفه قال أو العالة استوى إلى السماء ارتفع قال وقال مجاهد استوى علا على العرش وقال الحسين بن مسعود البغوي في تفسيره المشهور قال ابن عباس وأكرم مفسري السلف

على رضى الله عنه بالقدر وأنه لو شاء الله لا يقطننا علم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا ليس فيه الجرح والجلد الفعلي بحق فقال وكان الإنسان أكثر شئ جدلا (فصل) قال ومنها يجوز أن يعذب الله سيد المرسلين على طاعته واتباعه واتباعه على مصعبته لأنه يفعل لا لغرض فيكون فاعل الطاعة سبحانه لأنه يتجمل بالتعجب في الاحتجاب في العبادة وإخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات من غير نفع يحصل له لأنه قد يعاقب على ذلك ولو فعل عوض ذلك ما يلذبه وشبهه من أنواع المعاصي قد يشبهه فاختار الأول ليكون سفها عند كل عاقل والمصير إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب الأمور والسرعة المحمدة وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحد منهم الله يعذب نبيا ولا أنه قد يقع منه عذاب أنبياء بل هم متفقون على أن الله يثيبهم بالحالة لا يقع منه غير ذلك لأنه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد. وعلم ذلك بالضرورة أن من متكلمة أهل السنة المشتمين القدر من يقول أنما علم ذلك بمجرد خبره الصادق وهي الدلالة السجعية المجردة ومنهم من يقول بل قد يعلم ذلك بغیر الخبر ويعلم بالبداهة عقلية وإن كان الشارع قد نبه عليها وأرشد إليها كما إذا علم حكمته ورحمته وعده علم أن ذلك يستلزم إكراه من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك كما قالت خديجة رضى الله عنها قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يخزيك الله إنما تملل من الرحم وتحميل الكل وتكسب المعدوم وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق وقد قال تعالى أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وهذا استقحام انكارهم بقضي الامكار على من يحسب ذلك ويظنه واغيا ينكر على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه لا من ظن ظن ليس بخطا ولا باطل فعملهم أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يعلم بطلانه وأن ذلك من أظلم الشئ الذي ينزه الله عنه ومثله قوله تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض أم نجعل المتقين كالفجار وقوله تعالى أم نجعل المؤمنين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون وفي الجملة التسوية بين الأبرار والفجار والحسين والظالمين وأهل الطاعة وأهل المعصية محكم باطل يجب تزيه الله عنه فإنه بنافى عدله وحكمته وهو سبحانه كما ينكر التسوية بين المخلوقات فهو يسوي بين المؤمنين ثلاث كقولهم سبحانه كذا لكم خير من أولئك أم لكم براءة في الزبر وقوله كذاب آل فرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لأولى الألباب وقوله فاعتبروا بأولي الأصار وقوله ولقد أنزلنا آيات مبينات ومثلا من الذين خلوا من قبلكم الآية وقوله وتلك الأمثال نضربها للناس (الوجه الثاني) أن قوله ومنها يجوز تعذيب الانبياء وأتباعه الشياطين إن أراد به أنهم يقولون أن الله قادر على ذلك فهو لا ينزع في القدرة وإن أراد أن أنزل أهل فضله أو لا يفعله فعلم أن لا تنشق في ذلك بل تعلم انتقامه وعلمنا انتقامه مستلزم لا تنفائه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظلما وإن أراد أن من قال أنه يفعل للحكمة يلزمه يجوز وقوع ذلك منه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظلما فلا ريب أن هذا قول هؤلاء وهو لا يسرحون بذلك لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله منزوع عن ذلك ومقدس عنه ولكن على هذا يلزم أن تكون الطاعة سفها فأنها انما تكون سفها إذا كان وجودها

استوى إلى السماء ارتفع إلى السماء وكذلك قال الخليل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراء ثم استوى أي صعد فله ابن عباس وهو كقول الرجل كان قاعدا فاستوى قائما وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفاسير المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٣) بن ابراهيم المعروف بسبحي وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

وتفسير أبي بكر عبد العزيز وتفسير أبي الشيخ الاصبهاني وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل هؤلاء من التفاسير مثل تفسير أجدن حنبل وإسحق بن ابراهيم وبق بن مخلد وغيرهم ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن جند وتفسير عبد الرزاق ووكيع بن الجراح فيها من هذا الباب الموافقي لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وقال أبو محمد حرب بن اسمعيل الكرماني في مسائله المعروفة التي نظمها عن أجدوا إسحق وغيرهما وذكر معهما أن الأربعة النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وغيرهم مذكرون وهو كتاب كبير مصنّفه على طريقة اللوطا ونحوه من المصنفات قال في آخره في الجامع باب القول في المذهب هذا المذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدي بهم فيها وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد وإسحق بن ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الجدي وسعد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وذكر الكلام في الإيمان والقدرة

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحدا من تصديق أحد من الأنبياء لان التوصل الى ذلك والدليل عليه أغمايتم عقدهم بين احدهما أن الله فعل المعجزة على يداني لاجل التصديق والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المقدمتين لاترعى قولهم لانه اذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن يظهر المعجزة لاجل التصديق وإذا كان فاعلا للقبح ولا نوع الضلال والعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق أحد من الأنبياء ولا المنذرين بشئ من الشرائع والاديان (والجواب من وجوه) أحدها أن يقال انه تقدم أن أكثر القائلين بخلافة الخلفاء الثلاثة يقولون أن الله يفعل لحكمة بل أكثر أهل السنة المثبتين للقدرة يقولون بذلك أيضا وحششذ فان كان هذا القول هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة وان كان نفيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى التقديرين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد حتى كل مذهب من المذاهب الأربعة النزاع بين أصحابه في هذا الأصل مع اتفاقهم على اثبات خلافة الخلفاء الثلاثة وعلى اثبات القدرة وأن الله خالق أفعال العباد ونزاع أصحاب أجلي في هذا الأصل معروف وغير واحد من أصحاب أحد وغيرهم كلن عقيل والقاضي أبي حازم وغيرهما يشنون المعجزات بان الرب حكيم لا يجوز في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك والشافعي ولعل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون بانبات الحكمة في أفعاله أيضا (الوجه الثاني أن يقال) لانسلم أن تصديق الرسول لا يمكن الا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل طريق الدلالة على صدقه متعددة غير طريق المعجزات كما تبسط في غيره هذا الموضوع ومن قال انه لا طريق للأدلة كان عليه الدليل وهو لم يذكر دليلا على النفي (الوجه الثالث أن يقال) لانسلم أن دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دلالة المعجزة على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج الى تطرفا فاعتد ان المعجزة بدعوى النبوة يوجب علما

والوعد والامامة وما أخبره الرسول من أشرط الساعة وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك إلى أن قال وهو سبحانه يات من ضروريا خلقه لا يتخلون عنه مكان والله عرش وعرشه حمله يحمله وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه عزه كره وتعالى جده ولاله غيره والله

تعالى جميع لا يشك بصير لا يرتاب علم لا يجعل جواد لا يجعل حليم لا يجعل حفيظ لا ينسى يقظان لا يسهر وريب لا يغفل يتكلم ويتعزل  
ويسمع ويصبر ويتنظر ويقبض ويبسط ويرشح ويحب ويكره (١٣) ويبغض ويرضى ويسخط ويقبض ويرحم ويعفو

ونعفو ويعطى ويجمع وينزل كل  
ليلة الى السماء الدنيا كيف شاء  
وكأنه ليس بكثرة شيء وهو السميع  
الصيرى أن قال ولم يرزل الله  
تعالى ما علمنا قضاؤه الله أحسن  
الخالقين وقال الفقيه الحافظ أبو  
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله  
عنه الخلال في السنة ثنا ابراهيم  
ابن الحارث يعني العبادي حدثني  
أبي بن يحيى سمعت ابراهيم بن  
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب  
الفضيل سمعت الفضيل بن عياض  
يقول ليس لسان توهم في الله  
كيف وكيف لان الله وصف نفسه  
فابطل فقال هل والله أحد الله  
الصمد بلد ولم يولد ولم يكن له كفوا  
أحد فلا صفة أبطل مما وصف به  
نفسه وكل هذا الزلزل والضعف  
وهذه الماهية وهذا الاطلاع كأنه  
أن ينزل وكأنه أن يباهي وكأنه  
أن يطعم وكأنه أن يضحك فليس  
لأن توهم فيه كيف وكيف وإذا  
قال لك الجهمي أنا كقرب زول  
عن مكانه فقل أنت أنا أو من رب  
يقول ما شاء وقد ذكر هذا الكلام  
الاخير عن الفضيل بن عياض  
الضاري في كتاب خلق الأفعال هو  
وغيره من أئمة السنة وتلقوه  
بالقول قال الضاري وقال الفضيل  
ابن عياض إذا قال لك الجهمي أنا  
كقرب زول عن مكانه فقل أنا  
أو من رب يفعل ما يشاء قال  
الضاري وحدث يزيد بن هارون عن  
الجهمة فقال من زعم أن الرحمن  
على العرش استوى على خلاف

ضرور بان الله أظهرها لصدقه كما أن من قال الملك من الملو ان كنت أرسلتني الى هؤلاء  
فانقض عاتلكم وقم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم بالضرورة أنه فعل ذلك لأجل تصديقه  
(الوجه الرابع) قول من يقول لو لم يزل المجرة على الصدق لزم عجز الباري عن تصديق رسوله  
والمجرة تمتع عليه لأنه لا طريق الى التصديق الا بالمجرة وهذه طريقة كثير من أصحاب الاشعري  
ومن وافقهم وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما والاولى طريقة كثير  
منهم أبيضاوي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة للاشعري وعلى هذا فاعلموا المجرة  
على بدل الكذب المدعى بالتشويق هل هو ممكن مقدور أم لا على القولين (الوجه الخامس أن  
يقال) قوله انها موقوف فعلى أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المجرة بمنزلة  
التصديق بالقول وهذا افسه نزاع في الناس من يقول بل هي بمنزلة انشاء الرسالة والانسان  
لا يجعل التصديق والتكذيب فقول القائل لعنه أرسلتك أو وكلتك أو نحو ذلك انشاء وإذا  
كانت دلالة المجرة على الانشاء فالرسالة لم يكن ذلك موقفا على أنه لا يفعل الا لغرض ولا على أنه  
لا يفعل القبيح كالانشاء بالامر والتهى ونحو ذلك (الوجه السادس أن يقال) قوله  
لأنه إذا استحتم أن يفعل لغرض استحتم أن يظهر المجرة لأجل التصديق يجب عنه من  
يقول أنه لا يفعل شيئا لأجل شيء بأنه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الادلة المستزمنة لمدلولها  
فعل المتكلمات الدالة على وجوده وقدرته وعلمه ومشيئته وهو قد أراد خلقها أو أراد أن تكون  
مستزمنة لمدلولها الدالة عليه لمن تظرفها كذلك هنا خلق المجرة وأراد خلقها أو أراد أن تكون  
مستزمنة لمدلولها الذي هو صدق الرسول الدالة على ذلك لمن نظر وإذا أراد خلقها أو أراد هذا  
السلام حصل المقصود من دلالة تعالي الصدق وان لم يجعل أحد المرادين لأجل الآخر إذا  
المقصود يحصل بإرادتهما مجعاً فان قيل المجرة لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به  
التصديق قبل هذا موضع النزاع ونحن ليس مقصودنا انصر قول من يقول أنه يفعل للحكمة  
بل هذا القول مخرج عن مدنا والمقصود أن نبين حجة القائلين بالقول الآخر وأرباب هذا  
القول خبيرين بالمنزلة والشعة وأما قوله أن كان فاعلا للقيح جاز أن يصدق الكذاب هذه  
الحجة ثمانية (وجواب ذلك أن يقال) ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو  
قيح منه ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول ان ذلك الفعل القبيح منهم لانه كما صار لهم  
لأنه ممنهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والآخر يقولون ان ذلك الفعل مفعول به وهو فعل  
للبعد وأما من حق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال انها قيح منهم فلو فعل ذلك كان  
قيحاً منه لامن العبد والرب بمنزلة من فعل القبيح في قال اذا خلق الله ما هو صار للعباد جاز أن  
يفعل ما هو صار كان قوله باطلا كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قبيح من العبد ليس  
خلقاً قيحاً منه لم يستزم أن يخلق ما هو قبيح منه لافعل البعد منه وتصديق الكذاب انما يكون  
باخباره أنه صادق سواء كان ذلك بقول أو فعل يجري مجرى القول وذلك مجتمع لأنه لا صفة نقص  
والله منزلة عن النقص بالنقل وبإتفاق العقلاء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قبيح بل كل ما يمكن  
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستزم سلب صفات الكمال وثبات النقص له فهو مجتمع  
عليه كالعجز والجهل ونحو ذلك والتكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما نقر في قلوب العامة فهو جهمي وقال الخلال في كتاب السنة أخبرني جعفر بن محمد القزويني حدثنا جعفر بن محمد المقدسي حدثنا سليمان  
ابن حرب قال سأل بشر بن السري جابر بن زيد فقال يا أبا معيصل الحديث الذي جاءه ينزل الله الى السماء الدنيا يتحول من مكان الى

مكان فسكت حماد بن زيد ثم قال هو في مكانه يقرب من خلقه كيف يشاء وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات لماذا كرم مقالة أهل السنة وهل الحديث فقال ويصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ينزل إلى سماء الدنيا

فقال هل من مستغفر كما جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ويؤتون اتباع من سلف من أئمة الدين وإن لا يجدوا في دينهم ما بأذن الله ويقرون بأن الله يحيي موم القمامة كما قال وجاء ربك والملك صفا صفا وإن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال ونحن أقرب إليه من حسبي الوليد قال الأشعري وبكل ما ذكرنا من أقوالهم نقول والله نذهب أو عثمان اسمعيل الصاوي الملقب شيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنة وقد ذكر ذلك أبو القاسم التميمي في كتاب الحنفي بيان المحملة قال وثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى إلى سماء الدنيا من غير تشبه بنزول المخلوقين ولا تمثيل ولا تكيف بل يشبهونه ما أنبته رسول الله صلى الله عليه وسلم وينتفون فيه إليه ويجرون أنفهم الأصمعي الواريد كره على ظاهره ويكون علمه إلى الله تعالى وكذلك يشبهون ما أنزل الله في كتابه من ذكر الحجي واللاتيان في ظلال من الغمام والملائكة وقوله عز وجل جاء ربك والملك صفا صفا وقال سمعت الحاكم بأمر الله الخافض يقول سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول سمعت أجد بن سعيد بن أراهم بأمر الله الرابطي يقول حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات

الكتاب نوع من الكذب كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص (وهذا المقام) له بسط مذ كوفي غير هذا الموضوع ونحن لا نقصد تصويب قول كل من انتسب إلى السنة بل نين الحق والحق أن أهل السنة لم يتفوقوا على خطا ولم تغرد الشععة عنهم قط بصواب بل كل ما خالفته فيه الشععة جميع أهل السنة والشعة فيه مخطئون كما أن ما خالفته فيه اليهود والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه ضالون وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ ويمن وأفقهم جهنم صفوان من المشيئة القدر على أن الله لا يفعل شأنا لحكمة ولا سبب وأنه لا فرق بالتبعية إلى الله بين المأمور والمختار ولا يجب بعض الأفعال وبعض بعضها فقولهم فاسد مخالف الكتاب والسنة واتفاق السلف وهو لا قد يجزون عن بيان امتناع كثير من النقص عليه لاسيما إذا قال من قال من سمع أن تنزيهه عن النقص لم يعلم بالعقل بل بالصبر فإذا قيل لهم قلتم أن الكذب متعمد عليه فالو لا أنه نقص والنقص عليه محال فيقال لهم عندكم أن تنزيهه عن النقص لم يعلم إلا بالاجماع ومعلوم أن الاجماع من نقد على تنزيهه عن الكذب فإن صرح الاحتجاج على هذا بالاجماع فلا حاجة إلى هذا التحويل وأيضا فالكلام أعما هو في العبارة الدالة على المعنى وهذا كما قاله بعضهم أنه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعني شيئا وقال خلافا لمحمودية ومعلوم أن هذا القول لم يقبله أحد من المسلمين وإنما النزاع في هل يجوز أن ينزل كلاما لا يعلم العباد معناه لأنه هو في نفسه لا يعني به شيئا ثم يتقدر أن يكون في هذا نزاع فله الاحتج على ذلك بأن هذا عيب والعيب على الله ممنوع وهذا الاحتج يجوز على أنه فعل كل شئ لا ينزهه عن فعل هذا أو مثاله من تناقض الموازين لقول الجهمية الجبرية في القدر كثير لكن ليس هذا قول أئمة السنة ولا جمهورهم

(فصل) قال ومنه أنه لا يصح أن يوصف الله أنه غفور رحيم فعلى أن الوصف بهذه إنما يثبت لو كان الله مستحقا لعقاب في حق الفاسق بحيث إذا أسقط عنهم كان غفورا عن أفعالهم وأعمالهم يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فيقال الجواب من وجهه أحدها) أن كثيرا من أهل السنة يقولون لا نسلم أن الوصف بهذا إنما يثبت لو كان مستحقا للعقاب بهذا يثبت إذا كان قادرا على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فإن تخصيص الاستحقاق بهذه الأمور يقتضي أنه يستحق شيئا دون شئ وهذا ممنوع عند هؤلاء بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فإذا كان قادرا على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء صرح منه بمغفرته وحلمه وعفوه (الساكن أن يقال) أن قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه للعصاة عدل منه أو يعني أنه محتاج إلى ذلك أما الأول فهو متفق عليه فإن عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين وإذا كان كذلك كان عقوبته ومغفرته إحسانا منه وفضلا وهذا بقوله من يقول أنه خالق أفعالهم فاتفاقا لكونها أفعال الله متخلفة واتفاقا لكونها أفعال له كسب لهم متفقون على أن العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة وهما ما أن يوصف بهما وإن كان العقاب فيهما على قول القائلين بذلك وأما أن لا يوصف بهما إلا إذا كان العقاب سائغا غير قبيح فإن كان الأول لزم أن لا يكون غفارا إلى تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى لأن عقاب هؤلاء قبيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ولزم أن لا يكون رحيمًا إلى يستحق الرحمة من

يوم وحضره أصحاب بن أراهم يعني ابن راهبه فاستل عن حديث النزول صحح هو قال ثم فقال له بعض قواد عبد الله الانبياء بالآية قرب أن الله ينزل إلى سماء الدنيا كيف ينزل قال استحق أثبته فوق حتى أصف لك النزول فقال الرجل أثبته فوق

فقال اصحق قال الله عز وجل وجاء ربك والملك خاضعا فقال له الامير عبد الله يا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اصحق اعز الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من يمنعه اليوم وروى بإسناد عن اسحق بن ابراهيم قال (١٥) قال لي الامير عبد الله بن طاهر يا يعقوب هذا

الحدث الذي ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا كيف ينزل قال قلت اعز الله الامير لا يقال لامر الرب كيف اغايززل بل كيف وبأسناده عن عبد الله بن المبارك انساها سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان فقال عبد الله يا ضعيف ليلة النصف ينزل في كل ليلة فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن كيف ينزل اليس يحلو ذلك المكان فقال عبد الله بن المبارك ينزل كيف شاء وقال ابو عثمان الصاوي فلما صبح خبر النزول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر به اهل السنة وقبوا الخبر واثبتوا النزول على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتقدوا تشبيهه بنزول خلقه وعلموا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا ان صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما ان ذاته لا تشبه ذوات الخلق وتعالى الله عما يقول المشبهة والمعطلة علوا كبيرا ولعنهم لعنا كثيرا وروى الحافظ ابو بكر البيهقي في كتاب الاسماء والصفات حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا زكريا العنبري سمعت ابا العباس يعني السراج سمعت اصحق بن ابراهيم يقول دخلت يوما على طاهر بن عبد الله بن طاهر وعنده منصور بن خليفة فقال لي يا ابا يعقوب ان الله ينزل كل ليلة فنقلت له نؤمن به فقال له طاهر ارم انهم

الانبياء والمؤمنين و يلزم ان لا يكون غفورا رحيمًا نزل ثم بدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد أثبت ان الغفار الثابتين رحم المؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه معتبا بتقدير ان يكون مستحقا للعقاب فلا يمتنع ان يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان العvisان من الصديقين انه فاعله عند الجمهور ويعنى انه كاسبه لافعله عند بعضهم وهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم اولى بذلك واما كونه خافا لذلك فذاك امر يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يصدر الا من الخس المشيئة عند من لا يعقل بالحكمة

(فصل) قال ومنها انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر بالايمان ولا قدرة له عليه وهو قبيح عقلا والسمع قد منع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها (والجواب) من وجوه (أحدها) ان المتبين للقدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما ان قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا فالكافر الذي يسقى في علم الله انه لا يؤمن لا يقدر على الايمان ابدأ وما ذكره وادعى هؤلاء والثاني ان القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الى حين الفعل والقدرة المستلزمية للفعل لا بد ان تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة يتهدون بها لم يعطها للكافرين وان العبد لا بد ان يكون قادرا حين الفعل خلافا لنزعم انه لا يكون قادرا الا قبل الفعل وان النعمة على الكافر والمؤمن سواء اذا كان لا بد من قدرة حال الفعل فاذا كان قادرا قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقص هذا اصلهم لكن مجرد القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يحصيه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمنا وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلون فيها جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وسيتضح في قول الجمهور من اهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الاخرين فانهم يلزمونه وائى القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن اقول اهل السنة والله الحمد (الوجه الثاني) ان يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق بالهز عنه كتكليف الزنم المشي وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشر يعقده جواهر اهل السنة المتبين القدر وليس فيما ذكره ما يقتضى لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالصكر فانه هو الذي مضه عن الايمان وكالتعاقد في حال قعوده فان اشتغاله بالعبادة منعته ان يكون قائما والارادة الجارئة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الاخر وتكليف الكافر بالايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس ببيع عقلا عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على امر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الامر وانتهى لاشتغاله بضده اذا أمكن ان ينزل ذلك الضد بفعل الضد المأمور به وانما النزاع له بسبب هذا التكليف ما لا يطاق لكونه تكلفا بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل في المتبين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي ابو بكر والقاضي ابو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ ما دعاك الى ان تسأله عن مثل هذا قال اصحق فقلت له اذا أتت ثؤمن أن لا يرفع لم يشأه ليس يحتاج أن تسأني قال البيهقي حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا جعفر محمد بن صالح بن هاني سمعت ابا جعفر بن سبله يقول سمعت اسحق بن ابراهيم الحنظلي



يقول جعني وهذا المتبع يعني ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فأتى الامير عن اخبار الزول فسردها فقال ابراهيم  
كفرت برب ينزل من السماء الى السماء فقلت أمنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضى عبد الله كلامي وأكرعني ابراهيم قال هذا معنى

ويقولون ما لا يطاق على وجهين منه ما لا يطاق لله عزه وما لا يطاق للاشتغال بصدده ومنهم من  
يقول هذا لا يدخل فيما لا يطاق وهذا هو الاشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف فانه لا يقال  
للمستطيع المأمور بالجميع اذ المخرج انه كلف ما لا يطاق ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلوة قوله  
ذلك كسلانه كلف ما لا يطاق وقوله تعالى وكافوا الا يستطيعون سمعنا بربيه هذا فان جمع  
الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة للفعل فلا يخص بذلك العصاة بل المراد أنهم  
يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا يستطيعون أنفسهم سماعه لبعضهم لذلك لا يهجزهم عنه كأن  
الحاسد لا يستطيع الاحسان الى المحسود بل بغضه لا يهجزه وعدم هذه الاستطاعة لانزع الامر  
والنهي فان الله يأمر الانسان بما يكرهه وينها عما يحبه كما قال تعالى كتب عليكم القتال  
وهو كره لكم وقال وأمان من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى وهو قادر على فعل ذلك اذا  
أراد وعلى ترك ما نهى عنه وليس من شرط الماء وره أن يكون العدم مبداه ولا من شرط  
المنهي عنه أن يكون العدم كراهه فان الفعل يتوقف على القدرة والارادة والمشروط في  
التكليف أن يكون العبد قادرا على الفعل لأن يكون مريدا له لكنه لا يوجد الا اذا كان مريدا  
له والارادة شرط في وجوده لا في وجوبه (الوجه الثالث) ان تكليف ما لا يطاق اذا فرم به  
الفعل الذي ليس له قدرة عليه تقارن مقدوره كان معنى امتناعه بهذا التفسير مورد  
التزاع فيحتاج نفيه الى دليل (الوجه الرابع) أن من أهل الانبياء القدر من يجوز تكليف  
ما لا يطاق لله عزه بل من غالبهم من يجوز تكليف المعتنع لذاته وبعضهم يدعي أن ذلك  
واقف في الشريعة كتكليف أبي لهب الايمان مع تكليف تصديق خبر الله أنه لا يؤمن وهذا  
القول وان كان من جملة ما كلف هذا القدرى لم يذكر دليل على ابطال ذلك ولا على جواب  
معارضته بل اكتفى بمجرد قوله وهو قبيح عقلا وهؤلاء يقولون لا يحال للعقل في تحسين ولا  
تقبيح فان لم يكمل العبد في هذه الوازم لم يكن ما ذكره حجة عليهم فضلا عن أن يكون حجة على  
غيرهم من أهل الانبياء القدر وأعلى المثبتين لخلافه أي يكره ويرضى الله تعالى عنهما  
(فصل) قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قصدنا ودواعينا  
مثل حركتنا عسرة وسيرة وحركة البطش باليد والرجل في الصنائع المطاوعة لنا كالافعال  
الاضطرارية بمثل حركة النبض والوقوف من شاطئ باقيا غير له لكن الضرورة فاضمة بالفرق  
بينهما فان كل عاقل يحكم بما أقدر ون على الحركة الاختيارية وغير قادرين على الحركة الى السماء  
من الطيران وغير ذلك قال أبو الهذيل العلاف جار بشر أعقل من بشر لان جدار بشر لو أُنبت به  
الى جدول صفة وذنبه لبعوره فانه يظفر ولوأُنبت به الى جدول كبير لم يظفره لانه يفرق بين  
ما يقدر على ظفره وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور وعمله وغير المقدور (والجواب)  
ان هذا انما يلزم من يقول ان العبد لا قدرته على أفعاله الاختيارية وليس هذا قول امام  
معروف ولا طائفة معروف ومن الطوائف من أهل السنة بل ولا من طوائف المثبتين للقدرة لا  
ما يحكى عن الجهم من صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته وقالوا ان حركته كحركة  
الاشجار بالريح ان صح النقل وأشد الطوائف من آمن هؤلاء هو الاشعرى ومن وافقه  
من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو مع هذا ثبت للعبد قدرة محدثة واختيارا

الحكاية \* وروى أبو اسحاق  
الانصارى باسناده عن حرب  
الكرماني قال اسحق بن ابراهيم  
لا يجوز الخوض في أمر الله تعالى  
كما يجوز الخوض في فعل المخلوقين  
لقوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم  
يسألون ولا يجوز لأحد أن يتوهم  
على الله تعالى صفاته وأفعاله  
يعني كأنهم فهمهم وانما يجوز  
النظر والتفكر في أمر المخلوقين  
وذكر أنه يمكن أن يكون الله  
موصوفا بالتزول كل ليله اذ مضى  
ثلثها الى السماء الدنيا كإشياء  
ولا يسئل كيف زوله لان انثاني  
يصنع ما شاء كما يشاء وعن حرب  
قال قال اسحق بن ابراهيم ليس  
في النزول وصف وقال أبو بكر  
الخليل في كتاب السنة أخبرني  
يوسف بن موسى ان أبا عبد الله  
يعني أحمد بن حنبل قيل له أهل  
الجنة يتنظرون الى ربهم عز وجل  
ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظر  
اليهم وينظرون اليه ويكلمهم  
ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال  
وأخبرني عبد الله بن حنبل قال  
أخبرني أبي حنبل بن اسحق قال  
قال عبي بن نعيم بان الله على  
العرش كصف شاه كشاه لا حدولا  
صفة يلفها واصف أو يتخذ أحد  
فصفا الله ومنه وهو كما وصف  
نفسه لا تذركه الا بصرا بحدولا غابة  
وهو يدرك الا بصرا وهو عالم  
الغيب والشاهد نوعلام الغيوب  
ولا تذركه وصف واصف وهو كما  
وصف نفسه وليس من الله شيء

محدود ولا يبلغ علم قدرته أحد غلب الاشياء كاهل بعلمه وقدرته وسلطانه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وكان الله قبل  
أن يكون شيء والله هو الأول وهو الآخر ولا يبلغ أحد صفاته \* قال وأخبرني علي بن عيسى أن حنبل حدثهم قال سألت أبا عبد الله

عن الاحاديث التي تروى ان الله تبارك وتعالى ينزل الى السماء الدنيا وان الله يرى وان الله يضع قدمه وما أشبه هذه الاحاديث فقال أبو عبد الله نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا ماعنى أى لا نكتفي بها ولا نحرفها (١٧) بالتأويل فنقول معناها كذا ولا نردمها شيئا وتعلم أن

ما جاء به الرسول حق اذا كان بأسانيد صحاح ولا ترد على الله قوله ولا وصف الله كما كثر ما وصف به نفسه بلاحد ولا غاية ليس كمثل شئ وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد قال ليس كمثل شئ في ذاته كما وصفه نفسه قد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فخذ لنفسه صفة ليس بشئ فيصعد الله بصافته غير محدودة ولا معلومة الاعماوصف به نفسه قال فهو مسمع بصير بلاحد ولا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه وله ولا تعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كما وصف نفسه ولا تعدى ذلك ولا تبلغه صفة الواصفين نؤمن بالقرآن كله بحكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفته صفاته لشناعة شئ وما وصفه نفسه من كلام وزول وخلو بعبد يوم القيامة ووضع كفه على هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتعبد في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغیر صفة ولاحد الاماوصف به نفسه مسمع بصير لم ير كل متكلم عالما غفورا عالم القرب والشهادة علام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كيف شاء المشئة المعز وجل والاستطاعة له ليس كمثل شئ وهو خالق كل شئ وهو كما وصف نفسه مسمع بصير بلاحد ولا تقدير قال ابراهيم لابيه يا ليت لم تعبد

ويقول ان الفعل كسب العبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور فلهذا قال من قال ان هذا الكسب الذي أثبتته الاشعري غير معقول وجهور أهل الإتيان على أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وقدرة مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى الطباع وغير ذلك من الشروط والاسباب فما ذكره لا يلزم وجهور أهل السنة وقد قلنا غير مرة نحن لا نترك أن يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ لكن لا يتفقون على خطأ كما تتفق الامامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الامامية أهل السنة فالصواب فيها مع أهل السنة وأما ما تنازع فيه أهل السنة وتنازع فيه الامامية فذلك لا اختصاص له بأهل السنة ولا بالامامية وبالجملة فيهم وجهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون ان العبد له قدرة وإرادة وفعل وحقيقة والله خالق ذلك كما هو خالق كل شئ كادل على ذلك الكتاب والسنة قال تعالى عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وقال تعالى عن ابراهيم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم أمة مهدون بامرنا لما صبروا وقال تعالى وجعلناهم أمة مهدون بامرنا وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وقال ان الانسان خلقوا ذوا فطره فاعلم ان الله خالقهم جميعا فاعلم ان الله يجعل المسلم والمقيم للصلاة والامام الهادي اماما هاديا وقال عن المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلني مباركا أينما كنت اي قوله وبراو الذي ولم يجعلني جبارا شقيا فبين ان الله هو الذي جعله براو الله ولم يجعله جبارا شقيا وهذا صريح بقول أهل السنة في أن الله خالق أفعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم أمة يدعون الى النار وقال تعالى ان شاء منكم ان يستقيم وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين وقال تعالى ان هذه ذكركم فمن شاء اتخذوا ربي مبيلا وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكيما وقال ان هذه ذكركم في شاع ذكره فأنبت مشئمة العبد وأخبر أنهم الا تكون الا عشيمة الرب تعالى وقد أخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون ويصدقون ويكذبون ويخونون في مواضع وأخبر أنهم استطاعة وقوة في غير موضع وأمة أهل السنة وجهورهم يقولون ان الله خلق هذا كله وخلق عندهم ليس هو المخلوق فيفرون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة لرب وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر وفعل يفعل فعلا فانها فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلا لرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مفعولة والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته ولكن هذه الشاعات ليست من لا يفرق بين فعل الرب ومفعولة ويقول مع ذلك ان أفعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجهم من صفوات وموافقه والاشعري وأتباعه ومن وافقه من أتباع الأئمة ولهذا ضاق لهم هول البصق في هذا الموضوع كما قد بسط في موضعه وكذلك أيضا لم تستل في المخلوقات أسبابا وقوى وطبائع ويقولون ان الله يفعل عندنا الا ما هي اذن لا يكون فرق بين القادر والعاجز وان أثبت قدرة وقال انها قسرة بالكسب قيل لم تثبت قرا معقولا بين ما ثبت من الكسب ونفيه من الفعل ولان القادر والعاجز اذا كان مجردا لا اقتران لا اختصاص له بالقدرة فان فعل العبد يقارن حياته وعلمه وإرادته وغير ذلك من صفاته فاذا لم يكن للقدرة تأثير الايجرد

( ٣ - منهاج طائفي ) ما لا يسمع ولا يبصر فنثبت ان الله مسمع بصير صفاته منه لا تعدى القرآن والحديث والخبر بفضل الله ولا تعلم كيف ذلك الا بتصدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبثبوت القرآن لا بصفه الواصفون ولا يجحد أحد تعالى عما نقول

الجهمية والمشبهة فثابتة والمشبهة ما يقولون قال من قال بصر كعصري ويد كيدي وقدم كقدمي فقد شبه الله بمخلقه وهذا الجحد وهذا كلام سوء وهذا المحدود والكلام في هذا الأحبه (١٨) وقال محمد بن مخلد قال أجد نصف الله بما وصف به نفسه وما

الاقتراح فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه فانه أثبت تأثيرا بدو خلق الرب فلازم أن يكون بعض الحوادث لمخلقه الله تعالى وان جعل ذلك معلقا بخلق الرب فلا فرق بين الاصل والصفة وأما أئمة السنة وجهوهم فيقولون ما دل عليه الشرع والعقل قال تعالى فسفنا الى بلد ميت فانزلنا له الماء فاخر جنبه من كل الثمرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الارض بعد موتها وقال تعالى يدعوه الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال تعالى بضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ومثل هذا كثيرا في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالاسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على إثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى أولم ير أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا أشجع عبد القيس إن فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والامانة فقال أخلقين تخلقت بهما أخلقين جبلت عليهما فقال بل خلقني جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جعلني على خلقين يحبهما الله ومثل هذا كثيرا ليس هذا موضع بسطه وهؤلاء يشنون للعبد قدرته ويقولون إن تأثيرها في مقدورها كإنسان في الأشياء في مسيبتها والسبب ليس مستقلا بالسبب بل يفتقر الى ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور وأيضا بالسبب له ما ينعيه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحيدتها تعالى خالق السبب وما ينعيه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحيدتها ذكره هذا الامامي من الفرق الضرورية بين الافعال الاختيارية الواقعة بحسب تصورنا ودواعينا وبين الافعال الاضطرابية كمثال حركة النضج وحركة الواقع من شاطئ بياض غسبه حق بقوله جميع أهل السنة وجماعة أتباعهم لم ينزع في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الامانة صدق من الصحابة والتابعين لهم باحسان والفقهاء المشهورين كالأئمة أبي حنيفة والثوري والاوزاعي والشافعي وسعد الشافعي وأحمد وأصحق ومثل هؤلاء الذين لهم احتياط في الدين وخلف الحرمين وإذا كان في المثبتين للقدرة من يلزمه بطلان الفرق كان قوله باطلا ومع هذا قول نفاة القدر باطلا منه فهذا القدر يدري رد باطلا عما هو باطل منه وأهل الشيعة لا يوافقونه لاعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد حادثة كانه بعد أن لم تكن حكمها حكم سائر الحوادث وهي ممكنة من المكات حكمها حكم سائر المكات فها من دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والمكات مخلوقة لله الا وهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فانه قد علم أن المحدث لابد له من محدث وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء وكذلك الممكن لابد له من مرجع تام فإذا كان فعل العبد حادثا بعد أن لم يكن فإذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد صير محله فانه بعد أن لم يكن فهو أيضا امر حادث فلا بد له من محدث اذ لو كان العبد لم يزل محله فانه لازم ذلك الفعل الحادث وإذا كان اعادته حادثا فلا بد له من محدث وإذا قيل المحدث ارادة العبد قيل ارادته أيضا حادثة فلا بد لها من محدث وإن قيل حدثت بارادة العبد قيل تلك الارادة أيضا لابد لها من محدث فأي

وصفه به رسوله وقال يوسف بن موسى أن أعبد الله قبله ولا يشبهه بشئ من خلقه ولا يشبهه شئ من خلقه قال نعم ليس كذلك شئ فقول أجد انه ينظر اليهم ويحكمهم كيف شاء وإذا شاء وقوله هو على العرش كيف شاء وكأشاه وقوله هو على العرش بلا حد كما قال ثم استوى على العرش كيف شاء المثلثة السه والاستطاعة له ليس كذلك شئ يبين أن نظيره وتكليمه وعلاؤه على العرش واستواءه على العرش بما يتعلق بمشيئته واستطاعته وقوله بلا حد ولا صفة يلفها واصف أو يحسده أحد في به احاطة علم الخلق به وأن يحسده أو يصقوه على ما هو عليه ألبما أخبر عن نفسه لتيين أن عقول الناطق لا تحيط بصفاة كما قال الشافعي في خطبة الرسالة الحمد لله الذي هو كما وصفه نفسه وفوق ما يصفه بخلقه ولهذا قال أجد لا تدركه الابصار محدودا لغاية فني أن يدرك له حدا وغاية فهذا أصح القولين في تفسير الادراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضع ومافي هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لهم بل هو بلوغهم صفته لا ينافي ما نص عليه أجد وغيره من الأئمة كما ذكره انقلاد أيضا قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى عن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف تعرف الله عز وجل

قال على العرش بعد قال قد بلغني ذلك عنه وأعجب ثم قال أوجد الله هل ينظرون الآن بأيهم الله في الخلل من الغمام محدث ثم قال وجاء ربك والملائكة صفافا قال خللوا وابسا محمد بن علي الزرقا ثنا أبو بكر الأثرم حدثني محمد بن ابراهيم القيسي قال قلت

لاحد من جنس بل يحيى عن ابن المبارك وقيل له كيف تعرفوا بشا قال في السماء السابعة على عرشه محمد فقال احمد هكذا هو عندنا  
 \* واخبرني حرب بن اسمعيل قال قلت لاسحق يعني ابن ابراهيم هو على (١٩) العرش بمحمد قال نعم بمحمد وكرعن ابن المبارك

قال هو على عرشه بائن من خلقه  
 محمد قال واخبرني المروزي قال قال  
 اسحق بن ابراهيم بن راهويه قال  
 الله تبارك وتعالى الرحمن على  
 العرش استوى اجماع اهل العلم  
 أنه فوق العرش استوى ويعلم كل  
 شيء في أسفل الارض السابعة وفي  
 قعر البحار ورؤس الاكام يطون  
 الاديه وفي كل موضع كما يعلم علم  
 ما في السموات السبع وما فوق  
 العرش احاط بكل شيء علما فلا  
 تقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة  
 في ثلمات البر والبحر الا قد عرف  
 ذلك كله واحصاه فلا تهمز معرفة  
 شيء عن معرفة غيره فهذا وأمثاله  
 مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في  
 غير هذا الموضع ينشأن ما أثبتوه  
 له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك  
 وربيعة وغيرهما الاستواء معلوم  
 والكيف مجهول فبين أن كيفية  
 استوائه مجهول للعباد فلم ينفعوا  
 بثبوت ذلك في نفس الامر ولكن  
 نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا  
 في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن  
 الماجشون وغير واحد من  
 السلف والأئمة ينفعون علم الخلق  
 بقدره وكيفيته ونحو ذلك قال عبد  
 العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة  
 الماجشون في كلامه المعروف  
 وقد ذكره ابن بطي في الابانة وأبو  
 عمر الطنكي في كتابه في الأصول  
 ورواه أبو بكر الأثرم قال حدثنا  
 عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن  
 عبد الله بن أبي سلمة أنه قال أما بعد  
 فقد فهمت ما سألت عنه فيما

محدث فرسنته في العبدان كان حادثا للقول فيه كالقول في الحادث الاول وإن جعلته قديما  
 أزليا كان هذا اجتماعا لان ما يقوم بالعبد لا يكون قديما أزليا وإن قلت هو وصف العبد وهي  
 قدرته المخالفة فيه مثلا لم يتفعل هذا لوجوه (أحدها) أن يقال اذا كانت القدرة المخالفة فيه  
 موجودة قبل حدوث الفعل وحين حدوثه فلا بد من سبب آخر حادث ينضم اليها والزم ترجيح  
 أحد المتينين بلا مرجح وحدوث الحوادث بلا سبب حادث فإنه اذا كان حال العبد قبل أن يفعل  
 وحاله حين الفعل سواء لانه لا يحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا  
 فيها دون الأخرى ترجيحا لاحد المتينين بدون مرجح وهكذا اذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن  
 لا يكون والممكن لا يترجم وجوده على عدمه لا يترجم تام والمرجح اذا كان من العبد فالقول فيه  
 كالقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجح التام من الله تعالى وأن يستلزم وجوده وجود الفعل والا  
 لم يكن تاما ولا جلا هذا اتفاق أهل السنة المتثبتون بالقدرة على أن الله خص المؤمنين بنعمته دون  
 الكافرين بأن هذا لهم للايمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن  
 المؤمن مؤثما كما قال تعالى ولكن الله حسبكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر  
 والفسوق والعصيان وأثنى عليهم الراشدون وقال تعالى عنون عليا أن اسلوا قتل لانتوا على  
 إسلامكم بل الله عين عليكم أن هذا كمالايمان ان كنتم صادقين وقال تعالى فهدى الله الذين  
 آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقال تعالى  
 أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأهدىهم لروحهم وقال تعالى فمن يراد الله أن يهديه يشرح  
 صدره للإسلام ومن يراد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا مما يصعد في السماء والقدرة  
 جعلوا نعمته على الصنفين سواء وقالوا ان العبد يعطى قدرته تصلح للايمان والكفر ثم انه يصدر  
 عنه أحد هما دون سبب حادث يصلح لترجيح وزعموا أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه  
 على الآخر بلا مرجح وادعوا هذه في قدرة الرب تعالى وقدرة العبد وقد وافقهم على هذا في  
 قدرة الرب كثير من المثبتين للقدرة القائمين بان الرب لا يوقه به ما يتعلق بعيشته وقدرة بل  
 ووافقهم فيها كثير من المثبتين للقدرة وصاروا الرافضين وأمثاله من يتحجج على القدرة بتلك الحجة  
 يتناقضون فاذا انظرهم في مسألة خلق الافعال احتجوا عليهم بذلك وقالوا ان الممكن لا يترجم  
 وجوده على عدمه الا بمرجح تام سواء صدر عن قادر مختار أو غيره واذا تكلموا في مسألة حدوث  
 العالم وقيل لهم الحادث لابد من سبب حادث أجابوا جواب القدرة فقالوا القادر المختار يرجح  
 أحد مقدوريه بلا مرجح ورفروا بان القادر وغيره كقالت القدرة ورفروا بان فعل الرب وفعل  
 العبد بان الرب تعالى يرجح عيشته القديمة التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فان ارادته  
 حادث من غيره ولكن قال أكثر الناس هؤلاء الذين يقولون ان الارادة القديمة لا يزيله هي  
 الرحمة من غير تجديد شيء قولهم من جنس قولهم فان الارادة نسبتها الى جميع ما يقدر وقتنا  
 للحوادث نسبة واحدة ونسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فترجح أحد المتينين على  
 الآخر ترجيح بلا مرجح واذا قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء تم قدر اختصاص  
 أحد الحالين بالفعل لزم الترجيح بلا مرجح وهذا منتهى نظر هؤلاء الطوائف ولهذا كان من لم  
 يعرف الا كلام الرازي وأمثاله مترددا بين عدة الدهرية وقادر القدرة ومريد الكلاية

تناهت فيه الجمجمة ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي قامت عظمتها الوصف والتقدير وكلت الاسن عن تفسير صفته وانحسرت  
 العقول عن معرفة قدره الى أن قال فانه لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدر من لا يموت ولا يبلى وكيف يكون لصفة شيء منه حد

أو ينتهي بعرفه تارة أو يمد قدره واصف الدليل على عجز القول عن تحقيق صفته عجزه عن تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال أعراف رجل الله غشال عن تكلف صفة (٢٠) مالم يصف الرب من نفسه بغيره عن معرفة قدره واصف منها الذالم

لا يحصلون الرب قادر في الازل على الفعل والكلام بعيشته وقدرته ولما كانت الجهمية  
 والقدرية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كابن سينا وامثاله هذه عمدتهم في امتناع  
 حدوث العالم ووجوب قدمه ولكن لا يحصلهم على ذلك على مذهبه فان غاية هذا أن يستلزم  
 دوام فاعلية الرب ولا يدل على قدم الفلك ولا غيره من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم  
 التسلسل والتسلسل محال ومزادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وأما التسلسل في الآثار  
 فهو قولهم وقد ذكرنا أن التسلسل يمتنع فانه اذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث  
 ما يصير فاعل له ويكون ذلك حادثا مع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلا في تمام التأثير  
 واذا قيل لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا كان هذا دورا ممتعا فهو تسلسل اذا أطلق الكلام  
 في الحوادث ودور اذا عين الحادث وهي جهة الزامية لا وليك التسليم من الجهمية والقدرية  
 ومن تبعهم من الاشعرية والمعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها  
 عندهم جعل انه لم يكن يمكنه من أن يتكلم ولا يفعل بعيشته وقدرته ثم صار ذلك محكلا يستلزم  
 الترجيح بلا مرجح أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور الممتنع وكل ذلك متنع والتسلسل  
 المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فاما التسلسل في الآثار فهو  
 مورد النزاع وأولئك يطلون القسمين بناء على أن ما لا ينشأ حتى يمتنع فيه التفاوت وجهاه  
 الفلاسفة قسم آتية أهل الملل فانهم لا ينكرون القسم الثاني وحينئذ فيقال هؤلاء المتفلسفة  
 ان كان التسلسل معتابا بل قولكم واذا بطل القول بطلت حجة بضرورة لان القول باطل  
 لا تقوم عليه حجة محضه وان كان ممكنا بطلت حجتكم فالجبة باطلة على التقديرين فانه اذا كان  
 تسلسل الآثار ممكنا لم يكن حدوث الافلاك سببا فيلها حادثة والرسا صاوت الله تعالى عليهم  
 أجمعين أخبرت أن الله تعالى خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام وأن عرشه كان على  
 الماء قبل ذلك وهذا مما علم بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها  
 ماوجب تقديم السموات لقولكم بتقديمها ليس فيه حجة عقلية فهو تكذيب للرسا بلا شبه  
 وأيضا فالقول الصريح بطل قولكم فان الافلاك وغيرها من العالم مستزمنة للحوادث فلو كان  
 قدمها لازم أن يكون صادرا عن موجب له قديم حينئذ يكون الموجب مستلزما للموجبه  
 ومقتضاه لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخر موجب عنه لم يكن له تامة لاستزمام العلة التامة معلولها  
 واذا لم يكن له تامة امتنع أن يقارنه موجب له امتناع قدم المعلول بدون علة تامة وأيضا فلو جاز  
 تأخر موجب مع جواز مقارنته في الازل لاقتصر تخصصه لا مكان أن تكون كاملة لانهاية  
 لها وانه لم يزل متكاملا بعيشته وفعلا بعيشته فعلا بفعل (٧) من غير قدم في نفسه من الافعال  
 والمفعولات باحدهما الى مرجح غير الواجب بذاته وليس هناك مرجح غير فاعته وجود  
 الافلاك وغيرها وهذا بطل فاتها موجودة مشهودة عيانا وهم يسلون هذا ويقولون انها معلول  
 علة قديمة وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب واذا كان هذا معلوما بالعقل الصريح وهم  
 يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قبل لهم فاستلزم الحوادث متع أن يصدر عن موجب  
 بالذات لان الحوادث تحدث شيئا بعد شيئا وما يحدث شيئا فثبت لا تكون آخر أو قديمة أزلية  
 فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

بكم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضى بين الخلائق الا الله عز وجل بكم عبده ويسأله الله متكم لم ير الله يا ربنا وامتنع  
بشأه ويحكم وليس له عدل ولا مثل كيف شاء وانى شاء قال الخلال اخبرنا محمد بن علي بن محمد ان يعقوب بن يحيى حدثهم ان ابا عبد الله

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم قال بلى تكلم بصوت وهذه الاحاديث كما جاءت نرويهما لكل حديث وجهه يردون أن عو هو اهل الناس من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر \* حدثنا عبد الرحمن (٢١)

مسروق عن عبد الله بن مسعود قال اذا تكلم الله بالوحي سمع صوته اهل السماء فيخرون بعد اذنى اذا فزع عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى اهل السماء اذا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا قال الخلال واثنانا ابو بكر المروزي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان الله تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو زهري وعدو الاسلام فتنسب ابو عبد الله وقال ما احسن ما قال طافاه الله وقال عبد الله بن ابي احمدة سألت ابي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم صوت فقال ابي بلى تكلم تبارك وتعالى بصوت وهذه الاحاديث نرويهما كما جاءت وحديث ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كبحر السلسلة على الصقوان قال ابي والجهيمه تنكره قال ابي وهو لا كفار يردون أن عو هو على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر انما نروى هذه الاحاديث كما جاءت قلت وهذا الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من العبد بل ذلك صوته كما هو معلوم لعامة الناس وقد نص على ذلك الاثمة احمدة وغيره فالتكلام المسموع منه هو كلام الله لا كلام غيره كما قال تعالى وان احدا من الشركين استمارك فاجر حتى يسمع كلام الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا رجل يحلمني الى قوله لا بلغ كلام

وامتنع صدور شئ من العالم بدون الحوادث اللازمة لان وجود المزمود بدون اللازم متنع فتبين أنه يتنع أن يكون الفلك قد بدا أزليا ولا يمكن أن يقال كان خاليا عن الحوادث في الازل ثم حدثت فانه يقال حيث حدثت تلك الحوادث من سبب فالقول فيها كالقول في غيرها فان جاز أن يحدث بدون سبب حادث أمكن ذلك في الفلك وبطلت محتمهم ولزم من ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وان كان لابد له من سبب لزم التسلسل ودوام الحوادث وأن الفلك وكل ماسوى الله لم يزل مقدار فالحوادث وكل يمكن قارن الحوادث امتنع أن يكون صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قدما (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث وهو ما يتلوه عن الحوادث وما لا بد أن يقارنه الحوادث هل يجب أن يكون حادثا أو لا يجب حدوثه بل يجوز تقدمه سواء كان هو الواجب الفعلي عما سواه أو كان ممكنا أو يفرق بين الواجب بنفسه الفعلي عما سواه وبين الممكن الفعلي الذي غير على ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من طوائف النظائر اهل الكلام ما امتنع دوامها عليه وامتنع فعل الرب وتكلمه بنفسه وقدرته في الازل وان ذلك غير ممكن وهو لا امتياز عن في إمكان دوام فاعلمته في المستقبل على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدوم ماسوى الله اما الافلاك واما العقول واغايير ذلك ويجهلون الرب سبحانه موجبا بانه لا يمكنه احداث شئ ولا تغيير شئ من العالم بل حقيقة قولهم ان الحوادث لم تصدر عنه بل صدرت وحدثت بلا محدث والقول الثالث قول ائمة اهل الملل الذين يقولون ان الله خالق كل شئ وكل ماسوى الله كان بعد ان لم يكن مع دوام قدرته الله وانه لم يزل متكلما اذا شاء لم يزل فاعلا انفعالا تقوم بنفسه واقول ائمة اهل الفلاسفة واساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو يقولون قول هؤلاء بخلاف ارسطو أتباعه الذين قالوا بقدوم الافلاك فان قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح العقول وايضا فان كون المفعول المعين لازما للفاعل قدما بقدمه كائن ابدوامه متنع لذاته وان قدر ان الفاعل غير مختار فكيف اذا ثبت أنه يفعل بعينه وقدرته وما يذكرونه من تقدم العلة على المفعول بالذات دون الزمان لا يوجب الا فيما يكون شرطا فان الشرط قد يقارن المشروط اما العلة التي هي فعل فاعل المفعول فهي لا يعقل فيها مقارنتها للمفعول في الزمان وهم يمتثلون تقدم العلة على المفعول بالذات دون الزمان بتقدم حركة البدعي على حركة الحاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك وجب ما يمتثلون به اما ان يكون شرطا لا فاعلا واما ان يكون متقدما بالزمان واما فاعلا غير متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذه الامور فانها أصول مقالات اهل الارض والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرة فان حقيقة قولهم ان افعال الحيوان تحدث بلا فاعل كأن أصل قول الدهرية الفلاسفة ان حركة الفلك وجيع الحوادث تحدث بلا سبب حادث وكذلك قول من وافق القدرية من اهل الانبياء على أن الرب تعالى لا تقوم به الافعال وقال ان الفعل هو المفعول وانخلق هو المخلوق كما بقوله الاشعري ومن وافقه فانه يلزم في فعل القدم ما لزم القدرة ولهذا عامة شتات هذا القدرية الرافضة هي على هؤلاء وهؤلاء اعطاهم من المتبئين خلافة ابي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الزيدية والامامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطا من قول القدرية بل أصل خطئهم موافقتهم

لبي فان قريش امنوا أن يبلغ كلامي روي رواه ابي داود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم يروى القرآن بصواتكم وقال ليس من امن لم يتغن بالقرآن \* ذكر الخلال عن ابي بصير عن ابراهيم قال قال لي ابو عبد الله وما كنت سألته عن ندى ما معنى من لم يتغن بالقرآن قلت لا قال

هو الرجل رفع صوته فهدل عنده انذار صوته فقط تفتي به وعن صالح بن اجدانه قال لا يميزوا القرآن بأصواتكم فقال التزيين  
أن يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٢) أبا عبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكلف وقال

الاثم سألت أبا عبد الله عن  
القراءة بالألحان فقال كل شيء  
محدث فانه لا يهينى إلا أن يكون  
صوت الرجل لا يتكلفه وقال  
القاضي أبو علي هذا يدل من  
كلامه على أن صوت القارئ ليس  
هو الصوت الذي تكلم الله به لانه  
أضافه الى القارئ الذي هو طبعه  
من غير أن يتكلم بالألحان وقال أبو  
عبد الله البصري صاحب الصحيح  
في كتاب خلق الأفعال يذكر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أن الله  
ينادي بصوت يسمعه من بعد كما  
يسمعه من قرب وليس هذا لغير  
الله عز وجل قال أبو عبد الله  
البصري وفي هذا دليل على أن  
صوت الله لا يشبه أصوات الخلق  
لان صوت الله يسمع من بعد كما  
يسمع من قرب وأن الملائكة  
يصغون من صوته فإذا نادى  
الملائكة ثم يصغون قال ولا تحموا  
لله أن نادى فليس لصفة الله أن  
يادل ولا يوجد شيء من صفاته في  
المخلوقين ثم روي بإسناده حديث  
عبد الله بن أنس الذي استشهد  
به في غير موضع من الصحيح أنه  
يخبر به وأراه يقول ويذكر عن عبد  
الله بن أنس قال سمعت النبي صلى  
الله عليه وسلم يقول يحشر الله  
العباد فتناديهم بصوت يسمعه  
من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملق  
أنا الدان لا ينبغي لأحد من أهل  
الجنة أن يدخل الجنة وأحد من  
أهل النار يطلع عليه بمظلة وذكر  
الحديث الذي روي في صحيحه

(فصل) قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبق عندنا فرق بين من أحسن النفاية  
الأحسان طول عمره ومن أساء النفاية الأساءة طول عمره ولم يحسن من شكر الاول وذر الثاني  
لان الثقلين صاران من الله عندهم • فقال هذا باطل فان اشتراك الثقلين في كون الرب  
خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الأحكام فانه من المعلوم بصرى العقل أن الأمور  
المتعلقة بشتى فيها أمور كثيرة لا يسمي مثل هذا المقام فان جميع ماسوى الله مشترك في أن  
الله خلقه وأنه ربه ومليك ثم من المعلوم أن المخلوقات ينهين عن الاقتران بالخاصة لا بالعموم  
فانه تعالى جعل الخلقات والنور وقال وما يستوى الا لاهي والبصير ولا الظلمات ولا النور والله  
خالق الجن والنار ولا تستوى الجنة والنار والله خالق الطل والحسور ولا يستوى الظل ولا  
الحور والله خالق الاعمى والبصير ولا تستوى الاعمى والبصير والله خالق الحي والميت  
والقادر والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوى هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما  
يوجب الله نعم وما يوجب الالم ولا يستوى هذا وهذا فاذا كان الله خالق الطبيعة الطيبة  
والخبيثة ثم ان الطبيب يحب ويشهى ويعدح ويتنى وان الخبيث يذم ويفض ويحجب والله  
خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانبيا وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من  
الفواصق فهذا هو مجموعهم وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم وهو سبحانه وتعالى خالق في هذا  
طبيعة كريمة تقتضى الخير والاحسان وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان مع  
ما ينهيهما من الفرق في الحب والبغض والمدح والذم فاذا كان الشر والعقل متطابقين على  
أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يحب ويعدح ويطلب وان كان جاراً أو جواراً  
بهما فكيف لا يكون من جعله محسناً للناس يحصل لهم منافع ومصلح أحق بان يحب  
ويعدح ويتنى عليه وكذلك في جانب الشر والقدرى يقول لا يكون العبد محموداً ومشكوراً  
على احسانه ومنه وما على اسائه الا بشرط أن لا يكون الله جعله محسناً بالبناء ولا من به علينا  
اذا فعل الخير ولا بتلانا به اذا فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا ارافضى القدرى) ومعلوم  
فساد هذا القول شرعاً وعقلاً فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يشكر الرب وحيث

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فقول ليلك وسعد بك فتنادى بشكر  
بصوت أن الله يأمره أن تحرج من ذريتك بعنالى النار قال يا رب ما بعث النار قال من كل ألف اراء قال تسعائة وتسعة وتسعين

فقد توضع الحامل كلها ونرى الناس سكارى ومهامم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وذلك حديث ابن مسعود الذي استشهد به أحمد  
ويقول ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا (٣٣)

قضى الله الامر في السماء ضربت

فانقطع الكهانة اليوم فلا كهانة \* وقال البخاري أيضا ولقد بين نعم بن جادان كلام الرب ليس بخلق وإن العرب لا تعرف الحق من الميت إلا بالفسل فل كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وإن أفعال العباد مخلوقة فمضيق عليهم حتى مضى لسيدهم وتوابع





فقل سمع الله وأرض الله وكافل بيت الله وشهر الله وأما المعتزة فاتهم بالحقوق والقرآن كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا وجهه في المعنى حيث قالوا كلام خلقه بآثاره وقال عامة المسلمين أن القرآن (٢٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكلم به

وشرارهم ولهذا سموا أنفسهم العدلة فاضافة هذا الى موسى بن جعفر ولو كان حقائس فيه فقبيلة له ولا مدح اذ كان صيحا القدرية يعرفونه فكيف اذا كان كذبا محتقلا عليه (و يقال ثانيا الجواب عن هذا التفسير ان يقال) هذا التفسير ليس بمختصر وذلك ان قول القائل المعصية بمن لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فلا بد منه من محل يقوم به وهي فائقة بالعدل لا محالة وليست فائقة بالله تبارك وتعالى بل لا ريب ومعلوم ان كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه بانعائه لا بمعنى أنه قام به واتصف به كقاي قوله تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جمعامنه وقوله تعالى ومابكم من نعمه في الله والله تعالى وان كان غافا لكان شئ فانه خلق الخير والشر لئلا في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا متقنا كما قال تعالى الذي احسن كل شئ خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي اتقن كل شئ فهذه الايضاف اليه الترمز فردا بل اما ان يدخل في العموم واما ان يضاف الى السبب واما ان يحذف فاعله فالاول كقول الله تعالى الله خالق كل شئ والثاني كقوله قل اعوذ برب الفلق من شر ما خلق والثالث كقوله فيما حكاه عن الجن وأنا لا ندري اشر اريد من في الارض أم اريد بهم ربهم رشدا وقد قال في أم القرآن اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر آياته فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وضاف الضلال اليهم وقال الخليل واذا مرضت فهو يشفين ولهذا كان لله الاسماء الحسنى فسمى نفسه بالاسماء الحسنى المتضمنة للغير وانما يذكر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا ان الله شديد العقاب وان الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام ان ربنا سريع العقاب وانه لغفور رحيم وقوله تعالى اني عبادي اني انا الغفور الرحيم وان عذابى هو العذاب الاليم وقوله حم نزل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لان ما يخففه من الامور التي فيها شرب النسبة الى بعض الناس فيها حكمة هو خلقها لها جسد له الملك وله الحمد فليست بالاضافة اليه شرا ولا مذمومة فلا يضاف اليه ما يشعر بنقص ذلك كما انه سبحانه خالق الامراض والاوراع والروائح الكريهة والصور المستفصاة والاحسام الخبيثة كل غشاة والعدوات لما له في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قيل هذه العذرة وهذه الروائح الخبيثة من الله وهم ذلك انهم اخبروا عنه والله منزعه عن ذلك وكذلك اذا قيل القاصم من الله او المعاصي من الله قد يوهى ذلك انها خارجة من ذاته كما يخرج من ذات العبد وكما يخرج الكلام من المتكلم والله منزعه عن ذلك او يوهى ذلك انها منه فبيعة وسنة والله منزعه عن ذلك بل جميع خلقه خلقه له حسن على قوى التنويع والتعليل وكذلك اذا قيل للطعوم والالوان والروائح ونحوها من الاعراض هذا الطعم الحلو والمر من الله او من هذا النبات وهذه الروائح الطيبة او الخبيثة من الله او من هذه العين او مثال ذلك وقد يوهى اذا قيل انها من الله امر بها والله لا يامر بالفساد ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لما سئل عن الفريضة اقول فيها برأى فان يكن صوابا في الله وان يكن خطأ في من الشيطان والله ورسوله برهان منه وكذلك قال ابو بكر في الكلالة وقال عمر هو ذلك ومراهم ان الصواب قد امر الله به وشرعه واجبه ورضيه وانطقا بامر به ولم يحبه ولم يشرعه بل هو مما يرضيه

(٤ - منهاج ثاني) ورجته وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الى القوم والقوم يرضون من لا يزل قال فيقال لهذا المعارض وهذا ايضا من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان ولا مذهبه برهان لان امر الله ورجته ينزل في كل

ساعة وقت وأوان فبال التي صلى الله عليه وسلم يحدث نزول الليل دون النهار ونزول من الليل شطره والأسفار أقامه ورجته يدعون العباد إلى الاستغفار أو يقدر الأمر (٢٦) والرجة أن يسلكوا منه فيقولوا هل من داع فأجيبه هل من مستغفر

فأغفره هل من سائل فأعطيه فإن قررت مذهبا لم يكن أن تدعي أن الرجة والأمر هما الأذان يدعون إلى الإجابة والاستغفار بكلاهما دون الله وهذا محال عند السقهاء فكيف عند الفقهاء قد علمت ذلك ولكن تكابر ومن ما بال رجته وأمره ينزلان من عند مشطر الليل ثم لا يمكن أن يطلع الفجر ثم يرفعان لأن ارتفاعه رايه يقول في حديثه حتى يغير الغدير قد علم أن شاء الله أن هذا التأويل باطل ولا يقبله إلا كل جاهل وأما دعوائه أن تفسير اليوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل منه هذا التفسير الأباير صحيح ما نوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوعى بعض أصحابه أو التابعين لا إلى اليوم بقول ما يشاء ويحرك إذا شاء ويبسط ويرفع إذا شاء ويقبض ويبسط ويقبض ويجلس إذا شاء لأن أمانة ما بين الحي والميت المتحرك كل حي متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة ومن يلتفت إلى تفسيره وتفسير صاحب مع تفسير بني الرجة ورسول رب العزة أفسر نزوله مشروحا متصوفا ووقت نزوله وقتا مخصوصا لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لبس ولا عوصا قال ثم أجعل المعارض جميع ما تذكره الجهمية من صفات الله تعالى وذواته السمائية كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدتم بها نضعا وثلاثين صفة نسقا

واحد يحكم عليها ويسرها بحكم الرسي وفسرها وتاؤها حار فالحلاف ما عني الله وخلاف ما ناولها أنها الفقهاء الصالحون لا يعتمدون أكثرها الأعلى الرسي فبد منها بالوجه ثم السمع والبصر والغضب والزنا والحب والبغض والفرح

والكره والاضحك والحب والسخط والارادة والمشيئة والاصابع والكف والقدمين وقوله كل شيء هالك الا وجهه وأبناؤنا لو افهم وجه الله وهو السميع البصير وخلقت بيدي وقالت اليهود ياد الله مغلوله (٢٧) ويد الله فوق أيديهم والسموات مطويات بيمينه

وقوله فأنكأ عبنا وهل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وجاء ربك والملك صفا صفا ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والرجن على العرش استوى والذين يحملون العرش ومن حوله وقوله ويحذركم الله نفسه ولا يلكمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يستبرئكم على نفسه الرحمة وتعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك والله يحب التوابين ويحب المتطهرين قال عبد المعاض الى هذه الصفات والآيات فسحقها وتعلم بعضها إلى بعض كأنهم هاشيا بعدئذ ثم فسرقها وأباني كتابه وتلطف بردها بالآويل كتلطف الجهمية معتمداً فيها على تفسير الزائغ الجهمي بشرن غشائ المرسي دون من سواه تستر عند الجهال بالتشنيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله فيها بغير تكليف ولا تخيل فزعهم هؤلاء المؤمنون بها يكفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم وأن العلماء زعمه فالوالدس في شيء منها اجتهد رأي ليدرك كيفية ذلك أو يشبه شيء منها شيء مما هو في الخلق موجود قال وهذا خطأ ما أن الله ليس كشيء شيء فكذلك ليس بكيفية شيء قال أوسعده فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتشنيع أمافوك ان كيفية هذه الصفات وتشبهها ما هو في الخلق خطأ فالانقول انه خطأ كافت بل هو عندنا كفر ونحن لنكفيها وتشبهها ما هو في الخلق

أنهم ما فعلوه له لا أنماهي الفعل الذي هو مسمى المصدر وهو لا همم الذين يقرقون بين الخلق والمخلوق وهم أكر الأئمة وهو آخر قولي القاضي أبي يعلى وقول أكرأ محاب أحد هو قول القاضي أبي حازم والقاضي أبي الحسين وغيرهما (الوجه الثالث) ان قول القائل الله عادل من أن يظلم عبده ويؤاخذهم عالم بفعل ففهم يقول عوجبه فان الله لم يظلم عبده ولم يؤاخذهم إلا بما فعله العبد باختاره وقوته لا بفعل غيره من المخلوقين وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يمنع كون العبد هو المالم على ذلك كما أن غيره من المخلوقين يلوهم على ظلمه وعدوانه مع اقراره بان الله خالق أفعال العباد وجاهل بالامم مقرة بالقدر وأن الله خالق كل شيء وهم مع هذا يذمون الظلمة ويعاقبونهم بدفع ظلمهم وعدوانهم كما يعتقدون أن الله خلق الحيوانات المضرة والنباتات المنشرة ومعهم هذا يسعون في دفع ضررها وشرها وهم أيضاً متفقون على أن الكذاب والظالم مذموم بكتبه وظلمه وأن ذلك وصف مسمى فيه وأن نفسه المتصفة بذلك خبيثة ظالمة لا تسحق الاكرام الذي يناسب أهل الصدق والعدل وان كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق وليس في فطر الناس أن يحكموا مقابلة الظالم على ظلمه ظلمة وان كانوا مقرين بالقدر فله تعالى أولى أن لا ينسب الى الظالم ذلك وهذا على طريق الحكمة والتعليل من أهل السنة وأما على طريق المشيئة والتفويض فالظلم متع منه لذاته لانه تصرف في ملك الغير وتعدى ما حذره وهما متعنا في حق الله بكل حال فالرب تعالى لا يخلع بالخلق لاف ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل له المثل الا في غائب غيره من الكمال فهو أحق به وما تنزه عنه من النقص فهو أحق بتزجيهم وما كان سائفاً للقادر الغنى فهو أولى أن يكون سائغاً وليس كل ما يقع عن يتضرر منه يكون قبيصاً منه (١) فان العباد لن يظلموا ضره فيضروهم ولن يظلموا نفعه فينتفعوه (الوجه الرابع) أن يقال لاتزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالمًا لكن ليس كل ما كان ظلمًا من العبد يكون ظلمًا من الرب ولا ما كان قبيصاً من العبد يكون قبيصاً من الرب فان الله ليس كشيء شيء لاف ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحقيق ذلك انه لو كان الامر كذلك كما يقوله من يقوله من القدرية لازم أن يقص منه أمور فعلها فان الواحد من العباد اذا امر غيره بأمر لا ينتفع به الامر وتوعد عليه بالعقاب وهو يعلم أن الامر لا يفعل به بل بعصه وأنه يسحق العقاب كان ذلك منه عبثاً وقبيصاً لعدم الفائدة في ذلك للأمر والامر وكذلك لو قال مرادى مصلحة الأمر وهو يعلم أنه لا يرتب عليه مصلحة بل مفسدة لكان ذلك قبيصاً وكذلك اذا فعل فعل المراد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل من ذلك قبيصاً منه والقدرية يقولون ان الله خالق الكفار لينفهم ويكرهمهم وأراد ذلك تخلفهم وأمرهم مع علمه بأنهم يتضررون لا ينتفعون وكذلك الواحد من العباد لو رأى عبده أو أماً من نون و يظلمون وهو قادر على منعهم ولم يمنعهم لكان مذموماً مسيئاً والله تعالى منزعه عن أن يكون مذموماً مسيئاً والقدرية يقول هو أراد خلقهم لهم أن يطعوه وشبههم فغادهم للضع مع علمه أنهم لا ينتفعون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقع من الخالق ومن المعلوم ان المخلوق اذا كان قادراً على منع عبده من الضالاج فغادهم (١) قوله فان العباد الخ هذا التعليل غير مطابق لما قبله فلعل هنا سقط خبره اه معصحه

موجوداً شداً تقاض منكم غيراً ما كالات كفيها ولا تشبهها لا تكفر بها ولا تكذبها ولا تبطلها بتأويل الصلال كما أنظها امامك المرسي في أماكن من كتابك سنينها لن يغفل عنها في حواليك من الانعام وأما ما ذكرت من اجتهد الرأي في تكيف صفات الله فالانجيز اجتهد

الرأى في كثير من القرائن والاحكام التي تراها باعيننا ونسمعها باذاننا فكيف في صفات الله التي لم ترها بالحواس وقصرت عنها الظنون غير اننا نقول فيها كما قال امامنا المرسى (٣٨) ان هذه الصفات كلها كشيء واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الوجه منه غير

اليد ولا اليد منه غير النفس وان الرحمن ليس يعرف بغير حكمه لنفسه سمعنا بصر ولا بصرا من سمع ولا وجهنا من يدين ولا يدين من وجهه هو كله بغير حكم سمع وبصر ووجه واعلى واسفل ويد ونفس وعلم ومشيئة وارادة قتل خلق الارضين والسماء والحيال والتلال والهواء التي لا يعرف لشيء منها شيء من هذه الصفات والذوات ولا وقف لها منها على شيء قالته تعالى عندنا ان يكون كذلك فقد سمع الله في كتابه السمع من البصر فقال انني معكم اسمع وارى وانا معكم سمعتم وقال لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ففرق بين الكلام والنظروين السمع فقال عند السماع والصوت قد سمع الله قول السقي تحادك في زوجها وقال في موضع الرؤية انه رآك حين تقوم وتقبل في الساجدين وقال تعالى وقل اعلموا قسيري الله علمكم ورسوله ولم يقل يسمع الله تقبل و يسمع الله علمكم فلم يذكر الرؤية فيما يسمع ولا السماع فيما يرى لما انهم اعنده خلاف ما عندكم وكذلك قال الله تعالى ودمر تجري باعيننا واصبر لحكم ربك فانك باعيننا ولتصنع على عيني ولم يقل لشيء من ذلك على سمعي فكيف نحن لانكفي هذه الصفات لانكذب بها كنتكذبكم ولا نفصرها كما بط تفسيركم ثم قال باب الحد والعرش قال ابو سعد وادعي المراض أيضا انه ليس لله حد ولا

خبر من أن عرضهم للثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم الا العقاب كالحل الذي يعطى ولده وأغلامه ما لا يرج فيه وهو يعلم أنه يشتري شيئا بأكفه ففعله من المال خبير من أن يعطيه اياهم مع علمه أنه يشتريه وكذلك اذا أعطى غيره شيئا ليقابل به الكفار وهو يعلم أنه لا يقابل به الا الانبياء والمؤمنين لكل ذلك قبيحنا منه وان قال قصدت تعريض هذا الثواب والله لا يبيع منه ذلك وهذا حال قدرة العبد عند القدرة والقدرية مشبهة بالافعال فاسوا أفعال الله على أفعال خلقه وعنده على عذبه وهو من أفسد القياس (الخامس أن يقال) المعصية من العبد كما أن الطاعة من العبد ومعلوم أنه اذا كانت الطاعة منه بمعنى أنه فعلها بقدرته ومشيئته لم يتبع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلا لها بقدرته ومشيئته بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل كما قال الخليل واحعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا ولأن كونه فاعلا به شأن لم يكن أمر حادث فلا بد من محدث والعبد يتبع أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلا لأن كونه فاعلا ان كان حدث بنفس كونه فاعلا لم أن يكون الشيء حدث بنفسه من غير حادث وهو مجتمع وان كان بفاعلية أخرى فان كانت هذه حدث بالاولى لم الدور القبل وان كانت حدث بخبرها لم التسلسل في الامور المتتالية وكلاهما باطل فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يتحقق عليهما المدح والذم والثواب والعقاب لا يتبع أن يكون العبد فقيرا الى الله في كل شيء لا يستغنى عن الله في شيء قط وأن يكون الله خالق جميع أموره وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة الى قدرة الله ومشيئته

(فصل قال) ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطعيا بكفره لانه قد فعل ما هو مراد الله تعالى لانه أراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه الله تعالى منه فكان قد اطاعه لانه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه ويكون النبي عاصيا لله بأمره بالايمان الذي بكرهه الله منه وبنياه عن الكفر الذي يريد الله منه (الجواب من وجوه الاول) ان هذا مبني على أن الطاعة هل هي موافقة الامر أو موافقة الارادة وهي مبني على أن الامر هل يستلزم الارادة أم لا وأن نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة أو مستلزم للارادة وليس واحدا منهما ومن المعلوم أن كثيرا من نظائر الاثبات لا قدر يطلقون القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وأن الامر لا يستلزم الارادة والكلام في ذلك مشهور رواذا كان كذلك فهذا القدر لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه بل أخذ ذلك دعوى مجردة بناء على أن الطاعة موافقة الارادة فاذا قال له منازعه لانه لم ذلك كفي في هذا المقام اعدم الدليل (الثاني) أنهم يستدلون على أن الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من أن الله خالق افعال العباد وانما يخلقها بادرته وهو لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان فعلم بأنه يخلق بادرته ما لم يأمر به وأيضا فقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع العلماء لو حلف أنه ليقضيه حقه في غدا شاء الله ففهم رج الغد ولم يقضه مع قدرته على القضاء من غير عذر وطالبه السحق لم يحث ولو كانت المشقة بمعنى الامر لم يحث لانه مأمر بذلك وكذلك الخلف على فعله ما مر اذا علقه بالمشقة وأيضا قد قال تعالى ولو شاء ربك لأم من في الأرض كلهم جميعا مع أنه قد أمرهم بالايمان فعلم أنه قد أمرهم بالايمان

ولم غاية ولا نهاية قال وهذا هو الاصل الذي بني عليه جميع ضلاله واشتق منها جميع اغلوطة وهي كلمة يلغسها سبقي جهما اليها أحد من العالمين فقال له قائل ممن يحاوره قد علمت مرادكم أيها الاجمعي تعني أن الله لاشي لان الخلق كلهم قد

علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الأول حد وغاية وصفة وأن لا شيء ليس له حد ولا غاية ولا صفة قال تعالى: أيا موصوف لا تحاطه ولا شيء  
وصف بلا حد ولا غاية وقوله لا حدة تعني أنه لا شيء قال أبو سعيد والله (٢٩) تعالى له حد لا يعلمه أحد غيره ولا يجوز  
لاحد أن يتوهم له حدة غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكلم علم

### (مطلب الإرادة نوعان)

ذلك أن الله وليكم له ولكانه أفاضلهم  
على عرشه فوق سمواته فهذه  
حدان إنسان وسئل عدا الله  
المبارك ثم تعرف ربنا قال بأنه على  
عرشه بائن من خلقه قبل بحد قال  
يحد حدثناه الحسن بن الصباح  
أبازرعن علي بن الحسن بن شقيق  
عن ابن المبارك عن أبيه أنه ليس  
لله حد فقد روي القرآن وأدى أنه  
لا شيء لأن الله وصف حد مسكاه  
فقال الرحمن على العرش استوى  
أمنتم من في السماء يخافون ربهم  
من فوقهم أقم فتوبوا فاعل إلى  
الله يصعد الكلم الطيب فهذا  
كله وما أشبهه شواهد ولا تل على  
الحد ومن لم يعرفه به فقد كفر  
بما روي الله ويحمد أيا الله وقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إن  
الله فوق عرشه فوق سمواته وقال  
الامة السوداء أن الله قال في  
السماء قال أعتقها فأنها مؤمنة  
فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن  
بأن الله في السماء كما قال الله ورسوله  
ثم كن مؤمنة حدثنا أحد من  
حدثنا أبو معوية عن شيب عن  
الحسن بن عمار بن حصين أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا يهيه بأحصين  
كم تعد اليوم أهال سبعة في  
الأرض وواحد في السماء قال  
فأبهم تعذر غسبك ورهبتك قال  
الذي في السماء فلم ينكر النبي صلى  
الله عليه وسلم على الكافر أذعر  
أن الله العالمين في السماء كما قاله

ولم يشأ وكذلك قوله تعالى ومن رد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا دليل على أن ما أراد ضلاله  
وهو لم يأمر بالضلال (الوجه الثالث) طريقة الائمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من  
أهل الفلاس وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان إرادة تتعلق بالأمر وإرادة  
تتعلق بالخلق فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يرصد العبد فعل ما أمره وأما إرادة الخلق فإن يرصد  
ما يفعله هو فإرادة الأمر هي المتضمنة للجنة والرضا هي الإرادة الدينية والإرادة المتعلقة  
بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية فالأولى كقوله تعالى يرصد الله بكم البسر  
ولا يرصدكم العسر وقوله تعالى يرصد الله ليسين لكم ويهدىكم سنن الذين من قبلكم ويتوب  
عليكم إلى قوله يرصد الله أن يخفف عنكم وقوله ما يرصد الله ليعمل عليكم من حرج ولكن يرصد  
ليظهركم ولتم نعمته عليكم وقوله أنما يرصد الله ليهب عنكم الرحمن أهل البيت وبطهركم  
تطهروا والثانية كقوله تعالى فمن يرصد الله أن يهديه يسر صدره للإسلام ومن يرصد الله  
يجعل صدره ضيقا حرجا وقول نوح ولا تنفعكم نصعي أن أردت أن أنصر لكم إن كان الله يرصد  
أن يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يسلأ لم يكن ومن النوع الأول  
قولهم لن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا يرصد الله فإذا كان كذلك فالكفر والفسق والعصيان  
ليس مما أراد الرب عز وجل بالأمر الأول والطاعة موافقة لتلك الإرادة أو موافقة للأمر  
المتضمن لتلك الإرادة فأما موافقة بمجرد النوع الثاني فلا يكون به مطعما وحديثنا في بقول  
له أن الله يغيض الكفر ولا يحب ولا يرصد الله أن تفعله ولا يرصد هذا الاعتبار والنبي يأمره  
بالإيمان الذي يحب الله ويرصد الله ويرصد هذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه  
المشكلة مبنية على أصل هو أن الحب والرضا هو الإرادة وهو صفة مغايرة للإرادة فكثير من  
أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما  
يجعلونها جنسا واحدا ثم القدرية يقولون لا يحب الكفر والفسق والعصيان فلا يرصد  
والمثبتة يقولون بل هو يرصد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآية المثبتة للإرادة  
هذه الحوادث كقوله تعالى ومن رد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقوله إن كان الله يرصد  
أن يغويكم وهو لا يتأولون الآية النافية لحبه الله ورضاهما كقوله تعالى والله لا يحب الفساد  
ولا يرصد لعباده الكفر وقوله أذيتون ما لا يرصد من القول وأما جاهر الناس من أهل  
الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفترقون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي  
حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المثبتة للقدرة مثل الأشعرية كآدم أو المالكي  
الحنيني فالتصوف قد صرح بأن الله لا يرصد الكفر والفسق والعصيان ولا يحب ذلك  
مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى وتأويل ذلك لا يرصد الله المؤمنين ولا يرصد الله ولا يحبها  
ديننا يعني لا يرصد الله يعني أن يقال يرصد الإيمان أي من الكفاية ولا يرصد غير من الله تعالى  
قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى في ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم إن الله كره لكم ثلاثا فاسأل وقال وكثرة السؤال وأضاعة المال والأمة  
متفككة على أن الله يكره المليات دون المأمورات وبهيب المأمورات دون المنهيات وأنه يحب  
المتقين والمحسين والصابرين ويحب التوابين ويحب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

النبي صلى الله عليه وسلم حصن الخراج في كفره ومثد كان أعلم بالله الجليل الأجل من الريسى وأصحابه مع ما يتعاونون من الإسلام أذ  
ميز بين الآله الخلق الذي في السماوين والآله والأصنام المخلوقة التي في الأرض وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

السماء وحدوه بذلك الامر ربى الضال واصحابه حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوا ذلك انما نحن الصبي شيء يرفع يده الى  
وبه يدعو في السماء دون مأساها وكل أحد ياتيه (٣٠) ويجعله أعلم من الجهمية ثم انتدب المعارض لذلك الصفات

وعملوا الصالحات واتبعوا الكافرين ويغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ما أحب اليه المدح من الله وما أحب اليه العذر من الله وقال ما أحب أن أغفر من الله أن  
يرى عبد من بني أمية وقال ان الله وتر يحب الوتر ان الله جل يحب الجمال وقال ان الله يحب  
أن تؤتى رخصه كما توفى عزائه وقال ان الله يحب العبد التقي الخفي ان الله رضى لكم  
ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تنصحوهم  
ولاء الله أمركم وقال الله أشد فرجاتي به عبيد المؤمنين من رجل أضل راحلته بارض دؤبة  
مهلكة عليها طعامة وشرا به فطلبها فلم يجدها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فإذا بادت عليها  
طعامه وشرا به فأنه أشد فرجاتي به عبيد من هذا الرجل راحلته وهذا الحديث في النصاح  
من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك  
أمنه وإذا كان كذلك فالطاعات يريدها من العباد الارادة المتضمنة لمحبتها ورضاه بها إذا  
وقعت وأن لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويقتها ويكره من العباد من يفعلها وإن شاء أن يخلقها  
هو الحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم إذا كرهها لم يعدل كونها ناقصة العبدو يبغضها أيضا أن يكره  
أن يخلقها هو لما له في الحكمة فان الفصل قد يحسن من أحد المخلوقين وينقص من الآخر  
لاختلاف حال الناعلت فكيف يلزم أن ما يقع من العبد يقع من الرب مع أنه لينة لخلق  
مع الخلق وإذا كان المخلوق يريدهما لا يجبه كل أحد المراد ينشرب الدواء الذي يبعثه ويجب  
ما يريده كعبه المراد ينشرب الدواء الذي ينشربه ومحبة الصائم الطعام والنشرب الذي لا يريده  
ياكله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بغيره ودنه فقد عطل ثبوت أحد همدون الآخر  
وان أحد همدان ليس بمثل الآخر فكيف لا يمكن ثبوت أحد همدان دون الآخر في حق الخلق تعالى  
وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها مراد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضي  
له وفيها ما يراد لغيره وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة الى المراد المحبوب لذاته فالانسان يريده  
العافية لنفسه او ينشرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريدها من هذه الجهة وان لم يكن  
محبوباً في نفسه وإذا كان المراد بنفسه الى مراد لنفسه وهو المراد المحبوب لنفسه والى مراد لغيره  
لكونه وسيلة الى غيره وهذا قد لا يجب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا  
الباب والارادة نوعان فما كان محبوباً فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد  
لغيره وعلى هذا ينشئ مسألة محبة الرب عز وجل لنفسه ومحبة لعباده فان الذين جعلوا المحبة  
والرضا هو المشيئة العامة فالو ان الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأولو ما يحب تعالى لعباده  
بارادة توفيقهم ومحبتهم بارادة طاعتهم والتقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب  
يستحق أن يحب ولكن محبة لغيره بمعنى مشيئته وأما السلف والائمة وأئمة الحديث وأئمة  
التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فافروا بالله محبوب لذاته بل لا يستحق أن يحب لذاته  
الا هو وهذا حقيقة اللاهوتية وهو حقيقة مله ابراهيم ومن لم يعرف بذلك لم يفرق بين الربوبية  
والالهية ولم يجعل الله معبودا لذاته ولأنه التلذذ بالنظر اليه ولا أنه أحب الى أهل الجنة من  
كل شيء وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال النصارى عن مله ابراهيم من المنكرين لكون  
الله هو المعبودون مأسوا ولهذا الماظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أظهره وهو

التي ألقوا عند هاق تكلمهم  
الوجه والسمع والبصر وغير ذلك  
يتأولها ويحكمهم على الله وعلى رسوله  
فيها حرف وشيا بعد شئ  
بسمك بشر نغاث الربى  
لا يعتمد فيها على أمام أقدمته ولا  
أرشد منه عنده فاختار ذلك كله  
منه أذصرح باسمه وسلم فيها  
لحكمه لما ان الكلمة قد اجتمعت  
من عامة الفقهاء في كفره وهذا  
ستره وإفضاحه في مصره وفي سائر  
الامصار الذين سعيوا ذكره ثم  
ذكر الكلام على ابطال تأويلات  
الجهمية للصفات الواردة في الكتاب  
والسنة وقال عثمان بن سعيد في  
كتاب الرد على الجهمية باب  
الاميان بكلام الله تعالى قال أبو  
سعيد فأنه المتكلم أو لا أو خاتم  
يزله الكلام اذ لم يتكلم غيره ولا  
يزاله الكلام اذ لا يسبق متكلم  
غيره فيقول لمن الملك اليوم يا مالئك  
أنا الدين أو من ملوك الارض فلا  
ينكر كلام الله الامن يريده ابطال  
ما أنزل الله عز وجل كفى بهذين  
الكلام من علم العباد الكلام  
وأنتسق الانام قال الله تعالى في  
كتبه وكلام الله موسى تكليمها هذا  
لا يتحمل تأويله غرض نفس الكلام  
وقال موسى اني اصطفيتك على  
الناس رسالا فاني وبكلامي وقال الله  
تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون  
كلام الله ثم يخرفونه من بعده  
ما عقولهم يعلمون وقال يريدون  
أن يبتلوا كلام الله وقال لا تبديل  
لكلمات الله وقال وقت كثر بقر

صدقا وعدلا لا يبدل لكلماته وذكر آيات أخرى الى أن قال وقال تعالى لقوم موسى حين اتخذوا القبل فقال  
أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ولا يملأ لهم ضررا ولا نفعا وقال بجلا جسد له خوارا وأمروا أنه لا يكلمهم ولا يهدمهم سبيلا اتخذوه

وكاذا ظالمين قال أبو سعيد في كل ما ذكرناه تحقيق كلام الله وتبيينه نصا بالآثار بل فبقا على ما أتى به الجبل في غير من القول والكلام  
بسانين أن الله غير عاجز عنه وأنه متكلم وقائل لأنه لم يكن ليعيب (٣١) الجبل بشئ هو موجود فيه وقال إبراهيم عليه السلام بل

الجلد بن درهم يوم الأضحية قتله خالد بن عبد الله القسري برضا علماء الاسلام وقال ضحوا أيها  
الناس تقبل الله ضحاياكم فاني مضى بالجلد بن درهم أنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم  
يكلم موسى تكليمًا تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم زعم في حقه وقد ثبت في الصحيح  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناديا أهل الجنة أن  
لكم عند الله موعدا يريد أن ينجز مكوه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا وينقل مواز ينشأ ويخلفنا  
الجنة ويجزنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون إليه فأعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر  
إليه وهو الزيادة وقد روي في السنن من غير وجه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول  
في دعائه وأسألكم الله النظر إلى وجهك والشوق إلى لسانك وروي الإمام أحمد والنسائي وغيرهما  
عن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه وأسألكم الله النظر إلى  
وجهك والشوق إلى لسانك من غير ضرام مضرة ولا فتنة مضلة وأما الذين أثبتوا أنه محبوب  
وأن محبة لغره بمعنى مشته فهو لا ظنون أن كل ما خلقه فقد أحبه وهو لا يفتخر بحون إلى  
مذهب الاناحة فيقولون إنه يحب الكفر والصق والعصيان ويرضى ذلك وأن العارف إذا  
شهد هذا المقام لم يتحسن حسنة ولم يستحق سيئة لشهود القسوية العامة وخلق الرب لكل  
شئ وقد وقع في هذا طائفة من الشيوخ القاطنين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم  
والكتاب والسنة وسلف الأمة يبين أن الله يحب أنبياءه وأوليائه ويحب ما أمر به ولا يحب  
السايطن ولا ما منهى عنه وإن كان كل ذلك عيشته وهذه المسئلة وقع التزاع فيها بين الخندين  
محمد وطائفة من أصحابه فدعاهم إلى الفرق الثاني وهو أن يفرقوا في الخلق بين ما يحب  
وما لا يحب فاشكل هذا عليهم لما رأوا أن كل مخلوق فهو مخلوق بعيشته ولم يعرفوا أنه قد يكون  
فيما خلقه عيشته ما لا يحب ولا يرزاه وكان ما قاله الجند وأمثاله هو الصواب (الوجه  
الخامس أن يقال) الإرادة نوعان أحدهما بمعنى المشيئة وهو أن يريد الفعل أن يفعل فعلا  
فهذه الإرادة المتعلقة بفعله والثاني أن يريد من غيره أن يفعل فهذه الإرادة لفعل الغير وكلا  
النوعين مفعول في الناس لكن الذين قالوا أن الأمر بضمين الإرادة لم يثبتوا الا النوع الاول من  
الإرادة والذين قالوا أن الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا الا النوع الثاني فهو لا القدرة  
يتبع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنى الاول لأنه لا يخلقها عندهم وأولئك  
القائلون لهم مجتمع عندهم الإرادة فمن الله الاعنى إرادته أن يخلق فإلهم يرد أن يخلق لافوضه  
مر بيده فعندهم هو مر بيدهم لكل ما خلق وإن كان كفرا ولم يرد ما يخلق وإن كان إيمانا وهذا  
وإن كانوا أقرب إلى الحق لكن التحقيق أثبات النوعين كأثبت ذلك السلف والأئمة ولهذا  
قال جعفر وأربهم وأراد منهم قالوا نحن الناس بأمر غيره وبناهم مر يد الله وبناهم  
ينفعه وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفعل لا يخلص كل ما يكون مصلحتي في أن  
أمر به غيري وأنعته يكون مصلحتي في أن أعاونه أو أعينه بل قد تكون مصلحتي إرادته ما يضا  
كل رجل الذي يستنير غيره في خطبة أمره أو يأمره أن يتزوج لالهان ذلك مصلحتي المأمور والوا  
فهو يرى أن مصلحتي في أن يتزوج بهاء دونه فيجبهه أمره بغيره نصحا غير جهة فعله نفسه وإذا  
أمكن الفرق في حق الخلق فمن حق الله أولى بالامكان فهو سبحانه أمر الخلق على السن

بدعوا أكفروا كذب وإن قلتم تكلم به مخلوق فاضفناه إلى الله لأن الخلق كلهم مصفاتهم وكلامهم لله فهذا الحال الذي ليس وراءه محال  
فضلا عن أن يكون كفرا لأن الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله إلى نفسه أنه كلامه غير القرآن وما أزل على رسوله فإن تم



كلامكم ولم يمتثلواكم أن تسموا الشعرو جميع الغناء والتوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله فهذا مما لا يختلف المألون في بطوله واستقامته فافضل القرآن اذا عندكم (٣٣٣) على الغناء والتوح والشعر اذا كن كاه في دعواكم كلام الله فكيف

رسله بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعل له ومنهم من يريد أن يخلق فعله فيجعله خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرهم من المخلوقات غيرهم أمر الله على وجه بيان ظاهر مصلحة العبد وأفسده وهو سبحانه إذا أمر فرعون وأبالب وبغيرهما بالاعتان كان قد نبين لهم ما ينفعهم ويصلحهم هذا أفعاله ولا يلزمه إذا أمرهم أن يعينهم بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وأعانهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعله فله يخلق ما يخلق لحكمة ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله أن يكون مصلحة لا أمر إذا فعله أو جعل المأمور فاعلا فإن جهة الخلق من جهة الأمر والقصدية تضرب سلتا فمن أمر غيره بأمر فلا بد أن يفصل ما يكون للمأمور أقرب إلى فعله كالشرب والطلاقة ونهضة القاعد والمساودة ونحو ذلك فقال لهم هذا يكون على وجهين أحدهما أن يكون الأمر أمر غير مصلحة تعود إليه كأمير الملك حسده عما يؤيد ملكه وأمر السيد عده بما يصلح ماله وأمر الإنسان شريكه بما يصلح الأمر المشترك بينهم ونحو ذلك والثاني أن يكون الأمر يرى الالعانة للمأمور مصلحة له كالأمر بالمعروف وإذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله ينسبه على إعانه على الطاعة وإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فإذا كان الأمر أمرا للمأمور لمصلحة المأمور لا نفع يعود عليه من فعله كالنصح للشيء وقدر أنه أعانه لم يكن ذلك مصلحة له لأن في حصوله له مصلحة المأمور مضرة على الأمر كمن يأمر مظلوما أن يهرب من ظالم وهو أولاه حصل بذلك ضرر لهما أو لأحدهما مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى قال لموسى إن الملا يا عرون بل لا تقولوا فخرج إلى ذلك من الناصحين فهذا مصلحة في أن يأمر موسى بالخروج لافي أن يعينه على ذلك أدوا أعانه لضره قومه ومثل هذا كثير كالذي يأمر غيره بتزويج امرأة يريد أن يزوجها وتزويجها وتزويجها وتزويجها أو استئجار مكان يريد استئجاره أو مصلحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الأمر يتقرون بمصالحته ونحو ذلك فله في مثل هذه الأمور لا يفعل ما يعين المأمور وإن كان يصالحه بالأمر يريد الملك في الجدة الأمر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة له غير كون الأمر يعينه عليه أن كان من أهل الالعانة فإذا قيل أن الله أمر العباد بما يصلحهم بالأمر يلزم ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم به لاسيما وعند القدرة لا يشترط أن يعين أحد على ما به يصير فاعل فله أن لم يعمل أفعاله بالحكمة فله يفعل ما يشاء من غير تميز مراد عن مراد ويتبع على هذا أن يكون لفعله لمصلحة لا عن أن يطلب الفرق وإن علت أفعاله بالحكمة وقيل إن الله ناسب في نفس الأمر وأن كنا نحن لافعله فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر أن يكون في الالعانة على المأمور حكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك فإنه إذا أمكن في المخلوق أن تكون الحكمة والمصلحة أن يأمر غيره بأمر مصلحة المأمور وأن تكون الحكمة والمصلحة لا أمر أن لا يعينه على ذلك فأمكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى فأنه تعالى أمر الكفار بما هو مصلحة لهم لوقوعه وهو لم يعينهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالمخلوق غيره من الأمور التي يكون من غم الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها والمخلوق إذا رأى أن مصلحة بعض رعيته أن يعلم الرعي وأسباب الملك لئلا يملك الملك ورأى هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوى ذلك الشخص لئلا يأخذ الملك

خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام إلى قائله فكيف يقوم ضلالا أن يدعو أقولا لا يشك الموجدون في بطوله واستقامته وما يريد دعواكم تكذبا واستحالة وزيد المؤمنين بكلام الله إيمانا وتصديقا أن الله قد ميز بين من كلم من رسوله في الدنيا وبين من لم يكلم ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لا يكلم فقال تلك الرسل فضلا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع عنهم درجات فميز بين من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم سمى من كلم الله موسى فقال وكلم الله موسى تكلم فلو لم يكلمه الله موسى لكان في تأويل ما دأبتم فما فضل من ذكر الله في تكليمه إياه على غيره ممن لم يكلمه إذ كل الرسل في تكلم الله بأمرهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقيل قال تعالى أولئك لافخلق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله في هذا بيان أنه يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم وأنه يتوب بتكليمه قوما آخرين وقال أيضا في بيان كفر الجهمية أخبر الله أن القرآن كلامه وأدعت الجهمية أنه خلقه وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليما وقال هؤلاء لم يكلمهم الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله وانما سمع كلاما خرج الله من مخلوق في دعواهم دعا مخلوق موسى إلى ربوبية فقال له أني أثار بك فخلق نفسك فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم

أثرفرعون يدعو الهير وبسبب مخلوق كما أجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكثرة إذا فأي من كفر أو ضح من هذا وقال تبارك وتعالى انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقوله كن فيكون وقوله هؤلاء ما قال لشيء قط قولوا وكلاما كن

فكان ولا بقوله أبد ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج ولا هو بقدر على الكلام في دعواهم فالصم في دعواهم والرجح عنزة واحدة في الكلام وقال أيضا في كتاب النقص على المرسى وأدعت أيها (٣٣) المرسى في قول الله عز وجل هل ينظرون إلا أن

من ولده وأبعد عليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحته ويشعل هو ما هو مصلحه ولده وورعته والمصالح والمفاسد بحسب ما يلائم النفوس ويتألفها فلا يلزم لأمر ما أمره به الناصح له والملائم إلا أمر أن لا يحصل ذلك مراده لما في ذلك من تغير مصلح الأمر ومراداته (ومعنا نظر شريف) وانما يحقق من علم جهة حكمة الله في خلقه وأمره وإضافته سبحانه بالجهة والمرح ببعض الأمور دون بعض وأنه قد لا يحصل إلا بدفع ضده ووجود لازمه لاستمتاع اجتماع الصديق واستمتاع وجود الملزوم بدون اللازم ولهذا كان الله سبحانه محمودا على كل حاله الملائم له الجدد في الدنيا والآخرة وله الحكم والبه ترجعون فكل ما في الوجود فهو محمود عليه الحمد على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمود عليه وإن كان في ذلك نوع من ريب بعض الناس لما في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الحمد عليه لما في ذلك من الهداية وتليان ولهذا كان له الجدد ملء السموات وملء الأرض ومل ما بينهما ومل ما شأ من شيء بعد فان هذا كله مخلوق له وله الحمد على كل ما خلقه والامثلة التي تذكر في المخلوقين وإن لم يكن ذكر تظهيرها في حق الرب فالمقصود هنا أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن أمر غيره بأمر ولا يعينه عليه فالتألي أولى لا مكان ذلك في حقه مع حكمته فمن أمره وأعلمه على فصل الأمور كان ذلك المأمور به يتعلق به خلقه وأمره فشاء خلقا موجبة فكان مراد الجهة المتلق ومراد الجهة الأمر ومن لم يعنه على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد يتعلق به أمره دون خلقه لعدم الحكمة المقضية لتعلق خلقه وحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الصديقين في تأني خلق الضد الآخر فان خلق المرض الذي يحصل به بدل العبد له ودعاؤه له وبوته من ذنوبه وتكفير خطايا به وبق به قلبه وبذهب عنه الكبرياء والغلبة والعبدوان تضاد خلق الصحة التي لا يحصل بها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به للظالم من جنس ما يحصل بالمرض تضاد خلق عذبه الذي لا يحصل به هذه المصالح وإن كانت مصلحته هو أن يعدل وتفصل حكمته الله في خلقه وأمره ويعجز عن معرفتها عقول البشر (والقدريه) دخلا في التعليل على طريقة فاسدة مثالا الله فيها خلقه ولم يثبتوا حكمته تعود إليه فسلوه قدرته وحكمته ومجبه وغير ذلك من صفات كاله فقابلهم خصومهم الجهمية المجبرة بطلان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مسئلة الحسن والقبح فأولئك أثبتوه على طريقة سؤا فها بين الله وخلقته وأثبتوا حسنا وقبحا لا يتضمن محبوا ولا مكروها وهذا لاحقة له كما أثبتوا تعللا لا يعود إلى الفاعل حكمه وخصومهم سؤا وبين جميع الأفعال ولم يثبتوا محبوا ولا مكروها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتة لفعل لم يختلف حاله وغلطوا فان الصفة الذاتية لو صوف قدر ادبها اللازمه والمنطقون يتسمون اللازم إلى ذاتي وعرضي وإن كان هذا التقسيم خطأ وقد راد بالصفة الذاتية ما تكون نبوتية فاقعة بالموصوف احتراز عن الأمور النسبية الإضافية ومن هذا الباب اضطرروا في الأحكام الشرعية وزعم نفاذ الحسن والقبح العقليين أنها ليست صفة نبوتية للأفعال ولا مستزمنة صفة نبوتية للأفعال بل هي من الصفات النسبية الإضافية فالحسن هو المقول فيه أفعاله أو لأبأس بفعله والقصبح هو المقول فيه لا فاعله قالوا وليس لتعلق القول من القول صفة نبوتية وذكرنا عن منازعهم أنهم قالوا الأحكام صفات أزلية للأفعال

(٥ - منهاج نافي) نفع عليهم السقف من فوقهم فتفسير هذا الاتيان خروا السقف عليهم من فوقهم وقوله فأنام الله من حيث لم يحسبوا مكربهم فقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيادي المؤمنين وهم الناصر في تفسير الاتيان مقرون

بهم الخوف والشفقة والرعب وتفسير آيات الله يوم القيامة منصوص في الكتاب مفسر قال الله تعالى فلا تنزع في الصورة فمخنة واحدة  
وجلت الارض والجبال فذلك كذات واحدة (٣٤) فيومئذ وقعت الواقعة وانثقت السما فبهى يومئذ واهية والمثلث على أرجائها

ويحبل عرش ربك فوقهم يومئذ  
ثمانية يومئذ تعرضون لا تخفى منكم  
خافة الى قوله تعالى هلك عني سلطانك  
فقد دفسر الله المعنى نفساً  
لا ليس فيه ولا تشبه الى ذى قل  
فقال فيما يصب به من العقوبات  
في الدنيا آتاهم من السلا ونهارا  
فجعلنا حصاراً كان لم تقن  
بالاسم حين قال آتاهم من عالم  
أهل العلم أن أمره ينزل من عنده  
من السماء وهو على العرش فلما  
قال فلا تنزع في الصورة نفخة  
واحدة الآيات التي ذكرناها وقال  
أيضاً يومئذ تنشق السماء الغمام  
وتزل الملائكة تزيلاً وبأيتهم الله  
في ظلال من الغمام والملائكة  
وقضى الأمر والى الله ترجع الأمور  
ودسكت الأرض كذا كما جاء  
ربك والمثلث صفاً فاعلم بما قص  
الله من الدليل وبما جد لزل  
الملائكة حينئذ آيات الله  
الله بنفسه يوم القيامة ليلي محاسبة  
خلقهم بنفسه لا يلبى ذلك أحد غيره  
وأن معناه مخالف لبعض آيات  
القواعد لاختلاف الغضين الى  
أن قال وقد نفا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وأصحابه تفسير هذا  
الآيات حتى لا يحتاج مثله الى  
تفسير وذكر حديث أبي هريرة  
الذي في الصحيحين في تجليه يوم  
القيامة عن النبي صلى الله عليه  
وسلم وفيه قال يقول المؤمنون  
هذا أمكاننا حتى يأتنا ربنا فإذا  
جاء ربنا عرفناه فيأتيهم الله فيقول  
أنا ربكم فيقولون أنت ربنا

ونفوض ذلك يجوز أن تبدل أحكام الفعل مع كون الجنس واحداً وتحقيق الأمر بالاحكام  
للافعال ليست من الصفات اللازمة بل هي من العارضة للافعال بحسب ملامتها ومنافرتها  
فالحسن والقبح معنى كون الشيء محبوباً أو مكروهاً ونافعا أو ضاراً وملائماً أو منافراً وهذه صفة  
ثبوتية للموصوف لكنها تتنوع بتنوع أحواله فليست لازمة له ومن قال أن الأفعال ليس فيها  
صفات تقتضى الحسن والقبح فهو بمنزلة قوله ليس في الأجسام صفات تقتضى التسخين  
وال تبريد والاشباع والارواء فليست صفات الأعيان المقضية لا تتركيب صفات الأفعال  
المقضية لا آثار وأما جمهور المسلمين الذين يشتون طابع الأعيان وصفاتها فاقنهم يشتون  
ما في الأفعال من حسن وقبح باعتبار ملامتها ومنافرتها كما قال تعالى بأمرهم بالمعروف ونهاهم  
عن المنكر ويحبل لهم الطغيان ويحرم عليهم الخبائث فدل ذلك على أن الفعل في نفسه معروف  
ومشكور والمطعم طيب وخبيث ولو كان لازمة للأعيان والأفعال لا يتعلق الأمر والنهي لكان  
التقدير بأمرهم بما أمرهم ونهاهم عما نهاهم ومحل لهم ما يحل لهم ويحرم عليهم ما يحرم  
عليهم والله منزعه عن مثل هذا الكلام وكذلك قوله تعالى ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة  
ومقتوا ساعدياً وقال إن الله لا يأمر بالفتحة وتظار هذا كثير

(فصل قال الرافضي الامامى) ومنها أيضاً من نسبة السفة الى الله تعالى لانه يأمر الكافر  
بالأعيان ولا يريد منه ونهاهم عن المعصية وفداً رادها منه وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد  
ونهي عما يريد الى السفة تعالى الله عن ذلك (فيقال) قد تقدم أن المحققين من أهل السنة  
يقولون أن الإرادة وعان ارادة الخلق و ارادة الامر ف ارادة الامر أن يريد من المأمور فعل  
ما أمر به و ارادة الخلق أن يريد هو خلق ما يجد من أفعال العباد وغيرها والامر مستلزم للإرادة  
الاولى دون الثانية والله تعالى أمر الكافر بما أراد منه بهذا الاعتبار وهو ما يجب ويرضاه  
ونهاهم عن المعصية التي لم يرد هانها على ما يجبها ولم يرضها بهذا الاعتبار فانه لا يرضى بعصا  
الكفر ولا يجب الفساد وقد قال تعالى اذ يبيتون ما لا يرضى من القول و ارادة الخلق هي المشيئة  
المستزمنة لوقوع المراد فهذه الإرادة لا تتعلق بالالموجود فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن و فرق  
بين أن يريد هو أن يفعل فان هذا يكون لا محالة لانه قادر على ما يريد وإذا اجتمعت الإرادة  
والقدرة وجب وجود المراد وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك الغير فعلاً لنفسه فهذا لا يلزم  
أن يعنه عدله وأما طائفة من المثبتين للقدر فقلوا أن الإرادة نوع واحد وانما هي المشيئة  
فقالوا بأمر بما لا يريد ثم هو لا على قسمين فقم قائلوا بأمر بما يجب ويرضاه وان لم يرد على ما يشاء  
وجوده وهذا مذهب جمهورنا لقائلين بهذا القول من الفقهاء وغيرهم وقسم قائلين بالمحبة  
والراضى الإرادة وهى المشيئة فهو بأمر بما لا يرد ولم يحبه ولم يرضه وما وقع من الكفر  
والفسوق عنده هو لا يجب ويرضاه كما أراد موثاه ولكن يقولون لا يجب ولا يرضاه دنيا كما لا يريد  
دنياه ولا يشاء دنياه ولا يحب ولا يرضاه من لم يقع منه كما لم يرد من لم يقع منه ولم يشأ من لم يقع  
منه وهذا قول الأشعرى وأكثراه صاه وحكامه وعن طائفة من أهل الآيات وحكي عنه  
كالقول الاول وأصحاب هذا القول والقدرة من المعتزلة والسنة وغيرهم يجعلون الرضا  
والمحبة معنى الإرادة ثم قالت القدرية النفاة والكفر والفسوق والمعاصى لا يحبها ولا يرضاه

فيتبعونه وذكر حديث ابن عباس من وجهين موقوفاً مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه خير بآي الرب بالنص  
تعالى في الكافرين وهم أكثر من أهل السموات والارض ورواه الحاكم في صحيحه وذكر عن أنس بن مالك أنه قال وتلاه هذه

الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات قال سيدها الله يوم القيامة بأرض من فضة لم تعمل عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن يلتفت أيها المرسى الى تفسيره المحال في آيات الله يوم القيامة (٣٥) ويدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحاء الأكل جاهل بمجنون خامس

مجنون لما أكل مفتون في الدين

مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير

مأمون وبذلك آيات الله القيامة

وتعجب هو بنفسه فمن يحتسب

الناس يومئذ خست على من

ذهب بذلك هذا أنه لا يؤمن

بسوم الخسب وأدعت أيها

المرسى في قول الله الله لا اله الا هو

الحق القيوم أن تفسير القوم

عنه الذي لا يزل تأتي الذي

لا يزل ولا يعزل ولا يقبل ولا

يسقط وأسندت ذلك عن بعض

أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن

أبي صالح عن ابن عباس أنه قال

القيوم الذي لا يزل ومع رواتك

هذه عن ابن عباس دلائل وشواهد

أنها باطلة أحدها أنه لا يزل وبها أنت

التمهم في توحيد الله والثانية أنه لا يزل وبها

عن بعض أصحابك غير مسمى

وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة

والثالثة أنه عن الكلبي وقد أجمع

أهل العلم بالثر على أن لا يتجسروا

بالكلبي في حلال ولا حرام فكيف

في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه

وكذلك أبو صالح ولوحته وروايته

عن ابن عباس أنه قال القيوم الذي

لا يزل لم تستكروا وكان معناه

مفهوما وأصفا هذا الطلاء وعند

أهل البصرة العربية أن معنى لا يزل

لا يفتي ولا يبدل لأنه لا يعزل ولا

يزول من مكان الى مكان إذا شاء

كما كان يقال في الشيء الغافي هو

زائل كما قال ليد

الأكلي شيء ما خلا الله باطل

ولك نعيب لأصحابنا باطل

يعني فان لا أنه تعزل فان أمان ما بين الحق والميت التعزل وما لا يعزل فهو ميت لا يوصف بحياة كالأوصاف الميتة قال الله

تعالى ان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيا ن يعثون فآله الحق القيوم القابض

بالنص وإجماع الفقهاء فلا يزال بها ولا يشاؤها وقال هؤلاء الشبهة هو شاء ذلك بالنص وإجماع السلف فيكون قد أحبه ورضيه وأرادها وإجماعهم والناس فيفرون بين المشبهة وبين المحبة والرضا كما يوجد الفرق بينهما في الناس فان الإنسان قد يدرشرب الدواء ونحوه من الأشياء الكريمة التي يبغيها ولا يحبها ويحب كل الأشياء التي يشتهيها كשתها المريض الماء إذا جى عنه واشتاء الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يردفعه فقد تين أنه يحب الماء ليريد ويريد ما لا يحبه وذلك أن المراد قد يراد لغيره فير يد الأشياء المكروهة لما في عاقبتها من الأشياء المحبوبة ويكرهه في بعض ما يحبه لأنه يبغي الى ما يبغيه والله تعالى الحكمة فيما خلقه وهو سبحانه يحب المتقين والهمسين والتوايين ورضي عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويقرح نبوة التائب أعظم من قرح الفأقر لرحلته التي عليها طعامه وشرابه في مهلكة إذا وجدها بعد الإياس منها كالاستفاضة بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصبيح وغيرهما من غير وجه كقوله الله أشد فرحا بنبوة أحدكم من رجل أضل راحلته بأرض مهلكة عليها طعامه وشرابه فظلم فظلم أجمعها فانهم ينتظر الموت فلما استيقظ إذا بدأ بتعطيها طعامه وشرابه فآله أشد فرحا بنبوة عبده من هذا راحلته والمتفلسفة يعبرون بلفظ اللذة والعشق ونحو ذلك عن الفرح والمحبة وما يتبع ذلك وإذا كان كذلك فهو سبحانه يدر وجود بعض الأشياء لافاضتها الى ما يحبه ورضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويغضه فهو سبحانه قادر على أن يخلق من كل نطفة رجلا يجعله مؤمنا يحبه ويجب إيمانه لكنه لم يفعل ذلك لآله فيه من الحكمة وقد يعلم أن ذلك يبغي الى ما يبغيه ويكرهه وأذيل فلهذا يفعل هذا ويجمع ما يبغيه قبل من الأشياء ما يكون مغنا لآله ومنها ما يكون محتات لغيره فآله الحاصل لا بالكل لا يحصل هي وأنواعها بالشرب والسمع والشم وإنما تحصل لآله أخرى ووجود لآله الا كل في القوم ثنائي حصول لآله الشرب في تلك الحال وتلذذ العبد بسماع بعض الاصوات ينع تلذذه بسماع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب العبد ولا يذنه يمكن اجتماعه في آن واحد بل لا يمكن أحد الضدين الانقبض في الآخر واما من مخلوق الآله لا وازم وأضداد فلا يوجد الا يوجد لآله ومع عدم أضداده والرب سبحانه وتعالى إذا كان يحب من عبده أن يسافر للبحر ويسافر للجهاد فأيهما فعل كان محبوبا لله لكن لا يمكن في آن واحد أن يسافر العبد الى الشرق والى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوبين جميعا في وقت واحد فلا يحصل أحدهما الانقبض في الآخر فان كان الجمع فرضا معينا والجهاد تطوعا فكان الجمع أحب اليه تعالى وان كان كلاهما تطوعا وفرضا فالجهاد أحب اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب المتضمن تقوية ذلك المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تقوية هذا المحبوب لكان أيضا محبوبا ولو قدر وجوده بتقوية ما هو أحب اليه منه لكان محبوبا بأم وجه مكروه ما من وجه أعلى منه وهو سبحانه إذا لم يقدر طاعة بعض الناس كان له في ذلك حكمة كما أنه إذا لم يأمر هذا بأحد المحبوبين كان له في ذلك حكمة والله تعالى على كل شيء قدير لكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الأشياء فآله محال ذاته وهذا اعتزله أن يقال هلا أقدر هذا العبد على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للبحر والى الشرق للجهاد فقال كون الجسم الواحد

البسط يصرك اذاشاء وينزل اذاشاء ويقعل مايشاء بخلاف الاصنام المنة التي لا تزل حتى تزال واحصيت اهبها المرسي في نقي  
التحررك عن الله فالزوال يحجب الصديان (٣٦) وزعت ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين رأى كوكبا وسموا قرا قال

في مكانين محال ذاته بل هذا الاحقيقة له وليس بشئ فلا يمكن هذان في آن واحد وليس هذا  
بشئ حتى يقال انه مقدر بل هذا الاحقيقة له وليس بشئ بل هو امر يقدره الذهن لتصوره  
لتصوره في الخارج فيحكم عليه بالامتناع في الخارج والافاق يمكن الذهن أن تصور هذا في  
الخارج ولكن الذهن بتصور اجتماع اللون والطعم في محل واحد كالخلاوة البيضاء والبياض  
ثم يقدر الذهن في نفسه هل يمكن أن يجتمع السواد والبياض في محل كاجتماع اللون والطعم  
فيعلم أن هذا الاجتماع منتهى في الخارج ويعلم أنه يمكن أن يضاف إلى الشرق وغربا في الغرب  
ويقدر ذنه هل يمكن أن يكون زيد نفسه في هذين المكانين كما كان هو وعمره فيعلم أن هذا  
متنع فهذا ونحوه كلام من يجعل الارادة نوعين ويفرق بين أحد نوعيهما وبين المحبة والرضا وأما  
من يجعل الجميع نوعا واحدا فهو بين أمرين أن جعل الحب والرضا من هذا النوع لزمه تلك  
لحدود الشبهة وأن جعل الحب والرضا نوعا للاستزام الارادة وقال انه فيجب ويرضى  
المالار به محال وحينئذ فيكون مقصوده بقوله ما لا يرده أي لا يرد كونه وجوده والافوه  
عنده محبه ورضاه فهذا يجعل الارادة هي المشية لأن محقق وهذا وان كان اصطلاح  
طائفة من المتسنيين الى السنة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد فهو خلاف  
استعمال الكتاب والسنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظيا وأحق الناس بالصواب في  
المنازعات المقتضية من كان لفظه موافقا لفظ القرآن وقد تبين أن لفظ القرآن جعل هذا  
النوع مراداً فلا حاجة لاختلاف القول بان الله يأمر بما لا يرد به بل بين أن الارادة نوعان  
وأنه يأمر بما يشاء فيما لا يرد أن يتخلفه هو ولا يأمر بالامحبة لبيده ورضاه لهم أن  
يشعروا ولو قال رجس والله لا فعلنا ما أوجب الله علي أو ما يحبني أن شاء الله ولم يفعل لم  
يحتج بانفاق الفقهاء ولو قال والله لا فعلنا ما أوجب الله علي أن كان الله يحب ورضاه تحت  
أن لم يفعله بل لا نزاع لظنه وعلى هذا أفقد ظهر بطلان حجة المكذبين بالقدر قاله اذا قال كل  
عاقل ينسب من أمر بما لا يرد وينهى عما يرد الى السفيه قيل له اذا أمر غيره بأمر ولم يرد  
أن يفعله له هل يكون سفيها أم لا ومن المعلوم اتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل  
ذلك الامر ولا يعنيه عليه لم يكن سفيها بل أو امر الحكمة والعقلاء كلها من هذا الباب  
والطبيب اذا أمر المريض بشرب الدواء لم يكن عليه أن يعاونه على شربه والمفتي اذا أمر  
الستغنى بما يحب عليه لم يكن عليه أن يعاونه والمشير اذا أمر المستشير بتجارة أو فلاحاً أو  
نكاح لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك ومن كان يحب من غيره أن يفعل أمر افقره به والاخر  
لا يساعده عليه لما في ذلك من المفسدة لم يكن سفيها فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثاله من  
القدرية وكذلك من نهى غيره عما يرد أن يفعله هو لم يمتنع أن يكون سفيها قاله فيكون  
مفسدة ذلك حجة للنهائي فالمرضى الذي يشرب المسهل اذا نهى الصغير عن شربه  
لم يكن سفيها والخواء الذي يرد له الحية اذا نهى ابنه عن مساسها لم يكن سفيها والسامع  
في الجهر اذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيها والملك الذي خرج لقتال عدوه اذا نهى نساءه  
عن الخروج معه لم يكن سفيها ونظائر هذه الأنحصى ولو نهى الناهي غيره عن فعل ما يشهد  
فعله نصحه اذا كان مصلحة للناهي أن يفعله هو به حمله على فعله وجد على نصحه كما يوجد

هذاري فلما قل قال لا أحب  
الآفلين ثم قلت فني ابراهيم المحبة  
عن كل اله زائل يعني أن الله اذا  
نزل من سما الى سماء أو من يوم  
القضامة لمحاسة بعد فقد قل  
وزال كما قل الشمس والقمر متصل  
من روي بينهما ابراهيم فلو قال هذا  
القاسم تركي طططاني أو روي  
بهي ما زاد على ما قلت قصا  
وسماحة ويكسر قال سخرني  
الله ان الله اذا نزل أو تحرك أو نزل  
ليوم الحساب أفل في شئ كما قال  
الشمس في عين جنة ان الله لا يابل  
في شئ سواء اذا نزل أو ارتفع كما  
تأمل الشمس والقمر والكواكب  
بل هو العلى على كل شئ المحبط  
بكل شئ في جميع أحواله من زواله  
وارتفاعه وهو الفعل لما يرد  
لا يافل في شئ بل الاشياء كلها  
تخضع له وتتواضع والشمس  
والقمر والكواكب خلأ في مخلوقة  
اذا قلت أفلت في مخلوق في عين  
جنته كما قال تعالى والله أعلى وأجل  
لا يحبط به شئ ولا يتواضع عليه شئ  
(وقال أبو بكر) عبد العزيز جعفر  
صاحب الخلال في أول كتابه  
الكبير المسمى بالفتوح وقد ذكر ذلك  
عنه القاضي أبو يعنى في كتاب  
إيضاح البيان في مسئلة القرآن فان  
أبو بكر لما سألوا انكم اذا قلتم لم يزل  
متكلماً كان ذلك عشا فقل  
لاصحابنا قولاً أحدهم اهدم  
زل متكلماً كاهل لان عند الكلام  
انقر من كأن ضد العلم الجليل قال  
ومن أصحابنا من قال قد أثبت

نفسه أنه خالق ولا يجوز أن يكون خالقاً في كل حال بل قلنا له خالق في وقت ارادته أن يخلق وإن لم يكن خالقاً كثيراً  
كل حال ولم يبطل أن يكون خالقاً كذلك أن لم يكن متكلماً في حال لم يبطل أن يكون متكلماً بل هو متكلم خالق وإن لم يكن خالقاً كل

حال ولا متكلم في كل حال • وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بإيضاح البيان هذا السؤال فقال نقول انه لم يزل متكلماً وليس بحكم ولا مخاطب ولا أمر ولا نهى عليه أحد في رواية حنبل فقال لم يزل الله (٣٧) متكلماً عما اغفروا • قال وقال في رواية عبد

الله لم يزل متكلماً ادا شاء وقال حنبل في موضع آخر سمعت أبا عبد الله يقول لم يزل الله متكلماً والقرآن كلامه غير مخلوق قال القاضي أبو يعلى وقال أحد في الجزء الذي فيه الرد على الجمهور والزائدة وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن نقول خوف ولا ظم ولا شقن قال بعد ذلك بل نقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ولا نقول الله كان ولا يتكلم حتى خلق • وقال أبو عبد الله بن حامد في كتابه في أصول الدين وما يجب الايمان به والتصديق ان الله متكلم وان كلامه مقدم غير محدث كالعلم والقدرة قال وقد يعي على المنه أن يكون الكلام مصفة المتكلم لم يزل موصوفاً بذلك ومتكلماً كشأنه واذا شاء لا نقول انه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام قال ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلماً قبل أن يخلق الخلق وقبل كل الكائنات وان الله كان قبلهم لم يزل متكلماً كيف شاء وكيف كانه واذا شاء أنزل كلامه واذا شاء لم ينزل (قلت) قول ابن حامد ولا نقول انه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام يريد به أن لا نقول ان جنس كلامه حادث في ذاته كما نقوله الكرامة من أنه كان ولا يتكلم ثم صار متكلم بعد أن لم يكن متكلماً في الازل ولا كان تكلمه ممكنًا • وقال أبو اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري

كثير من الناس ينون من يصحونه عن فعل أشياء وقد يطلبون فعلها منهم لمصلحة لكن المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق فان الله ليس كمثل شيء الا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله • وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأنتد

ويجب من سؤالي الفعل عندي • ففعله فيحسن مثلاً كما لكن المقصود انه يمكن في المخلوق أمر الانسان بما لا يريد بان يعين عليه الأمور ونهيه عما يريد التاهي أن يفعله هو لمصلحة قتين أن هذا القدر وأمثاله تكلموا بلفظ مجمل فإذا قالوا من أمر بما لا يريد كان سبباً وأمرهم الناس أنه أمر بما لا يريد لا أموراً يفعله والله لم يأمر العباد بما لم يرش لهم أن يفعلوه ولم يردهم أن يفعلوه بهذا المعنى وإنما أمر بعضهم بما لم يردهم أن يفعلوه لم يشئوه ولم يجعلهم فاعلين • ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل الأمور فاعلاً لا مأموراً بل هو متع عند القدرة وعند غيرهم هو قادر على كل شيء أن يفعله وله أن لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة الغائية يقول هذا كسائر الممكنات ان شاء فعله وان شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قال في أن لا يحدث هذا حكمه كما في سائر ما لم يحدثه وقد يكون في أحداث هذا مقصد لتعريف هذا الأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له وقد يكون في فعل هذا الأمور رفعة مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له والحكيم هو الذي يقسم أعلى المصلحتين ويدفع أعظم المفسدين وليس على العباد أن يعلموا تفصيل حكمه الله تعالى بل يكفيهم العلم العام والايمان التام ومن جعل الارادة نوعاً واحداً وان كان قوله مرجوحاً فهو خير من قول نفاة القدر الذين يجعلون الارادة والمشيئة والمحبشة واحداً وزعموا أنه يكون ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون وذلك لانه يقول الله أعماجهم وزعموا من يجوز زعمه الاغراض والاغراض مستترة للمصلحة الى الغير ولتقص يدونها ذلك على الله مجتمع وفي حق الله مستترة لتسلسل وقيام الحوادث به وهو مجتمع عنده هذا الخضم فاذا كانت المعتزلة والشيعية الموافقة لهم يسلمون هذه الاصول انقطعوا وذلك أنهم اذا قالوا بفعل القدر قد دل لهم نسبة وجود القدر وعدمه اليه على السواء أو وجود القدر أولى به فان قالوا ما على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة اليه سواء وهذا معدود من السفهاء فتناو هذا هو العتب فتننا قالوا فاعل لنفع العباد قيل الواحد من الناس انما ينفع غيره مثله في ذلك من المصلحة في الدين والأدنيا ما التذام بالاحسان كما وجد في النفوس التي انما تلذ وتبتهج بالا احسان الى غيرها وهذا مصلحة ومنفعة لها واما دفع ألم الرقة عن نفسه فان الواحد اذا رأى جاعاً جردان تألمه فيعطيه فيقول ألم من نفسي وزوال ألم منفعته ومصلحة • دع ما سوى هذا من رجا المدح والثناء والمكافأة والاجر من الله تعالى فذلك مطالب منفصلة ولكن هذا أن أمران موجودان في نفس الفاعل فمن نفع غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة اليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه الناس اذا وجد فكيف اذا كان متعاً فانه يمتنع أن يفعل المختار شيئاً حتى يرجع عنده فيكون أن يفعله أحب اليه من أن لا يفعله ويرجع الاحب اذ ومنفعة فهو لاء القدرة الذين يعملون بالقدر الذين يذكرون ما يمتنع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتناعاً وسفها ان أثبتوا غرضاً فاقبله

المقرب شيخ الاسلام في اعتقاد اهل السنة وما وقع عليه اجماع اهل الحق من الامة اعلم ان الله متكلم قائلاً مادح نفسه وهو متكلم كلما شاء ويتكلم بكلام لا مانع ولا مكروه والقرآن كلامه هو تكليمه • وقال أيضاً كتاب مناقب أحد بن حنبل في باب الاشارة الى طريقته

في الاصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزييف البدع التي ظهرت فيه وانهم قالوا اولاهو مخلوق وجرى الحقنة المشهورة ثم مسئلة  
الافظية بسبب حسن التكريس الى ان قال (٣٨) وجاءت طائفة فقالت لا يتكلم بعد ما تكلم فيكون كلاما حادنا

قال وهذه بحانة اخرى تقضى في  
الدين غير عين واحدة فانبه لها  
بكر بن خزيمة وكانت حينئذ  
نيسابور دار الاسرار عذاتها  
وتسند اليها الركائب ويحبب منها  
العلم وما تملك بها ليس يحبس عنها  
التقوى والضعف مع ما جعل من  
الحديث والفقهاء والصدق والورع  
واللسان (١) والسوا القدر لا يستر  
لوث بالكلام واستقام لاهله فابن  
خرزيمة في بيت ومحمد بن اسحق في  
بيت وابو حامد بن (٢) العريش في  
بيت قال فطار تلك الفتنة في  
الامام ابو بكر فلم يزل يصيح  
بشويهها ويصف في ردها كما  
متنذر جيش حتى دوت في المدافئ  
وعكس في السرائر ولقسن في  
الكاتب ونقش في المحارب ان  
الله يتكلم ان شاء الله تكلم وان  
شئت فكلمني الله ذلك الامام  
واولئك انصار الغرغرين نصرت دينه  
وتوقيره خيراء قلت هذه القصة  
التي اشار اليها عن ابن خزيمة  
مشهورة ذكرها غير واحد من  
المصنفين كطا كرم ابو عبد الله في  
تاريخ نيسابور وغيره ذكره رفع  
الى الامام انه قد نسخ طائفة من  
أصحبه يخالفونه وهو لا يدري  
وانهم على مذهب الكلاسة وأبو  
بكر الامام شديد على الكلاسة  
قال خذني أو بكر أحد بن يحيى  
المستكمل قال اخبرني انه عند بعض  
أهل العلم وجرم ذكر كلام الله  
أقدم لم يزل أو ثبت عند اختباره  
تعالى ان يتكلم فوقع بيننا في

لزم ان يكون محلا للحوادث وهم يحلون ذلك ثم الغرض ان كان لغرض آخر لم التسلل  
وهم يحلون في الماضي بلهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر جاز ان يحدث  
للاغرض فهذه الاصول التي اتفقوا عليها والمتبوت في قدره في جملة ما علم وألهم  
(فصل) وفي الجملة من نفي قيام الامور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد ان يقول أقوالا  
متناقضة فاسدة ولذا كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد استتر كوا في أنه لا يقوم بذاته  
شي من ذلك ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وآخر أمره كان كل واحد من القولين يستلزم  
ما بين فساد وتناقض فثبت التعليل بقول من فعل لغرض حكمه كان سفيها وهذا انما يعلم من  
فعل لغرض حكمه تعود اليه وهم يزعمون ان الباري فعل للحكمة تعود اليه فان كان منه فعل  
للكملة لزم اثبات السفه والما لم يكن سفيها تناقضا فان ما ابتوره من فعله حكمه لا تعود اليه  
لا يعقل فضلا عن أن يكون حكما وهذا نظير قولهم في صفاته وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم  
الاجمعيته وقدرته ومنتج ان يكون القرآن قديما اليه من الامور المنافية لتقدمه وقالوا  
لا يعقل متكلم الامن تكلم عشرين وقدره دون من يكون الكلام لازما لذاته لا يحصل بقدرته  
ومشيته فيقال لهم وكذلك لا يعقل متكلم الامن يقوم به الكلام اما متكلم لا يقوم به الكلام  
أومر لا يقوم به الارادة أو عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم  
في الكلام يتضمن ان من قام به الكلام لا يكون متكلما والمتكلم هو الذي أحدث في غيره  
الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبته وكرهه وانها  
لا تقوم بذاته وانما هي أمور متفصلة عنه فبعد لوصفها بأمور لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا  
خلاف المعقول ثم هو تناقض وأنه يلزمهم ان يوصف بكل ما يحدثه من المحلوقات حتى يوصف  
بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلامه فادنا في ما ينطقه من محالوفاته كان ذلك كلامه لا كلام  
من ينطق وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا ان كلامه أنه يفعل حكمه يستلزم أن  
يكون وجود الحكمه أرجح عنده من عده هاو أو أنها تقوم وغير ذلك من الوازبات التي لا يعقل  
من يفعل الحكمه الامن يتصف بها والا فاذا قدر ان نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع أن  
يكون بعضها أرجح عنده من بعض وامتنع أن يفعل بعضها لاجل بعض ثم الجهمية المجبرة  
لما رأنا فادقول هؤلاء القدرية وقد سار كوه في ذلك الاصل فواجمع أن يفعل شيئا لاجل  
شيء أو لا ومنتج أن يكون بعض الاشياء أحب اليه من بعض ومنتج أن يحب شيئا من محالوفاته  
دون بعض أو يكره شيئا دون شيء بل كل ما يحدث فهو مراد له محبوب مرضى سواء كان  
كفرا أو ايمانا أو حسنة أو سيئة أو نيبا أو سيطا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له  
ولا مرصدا ولا مرادا كما أنه لم يشأ فعندهم ما شاء الله كان وأحبه ورضيه وأراده وما لم يشأ لم يكن  
ولا يحبه ولا يرضاه ولا يريد له وأولئك القدرية يقولون كل ما أمر به فهو يشاء ويريد كما أنه يحبه  
ويرضاه وما لم يأمر به لا يشاء ولا يريد له ولا يحب ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء  
ما لا يكون ثم ان الجهمية المجبرة اداني عليهم قوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده  
الكفر قالوا معناه لا يحب ولا يريد ولا يشاء ومن لم يوجد منه أولا يحبه ولا يشاء ولا يريد دينا  
بمعنى أنه يشاء أن ينيب صاحبه وأما ما وقع من الكفر والفسق والعصيان فعندهم أنه

(١) قوله في الهامش والسوا القدر الى آخره هكذا في الاصل وفيها ثبات غير مقبولة ولا تخالف من تحريف قاربع يحبه  
الى أصل صحيح وحرره فان الاصل الذي يبدن اسقيم كتبه معصيه

ذلك خوض قال جماعة من أئمة الكلام الباري قد علم لم يرل وقال جماعة أن كلامه قديم غير أنه لا يثبت الاختيار لكلامه فبكرت أنا إلى على التقى وأخبرته بما جرى فقال من أنكر أنه لم يزل فقد اعتقد (٣٩) أنه محدث وانتشرت هذه المسئلة في البلد

وزهب منصور الطوسي في جماعة معه إلى أبي بكر محمد بن اسحق وأخبره بذلك حتى قال منصور ألم أقل الشيخ أن هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية وهذا مذهبهم فجمع أبو بكر أصحابه وقال ألم أنهم كم غير مرمرة عن الخوض في الكلام ولم يزد هم على هذا في ذلك اليوم وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه وأنه صنف في الرد عليهم وأنهم ناقضوه ونسبوه إلى القول بقول جهنم في أن القرآن محدث وبطلهم هو كلابية قال الحاكم سمعت أبا عبد الرحمن ابن أحمد المقرئ يقول سمعت أبا

(مطلب حكاية الأشعري مع الجبائي)

بكر محمد بن اسحق يقول الذي أقول به أن القرآن كلام الله وحده وتزيله غير مخلوق ومن قال أن القرآن أو شأ منه ومن وحده وتزيله مخلوق أو يقول أن الله لا يشكلم بعدما كان تكلم به في الازل أو يقول أن أفعال الله مخلوقة أو يقول أن القرآن محدث أو يقول أن شيئاً من صفات الله صفات الذات وأسماء من أسماء الله مخلوق فهو عندي جهنمي يستتاب فإن تاب والأشربت عقهفه هذا مذهبي ومذهب من رأيت من أهل الشرق والغرب من أهل العلم ومن حكى عني خلافاً هذا فهو كلابي باهت ومن تطرف كسي المصنفه ظهره وبأن أن الكلابية كذبهم فيما يحكون عني مما هو

بحسب ورضاء بكاشائه لكن لا يجب أن يثبت صاحبه كالأشياء أن يشبهه عندهم بل يتم أوأما ويعذب آخرون لا بسبب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث ولا فيها حكمة لأجلها كان الحادث ولا أمر بشئ لمعنى ولا انتهى عنه لمعنى ولا اصطنع أحداً من الملائكة والنبين لمعنى ولا أباح الطبيب وحرم انبثا لمعنى أو يجب كون هذا طبعاً وهذا خبيثاً ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس ولا أمر بعقوبة قطاع الطرق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا أنزل المطر لشرب الحيوان وانبث النبات وهكذا يقولون في سائر ما خلقه لكن يقولون أنه إذا وجد مع شئ منفعة أو ضرر فله خلق هذا مع هذا لا لحيله ولا به وكذلك وجدنا أموراً مقلنا هذا الأبه ولا لأجله والاقتران أجرى به العاد من غير حكمة ولا سبب ولهذا لم تكن الأعمال عندهم إلا مجرد علامات محضة وأمارات لأجل ما جرت به العادة من الاقتران للحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من الناقض ما لا يكاد يحصى ولكن هذا الإمامي القدرى لما أخذ به ذكر تناقض أقوال أهل السنة مطلقاً تبين أن أن القدرة كلهم يهجمون عن إقامة الحجة على مقابلتهم من المجرة كما يهجم الرافضى عن إقامة الحجة على مقابلتهم من الخوارج والنواصب فضلاً عن أن يقيموا الحجة على أهل الاستقامة والاعتدال المتبعين للحكاب والسنة ولهذا نهىنا على بعض ما في أقوالهم من الفساد الذي لا يكاد يسطر والأشعري وغيره من متكلمي الأئمة والبيان تناقضهم في أصلهم وأوعوا في بيان تناقض الأقوال \* وحكاية الأشعري مع الجبائي في الأخوة الثلاثة مشهورة فأنهم وجبوا على الله أن يفعل بكل عبده ما هو الأصل في دينه وأما في الدنيا فالعبد ادون من المعتزة ووجوبه أيضاً والبصريون لا يوجبونه فقال له إذا خلق الله ثلاثة أخوة فأت أحدهم صغيراً وبلغ الآخر أن أحدهما آمن والآخر كفر فأدخل المؤمن الجنة ورفع درجته وأدخل الصغير الجنة وجعل منزلته تحته قال له الصغير يارب ارفعني إلى درجة أخى قال انزلت مثله أنه آمن وعمل صالحاً وأنت صغير لم تعمل عمل قال يارب أنت أمتي فلو كنت أبقيتني كنت أعمل مثله فقال علت مصلحتك لأنى علت أن لا يلبث لك كفر فلهذا اخترت لك فصاح الثالث من أطباق النار وقال يارب لما اخترتني قبل البالوغ كما اخترت أخى الصغير فإن هذا كان مصلحة في حقى أيضاً يقال أنه لما أورد عليه هذا انقطع وذلك أنهم وجبوا عليه العدل بين التماثلين وإن يفعل لكل منهما الأصل وهنا قد فعل أحدهما ما هو الأصل عندهم دون الآخر وليس هذا موضع بسط ذلك وإذا كان الأمر بذلك بطل تشبيههم به بخلقه وقال لهم هؤلاء نحن وأنتم قد اتفقا على أن فصل الله لا ينقاس بفعل خلقه وأما وإياكم ثبتت فاعلما بفعل شيئاً منفصلاً عن نفسه بدون شئ حادث في نفسه وهذا غير معقول في المشاهدة وأنتم تبتنون من الغرض ما ثبتت فاعلما لم يزل غير فاعل حق فعل من غير تجدد شئ وهذا غير معقول في الشاهد وأنتم تبتنون من الغرض ما لا يعقل في الشاهد وتدعون بذلك أنكم تنفون السفة المعقول في الشاهد المخالف للحكمة وإذا كان ذلك وقلتم أن كل عاقل ينسب من أمره بما لا يريد به وينهى عما يريد به إلى السفة تعالى الله عن ذلك قيل لكم أن كان هذا الفاعل من المخلوقين فلم قلتم إن الخالق كذلك مع ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما والمخلوق يحتاج إلى جلب المنفعة ودفع الضرر والله تعالى منزعه عن

خلاف أصلى وديانتي وذكر عن ابن خزيمة أنه قال زعم بعض جهلة هؤلاء الذين نبعوا في سناهم أن الله لا يكره الكلام فهم لا يفهمون كتاب الله فإن الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم وأنه أمر الملائكة بالسجود له فذكر وهذا الذكر في غير موضع



وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد أخرى وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع ومجد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والأرض والحمد لله الذي لا مافي السموات وما في الأرض وكرر زيادة

ذلك والحمد ما مودر مني والله منزعه عن ذلك فهذه القضية ان أخذتوها كلية يدخل فيها الخالق معنا لاجماع المحكي عن العقلاء وان أخذتوها في الخلق لتقتسوا به الخالق كان هذا قياسا فاستدلنا بوضع معكم هذا القياس لاعلى أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تمثيل (وقد أجابهم الاشعري بجواب فقال) لا نسلم أن أمر الإنسان بالامر يدبسهما لمطلقا بل قد يكون حكمة اذا كان مقصوده امتحان المأمورين بعذره عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصبه فيعاقبه بلام على عقوبته فعند ربان هذا يعصني فيطلب منه تحقيق ذلك فإما أمره أمر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه ليطهر عذره في عقابه وأثبت به هذا أيضا كلام النفس الذي يشبه وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الإرادة ولا مستزما لها كما أثبت معنى الخبر انه ليس هو العلم بالخبر الكاذب فاعتمد على أمر المحقق وخبر الكاذب لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو أمر او ما هو اظهر أمر وكذلك خبر الكاذب هو قال بثبت انه ما ليس في قلبه خبر الكاذب ليس خيرا عما في نفسه بل هو اظهر الخبر عما في نفسه صارا أمر المحقق كالحال والطلب ونظائر ذلك ولهذا اذا عرف الأمور حقيقة أمر المحقق وأنه ليس مراده إلا أن يعصبه فانه يطعمه في هذه الحال والمحقق نوعان نوع قصده ان يعصب المأمور لعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وانغاده لأمرة بالنفس الفعل المأمور به كأمرة صباه وتعالى الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم بدمج ابنه وكان المراد طاعة ابراهيم وبذل دمه ابنه في محبة الله تعالى وأن تكون طاعة الله محبوبة مرادة أحب اليه من الابن فلما حصل هذا المراد فداء الله بالذبح العظيم كآل تعالى ونله العيسين ونادى ناه ان ابراهيم قد صدقت الرضا باننا كذلك نجزى المحسنين ان هذا هو السلاسلين وفيه دينه بدمج عظيم وتصوره هذه المعاني نافع جدا في هذا الباب الذي كثرة الاضطراب والله اعلم

(فصل قال الامام القدرى) ومنها انه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه وقدره واجب فلو كان الكفر بقضاء الله واجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من أهل الاثبات بأن الانسليم بأن الرضا واجب لكل المقتضيات ولا دليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والذل ونحوها هل هو مستحب او واجب على قولين في مذهب أحمد وغيره وأكثر العلماء على أن الرضا بذلك مستحب وليس واجب لان الله أنى على أهل الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه وانما أوجب الصبر فانه أمر به في غير آية ولم يأمر بالرضا بالمقدور ولكن أمر بالرضا بالمشروع فالأمر به بحسب الرضا به كافي قوله تعالى ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسنا الله مؤتينا الله من فضله ورسوله الى الله انهم راغبون والقول الثاني انه واجب لان ذلك من تمام رضاه بالله وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا ولما روى من المؤمنين بفضائى ولم يصبر على لوائى فليتحذر باسوائى لكن هذا لا يتقوم به الحجة لان هذا لا يعرف بثبوته عن الله عز وجل وأما الرضا بالله وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا فهو واجب وهذا هو الرضا الذى دل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بكل ما يخافه الله تعالى

على ثلاثين مرة فسأى الأعراب كما تكذبوا ولم يؤمن أن مسلماتهم أن الله لا يتكلم بشئ مرتين قال الحاكم سمعت أبا بكر محمد بن اسحق يعنى الضبي يقول لما رجع ووجد بعض مخالفين يعنى المعتزلة الفرصة في تقرير مذاهبهم حضرتنا قال أبو على الثقفى للأمام ما الذى أنكرت من مذهبنا أبا الامام حتى يرجع عنه قال سلمك الى مذهب الكلابية فقد كان أحمد ابن حنبل من أشد الناس على عبد الله من بعد موسى وأما على أصحابه مثل الحارث المحامى وغيره حتى طال الخطاب بينهما حتى أتى على في هذا الباب فقلت قد سمعت أبا اصول مذهبنا في مثل فخرجته اليه فقلت هذا ما جعلته يخطئ وبينه في هذه المسائل فان كان فهاهنا تكبره فسين لنا وجهه فذكر أنه تأمله ولم يشكر منه شيئا وذكر لشخص الخط وفيه ان الله بجميع صفات ذاته واحدا لم يزل ولا يزال وأما ما ضيف الى الله من صفات فعله مما هو غير بان عن الله

(مطلب في الرضا)

فغير مخلوق وكل شئ أضيف الى الله ما يشاء منه دون مخلوق وذكر ان أبا العباس القلانسي وغيره وافقوا من خالف أبا بكر وأنه كتب الى جماعة من العلماء بتلك المسائل وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر الى السلطان وان أمير تيساور أمر أن يمتثل أمر أبى بكر فهم من النقي والقريب واليسب وأن عبد

الله بن حماد قال طوي لهم ان كان ما يقال عنهم كذبوا عليهم وأن عبد الله بن حماد من غذلك اليوم قال ربنا وبقدرة البارحة في المنام كان أحد بن السرى الزاهد المرونى تكلمني برجله ثم قال كلت في شئ من أمور هؤلاء الكلابية قال ثم نظرت الى محمد بن

اصحى فقال هذا بلاغ للناس وليتذروا به وليعلموا انما هو الله واحد وليذكر اولو الالباب وهذه القصة مبسوطه في موضع آخر واكثر  
 أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلابية (٤١) ذكر ابو اسماعيل الانصاري المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ثم الكلام سمعت ابا نصر بن ابي  
 سعيد الرداد سمعت ابراهيم بن  
 اسمعيل اخلاق يقول اني ذهبت  
 بكاتب ابن خزيمة في النسي والتقي  
 الى امير المؤمنين فكتب بصلبها  
 فقال ابن خزيمة لا قد علم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم النفاق من  
 اقوام فلم يصلهم قال ابو اسمعيل  
 سمعت اسمعيل بن عبد الرحمن  
 الصاوي يقول استنبت الضبي  
 والثقي على قبر ابن خزيمة وقال  
 سمعت احمد بن ابي نصر يقول  
 رأيتنا محمد بن الحسين السلي يعني  
 ابا عبد الرحمن صاحب التصانيف  
 المعروفة في طريقة الصوفية يلحن  
 الكلابية قال سمعت محمد بن  
 العباس بن محمد يقول كان ابو علي  
 الدقاق يقول لعن الله الكلابية  
 ومن الموافقين لابن خزيمة ابو حامد  
 التاركي وابو سعيد الزاهد وبني  
 ابن عمار وابو عثمان النيسابوري  
 الملقب بشيخ الاسلام قال سمعت  
 عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت  
 اباين قلعامن مدرسة ابي الطيب  
 يعني الصعلوكي باهر من يني  
 شابن حضرا ابا بكر بن فورك  
 وسمعت الطيب بن محمد سمعت ابا  
 عبد الرحمن السلمي يقول وجدت  
 ابا حامد الاسفرايني وابا الطيب  
 الصعلوكي وابا بكر الفضل المروزي  
 وابا منصور الحاكم على الانكار  
 على الكلام وأهله وقال الحافظ  
 أبو نصر المصنري في رسالته  
 المعروفة الى أهل زبد في الواجب  
 من القول في القرآن اعلموا اننا

وبقدره لم يدل عليه كذب ولا سنة ولا قاله أحد من السلف بل قد أخبرنا الله تعالى أنه لا رضى  
 بامورع أنها مخلوقة كقوله تعالى ولا رضى لعباده الكفر وقوله اذ يبينون ما لا رضى من القول  
 وقد بسطنا الكلام على هذا في مصنف مغرد في الرضا للقضاء وكيف تحزب الناس فيه أحرابا  
 وزعوا أنهم رضون بما حرم الله لا من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد روى للابن زهير  
 الرضا به وكلا الطائفتين بشذخل على أن الرضا بكل ما خلقه الله ما موره وليس الامر كذلك  
 بل هو سبحانه يكره ويبغض ويقت كسائر من الحوادث وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها  
 (الوجه الثاني أن يقال) الرضا شرع بما رضى الله به والله قد أخبرنا أنه لا يجب الفساد  
 ولا رضى لعباده الكفر وقد قال اذ يبينون ما لا رضى من القول وهذا أمر موجود من أقوال  
 العباد وقد أخبرنا الله أنه لا رضى فاذم المرض كيف يأمر العبد أن يرضاه بل الواجب أن العبد  
 يسطط ما يسططه الله ويبغض ما يبغضه الله ويرضى بما رضى الله عنه قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا  
 ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحط بأعمالهم وقد ذم من اتبع ما سخطه وكره ما رضى به ولم  
 يذم من كره ما سخطه واتبع ما رضى به فاذ قال كيف يكون الله ساطط لما لا يرضاه وقضاء قبل  
 نعم على ما تقدم أماعلى طريقة الأكثرين فلان المقضى شيء كونه وعندهم البعض مغاير  
 للارادة وأماعلى طريقة الأقلين فانهم يقولون سخطه وبغضه هو الارادة لعقوبة فاعلمه  
 فقد أراد أن يكون سبب العقوبة فاعلمه وأما نحن فأمورون بان نكره ما تنهى عنه لكن الجواب  
 على هذا القول يعود الى الجواب الاول فان نفس كل مقدر لله واجب ورضيه عنده لا قد أمر  
 الله أن نكرهه ونبغضه ونسططه فهو لا يقولون ليس كل مقدر لله مقضى رضاء (الوجه  
 الثالث) أن يقال قد تقدم أن الله يفعل ما يفعل له الله في ذلك من الحكمة والانسان قد  
 يفعل ما يكرهه شره الدواء الكره له ما فيه من الحكمة التي يحجبها كالحصاة والعاقبة فشر  
 الدواء مكرهه من وجه محسوس وجه فاعلموا في وجه فبكره الذنوب وعقبتها ويبغضها  
 لان الله يبغضها وعقبتها يرضى بالحكمة التي خلقها الله لاجلها فهي من جهة فصل العبد لها  
 مكرهه مسخطه ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية لان الله خلقه له الله في ذلك من  
 الحكمة والعبد فعلها وهي ضارته موجبة العذاب فتص تنكرها وتنكرها وانتهى عنها كما أمرنا  
 الله بذلك اذ كان هو سبحانه يسططها ويبغضها ونعلم أن الله أحدها له الله في ذلك من الحكمة  
 فترضى بقضاءه وقدره فحق لحظنا أن الله قضاه وقدرها رضينا عن الله وسلطان الحكمة وأما  
 من جهة كون العبد يفعلها فلا بد أن نكره ذلك ونهى عنه وفقط في ذلك بحسب امكاننا فان  
 هذا هو الذي يحبه الله منا والله تعالى اذا أرسل الكافرين على المسلمين فعلنا أن نرضى بقضاء الله  
 في ارسالهم وعلينا أن نتخبط في دفعهم وقتالهم وأحدا لا من لا يثافي الآخر وهو سبحانه خلق  
 الفأرة والحية والكلب العقور وأمرنا بقتل ذلك فمن نرضى عن الله اذ خلق ذلك ونسلم أن  
 له في ذلك حكمه ونفعلها كما أمرنا فان الله يحب ذلك ويرضاء وقد أجاب بعضهم بحجوب آخر هو  
 أن ارضى بالقضاء لا بالقضى وقد أجاب بعضهم بحجوب آخر أن ارضى بها من جهة كونها خلقا  
 ونسططها من جهة كونها كسبا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن اثبات الكسب  
 انما يجعل العبد فاعلمه كلام قد ذكر في غير هذا الموضع فلا بد جواهر العبد كلبا غير

(٦ - منهاج ثلث) الله واياكم له يمكن خلاى بين الخلق على اختلاف محلهم من أول الزمان الى الوقت الذي ظهر فيه  
 ابن كلاب والقلانسى والاشعرى وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أحسن حالهم في الباطن من أن الكلام

لا يكون الاحرف وصوتا ذاتا ألف واتساق وان اختلفت به اللفات وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام  
حرف مستعارة واصوات مقطعة وقالت يعني علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف جامع لمعنى فالاسم مثل زيد

ومعرو وافعل مثل جاء وذهب  
والحرف الذي يحيى المعنى مثل هل  
وبل وقدموا شاكل ذلك فالاجماع  
متعقدين العقلاء على كون الكلام  
حرفا وصوتا فلما نسخ اس كلاب  
واضرابه واحاولوا الرد على المعتزلة  
من طريق العقل وهم لا يعجزون  
اصول السنة ولما كان عليه

السلف ولا يتحققون بالاخبار  
الواردة في ذلك زعم منهم انها اخبار  
احاد وهي لا توجب علما واكثرهم  
للمعتزلة بالاتفاق على ان الاتساق  
حاصل على ان الكلام حرف  
وهو وتدخله التعاقب والتألف  
ونك لا يوجد في الشاهد بالجملة  
وسكون ولا يله من ان يكون ذا  
اجزاء او بعض وما كان بهذه  
المتأثرة لا يجوز ان يكون من صفات  
الله تعالى لان ذات الحق لا توصف  
بالاجتماع والافتراق والكل  
والبعض والحركة والسكون وحكم  
الصفة الذاتية حكم الذات قالوا  
فعلهم هذه الجملة ان الكلام المضاف  
الى الله تعالى خلق له احده  
واضافه الى نفسه كما تقول خلق الله  
وعبد الله وفعل الله قال فضايق ابن  
كلاب واضربه النفس عندها  
الانزام لقلة معرفتهم بالسنة وتركهم  
قبولها وتسليمهم الغنائم الى مجرد  
العقل فالتزموا ما قاله المعتزلة  
وركبوا مكاربة العيان ونحروا  
الاجماع المتعقدين الكافة المسلم  
والكافر وقالوا المعتزلة الذي كرموه  
ليس بحقيقة الكلام وانما هي ذلك

الكسب ولا يفعل شيئا في المحل احدهما فعل والاخر كسب  
(فصل قال) ومنها انه يلزمه ان يستعبد ابليس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله  
من الشيطان الرجيم لانهم زعموا ابليس والكافر من المعاصي واضافوه الى الله تعالى فيكون  
الله تعالى على المكلفين شر من ابليس عليهم تعالى الله عن ذلك (فيقال) هذا كلام مستأنف  
وذلك من وجوه (احدها) اما ان يكون لا بليس فعل واما ان لا يكون لا بليس فعل فان لم يكن  
له فعل امتنع ان يستعبد فانه حينئذ لا يبعد احدا ولا يفعل شيئا وان كان له فعل بطل تزيمه  
عن المعاصي فلم ان هذا الاعتراض ساقط على قول مستعذ القدر ونفاته وهو اراد من غفل عن  
حقيقة العولين ونك يتقديرا لا يكون لا بليس فعل فلا يكون له شر حتى يقال غيره شر منه  
فضلا عن ان يقال ان الله تعالى شر منه فدعوى هؤلاء ان يكون الله شر اعلمهم من ابليس دعوى  
باطلة لان غاية ما يقوله القائل هو الجبر المحض كما يحيى عن الجهم وشيعته وغاية ذلك ان لا يكون  
لا بليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير ان  
بعض مخلوقاته شر منه (الثاني) ان يقال انما يحسن الاستعانة بابليس لو كان يمكنه ان يعذبهم  
من الله سواء كان الله خالقا لافعال العباد اولم يكن وهؤلاء القدرية كالصنف وامثالهم مع قولهم  
ان ابليس يفعل ما لا يقدره الله وفعل بدونه مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاء وان الله  
لا يقدر على ان يجبر ابليس ولا غيره من الاحياء ولا ينقلهم من عمل الى عمل لا من خير الى شر ولا  
من شر الى خير فهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسليط الذي ائتمروه لا بليس من دون الله  
ان ابليس لا يقدر ان يجبر على الله ولا يعذب احدا منه فاستمع على هذا ان يستعذ به ولو قدر والعباد  
بانه ما ازعمون كون غير ابليس شر منه على الخلق لكن مع هذا اعجز عن رفع قضاء الله وقدره  
فكان المستعذ به بل سائر المخلوقين مخذولا كما قال تعالى لا تدع مع الله الها آخر فتعده مذموما  
مخذولا وقال تعالى قل من يبدل مكسوت كل شيء وهو يجبر ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون  
نقل على فاني نسرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت  
بناتوا وان وهن السوت ليلت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) انه قد ثبت في الصحيح  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في سجود الهيم اني اعوذ برضاك من سخطك  
وبعافائك من عقوبتك وبل منك لا احصى ثناء عليك انت كما ائنت على نفسك وروى انه  
كان يقول هذا في الوتر ايضا فاذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد استعذ ببعض صفاته وافعله  
من بعض حتى استعذ به منه فاني استمع ان يستعذ به من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

كلما على الجمال لكونه حكاية او عبارة عنه وحقيقة الكلام معنى قائم ذات المشكك فيهم من اقتصر على هذا القدر  
ومنهم من احتراز عما علم دخوله على هذا الحد فزاد فيه تنافي السكون والحرس والافات المانعة فيهم من الكلام ثم خرجوا من هذا الى

أن أثبات الحرف والصوت في كلام الله بحجج وثبات اللغة فيه تشبيهه وتطابقها فيه قول الاخطل

ان الثبات من القوادع \* جعل اللسان على القوائد ليدل (٤٣) فغيره وقالوا ان الكلام من القوادع وزعموا

أن يقال أهل السنة لا يتكبرون أن يكون دعاء العبد له واستعاذته به سبب لنيل المطالب ودفع  
المرهوب كالاعمال الصالحة التي أمر بها فهم إذا استعاضوا بالله من الشيطان كان نفس  
استعاضتهم لأن يعيدهم من الشيطان وقديس جدي في الخلقين من الطلعة الغادرين من أمرهم بضرر  
غيره ظلمة وعدوانا فإذا استجاب به مستجير وذلك دفع عنه ذلك الظلم الذي أمره هو بظلمه والله  
المثل الأعلى وهو المنة عن الظلم وهو أرجم الراجم وهو أرجم بعدا من الوالد وانهما فكيف  
يجمع أن يستعاضه من شر أسباب الشر التي قضاها بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا  
الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أمان لا يقول بالحكمة والعلة فانه يقول ان الله خلق  
ابليس الضار ليعاذه ويجعل استعاضته بالعائنه من طريقتي يقال دفع ضرره كجعل اطفاء النار  
طريقا لدفع حرها وكجعل التبرق طريقا لدفع ضرر السم وهو سبحانه خلق النافع  
والضار وأمر العباد أن يستعاضوا ما ينفعهم ويدفعوا ما يضرهم ثم أن أعانهم على فعل ما أمرهم  
به كان بحسن الله بهم والأفله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا مال فوقه ولا أمره ولم تصرف  
في ملك غيره لم بعض أمر مطاعا وما على الطريقة الثانية المثبتة للحكمة فانهم يقولون خلق الله  
ابليس كخالق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقد أمرنا أن ندفع  
الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ومن أعظم الأسباب استعاضتنا به فهو الحكيم في خلق ابليس  
وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاضة منه وهو الحكيم إذ جعلنا نستعذه وهو الحكيم في  
إعاضتنا منه وهو الرحيم بما في ذلك كله الحسن النسيب المتفضل علينا إذ هو أرجم بناسم الوالد  
بإدبها وهو الخالق لتلك الرحمة فخلق الرحمة أولى بالرحمة من الرجاء (الوجه السادس) قوله  
لأنهم زعموا ابليس والكفار من المعاصي وأضافوا إلى الله إلى آخره فبه عليهم فانهم يشقون  
على أن المعاصي هو المتصف بالمعصية المذمومة عليها المعاقب عليها والأفعال يتصف بها من  
قامت به لا من خلفها وإذا كان لا يتعلق بالإرادة كالطعوم والألوان وصفها بما جعلها لا خلفها  
في أعمالها فكيف تكون الأفعال الاختيارية والله تعالى إذا خلق الفواسق كالجنة والعقرب  
والكلب العقور وجعل هذه الفواسق فواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك وإذا  
خلق الخبيث كالعدو والدم والنحر وجعل الخبيث شيئا هل يكون متصفا بذلك وأين إضافة  
الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به من إضافة المخلوق إلى خالقه فن لم يفهم هذين الفرقين فقد  
سلب خاصة الإنسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعين من عذاب جهنم  
وعذاب القبر وغير ذلك من محاققاته باتفاق السلفين فلم يمنع ذلك أن نستعين بما خلقه من البشر  
كقَالَ تعالى قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ولا فرق في ذلك بين ابليس وغيره

(فصل قال) ومنها أن لا يبيح ووقوع عدا الله وعيده لأنهم إذا جازوا واستندوا بالكذب في  
العالم إلى ما حازن بالكذب في أخباره كلها فانتفى فائدة العنة للأنبياء وحاز منه إرسال الكذاب  
فلا يبيح ما لم يبيح الله الصادق من الاتباع الكاذب (والجواب عن هذا) من وجوه (الأول)  
أنه قد تقدم غير مرة أنه فرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين ما أقصه هو به في نفسه وفرق بين إضافة  
المخلوق إلى خالقه وإضافة الصفة إلى الموصوف بها وهذا الفرق معلوم باتفاق العقلاء فانه إذا  
خلق لغيره حركة لم يكن هو المتحرك وإذا خلق العبد موصوفا لم يكن هو المتصف بذلك الصوت وإذا

الادب متكم بكلام واحد لا أول ولا آخر فقال ويقول اغار جع إلى العبارة لا إلى المعبر عنه قيل لهم قد بينا مرارا كثيرة أن قولكم في هذا  
الباب فاسد وأنه مخالف للعقلين والشرعيين جميعا وأن نص الكتاب والكتاب الثابت من الآثار قد نطقا بفساده قال الله تعالى انما قولنا لشيء إذا

أردناه أن نقوله كن فيكون هيئت سبحانه أنه يقول كن إذا اراد أن يخلق شيء فليقل القياس بعد كوفي وقال انصاف موصوف  
آخر النبي صلى الله عليه وسلم قال نبدأ بأبداً بالله (٤٤) ثم قرأ أن الصفا والمروة من شعارة الله والله تعالى قال أن

خلق الألوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الألوان وإذا خلق في غيره  
علماً وقدره وحياً لم تكن تلك الخلق في غيره صفاته وإذا خلق في غيره عي وصماً وبكاً لم يكن  
هو الموصوف بالهي والكلم والصمم وإذا خلق في غيره مبخساً أو فسوقاً لم يكن هو المتصف بذلك  
الخبث والفسوق وإذا خلق في غيره كذباً وكفرًا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر  
كما أنه إذا خلق فيه طوافاً وسجداً وري جباراً وصيماً أو ركوعاً وسجوداً لم يكن هو الطائف الساجد  
الراكع الساجد الرائي بتلك الطهارة وقوله تعالى وما ربك أنزمت ولكن الله يري معناه  
ما أصبت أخذت ولكن الله هو الذي أصاب فالمضائق إلى الخلف باليد والمضائق إلى الله تعالى  
الايصال إلى العدو واصابته به وليس المراد بذلك ما ينظره بعض الناس أنه لما خلق الرائي والرأي  
كان هو الرائي في الحقيقة فإن ذلك لو كان محصلاً لكونه خالقاً لغيره لا لغير ذلك في سائر الأفعال  
فكان يقول وما مشيت ولكن الله مشى وما علمت ولكن الله علم وما طعنت ولكن الله طعن  
وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما سميت وما صليت  
وما حجت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلو المشبهين بالقدر  
ولهذا روى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كافر أبو منة بالحجاز قال حصر فقال لهم لماذا  
ترمونني وتخطفوني فقالوا ما ريتك ولكن الله رماك فقال لو أن الله رماني لأصابني ولكن أنتم  
ترمونني وتخطفوني وهذا مما احتج به القدرية النفاة على أن الصها لم يكونوا يقولون أن  
الله خالق أفعال العباد كما احتج المنيبة بقوله تعالى ولكن الله يري وكلاهما خاطفان الله إذا خلق  
في عبده ففعل لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صواباً من العبد كما أنه إذا خلق في الجسم طمها أو  
ريحاً لم يجب أن يكون ذلك طمياً وإذا خلق للعبد عشرين ولساناً لم يجب أن يكون بصيراً ناطقاً  
فاستناد الكذب الذي في الناس كاستناد جميع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة  
والأحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم ولأنه موصوف بتلك الصفات ولكن  
لفظ الاستناد لفظ مجمل أترام أنه إذا استند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقاً لغيره  
عاجزاً فهذا مما يبين فساد هذا طاعة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرية  
على الكذب مع علمه أن صاحبها يكذب ويخلق القدر على الظلم والفواحش مع علمه أن صاحبها  
يظلم ويفحش ومعلوم أن الواحد يجري تمكينه من القبايح وأعانته عليه بمجرد فعله لها فن أعان  
غيره على الكذب بإعطاء أمور يستعين بها على الكذب كان بمنزلة الكذب في القبح فلا يجوز لنا أن  
نعين على أثم ولا عدوان كما نهى الله عن ذلك فإن كان ما فجع منه فجع منافيزم أن يجوزوا عليه إذا  
أعان على الكذب أن يكذب ويلزمهم المحذور فإن قالوا إنما إعطاء القدرية لطبعه لا بعصى  
فقبل إذا كان عالماً بأنه بعضى كان بمنزلة من يعطي الرجل سفلياً فيقاتل به الكفار مع علمه بأنه  
يقبل به نبياً وهذا لا يجوز في حشاق فان من فعل فعل لا فرض لا يحصل به كان سفلياً فأن الله تعالى  
منزه عن ذلك فلم أن حكمه في أفعاله مخالف لأفعاله عباده وإن علواً ذلك بغيره عن استقامتها  
قبل لهم وكذلك ما خلقه في غيره حكمه كالإعانة عليه بالقدرية حكمه (الوجه الثالث) أن  
يقال ليس كل ما كان قادراً عليه وهو ممكن لنشأه وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل  
أشياء مع أنه قادر عليها وهي ممكنة فتعلم أنه لا يقبل الصغار إذا هابوا ولا الجبال إذا وابتلع ولا يصنع

مثل عيسى عند الله كش كل آدم  
خلفه من راب ثم قال له كن  
فيكون وقال إنما أمره إذا أراد  
شيئاً أن يقول له كن فيكون فيين  
جل جلاله أنه قال لا تدع بعد أن  
خلفه من راب كن وأنه إذا أراد أن يمشي  
أن يقول له كن فيكون ولم يقتض  
ذلك حد ولا خلقاً بعد في حدوث  
نوع الكلام لمقام من الدليل على  
انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى  
وقال أبو نصر السجزي أضافاً  
الله تعالى فانه متكلم فيما لم يزل ولا  
يرال متكلم بما شاء من الكلام  
يسمع من شأ من خلقه ما شاء من  
كلامه إذا شاء ذلك وبكلم من شاء  
يكلمه بما يريه لا بما يحمله وهو  
سبحانه في علمه متكلم لا يشبه شيئاً  
ولا يشبه شيء لا يوصف إلا بما وصف  
به نفسه وبما وصفه رسول الله ليس  
بحجم ولا في معنى جسم ولا يوصف  
بأداة ولا جارحة ولا آلة وكلامه  
أحسن الكلام وفيه سور وآي  
وكتبات وكل ذلك حروف وهو  
مسوع منه على الحقيقة سمعاً  
يعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه  
وتكليمه وجاز وجود أعداد من  
الممكنين بكلمهم سبحانه في حال  
واحدة عار يدهم من كل واحد منهم  
من غير أن يشغل تكليم هذا عن  
تكليم هذا ومنع كثير من أهل العلم  
الاطلاق السكون عليه ومن أهل  
الانتر من جواز اطلاق السكون  
عليه لوروده في الحديث وقاله معناه  
تركه التوحيب والتقرير والمجاسمة

اليوم وسبأ في يوم يقر فيه وبحسب ووج ذلك التزل معنى السكون قال والاصل الذي يجب أن يعلم أن انصاف  
التسميان لا يوجب اتفاق المسمين بها فمن إذا قلنا أن الله موجود وفي واحد على جميع بصير متكلم وقلنا أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان موجودا حيا طالما صير ما تكلموا يمكن ذلك تشبيهه ولا الخلقية أحد من السلف واللاحقة بل الله موجود بل واحد حتى قديم  
 عالم صير متكلم فيما لم يزل ولا يجوز أن يوصف بانحداده (٤٥) الصفات والموجود معنا انما وجد عن عدم وحى بمعنى

ثم صير مبتاز وال ذلك المعنى  
 وعلم بعد أن لم يعلم وقد نسي ما علم  
 وسمع وأبصر وتكلم بحجور حقد  
 تلحقها الآفات فلم يكن فيما أطلق  
 للخلق تشبيه بما أطلق للخلق  
 سبحانه وتعالى وإن اتفقت  
 مسيات هذه الصفات وقال أبو  
 نصر خاطني بعض الأشعرية يوما  
 في هذا الفصل وقال التخرى على  
 القديم غير ما نقلته أنقر بان  
 الله أسمع موسى كلامه على  
 الحقيقة بل إن جاز فقال نعم وهم  
 يطلقون ذلك ويؤمنون على من  
 لا يجزمهم بحسب حقيقة سماع  
 كلام الله من ذاته على أصل  
 الأشعرية محال لأن سماع الخلق  
 على ما جعلوا عليه من البنية  
 وأجر وألبس من العادة لا يكون  
 البنية إلا ما هو صوت أو في معنى  
 الصوت وإذا لم يكن كذلك كان  
 الواصل إلى معرفته من العلم  
 والفهم وهما يقومان في وقت  
 مقام السماع لحصول العلم بهما كما  
 يحصل بالسماع وورع باسمي ذلك  
 سما على التهور لقره من معناه  
 فاما حقيقة السماع بالمخالف  
 الصوت فلا يتألف للخلق في العرف  
 الجارى قال فقلت لخاطبي  
 الأشعرية قد علمنا جعنا حقيقة  
 السماع لكلام الله منه على أصلكم  
 محال وليس ههنا من تقيمه وتختص  
 تشبيهه واعلم هذا أن الله يفهم  
 من شاء كلامه بل يفهمه حتى  
 يصير عالما متيقنا بأن الله يفهمه

جميع العالم من تعال ولا يجعل الشمس والقمر عودى ويحان وأمثال هذه الامور التي  
 لا تخصي وعلمنا أن الله تعالى منزه عن الكذب وأنه يتعسف عليه أعظم من علمنا بهذا (الوجه  
 الرابع) اننا نقول نحن نعلم أن الله يوصف بصفات الكمال وأن كل كمال ثبت لوجوده فهو أحق  
 به وكل نقص ينزه عنه موجوده فهو أحق بالثبوت عنه ونحن نعلم أن الحياة والعلم والقدرة  
 صفات كمال فالرب تعالى أحق أن تصف بهما من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو  
 أحق بالاتصاف به من كل من أقص به كما قال تعالى الله لا اله الا هو ليعلم عنكم إلى يوم القيامة  
 لا ريب فيه ومن أصدق من الله حديثا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبته  
 ان أصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس أن يقال) قد اتفق السلف وأتباعهم على أن  
 كلام الله غير مخلوق بل قائم به ثم تنازعوا هل يتكلم بعيشته وقد تروته على قولين معروفين فالاول  
 قول السلف والجمهور والثاني قول ابن كلاب ومن تبعه ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل القديم  
 الذي لا يتعلق بعيشته وقد تروته معنى قائم بذاته أو حروف وأصوات أزل على قولين كما قد بسط في  
 موضعه وإذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعيشته امتنع أن يقوم به غير ما اتصف به والصدق  
 عندهم هو العلم أو معنى يستلزمه ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته فيمتنع أن تصافه بنقصه فان لازم  
 الذات القديمة الواجبة بنفسها تمتنع عنه كما تمتنع علمها فان عدم اللازم يقتضى عدم المزموم  
 وأيضا فالصدق والكذب حيثما مثل البصر والعلم والسمع والصمم والكلام والغرس  
 فوجب أن يتصف بالصدق دون الكذب وأما من قال الكلام يتعلق بعيشته وقد تروته فهو لاء  
 عاينهم يقولون انه يتكلم بحكمة ويفعل بالحكمة وأنه سبحانه منزه عن فعل الصبيح وأدله هؤلاء  
 على تزجهم عن القبايح أعظم من أدلة المعتزلة وأقوى فان كل دليل يدل على تزجهم عن فعل  
 قبيح منفصل عنه فانه يدل على تزجهم عن فعل قبيح يقوم به بطريق الاولى والاخرى فان كون  
 ما يقوم به من القبايح نقصا هو أظهر من كون فعل السقجات المفصلة نقصا فاذا امتنع  
 هذا فالدال أولى بالامتناع (الوجه السادس أن يقال) الأدلة العقلية دلت على امتناع  
 اتصافه سبحانه بالنقص والقبايح وانما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالتكلم فيمتنع أن  
 يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فيمتنع أن يقوم به القبيح الذي اختاره وهذا طريق يختص به  
 أهل الانبياء لتزجهم عن الكذب والمعتزلة لا يعكفون ذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم  
 فاذا قال لهم هؤلاء المبنية الدليل اعتماد على تزجهم عن الاتصاف بنفسه بالقبايح وعن فعله  
 لهما الفعل ما قام بالفاعل وأما المنفصل فهو مفعول لا فاعله وأنتم لم تذكروا دليلا على  
 امتناع وقوع ذلك في مفعولاه وهو محال النزاع كل جمعة ولا حجة ظاهرة على القدرة (الوجه  
 السابع) ان كلامه القائم به غير مخلوق عند أهل السلفان الكلام صفة كمال فلا بد أن  
 يتصف بهما سواء قال انه لا يتعلق بعيشته وقد تروته وهو معنى قائم بنفسه أو هو حروف  
 وأصوات قديمة أو قال انه يتعلق بعيشته وقد تروته أو أنه تكلم بعد أن لم يكن متكلماً أو أنه لم  
 يزل متكلماً اذا شاء فعلى الاقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة نقص كلهم والصدق وأنه  
 منزه عن قسام النقصان به مع أنه مخلوق خلفه متعقبن بالنقصان فيخلق العلى والصمم والكم  
 ولا يقوم به ذلك فلذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكذب (الوجه الثامن أن يقال)

كلام الله والذي أريد أن أزيل وأرد على الفهم وورد على السماع فدع التهور ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله  
 أنهم كلام الله مطلقا مفيدا فكلما قلنا ثم قال ما تريد بهذا فقلت دع اراى وأجب بما عندك فاني وقال ما تريد بهذا فقلت أريد أن أزيل

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا اقتضى أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهمه موسى وهذا يؤيد الى الكفر فان الله تعالى يقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولو كان ذلك لصار من فهم كلام الله علما بالقياس وبما في نضر

الله تعالى وقد نفي الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام انه يقول تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك انك أنت علام الغيوب واذا لم يحزن اطلاعها وألجئت الى أن تقول أفهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في البعض الذي هرب منه وكفرت من قال به ويكون محال فلا أسع عن ذلك لانه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وأنت آيت أن تفعل ذلك وأدعت أن الواجب المصداق على حكم العقل في هذا الباب وقد ردك العقل الى موافقة النص خاسئا فقال هذا يحتاج الى تأمل وقنع الكلام • وقال أبو نصر ميرزا الله متكلمان الكلام من صفات المدح للشي الفاعل وصفه من النقص والله منزعه عنها وذكر كلما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرناه كون القرآن مفسرا مفصلا من أجزاءها ضاى وكلمات وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المتوكل الذي آمن به المسلمون وبهده الكفار وأن المقر وسور وآى وكلمات وحروف وكذلك المحفوظ والمكتوب والمتأول وأنه عرى من نازل بلسان العرب ولسان قريش والمراد باللسان في هذا الباب اللغة باللسان الذي هو لحم ودم وعروق تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف بالايما وصف به

هذا السؤال واراد عليهم فاتهم بقولهم ان الله يخلق في غيره كلاما ما يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره وهو محدث مخلوق والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم ليس مخلوقا ولا هو كلامه فاذا كان هذا صادقا وهذا لا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا بكلامه • وأما قوله وما زنه ارسال الكذاب بقوا به من وجوه (أحدها) انه لا ريب أن الله يرسل الكذاب كارسال الشياطين في قوله ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ويعتهم كما في قوله تعالى بعثنا عليكم عادنا أولي بأس شديد ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما بين كذبهم كما في مسألة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق كما أنه يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارسال هؤلاء ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم ولفظ الارسال يتناول ارسال الرياح وارسال الشياطين وغير ذلك (الثاني أن يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاءه القدرة على الكذب كما خلق مسألة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا اجاز مع أنه مميز بينه وبين الصادق كذلك خلق الكذبة (الثالث) أنه اذا خلق من يدعى النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوز اظهار أعلام الصدق عليه كان هذا ممنوعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة لاعلم على الصدق ضارا فان النقص لو ادعى أنه طبيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه بل يفتأ اليه فكيف يدعى النبوة واذا قيل اذا جوز ثم عليه أن يخلق الكذب في الكذاب فجوزوا عليه أن يظهر على يده أعلام الصدق قيل هذا متنع لان أدلة الصدق تستلزم الصدق لان الدليل مستلزم للدلول فان اظهر أعلام الصدق على يد الكذاب تمتع ذاته فلا يمكن محال وان قالوا يجوزوا أن يظهر على يده خارق قلنا نعم فمن يجوز أن يظهر الخارق على يد من يدعى الالهية كالصالح فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والمتنع ظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا فجوزوا ظهور الخوارق على يد من يدعى النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقررة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة وأعلامها وما به يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما قد بسط في موضعه والله أعلم (فصل ثان) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن العاصي فان الزنا اذا كان واقعا بآراءه الله تعالى والسرقة اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة لم يجز للسلطان المؤاخذه عليها لانه يصد السارق عن مراد الله ويضعه على ماكرهه الله ولو صد الواحد منا غيره عن مراده وحمله على ماكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله مردها للتبقيض لان المعصية مرادة الله والرجع عنها مراده أيضا (فيقال) فيما قدمنا ما بين الجواب عن هذا لكن نوضح جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن بعد وما وقع لا بعد أحد أن يرده وانما يرده بالحدود والزواجر ما لم يقع بعد قضاء الله كان وما لم ينشأ لم يكن فقولنا لانه يصد السارق عن مراد الله كذب منه لانه انما يصده عما لم يقع بعد وما لم يقع لم يرده

نفسه وتزعم الانشاء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وما رده من القرآن والحديث وكل نيل بهج يعرف بالحس والملاحظة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

ذلك ومنكر الحواس وأنها من مبادئ العلم وأسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا إشكال بعده في هذا الفصل لما قال وأذن نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الأصواتا وقبعا عن موسى (٤٧) تحقيق ذلك فان أنكروا الظاهر كفر واوان

قالوا ان النداء غير صوت خالفوا لغات العرب وان قالوا نادى الامر اذا امر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة به من تكليم الله اليه بذاته من غير واسطة ولا ترجمان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيهه عن وجود الصوت منه من الخلق كما يمكن في اثبات الكلام له تشبيهه بغيره كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معا عند الاشعري معنى قائم بذات المتكلم لا يختلف فهو المشبه لا للجهة قال وأما نحن فنقول كلام الله حرف وصوت يحكم النص قال وليس ذلك عن جارية ولا آله وكلامنا حرف وأصوات لا يوجد ذلك معنا إلا آله والله تعالى يتكلم بعاشائه لا يشغله شيء عن شيء والتكلم منا لا يأتي منه أداء حرفين إلا بان يفرض من أحدهما ويتبدل في الآخر والقرآن لنا كان كلام الله كان مجزأ وكلام الخلق غير مجزأ وكلام الله بيان ما كان وما سيكون وما لا يكون بأدلى كان كف كان يكون والخلق لا يصلون إلى هذه الاشياء الابتعريف وقال أبو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التيمي الاصماني الشافعي في كتابه المعروف بالجهة على تارك الجهة أجمع المسلمون على أن القرآن كلام الله وإذا صح أنه كلام الله صح أنه صفة الله تعالى وأنه موصوف به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذا الحرف ليس حرف هذا المال ان شاء الله ولم يسرق لم يحتج باتفاق المسلمين لان الله لم يسرقه ولكن القدرة الارادة عندهم لا تكون إلا بمعنى الامر فيزعمون أن السرقة اذا كانت مرادة كانت مأمورا بها وقد أجمع المسلمون وعلى ما اضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقة ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه امر ادعي ما يوجب له فلا يقول انه مأمور به الا كفر لكن هذا يقال للباحثة للمختصين بالقدرة على المعاصي فان منهم من لا يرى أن يعارض الإنسان فيما ينظنه مقدرا عليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لما طعن أنه امر به هذا الفعل وان كان محرما ومعهصة فهم لم يصدوا عن مراد الله فتبين أن الصدع من مراد الله ليس واقعا على كل تقدر (الوجه الثاني ان يقال) قد تقدم أن تنال الناس عن المعاصي والقبايح والظلم ودفع الظالم وأخذ حق المظلوم منه ورد احتجاج من احتج على ذلك بالقدرة أمر مستقر في فطر جمع الناس وعقولهم مع اقرار جمعهم بالقدرة وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذا مكسوا كل أحد ان يفعل ما يشاء من مفاسدهم ويخرج بالقدرة وقد بينا أن المختصين بالقدرة على المعاصي اذا طردوا قولهم كانوا كفر من اليهود والنصارى وهم شر من المكذبين بالقدرة والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدورة بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن زده وازالته بعد وقوعه كالرض وخوفه فانه من فعل الله بالاتفاق امر الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه ويحسن منه السبي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة امر الله وان قيل ان قطع السارق يمنع امر الله كان شرب الدواة لزوال المرض مانعا لمراد الله وكذلك دفع السيل الآتي من سبب والبار التي تريد أن تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد أن ينقض كإتمام انضغ ذلك الجدار وكذلك ازالة الجوع الحاصل بالاكل وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحر بالظل وقد قيل للذي صلى الله تعالى عليه وسلم بأمر الله أرايت أدوية تندادى بها ورفى نسترق بها وثقة تنقيها هل ترتمن قدر الله شيئا قال هي من قدر الله فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه رزق قدر الله بقدر الله اما دفعا واما رفعا اما دفعا لما انعدب بسبب وجوده واما رفعا لما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى لمعصات من بين يديه ومن خلقه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله ولنزلم أن يكون الله هميدا للتقصين لان المعصية مرادقة والزجر عنها امر الله كلام ماقط فان التقصين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان وما لا يجتمعان وهما المتضادان والزجر ليس عما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وزجر عن المستقبل والزجر الواقع بارادته ان حصل مقصوده لم يحصل الزجر عنه فلم يرد فكون المراد الزجر فقط وان لم يحصل مقصوده لم يكن زجرا تاما بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذلك كإجراء ضرب هذا هذا بهذا السيف وسحبه هذا وكإجراء المرض المخوف الذي قد يكون سببا للموت ويراد معه الحياة واردة السبب ليست موجبة لارادة السبب الا اذا كان السبب تاما موحودا والزجر سبب للأزجار والامتناع كسائر الاسباب كما أن المرض المخوف سبب للموت وكما أن الامر بالفعل والترغيب سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كانا مرادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) أنه قد تقدم أن

العرب زعمتكم بالكلام صفة لا تعرف إلا أن حقيقة هذه الصفة السلام وإذا كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له لازية والدليل على أن الكلام لا يفارق المتكلم أنه لو كان مفارقة لم يكن للتكلم الا كلمة واحدة فذا تكلمتم بهام يسره كلام فلما كان التكلم



فأدرك على كلمات كثيرة كلمة بعد كلمة دل على أن تلك الكلمات فروع للكلامه التي هو مصنفه ملازمه قال والدليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب الخلق الاشياء قال (٤٨) الله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردنا ان نقوله كن فيكون

الارادة وان وقع معنى المشقة لما خلق فهذا امتثال لكل حادث دون ما لا يحدث وقوعه عنى  
المحبة لما أمر به فهذا انما يتعلق بالطاعات واذا كان كذلك فما وقع من المعاصي فهو مراد بالمعنى  
الاول فانه ما شاء الله كان وما لم يسلَمْ لم يكن فكل ما وقع ففعله كونه والرجوع عنها مراد بالمعنى  
الثاني فانه يجب التهي عن الشكر ورضاه وتب فاعله بخلاف الشكر نفسه فانه لا يجب ولا يرضاه  
ولا يثيب فاعله ثم الزجاء ان يكون عالم بوقع والعقوبة تكون على ما وقعها واوقت سرقه  
بالقضاء والقدر وقد أمر الله سبحانه وتعالى باقامة الحد فيها فاقامة الحدود امور بهيجه ويرضاه  
ويريده اراحة امر لا ارادة خلق فان اُعان عليه كان قد اراد خلقا وكان حينئذ اقامة الحد محرمة  
شرعا وقد اراد خلقا وامرهم وقد شاءوا واحبوا وان يقع كل ما وقع من المعصية ففعله خلقا  
ولم يرد ولم يهجه شرعا ويذكر ان رجلا سرق فقال له سرقت بقضاء الله وقدره فقال له وانا  
أقطع منك بقضاء الله وقدره وهكذا يقال لمن تعدى حدود الله وأعان العباد على عقوبته  
الشرعية كما يعين المسلمين على جهاد الكفار مع أن الجميع واقع بقضاء الله وقدره لكن ما أمر  
بمحبه ورضاه ويرد شره وادبنا كما شاء خلقا وكنا بخلاف ما نهى عنه

(فصل قال) ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول أما المعقول فلما تقدم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الضرورية الاختيارية البنا ووقوعها بحسب إرادتنا فإذا أردنا الحركة تمتع لم تقع بسرعة والعكس والشافى ذلك عن السفسطة (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أن جمهور أهل السنة قائلون بهذا وإن أفعال الإنسان الاختيارية مستتنة إليه وأنه فاعل لها ومحدث لها وإنما تنازع في هذا من يقول إنه ليس بفاعل للعب ولا لقدرته تأثير فيها ولا أحدتها العبد وهو لا طائفتين متكاهي أهل الاثبات والجمهور من أهل السنة يقولون بذلك كما حات به النصوص بأن الله ورسوله وصف العبد بأنه يعمل ويقعل (الوجه الشافى أن يقال) بل النفاة خالفوا العلم الضروري فإن كون العبد مبدأ فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا أمر حادث بعد أن لم يكن فالما أن يكون له محدث وأما أن لا يكون له محدث فإن لم يكن له محدث لم يحدث الحوادث بلا محدث وإن كان له محدث فالما أن يكون هو العبد أو الرب تعالى أو غيره فالما أن كان العبد فاعل في أحد أنه تلك الفاعلة كالقول في أحداث أحداتها يلزم التسلسل وهو هنا باطل بالاتفاق لأن العبد كائن بعد أن لم يكن فيتمتع أن تقوم حوادث لأوّل لها وإن كان غير الله فالقول فيه كالقول في العبد فيعين أن يكون الله هو الخالق ليكون العبد مبدأ فاعلا وهو المطلوب وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون أن العبد فاعل والله خالق فعله والعبد مبدأ مختار والله محله مبدأ مختار قال الله تعالى إن ههنا كرفن شاء اتخذ إله يربه سبيلا وما تشاؤون إلا أن يشاء الله وقال تعالى في شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين فثبت مشيئة العبد وجعلها لا تحصل إلا بمشيئة الله تعالى وقال الخليل صلى الله عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذرتي وقال واجعل أئمة من الناس تهوى إليهم وقال هو واجعل صلى الله تعالى عليهما واسم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا بالصبر وقال وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار وأمناء ذلك في الكتاب والسنة فدليلهم اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار وهذا

أى أردنا خلقه وإيجادَه وأظهره  
فَقوله كُنْ كلام الله وصفته  
والصفة التي منها تفرع الخلق  
والفعل وبها يتكوّن الخلق  
لأنه لا يكون مخلوق ولا يكون مثلها  
للمخلوق والدليل على أن كلام  
الله لا يشبه كلام المخلوقين أنه كلام  
مجزى وكلام المخلوقين غير مجزى  
لأنهم لو اجتمع الخلق على أن يأتوا بمثل  
سورة من سورته أو آية من آياته  
بحر زعن ذلك ولم يقدروا عليه  
وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد  
الملك الكرخي الشافعي في كتابه  
الذي سماه الفصول في الأصول  
عن الأئمة القول بذكرنا في عشر  
أما الشافعي ومالك والثوري  
وأحمد وابن عينة وابن المبارك  
والأوزاعي والليث بن سعد وصق  
ابن زاهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو  
حاتم قال فيه سمعت الإمام أبا  
منصور محمد بن أحمد يقول سمعت  
الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد  
يقول سمعت الشيخ أبا حامد  
الاسفراييني يقول مذهبي ومذهب  
الشافعي وفقهاء الأمصار أن  
القرآن كلام الله غير مخلوق ومن  
قال مخلوق فهو كافر والقرآن  
جله جبريل مسموع من الله  
تعالى والتي صلى الله عليه وسلم  
سمعه من جبريل والصحاب سمعوه  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو الذي تلاه نحن بالسنتنا وفيما  
بين الدفتين وما في صدورنا سمعوا  
مكتوباً بحروفها ومنقوشاً وكل

حرف منه كالباو التاء كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين الدليل  
قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد سبب الانكار على الباقراني وأصحاب الكلام قال ولم تزل الأئمة الشافعية بأنفون ويستكفون

أن ينسوا إلى الأسماء ويتركون ما بيني الأسماء من جهة عليه وينتفون أصحابهم وأجابه عن الحود حواله على ما سمعت عقد من المشايخ والائمة منهم الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ التفات قالوا كان

الدليل اقتضى أن هذه المشيئة والاختيار حصلت عشية الرب وكل الامرين حتى فن قال ان العبد لا مشيئة له ولا اختيار أو قال انه لا قدرة له أو أنه لم يفعل ذلك الفعل أو لا أثر لقدرة فيه ولم تحدث تصرفا فيه فقد أكرم موجب الضرورة الأولى ومن قال ان ارادته وفعله حدثت بتغير سبب اقتضى حدوث ذلك وأن العبد أحدث ذلك وحاله عند حدوثه كما كان قبل حدوثه بل خص أحد الزمانين بالحدث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مبداء فاعلا محدثا بعد أن لم يكن من غير شيء يجعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل وإذا قالوا الإرادة لا تفاعل كان هذا كلاما لا حقيقة له فان الإرادة أمر حادث فلا بد منه من حدث وهذا كما قالوا ان الباري يحدث إرادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها وإرادة فارتكبو أثلاث محالات حدوث حوادث بلا إرادة من الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقيام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مبداء أمر ممكن لا يتبرح وجوده على علمه ولا يتبرح أحد طرفه على الآخر الأمر مع تام وهذا مما يحضيه الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه يناقض مسئلة حدوث العالم وأطحة التي ذكرها هذا الأما في مذكرة عن أبي الحسن البصري وهي مصححة كأن الأخرى مصححة يجب القول بها جميعا مع أن جمهور القدر يقولون العلم بكون العبد محدثا لا فاعلا نظري لا ضروري وهو لا يحتاج للقول بالالحسن وأبو الحسن يقول مع ذلك ان الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الأئمة ولهذا يعبر عن واحد منهم بقوله كأي المعالي والرازي وغيرهما لكن إذا قيل مع ذلك ان الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول ان الله خلق الأشياء بالأسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عند هذه الامور لا بها وهو قول من لم يجعل للقدرة أثر في مقدورها كالأسماء وغيره (فان قيل) كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها (قيل) أحداث الله لها يعني أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بالعبد فجعل العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته التي خلقها الله تعالى وأحداث العبد لها يعني أنه حدث منه هذا الفعل القائم به بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه وكل من الأحداث يستلزم الآخر وجهه الاضافة مختلفة لما أحدثه الرب فهو ميان له قائم بالخلق وفعل العبد الذي أحدثه قائم به فلا يكون العبد فاعلا لفعله بمشيئته وقدرته حتى يجعله الله كذلك فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك وإذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك فخلق الرب الفاعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعلا له بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقها بل جميع الحوادث بأسبابها هي من هذا الباب (فان قيل) هذا قول من يقول هي فعل الرب وفعل العبد (قيل) من قال هي فعل لهما معنى الشكر فقد أخطأ ومن قال ان فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال انها فعل لهما كما قاله أبو الحسن الاسفرائيني فلا بد أن يفسر كلامه بنبي يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون انها مفعولة الرب لا لفعل له انفسه ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون انها مفعولة للرب لا لفعل له وانها فعل للعبد كما يقولون في قدرة العبد انها قدرة للعبد مقدورة للرب لا أنها نفس قدرة الرب وكذلك إرادة العبد هي إرادة العبد مارة للرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له ومما بين ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد أنصف

الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الاسفرائيني امام الأئمة الذي طبق الأرض علما وأصحابا أناسي إلى الجمعية من قطعته إلى جامع المنصور يدخل الرابطة المعروفة بالزوري الهادي للجامع ويقبل على من حضرو يقولوا شهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاني وتكرر ذلك منه جمعا فبطل في ذلك فقال حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع الخلفي أهل البسلاذ أن يرى معاهم عليه يعني الأسماء ويرى من مذهب أبي بكر الباقلاني فإن جماعة من المتفهمة القراء يدخلون على الباقلاني خفية ويقولون عليه فيفتنون بمذهب فاذ رجعوا إلى بلادهم أظلموا وابتعدوا عن الحق فظنوا فكان أنهم متى تعلوا وأما فلقته وأنا يرى من مذهب الباقلاني وعقيدته قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخني الإمام أبو منصور الفقيه الأصمهاني يقول سمعت شيخنا الإمام أبي بكر الرافعي يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الاسفرائيني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني فبلغه أن نفر من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم من ذكر قصة قال في آخرها ان الشيخ أبا حامد قال لي يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

(٧ - من هاج ثاني) الرجل يعني الباقلاني فأبالت وأباه فله مستدع يدعو الناس إلى الضلالة والافلا بتحضر مجلسي فقلت أما عائذ بالله مما قيل ونائب إليه واشهدوا على أني لأدخل إليه قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الإمام أبو منصور سعد بن علي الجبلي يقول

سمعت عنه من المشايخ والأئمة بعد أدل الخ الشيخ أبو حامد الشيرازي أحدهم قالوا كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرعا خوفاً من الشيخ أبي حامد الأسفرائيني \* قال أبو (٥٠) الحسن ومعه شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى مية

كبر من الحوادث إليه وأضافه إلى بعض مخلوقاته إما أن يضيف عينه أو نظيره كقوله تعالى الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فمفسد التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار قوله تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي نزل بكم وقوله وتوفسرسناوهم لايفترطون وكذلك قوله تعالى في الريح تدمر كل شيء بأمر ربها وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقوه وما كانوا يعمرشون وقال تعالى إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن وقال إن هذا القرآن يفض على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون وقال ويستفتونك في النساء قل الله يفتشكم فيهن وما ينبي عليك في الكتاب أي ما ينسب إليك في الكتاب يفتشكم فيهن وقال فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج فأضاف الأنبات إليها وقال تعالى والارض مسدناهاوالقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج وقال تعالى هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه خبيث فيه تسجون ينبت لكم به الزرع والزيتون والتبخل والأعناب ومن كل النمرات وقال تعالى حتى إذا أخذت الارض زخرفها وأزنت وطن أهلها أنزلهم قادرين عليها وقال إنا جعلنا على الارض زينة لها وقال تعالى إنا أنزلنا السماء الدنيا ريحا ونبتنا على الكواكب وقال تعالى يعلم ما يلي في الارض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يرج فيها وقال تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال نزل به الروح الامين وقال وياحقي أنزلنا وما لحق زل وقال وأنزلنا من السماء ماء وقال تعالى وقالوا لعلهم لم يهتد بهم فقلنا قلوا انطقنا الله الذي أنطق كل شيء وقال سليمان عليه الصلاة والسلام يا أيها الناس علمنا منطوق الطير وأنبتنا من كل شيء وقال تعالى فرب السحاب والارض هل خلق مثل ما أنتم تنطقون فهم ينطقوا وهو أنطقهم وهو الذي أنطق كل شيء فإذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجادات قوى تفعل وقد أضاف الفعل إليها ولم يجعل ذلك أن يكون خالقاً لفعالها فلا نلنع إضافة الفعل إلى الحيوان وإن كان الله خالقاً بطريق الأولى فإن القدرة لا تنزع في أن الله خالق ما في الجادات من القوى والحركات وقد أخبرنا الله أن الارض نبت وأن السحاب يحمل الماء كما قال تعالى فالجاملات وقرا والريح تنقل السحاب كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى إذا أقلت سحابا ثقالا سقناه لبلد ميم وأخبرنا أن الريح تدمر كل شيء وأخبرنا الماء طغي بقوله تعالى الماء طغى الماء جعلناكم في الحارية بل قد أخبر بما هو أبلغ من ذلك من سجود هذه الاشياء وتسبيحها كما في قوله تعالى ألم تر أن الله يسبحه من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع حل ذلك على أن المراد كونهما مخلوقا لله على الخلق وأن المراد شهادتهما بلسان الحال فإن هذا عام لجميع الناس وقد قال تعالى لجلال أوبى معه الطير وألنا الحديد وقال إنا خسرنا الجبال معه يسبحن بالعنق والاشراق والطير محشورة كل له أبواب فأخبرنا الجبال تؤوب معه والطير وأخبرنا به سفرها تسبح وقال ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والارض والطير

أصول فقه الشافعي من أصول فقه الاشعري وعلقته عنه أبو بكر الزاذقاني وهو عندى وبه اقتدى الشيخ أبو اسحق في كتابه الملح والتبصر حتى لو وافق قول الاشعري وجها لاصحابنا مية وقال هو قول بعض اصحابنا وبه قالت الاشعرية ولم يعدهم من أصحاب الشافعي استنكفوا منهم ومن مذهبي في أصول الفقه فضلا عن أصول الدين قلت هذا المنقول عن الشيخ أبي حامد وأمثلة من أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه معروف في كتبهم المصنفة في أصول الفقه وغيرها وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وأبو اسحق الشيرازي وغير واحد ينو اختلاف الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن كلاب والاشعري في مسألة الكلام التي امتاز بها ابن كلاب والاشعري عن غيرهما والافسائر المسائل ليس لأن كلاب والاشعري بها اختصاص بل ما قاله قاله غيرهما ما من أهل السنة وامان غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام واتبعه عليه الاشعري فانه لم يسبق ابن كلاب إلى ذلك أحد ولا وافقه عليه أحد من رؤس الطوائف وأصله في ذلك هي مسألة الصفات الاختزارية ونحوها من الامور المتعاقبة بمشيئته وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان السلف والائمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والافعال مطلقا

والجهمية من المعتزلة وغيره تنكر ذلك مطلقا فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في اثبات الصفات ووافق الجهمية في صفات في قيام الافعال به وما يتعلق بمشيئته وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلا نسي والاشعري ونحوهما بأن في أقوالهم

بقا من الاعتزال وهذه البقا أصلها هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الخركات فان هذا الأصل هو الذي أوقع المعتزلة في نقي الصلوات والأفعال وقد ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغريب (٥١) الإجاب أنه طريق متدفع في دين الرسل محرم عندهم وكذلك غير الأشعري

كالخطابي وأمثاله يذكرون ذلك لكن مع هذا قد وافق ابن كلاب فيما ضاهيه وهذا الذي نقول من أنكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر بن الباقلاني هو بسبب هذا الأصل وجريه بسبب ذلك أمور أخرى وقام عليه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام وأهل الحجاز ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحسنات الكثيرة والرد على الزنادقة والمعتدين وأهل البدع حتى أنه لم يكن في المنسبين إلى ابن كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن قسما وبسببه انتشر هذا القول وكان منتسبا إلى الإمام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب في بعض أجوبة محمد بن الطيب الحنبلي وكان يثنيه وبين أبي الحسن التيمي وأهل بيته من التبيين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف كالتقدم ذكر ذلك ولهذا غلب على التبيين موافقته في أصوله ولما صنف أبو بكر البيهقي كتابه في مناقب الإمام أحمد وأبو بكر البيهقي موافق لابن الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي حنفه أبو الفضل عبد الواحد ابن أبي الحسن التيمي وهو مشاهير لأصول القاضي أبي بكر وقد سكت عنه أنه كان إذا درس مسئلة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري

صافات كل قديم صلاته وتسبيحه وقال تعالى وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحه وقال الله سبحانه في السموات والأرض طوعا وكرها وقال ثم قست قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء وإن منها لما يهبط من خشية الله وبسط الكلام على سجود هذه الأشياء وتسبيحها مذكور في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا كله مخلوق لله بالاتفاق مع جعل ذلك فعلا لهذه الأعيان في القرآن فعلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق لكل شيء (فإن قيل) قولكم إذا جعلنا الله فاعلا واجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده وهو ذلك من الأقوال يقتضي الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة ولا نبي ولا نبيات واللفظ إنما يكون له حرمة إذا ثبت عن العصوم وهي ألفاظ النصوص فتلك علينا أن ننزع معانيها وأما الألفاظ المحمودة مثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والحيز ونحو ذلك ولهذا كان المنصوص عن أئمة الإسلام مثل الأوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفى مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لم يجبر فانه لفظ مجمل ومن علماء السلف من أطلق نفيه كإبي سيدة صاحب الزهري وهذا نظر إلى المعنى المشهور من معناه في اللغة فإن المشهور أن لفظ الجبر والأجبار على ما يفعل بدون إرادة المجبور بل مع كراهته كما يجبر الأب ابنه على السكاح وهذا المعنى منتف في حق الله تعالى فانه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره بل هو الذي جعله مراد مختارا وهذا لا يقدر عليه أحد إلا الله ولهذا قال من قال من السلف الله أعظم أجلا من أن يجبر أعما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج إلى إجباره ولهذا قال الأوزاعي والزيدي وغيرهما يقول جبر ولا يقول جبر لأن الجبر جاء به السنة كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أشجع عبد القيس إن فسلك خلتين يحبهما الله الحلم والأناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله فقدير أدب لفظ الجبر نفس فعل ما يشاؤه وإن خلق اختيار العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبر هو الذي جبر العباد على ما أراد وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي المسحوقات واصلح السموات كات جبار القلوب على فطرتها شقيها وسعيدها فإذا أريد بالجبر هذا فالجبر حق وإن أريد به الأول فهو باطل ولكن الإطلاق يفهم منه الأول فلا يجوز إطلاقه فإذا قال السائل أنا أريد بالجبر المعنى الثاني وهو أن نفس جعل الله العبد فاعلا قادر استلزم الجبر ونفس كون الداعي والقدره يستلزم وجود الفعل جبر فقل هذه المعنى حق ولابدليل على ذلك إبطاله وحذاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وأمثاله يملكون هذا فيسلمون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل ومصاب هذا الكتاب قد سلك هذه الطريقة فلا يكتمع هذا أنكار الجبر بهذا التفسير وبهذا نسب أبو الحسين إلى التناقض في هذه المسئلة فانه وأمثاله من حذاق المعتزلة إذا سلموا أنهم مع الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلموا أن الله خلق الداعي والقدرة لزم أن الله خالق أفعال العباد فحذاق المعتزلة سلموا المقدمتين ومنعوا النتيجة والطوسى الذى

يقول هذا الذي ذكره أبو الحسن أشرجه لكم وأما الذين في هذه المسئلة فكان يحكي عنه الوقت فيها أنه في عذمتهم المسائل قولان وأكثر كائنات في ذلك كتب ومع هذا أنكم فيه أهل العلم وفي طريقته التي أصلها هذه المسئلة بما يطول وصفه كاتكم من قبل هؤلاء في

ابن كلاب ومن واقفه حتى ذرأوا جعل الانصارى قال سمعت أجد بن أبي رافع وخلقاً يذكرون شدة أبي حامد بنى الاسقراني على ابن الباقاني قال وأنا بلغت رسالة أبي سعداني (٥٣) ابن سنان بن سعدان كنت تريد أن ترجع الى هراة فلا تقرب الباقاني

قد عظمه هذا الامام في كرفي تخصص المحصل لما ذكر احتجاج الرازي بان الفعل يجب عند وجود المرحج التام ومنتج عندهم فقد بطل قول المعتزلة بالكيفية يعني الذين يقولون انه يفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذاهبهم اعترض عليه الطوسي فقال انه ذكر في ماهر ان المختار يمكن من ترجيح أحد طرفي الممكن بلام مرجح وهما حكم بان ذلك محال ثم على تقدير الاحتياج الى المرحج وامتناع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكيفية قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر ان أبا الحسين من المعتزلة وقال في موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال ههنا قد ذهب الى ان القدرة والارادة وجبان وجود المقدور فكيف بطل قولهم بالكيفية وبياه أنهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب وقوع أحدهما بحسب الارادة حتى حصل المرحج التام وهو الارادة وجوب الفعل وتبقى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها فاذا التزم الذي ذكره غير قاطع في ابطال قولهم (قلت) القول الذي قطع بطلان الرازي وهو المشهور عنهم وهو ان الفعل لا يتوقف على الداعي بل القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلام مرجح فيحدث الداعي له الفعل كالارادة بمجرد كونه قادرا مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعي قد يفسر بالعلم أو الاعتقاد والظن وقد يفسر بالارادة وقد يفسر بالمجموع وقد يفسر بما اشغل عليه المراد مما يقتضي ارادته ورازى يقول ان أبا الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعي فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعي صار مجموعهما على وجوب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختيار أبي الحسين البصري من المعتزلة وهو وان كان يدعي الفلاسفة الاعتزال حتى ادعى ان العلم بان العبد موحد لا فاعله ضروري الا انه كان من مذهبه ان الفعل موقوف على الداعي فاذا كان عندنا استواء ينتج وقوعه في المرحجية أو في الامتناع واذا امتنع المرحج وجب الرجوع لانه لا خروج عن التقيض وهذا عين القول بالجبر لان المراد واجب الوقوع عند حصول المرحج ومنتج الوقوع عند عدم المرحج ثبت ان أبا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر وان كان يدعي في ظاهر الامر انه عظيم الغلو في الاعتزال (قلت) هذا القول قول جاهر أهل السنة وأئمتهم وقرب منه قول أبي المصالي الجويني والقاضي أبي حازم والقاضي أبي يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور أهل السنة المشتهرين للاسباب الذين يقولون لقدرة العبد تأثير في الفعل وأما من قال لا تأثير لها كالاشعري فاذا فسر الوجوب بالوجوب العادي يمتنع ذلك وان فسره بالعقل امتنع وأما الفظ الخريف النزاع فيه انظري كما تقدم وليس هو في اللغة تظاهر في هذا المعنى ولهذا أنكر السلف اطلاقه فاذا قالت القدرية هذا بتأني كونه مختاراً لا لعمى في اللغة لا لكونه قادراً على الفعل والترك وانته اذ شاء فعل هذا واذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والترك على سبيل البدل أو على سبيل الجمع والثاني باطل فانه في حال كونه فاعلاً لا يقدر ان يكون تاركاً مع كونه فاعلاً وكذلك حال كونه تاركاً لا يقدر على كونه فاعلاً مع كونه تاركاً فان الفعل والترك ضدان واجتماعهما مجتمع والقدرة لا تكون على مجتمع فعلم ان قولنا قادر على الفعل والترك أي يقدر ان يفعل في

قال وسمعت الحسين بن أبي امامة المالكي يقول سمعت أبي يقول لعن الله ابا ذر فانه أول من جعل الكلام الى الحرم وأول من بنى في المغاربة (قلت) أو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة واتصاه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم الى بغداد من هراة فاخذ طريقاً الى بغداد من وجهها الى الحرم فنسك فيه وفي طريقته من تكلم كابي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهم من كبار أهل العلم والدين بماليس هذا موضعه وهو ممن يرجح طريقة الثنفي والضبي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحجون في جمعة معونه وبأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها رجل منهم من رجل الى المشرق كرجل أبو الوليد الباجي فاخذ طريقته أبي جعفر الجنائي الحنفي صاحب القاني أبي بكر ورجل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فاخذ طريقته أبي المعالي في الارشاد ثم انهم من هؤلاء الامم في الاسلام معاش مشكورة وحسان مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الخلاف والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم صدق

وعدل وانصاف لكن لما التبس عليهم هذا الاصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضاء عقلاء احتاجوا الى طرده حال التزاموا به فلزمهم بسبب ذلك من الاقوال ما أنكره المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظمهم لما هم

من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم بل وقع في كلامهم من البدع والباطل وخيار الامور واسطوا هذا البس محض وصاحبهم ولا يبل مثل هذا واقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى بشئ من (٥٣) جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم

عن السيئات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزل رزقك رحيم ولا يرب أن من اجتهدنى طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ في بعض ذلك فآثمة بغضره خطأ محققا للدعاء الذي استجاب الله لنيبه ولأومنين حيث قالوا ربنا لا تأخذنا ان نسينا أو أخطأنا ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطائنه صوابا بعد اجتباؤه وهي من البدع الخالفة للسنة فإياه يلزمه تظليل ذلك أو أعظم أو أصغر فمن يعظمه هو من أصحابه فقل من يسل من مثل ذلك في المتأخرين لكثرة الاستنباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشعس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب ويزول عن الصواب الشك والارتباب ولهذا تجد كثيرا من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير ملابئين أنه شافيه ويقولون يجوزات القول المنافي الذي شافى ما أنبئوه من السنة وربما كفروا من خالفهم في القول المنافي وملتزموا به فيكون مضمون قولهم أن يقولوا قولا ويكفروا من بقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفتته لتناقض القولين وبوجد في

حال عدم الترتب ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل ان شاء فعل وان شاء تترك هو على سبيل البدل لا يقدر أن يشاء الفعل والترتب معا بل حال مشيئة الفعل لا يكون مريدا للترتب وإذا كان كذلك فالقادر الذي ان شاء فعل وان شاء تترك حال كونه شاء الفعل مع القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يمنع أن يكون مريدا للترتب مع الفعل وأن يكون قادرا على وجود الترتب مع الفعل بل قدرته على الترتب بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا له فيكون قادرا على الترتب في الزمن الثاني من وجود الفعل لا حال وجود الفعل وإذا قال قائل هذا يقتضي أن يكون الفعل واجبا لا يمكن أن أراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه ممكنا في نفسه فهذا حق كأنه يصير موجودا بعد أن كان معدوما وفي حال وجوده يتعذر أن يكون معدوما وكل ما خلفه الله تعالى فهو بهذه المثابة فانه شاء الله كان قوجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له مع أن ما شاءه مخلوق محدث مفعول له وكان قبل أن يخلق ممكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فاما بعد أن صار موجودا بمشيئة الله وقدرته فلا يمكن أن يكون معدوما مع كونه موجودا فانه إذا أريد أنه في حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فانه جمع بين التضييق وإن أريد أنه يمكن عدمه بعد هذا الوجود فهو صحيح ولكن هذا لا ينقض وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجود بالقادر لا بنفسه فهو ممكن في هذه الحال بمعنى أنه محدث مخلوق مقتدر الى الله تعالى لا بمعنى كونه يمكن أن يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا المخلط عنه اشكالات كثيرة أسكنت على كثير من الناس في مسائل القدر بل وفي اثبات كون الرب قادرا مختارا ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والقدير يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الامام أحد القدر قدرة الله تعالى بشي الى أن من أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يتضيق اثبات قدرة الله تعالى على كل شيء ولهذا جعل الأشعري وغيره أخص وصف الرب ببارك وتعالى قدرته على الاختراع وأيضا فقول القائل القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء تترك بمعنى أنه قبل الفعل والترتب ان شاء وجود الفعل في الزمن الثاني وان شاء الترتب فيه وهذا التفسير ينمنا اختيارا يكون عند عدمهما جميعا فاما حال الفعل فيمتنع الترتب وحال الترتب فيمتنع الفعل وحينئذ فالفعل واجب حال وجوده ولا في الحال التي يكون مختار فيها بين الفعل والترتب حال التفسير لم يكن واجبا وحال وجوبه لم يكن مختارا نعم قد يكون حال الفعل شائبا للترتب بعد الفعل وهذا الترتب ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فالقادر قط لا يكون مختارا بين الشئيين في حال وجود أحدهما فلا يكون مختارا بين وجوده وعدمه مع وجوده وحالما يكون الفاعل فاعلا فيمتنع أن يكون تاركا فيمتنع أن يكون هذا الترتب مقدورا له لأن المتعذر لا يكون مقدورا والقدر على الضدين قدرته على كل واحد منهما على سبيل البدل وليست قدرته على جمعهما وهذا كما يقال انه قادر على تسويد الثوب وتبييضه وسافر الى الشرق والغرب ويذهب عينا وشالا وقادر على أن يتزوج هذه الاخت وهذه الاخت (فصل قال الامام) وأما المنقول فالقائل أن محامون اسناد أفعال البشر اللهم كقولهم تعالى واراهم الذي في الآفة فويل الذين كفروا ولا تزروا زورا أخرى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتجزى كل

الحالين لا اختلاف فيهم واجتهاده وببذلك ما وقع له أهل الحاد والاضلال من الالفاظ الجملية التي ظن القائل أنه لا يدخل فيها الا الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينب عنها أو يستفصل المتكلم بها كما كان السلف والائمة يفعلونه صار متناقضا ومشبها عاذا لا من

حيث لا يتصور كثيرون تكلم باللفاظ المحملة بالبدعة فلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث وتحوّل كواظفنون أنهم  
 يصحرون الاسلام هذه الطريقة وأنهم (٥٤) بذلك يشنون معرفة الله وتصديق رسله وقوع من الخطا والضلال

نفس عاتسى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثله  
 ليوفهم أجورهم لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فظلم من الذين هادوا وحرما عليهم  
 طيبات الاية كل امرئ بما كسبه رهين من عمل صالحا فانه نفسه ومن أساء فعلمها ذلك بما  
 قدمت يداك وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم الخ (فيقال) الجواب أن يقال كل  
 هذا حق وجوه وأهل السنة قائلون بذلك وهم قائلون أن العبد فاعل لفعله حقيقة لا يجازا  
 وإنما زاع في ذلك طائفة من متكلمة أهل الاثبات كالاشعري ومن اتبعه والقرآن ملو بمجادل  
 على أن أفعال العباد حادثة بعينه الله وقدرته وخلقه فيجب الايمان بكل ما في القرآن ولا يجوز  
 أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض قال الله تعالى ولو شاء الله ما اقتسما ولكن الله يفعل  
 ما يريد وقال تعالى فمن رد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن رد أن يضلّه يجعل صدره  
 ضيقا حرجيا وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشي  
 ائ فاعمل ذلك غدا الا أن يشاء الله وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لأصليان الظهر  
 غدا إن شاء الله تعالى أو لأفعلن الذي عني وصاحبه مطالبه أو لأفعلن الذي عني ونحو ذلك  
 ثم ليفعله انه لا يحنث في عينه ولو كانت الشبهة بمعنى الامر يحنث وقال عن ابراهيم ربنا  
 واجعلنا مسلمين لله ومن ذرينا أمة مسلمة لله وأرنا ما نملكنا وقال يضل به كثيرا ويهديه  
 كثيرا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقبليه وقال تعالى انا جعلنا في أعناقهم أغلالا  
 فهي الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فأغشيناهم فهم  
 لا يبصرون وقال تعالى وجعلني مباركا أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا  
 وبرأوا النبي ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن  
 بني اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكأولاً يأتون فتون وقال عن آل  
 فرعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم القيمة لا يندسرون وقال عن الخليل صلى الله تعالى  
 عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذرني ربنا وتقبل دعاء وقال رب اني أسكنت من  
 ذر بني بوادع غريزي ذرع عند دينك المحرم ربنا ليتيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس  
 تهوى اليهم وقال تعالى وآية لهم أن جعلنا ذرهم في الفلك المسحور وخلقناهم من مثله  
 ما ركون والفلك من مسنوعات بني آدم وهذا مثل قوله تعالى والله خلقكم وما تمهون فان  
 طائفة من المثبتة لقد قرأوا ان ماهنا مصدر يتوأن المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا  
 ضعيف جدا والصواب أن ماهنا بمعنى الذي وأن المراد خلقكم والاصنام التي تعبدونها كافي  
 حديث حذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الله خلق كل صانع وصنعه فله قال  
 أتعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تمهون فذهبهم وأكرع عليهم عبادة ما يفتخرونه من  
 الاصنام ثم ذكر أن الله خلق العباد والمعبود المصنوع وهو سبحانه الذي يستحق أن يعبد ولو  
 أريدوا الله خلقكم وأعمالكم كلها لم يكن هذا مناسبا فاه قد نسبهم على العبادة وهي من أعمالهم  
 فلم يكن في ذكر كونهم خالقاً لأعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر أقرب ولكن هذه الاية  
 تدل على أنه خالق لأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذا خلق المعبود الذي عملوه وهو الصنم  
 المصنوع فقد خلق الالف القام به وذلك مسبب عن ابن آدم وخالق المسبب حاق بالسبب

ما أوجب ذلك وهذه حال أهل  
 البع كمن أوجار وأما لهم فان  
 البع لا تكون حقا بعضا موافقا  
 للسنة ان لو كانت ذلك لم تكن باطلا  
 ولا تكون باطلا بعضا لاحق فيه  
 ان لو كانت كذلك لم تخف على الناس  
 ولكن تشتت على حق وباطل  
 فيكون صاحبها قد لبس الحق  
 بالباطل اما عطفنا على ما  
 متعمد النفاق فيه والحاد كما قال  
 تعالى ولا وضهوا خلاكم  
 ببغونكم الفتنة وفيكم يماعون  
 لهم فأخبر أن المنافقين يخرجوا في  
 جيش المسلمين ما زادوهم الا  
 خيالا ولكأنا يسمون بينهم  
 مسرعين يطلبون لهم الفتنة وفي  
 المؤمنين من يقبل منهم ويستحب  
 لهم ما لظن مخفى أو نوع من  
 الهوى أو لمجموعهما فان المؤمن  
 انما يدخل عليه الشيطان بنوع  
 من الظن واتباع هواه ولهذا عاقب  
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال ان الله يحب البصر الناقد  
 عند ورود الشبهات ويحب العقل  
 الكامل عند حلول الشبهات وقد  
 أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم  
 اهذه الصراط المستقيم صراط  
 الذين أنعمت عليهم غير المغضوب  
 عليهم ولا الضالين فالمغضوب عليهم  
 عرفوا الحق ولم يعملوا به والضالون  
 عدوا الله بلا علم ولهذا انزه الله نبيه  
 عن الامرين بقوله والصم اذا هوى  
 ما ضل صاحبكم وما غوى وقال  
 تعالى واذا عبدنا ابراهيم واصحق

ويعقوب أولى الابدى والابصار وهذا الذي تقدم ذكره من انكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب بطريق  
 ومتبعيه في القرآن هو معروف في كتبهم ومعولم أنه ليس بعد الشافعي وابن سريج مثل الشيخ أبي حامد الاسفرايني حتى ذكر أبو اسحق

في طبقات الفقهاء عن أبي الحسن القدوري أنه كان يقول في الشرح أبي حامدة أنه أكثر من الشافعي وهذا الكلام وإن لم يكن مطابقاً لعامة خلافة قدر الشافعي وعلمه رتبة فلا براعة أبي حامدة ما قال فيه (٥٥) الشيخ أبو الحسن القدوري مثل هذا وقد قال

أبو حامد في غالب التطبيق في أصول الفقه مسألة في أن الأمر لصيقه أو لقربته تقترب به اختلاف الناس في الأمر هل له صفة تدل على كونه أمراً أم ليس كذلك على ثلاثة مذاهب فذهب أئمة الفقهاء إلى أن الأمر له صفة تدل بمجردها على كونه أمراً إذا عرفت عن القرائن وذلك مثل قول القائل افعل كذا وكذا وإذا وجد ذلك طارياً عن القسرات كن أمراً ولا يحتاج في كونه أمراً إلى قرينة هذا مذهب الشافعي رحمه الله ومالك وأبي حنيفة والاوزاعي وجماعة أهل العلم وهو قول الحنفي من المعتزلة وذهب المعتزلة بأسرها غير البخني إلى أن الأمر لا صفة له ولا يدل اللفظ بمجرده على كونه أمراً وإنما يكون أمراً بقرينة تقترب به وهي الإرادة ثم اختلفوا في تلك الإرادة فهم من قال هي إرادة المأمور به فإذا قال الفصل وأراد بذلك إيجاد المأمور به صار أمراً وإذا عصى عن ذلك لم يكن أمراً ومنهم من قال يحتاج إلى إرادة شئئين إرادة المأمور به وإرادة كون اللفظ أمراً ومنهم من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ولستأنتكم معهم في هذا الفصل فإنه يفرع على مذاهبهم وأما الخلاف بيننا وبينهم في الأصل وهو أن اللفظ هل يكون أمراً بصيقته أو بقرينة تقترب به وذهب الأشعري ومن تابعه إلى أن الأمر هو مسمى قائم بنفس الأمر لا يضارق الذات ولا

بطريق الأولى وصار هذا كقول تعالى وخلقناهم من مثله ما ركبون ومعول أم السفن إنما ينصرف خشبها ويركبها بنو آدم فخلقناهم معمولة لهم كأن الأصنام معمولة لهم وكذلك سائر ما يصنعونه من الثياب والأطعمة والأبنية فإذا كان الله قد أخبرنا أنه خلق الفلك المشحون وجعل ذلك من أماته وما أتم الله به على عباده علم أنه خلق أفعالهم وعلى قول القدورية لم يخلق إلا الخشب الذي يصلح أن يكون سفناً وغير سفن ومعولهم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم أن لم يكن خالق الصورة ومثل هذا قوله تعالى والله جعل لكم من بيوتكم سكناً وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم أقامتكم إلى قوله والله جعل لكم ماعلاً خلقاً للأنعام وجعل لكم من الحلال أكلنا وجعل لكم سراً بيل تفكهم الحرف وسراً بيل تفكيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ومعولهم أن خلق السيوف المنيئة والسراويل المنسوجة هو خلق السفن المجردة وقد أخبرنا الفلك مصنعة بني آدم مع إخباره أنه خلقها كما قال تعالى عن نوح عليه السلام وصبغ الفلك وأضاف في القرآن من تفصيل أفعال العباد التي بقولهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يحدث من ذلك ما يطول وصفه كقوله تعالى في يقا هادي وفر قاقح عليهم الضلالة وقوله تعالى فهدي الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه وقوله ولكن الله يحب السيكم الأيمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان وألثمهم الراشدون ومعولهم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمنين والكافرين مثل إرسال الرسل والتمكين من الفعل وإزاحة العليل بل أراد ما يخص به المؤمنين كإدله عليه القرآن في مثل قوله تعالى واجتنبناهم وهديناهم إلى صراط مستقيم وقوله وأتيناهم الكتاب المبين وهديناها الصراط المستقيم ومنه قولنا في الصلاة هداها الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فإن الهداية المشتركة حاصلة دون أن تسأل وأما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين ومن تأول ذلك بمعنى زيادة الهدى والتبني وقال كان ذلك جزءاً كان متناقضاً فإنه يقال هذا المطلوب أن لم يكن خالصاً باختيار العبد لم يثبت عليه فإنه إنما يثبت على ما فعله باختياره فقد ثبت أن الله يحدث الفعل الذي يختاره العبد وهذا مذهب أهل السنة وكذلك ما أخبرنا الله في القرآن من اضلال وهدى ونحو ذلك فانهم قد يتأولون ذلك بأنه جزاء على ما تقدم وعامة تأويلهم ما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرداها بكلامه مع أن هذا الجزاء مما يثاب الفاعل عليه وإن جوزوا أن الله يثيب العبد على ما يمتنع الله به على العبد من فعله الاختياري جاز أن يتم عليه ابتداء اختياره الطاعة وإن لم يجز عهدهم الثواب والعقاب على ما يجعل العبد فاعله بطل أن يرد هدى أو ضلالة يثاب عليها أو يعاقب عليها وامتنع أن يكون ما أخبرنا أنه فعله من جعل الأغلال في أعناقهم وجعله من بين أيديهم سد أو نحو ذلك مما يعاقبون عليه وقد قال تعالى إن تحرص على هداهم فإن الله لا يهدي من يضل فأخبرنا من أضله الله لا يهدي وفي الجملة ففي القرآن من الآيات المبينة أن الله خلق أفعال العباد وأنه هو الذي يقلب القلوب والبصائر فهم من يشاء ويضل من يشاء وأنه هو المنعم بالهدى على من أتم عليه ما يتعذر استقصاؤه في هذه المواضع وكذلك فيه ما بين عموم خلقه لكل شيء كقوله الله خالق كل شيء

وأبها وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من التثنية والخطبة والاعتذار وغير ذلك كل هذا المعاني قائمة بالذات لا تزلزلها كالقدرة والعلم وغير ذلك وسواء في هذا أمر الله تعالى وأمر الآدميين إلا أن أمر الله تعالى يختص بـه كونه قدراً وأمر الآدمي محدث وهذه الألفاظ



والاصوات ليست عندهم أمرا ولا نهيا وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبد الله بن سعيد القطن يقول هي حكاية عن الامر وخالفه أو الحسن الأشعري في ذلك فقال (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية محتاج الى أن تكون مثل

غير ذلك وفيه ما بين أنه فعال لما يريد وفيه ما بين أنه لو شاء لهدى الناس جميعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه \* وإذا قيل هدمنا أوله عند القدرة لانها من المشابهة عندهم كان الجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا مقابل تأويلات الجبر بل ما احتجوا به بقوله هم هذا أمثاله وهذا ما يذكر المجرد النصوص فذكرنا النصوص من الطرفين (الثاني) أن نسين فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كإسقاط موضع آخر وفي تأويلاتهم من تحريف الكلام عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة إجماع سلف الأمة وانغماس ما بين بعضه بطلان تحريفاتهم وبين أنه ليس في القرآن حكم يناقض هذا حتى يقال أن هذا أمثاله وذلك بحكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات فان خصمه يفعل كما يفعل فلا يبق في يده حجة سليمة عن المعارضة بعثها كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يرد بها كلامه

(فصل قال الامام) قال الخليل القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدور به من غير مرجع ومع الترجيح يجب الفعل فلا قدرة ولانه بازم أن يكون الإنسان شر كآله وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون قال والجواب عن الاول المعارضة بالله تعالى فانه تعالى قادر فان افتقرت القدرة الى المرجح وكان المرجح موجبا لزلزم أن يكون الله موجبا للاعتذار فيلزم الكفر والجواب عن الثاني أي شر كآله والله هو القادر على قهر العبد واعدائه ومثل هذا ان السلطان اذا أولى شخص بعض البلاد فذهب وظلم وقهر فان السلطان ممكن من قتله والانتقام منه واستعادة ما أخذه وليس يكون شر يكال السلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا يفتخرونها ويعدونها فانكسر عليهم وقال أعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تعملون

(يقول) هو لم يذكر من أدلة أهل الأثبات الأشياء بسببها ولم يذكر تقرير أدلتهم على وجهها ومع هذا فلا دلالة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذا وجب الفصل فلا قدرة فان أهل الأثبات يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المبتئين للقدر كالأشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصح بأنه يقول بالجبر ومع هذا انه يقول ان العبد قدرة وان كانوا امتنازعين هل هي مؤثرة في مقدورها أو في بعض صفاته أو لا تأثر لها قال أو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يكتفي فيه بمجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر المختار لا يرجح بمجرد القدرة بل بداعي القدر كما يقول ذلك أكثر المبتئين للقدر فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجح بمجرد القدرة بل بآراءه في القدرة وكذلك يقول شريفة في حق العبد لا يرجح بمجرد القدرة وقد قال هذا أكثر من أصحاب الأئمة الاربعة وقاله من أصحاب أجد القاضي أبو جاز من القاضي أبي يعلى وقد تقدم أن القول لوسط في ذلك أن لها تأثرا مائلا تأثيرا لاسباب في مسباتها ليس لها تأثيرا لخلق والابداع ولا وجودها كعدمها ويوجب هذا الدليل أن القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدوره بالبرمج وذلك أنه اذا كان الفعل والتارك نسبتهما الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحاً لحد المتأثرين على الآخر بالمرجع جميع وهذا مجتمع في بدها العقول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

والاحتمال الحميدة أنه لو جاز أن يعصى الله تعالى في عصره لما كان الا هو من حسن طريقته وورعه وهذا هو ديانته في كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب مسنده سبأ عقيدة أصحاب الامام المطلب الشافعي وكافة أهل السنة والجماعة وقد نقل هذا عنه أبو

الحكي ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرر بمنزلة على هذا فلا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس تصور يثبتوا بينهم خلاف في أن الامر له له صيغة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال انه صيغة أو ليست له صيغة وانما يقال ذلك في الانعاط ولكن يقع الخلل في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صيغته على ذلك من غير قرينة عندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولان الاعلى ذلك مجرد صيغته ولكنه يكون موقفا على ما بينه الدليل فان دل الدليل على أنه أراده العبارة عن الامر حل عليه وان دل الدليل على أنه أراده العبارة عن غيره من التهديد والتحيز والقدور وغير ذلك حل عليه الا اننا تكلمنا معهم في الجملة ان هذا اللفظ هو يدل على الامر من غير قرينة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة انحراسانية ومن متأخريهم أبو محمد الجوني والداودي المعاني وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسي في ترجمة أبي محمد الجوني قال سمعت خالي أبا سعيد يعني عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أئمتنا في عصره والمحققون من أصحابنا يعتمدون فيه من الكمال والفضل

القائم من عساكر في كلبه التي سماه تبين كذب المغنزي قال أبو محمد ونعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد  
 وبجيب التعيين في الأصول فأما الفروع فمرعياتنا في التعيين (٥٧) ورعا لآياتي ومذهب الشيخ أبي الحسن تصويب

المجتهدين في الفروع وليس ذلك  
 مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد  
 أصحاب الشافعي فأذا خالفه في شيء  
 أعرضنا عنه ومن هذا القبيل  
 قوله لا يصح فلا لفظ أي الكلام  
 ونقل وتعرض مخالفته أصول الشافعي  
 ونصوه ورعا مناسب المدعون  
 السهام هو يرى منه كآسوا إليه  
 أنه يقول ليس في المصحف قرآن  
 ولا في القبري وكذلك الاستثناء  
 في الإيعان ونفي القدرة على الخلق  
 في الأزل وتكفير العوام وإيجاب  
 علم الدليل عليهم قال وقد تصفت  
 ما تصفت من كتبه فوجدتها كلها  
 خلاف ما نسب إليه (قلت) هذه  
 المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه  
 ولكن المقصود هنا جعل من  
 القبيل الذي خالف فيه الشافعي  
 وأعرض عنه فيه أصحابه مسئلة  
 صغ الألفاظ وهذه هي مسئلة  
 الكلام وقوله فيها هو قول ابن  
 كلاب أن كلام الله معنى واحد قائم  
 بنفس الله تعالى أن عبر عنه  
 بالعربية كان قرآنا وأن عبر عنه  
 بالعبرية كان تورا وأن عبر عنه  
 بالسيرانية كان انجيليا وأن  
 القرآن العربي لم يتكلم الله به بل  
 وليس هو كلام الله وأعمال خلقه في  
 بعض الاحسام وجهه - والناس  
 من أهل السنة وأهل البدعة  
 يقولون ان فساد هذا القول  
 معلوم بالاضطرار وإن معاني  
 القرآن ليست هي معاني التوراة  
 وليست معاني التوراة المعربة هي

فيه خطأ من زعم أن القادر يرجح أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون  
 من العبد لان القول فيه كالقول في فعل العبد فان كان المرجح له قدرة العبد والقادر لا يرجح الا  
 بمرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل والامكان يمكن مرجحا تاما  
 فاما اذا كان به وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح كما يمكن والممكن  
 لا يتبرح وجوده على عدمه ا: بمرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل وإذا كان  
 العبد لا يحصل فعله الا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله  
 كسائر الحوادث التي تحدث بسبب خلقها الله تعالى يجب وجود الحوادث عندها وهذا معنى  
 كون الرب تبارك وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة  
 والقدرة التامة عند وجودها يجب الفعل لان هذا سبب تام للفعل فإذا وجد السبب التام  
 وجب وجود المسبب والله هو الخالق للسبب ايضا كما أنه اذا خلق النار في الثوب فإنه لا بد من وجود  
 الحريق عقب ذلك والكل مخلوق لله تعالى \* واما معارضته بفعل الله تعالى فالجواب عن ذلك  
 من وجوه (أحدها) أن هذا برهان عقلى وبقيتي واليقينات لا يمكن أن يكون لها معارض  
 بطلها وقد رأت المنهج هذا من يقول بالذات فهذا لا ينقطع بما ذكرته لاسيما وعندهم هذه  
 المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد فهم من جواب عقلى (الثاني) أن يقال  
 قدرة الرب لا يفعل بها الا مع وجود مشيئته فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كما كان  
 قادرا عليه فعليه قال تعالى بلى قادرين على أن نسوي شانه وقال تعالى قل هو القادر  
 على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم  
 بأس بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما نزلت هذه الآية قل هو  
 القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعوذ بوجهك  
 أو من تحت أرجلكم قال أعوذ بوجهك أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض قال  
 هاتان أهون وقال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلها وقد فاق تعالى ولو  
 شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة وقال ولو شاء الله لما تفرقت أمتا ومثل هذه أمة معدة في القرآن  
 وإذا كان لو شاء لفعله: بل على أنه قادر عليه فإنه لا يمكن فعل غير المقدور وإذا كان كذلك علم أن  
 الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الوقوع على مقدور بل لا بد من القدرة من الإرادة حينئذ قول  
 القائل لقدرة الرب تنفقر الى مرجح لكن المرجح هو ارادة الله تعالى و ارادة الله تعالى لا يجوز  
 أن تكون من غير غير بخلاف ارادة العبد وإذا كان المرجح ارادة الله تعالى كان فاعلا ما يختاره  
 لا وجبا بذاته بدون اختياره وحشد فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم  
 أن يكون الله موجبا بذاته أن تعني به أن يكون موجبا لا اثر بلا قدرة و ارادة أو تعني به أن  
 يكون الاثر واجبا عند وجود المرجح الذي هو الارادة مثلا مع القدرة فإذا غلبت الاول لم نعلم  
 التزامه فان الفرض أنه قادر وأنه مرجح يرجح فنهنا شيان قدرة وأمر آخر وقد فسرنا ذلك  
 بالارادة فكيف يقال أنه مرجح بلا قدرة ولا ارادة وإن أردت أنه يجب وجود الاثر اذا حصلت  
 الارادة مع القدرة فهذا حق وهذه ا مذهب المسلمين وإن سمي مسم هذا موجبا بالذات كان نزاعا  
 لفظيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كما وما لم يشأ لم يكن فإشياء الله وجوده وجب وجوده وعيشته

( ٨ - منهاج ثاني ) القرآن ولا القرآن اذا ترجم بالعبرية هو التوراة ولا حقيقة الامر هي حقيقة الخبر وإنما اضطراب كلاب  
 والاشعري ونحوهما الى هذا الاصل أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته لا فعل ولا كلام ولا غير ذلك وقد تبين

لهم فساد أول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل الله تعالى كلاماً قائماً بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولاً متصلاً عن المتكلم ولا يصف (٥٨) الموصوف بما هو منفصل بل إذا خلق الله ثمانين الصفات

والإفعال يجعل كان ذلك حقيقة لا  
الحل لأنه فإذا خلق في محل الحركة  
كان ذلك المحل هو المتحرك بها  
وكذلك إذا خلق في محبة كان  
ذلك المحل هو المحبة بها وكذلك إذا  
خلق علما وقدره وكلما كان ذلك  
المحل هو المتكلم وهذه التقرير بما  
اتفق عليه القائلون بأن القرآن  
غير مخلوق من جميع الصفات  
أهل الحديث والسنة ومثل  
الكرامية والكلاية وغيرهم  
ولأن هذا أنتم قال أن القرآن  
العربي مخلوق أن لا يكون  
الكلام العربي كلام الله بل  
يبكون كلاما للمل الذي خلق فيه  
ويمن قال أن لفظ الكلام يقع  
بالاشتراك على هذا وهذا تطل  
عنه على المعية فإن أصل الكلمة  
ثم إذا خلق كلاما في محل كان  
الكلام صفة لذلك المحل فإذا كان  
القرآن العربي كلاما مخلوقا في محل  
كان ذلك المحل هو المتكلم ولم يكن  
كلام الله ولهذا قال مس قال  
يسمى كلاما لا بما جازا فسرار من  
يشنوا كلاما محققا فأما غير  
تلكه فلما عظمت شناعة  
النس على هذا القول وكان  
حجة هذا كلام حقة معلوما  
لاضطرار من اللغة أراد أن يجعل  
لفظ الكلام مشتركا فافسد  
الأصل الذي بنوا عليه قوله  
بأن كلامه الأصل استعمل  
لهم من يقول بخلق القرآن من  
لعنة والسعة والوارع

وقدرته وما لم تأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته فالاول واجب بالمشيئة والثاني امتنع لعدم المشيئة وأماما بقوله القدريه من أن الله شاعما لا يكون ويكون ما لا يشاء فهذه التي أنكروا أهل السنة والجماعة (والرابع) أن يقال أنه هو سبحانه قاله فإذا أراد حدوث مقدور فالما أن يجب وجوده وأما أن لا يجب فإن وجب حصول المطلوب وتبين وجوب الارتفاع المرجح سواء سميت هذا موجبا بالذات أو لم تسم وان لا يجب وجوده كان وجوده ممكنا قابلا لوجوده والعدم فلا يخلو من مرجح وهلم جرا كل ما قد ذكر قابلا لوجوده ولم يجب وجوده كان وجوده ممكنا محتملا لوجوده والعدم فلا يوجد حتى يحصل المرجح التام المرجح لوجوده تتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده بعيشته الله وقدرته وهو المطلوب وهذا قول طائفة من المعتزلة كالبي الحنين البصري وغيره وطائفة من القدريه في هذا الباب يقولون عند وجود المرجح صار دفعه إلى أوله ولا تنتهي إلى الوجهة إلى حده الوجوب كما قبل ذلك محمود الخوارزمي والزمخشري ونحوه وهو باطل فإنه إذا لم ينته إلى حده الوجوب كان ممكنا فيحتاج إلى مرجح قائم الاوجب أو ممكن والممكن قبل الوجود والعدم وطائفة ثالثة من القدريه الاخيمية ومن اتبهم من أصحاب أبي الحنين وغيرهم من المتكلمين وطوائف من أصحاب الأئمة الأربعة والشيعة وغيرهم يقولون قد يرجح بلامرجح فيجعلون الإرادة حادثة بلامرجح قد دونها ويجعلون ارادة الله حادثة في محل ويجعلون الفعل معها ممكنا لا وجبا وهذا من قولهم اتى اضطربوا فيها في مسئلة فعل الله وحدث العالم في حدوث فعل الله والقدر الوجه الخامس) أن يقال نقض الموجب بالذات لنقض فيه اجمال فإن عني به ما عني به اخلاصة من أنه علة تامة مستلزم للعالم فهذا باطل لأن العلة التامة تستلزم معلولها ولو كان العالم معلولا لزم أنه أزلي لم يكن فيه حوادث فإن الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية وهذا خلاف المحسوس وسواء قيل أن تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات كما يقوله نفاذ الصفات من تغلطفة كمن سينار أمثاله أو قيل أن ذات موصوفة بالصفات لكهما مستلزمت لمعلولها لكنه ظل أيضا فإن فسر الموجب بالذات بأنه موجب بعيشته وقدرته كل واحد من الخلقوقات في وقت الذي أحدثه فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل ومذهب أهل السنة فإذا قالوا أنه يشيئته وقدرته وجب أفعال العباد وغيرهم من الحوادث فهو موافق لهذا المعنى لا لأعني بقالته الدهرية (الوجه السادس) أن يقال ما ذكرته أنت من الجهة العقلية وهو استنادنا إلى الاختيارية لنا ووقعها بحسب اختيارنا معارض بما ليس من أفعالنا مثل الألوان فإن نسان يحصل اللون الذي يريد محموله في الثوب بحسب اختياره وهو مستند إلى طبيعته منته ومع هذا ليس اللون مفعولاه وأيضا فانبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب اختياره وهو مستند إلى ازدياعه وليس الآيات من فعله فليس كل ما استند إلى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولاه وهذه المعارضات أصح من تلك فإنها معارضة عقلية بنفسها الدليل وتلك ليست معارضة عقلية ولا هي بنفس ألفاظ الدليل (الوجه السابع) أن هذا الامامي وأمثاله متفقون أنه قد ذكر في غيره الموضع أنه مع الداعي والقدرة

ونحوهم فان هؤلاء اناظرهم من سائر طرق ان كلاب ومضجوها ان الله لا يقدر على الكلام ولا ية كلام عشاء لا يجب  
اولا وهو سلكهم باختياره ومشيته طمع فيهم اولئذ لان جمهور الخلق يعلون ان المتكلم بكلام بمشيته واختياره وهو قادر على الكلام

وهو شككم عايشاء ولكن منشأ اضطراب الفريسيين اشتراكهم في أنه لا يقوم به ما يكون بادارته وقدرته فزعم هؤلاء إذا جعلوه يتكلم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مختلفا متصلا عنه ولزم هؤلاء (٥٩) إذا جعلوه غير مختلق أن لا يكون قادرا على

الكلام ولا يتكلم عيشته وقدرته ولا يتكلم بما يشاء والمقصود هنا أن عبد الله بن سبعين كلاب وأتباعه لما وافقوا سلف الأمة وسائر العقلاء في أن كلام المتكلم لابد أن يقوم به فلا يكون الأناثا عنه لا يكون كلامه كقائل الأمة كلام الله من الله ليس بيان منه وقالوا إن القرآن كلام الله غير مختلق منه بدا والله يعود فقالوا منه بدارد على الجهمية الذين يقولون بدامن غيره ومقصودهم أنه هو المتكلم به كما قال تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم وقال تعالى ولكن حق القول مني وأمثال ذلك ثم انهم مع موافقتهم للسلف والأئمة والجمهور على هذا اعتقدوا هذا الأصل وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدور الله متعلقا بعيشته بناء على هذا الأصل الذي وافقوا فيه العترة فاحتاجوا حينئذ أن يثبتوا ما لا يكون مقدورا مرادا قالوا والحروف المنظومة والاصوات لا تكون إلا مقدورة مرادة فانتبوا معنى واحد يمكنهم اثبات معان متعددة خوفا من اثبات ما لا نهاية له فاحتاجوا أن يقولوا معنى واحدا فقالوا القول الذي زعمته تلك الواو الزم إلى عظم فيها تكبير جمهور المسلمين بل جمهور العقلاء عليهم وأكر الناس عليهم أمورا اثبات معنى واحدا هو الأمر والخبر وجعل القرآن العربي ليس من كلام الله الذي

لا يجب الفعل فعلم أن القوم يتكلمون بما يريدونه ناصر القول لهم لا يعبدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقا بقصدون نصرة

(فصل) وأما قولهم أي شركة هالي آخره (فيقال) إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرته فهذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالجهوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير فيجعلون لله شركا آخر ما ذكره من التمثيل بالسلطان بقرار المشاركة فإن نواب السلطان شركه وهو يحتاج إليهم ليس هو خالقهم ولا ربهم بل ولا خالق قدرتهم بل هم معاونونه على تدبير الملك بأمور خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزا عن الملك فمن جعل أفعال العباد مع الله عزلة نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن رضى عبد الانصام لأنه شرك في الربوبية لا في الألوهية فإن عبد الانصام كانوا يعرفون أنها مخلوقة لله فيقولون ليس لشر يدرك الأشر بكماله تلكه وما ملكه وهؤلاء لا يجعلون ما ملكه العبد من أفعاله ملكا لله تعالى ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما الأيمان بالقدر نظام التوحيد في وحد الله وأمن بالقدر ثم توحيد ومن وحد الله وكذب بالقدر قضى توحيدته تكذيبه وقول القدرية يتضمن الأشراك والتعطيل فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ويضمن إثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فان أصل كل كفر التعطيل والشرك وبان ذلك أنهم يقولون إن الإنسان صار مرادا فاعلا بإرادته بعد أن لم يكن كذلك بدون حدث ذلك فإنه لم يكن مريدا بالفعل ولا فاعلا وهذا الأمر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا أحداث أحد وهذا أصل التعطيل فمن جوز أن يحدث حادث بلا أحداث أحد وأن يرجع وجود الممكن على عدمه بلا مرجع وأن يخص أحد المتماثلين بلا يخص كان هذا تعطيلًا لجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعلها بلا شك فهو تعطيل لله أن يكون خالقًا لمخلوقاته وأما الشرك فلأنهم يقولون العبد مستقل بأحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله ساعده سبحانه كاعوان المولى الذين يفعلون أفعالا بدون أن تكون المولى جعلتهم فاعلين لها وهذا إثبات شركاء مع الله يخلقون بعض مخلوقاته وهذا المنذوران التعطيل والأشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلا مستقلا غير الله كالفلاسفة الذين يقولون إن الفلك يتمرك حرة اختيارية بسبب تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محدد يقتضي حركته وذلك لأن حركة الفلك حينئذ باختياره تكون كحركة الإنسان باختياره فيقال مصير الفلك مقرر كباختياره وقدرته أمر يمكن لا واجب بنفسه فلا بد له من مرجع تام ومأمون وقت الأهو يتمرك فيه باختياره وقدرته فلا بد لكونه مقرر كما في أمر أوجب ذلك والا لزم حدوث حوادث بلا محدث فان قيل الموجب بذاته هو المرجع أو الفاعل سواء كان بواسطة أو بلا واسطة وهي ماصدر عنه من الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لأن الموجب بذاته على حال واحدة عندهم من الازل إلى الابد فيمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادرا عنه وكل جزمين أجزاء طرقة صارت بعد أن لم تكن فيمتنع أن يكون ذلك الحادث ثابتا في الازل فمتنع أن يكون فاعله علة تامة في الازل وأيضا فرجع الحوادث إن كان مرجعا ثابتا في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شيء وإن لم يكن مرجعا ثابتا في الازل فقد صار

تكملة وان الكلام المنزلي ليس هو كلام الله وأن التوراة والإنجيل والقرآن إنما تختلف عبارة عما إذا عسر عن التوراة بالعربية فكان هو القرآن وأن الله لا يقدّر أن يتكلم ولا يتكلم بعيشته واختياره وتكلمه من خلقه كقوسى وأدم ليس

الخلق ادراك ذلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط ثم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى ويسمع كيقوله أو الحسن ومنهم من (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لانه ولا من غيره اذ هو معنى

والمعنى يفهم لا يسمع كما يقوله أو بكر ونحوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من اقترائهم مع صوته المسموع منه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهود انفسه لا يقولون ان هذه الاقوال المعلومة الفساد بالضرورة وانما الجواب عنها الفالانين هما تقدم من الاصول التي استلزمته هذه المحاور واذا انتفى الكلام انتفى الاستلزام وكذلك من قال لا يتكلم الا باصوات قديمة اولى ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها لانه في ذلك مشقة ولا فعل من اهل الحديث والفقهاء والكلام المتسعين الى السنة فجمهور العقلاء يقولون ان قول هؤلاء ايضا معلوم الفساد بالضرورة وانما الحاسم الى ذلك اعتقادهم ان الكلام لا ينفق بشيء المتكلم وقد برهنت مع علمهم بان الكلام يتضمن حروفاً منظومة مصوتة مسوقة المتكلم وامام من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم او يسمع منه صوت قديم ومحدث فهذا اظهر فسادا من ان يحتاج الى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتثر ليس هذا موضع استقصائه واما دلالة الكتاب والسنة على هذا الاصل فأكثرت ان تحصر وقد ذكرها الامام أحمد وغيره من العلماء الرعيل الجهمية ما جعوه كاذكر الخلاف في كتاب السنة قال اخبرنا

المروزي قال هذا ما احببه ابو عبد الله على الجهمية من القرآن ونسبه بخطه وكتبه من كتابه هذا ذكر المروزي باب كثيرة ومنه ما ذكره الخضر بن اجدع عن عبد الله بن اجدع وقال فيه سمعت ابا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الخبيث في غير موضع يعني الجهمية قال

الخلال وأما الخضر من أحد المتخالفين الكندي فعرفت عبد الله من أحد من جنس قال وجدت هذا الكتاب بخط أبي فها أحجبه على  
الجمية وقد ألف الآيات في السورفد كرات كثيرة يدل (٦١) على هذا الأصل مثل قوله تعالى وإذا سألت عبادي

عني فاني قريب أجيب دعوة  
الداع إذا دعان فليستجيبوا لي  
وليؤمنوا بي أعلمهم يرشدون وقوله  
تعالى يدع السماوات والأرض  
وإذا قضى أمرا فأنما يقول  
فيكون وقوله ما يا كون في بطونهم  
الانوار ولا يكلمهم اليوم القيامة  
وقوله تعالى لقد سمع الله قول  
الذين قارنوا الله فقروا ونحن أغنياه  
وقوله تعالى ان الله يشرك كلمة  
منه اسمه المسيح عيسى بن مريم  
الى قوله تعالى كذلك الله يخلق  
ما يشاء اذا قضى أمرا فأنما يقول  
له كن فيكون وقوله تعالى ان مثل  
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من  
تراب ثم قال له كن فيكون وقوله  
تعالى ان الذين يشتركون بهم الله  
وأعيانهم غنا قليلا وأولئك لا خلاق  
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا  
ينظر إليهم يوم القيامة وقوله تعالى  
وهو الذي خلق السماوات والأرض  
بالحق ويوم يقول كن فيكون  
قوله الحق وله الملك وكلام الله موسى  
تكليمه لما موسى ليقاتنا وكلامه  
ربه ولولا كلمة سبقت من ربك  
لقضى بينهم فيما فيه يختلفون  
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى  
بينهم وأنهم في شك منه هرب  
وعت كلفهم بذلك ملائكة من  
الجنة والناس أجعين نحن نقص  
عليك أحسن القصص بما أوحينا  
إليك هذا القرآن وإن كنت من  
قبلهم لغافلين وقوله قل لو كان  
البر مدادا لنكلماتي في لشفد

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه لسطها موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى  
وهي التي تصرف الفلك لاجلها علة محركة كالحركة المعشوق العاشق غزاة الرجل الذي استحب  
طعاما فذهب اليه أو رأى من يحب فسي اليه فذلك المحبوب هو المحرك لكون المحرك أجبه  
لأنه لا يكون أبعد الحركة ولا فعلها فحينئذ يكون قد ابتدأت الحركة الفلك محذرا أنها غير  
الفلك كما ثبتت القدرة لافعال الحيوان محدثا غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا  
كثيرا بل يقولون ان الفلك تصرف للشبهة بالهة الاولى لان العلة الاولى معبودة محبوبة  
ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المشتبهة لانه على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب  
لا اله الا الله ولا ربا للعالمين غاية ما يشبهونه ان يكون شرط في وجود العالم وأن كمال الخلق في أن  
يكون منتهى به وهذا هو الاله عندهم وذلك هو الربوبية ولهذا كان قوله هم شران قول  
اليهود والنصارى وهم أبعد عن العقول والمقولات منهم كما بسط في غير هذا الموضع والله أعلم  
فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم وأنهم من أصل بني آدم ولهذا  
يضيفون الحوادث الى الطوائف التي في الاجسام فاتهم غزاة القوى التي في الحيوان فيصنعون  
كل محدث فاعلا مستقلا كحيوان عند القدرة ولا يشترطون محدث الحوادث وحقيقة قولهم  
الحدود لكون الله رب العالمين بل غاب عنهم أن يحسبوا شرط في وجود العالم وفي التحقق هم  
معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء  
يثبتون العلة اما غيبة عند قدمائهم واما فاعلية عند متأخرهم وعند التحقيق لا حقيقة لها  
يثبتونه ولهذا أنكروا ذلك الطبيعيين منهم وإذا قدر ان الفلك تصرف باختياره من غير أن  
يكون الله خالق الحركته فلا دليل أن الحركة له معشوقة يشبهها بل يجوز أن يكون تصرفه هو  
الحركة كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره  
لارسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله عز وجل ومن دخل  
في أهل الملل منهم كل اثنين الى الالام كالفارابي وابن سينا وأمثالهم من ملاحدة المسلمين  
وموسى بن محبوب ومحمد بن ملاحدة اليهود ومثي ويحيى بن عدي ومحمد بن ملاحدة  
النصارى فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل أقم عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين  
كارسطو وآتباعه وإن كان لا ريب في تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة تسبقوا  
بها هؤلاء فاقصود هنا أن الأمور الالهية أولئك أجهل بها وأضل فان هؤلاء عاينوا لهم  
فيهم ما من نور أهل الملل وعقولهم وهذه هم فصاروا به أقل ظلمة من أولئك ولهذا عدل ابن سينا  
عن طريقة سلفه في اثبات العلة الاولى وذلك الطريقة المعروفة في تقسيم الوجود الى واجب  
ويمكن وإن الممكن مستلزم للواجب وهذه الطريقة هي المعروفة ولما اتبعه كالسهروردي  
الفتول ومحمد بن الفلاسفة وأبي حامد الرازي والأسمدي وغيرهم من متأخري أهل  
الكلام الذين خلطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة  
بالكلام أكثر اضطرابهم وشكوكهم وحرثهم بحسب ما ازدادوا به ظلمة هؤلاء المتفلسفة  
الذين خلطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم عما خلطوا فيه من كلام أهل الملل وهؤلاء  
كثرت ظلمتهم عما خلطوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة هذا مع أن في المتكلمين من أهل

البحر قبل أن تنفذ ثبات ربي وقال تعالى طه أنا مؤدي بموسى إيا ربك فأخضع لعلك انك الواد المقدس طوى وأما اخترتك  
فأستع لم يوحى اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة كرى الى قوله اني معكم أسمع وأرى وألقيت عليك حبة مني ولتضع على

هنيء ولولا كنيسة من ربنا لكان لراما وأجل مسمى وأرب اذا نادى به أفعسى الضر وانت أرحم الراحمين فاستجيبنا فكشفنا ما بين يديهم من ركنات آياتنا وأهلكناهم مع قومهم وقوله (٦٣) وهذا النون انذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فتدعى في

الظلمات أن لا اله الا انت سبحانك اى كنت من الظالمين فاستجيبنا له وبجيبناه من انعم وكذلك نتجى المؤمنين وقوله و ذكر ما نادى به رب لا تدركنى فردا وانت خير الوارثين فاستجيبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه وقوله الذى خلق السموات والارض وما بينهما فى ستة ايام ثم استوى على العرش الرحمن فاستل به خيرا وقوله فلما جاءها نودى أن بوركى فى منى فاستأوى من حولها وقوله فلما أتاه نودى من شاطئ الوادى الايمن فى البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى اقمنا الله رب العالمين وقوله خالى اذا أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى ولقد سبقت كائنات العباد المرسلين انهم لهم المنصورون وان جنودنا لهم الغايبون وقوله تعالى وما قدرنا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقوله تعالى وهو الذى يحيى ويميت فاذا قضى امر اقامنا يقول له كن فيكون وقال ربكم ادعوني استجب لكم ولولا كلمة سبقت من ربنا الى اهل مسمى لقضى بينهم وان الذين اؤثروا الكتاب من بعدهم لافى شئ منه مريب وما كان ليشرك بكلمة الله الاوحيا ومن وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى بآياته ما يشاء وقوله تعالى فلما استقمنا منهم

الملك من الاضطراب والشك فى اشياء والخروج عن الحق فى مواضع وتابع الهوى فى مواضع والتقصير فى الحق فى مواضع ما منهم لاجله علماء الملأ والذين فاتهم بقصر واعى معرفة الاله العقلية التى ذكرها الله فى كتابه فعدوا عنها الى طرق أخرى مبتدعة فها من الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا فى بعض الباطل المبدع واخرجوا من التوحيد ما هو منه كتحديد الالهة واثبات حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شئ وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الا بالآيات وقال عنهم وما يؤثرون أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالظانفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الذى أمر الله به العباد هو توحيد الالهة المتضمن توحيد الربوبية بان يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيكون الذين كاهنه ولا يخاف الا الله ولا يدعوا الا الله ويكون الله أحب الى العبد من كل شئ فيحسبونه وبغضونه وبعبادته والله لا يشركون الله والعباد جميع غاية الحب وما به التل فيحسبون الله باكل محبة وينزلون كل ذل ولا يعبدون به ولا يجعلون له ائسادا ولا يتخذون من دونه اولياء ولاشفعاء كما قد بين القرآن هذا التوحيد فى غير موضع وهو فطرى القرآن الذى يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد فى العلم والقول والتوحيد فى الإرادة والعمل فالاول كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد انه الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والهيأت أن تثنى توحيد ثلثة قصص وثلثة أمر ونهى لآله كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما ما عن الخالق واما عن المخلوق فصارت الالهة اجزاء أمر ونهى واما حصة وهو الانشاء وجزءا خبرا عن المخلوقين وجزءا خبرا عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن فى مجلد وفى تفسيرها فى مجلد آخر واما التوحيد فى العبادة والإرادة والعمل فكفى فى سورة قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أتم عبدون ما أعبد ولا ما عابدا ما عبدتم ولا أتم عبدون ما أعبد لكم دينكم وفى دين فالتوحيد الاول يتضمن اثبات نبوت الكمال لله باثبات أسمائه الحسنى وما تتخذه من صفاته والشاى يتضمن اخلاص الدين له كما قال وما أمر والى العبدوا الله مخلصين له الدين فالاول براغمين التعطيل والثانى براغمين الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذى حاج ابراهيم فى ربه والى حال مسجد الضلال خصم مسيح الهدى عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم واما الاشراك وهو كثرة فى الامم أكثر من التعطيل وأصله خصوم جهور الانبياء وفى خصوم ابراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة ومشركه لكن التعطيل المحض الذى قليل واما التكبى فهو تعطيل صفات الكمال وهو متازم لتعطيل الذات فاتهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون ممنوع الوجود ثم ان كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والايحسان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

وقوله قد سمع الله قول الذين اتحدوا فى زوجهما وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفى القرآن مواضع كثيرة أبعد تدل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء فها سبع سموات وهو بكل شئ

(75)

به من أفعاله لاسيما المرتبة كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسنبصره البصري وقوله فسنبصره البصري وقوله ان  
الناس اياهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جمعه وفرآه فاذا قرأه فانبع فرآه ثم ان علينا نبأه وقوله فسوف يحاسب حسابا

أبعدت آخره ومكامة الأتبات الذي خلطوا الكلام بالفلسفة كالرازي والأمدى ونحوهما هم دون أبي المعالي الجويني وأمثلة في تقرير التوحيد وأتبات صفات الكمال وأبو المعالي وأمثلة دون القاضي أبي بكر بن الطيب وأمثلة في ذلك وهو لا دون أبي الحسن الأشعري في ذلك والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون السلف والأمتة في ذلك ومستمكة أهل الأتبات الذين بقرون بالقدمهم خيري التوحيد وأتبات صفات الكمال من القدرية من المعتزلة والسبعة وغيرهم لأن أهل الأتبات يثبتون لله كمال القدرة ، كمال المشيئة وكمال الخلق وأنه منفرد بذلك فيقولون أنه وحده خالق كل شيء من الأعيان والأعراض ولهذا جعلوا أخص صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته وأولئك يخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها وأتبات شركاء الله يفعلونها وكثير من متأخري القدرة يقولون أن العباد خالقون لها ولكن سلفهم يحترزون عن ذلك وأضافوا كماله أهل الأتبات يثبتون لله صفات الكمال الحداثة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهو لا يفتنون ذلك لكن قصروا في بعض صفات الكمال وقصروا في التوحيد فقلنا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية ولم يصدوا إلى توحيد الإلهية التي جاءت به الرسل وزلت به الكتب وذلك أن كثيرا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد الربوبية حقيقة فكيف بتوحيد الإلهية ومع هذا فأثمة المعتزلة وشيوخهم وأئمة الأشعرية والأكبراء بسعة ونحوهم يخبرون في تقرير توحيد الربوبية بمن سلفه الأشعرية كالرازي والأمدى وأمثلة هؤلاء فإن هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كابن سينا وأمثلة وهو أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد وأن كان خبرنا من كلام قدمائهم أرسطو وأدوية وذلك أن غاية ما أنهم يثبتون واجب الوجود وهذا حق لم ينزع فيه لا معطل ولا مشرك بل الناس متفقون على أتبات وجود واجب الهمم إلا ما يجيء عن بعض الناس قال أن هذا العالم حدث بنفسه وكثير من الناس يقولون أن هذا لم يخلق طائفة معروفة وأما بقدر تقديره كما تقدير الله السوفسطائية فيحيث عنها وهذا مما خاطري فيلوب بعض الناس كما يخاطر أمثاله من السفسطة أنه يقول معروف طائفة معروفة يدون عنه فإن ظهور فسادها مبين من أن تحتاج إلى الدليل أذ حدوث الحوادث بلا محدث من أظهر الأمور امتناعا والعلم بذلك من أبين العلوم الضرورية ثم انهم لما قرروا وأجابوا بأنه أرادوا أن يجعلوه واحدا وحده لا يوحى إلا في الأذهان لا في الأعيان وهو وجود مطلق بشرط الإطلاق ليس له حقيقة في الخارج لأن الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوحى إلا في الأذهان لا في الأعيان أو مقيد بالووب والأضافات كما يقوله ابن سينا وتابعه وهذا أدخل في التعطيل من الأول وزعموا أن هذا المحض التوحيد مضاهة للعتة الذين شاركهم في نفي الصفات وسعوا ذلك توحيد افصلوا وبتباهون في التعطيل الذي هو توحيد أهم فيه أحسن حتى فرغهم تباهوا في ذلك كتباهم كابن سبعين وأمثلة من أتباع الفلاسفة وابن التورمذني وأمثلة من أتباع الجمجمة فهذا بالوجود المطلق وهذا بالقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهم أتباعي أتباع الآخر من في الحديث في هذا التعطيل كما قد اجتمع في طوائف من هؤلاء ما خاطبهم في ذلك



يسرا وقوله أنا مبني الماء صائما شققنا الأرض شقا وقوله تعالى وهو الذي بدأ الخلق ثم بعده وهو أهورن عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم نسبعهم الآخرين ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) بمثل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضع ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول إن الفعل قديم لازم الذات لا يتعلق بمشيئة وقدرته ومنهم من يقول يتلقى بمشيئته وقدرته وإن قيل أن نوعه أقدم فهو لا يجوز أن يحصى بما هو ظاهر المفهوم المنصوص وإذا تأول من ينزههم أن المتجدد إنما هو المفعول المخلوق فقط من غير أنه بدفع كان هذا غلبة من يتأول نصوص الإرادة والحب واليغض والرضا والسطع على أن المتجدد ليس أيضا بالانفصالات التي تزد وتب وتضبط وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المتجدد ليس الإدارك انطلق والائيان والنجى وليس الا مخلوقا من المخلوقات فهذه التأثيرات كلها من غط واحد ولا نزاع بين الناس أنها اختلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الباطنة بقولهم أن الرسل أرادوا أفهام الناس ما يتيسر له وإن لم يكن مطابقا للخارج ويحصلون ذلك غلبة ما به السام متفسر القرآن عندهم يشبه تعبير الرؤيا التي لا يفهم تعبيرها من ظاهرها كرويا وسف والمالك بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها وأما المسلمون من أهل الكلام فهم وإن كانوا يكفرون من يقر

وصنفت لهم مصنفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم وبيان فساد فاتهم ينظرون أن الناس لا يفهمون كلامهم فقالوا لئلا تبين وتكشف حقه هذه الكلام الذي قالوه ثم تبين فسادهم واللام قبل ما يقال من رده فكشفت لهم حقائق مقاصدهم فاعتروا بأن ذلك هو المراد ووافقه على ذلك رؤسهم ثم بينت ما في ذلك من الفساد والحاد حتى رجعوا واصلوا ويصفون في كشف باطل سلفهم المحدثين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين • وعدة هؤلاء الفلاسفة في توحيدهم الذي هو تعطيل محض في الحقيقة بختان (أحدهما) لو كان واجبا لاشتراك في الوجوب وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فيلزم أن يكون واجب الوجود مركبا والمركب مفقود إلى أجزائه وأجزؤه غيره والمفقود إلى غيره لم يكن واجبا بنفسه (والثانية) أنهم إذا اتفقا في الوجوب وامتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه لزم أن يكون المشترك معولا لاختصاص كما إذا اشترك اثنان في الانسانية وامتاز كل منهما عن الآخر بشخصه فالمشترك معول لاختصاص وهذا باطل هنا وذلك لأن المشترك والمختص أن سكان أحدهما عارضا لا حرازم أن يكون الوجوب عارضا للواجب وأمر وضاه وعلى التدوير فلا يكون الوجوب صفة لازمة للواجب وهذا محال لأن الواجب لا يمكن أن يكون غير واجب وإن كان أحدهما لازما لا حرازم لجزأ يكون المشترك عليه للمختص لأنه حيث وجدت العلة وجد المعول فلزم أنه حيث وجد المشترك وجد المختص والمشارك في هذا وهذا فيلزم أن يكون ما يختص بهذا في هذا وما يختص بهذا في هذا وهذا محال يرفع الاختصاص (وهذا) ملخص ما ذكره ابن سينا في اشاراته هو وشارحه الاشارات كالأزى والطوسي وغيرهما (وهذان) المختص ما ذكره الفارابي والسهري وروى غيرهما من الفلاسفة وقد ذكرهما عنهما أبو حامد الغزالي في نهج الفلاسفة وقد أجاب عنهما الرازي والاسدي بجمع كون الوجوب صفة ثبوتية ونحو ذلك من الاجوبة التي لا رضاها لكن الجواب من وجهين (أحدهما) المعارضة وذلك لأن الوجود ينقسم إلى واجب وممكن وكل واحد من الوجودين يتنازع الآخر بخاصته فيلزم أن يكون الواجب مركبا عما به الاشتراك وعما به الامتياز وأيضاً فيلزم أن يكون لوجود الواجب معولا والمعارضة أيضا بالحقيقة فإن الحقيقة تنقسم إلى واجب وممكن والواجب يتزعم الممكن بما يخصه فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة مركبة من المشترك والمختص ويلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معادلة والمعارضة بلهظ الماهية فانهما تنقسم إلى واجب وممكن إلى آخره (والثاني) حل الشبهة ولأن الشئين الوجوديين في الخارج سواء كانا واجبين أو ممكنين وسواء قدرا التقسيم في موجودين أو جوهريين أو جسمين أو حيوانين أو إنسانين وغير ذلك لم يشترك أحدهما إلا بخارج في شئ من خصائصه لا في وجوده ولا في وجوده ولا في ماهيته ولا غير ذلك وإنما شبه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه ولا يكون كل ما مشترك كالف في الافي الذهن وهو في الخارج ليس بكل عام مشترك فيه بل إذا قبل الواجب يشتركان في الوجوب فلا بد أن يمتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه فهو مثل أن يقال إذا اشتركا في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه فالحقيقة توجد عامة وخاصة كأن الوجوب يوجد عاما وخاصا فالعام لا يكون عاما مشتركا فيه إلا في الذهن ولا يكون في الخارج

بهذا أقاما أن تأولوا وتأويلات يعجز بالضرورة أن الرسول لم يردها وأما أن يقولوا ما بدرى ما أراد فهم ما في جهل الا بسيط أو يمر بدماد هؤلاء كلهم على أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص وقديين أهل الانبياء أن العقل مطابق موافق لما

أخبر به النصوص لأعارضه لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة تفهم من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فن له فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما رآه ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لذلك مناقضة لأجله لهم فيها وإن القرآن يثبت ما يقدر الله عليه ويشاؤه من أفعاله التي ليست هي نفس الخلقوات وغيرها فاعماله ولولا ما وقع في كلام الناس من الالتباس والاجال لما كان يحتاج أن يقال الأفعال التي ليست هي نفس الخلقوات فان المعقول عند جميع الناس أن الفعل المتدنى إلى المفعول ليس هو نفس المفعول لكن النفاة عندهم أن الخلقوات هي نفس فعل الله ليس له فصل عندهم الانفس الخلقوات فلماذا احتج إلى اليان ومبادئ على هذا الأصل ما علق بشرط تقوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقوله ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله ان تتقوا الله يجعل لكم فرقا وقوله لعل الله يتحدث بعد ذلك أمرا وقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الآن بإشاء الله وقوله تعالى ذلك انهم اتبعوا ما أخطأ الله وفي الجملة ههنا في كتاب الله أكثر من أن يحصر وكذلك الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقول كقوله صلى الله عليه وسلم فيما روي عن ربه ولا يزال العبد يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه وقوله أتدرون ماذا أقال ربكم الليلة وقوله في حديث الشفاعة اني قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وقوله اذا تكلم الله

الاحصا لا اشتراك فيه فافيه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فلم يبق في الخارج شيء واحد مشترك فيه وبميز لكن فيه وصف يشابه الاخر وصف لا يشابه فيه وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكلمات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام حيث هو هو انه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قدمنا التنبيه على هذا وبنا أن الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج الا بمقتضى الاشتراك فيه والاشتراك في العوم والكليات انما تعرض له اذا كان ذهنيا لا حارجيا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالانسان من حيث هو هو مع قطع النظر عن جميع قيوده والمنطقي كونه عاما وائصالا وكذا وجزئيا فنفس وصفه بذلك منطقي لان المنطق يبحث في القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الامرين وهو الانسان الموصوف بكونه عاما ومطلقا وهذا لا يوجد الا في الذهن عندهم الاما يحكي عن شيعة افلاطون من اثبات المشل الافلاطونية ولا ريب في بطلان هذا فان الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطقي فهو كذلك في الذهن وأما الطبيعي فقد يقولون انه ثابت في الخارج فاذا قلنا هذا الانسان فيه الانسان من حيث هو هو لكن يقال هو ثابت في الخارج جيبه التعيين والتخصيص لا يقيد الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل انما فيه المعين المخصص فالذي يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقيد يوجد في الخارج جيبه بشرط التقيد وهؤلاء انشبه عليهم ما في الازهان بما في الاعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع وبيننا غلط المنطقين ما هو سبب الضلال في الامور الالهية والطبيعية كاعتقاد الامور العقلية التي لا تكون الا في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك مما ليس هذا موضع بسطه وهؤلاء المنطقيون الالهيون منهم وغيرهم يقولون ايضا ان الكلمات لا تكون الا في الازهان لا في الاعيان فيوجد سبب كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع فان الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض فقل من وجد منه كلام فاسد الا في كلامه ما بين فساد كلامه الاول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه) على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء اصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المعتزلة في لفظ القديم فقالوا الواجب لا يكون الا الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كما صاحب مشكاة الانوار والكتب المضمون بها على غير أهلها وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضوع حتى ان هؤلاء المتأخرين لم يمتدوا الى تقرير متقدميهم بل ليل التوحيد وهو دليل التمايز واستشكاهم وأولئك ظنوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسد تأويلهم الامر بذلك بل أولئك حصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء قصروا في معرفة أولئك المقصرين كاقصر وفي معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعدوا الى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن ننبه عليه هنا وذلك أن دليل التمايز المشهور عند المتكلمين انه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ناني) بالوجه جميع أهل السموات كبر السلسلة على الصفات وقوله ان الله يتحدث من أمره ما شاء وان مما

أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وقوله في حديث التجلّي فيقولون هذا ممكننا حتى يتأبنا ربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فينا ثم الله في صورته

التي يعرفون وقوله قل أشد فرحاً به عبد من رجل أشل راحلته بأرض ذئبه مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فأنام تحت شجرة ينتظر الموت فلما استيقظ أذا هو بدارته (٦٦) عليها طعامه وشرابه فأنام أشد فرحاً به عبد من هذا راحلته

وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في العيصين من غير وجه من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وقوله بفضل الله في رجلين يقتل أحدهما صاحبه كلاهما يدخل الجنة وفي حديث آخر ين دخل الجنة قال بفضل الله منه وقوله ما منكم أحد إلا سلكه به ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان وفي حديث فسمت الصلاة بيني وبين عبدتي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جدي عبدي فإذا قال مالك يوم الدين قال جدي عبدي وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى من تقرب إلى شرا تقربت إليه ذراعا ومن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا وقوله صلى الله عليه وسلم ينزل الله تعالى إلى السماء فالدنيا شطر السبل أو ثلث السبل الآخر يقول من يدعوني فاستجب له من بسائي فأعطيه من يستغفرني فأغفر له وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الانصاري الذي أضاف رجلا وآثره على نفسه وأهله فلما أصبح دعا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد ضلكت الله البلية وأعجب من فعالها وأزل الله تبارك وتعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذا الحديث كحديث العيصين وفي السنن من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الركوب على الدابة قال فقلت

وأراد ألا يخرج لافه مثل أبي ريدأ أحدهما طالع الشمس من مشرقها ويريد ألا يخرط لهما من مغربها ومن جهة أخرى امتنع أن يحصل مرادها لأن ذلك جمع بين الضدين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون واحداً منها بما فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر وقد يقرر ذلك بأن يقال إذا أراد أن لا يتناول لعل عنهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد ألا يخرج تحريكه امتنع حصول مرادها وامتنع عدم مرادها بجعل الجسم لا يتناول عن الحركة والسكون فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون هو الرب وعلى هذا سؤال مشهور وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادات فلا يفضي إلى الاختلاف وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم كالسقط في موضعه ولم يمتد هؤلاء إلى تقرير القدماء كالاشعري والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري والقاضي أبي يعلى وغيرهم فان هؤلاء علوا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما كأن غانعهما ما يستلزم عجز كل منهما فقيم من أعرض عن ذكره هذا التقدير لأن مقصوده أن يبين أن فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما فإذا قيل إن أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر كان ذلك أظهر في عجزه ومنهم من يذهب بكينا أيضاً امتناع استقلال كل منهما وذلك أنه يقال إذا فرض ريان فأما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه أولاً لا يكون قادراً إلا بالآخر فإن لم يكن قادراً إلا بالآخر كان هذا امتناعاً لذاته مقتضياً للدور في العلل والفاعلين فله يستلزم أن يكون كل منهما جعل الآخر بما لأن الرب لا بد أن يكون قادراً فيكون هذا جعل هذا قادراً فاعلار بما وكذلك الآخر وهذا امتنع في الربين الواجبين بأنفسهما القديمين لأن هذا لا يكون رباً فاعلار حتى يجعله الآخر كذلك وكذلك الآخر فهو عزلة أن يقال لا يكون هذا موجوداً حتى يجعله الآخر موجوداً وهذا امتنع بالضرورة كما تقدم فيما قبل بالإشارة إلى ذلك وهو أن الدور القبلي مجتمع لذاته باتفاق العقلاء كالدور في الفاعلين والعلل فتعين أن يكون كل من لشقين عزلة للآخر وفاعلار أو جزءاً من العلة والفاعل فإذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلار إلا بالآخر لم يكن كل منهما علة فاعلة أو علة لتنام ما به يصير الآخر قادراً فاعلار وذلك امتنع بالضرورة واتفاق لقلعه فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه وإذا كان قادراً بنفسه فإن أمكنه إرادته غير مراد الآخر أمكن اختلافهما وإن لم يمكنه إلا ما يريد الآخر لم يلزم لهجز فإذا فرض أن هذا لا يمكنه أن يرد يوفى عمل الأمر به الآخر ويفعل بالآخر عجز كل منهما بل هذا أيضاً امتنع لنفسه كما أنه إذا كان هذا لا يقدر حتى يقدر هذا كان ذلك مجتمعاً لذاته فإذا كان هذا لا يكون ممكناً لا يمكن الآخر فهو عزلة أن يقال لا يكون قادراً أو فاعلار الآخر وأيضاً فانه في هذا التقدير يكون المانع لكل منهما من الانفراد هو الآخر فيكون كل منهما مانعاً ممنوعاً وهذا لا يكون مانعاً إلا إذا كان قادراً على المنع ومن كان قادراً على منع غيره من الفعل فقد ربه على أن يكون فاعلار أولى فصار كل منهما لا يكون فاعلار حتى يكون قادراً على الفعل فإذا كان قادراً على الفعل امتنع أن يكون ممنوعاً منه فامتنع كون كل واحد منهما مانعاً ممنوعاً وذلك لازم لوجوب اتفاقهما على الفعل فعلم امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل وثبت إمكان اختلافهما فقي فرض لزوم اتفاقهما كان ذلك مجتمعاً لذاته وأما يكون هذا في المخلوقين لأن القدرة لهما مستفادة من غيرهما فإذا قيل لا يقدر هذا حتى يقدر

يا رسول الله من أي شيء تفعل قال بل بفضل الله إلى عبده إذا قال رب اغفر لي ذنوبي أنه لا يقدر الذنوب إلا أنت هذا قال علم عبد الله أنه لا يقدر الذنوب غيري وفي حديث أبي رزين عنه صلى الله عليه وسلم قال فضل ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ينظر

اليكم اذلين فظن ان يظلم بضعل يعلم ان فرجكم قريب فقال له ابو زر بن ابي بصير الرب قال نعم فقال لن نعدم من رب يضل خيرا وفي الصحيحين وغيرهما في حديث التعليل الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعددة

فهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في مسلم من حديث جابر ورواه أحمد من حديث ابن مسعود وغيره قال في حديث أبي هريرة قال أولست قد أعطيت اليهود والموانيس أن لا تسأل غير النبي أعطيت فيقول بآرب لا تجعلني أشقى خلقك فيضعل الله تبارك وتعالى منه ثم يأذن له في دخول الجنة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيقول الله يا ابن آدم أترضى أن أعطي الدنيا وسهلها معها فيقول لا أرى رب أستعزي في وأنت رب العالمين فضعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الاتأوني ثم ضعت فقالوا من ضعت يا رسول الله فقال من ضعل رب العالمين حين قال أستعزي في وأنت رب العالمين فيقول لا في لأستعزي بك ولكني على أمأه قادر وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يضل الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة قال يقتل هذا القيل الجنة ثم توب الله على الآخر فهدى به إلى الإسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وفي الصحيح أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عجب الله من قوم يعادون إلى الجنة بالسلاسل وفي حديث معروف لا تبوا أحدكم فمفس وضوءه ويسبغ ثم أتى المسجد لا يريد الصلاة فيه الا تبش الله كما

هذا كان يمكن أن يكون ثالث يجعلهما قادرين ومن هنا يمكن المخالفة أو يعاون المخالفة وامتنعت المعانعة على الخالقين لأن المخالفة المتعانين لكل منهما قدرة من غير الآخر أعانه بها وجعلها قادرا لأن كلا منهما كان قبل إعانه الآخر قدرة وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الآخر بمنزلة الدين اللتين تحت أحدهما إلى الأخرى فإن كلا منهما كان له قوة وبالإجماع زادت قوتها لأن هذا زاد ذلك بقوته وذلك زاد هذا بقوته فصار كل منهما معطى الآخر وأخذ منه فزادت القوة والاجتماع وهذا امتنع في الخالقين فإن قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته لا يجوز أن تكون مستأد من غيره لأن كلا منهما كان قادرا عند الانفراد أمكنه أن يفعل عند الانفراد بما يقدر عليه ولم يشترط في فعله معاونة الآخر وحينئذ فيمكن أحدهما أن يفعل ما يريد الآخر وأما ما يدخله وان لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قوتها في ذلك من الدور لأن هذا لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ثالث يجعلهما قادرين فلا يقدر أحدهما والمخالفان إذا كانا لاقدرة لهما عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند الاجتماع إلا من غيرهما والخالقان لا يمكن أن يكون لهما ثالث يعطيهما قدرة فلا بد أن يكونا قادرين عند الانفراد فإذا قيل يقدر على المخالفة الآخر خرقه كن كل منهما مانعا للآخر من مقدوره فلا يكون واحد منهما قادرا وأيضا فإن منع هذا ذلك لا يكون الإبقدرته ومنع ذلك لهذا لا يكون الإبقدرته فيلزم أن يكون كل منهما قادرا حال التنازع وهو حال المخالفة فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف وأيضا فلا يكون هذا امتنوعا حتى يمنع الآخر وبالعكس فلا يكون أحدهما امتنوعا بالآخر وأيضا فيكون هذا مانعا لذلك وذلك مانعا لهذا فيكون كل منهما مانعا امتنوعا وهذا جعيل التقيض (وهذه الوجوه وغيرها) تبين امتناع ريب كل منهما معاونة الآخر أو كل منهما مانع الآخر فبقى الآن أن يكون كل منهما قادرا مستقلا وحينئذ فيمكن اختلافهما وإذا اختلفا لم أن لا يفعل واحد منهما شيئا وزم عجزهما ولم كون كل واحد منهما مانعا امتنوعا فبين امتناع ريبين سواء فرضنا متقين أو مختلفين وأما إذا فرضنا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا يخلق العالم فهذا أظهر امتناعا لأن استقلال أحدهما امتنع أن يكون له فيه شريك فكيف إذا كان الآخر مستقلا به فتقدير استقلال كل منهما يقتضي أن يكون كل منهما قاه كاه وأن لا يكون واحد منهما مفاعل منه شيئا فيلزم اجتماع التقيضين مرتين ولهذا امتنع أن يكون مؤثران تأمان مستقلان يجتمعان على أثر واحد فان مثال ذلك أن تقول هذا خاطئ التوب وحده وهذا خاطئ ذلك التوب بعينه وحده وأن تقول هذا كل جيع الطعام ونقول هذا كل جيع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كله ما يعرف امتناعه ببديه العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصور هذا التصور واجيدا بل يسبق إلى ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الأفعال والمشارك كان لا يفعل أحدهما جميع ذلك الفعل ولا كانت قدرته حاصلة بالاشتراك بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد أن يفعل شيئا من الأشياء ويرى بخلاف ما يريد الآخر وإذا أراد خلافه فإن تعاوت قدرتهما تعاونا فلم يفعل شيئا وأن قوى أحدهما قاهر الآخر وأن لم يكن لأحدهما قدرة حال الانفراد لم

يتبشش أهل الغائب بطلعه وفي الصحيح عنه أيضا صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا حاوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فامضوا كيف تعملون وفي لفظ مستخلفكم فيها بطريق تفعلون تأملوا الدنيا واتقوا النساء وفي الصحيح أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن

الله لا يتقوى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم وفي الصحيحين عن أبي وافر البجلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في أصحابه أذناء ثلاثة نفر فأما رجل فوجد فرجة في الحلقة فجلس وأما رجل فجلس يعني خلفهم وأما

(٦٨)

رجل فانطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم إلا أخبركم عن هؤلاء نفر أما الرجل الذي جلس في الحلقة فوجد أوى إلى الله فأواه الله وأما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاستخفا فاستخفا الله منه وأما الرجل الذي انطلق فأعرض فأعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا ومر فوجا قال إن الله يستحي أن يبسط العبد يديه إليه يبأه فيهما خيرا فيزدهما صفرا خائبتين وفي الصحيح عنه فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى لا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها فاني يسمع بي ويصير في بي بيض وفي عشي ولست سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله تردى عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه وفي الصحيح عن عبادة بن النسي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء الله فقالت عائشة أناك تكره الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن إذا حضر الموت بشر برضوان الله وكرامته وإذا بشر بذلك يستلزم عجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئا فلا يكون بأولاه إلا أن أحدهما لا يمكن فادرا إلا باعانة الآخر فحزم عجز حال الانفرد وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لا ذلك دور قبل فإدرا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا أو حتى يعينه الآخر وذلك لا يجعله قادرا ولا يعينه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو يعينه فاستمع إذا كان كل منهما محتاجا إلى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

يحصل له حال الاجتماع الأمن غيرهما مع أن هذا لا يعرفه وجود بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفرد قدرة فتكمل عند الاجتماع وأيضا فالشتر كان حال الفعل في المفعول لا بد أن يتغير فعل كل منهما عن الآخر لا يكون الشيء الواحد بعينه مشتركا فيه بحيث يكون هذا فعله والآخر فعله فإن هذا امتنع كما تقدم فلا كان دريان لكان مخلوق كل منهما مزا عن خلق الآخر كما قال تعالى إذا ذهب كل إليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض فذ كرسجها وجوب امتياز المفعولين وجوب فخر أحدهما الآخر كما تقدم تقريره وكلاهما امتنع فهذه الطرق وأمثالها ما تبين بها أئمة النظر وتوحيد الربوبية وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هؤلاء المناشرون إلى معرفة توجيها وتقريرها ثم إن أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها طرق القرآن وليس الأمر كذلك بل القرآن قرينه توحيد الألوهية المتضمن توحيد الربوبية وقرره أكمل من ذلك واعتبر ذلك بقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله إذا ذهب كل إليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض فهذه الآية ذكر فيها برهانين يقينين على امتناع أن يكون مع الله اله آخر بقوله إذا ذهب كل إليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض وقد عرف أنه لم يذهب كل إليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض وترك هذا العلم المختارين به فكان ذكره نظو بلا فائدة

، وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة الناس في الخطاب يذكر في المقدمة التي تحتاج إلى بيان ويتركون ما لا يحتاج إلى بيان مثل أن يقال قلتم أن كل مسكر حرام فيقال لأنه صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكرها ومثل هذا قوله تعالى لو كان فيما آتاه الله الفسدة نأى وما فسدنا فلنفس فيما آتاه الله وهذا لا يحتاج إلى بيان بين الخطاب فان المقصود من الخطاب البيان وبيان الدين قد يكون من نوع التي وبيان الدليل قد يكون محتاجا إلى مقدمة وقد يكون محتاجا إلى مقدمتين وإلى ثلاث وأكثر فذكر الاستدلال محتاجا إلى بيان وأما ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمتين لا يحتاج إلى أكثر ولا يجزئ أقل وإذا اكتفى واحدة قالوا حذف الأخرى ويسمونه قياس الضمير وإن ذكرنا أن أربعا قالوا هذه قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى لا يستند إلى أصل عقلي ولإعادة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه إذا ذهب كل إليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض وهذا اللازم منتف فأتى المازم وهو ثبت مع الله وبيان التساير من أنه إذا كان معه اله امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كما تقدم وإن فساد هذا معلوم بالضرورة ولكل عاقل وأد هذا جاع بين القاضين وامتنع أيضا أن يكون مشاركة كالأخرى معا والله لأن ذلك يستلزم عجز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئا فلا يكون بأولاه إلا أن أحدهما لا يمكن فادرا إلا باعانة الآخر فحزم عجز حال الانفرد وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لا ذلك دور قبل فإدرا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا أو حتى يعينه الآخر وذلك لا يجعله قادرا ولا يعينه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو يعينه فاستمع إذا كان كل منهما محتاجا إلى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا لي بحجم المؤمنين ولا يغضبهم إلا منافق من أحبهم أحب الله حال ومن أبغضهم أبغض الله وفي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله تبارك وتعالى يقول لا أهل الجنة يأهل

الجنة فيقولون ليسك ومسدديك فيقول هل ربيتم فيقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحد من خلقك فيقول عز وجل أنا  
أعطيكم أفضل من ذلك قالوا برب وأى شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضوانى فلا أسخط عليكم بعده أبدا

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل  
غياثنا من كل من التمسوخ وأبلغوا  
قومنا أن أقصد لقينار بنارضى عنا  
وأرضانا وفي حديث عمرو بن مالك  
الرواسى قال أثبت النبي صلى الله  
عليه وسلم فقلت يا رسول الله ارض  
عنى فأعرض عنى ثلثا قال قلت  
يا رسول الله ان الرب ليسرى  
فرضى فأرض عنى فرضى عنى وفي  
الصحيحين عن ابن مسعود قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من حلف على عني صبر ليقطع بها  
مال امرئ مسلم وهو فيها فاجر حتى  
الله وهو عليه غضبان وفي الصحيحين  
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اشتد غضب الله على  
قوم فعلموا يا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو جئش بشيرا إلى ربايته  
وقال اشتد غضب الله على رجل  
يقته رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في سبيل الله وفي صحيح مسلم عن  
حديثه أن أسد بن النخعي قال  
عليه وسلم قال إذا امر بالظلمة ننتان  
وأربعون ليلة بعث الله ملكا  
فصورها وخلق الله سمعها وبصرها  
وجلد لها ولها وعظامها ثم قال  
يا ربك كرا وأنتى فقبضى ربك  
ما شاء وكتب الملك ثم يقول يا رب  
أجله فيقول ربك ما شاء وكتب  
الملك فيقول يا رب رزقه فقبضى  
ربك ما شاء وكتب الملك ثم يخرج  
الملك الصحيفة في يده فلا يزيد على  
أمر ولا ينقص وفي الصحيحين عن  
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد وحال الاجتماع فعل فتعين أن يكون كل واحد منهما قادرا عند الانفراد فلا بد إذا  
فرض معه أنه أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما أن كان  
مستلزما لفعل الآخر كان لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فيستلزم أن لا يكون أحدهما قادرا  
على الانفراد ودعا احتياجهما في أصل الفعل إلى التعاون وذلك بمنع الضرورة فلا بد أن يمكن  
أحدهما أن يفعل فعلا لا يشترك الآخر فيه وحينئذ فيكون مفعول هذا متميزا عن مفعول هذا  
ومفعول هذا متميزا عن مفعول هذا فيذهب كل إلى عما خلق هذا مخلوقاته وهذا مخلوقاته فتبين  
أنه لو كان معه الله لذهب كل إلى عما خلقه وهذا ليس واقع فله ليس في العالم شيء الا وهو مرتبط  
بقدر من أجزاء العالم كما تقدم التمس عليه ولهذا إذا فعل المتعاون شيئا كان فعل كل منهما الذي  
يقوم به متميزا عن فعل الآخر وأما ما يحدث عنه في الخارج فلا يمكن أحدا أن يستقل بشيء  
متفصل عنه بل لا بد فيه من معاون عندهم يقول ان فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر  
وأما من يقول ان فعله لا يخرج عن محل قدرته فليس له مفعول متفصل ثم إذا اختلط مفعول  
هذا بمفعول هذا كان كل منهما مقفرا إلى الآخر حال الاجتماع ولكل منهما قدرة مختصة به حال  
الانفراد وحال الاجتماع يمكنه أن يفعل بها فعلا منفردا بمنع الآخر ويمتنع عن الآخر فلا بد  
أن يكون لكل منهما فعل يختص به متميز عن فعل الآخر فلا يتصور الهان حتى يكون مفعول هذا  
متميزا عن مفعول ذلك فيذهب كل إلى عما خلقه ولا يلزم متفقا في المزموم (وأما البرهان  
الثاني) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فهم ما يمنع أن يكونا متساويين في القدرة لهما إذا كانا  
متساويين في القدرة كان مفعول كل منهما متميزا عن مفعول الآخر وهو باطل لهما إذا كانا  
متساويين في القدرة لا يفعل شيئا لئلا الاتفاق وحال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازما لهما  
أو كان الاختلاف هو اللازم وأما الاتفاق وحال الاختلاف لانه إذا اقتضى الاتفاق لازما لهما  
فلان أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليس تقدم أحدهما إلى من تقدم الآخر  
لتساويهما فيلزم أن لا يفعل واحد منهما وإذا اقتضى ارادته هذا فعله مقارن لارادة الآخر  
وفعله فالتقدير أنه لا يمكنه أن يريد ويفعل الامع الآخر فتكون ارادته وفعله مشروطة بآرادة  
الآخر وفعله فيكون بدون ذلك عاجزا عن الارادة والفعل فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد  
ومتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين حال الاجتماع كما تقدم وإذا كان الاختلاف لازما لهما  
امتنع مع تساويهما أن يفعل شيئا لأن هذا يمنع هذا وهذا امتنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان  
شيئا وأيضا فان امتناع أحدهما مشروط بجمع الآخر فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع ذلك  
ولا يكون ذلك ممنوعا حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا ممنوع ولا نزول  
قدرة كل منهما حال التماثل بقدرة الآخر فلا كانت قدرة هذا إلا وحده حتى تريلها قدرته  
ذلك وقدرة ذلك لا تزول حتى تريلها قدرته هذا فلا تزول واحده من القدرتين فيكونان قادرين  
وكونهما قادرين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعا بالآخر عن الفعل عاجزا  
عنه فنع الآخر له بحال لان ذلك كله جمع بين التقيضين وأما إذا قدرنا مكان اتفاقهما وإمكان  
اختلافهما فان تخصص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصص الاختلاف بدون الاتفاق  
محتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر ولا مرجح الأهمى وترجع أحدهما بدون الآخر بحال

كان يقول في سجوده أعوذ بربك من مضطرب يعصا فأتاك من عقوبتك وأعوذ بك من لا أحصى نساء عليك أنت كما أتيت على نفسك  
وفي حديث آخر أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفي الصحيحين عن أنس في حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فإذا رأيت ربى وقعت له ساجدا فبذعني ما شاء الله أن يذعني ثم يقول يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع نفسك وذكري مثل هذه ثلاث مرات وفي الصحيحين عن أبي هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يعرج اليه الذين باؤا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي قالوا تركناهم وهم يصلون وأنتنا هم وهم يصلون وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله ملائكة فضلا عن كتاب الناس ساجدين في الأرض فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا هلوا إلى حاجتكم قال فيصيرون حتى يحضرونهم إلى السماء الدنيا قال فيقول الله عز وجل أي شيء تركتكم عبادي يصنعون قال فيقولون تركناهم يحدونك ويسجدونك ويمجدونك قال فيقول هل رأوني فيقولون لا قال فيقول كف لورا وفي قال فيقولون لورا ولنا كانوا أشد تعجبا وأشد كرا قال فيقول فأي شيء يطلبون قال يطلبون الجنة قال فيقول وهل رأوها فيقولون لا قال فيقول كف لورا وفي قال فيقولون لورا وفي كانوا أشد عليها حرصا وأشد لها طلبا قال فيقول من أي شيء تتعدون قال فيقولون نتعدون من النار قال فيقول وهل رأوها قال فيقولون لا قال فيقول كف لورا وفي قال فيقولون لورا وفي كانوا أشد شهابا تعذوا وأشد منهابا قال فيقول أي شيء تتعدون قال فيقولون ان فيهم فلا استطاعوا أن يردهم عما جاعق حاجته قال فيقول هم القوم لا ينسئ

وترجع أحد همام الآخر هو اتفاق فيقتصر تخصيصه إلى مرجح آخر ميزان التسلسل في العلل وهو متبع باتفاق العقلاء وأيضا فاتفقوا في نفسه متبع واختلافها في نفسه عمتع سواء قد لا زما أو لم يقدر لهما إذا اتفقا لم يمكن أحد هماما بالاتفاق أن يفعل الأفضل الآخر فيكون كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شيء يستقل به وإذا كان كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شيء يستقل به كان عاجزا عند الانفراد ومن كان عاجزا عند الانفراد عن كل شيء كان عاجزا أيضا عند الاجتماع والناس المتشاكرون كل منهم لا بد أن يفرد عن الآخر بفعل حال الاشتراك فان الحركة التي يفعلها أحد هماما يستقل بها دون الآخر حال الانفراد أن يؤثر أو تزدون الآخر فيمتنع اتفاق اثنين كل منهما عاجز عند الانفراد في مخالفة أو خالف سواء كان الاتفاق لازما أو ممكنا وان قدر في المخالفة أنهما لا يكونان قادرين على الانعقاد الاجتماع فذلك لان هناك فالتاغيرهما يجعل لهما قوة عند الاجتماع وهما متع أن يكون اتفاق القديم الواجب بنفسه فوقهم فيجعل قادرا فيمتنع أن يكون فوقهم ما يمن يجعل لهما قوة عند الاجتماع دون الانفراد وان كل ماسواهما مخلوق فيمتنع أن يجعل الخالق قادرا وأما امتناع اختلافهما وان لم يكن لازما فهو أظهر فانه عند الاختلاف يحصل التنازع وهذه المعاني كيفما عبرت عنها بجدها معاني موصية متع وجود اثنين متغفان ومختلفين إلا أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كل منهما قادرا عند انفراده وكان لكل منهما فعل ومفعول يختص به منفردا عن الآخر فلا يكونان متغفان في كل فعل وكل مفعول ولا يمكن أن يتفقا في شيء واحد أصلا لان ذلك الفعل الحادث لا يكون ما يقوم بأحد هماما نفس ما يقوم بالآخر فان هذا امتنع لذاته والمخلوق المنفصل لا يكون نفس أثر هذا فيه هو نفس أثر الآخر فيه بل لا بد من أثرين فان كان أحد هماما شرط في الآخر كان كل منهما مقتصرا إلى الآخر فلا يكون قادرا عند الانفراد وان لم يكن كذلك كان مفعول هذا ليس هو مفعول الآخر ولا ملازمه فلا يكون هناك اتفاق في مفعول واحد أصلا وهذا من جنس ما تقدم من ذهاب كل الهمما خلق لكن الذي يختص به هذا أن الشئ الذي يشترط في كل واحد منهما أن يكون مع الآخر لا بد أن يكون لهما ثالث غيرهما كما في الأخير من العلم والمقتنين الراجعين إلى النصوص والمشاورين الراجعين إلى أمرهم بجا اجتماعهما فلا بد أن يكون بين المتشاكرين ثالث يجمعهما وأما الخالفان فلا شئ فوقهما ولو قيل انهما يفعلان ما هو المصلحة وغير ذلك فكل هذه المحدثات تابعة لهما وعنهما ولا يكون شئ إلا بهما وقد رتهما (١) بخلاف المخلوق الذي يحدث أمورا بدنية فبعاونه على ما هو المصلحة وإذا قيل العلماء ماسيكون عالم بالحدث تابع للعلوم الحادث والحادث والارادة تابع لهما وأما الخالفان فانه لا بد أن تكون ارادة كل منهما من لوازم نفسه أو تكون نفسه مستقلة بآرادته وحيد لا تكون ارادته موقوفة على شرط ارادة غيره فانها إذا وقفت على ذلك لم يكن مستقلا بالارادة ولا كانت من لوازم نفسه لانه إذا كان هذا الأمر يدو بفعل الامع

(١) قوله بخلاف المخلوق الذي يحدث إلى قوله وأما الخالفان هذه العبارة هكذا بالاصل

والخالفين تحريف وسقط فقرهما من أصل صحيح اه مصصه

بهم جلسهم وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اذا أحب عبدا نادى جبريل اى ارادة قد أحببت فلان فاحبه قال فيجبه جبريل ثم ينادى في السماء ان الله يحب فلانا فاحبه وفيه أهل السماء عمو وضع له القبول في الارض

وقال في الغرض مثل ذلك وفي الصميم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا مع من بذكرني  
فان ذكركني في نفسه ذكركه في نفسي وان ذكركني في ملاذ كرهته في (٧١) ملاخيهم منهم وان اقرب الى شرا اقربت

المذراعا وان اقرب الى ذراعا  
اقربت اليه باعا وان اتاني عيسى  
اثنيته هرولة وفي صحح مسلم عن أبي  
هريرة وأبي سعيد أنهما سمعا علي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه قال ما جلس قوم بذكروني  
الله الا حفت بهم الملائكة  
وعشيتهم الرحمة وذكرهم الله فين  
عنده وفي الصحيحين عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أن  
رجلا أماب ذنبا فقال الرب اني قد  
أصبت ذنبا فأغفر لي فقال له عبد الله  
عليه السلام انك لا تغفر الذنب وأخذ  
بفخذ غفرت لعبدى ثم مكث  
حاشاء الله ثم أذنب ذنبا آخر فقال  
أى رب اني قد أذنب ذنبا فأغفر لي  
فقال له عبد الله انك لا تغفر  
الذنب وأخذ بالذنب قد غفرت  
لعبدى فليغفر ما يشاء وفي  
الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يقبض الله  
الارض ويطوى السماء بينه ثم  
يقول أنا الملك أين ملوك الارض  
وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال ما منكم أحد الا سلكه  
رئيس ينسوه وينسه عجا ولا  
رجحان فينظر اعم منه فلا يرى  
الا شئاقمه وينظر انشام منه فلا  
يرى الا شئاقمه وينظر أمامه  
فستقبله النار في استعاض عنكم  
أن تبقى النار لو بشق عرة فليفع  
فان لم يجد فيكمه طيبة وفي صحيح  
مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم في حديث الرزية

ارادة الآخر ففعله كانت ارادة كل منهما وفعله جزءا من المقضى لكون الآخر مبادا فعلا  
وهذا دور في جزء العلة والدور في جزء المقضى مجتمع كاللور في نفس المقضى وانما حوز في  
المتضامين كاللور في السورة وكل متلازمين لان المقضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادة تامة  
والفعلان متلازمين لكان المقضى التام لهما غيرهما وذلك مجتمع للاثني فوقهما  
يجعلهما كذلك فيلزم أن لا يكون كل واحد منهما مبادا ولا فعلا وهذه كلها أمور معقولة محققة  
مبرهنة كما تصورهما المتصوران تصورهما على معناه وهي مسبوطة في غير هذا الموضوع فتعين أنه  
لو قدر الهان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعلنا بالاحال الاتفاق والاحال الاختلاف فلا بد حينئذ  
إذا قدر الهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر والآخر على من دون في القدرة بالضرورة  
فلو كان تم إلهة لوجب علو بعضهم على بعض ولم يكن المستقل بالفعل الا العلى وحده فان الثاني  
المفهور ان كانا مختلفين في فعله الى اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيره  
وما كان هكذا لم يكن الهان نفسه والله تعالى لم يجعل الهان مخلوقا فامتنع أن يكون المفهور الهان  
وان كان المفهور مستقلا يفعل بدون الاعانة من العلى لم يكن له ان يمتعه عما هو مستقل  
به فيكون العلى عاجزا عن منع المفهور فلا يكون عاليا وقد فرض أنه عال هذا خلف وهذا جامع بين  
النقيضين فتبين أنه مع علو بعضهم على بعض لا يكون الملوب الهان وجه بل مجتمع أن يكون الهان  
مع اعانة الآخر وبتعين أن يكون الهان مفردا غائبا عن الآخر اذ الغنى عن غيره لا يقدر أن يعا  
غيره عليه ومتى قدر عليه كان فقيرا اليه محتاجا الى امتناعه من علو عليه وانكفاهه عن  
ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزرا متناعا يدفع عن نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب  
تقول عز يعز بالفتح اذا قوى وصب وعز يعز بالكسر اذا امتنع وعز يعز بالضم اذا غلب فاذا  
قويت الحركة قوى المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الغنى فاذا كان مغلوبا لم  
يكن متناعا واذا لم يكن متناعا لم يكن قويا بطريق الاولى ومن لا يكون قويا لم يكن بافعلا فتبين  
ألا لو كان معه الهان لعل بعضهم على بعض كائين أنه كان يذهب كل اله بما خلق وهذا بعض تقرير  
البرهانين الذين في القرآن وهما يوضح ذلك أنه لا يتحد في الوجود بشر يكون متكافئين لم يكن  
فوقهما ثالث يرجعان اليه فلا قدر لمكان متكافئين في المثلث يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث  
لهما يرجعان اليه كان ذلك متنعاً بل اذا قدر رجعنا لنقدر واحد منهما متكافئين في العمل لا يرجع  
أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يمكن ذلك وكذلك البائسان اذ واحد منهما كذلك  
الغارسان لشجرة واحدة وكذلك كل أمرين لأمور واحد كالطبيين والمفتين وكذلك الخياطين  
لثوب واحد فلا تصور في جميع هذه المشاركان اتفاقا اثنين الا أن يكون أحدهما فوق الآخر  
أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لان فعل كل واحد منهما اذا كسر مش وطا بفعل الآخر لم يرد هذا  
ولم يأمر ولم يفعل حتى يرد هذا وأما يفعل وفعل والآخر كذلك فلا يرى بدوا أحدهما ولا يأمر  
ولا يفعل فلا يفعل شيئا فاشترك اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث مجتمع وإذا اشترك شرك كان  
شركة عتانا كان ما يفعله من الافعال واجعا الى الشرع الذي فوقهما أو واجعا الى قول أهل  
الخبرة بالتجارة التي اشتركها فعملها أن يدر ذلك فان تنازع افاضل بينهما الشارع أو أهل  
الخبرة الذين عليهم أن يرجع اليهم وعلى ذلك تشاركوا شرطا وأما ان لم يرجع اليه ثالث أو لم يكن

قال فيه فليق العبد يقول أى قل ألم اكرمك وأسودك وأزوجك وأسفرك الخليل والابل وأذرك رأس ويرى فيقول بل يارب قال  
فيقول أفظنت أنك ملاقي فيقول لا فيقول أى أنسلك كائنتي ثم يلقى الثاني فيقول أى هل فذ كرمك مثل ما قال الاول ويلقى الثالث



فيقول آمست بك وبكتابك وبرسولك وصلت وصمت وتصدقت وبني بغيري استطاع قال فيقول فيها اذن قال ثم يقال الان سمعنا شاهدنا عليك فيذكر في نفسه من الذي شهد عليه (٧٢) فيحتم على فيه ويقال لغيره انطق فتنطق فخذ وجهه وعظامه تعله

ما كان ذلك بعد من نفسه والناظر وذكر الحديث وفي صحيح مسلم عن انس قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك قال هل تدرون من اخضع قال قلنا الله ورسوله اعلم قال من مخاطبة العبد ربه يقول يا رب ألم تخبرني من الظلم قال يقول بلى قال فيقول فاني لا اجير على نفسي الا شاعدا مني قال فيقول كفى بنفسك عليك شهيدا وبالكرام الكاتين شهودا قال فصم على فيه ويقال لاركانه انطق فتنطق بامعاه قال ثم يخسلي بينه وبين الكلام قال فيقول بعدا لكن وحققا فعنك كنت اناضل وفي الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله لا هون اهل النار عذابا يوم القيامة لو كان لك ما على الارض من شيء ا كنت تقتدي به فيقول نعم فيقول له قد اردت منك ما هو ا هون من هذا وانت في صلب آدم ان لا تشرك بي فابت يا الان تشرك وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كفه عليه فيقول عمت كذا وكذا فيقول نعم يا رب فيقره ثم يقول قد سترتها عليك في الدنيا وانا أغضرها لك اليوم قال ثم يعطى كتاب حسنة وهو قوله هاتم اقرأ كتابه واما الكفار والمنافقون فنادون هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تصدق فيقول يا رب كائنك كيف أعوبك وانت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبدي فلان مرض فلم تصدق أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ويقول يا ابن آدم

استقبلت فلم تستعني فيقول أي رب وكيف أسعيت وأنت رب العالمين فيقول تبارك وتعالى أما علمت أن عدى فلانا استغفلك فلم تستعني  
أما علمت أنك لو سعتني لو حدث ذلك عندي قال ويقول يا ابن آدم استطعتك فلم تطعنني فيقول أي رب وكيف

(٧٣)

أطعتك وأنت رب العالمين فيقول  
أما علمت أن عدى فلانا استطعتك  
فلم تطعه أما أنزلوا طعنته لو حدث  
ذلك عندي وفي الصبيحين عن أبي  
سعيد الخدرى رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
إن الله يقول يا أهل الجنة فيقولون  
ليس بنا وسعديك ولا نغير في يدك  
فيقول هل رضىتم فيقولون رضىنا وما  
لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم تعط  
أحد من خلقك فيقول ألا  
أعطيتكم أفضل من ذلك فيقولون  
يا رب وأى شئ أفضل من ذلك قال  
أحل عليكم رضوانى فلا أسخط  
عليكم بعده أبدا وهذا فيه ذكر  
الخطيئة والرضوان جميعا وفي  
الصبيحين عن عبد الله بن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
آخر أهل الجنة دخول الجنة وآخر  
أهل النار خروج من النار رجل  
يخرج جحوا فيقول له رب ادخل  
الجنة فيقول إن الجنة ملائ  
فيقول له ذلك ثلاث مرات كل ذلك  
بعيد الجنة ملائ فيقول إنك  
مثل الدنيا عشر مرات وفي  
الصبيحين عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة  
لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم  
القائمة ولهم عذاب أليم رجل  
حلف على عين على ما لا امر مسلم  
فاقتطعه ورجل حلف على عين بعد  
العصر أنه أعطى بسلعة ما كثرها  
أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل  
ما به يقول الله اليوم أنتم من فضلى

كذلك أول آدمين جعلوا هذه الحركات الخفية لمستعجولة لله فهم من الشر والتمطيل  
مالئ في مشركي العرب فإن مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شئ  
ولهذا قال في الآية الأخرى قل لو كان معكم آلهة كما يقولون إذا ابتغوا إلى الذى العرش سبيلا كما  
قال في الآية الأخرى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يعلكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا  
أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن  
عذاب ربك كان محذورا فحين أن ما يدعى من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم يبتغى به  
الوسيلة إلى الله والتقرب إليه وذلك لأنه هو الله المعبود الحق الذى كل ما هو مأمور بمقتضى إليه من  
جهة أمره ليس له شئ إلا منه ومن جهة وأن الله لا يبتغى لارادته دونه فلو لم يكن هو المعبود  
لفسد العالم إذ لو كانت الارادات ليست له مراد ذاته والمراد ما لنفسه وما لغيره لا بد أن يكون  
ذلك الغرر مراد حتى ينتهى الأمر إلى مراد نفسه فكأنه تمتنع التسلسل في العلل الفاعلية  
بمتنع التسلسل في العلل الغائية وقد ظن أن هذا الطريق أنبت قديما الفلاسفة ارسطو  
وأتباعه إلا أنه لم يكنم أن يتنوع لكونه على غاية فقط لكن أولئك جعلوه على غاية بمعنى التشبيه  
به كما يقول الفلاسفة هو التشبيه بالآلة على قدر الطاقة لم يجعلوه معبودا محبوبا لذاته كما جاءت  
الرسائل بذلك ولهذا كان من تعدد تصوف على طرقهم من المتأخرين يقولون في دعوى الربوبية  
والإلهية وهم في نوع من الفرعية بل قد يعظم بعضهم فرعون ويضاهونه على موسى كما يوجد  
ذلك في كلام طائفة منهم والواجب أنبات الأمرين أنه سبحانه رب كل شئ واله كل شئ وإذا كانت  
الحركات الارادية لا تقوم إلا بما أضافته وبذلك يقصد ولا يجوز أن يكون مراد ذاته إلا الله تعالى  
كما لا يكون موجودا بذاته إلا الله تعالى فعلم أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وهذه الآية فيها  
بيان أن لا إله إلا الله وأنه لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدنا قال فيها إذا ذهب كل اله عاقل  
ووجه بيان لزوم الفساد إذا أقدر تدبر أن ما تقدم من أنه تمتنع أن يكونا غير متكافئين لكون  
المقهور مرئيا بالاريا وإذا كانا متكافئين امتنع التدين منهما إلا على سبيل الاتفاق ولا على سبيل  
الاختلاف فيفسد العالم بعدم التدبير إلا على سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم  
وهذا من جهة امتناع الربوبية لغير الله ويلزم من امتناعها امتناع الألوهية فإن ما لا يفعل شيئا  
لا يصلح أن يكون ربا بعدد ولم يأمر الله أن يعبد ولهذا بين الله امتناع الألوهية لغيره تارة بين أنه  
ليس بخالق وتارة بما له أمر بذلك لنا كقوله تعالى قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أرى في ما إذا  
خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أئوتى بكتاب من قبل هذا أو آتاه من علم إن كنتم  
صادقين وذلك أن عدم ما سوى الله تعالى قد يقال إن الله أذن فيه لما فيه من المنفعة في سبحانه  
أنه لم يشعره كما قال تعالى وإسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة  
يعبدون وهذا مسطور في موضع آخر والمقصود هنا أن في هذه الآية بيان امتناع الألوهية من  
جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى لانه لا صلاح لخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من  
جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم وما سوى الله لا يصلح فلو كان فيهما معبود غير الله لفسدنا من  
هذه الجهة فانه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته كما هو الرب الخالق بعيشته وهذا معنى قول  
الذي صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

( ١٠ - منهاج ) كملت فضل ما لم تعلم بداله وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم  
القائمة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال فقراها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فقال لا وبشر خاوا وخسر وامرهم

بارسول الله قال المسبيل والنان والمفق سلعته بالحلف الكاذب وهذا الحديثان فهماني التكليم والتظريع بعض الناس كافي القرآن مثل ذلك وأمانى التكليم وحده (٧٤) ففي غير حديث وهذا الباقى الاحاديث كثر جدا

يَعْتَدِرُ اسْتِقْصَاءَهُ وَلَكِنْ نَهْنَاهُ بِعَظَمَةِ  
عَلَى قَوْعِهِ وَالْأَحَادِيثَ حَاجَتْ فِي هَذَا  
الْبَابِ كَلِمَاتٍ الْآيَاتُ مَعِ زِيَادَةِ  
تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ كَأَنَّ أَحَادِيثَ  
الْأَحْكَامِ تَجِبُ مُوَافَقَةُ الْكِتَابِ اللَّهُ  
مَعَهُ تَفْسِيرُهُ بِالْجَمَلِ وَمَعَ مَا فِيهِ مِنْ  
الزِّيَادَاتِ الَّتِي لَتَعَارِضُ الْقُرْآنَ  
أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّهِ  
الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَأَمَرَ أَزْوَاجَ نَبِيِّهِ  
أَنْ يَذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِهِمْ مِنْ  
آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ وَأَمَّا نَحْنُ عَلَى  
الْمُؤْمِنِينَ بَأَنْ يَحْفَظُوا فِهْمَ رَسُولِ اللَّهِ  
نَفْسَهُمْ فَلْيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ وَزَكَاةُ  
يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَقَالَ  
الَّتِي عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْآيَاتُ  
وَتُوتِ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ وَفِي  
رِوَايَةِ الْإِسْلَامِ مِثْلُ الْقُرْآنِ أَوْ أَكْثَرَ  
فَالْحِكْمَةُ الَّتِي أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ مَعَ  
الْقُرْآنِ وَعَلَيْهَا أَمْتُهُ تَتَوَلَّى مَا تَكَلَّمَ  
فِيهِ مِنَ الدِّينِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ مَنْ  
أَنْوَاعٍ أَكْثَرُ وَالْأَمْرُ بِغَيْرِ مُوَافَقِ نَجْدٍ  
لِلَّهِ وَأَمْرُهُ مُوَافَقٌ لِأَمْرِ اللَّهِ فَكُلُّهُ  
يَأْمُرُ بِغَيْرِ الْكِتَابِ وَبِغَيْرِ تَفْسِيرِ  
مَا فِي الْكِتَابِ وَبِغَيْرِ مَا يَذْكُرُ بَعْضُهُ  
فِي الْكِتَابِ فَهُوَ أَضْيَاقُ تَحْصِيرِ عَمَلٍ فِي  
الْكِتَابِ وَبِغَيْرِ تَفْسِيرِ مَا فِي الْكِتَابِ  
وَبِغَيْرِ مَا يَذْكُرُ بَعْضُهُ فِي الْكِتَابِ  
فَلَمَّا أَخْبَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ بِذِكْرِ  
فِيهِ أَفْعَالُ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا وَرَزَقَهُ  
وَعُدْلَهُ وَأَحْسَنَهُ وَأَتَمَّهُ وَمَعَايِشَهُ  
وَيَذْكُرُ فِيهِ أَنْوَاعُ كَلَامِهِ وَتَكْلِيمِهِ  
لِلْإِسْلَامِ وَأَنْبِيَاءَهُ وَغَيْرِهِمْ مِنْ  
عِبَادِهِ وَيَذْكُرُ فِيهِمَا بِذِكْرِ مَنْ  
رَضَاهُ وَبِغَضِهِ وَحَبْلَهُ وَغَضَهُ وَفَرَحَهُ

الأكل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعم لالحاجة زائل

ولهذا قال الله تعالى في فاتحة الكتاب يا آله عبيدوا له وتسعين وقدم اسم الله على اسم الرب في أولها بحث قال الحمد لله رب العالمين فالعبود هو المقصود المطلوب المحبوب فلذاته وهو الغاية والمعنى وهو الباري المبدع الخالق ومنه ابتداء كل شيء والغايات تحصل بالبدء أي بطلب الغايات فالإلهية هي الغاية وبها تتعلق حكمته وهو الذي يستحق أن تهتدى به وبجب ويحمد ويمجد وهو سبحانه بحمده نفسه وشي على نفسه ويمجد نفسه ولا أحد أحق بذلك منه حامدا ومجودا وهذه الأمور مبسطة في غيره هذا الموضع وقد تبين بما ذكرناه أن من جعل عبادة الله كالعبادة الملك فهو من أعظم المشركين بالله

(وأما الجواب) عن احتجاجهم بقوله تعالى والله خلقكم وما تعلمون بأن المراد بذلك الاصنام فلا تنزه في أن المراد بذلك الاصنام فإن هذا هو أصح القولين وما عني الذي ومن قال أنها مصدرية والمراد والله خلقكم وعلمكم فهو ضعيف فإن سياق الكلام أنما يدل على الأول لأنه فان عبيدون وانتم تخون والله خلقكم وما تعلمون فأنكر عليهم عبادة الخصوف فالتناسب أن يذكر ما يتعلق بالخصوف وأنه مخلوق لله والتقدير والله خلق العباد والمعبود ولأنه لو قال والله خلقكم وعلمكم لم يكن في هذا ما يقتضي ذمهم على الشرك بل قد يقال أنه إقامة عذر لهم وذلك لأن الواو في قوله والله خلقكم وما تعلمون والخال والحال ههنا شبه الطرف وكلاهما يتضمن معنى التعليل كما يقال أيدم فلان وهو رجل صالح ونسي إليه وهو محسن اليك فتقرر بذلك ما هو جزمه ونبيه عما أنكره عليه وهو سبحانه نكر عليهم عبادة ما يعبدون وذكر قوله والله خلقكم وما تعلمون مستفهما ما هو جزمهم على ذلك ذمهم عنه وذلك كون الله تعالى خلق معلومهم ولوأريد الله خلقكم وعلمكم الذي هو الكفر وهو غير لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم ولم يكن في بيان خلق الله تعالى لأفعال عبادة ما هو جزمهم على الشرك لكن يقال هذه الآية تدل على أن أعمال العباد مخلوقة لانه قال والله خلقكم والذي تعلمون من الاصنام والاصنام كانوا يصنعونها فلا تجاها أن يكون المراد خلقه لافعل التثنية والعمل أو قبل ذلك ويعدده فإن كان المراد ذلك كرهونها لمخافة قبل ذلك لم يكن فيها حجة على أن المخلوق هو المعبود لكن المخلوق ما لم يعمل ولم يصنع وإن كان المراد خلقها بهذا العمل والتثنية فالعلم أن الخلق هو أثرهم وعملهم وعند القدرة أن المتولد عن فعل العبد ففعله لا فعل الله فيكون هذا الخلق والتصوير قطعهم لا فعل الله فإذا ثبت أن الله خلقها بما فيها من التصوير والخلق ثبت أنه خلق ما قولهم من فعلهم والمتولد لازم لفعل المباشر ولمزوجه وخلق أحد المتلازمين يستلزم خلق الآخر فدللت الآية أنه خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما وادعها وخلق الاعيان التي قام بها التولد ولا يمكن أن يكون أحد المتلازمين عن الرب والآخر عن غيره فانه يلزم افتقاره إلى غيره وأيضا فنفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله خلقكم فإن أعرأضهم داخله في معنى أسمائهم فآله تعالى خلق الإنسان بجميع أعرأضه وحركاته من أعرأضه فقد تبين أن خلق أفعالهم بقوله والله خلقكم وما قولهم عنهم التثنية والتصوير بقوله وما تعلمون فثبت أن الله تعالى خلق هذا وهذا هو المطلوب مع أن الآيات الدالة على خلق أعمال العباد كثيرة كاتقدم التنبيه عليها لكن خلقه المصنوعات

وضحه كما غير ذلك من الأمور التي تدخل في هذا الباب والناس في هذا الباب ثلاثة أقسام الجهمية المحضة من مثل المعتزلة ومن وافقهم يجعلون هذا كله مخلوقاً متصلاً عن الله تعالى والكلاية ومن وافقهم يثبتون ما يثبتون من ذلك إما قديماً عنه

لازم الذات الله وأما مخلوقا فمفصل عنه وجهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قام بذات الله متعلق بحديثه وقدرته كادلت عليه التصوص الكيفية ثم بعض (٧٥) هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما نقوله الكرامية وأما كثرة أهل الحديث ومن وافقهم فانهم لا يجعلون النوع حادثا بل قد عدا ويصرفون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفرادهم كما يفرق جهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه فإن نعم أهل الحنابلة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الثاقبة ومن الاعيان الحادثة مالا

يفنى بعد حدوثه كالرواح الا تسمين فانها مبدعة كانت بعد أن لم تكن ومع هذا فهي باقية دائمة والفلاسفة يقولون ذلك في دوام النوع دون أشخاصه لكن الدهرية منهم نزلوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وأنها قديمة النوع فاعتقدوا قدمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعامة ما يخصونها به ابطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدثت من غير تجديد امر حادث وهذا القول اذا نزل كان بطلانه أقوى في الجملة على الدهرية في افساد قولهم وفي محبة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قوتهم فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كسب ما ذكر لامر وليس في صريح المعقول ما يناقض صريح المتقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الايمان تصديق الرسول

مثل الفلك والابنية واللباس هو تفسير خالق الخوقات كقوله تعالى وآلهم ما جئناذرهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله يجعل لكم ما تخلق تلالا وجعل لكم من الجبال اكننا واجعل لكم سرائيل تصيبكم الحر وسرايل تصيبكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تتجلون (فصل قال الرافضي) وذهبت الانعارة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الابصار وخالفوا الضرورة لان المصدر بالعين يكون مقابلا وفي حكمه وخالفوا جميع العقلاء ذلك وذهبوا الى تجوز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة من الارض الى السماء مختلفة الالوان ولنا شاهد بها وأصوات هائلة لا تسمعها وعسا كرم مختلفة متغاربة بأشكال الاسلحة بحيث تفس أجسامنا أجسادهم ولا شاهد صورهم ولا حركاتهم ولا تسمع أصواتهم الهائلة وأن شاهد جسمنا أصغارا لجسام كالنرد في المشرق ونحن في المغرب مع كثرة الخائل يبنوا وينبها وهذا هو السفسطة (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (أحدها أن يقال) أما ثابت روية الله تعالى بالابصار في الآخرة فهو قول سلف الامة وأنها وجاهر المسلمين من أهل المذاهب الاربعة وغيرها وقد وثرت به الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجهور الفالين بالرؤية يقولون يرى عبادا موجهة كالمحور المعروف بالعقل كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس تصامون في رؤيته وفي لفظ كما ترون الشمس والقمر هموا وفي لفظ هل تضارون في رؤية الشمس هموا ليس دونها صاحب قالوا قال فهل تضارون في رؤية القمر هموا ليس دونها صاحب قالوا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر وإذا كان كذلك فتقدير أن يكون بعض أهل السنة المتيقنين أخطوا في بعض أحكامها لم يكن ذلك قد حاق في مذهب أهل السنة والجماعة فانا لا ندعي العصمة لكل منصف منهم وانما ندعي أنهم لا يفتنون على ضلالة وأن كل مسئلة اختلف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع أهل السنة وحيث تصيب الرافضة فلا بد أن وافقهم على الصواب بعض أهل السنة وليس الرافضة يقول لا وافقهم أحدهم من أهل السنة الا وهم يحفظون فيه كرامة اثني عشر وعصمتهم (والجواب الثاني) ان الذين قالوا ان الله يرى بلا مقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا متيقنين للرؤية نافية للعالوا احتاجوا الى الجمع بين هاتين السلتين وهذا قول طائفة من الكلابية والاشعرية ليس هو قول كلهم بل ولا قول أكثرهم بل أئمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفي ذلك منهم فاما انما ملوا فاقته المعتزلة في نفي ذلك ونفي ما زعمناه فانهم لما وافقوهم على محبة الدليل الذي استدلت به المعتزلة على حدوث العالم وهو أن الجسم لا يتحول عن الحركة والسكون وما لا يتحول عنها فهو حادث لاستماع حوادث لا أول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فيتمتع أن يكون الباري جسمالا أنه قديم ويتمتع أن يكون في جهة لأنه لا يكون في الجهة الا الجسم فيتمتع أن يكون مقابلا للرائي لان المقابلة لا تكون الا بين جسمين ولارب أن جهور العقلاء من متيقني الرؤية ونفها يقولون ان هذا القول معلوم الفساد بالضرورة ولهذا ذكر الرازي أن جميع فرق الامة تخالفهم في ذلك لكنهم يقولون لهذا المنع عليهم نحن أئمتنا

فيما أخبر وطاعته فيما أمر وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون تدليل لا عقل ولا غير عقل يناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من اخباره للعقول وأصل وقوع ذلك في المنتسبين للاسلام والاعيان أن أقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصرته ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه حجة ورأوا أن تلك الخطأ لها لازم يجب التزامها وتلك الموازن تناقض  
كثير من أخصاره وهو لا غلطوا في المنقول والمقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نفاة الصفات

الرؤية ونفيها الجبهة فلم يهاكم كرهه فان أمكن رؤية الرائي لا في جهة من الرائي صر قولنا وان  
لم يكن لزمن خطو في احدى المستلثين اما في الرؤية واما في مياينة الله نطقه وعلوه  
عليهم واذا لم الخطا في احداها لم يتعين الخطا في الرؤية بل محسوس أن يكون الخطا في  
العلو والمياينة وليست موافقتك ههنا بحجة كلفلس تناقضنا لدليل على صواب قولك في  
نفي علو الله على خلقه بل الرؤية ثابتة بالنصوص المستفيضة واجماع السلف مع دلالة العقل  
عليها وحينئذ فلا زلزم الحق حق ونحن اذا اثبتنا هذا الحق ونفيها بعض لوازمه كان هذا  
التناقض أهون من نفي الحق ولوازمه وأنت نفيتم الرؤية ونفيتم العلو والمياينة فكان قولكم  
أبعد عن العقول والمنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وان كان في قولنا تناقض  
فالتناقض في قولكم أكثر مع مخالفتكم لنصوص الكتاب والسنة واجماع سلف الامة من اثبات  
الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متواتر مستفيض والنفاة لا يستندون لآل كتاب ولا  
الاسنة ولا الى اجماع بل عارضوا برويهم الفاسدة ما تراءى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وأتباعه من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وأما التناقض فان هؤلاء  
الناقضين رؤية يقولون انه موجود لا داخل العالم ولا مياينة ولا يقرب من شئ ولا يقرب اليه شئ  
ولاي راء أحد ولا يحجب عن رؤيته شئ دون شئ ولا يصعد اليه شئ ولا ينزل من عنده شئ الى  
أمثل ذلك واذا قيل هذا مخالف للعقل وهذا صفة للمعتمد وجوده قالوا هذا النفي من  
حكم الوهم (فيقال) لهم اذا عرض على العقل موجود ليس بحكم قائم بنفسه يمكن رؤيته كان  
العقل قابلا لهذا الاسكره فلذا قيل مع ذلك انه يرى بلا مواجهة فان قيل هذا يمكن بطل  
قولهم وان قيل هذا مما تمنعه العقل قيل منع العقل لما جعله موجودا واجبا أعظم وان  
قلتم انكار ذلك من حكم الوهم قيل لكم وانكار هذا حينئذ أو ان يكون من حكم الوهم وان قلتم  
هذا الانكار من حكم العقل قيل لكم وذلك الانكار من حكم العقل بطريق الاولى فانكم  
تقولون حكم الوهم الباطل أن يحكم فماليس محسوس بحكم المحسوس وحينئذ اذا قلتم ان  
البارئ تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون  
المقابلة وان قلتم انه محسوس لم يمكن الاحساس ثم بطل فيه حكم الوهم فاستنع أن يكون  
لا داخل العالم ولا خارجة حينئذ تجوز رؤيته واذا قلتم اذا كان غير محسوس فهو غير مرئي قبل  
ان أردتم بالمحسوس الحس المعنوي فالرؤية التي يشتملها مشبهة الرؤية بلا مقابلة ليست هي الرؤية  
المعتادة بل هي رؤية لا تعلم صفتها كما أثبت وجوده موجودا لا تعلم صفة فذلك ما تنازعتهم به من  
الشاعات والمناقضات ياتكم أكثر منه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة المحضة  
متفقون على اثبات العلو والمياينة واثبات الرؤية وحينئذ ثبت أحداهما ونفي الآخر أقرب  
الى الشرع والعقل يحى نفاها جميعا فالاشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب الى  
الشرع والعقل من المعتزلة والشيعة الذين نفوها أما كونهم أقرب الى الشرع فان الآيات  
والاحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها على العلو والرؤية أعظم من أن تحسرس  
وليس مع نفاة الرؤية والعلو ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية وانما يزعمون أن علمهم العقل  
فمنقول قول الاشعرية المتناقضين خبير من قول هؤلاء وذلك أنا اذا عرضنا على العقل وجود

والافعال أنه أحبر أن كل ماسوى  
الذات القديمة المجردة عن الصفات  
محدث الشخص والنوع جميعا  
وظنوا أن هذا من التوحيد الذي  
جاء به واحتجوا على ذلك بما  
يستلزم حدوث كل ما قامت به  
صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق  
الى اثبات وجوده ووحدانيته  
وتصديق رسوله فقالوا ان كلامه  
مخلوق خلقه في غيره لم يقبه كلام  
وانه لا يرى في الآخرة ولا يمكن  
مياينة الخلق ولا يقبه علم ولا قدرة  
ولا غيره من الصفات ولا فعل من  
الافعال لا خلق العالم ولا استواء ولا  
غير ذلك فانه لو قام به فعل أو صفة  
لكان موصوفا محلا للاعراض ولو  
قام به فعل يتعلق بعينه لزم  
تعاقب الافعال ودوام الحوادث  
واذا حوزوا دوام النوع الحادث أو  
قدمه بطل ما به احتجوا على  
ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه  
وسلم أخبر به وهم يحفظون في  
المنقول والمقول أما المنقول فان  
الرسول لم يخرق بقدرة ذات  
مجردة عن الصفات والافعال بل  
النصوص الالهية متظاهرة  
بأصاف الرب بالصفات والافعال  
وهذا ما علم بالفرض وقتل جميع  
الكتاب والسنة وهم يسلون أن  
هذا هو الذي يظهر من النصوص  
ولكن أخبر عن الله باسمائه  
الحسنى وآياته المثبتة لصفاته  
وأفعاله وأنه خلق السموات  
والارض وما بينهما في ستة أيام

ثم استوى على العرش فن قال الافلاك قديمة أزلية فقوله ما قلنا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بل رب كآل من موجود  
قال ان الرب تعالى لا علمه ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منكم ما قل صريح يدل على قوله بل

العقل الصريح مناقض لقوله كما قد بين في موضعه من وجوه كثيرة تمثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم ان اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة متمتع كاتب علم بلا عالم وقدره بلا قادر وأكبر امتناعا (٧٧) من ذلك ان يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة

فهذا قول نفاة الصفات وأما القائلون بقدم العالم فقولهم يستلزم امتناع حدوث حادث فان القديم إما واجب بنفسه أو لازم للأوجب بنفسه ولوازم الأوجب لا تكون محدثة ولا مستتزمة لحدث فالحوادث ليست من لوازمه وما لا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فإذا كان القديم الأوجب بنفسه أو لازم للأوجب لا يصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون أن العالم له قديمة موجبة وهو لازم لعلته وعلته عنده مستلزمية لمعولها ومعولها ما يستلزم أن يحدث شيء في الوجود إذا الحادث العين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء وإذا قالوا يجوز أن يحدث عن الأوجب بنفسه حادث بواسطة فصل الكلام في تلك بواسطة كالكلام في الأول فانها ان كانت قديمة لازمة لم قدم المعالولات كلها وان كانت كادثة فلا بد لها من سبب حادث وإذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا في أول قبل لهم فليست أعيان الحوادث من لوازم الأوجب بنفسه وإذا كذا النوع من لوازم الأوجب امتنع وجود الأوجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث يمكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الأوجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار إليه ولا يقرب منه شيء ولا يبعد اليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا يلاخره ولا يرفع اليه الا بدى ونحو ذلك كانت الفطرة منكردة لذلك والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم يشكرون ذلك ولا يقرون الا (١) الاقوال النفاة وحتجهم والافطرا السلبية متفق على انكار ذلك أعظم من انكار خرق العادات لان العادات يجوز انخرافها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة حجة مقبولا فثبت وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول وإذا ثبت أنه فوق العرش فرؤيته ما هو فوق الانسان وان لم يكن جسما أقرب الى العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فثبت أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب الى العقل من أقوال النفاة فان قول النفاة متمنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انحراف العادات لجواز (الجواب الرابع) ان الاشعرية تقول ان الله قادر على أن يخلق محضرتا مالا نراه ولا نسمعها من الاجسام والاصوات وأن يرينا ما بعدنا لا يقولون ان هذا واقع بل يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يشكون في وقوعه بل يعلمون أن هذا ليس واقع الا بتحيز الوقوع غير الشك في الوقوع وبعبارة هذا الناقل تقتضي أنهم يجوزون أن يكون هذا الا أن موجودا ونحن لا نراه وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا اقل لهم بطريق الزام قبل لهم اذا جوزتم الرؤية في غير حجة يجوزوا هذا فقالوا نعم فحجوز كما أنهم يقولون رؤية الله حادثة في الدنيا أي هو قادر على أن يرينا نفسه وهم يعلمون مع هذا أن أحدا من الناس لا يرى الله في الدنيا الاما تنوع فيمن رؤيته التي صلى الله تعالى عليه وسلم به ومن شئ منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فليعلمهم بالادلة النافية لذلك وقد ذكر الاشعرية في وقوع الرؤية بالا به ارفى الدنيا الغير التي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم يره أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا الذي وأنهم لا يتنازعوا الا في التي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لم يره حتى يموت وقد سأل موسى عليه السلام الرؤية فنهىها فلا يكون أحاد الناس أفضل من موسى وفي الجملة ليس كل ما قال قائل انه ممكن مقدور يشك في وقوعه الاشعرية يقومون وافقهم من أتباع الشافعي ومالك وأحمد وان كانوا يقولون يجوز امور مستعينة في العاد في الرؤية فيقولون انه لا يجب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بالعين وكذلك يقولون في مسائل المراثيات فكانوا يقولون أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية وينعون أن يكون بين الاسباب ومسبباتها ملازمة وأن يكون بين الموانع ومنوعاتها ممانعة ويجعلون ذلك كله عارضة مستندة الى محض المشيئة ويجوزون خرقها بمحض المشيئة فهم يقولون اننا نعلم انتفاء كثير ما يعلم امكانه كما نعلم أن العسر لم ينقلب دما ولا الخيال ياقوتا ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم بهذا من العقل الذي عينه العاقل عن الجنون وان كانوا يتناقضون في قولهم ما هو باطل عقلا ونقلا فأقول اللهم في القدر والصفات

(١) كذا بياض بالاصل فلجيز من نسخة صحيحة

معين من أجزاء العالم الفلك ولا غيره وهو ينقض قولهم وإذا قالوا نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس وهذا لازم للعقل وهو لازم للأوجب بنفسه فيقول لهم هذا مستلزم لملووع الحوادث سواء كان بوسط أو بغير وسط والذات القديمة المستتزمة لمعولها لا يحدث

عنهما في الوسط ولا يغير وسط سواء كان الحادث نوعاً وشخصاً لأن النوع الحادث متغير بمقارنته لها كما تتغير مقارنة الشخص الحادث لها لأن النوع الحادث أعم وأبشع شيئاً والمفارقة لها (٧٨) قدیم معها لا يوجد شيئاً فثبتنا بطل أن تكون

والرؤية ثغرين أقوال المعتزلة وموافقهم من الشيعة وإن كان الصواب هو ما عليه السلف وأئمة السنة وهو قول الأئمة الأربعة وجهه والكار من الصعوبة والنصوص المؤثرة في ذلك عن الأئمة المذكورين في غير هذا الموضع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فأعلم الخلق بخلق وأفصح الخلق في بيان الحق فأبينه من أسماء الله وصفاته وعلمه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضي) وذهبت الأشاعرة أيضاً إلى أن الله أمرنا ونهانا في الأزل ولا مخلوق عنده قالنا يا أيها الناس اتقوا ربكم يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولوجس شخص في مكان حال ولا غلام عنده فقال يا أيها قوم يا غم كل يا نجاح ادخل قبل أن تنادي قال العبيد أشترهم بعد عشرين سنة نفسه كل عاقل إلى السفه والحق فكيف يحسن منهم أن ينسوا إلى الله ذلك في الأزل (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا

قول الكلاية وهم طائفة ممن الذين يقولون القرآن مخلوق للمعتزلة لا من يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرامة والسالية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم فليس

في ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضي (الوجه الثاني) أن يقال أ كثر أئمة الشيعة يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت وحشده فهذا قول من أقوال هؤلاء

فإن لم يكن حقاً أمكن أن يقال بغيره من أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلاية والأشعرية إنما قالوا هذا لموافقهم المعتزلة في الأصل الذي اضطروهم إلى ذلك فانهم وافقوههم كما

تقدم على صحة دليل حدوث الأجسام فزعمهم أن يقولوا بحدوث ما لا يتخول عن الحادث ثم قالوا وما يقوم به الحادث لا يتخول منها فذا أقبل الجسم لم يتخل عن الحركة والسكون فإن الجسم إما

أن يكون متحركاً وإما أن يكون ساكناً قالوا والسكون الأزل يمتنع زواله لأنه موجود أزلي وكل موجود أزلي يمتنع زواله وكل جسم يجوز عليه الحركة فذا جاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن

تكون حركته أزلية لا تمتنع زوال السكون الأزل ولو جاز عليه الحركة لزم حدوث أول لها وذلك يمتنع فزعم ذلك أن الباري لا تقوم به الحوادث لكونه لو قامت به لم يتخل منها لأن القابل

لشيء لا يتخل عنه وعن ضده وما لا يتخول عن الحادث فهو حادث لا تمتنع حوادث لا أول لها وقد علموا بالأدلة القينية أن الكلام يقوم بالمتكلم كما يقوم العلم بالعالم والقسرة بالقادر والحركة

بالمحرك وأن الكلام الذي خلقه الله في غيره ليس كلاماً بل تلك المحل الذي خلقه فيه فإن الصفة إذا قامت جعل عادتها على ذلك المحل ولم تعد على غيره واشتق ذلك المحل منه اسم ولم

يشتق لغيره ولو كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً لزم أربعة أمور مطلقة ثبوت حكم الصفة والاسم المشتق منها لغير الله وانتفاء الحكم والاسم عن الله لازمان عقليان ولا زمان سمعيان

يلزمان كون الكلام صفة لتلك المحل لا لله فيكون هو المنادي بما يقوم به فتكون الشهيرة أتت خلق فيها دعاء مسمى هي القائلة أنا لله لا يكون الله هو المنادي بذلك ويلزم أن تسمى هي متكلمة

منادية لمسمى ويلزم أن لا يكون الله متكلماً ولا منادياً ولا مناجياً (وهذا) خلاف ما علم بالاضطرار من دين المسلمين وهذا قد بسط في غير هذا الموضع وقالوا أيضاً لو لم يكن متكلماً في الأزل

لزم إصافه بنقيض الكلام من السكوت والخرس وقالوا أيضاً لو كان كلامه مخلوقاً لكان أن

هو واجبة لنفسها وإذا لم تكن واجبة ولا صادرة عن علة موجبة فلا بد لها من فاعل ليس موجبا بداهة وإذا كان خلقه

غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علة موجبة بنفسها من غير واسطة وبوسائط لازمة لتلك العلة فعلى هذا التقدير يمتنع حدوث الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

الحوادث صادرة عن علة تامة مستلزماً لمتقارن بعضه بعضاً أو شخص منها فبطل أن يكون العالم صادراً عن علة موجبه كإبطال وجوبه بنفسه وهو المطلوب وما بين ذلك أن القديم يستلزم قدم موجباً أو وجوبه بنفسه فإن القديم إما واجب بنفسه وإما واجب بغيره إذا لم يمكن الذي لا موجب له لا يكون موجوداً

(مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه)

ففضلاً عن أن يكون قدماً بالضرورة واتفاق العقلاء وإذا كان واجبا بغيره فلا بد أن يكون

الموجب له قدماً ولا يكون موجبا له حتى تكون شروط الإيجاب

قدسية أيضاً فيمتنع أن يكون موجب القديم وأشرط من شروط الإيجاب حادثان لأن الموجب

المقتضى للفاعل المؤثر يمتنع أن يتأخر عن موجبه الذي هو مقتضاه وأثره وهذا معلوم بالضرورة ومتفق

عليه بين العقلاء وإذا كان كذلك فمتنع أن يكون جمع العالم واحداً

بنفسه إذ لو كان كذلك لم يكن في الموجبات ما هو واجب والواجب

بغيره لا بد له من موجب تام مستلزماً لموجبه والموجب التام

لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

مستلزماً لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فمتنع صدور الحوادث

عن موجب تام كما يتجتمع أن تكون

عنه فان لم يكن للحوادث فاعل غيره لم يحدوثها بلا محدث وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين ان للحوادث محدثا ليس هو مستلزما لوجبه ومقتضاها فمتنع ان يكون محدث الحوادث علة (٧٩) مستلزما لعلوها وكل ما سواها معلول لها وهذا مما يتبين

بطلانه بالضرورة ومن قال ان مجموع أجزاء العالم واجبة او قديمة فتقوله معلوم الفساد سواء جعل ذلك الجزء الافلاك وبعضها لوجبه (أحدهما) ان ذلك الجزء الذي هو واجب بغيره اذا كان علة تامة لغيره لم يمتد بقدمه معه فيلزم ان لا يحدث شي وان كان ذلك الجزء الواجب ليس هو علة تامة امتنع صدور شيء عن غير علة تامة ولو قدر امكن الحدوث عن غير علة تامة أمكن حدوث كل ما سوى الله فعلى كل تقدير يؤولونهم باطل (الوجه الثاني) من العلوم انه ليس شيء من أجزاء العالم مستقلا بالابداع لغيره من أجزاءه وان قيل ان بعض أجزاءه سبب لبعض فثابته متوقف على سبب آخر وعلى انتفاء مانع فلا يمكن ان يحصل شيء من أجزاء العالم بياو اجبا بنفسه قديما منذ الفير والحوادث لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم مسدد لغيره وليس شيء من أجزاء العالم يمكن ذلك فيه فعلم ان الرب تعالى خارج عن العالم وأجزائه وصفاته وهذا كله مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا بيان انه ليس في العقول ما يناقض ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وقد علم ان المدعى للعقول يناقضه صفات صف يحوزون عليه وعلى غيره من الرسل فيما أخبروا به عن الله تعالى وبقوله الى الامم عن الله تعالى الكذب عداا وخطاا وأن

خلق في محل كان كلاما ذلك المحل وان خلقه قائما بنفسه لم يمتد بقدمه والعرض بنفسها وان خلقه في نفسه لم يمتد بقدمه محلا للحوادث وهذه الوازم الثلاثة باطلة تبطل كونه مخلوقا كما هو مبسوط في غير هذا الموضع فلما ثبت عندهم ان الكلام لا بد ان يقوم بالمتكلم وقد وافقوا المعتزلة على ان الحوادث لا تقوم بالقديم لزمن من هذين الاصلين ان يكون الكلام قديما قالوا وقدم الاصوات تمتع لان الصوت لا يبقى زمانين فتعين ان يكون القديم معنى ليس بحرف ولا صوت واذا كان كذلك كان معنى واحدا لانه لو زاد على واحد لم يكن له محد محدود وامتنع وجود معان لانهاية لها فهذا أصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع ان يقوم الرب ما هو امره مقدور وفاقناكم في كون كلامه مخلوقا فافضلنا عنه فلم يمتد كثره من تناقضات فان الجمع بين هذين محكما لم يكن متناقضين وان تعد ذلك لم يمتد خطونا في احدى المسائلين ولم يتعين الخطا فيما افقناكم فيه بل قد تكون محظنين فيما وافقناكم فيه من كون الرب لا يتكلم بعيشته وقد نرى بكلام يقوم مع ثبوت هذا القول عن جهو ر أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرامية والشعة وغيرهم بل لعله قول **أكثر** أهل الطوائف وان لم يمتد خطونا في احدى المسائلين لا يصح الا بالزمن صوابكم انتم بل نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدى الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول ان الرب يتكلم بكلام يقوم بعيشته وقد نرى خيرا من موافقتنا لمن يقول ان كلامه انما هو ما يخلق في غيره فان فساد هذا القول في الشرع والعقل أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم بعيشته وقد نرى ثم القائلون انه يتكلم بعيشته وقد نرى بكلام بعد ان لم يكن الكلام موجودا فيه كما تقوله الكرامية وموافقهم ومنهم من قال لم يزل متكلما اذا شاء وكيف شاء فتقوله انه أهل السنة والحديث كعبدة الله من المبارك وأحد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة والكلابية يقولون لو اضطررنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس الكلام قائم بذاته بعد ان لم يكن كان كلام هولاء أخى فسادا من قول المعتزلة وقول المعتزلة أظهر فسادا فان الحق النافى لهذا وهو ان القابل للشي لا يتحول منه أو من ضده صحة ضعيفة اعترف بضعفها اذا حق الطوائف واعترف بتصويبهم انه لا يقوم لهم دليل عقلي بل ولا سمعي على نفي قيام الحوادث به الا ما ينفي الصفات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن ان يصير الى القول بالاحتراق السلف وأهل الحديث وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلما اذا شاء كما هو قول أهل الحديث معنى على مقدمتين على أنه يقوم به الامور الاختيارية وأن كلامه لانهاية قال الله تعالى قل لو كان الصبر مديدا لكلماتي لربى لنفذ العبر قبل أن تنفذ كلمات ربى ولو جشأ عتله مددا وقال ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والصبر مدى بعد سبعة اجهر ما نفذت كلمات الله ان الله عز رب حكيم وقد قال غير واحد من العلماء ان مثل هذا من كلام الله راد به الدلالة على ان كلام الله لا ينقضي ولا ينفد بل لانهاية ومن قال انه لا يتكلم بعيشته وقد نرى بكلام يقوم بذاته يقولون انه لانهاية في المستقبل وأما في الماضي فلم يزل منهم من يقول لانهاية له بذاته وانهم يقولون لانهاية في الماضي كالانهاية في المستقبل وهذا يستلزم وجود مالا نهائية له أزلا وأبدا من الكلمات والكلام صفة كمال والتكلم بعيشته وقد نرى أنه كل من لا يتكلم

يظهر نقض ما يبيطن كما يقول ذلك من يقوله من الكفار بالرب ومن المظهرين لتدبيرهم من المتأفكين من المتأسفة والفرامطة والباطنية ويحومهم من يقول بشي من ذلك وصف لا يجوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون المنسوبون الى الاسلام على



اختلاف أصنافهم والمبتدع من هؤلاء مخظون في السمع وفي العقل في التمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل  
 هذا أو خطأ وفي العقل حيث يقررون ذلك (٨٠) بما يظنون به براهين وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها بالإطالة فان

الدليل لازم لسدوله ولازم الحق لا يكون الإحقا أو ما للدليل الباطل فقد يلزمه الحق فلهذا ينبغي على الحق الحق نازعه وبالباطل نازعه أما الباطل فلا ينجح عليه الإبطال فان جملوا كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لانه يلزم من ثبوت المزموم ثبوت اللازم فلو كان الباطل مستلزما للحق لكان الباطل حقا فان الجهة الصحيحة لا تستلزم الإحقا وأما الدعوى الصحيحة فقد تكون حجتها صحيحة وقد تكون باطلة ومن أعظم ما بني عليه التكاليف التافهة للأفعال وبعض الصفات أو جمعها أصولهم التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي في قياس ما يشاؤون ويقدر عليه بذاته من أفعاله وغيرها

(فصل) وقد ذكر أبو عبد الله الرازي هو أبو الحسن الأسدي ومن اتبعهما أدلة نضلة ذلك وأبطلوها كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك إلا بان ما يقوم به ان كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها نقضا وإن كان نقضها انصافا بالنقص والله تعالى مزمع ذلك وهذه الجهة ضعيفة وأصلها أضعف مما ضعفوه ونحن نذكر ما ذكره أبو عبد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الكلامية التي سماها نهاية العقول في دراية الأصول وذكر أنه أورد فيه من الحقائق والذقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب

بمشيته وقدرته بل لا يعقل متكلام الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالكلام وأما الأمور المنفصلة عن الذات فلا يتصف بها البتة فضلا عن أن تكون صفة كمال وأنقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف لامن الصحابة ولامن التابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكروا هذا الأصل ولا قال انه متع وجود كلمات لا تنهاه في الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وانما قال ذلك أهل الكلام المحدث المبتدع المذموم عند السلف والأئمة الذين أحدثوا في الاسلام في صفات الله وعلوه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال انما قلنا ذلك لانا انما استدلنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وانما استدلنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وانما لا ينبغي عن الحوادث فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها فلو قلنا انه تقوم به الصفات والكلام لمزقم قام الحوادث به لان هذه الاعراض حادثة فقال لهم أهل السنة أحدثتم مقالة ترعون انكم تنصرون بها الاسلام فلا الاسلام فلو انما نصرتهم ولا عدوه كسرتهم بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل قالوا قالون بنصوص المرسلين يقولون انكم خالفتموها وانكم أهل بدعة وضلالة والعالمون بالمعاني المعقولة يقولون انكم قلتم ما يخالف المعقول وانكم أهل خطأ وجهالة والغلاة السفة الذين زعمتم انكم متعجبون علمهم بهذه الطريق سلطوا عليكم بها ورواوا انكم تخالفون صريح العقل والقلافة لأجل منكم بالشرع والعقل في الالهيات لكن لما قلنا ان ما حجتهم به هو الشرع وقد رأوه يخالف العقل صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوكم بأدلة عقلية بل وشرعية ظهر بها عجزكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مما زادهم ضلالا في أنفسهم وتسلطوا عليكم ولوسلتم معهم طريقة العارفين بحقيقة المعقول والمقول لكان ذلك أنفركم وأتبع لما جاءه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم عتزة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهمتهم ان هذا يدخل في حقيقة الايمان فصار ما عرفوه وأثلم من كذب هؤلاء وعدوانهم مما يوجب القدرح فيما ادعوا من ايمانهم ولما رأى أولئك في الملك والرياسة والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلكوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق وأثلم المبتدعين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبة لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى ولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجعان انما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عدى الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التقي الجعان فاذن الله وعلمه المؤمنين فمما جاءه الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصريح المنقول والاقوال المخالفة لذلك وان كان كثير من أصحابها يمتحنون مغفورا لهم خطوهم فلا يمكن نسرهم بالأدلة العلمية والاحوال عما يقدح فيها بالاجوبة العلمية فان الأدلة الصحيحة لا تدل الاعلى القول الحق والاجوبة الصحيحة المفسدة لجهة النقص ان تصدها الا اذا كانت باطلة فان ما بطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بمجعة صحيحة والقصود هنا أن من قال قولاً أصاب فيه من وجهه وأخطأ فيه من وجهه أخرجني تناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقشه عديمة جدلية سلها له سأقضى أن ما يدل على خطئي في أحد لقولين اما القول الذي سلته لك

الاولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا يعمله الا من  
 تقدم تحصيله لا كركلام العلماء وتحقق وقوفه على مجاميع بحث العقلاء المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فاني قلنا

تكلّم فيه في المبادئ والمقدمات بل ذكر العناية كل من مضر وقال في تلخيص الثبائات والغايات وقال في هذا الكتاب الاصل الثاني عشر وهو ما يستحيل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستحيل (٨١)

ذلك وأما تحديد الأحوال فالمعتزلة اختلّفوا في تجويز مثل المدركية والسامعية والبصرية والمربدية والكارهية وأما أبو الحسن البصري فانه أثبت تحديد العالمات في ذاته قال وأما الفلاسفة فمع أنهم في المنهور أبعد الناس عن هذا المذهب ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون تحديد الإضافات على ذاته مع أن الإضافات عندهم عرض وجويز ذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث وأما أبو البركات البغدادي فقد صرح باتصاف ذاته بالصفات المحدثة (قلت) أبو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة ما محمد في كتاب أبي الحسين البصري وصاحبه محمود الخوارزمي وشيخه عبد الجبار الهمداني ونحوهم وفي كلام الفلاسفة ما محمد في كتاب ابن سينا وأبي البركات ونحوهما في مذهب

(مطلب في خطاب المعلوم)

الاشعري على كتاب أبي المعالي كالشاه مسل ونحوه وبعض كتب القاضي أبي بكر وأمثاله وهو ينقل أعضان كلام الشهرستاني وأمثاله وأما كتب القدماء كابي الحسن الاشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثالهما وكتب قدماء المعتزلة والضرارية ونحوهم فكثرت تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها وكذلك سذهب طوائف الفلاسفة المنقسمين والانفهاد القول التي حكاه عن أبي البركات

وأما القول الذي أرتضى التزامه وهذا لا يدل على صحة قولنا بل يمكن أن يكون القول الآخر هو الصواب فالاشعريه العارفون بأن كلام الله غير مخلوق وبأن هذا قول السلف والأئمة ومحمد على ذلك من الأدلة الشرعية والعقلية إذا قبل لهم القول بقدم القرآن مجتمع أمكنهم أن يقولوا هنا قولان آخران لمن يقول أنه غير مخلوق كما تقدم ولا يلزم واحد من القولين لازم الأول لازم قول من يقول أنه مخلوق أعظم فسادا فالعقل لا يكون مستحيما من الرضاء بالنار بل إذا انتقل ينتقل من قول مرجوح إلى راسخ والذين قالوا بتكلم عيشته وقدرته بعد أن لم يكن متكلم لا محجة للمعتزلة ونحوهم عليهم إلا جني الصفات وهي بحجة داحضة ولا حجة لكلاية عليهم إلا أن ذلك يستلزم دوام الحوادث لأن القابل للشيء لا يتخلو عنه أو عن ضده ولأن القابلية للحوادث تكون من لوازم ذاته وهذه الحجة معقادة التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كما قد بسط في مواضعه واعترف حذاقهم بنصف جيع الحجج العقلية في هذا الباب وأما السبعيات فهي مع المثبتة لأمع النفاة والقول بدوام كونه متكلماً إذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب معه من الحجج ما يضيّق هذا الموضوع عن استقصائها وأي القولين صح أمكن الانتقال إليه والرازي وغيره يقولون إن جميع الطوائف العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به فان هذا أمكن القول بأنه يتكلم عيشته وقدرته وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة في كتاب رد تعارض العقل والنقل وغير ذلك

وبالجمله فإذ كرم من الحجج تبني على كون السكوت أمراً وجودياً والله تعالى يقوم بهما يكون عيشته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلمته إذا كانت عيشته غير دائمة ومن المعلوم أن نقض هذين القولين ليس ظاهراً الاسماء وعند التحقيق يظهر صحتهما أو صحة أحدهما وأيهما يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم به عيشته وقدرته قال الاشعريه وإذا كان هذا هو الحق فحقن إذا قلنا أن كلامه يقوم به فليس متعلقاً بعيشته وقدرته قلنا ببعض الحق وتناقضنا وكان هذا أخيراً نحن يقول الله ليس لكلام إلا ما يخلق في غير ملام في هذا القول من مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال الخطاب للمعلوم لم يوجد بعد شرط وجوده أقرب إلى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ومن كون الرب مساوياً صفات الكمال لا يتكلم ومن أن يخلق كلاماً في غير مفعول ذلك ليس كلاماً لمن خلق فيه بل لما خلقه وهو إذا خلق في غير حركة كانت الحركة كحركة لخلق المخالفة في لا لخلق لها وكذلك سائر الاعراض فما خلق الله من عرض في جسم إلا كان صفة لذلك الجسم لا لله تعالى وأما خطاب من لم يره بشرط وجوده فإن الموصى قد موصى بأشياء ويقول أنا أمر الوصي بعدم موصى أن يعمل كذا ويعمل كذا فاذ لم يبلغ الوصي فلان يكون هو الوصي وأنا أمره بكذا أو كذا بل يقف وقفاً بين سنتين ويأمر الناظر الذي يخلقه بعد بأشياء وأما القائل بإسلام باغاثم فإن قصده خطاب حاضر ليس بموجود فهذا نسخ بالاعيان وأما أن قصده خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاماً ويسمى غانما فإذا ولدت فهو حر وقد جعلته موصاعلي أو لادى وأنا أمره بإغاثم بكذا لم يكن هذا اجتماعاً وذلك أن الخطاب هنا هو الحاضر في العلم وإن كان مفقوداً في العين والإنسان مخاطب من يستمضى في نفسه ويتذكر أشخاصاً قد أمرهم بأشياء فيقول يا فلان أأما قلت لك هذا والشيعة

(١١ - منهاج ثاني)

هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل أرسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أبواب المقالات عنهم فنقل أبواب المقالات النافلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قالوا قال سقراط وأفلاطون وأرسطو أن الباري لا يعرفه إلا بهو

فقط وهو الهوى المحضة غير المتكثرة وهي الحكمة المحضة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكثر في العصور وهو  
القدس الذي لا يحيط به الخن ولا العقل ولا يجوز عليه (٨٢) العين ولا الصفة ولا العدد ولا الاضافة ولا الوقت ولا

والسنة يروون عن علي رضي الله عنه انه لما بكر بلاء قال صبيرا يا عبيد الله صبيرا يا عبيد الله  
يخطب الحسين لعله ياته سيقبل وهذا قيل ان يحضر الحسين بكر بلاء ويطلب قتله والتي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ذكر الدجال وتروجه وأنه قال يا عباد الله اتيتوا وبعد لم يوجدها الله  
ولذلك المسلمون يقولون في صلاتهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وليس هو حاضرا  
عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم وقد قال تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون  
(وهذا) عند أكثر العلماء هو خطاب يكون لمن يبعه الرب تعالى في نفسه وان لم يوجده  
ومن قال انه عبارة عن شرعه التكويني فقد ساء فهم الخطاب وحل الآية على ذلك  
يستدعي استعمال الخطاب في مثل هذا المعنى وأن هذا من اللغة التي نزل بها القرآن والأفليس  
لاحداً أن يحمل خطاب الله ورسوله على ما يخطر بل القرآن نزل بلغة العرب بل بلغة قرش  
وقد علت العادة المعروفة في خطاب الله ورسوله فليس لاحداً يخرج عنها وبالجملة فخص ليس  
مقصودنا هنا نسر قول من يقول القرآن قديم فان هذا القول أول من عرف أنه قاله في الاسلام  
أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبه على ذلك طوائف ضار واخرين خربا يقول القديم  
هو معنى قائم بالذات وخربا يقول هو حرف وأحرف وأصوات وقد صار إلى كل من القولين  
طوائف من المنتسبين إلى السنة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وليس هذا القول  
ولا هذا القول قول أحد من الأئمة الاربعة بل الأئمة الاربعة وسائر الأئمة متفقون على أن كلام  
الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم أن الله تعالى متكلم بعيشته وقدرته وصرحوا به  
لم يزل متكلماً اذا شاء كيف شاء وغير ذلك من الأقوال المنقولة عنهم وهذا المسئلة قد نكمت فيها  
لكن اشتهر النزاع فيها في الحقنة المشهورة المتضمنة أئمة الاسلام وكان الذي ثبتته الله في الحقنة  
واقامه نصر السنة هو الامام أحمد وكلامه موكلام غيره موجود في كتب كثيرة وان كانت  
طائفة من أصحابه وافقوا ابن كلاب على قوله ان القرآن قديم فائمة أصحابه على نفي ذلك وأن  
كلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلماً بعيشته وقدرته ولهم قولان هل يوصف الله بالسكوت عن  
كل كلام ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن حامد وغيرهما وأكثر أئمتهم وجهوهم على  
أنه لم يزل متكلماً انما يوصف بالسكوت عن بعض الاشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو معاف عنه  
وأحمد وغيره من السلف يقولون ان الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل أحد منهم ان ذلك  
الصوت المعين قديم

(فصل قال الرافضي) وذهب جمع ماعدا الامامية والاسماعيلية إلى أن الانبياء والأئمة  
غير معصومين فؤزوا بعته من يجوز عليه الكذب والسب والخطأ والسرقة فأى وثوق يبق  
للعامة في أقوالهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع تجوز برأى يكون  
ما يأمرون به بخاطئاً ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عددين بل كل من تابع قرئنا انصقلت امامته  
عندهم ووجب طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا والحال وان كان على غاية من الكفر

المكان ولا الحدود ولا يدركه  
بالحواس ولا بالعقول من جهة غاية  
الكنه لكن بانه واحد أنى ليس  
بائين لانا أن أوقضا عليه العدد  
لزمه التنبيه وان أوقضا عليه  
الاضافة لزمه الزمان والمكان  
والقبل والبعد وان أوقضا عليه  
المكان لزمه الحدود وجعلناه  
متناهي إلى غيره وقال باليس  
وبلاطن حسن ولوتوس  
وبشعابس وانبذ فليس جميعا ان  
البارى واحد كما كن غير أن انبذ  
فليس قال انه مترك بنوع سكون  
كالعقل المترك بنوع سكون  
فذلك جائز لان العقل اذا كان  
مبداً فهو مترك بنوع سكون  
فلما جعله أن المبدع مترك سكون  
لانه على قائلوا شايه على هذا  
القول فيناغورس ومن بعده الى  
زمن أفلاطون وقال ديسون  
ونيقراط وساغوريون ان البارى  
مترك في الحقيقة وان حركته  
فوق الدهن فابست زولا قائلوا وقال  
باليس وهو أحد اساطين الحكمة  
ان صفة البارى لا تدركها العقول  
الامن جهة آثاره فاما من جهة  
هو يتغير مدركه لصفته فهو  
ذاته بل من نحو ذاتا وكان يقول  
أبدع الله العالم بالحاجة اليه بل  
لفضله ولولا ظهوره فأعيل الفضيلة  
لم يكن ههنا وجود وكان يقول ان  
فوق السماء عالم مبدعة أبدعها  
من لا تدرك العقول كنهه وقال  
فيثاغورس فهو قول باليس لا يدركه

من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدركه من نحو هو يتبل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفوق  
وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم وهو الواحد الذي اذا رامت العقول ادراكه معرفته عرفت أن ذاتها مبدعة مسبوبة مخلوقة

قالوا وقال انيساميس نحو مقالة هذين غير انه يجوز لقائل ان يقول ان الباري يفصلك بحركة فوق هذه الحركات (قلت) وكذلك أبو البركات في المعبر حكى القائلين عن غير بل عن القائلين (٨٣) بقدم العالم فقال قال القائلون بالحدوث للقدمين فاذا

(مبحث عصبة الانبياء)

كان الله لمزل جوادا لما قاقد عا في الازل فالحسوات في العالم كيف وجدت أعن القديم أم عن غيره فان قلتم هو خالقها وعنه صدر وجودها فقد قلتم بأن القدم خلق الحدث وأراد خلقه بعد أن لم يرد وان قلتم ان غيره فعل الحوادث فقد أشركتم بعد ما بالتم في التوحيد الواجب الوجود بذاته قال فقال القدميون بل الخلق الازلي الواحد القديم هو خالق الخلقات بأسرها قديم وحديث وحده لا شريك له في وجوده وخلقته وملكوته وأمره وتشبها بهم في ذلك الى مذهبين تخمس من قال ان خلق الاشياء القديمة دائمة الوجود بدوام وجوده والحوادث شأنا بعديش أراد خلقه وخلق قاراداً وأوجب خلقه ارادته وأوجب ارادته خلقه مثال ذلك انه أراد خلق آدم الذي هو الالب خلقه وأوجده وأراد بوجود الالب وجود الان أراد إيجاد جاداً فأراد ارادة بعد ارادة لموجود بعد موجود فاذا قلتم لم يوجد قبل لانه أراد إيجاداً ولم أراد قبل لانه أراد وجود الحوادث يقتضي بعضها بعضاً من وجوده السابق واللاحق فان قالوا كيف تحدث له الارادة بعد الارادة وكيف يكون له حال منتظرة تكون بعد أن لم تكن وكيف يكون محمل الحوادث قبل وكيف يكون محمل لتغير الحوادث أعني للارادة القديمة

والفسوق والتفارق (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (١) (أحدها) أن يقال ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصمة عن الانبياء وتجويز السرفة والكذب والامر بالخطا عليهم فهذا كذب على الجمهور وقائم مستفون على أن الانبياء معصومون في تبليغ الرسالة ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين وكل ما يلقوه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه باجماع المسلمين وما أمرهم به ونهواهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الامة لا عند طائفة من الخوارج يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمره به ونهيه عنه وهو لا مضلل باتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة وقد ذكرنا غير مرة أنه اذا كان في بعض المسلمين من قال قولاً خطأ لم يكن ذلك قد حاق بالمسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عياناً في دين المسلمين فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذباً منهم وذلك لا يضر المسلمين شيئاً ذلك فلا يضرهم وجود من يخفى غير الرافضة وأكثر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبار والجمهور الذي يجوزون الصغارهم ومن يجوز الكبار يقولون انهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك كما تقدم التنبيه عليه وبالجملة فليس في المسلمين من يقول انه يجب طاعة الرسول مع جواز أن يكون أمره خطأ بل هم متفقون على أن الامر الذي يجب طاعته لا يكون الاصوابا فقلوه كيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون ما يأمرون بخطأ قول لا يلزم أحد من الائمة والناس في تجوز ان خطا عليهم في الاجتهاد قولان معروفان وهم متفقون على أنهم لا يقرون عليه وانما يطاعون فيما أقروا عليه لا فيما يبعده الله ونهى عنه ولم يأمر بالطاعة فيه وأما عصمة الائمة فلهي بها الا كما قال الامامة والاسماعيلية بقولهم لو افقههم عليه الا الملاحدة المنافقون الذين شيوخهم الكبار كفر من اليهود والنصارى والمشركين وهذا دأب الرافضة دائماً بما جاوز عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمشركين في الأقوال والمواالات والمعاونة والقتال وغير ذلك ومن أضل من قوم يعادون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويوالون المنافقين والكفار وقد قال الله تعالى أم زكري الذي نزلوا أقوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ويحلفون على الكذب وهم يعلمون أعاد الله لهم عذاباً بعد ما انهم ساءما كانوا يملكون اتخذوا أعباءهم حنة فصدوا عن ذيل الله فلم يعذبهم بها ين لئن نفى عنهم أموالهم وأولادهم من الله شيئاً ولئنأ أصحاب النار هم فيها خالدون يوم يعنهم الله جميعاً فيحلفون له لا يحلفون لكم ويحسبون انهم على شيء الا انهم هم الكاذبون استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكراهم أولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يتحدثون الله ورسوله أولئك في الاذلين كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ان الله قوي عزيز لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر وادؤن من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الانجاس وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجرى من تحتها الانهار (١) قوله من وجوده أحدها الخ ليزدكر هنا غير وجه واحد نتم ذكر في الفصل الآتي قريباً وجودها وعدها قدر اه مصححه

فان قيل لانها له منه قيل والارادات له منه فان قيل الارادة القديمة له في قدمه قبل والحديث في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة السابقة وأوجب عنه ارادة لاحقة فاحدث خلقاً بعد خلق ارادة بعد ارادة وجبت في حكمته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته

وهب عن سابق ارادته بتوسط امرائه وولجرا قال والتزمه من الارادة الخلدنة كالنزله عن الارادة القدسية في كونه محلا لكنه لاوجه لهذا النزله كما يستكمل عليه في فصل العلم اذا قلنا (٨٤) في علمه لا يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المذهبين وأما المذهب الآخر

فان أهله يقولون تجده بعد عدمه  
فله سبب وجب حدوثه وذلك  
السبب حادث أيضا حتى ترتفع أسباب  
الحوادث الى الحركة الدائمة في  
المحرك كات الساعة وساق تمام قول  
هؤلاء وهو قول ارسطو وأتباعه  
وقد نقل غرو واحد أن أول من قال  
بقدم العالمن الفلاسفة هو  
ارسطو وأما أساطين الفلاسفة  
فقله فلو كانوا يقولون بقدم صورة  
العالم كان لهم في المائدة أقوال  
أخر وقد بسط الكلام على هذا  
الاصل في مسألة العلم وغرو ملارذ  
على من زعم أنه لا يعلم الجريئات  
حذر من التفسير والتكثير في ذاته  
وذكر حجة ارسطو وابن سينا  
ونقضها وقال فأما القول بالحيث  
الغريبة فيه بادرالك الأغيار  
والكثرة بكثرة المدرركات فجوابه  
الحق أن لا يتكثر بذلك فكثيرا في  
ذاته بل في اضافته ومناسباته  
وتلك مما لا يعيد الكثرة على هوته  
وذاته ولا الوحدية التي أوجبت  
وجوب وجوده بذاته وبسبب ذاته  
الاولى التي بها عرفناه وبحسبها  
أوجبناله ما أوجبننا وسلبنا عنه  
ما سلبناها وحده مدركانه ونسبه  
(مبحث الكلام على عصمة الأمة)

وأضاف أنه بل اغاهاى وحدة حقيقته  
وأنه وهو يتة قال ولا نقصد أن  
الوحدة المقولة فى صفات واجب  
الوجود بذاته قبلت على طريق  
التزوية بل لزم بالبرهان عن  
مبدئيه الأولى وجوب وجوده  
بذاته والذي لزم عن ذلك بل لزم الاق

حقيقته وذاته لا في مدرسته وأضافته فأما أن تتغير بالدراسة المتغيرات فذلك أمر إضافي لا معي في نفس الذات وذلك الشوكة  
مما تبطله الحقبة ولم يتعمه البرهان ونفسه من طريق التنزيه والاحلال لا وجه له بل التنزيه من هذا التنزيه والاحلال من هذا الاحلال

أولى وتكلم على قول ارسطو ان قال من المحال أن يكون كماله بعقل غيره اذ كان جوهره في الغاية من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتغير فيه انتقال الى الاقص وهذا هو حركة ما فيكون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بالفعل لكن بالقوة فقال أبو البركات ما قيل في

منع التغير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والعلوم فهو غير لازم في التغير مطلقا بل هو غير لازم البتة وان لازم كان لزومه في بعض تغيرات الاجسام مثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لافي كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصها المعرفة والعلم دون الاجسام فانه يقول ان كل تغير وانفعال فانه يلزم أن يتصرف قبل ذلك التغير حركة مكانية قال وهذا محال فان النفوس تتبدلها المعارف والعلوم من غير أن تتحرك على المكان على رايه فانه لا يعتمد فيها انما يكون في مكان البتة فكيف أن تتحرك فيه وانما ذلك للاجسام في بعض التغيرات والاحوال كالنسخ والتبديل ولا يلزم فيها أبدا وانما ذلك فيما يصعد بالبخار من الماء يتدنخ من الارض من الاجزاء التي هي كالجواهر دون غير هذه من الاجزاء الكبار الصلبة التي تسمى حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء بسبب خفونة كثيرة وهو في مكانه لا يتصرف من بعض الاجزاء ثم تكون الحركة المكانية بعد الاستحالة لا قبلها كما قال ان جميع هذه هي حركات توجد بانتهاء بعد الحركة المكانية وبمعاذ الله فقد سود الجسم وبيض وهو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها فالزم هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكة الاعلى وحده وصكان مصلحة المكفين والاطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من الطغف والمصلحة الحاصلة بالائمة المعصومين باطلا قطعاً وهو من جنس الهدى والابمان الذي يدعي رجال الغيب بجبل لبنان وغير من الجبال مثل جبل قاسيون دمشق ومغارة الدم وجبل القنجر بحمص ونحو ذلك من الجبال والغيان فان هذه المواضع يسكنها الجن ويكون بها الشياطين ويترادون أحياء البعض الناس ويقبضون عن الابصار في أكثر الاوقات فيظن الجهال أنهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن فزادوهم حقاً وهؤلاء يؤمن بهم وحين يتكلمهم من المشايخ طوائف مثاليون لكن المشايخ الذين يتكلمون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والنشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا وجد لهم ائمة ذوو سيف يستعينون بهم الا كافراً فاسقاً ومناقياً وأباهل لا تخرج برؤسهم عن هذه الاقسام والاسماء عليه ترميهم فانهم يدعون الى الامام المعصوم ومنتهى دعوتهم الى الجبال ملاحدة منافقين فساق ومنهم هوش في السباط من اليهود والنصارى فالداعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كفور وظالم وهذا امر مشهور يعرفه كل من له خبرة بأحوالهم وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً فأمر الله المؤمنين عند التنازع الى الله والرسول ولو كان فلان معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لأمرهم بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا ائمة معصومين في عدم معين فهذا حق وذلك أن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ولم يوجب بعد معين وكذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفظة لم يوقت ولا الامور في عدم معين ففي الصحيحين عن أبي ذر قال قال خبيلى أوصاني أن أسمع وأطيع وان كان عبدا حبسا اجتذع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أهل الحنين أنها سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن أبي هريرة في حجة الوداع يقول ولواستعمل عليكم أسود مجذع بقودكم كتاب الله فاستمعوا وأطيعوا وروى البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زينة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قرش ما بقي من الناس اثنان وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في هذا الشأن مسلم تبع لمسلمهم وكافر تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقرش في الخير والنشر وفي البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والاقوات ولا كان ذلك على طريق التقدّم كما قال بل على طريق التسع ولولم في التغيرات الجسمانية لما لم يزل في التغيرات النفسانية ولولم في التغيرات النفسانية أياضاً لما لم يزل انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والعلوم والعزائم والارادات فالحكم الجزئي

لا يترك كل واحد من البعض الى البعض والالكلمات الاشياء على حالة واحدة وسط الكلام في مسئلة العلم وقال لما ذكر القولين المتقدمين والقائلون بالحدوث قالوا انه لا يحتاج (٨٦) الى هذا العمل وسوم على طريق المجادلة باسم العمل للتشديد والتسفيه

وسلم يقول ان هذا الامر في قرش لا بد لهم احدا لكة الله على وجهه ما افادوا الذين تخرج في باب الامراء من قرش

(فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قرشا انعقدت امامته ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا لحال وان كان على غايته من الفسق والكفر والنفاق \* فجوابه من وجوه (أحدها) ان هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس مذهبهم انه بمجرد بايعة واحد قرشي تعتقد بعبته ويجب على الناس طاعته وهذا وان كان قد قاله بعض أهل الكلام فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع رجلا بغير مشور من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تقرر ان يقتلا الحديث رواه البخاري وسياقي بكائه ان شاء الله تعالى (الوجه الثاني) انهم لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يامر به بل لا يجوزون طاعته الا فيما سوغ طاعته فيه في الشريعة فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اماما عدلا فاذا امرهم بطاعة الله اطاعوه مثل ان يأمروهم باقام الصلاة واتاء الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله فهم في الحقيقة انما اطاعوا الله والكافر والفاسق اذا امر بما هو طاعة الله لم يحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لاجل امر ذلك الفاسق بها كانه اذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق فاهل السنة لا يطعون ولا الامور مطلقا انما يطعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فامر بطاعة الله مطلقا وامر بطاعة الرسول لانه لا يامر الا بطاعة الله في بطل الرسول فقد اطاع الله وجعل طاعة اولى الامر داخله في ذلك ولم يذكر لهم طاعة ثالثة لاني في الامر لا يطاع طاعة مطلقا وانما يطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة في المعصية ولا طاعة لمخوف في معصية الخالق وقال من امركم بمعصية الله فلا تطعوه وقول هو لا اراضة المنسوين الى شيعة على رضى الله عنه انه تجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقا في كل ما امر به افسد من قول من كان منسوبا الى شيعة عثمان رضى الله عنه من اهل الشام انه يجب طاعة ولي الامر مطلقا فان اؤثرت كوايطعون ذا السلطان وهو موجود هو لا يوجبون طاعة معصوم معقود وايضا فلو لم يكونوا يدعون في انفسهم العصمة التي تدعيها اراضة بل كانوا يجعلونها لهم كالحلفاء الراشدين وائمة العدل الذين يقدلون فيها ممن لم تعرف حقيقة امره او يقولون ان الله يقبل منهم الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات وهذا اهلون ممن يقول انهم معصومون لا يخطئون فبين ان هؤلاء المنسوين الى النصب من شيعة عثمان وان كان فيهم خروج عن بعض الحق والعدل فمروج الامامية عن الحق والعدل اكثر واشد فكيف يقول ائمة السنة الموافقون للكتاب والسنة وهو الامر بطاعة ولي الامر فيما يامر به من طاعة الله دون ما يامر به من معصية الله (الوجه الثالث) ان يقال ان الناس قد تنازعوا في ولي الامر الفاسق والجاهل هل يطاع فيما امر به من طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه اذا وافق العدل او لا يطاع في شيء ولا ينفذ من حكمه وقسمه او يفرق في ذلك بين الامام الاعظم وبين القاضي ونحوه من القسوس وعلى ثلاثة اقوال اضعفها عند أهل السنة هو

بل تقول بان المسمى بالمعد خلق العالم واحده بارادة قديمة ازلية اراد بها في القدم احداث العالم حتى احذنه قال وقيل في جوابهم ان ذلك المبدأ لا يتغير ويختص في القدم لا يعقول بحمله مقصودا في العلم القديم عند الارادة القديمة حيث ارادته في مدة العدم السابق لحدوث العالم التي هي مدة غير متناهية البدانية ولا يعقل ولا يتصور لا يعلم ولا يمكن ان يعلم لا يعلم عالم لان الله لا يقدر على علمه لكن لانه في نفسه غير مقدور عليه شهما الذي يقولونه في حوادث العالم من مشيئة الله وارادته التي بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن الى المحسن ويسى الى المسمى ويقبل قوبة السائب ويغفر للمستغفر هل يكون ذلك عنه ولا يكون فان قالوا انه لا يكون ابطالوا ذلك الشرع الذي قصدهم نصرته واطاعوا حكم اوامره ونواهيه وكل ما جاء لاجله من الخش على الطاعة والتهنى عن المعصية وان قالوا يكون ذلك باسمه فهل هو بارادة ام بغير ارادة كونه بغير ارادة اشنع وان كان بارادة فهل هي ارادة قديمة او محدثة فان كانت قديمة فالارادات المتعددة غير واحدة وما اطنهم يقولون ان المراتد المتكررة تدور عن ارادة واحدة قال وان قلنا ان ذلك يصدر عنه بارادات واحدة فقد قالوا ليعلموا منه ازل (قلت) فابو البركات

لاستبعاد فقهه ان تصدر المراتد المتكررة عن ارادة واحدة ظن ان هؤلاء لا يقولونه وهم يقولونه فان هذا قول ابن الحنابلة والاشعرى ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف يقولون انه يعلم المعلومات كلها يعلم واحدا بعين ويرى

المرادات كلها بارادة واحدة بالعين وان كلامه الذي تكلم به من الامر بكل ما نوره والخبر عن كل مخبر عنه هو ايضا واحد بالعين ثم تنازع القائلون بهذا الاصل هل كلامه معنى فقط والقرآن (٨٧) العربي ليس هو كلامه او كلامه الحروف او الحروف

والاصوات التي نزل بها القرآن وغيره وهي قد عدا العين على قولين ومن القائلين بقدم أعين الحروف والاصوات من لا يقول هي واحدة بل يقول هي متعدده وان كانت لانها لها يقول بنسب حروف أو حروف ومعان لانها لها في آن واحد وانها لم تنزل ولا تزال وهذا مما اوجب قول القائلين بان كلام الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم بذاته لما رواه أن مائيس بن مخلوق فهو قد سمع العين والثاني منعت عندهم فتعين الأول وأولئك الصنفان قالوا والأول منعت فتعين الثاني وهؤلاء انما قالوا هذه الأقوال لأنهم انما منعت أن تقوم به الامور الاختيارية لا كلام باختاره ولا غير كلام كقائدين في موضعه وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقي وابن مالك الحضرمي وعلي بن سفيان بن عيينة وطوائف من متقدمي أهل الكلام والفقهاء كابي معاذ التومني وزهير الأثري وداود الاصمهاني وغيرهم كما ذكره الأشعري عنهم في المقالات وقال وكل القائلين بان القرآن ليس بمخلوق كصعود الله بن سفيان كلاب ومن قال انه محدث كصعود زهير الأثري يعني وداود الاصمهاني ومن قال انه حادث كصوفي معاذ التومني يقولون ان القرآن اس بحسم ولا عرض وأما أقوال أئمة الفقه

رد جميع أمره وحكمه وقسمه وأصعها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول وهو أن يطاع في طاعة الله مطلقا وقسمه بالعدل على هذا القول كما هو قول أئمة الفقهاء والقول الثالث هو الفرق بين الامام الاعظم وغيره لان ذلك لا يمكن عزه اذ فسق الا بقتال وقتنة بخلاف الحاكم ونحوه فانه يمكن عزه بدون ذلك وهو فرق ضعيف فان الحاكم اذا اولاد وذو الشوكة لم يمكن عزه الا بقتله ومتى كان السبي في عزه مفسدة اعظم من مفسدة بقاءه لم يجز الاتيان باعظم الفسادين لدفع أذاهما وكذلك الامام الاعظم ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون انهم ورجع على الأئمة وقتلهم بالسيف وان كان فيهم ظلم كادلت على ذلك الاحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الفساد في القتال والفتنة اعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال والفتنة فلا يدفع اعظم الفسادين بالتزام الأدنى واعليه لا يكاد يعرف طائفة خرجت على نبي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد اعظم من الفساد الذي ازالته والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان ولا أمر بقتال الباغي ابتداء بل قال وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان قامت فاصلوا بينهما بالعدل فلما أمر بقتال الباغي ابتداء فكيف يأمر بقتال اولاد الامور ابتداء وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمر اغتفرعون وتكررون فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما صلوا فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخساره أنهم يأتون أمورا منكرة فدل على أنه لا يجوز الانكار عليهم بالسيف كما أمر من يقاتل ولا في الخارج والزيادة والمعقولة وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال للرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أثرؤا أمورا تنكرونها قالوا نعم يا رسول الله قال تؤدون الحق الذي عليكم وتساؤون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الامراء يظلمون ويفعلون أمورا منكرة ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسال الله الحق الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يرض في ترك الحق الذي لهم وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمير شيئا ينكره فليصبر عليه فانه من قارى الجماعة شيئا من مات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج من السلطان شيئا من مات ميتة جاهلية واللفظ للبخاري وقد تقدم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذكر أنهم لا يجتهدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة كفى أصعب بارسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وطاعة الامير وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الامير وتقدم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من ولي عليه وال فراء بأى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية الله ولا ينزع بداعن طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان وان عصي وتقدم حديث عباد بن عمار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثره علينا وان لا تنازع الامر أهله قال الا ان تراوكمرا وواحدا عندكم من الله فيه برهان وفي رواية وأن تقول أو تقوم بالحق حيثما كنا لنخاف في

والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء السليين فكلام الرازي يدل على أنه يمكن مطالعة ذلك وكذلك كلام الصحابة والتابعين لهم باحسان والمقصود هنا أن بين عناية النفاذ فانه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعتد أن نقول كل صاحب قلمه بالبراري



تعالى فاما ان يكون صفة كمال ولا يكون فان كل صفة كمال استعمال ان يكون حادثا والا كانت ذاته قبل اتصافه بتلك الصفة خالية  
عن صفة الكمال والخالى عن الكمال الذى هو ممكن (٨٨) الا تصافه ناقص والنقص على الله محال باجماع الامة

وان لم يكن صفة كمال استعمال  
اتصاف البارى بها لان اجماع  
الامة على ان صفة الله بأسرها  
صفات كمال فائبات صفة لامن  
صفت الكمال خرق لا اجماع وآه  
غير جائز قال وهذا مانعول عليه  
وآه مركب من السمع والعقل قال  
والذى عقل عليه أهمبنا آله  
مع اتصافه بالحوادث لوجب  
اتصافه بالحوادث أو بحداده فى  
الازل وذلك يوجب اتصافه  
بالحوادث فى الازل وآه محال قال  
وهذه الدلالة مبنية على ان القابل  
للضدين يستحيل خلوهم عما وقد  
عرفت فسادة قال ومن أهمبنا  
من أورد هذه الدلالة على وجه  
لا يحتاج فى تقريرها الى البناء على  
ذلك الاصل وهو أنه لو كان قابلا  
للحوادث لكان قابلا لها فى الازل  
وكون الشيء قابلا للشيء فسر عن  
امكان وجود المقبول فيلزم منه  
حدوث الحوادث فى الازل وهو  
محال قال الان ذلك معارض بان  
الله قادر فى الازل ولا يلزم من ازيلته  
قادرية منه ازيلته المقدور  
فكذلك ههنا قال ومنهم من قال لو  
كانت الحوادث قائمة بتغير وهو  
محال قال وهذا ضعيف لانه ان  
فسر التغير بقيام الحوادث به اتحد  
اللازم والمزوم وان فسر نفسه  
امتنع اثبات الشرطة قال وآما  
المعتزلة فيجلبهم عسكوا بان المفهوم  
من قيام الصفة بالموصوف  
حصولها فى الحيز تعالى حصول ذلك  
الموصوف فيه والبارى تعالى ليس فى الجهة فامتنع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال  
ومشايخهم استدلو بان الجوهر انما يصح قيام المعانى الحادثة به لكونه متغيرا بدليل ان العرض لما لم يكن متغيرا لم يصح قيام هذه

كان  
الموصوف فيه والبارى تعالى ليس فى الجهة فامتنع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال  
ومشايخهم استدلو بان الجوهر انما يصح قيام المعانى الحادثة به لكونه متغيرا بدليل ان العرض لما لم يكن متغيرا لم يصح قيام هذه

المعانيه قال والله باطل لاحتمال أن يقال ان الجوهر انما يصح قيام الحوادث له لكونه مقصداً لابل لآخر مشترك بينهما وبين  
البارئ تعالى وغير مشترك بينهما وبين العرض فلماذا (٨٩) الا أنه من المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

محسوساً والله تعالى يقبلها الوصف  
آخر لصحة تعطيل الاحكام المتساوية  
بالعلل المختلفة قال واستدلوا أيضاً  
بأنه لو صح قيام حادث به لصح قيام  
كل حادث به قال وهذه دعوى  
لا يمكن إقامة البرهان عليها قال  
فهذه دعوى من تأملت أنه أهل السنن في  
هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله  
الرازي من أعظم الناس منازعة  
للكرامة حتى يذكرينه وبينهم  
أنواع من ذلك وميله الى المعتزلة  
والتقليفة أكثر من ميله اليهم  
واختلف كلامه في كفرهم وان  
كان هو قد استقر أمره على أنه  
لا يكفر أحد من أهل القبلة لأهلهم  
ولا المعتزلة ولا لأهلهم وهذه  
المسئلة من أشهر المسائل التي  
يشتغلون فيها ومع هذا قد ذكر أن  
قولهم يلزم أكثر الطوائف وذكر  
أنه ليس لخالفهم عليهم جهة صحيحة  
الاحكام التي احتج بها وهي من  
أضغاف الحجج كسنيته أن شأنا الله  
تعالى وأما الخبيث التي يحتج بها  
الكلاية والمعتزلة فقد بين هو  
فسادها مع أنه قد استوعب جميع  
النفاهة التي ذكرها وهو مجموع  
ما يوجد في كتب الناس مضرفاً  
وغنى وضع ذلك فأما الحق الاول  
وهو ان القابل للشي لا يتخلو عنه  
وعن ضده فلو جاز ان تصاف بهما لم يتخل  
من الحوادث فهو حادث فهذه الحق  
مبنية على مقدمتين وفي كل من  
المقدمتين نزاع معروف بين طوائف  
من المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كثير من نوابه يخونه وفهم من هرب عنه وله مع نوابه سر معلومة فعلم أنه ليس في كون  
الامام معصوماً مانعاً اعتباراً بظاهره ووجوده مثل هذه المفاسد وأن اشتراط العصمة في الامة  
شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لافي الدين ولا في الدنيا مثل كثير من الناس  
الذين يستترون في الشيخ أن يعلم أمور الايكاد يعلمها أحد من البشر فيصفون الشيخ بصفات  
من جنس صفات المعصوم عند الامامة فنتهى هؤلاء اتباع شيخ ظالم وأجاهل واتباع هؤلاء  
لمنول ظالم جاهل مثل الذي جاع وقال لا كل من طعام البلد حتى يحصل له مثل طعام أهل  
الجنة فخرج الى البرية فصار لا يحصل له الا علف البهائم فينساها ويدعو الى مثل طعام الجنة  
انتهى أمره الى علف الدواب كالكلاب والناس في البساتين وهكذا من غلب الرعد والروع حتى  
خرج عن حسد العدل الشرعي ينتهي أمره الى الرغبة الفاسدة واتهاك الحرمات كقندروى  
ذلك وحرب

(فصل قال الرافضي) وذهب الجميع منهم الى القول بالقصاص والاخذ بالراى فادخلوا في دين  
الله ما ليس منه وحرّفوا أحكام الشرعة واخذوا وما ذهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهل اوائل الصلابة مع أنهم تصواعلى ترك القصاص وقالوا  
أول من قاس أبلوس (فيقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعوا على جميع  
أهل السنة المتبئين لامامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقصاص دعوى باطلة فقد عرف فيهم  
طوائف لا يقولون بالقصاص كالمعتزلة والبغداديين وكالظاهرية كداود وابن خرم وغيرهما وطائفة  
من أهل الحديث والصوفية وأيضا في الشيعة من يقول بالقصاص كالزيدية فصار النزاع فيه بين  
الشيعة كالمجهرين أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القصاص ولو أنه ضعيف هو خير من  
تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المتقدمين فإن كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن  
سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والثوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأجدواصحق وأبي عبيدواى  
نوراً على وأقفة من العسكريين وأمثالهم وأيضا فلو لا خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فإن  
الواحد من هؤلاء أن كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص  
الناظر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القصاص بلا ريب وان لم يكن عنده نص ولم يقل  
بالقصاص كان جاهلاً والقصاص الذي يفيد القتل خير من الجهل الذي لا يعلم مع ولا ظن (١)  
فان قال هؤلاء كما يقولون ثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضغف من قول  
من قال كما يقول المتقدم فانه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقوله طائفة من  
أهل الراى وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قول أولئك كذب صريح وأيضا فانه كقول  
من قال عمل أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجارى القصاص فانه لا يقوله الا وقتيخان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المتقدم والشيخ العارف هو الهام من الله ووحى  
(١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي يسدنا ولا يخفى سقمها  
فليجرب من أصل صحيح كتبه مصححه

(١٣ - منهاج ناي) القابل للشي لا يتخلو عنه وعن ضدها كثر العلماء على خلافها والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء  
والنظار ومن الفقهاء من أتباع الامة الاربعة كاصحاب أجدو مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ومن قال ذلك أنتم أن يكون لكل

جسم طم ولون ورج وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاجتماعها عليها أو العال في كنهه المشهور الذي سماه الارشاد الى قواطع الادلة لم يذ كر على ذلك بحجة بل هذه المقدمة احتاج اليها (٩٠) في مسئلة حدوث العالم أرا د أن بين أن الجسم لا يتخلو من كل

جنس من أجناس الاعراض عن عرض منه فأحال على كلامهم مع الكرامة ولما تكلم مع الكرامة في المسئلة أحال على كلامه في مسئلة حدوث العالم مع الفلاسفة ولم يذ كر دليلا عقلا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإنما اخبر على الكرامة بتناقضهم ومضمون ما اعتبد عليه من قال ان القابل لشيء لا يتخلو منه ومن ضد ما ان الجسم لا يتخلو عن الاكوان الاربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فتقاس بقصة الاعراض عليها واحصوا بان القابل لها لا يتخلو عنها وعن ضدها بعد الاتصاف كإلته الكرامة فكذلك قبل الاتصاف فأجابهم من خالفهم كالرازي وغيره بان الاولى قياس محض بغير جامع فإذا قدر ان الجسم يستلزم نوعا من أنواع الاعراض فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع وأيضا فان الذي يسلمونه لهم الحركة والسكون والسكون هل هو وجودي أو عدي فيه قولان معروفان وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على مسئلة الجوهر الفريد ومن قال ان الاجسام ليست مركبة من الجواهر الفريدة وهم أكثر الطوائف لم يقل بان الجسم لا يتخلو من الاجتماع والافتراق بل الجسم البسيط عنده واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبله وكذلك اذا قدر ان فيه صفات متختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يجب اتباعه فان قال هؤلاء تنازعوا قبل رأوا ذلك تنازعوا فلا يمكن أن يدعى دعوى باطلة إلا أمكن معارضتهم بمثلا أو يخبر منها ولا يقول حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول مثل ذلك الحق أو ما هو خير منه فان البدعة مع السنة كالكفر مع الايمان وقيد قال تعالى لا تقول بل عمل الاجتناب بالحق وأحسن نفسرا (الثالث أن يقال) الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرّفوا أحكام الشريعة ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكن به غيرهم وردّوا من الصدق ما لم يرد غيرهم وحرّفوا القرآن تحرفا يقام بحرفه غيرهم مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم راكعون نزلت في علي لما تصدق بخاتمه في الصلاة وقوله تعالى مرج البحرين على وفاطمة يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل شيء أحصيناه في امام مبین على بن أبي طالب رضي الله عنه ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين آل أبي طالب واسم أبي طالب عمران فقاتلوا أئمة الكفر طلبة والزير والسجدة الملعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله امركم ان تذبوا بقرة عائشة ولئن أشركت لم يصطن عملك أي ان أشركت بين أبي بكر وعلي في الولاية وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم فمن هذا دخلت الاسماعيلية والنسيرية في تأويل الواجبات والمهرمات فهم أئمة التأويل الذي هو تحريف الكلام عن مواضعه ومن نذر ما عندهم وجد فيه من الكفر في المنقول والتكذيب بالحق منها والعصر يفلعانها بالاولو جدي صنف من السلمين فهم قطعاً أدخلوا في الدين ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرّفوا كتابه تحرفا لم يصل غيرهم الى غير مبني (الوجه الرابع) قوله وأحدوا مذاهب اربعة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن صحابته وأهلها أو قبل الصحابة (فيقال لهم) متى كان مخالفة الصحابة والعدول عن آقاويلهم منكر اعند الامامية فلا هم متفقون على حجة الصحابة ومواليتهم وتفضيلهم على سائر القرون ولا على أن اجاعهم حجة ولا على أنه ليس لهم الخروج عن اجاعهم بل عامة الاثثة المتجهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن آقاويل الصحابة فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول ان اجاع الصحابة ليس بحجة وينسبهم الى الكفر والظلم فان كان اجاع الصحابة حجة فهو حجة على الطائفتين وان لم يكن حجة فلا يخبر به عليهم وان قال أهل السنة يحفظونه حجة وقد خالفوه قبل أهل السنة لا يتصور أن يتفقوا على مخالفة اجاع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجاع العترة النبوية مع مخالفة اجاع الصحابة فان لم يكن في العترة النبوية بني هاشم على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بامامة اثني عشر ولا بصحة أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل ولا من ينكر الصفات ولا من يكذب بالقرء فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية مع مخالفتهم لاجاع الصحابة فكيف ينكرون على من لا يخالف اجاع الصحابة ولا اجاع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحدوا مذاهب اربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يتخلو عما بعد الاتصاف فأجابوا عنه بجمع ذلك في الاعراض التي لا تقبل البقاء كالحركة والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبني على أن الباقي هل يقتصر زواله الى ضد أم لا فمن قال ان الباقي لا يقتصر زواله

الى ضد أمكنه أن يقول يجوز أن لا يلحق بالحدث بعد قيامه بدون خبر به ومن قال لا يزول الا بضد قال ان الحادث لا يزول الا بضد حادث فان الحادث بعد الحدث لا يلحق بالحدث منه ومن ضده (٩١) بناء على هذا الاصل فان كان الاصل صحيحاً ثبت

الفرق وان كان باطلا منع الفرق وتناقضهم يدل على فساد أحد قولهم ثم القائلون بموجب هذا الاصل كثيرون بل أكثر الناس على هذا فلا يلزم من تناقض الكرامة تناقض غيرهم وأما المقدمة الثانية وهي أن ما لا يتخلو من الحوادث فهو حادث فهذه قد نازع فيها لو اتفقت أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل المتعقّب هو التسلسل في العلل فأما التسلسل في الآثار المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا شيء من أجزاء العالم إلا بالشيء على هذا الاصل فمن لم يحوز ذلك لم يزمه حدوث الحوادث بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كما قد بسط هذا في مسألة حدوث العالم وبين أنه لا بد من تسلسل الحوادث أو الترجيح بالمرجح وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يترجم بالمرجح بترجمهم حدوث الحوادث بلا محدث أصلاً وهذا أقدم من حدوثها بلا سبب حادث والطوائف أيضاً متنازعة في هذا الاصل وجهور الفلاسفة وجهور أهل الحديث لا ينعون ذلك وأما أهل الكلام فلمعتزلة فيه قولان ولاشعرية فيه قولان وأما الحجة الثانية وهو أنه لو كان قابلاً لها لكان قابلاً لها في الازل وذلك فرع

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الاثمة لم يكونوا على عصر واحد بل أوجب حقيقة وفي سنة حسن ومائة ومائة سنة تسع وسبعين ومائة والثاني سنة أربع ومائتين وأربعين سنة إحدى وأربعين ومائتين وليس في هؤلاء من يقلد الآخر ولا من يأمر باتباع الناس بل كل منهم يدعو الى متابعة الكتاب والسنة وإذا قال غيرهم فلا يخالف الكتاب والسنة عند مرده ولا يوجب على الناس تقليده وان قلت ان أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا يحصل بموافقة بل اتفق أن قوما اتبعوا هذا وقوما اتبعوا هذا كالخارج الذين طلبوا من دينهم على الطريق فرأى قوم هذا دليلاً خبراً فاتبعوه وكذلك الآخرون وإذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على باطل بل كل قوم منهم ينكرون ما عند غيرهم من الخطأ فلم يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جمهورهم لا يأمرون العاصي بتقليد شخص معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة لآلته فمن غاب العصمة أن يجعل عدد من العلماء إذا أخطأ الواحد في شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطأ مسائل كعض المسائل التي أوردتها كان الصواب في قول الآخر فلم يتفق أهل السنة على ضلالة أصلاً وأما خطأ بعضهم في بعض الدين فقد قدمنا غير مرة أن هذا لا يضر كخطأ بعض المسلمين وأما الشيعة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة كلهم فهم محطون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما خالفوا فيه المسلمين (الوجه السادس) أن يقال قوله ان هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة ان أراد أن الأقوال لم تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأوعن الصحابة بأن تركوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وابتدعوا خلاف ذلك فهذا كذب عليهم فانهم لم يتفقوا على مخالفة الصحابة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للصحابة في أقوالهم وان قدر أن بعض أهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه بما قالوا بلهم قالوا بغيره وافقونهم ويثبتون خطأ من يخالفهم وان أراد أن نفس أصحابها لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا محذور فيه فمن المعلوم أن كل قرن يأتي بكون بعد القرن الاول (الوجه السابع) قوله وأما ما أقول بالصحابة كذب منه بل كتب أرباب المذاهب متصونة بنقل أقوالهم بالصحابة والاستدلال بها وان كان عند كل طائفة منها مائس عند الآخر فان أردت بذلك أنهم لا يقولون بذهب أي بكونهم ونحو ذلك فسيب ذلك أن الواحد من هؤلاء جميع الآثار وما استنبط منها فاضيف ذلك اليه كما تضاف كتب الحديث الى من جمعها كالنصارى ومسلم وأبو داود وكما تضاف الأقوال الى من اختارها كتأليف وان كثير وغالب ما يقوله هؤلاء منقول عن قولهم وفي قول بعضهم مائس منقولاً عن قبله لكن استنبطه من تلك الاصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم فيين منها ما كان خطأ عنده كل ذلك عطفنا لهذا الدين حتى يكون أهله كما وصفهم الله بآمرين بالمعروف ونهيون عن المنكر فقي وقع من أحدهم منكر خطأ أو عدا أنكره عليه وغيره وليس العلماء بأكرمن الانبياء وقد قال تعالى وداود وسليمان إذ خبنا في الحرة إذ نفث فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلاً تبتاحا وكلاً وثبت في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأصحابه عام الخندق لا يصلين أحد

امكان وجودها في الازل فقد أجاب عنها بالمعارضة بأنه فاعذر على الحوادث ولا يلزم من كون القدرة أزلية أن يكون امكان المقدور أزلياً \* قلت ويمكن أن يجاب عنها بوجود أخرى أحدها أنه لا يسلّم أنه إذا كان قابلاً لحدوث الحادث أن يكون قابلاً في

الازل اذا امكن وجود ذلك في الازل فانه اذا قيل هو قابل لما يتعق أن يكون أزليا في اعتد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لهم يأنه القول (٩٣) بإمكان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

مقام الذين يقولون مجتمع حدوث الحوادث بلا سبب حادث والكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا في جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث كالكلابية وأما لهم من المعتزلة والكرامية كان كلامه في هذا بمنزلة كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لانه من سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون انه تقوم به الأمور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون بتعاقب ذلك في غيره كما ثبت في هذا الأصل من يقوله من الهائسة والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والفلسفة والفلاسفة ومن وافق هؤلاء من أتباع الأشعرى وغيرهم فقولهم في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن يلزم قائل ذلك إمكان وجود المقبول في الازل كما يلزم من يلزم إمكان وجود المقدور في الازل وقد عرف أن لطوائف المسلمين في هذا الأصل قولين معسرفين فإن ما يليناه من الحوادث هل يمكن وجوده في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فيها جميعا على ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من تظار المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يجاب بجواب مركب فيقال هو قابل لما هو قادر عليه فان كان ثبوت خفيها في الازل ممكنا كان قابلا لذلك في

العصر الا في بنى قرظة قادرتهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم لم يردنا نفويت الصلاة فصولا في الطريق وقال بعضهم لانصلي الا في بنى قرظة فصلوا العصر بعد ما غربت الشمس فاعنف واحدة من الطائفتين فهذا دليل على أن المجتهدين يتنازعون في فهم كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (الوجه الشاس) ان أهل السنة لم يقل أحد منهم ان اجماع الفقهاء الاربعة حجة معصومة ولا قال ان الحق مختصم فيها وان ما خرج عنها باطل بل اذا قال من ليس من أتباع الأئمة كسفان الثوري والاوزاعي واليبس بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولنا يخالف قول الأئمة الاربعة رتعا تنازع عوافه الى الله تعالى ورسوله وكان القول الرابع هو الذي قام عليه الدليل (الوجه التاسع) قوله الصعبة نصوا على ترك القياس يقاله الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا قد ثبت عن الصعبة أنهم قالوا بالرأى واجتهاد الرأى وقاسوا كما ثبت عنهم فلهذا مذهبهم من القياس قالوا كلا القولين صحيح فالنجوم القياس المعارض للنص كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الرأى وقاس ابيس الذي عارض به أمر الله بالسجود لا دم وقياس المشركين الذين قالوا تاكون ما قمتهم ولانا كون ما قمتهم الله قال الله تعالى وان الشاطين ليرحون الى أولياتهم ليجادلوكم وان اطعوهم انكم لشركون وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مشار كالاصول في مناط الحكم فالقياس يذم ما لموافقا لشرطه وهو عدم المساواة في مناط الحكم واما لوجود مانعه وهو النص الذي يجب تقدمه عمله وان كانا متلازمين في نفس الامر فلا ينفوت الشرط الاو المانع موجود ولا يوجد المانع الاو الشرط مفقود وأما القياس الذي يستوي فيه الاصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أراج منه فهذا هو القياس الذي لا يتعق ولا ريب أن القياس فيه فاسد وكثير من الفقهاء قاسوا أقنسة فاسدة بعضها باطل بالنص وبعضها متفق السلف على بطلانه لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضي بطلان جميعه كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا يوجب كذب جميعه ومما راز القياس على أن صورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضاه في كان كذلك كان القياس حصصا بلا شك ولكن قد ظن القائلين بالنص مناط الحكم مناطا فيعلم ولهذا كان عدة القياس عند القائلين على بيان تأثير المشترك الذي يسمونه جواب سؤال المطالبة وهو أن يقال لانسلم أن عدة الحكم في الاصل هو الوصف المشترك بين الاصل والفرع حتى يلحق هذا الفرع به فان القياس لا تثبت صحته حتى تكون صورتان مشتركتين في المشترك المستلزم للحكم اما في العلة نفسها واما في دليل العلة تارة فابدا الجامع وتارة فبأنه الفارق فاذا عرف أنه ليس بين صورتين فرق فبأنه علم استواءهما في الحكم وان لم يعلم عين الجامع وهم يثبتون قياس الطرد وهو اثبات مثل حكم الاصل في الفرع لا اشتراكهما في مناط الحكم وهو في حكم الاصل عن الفرع لا اشتراكهما في مناط الحكم هذا يفرق بينهما لان العلة الثبوتية للحكم في الاصل منتفية في الفرع وذلك يجمع بينهم الوجود العلة الثبوتية في الفرع وهذه الأمور مبسوسة في غير هذا الموضوع والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضى) وهذا بسبب ذلك الى أمور شيعية كإباحة البنت المخلوقة من الزنا وسقوط الحد عن نكح أمه أو أخته أو بنته مع علمه بالحرمة والنسب بواسطة عقد يعقده

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس ممكن في الازل كان قابلا للمكان من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه وهو الرابع) أن يقال كونه قابلا وليس يقابل هو تنظر في محل هذه الأمور وليس شرط أن يكون تسلسلها أو امتناع ذلك كما أن النظر في كونه

يقبل الاتصاف بالصفات كالعلم والقدرة هو نظري في إمكان اتصافه بذلك فأما وجوب اتصافه بأمراض من الحوادث أو ما بقي وإمكان وجود جنس الحوادث في الأزل فذلك لا اختصاصة له بمحمل دون (٩٣) محل فإن قدر امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل

والمتناهي وإن قدر إمكان ذلك كان بمنزلة إمكان حدوث الحوادث المنفصلة والكلام في إمكان تسلسله وعدم إمكان ذلك مسألة أخرى (الوجه الخامس) أن يقال هذه الأمور المقبولة من الحوادث المقدورة بخلاف الصفات اللازمة لها فاتها ليست مقدورة بالمقبولات تنقسم إلى مقدور وغير مقدور كما أن المقدورات تنقسم إلى مقبول وغير مقبول وما يقوم بالذات من الحوادث هو مقبول مقدور وحينئذ إذا كان وجود المقدور في الأزل محالاً كان وجود هذا المقبول في الأزل محالاً لأن هذا المقبول مقدور من المقدورات وإذا كان وجود هذه الحوادث المقدورة المقبولة محالاً في الأزل لم يلزم من ذلك امتناع وجودها في الأزل كسائر الحوادث ولم يلزم من كون الذات قابلة لها إمكان وجودها في الأزل (الوجه السادس) أن يقال أستم تقولون أنه قادر في الأزل مع

(مطلب للرافضة مسائل ليست من الدين)

امتناع وجود المقدور في الأزل وتقولون أنه قادر في الأزل على ما لمزل فإن كان هذا الكلام محصياً أمكن أن يقال في القول كذلك ويقال هو قابل في الأزل مع امتناع وجود المقبول في الأزل وهو قابل في الأزل لما لا زال وإن كان هذا الكلام باطلاً لزم أما إمكان وجود المقدور في الأزل وأما امتناع كونه قادراً في الأزل وعلى التقديرين

وهو يعلم بطلانه وعن لفعل ذكره خرقه وزنى بامه أو بنته وعن اللواط مع أنه أخفى من الزنا وأقبح والحق نسب المشرقية بالمغربى ولذا تزوج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو أبوها في المغرب ولم يفتقر إلى الإلا ولا لها را حتى مضت ستة أشهر فولدت البنث بالمشرق التحق الولد بالرجل وهو أبوها في المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول إليها إلا بعد سنين متعددة بل وجبته السلطان من حين العقد وقده وجعل عليه حفظة مدة خمس سنين ثم وصل إلى بلاد المرأة فقرأى جماعة كثيرة من ولدها وأولادها إلى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة إلا بغيرها البتة وإباحة التبني منع مشاركته الحرق الأسكار والوضوء به والصلاة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحتى بعض الفقهاء لبعض المأول وعنده بعض الفقهاء الحنفية صفة صلاة الحنفية فدخل داراً مغصوبة ووضأ بالتبني وذكر وقرأ بالفارسية من غيرية وقرأ بتمهاتان لا غير بالفارسية ثم طأ طأ رأسه من غير طماننة وسجد كذلك ورفع رأسه بقدر حد السيف ثم سجد فافعل كذلك ثمانية ثم أحدث في مقام التسليم قسراً المأول وكان خفياً من هذا المذهب وأباحوا الغصب لغير غصبه ولا غير الغاصب الصفة فقالوا لأن سارقاً دخل مديناً فخصه فيه دواب ورحى وطعام فطعن السارق الطعام بالدواب والأرجحة ملائذ ذلك الطعين بذلك فلو جاء المأول ونزعه كان المأول ظالم السارق مظلوماً فلو أن تلافوا قتل المأول كان هدراً وإن قتل السارق كان شهيداً وأوجبوا الحد على الزاني إذا كذب الشهود وأسقطه إذا صدقهم فأسقط الجميع اجتماع الأقراء والبيئة وهذه أربعة إلى إسقاط حدود الله تعالى فإن كل من شهد عليه بالزنا فصدق اليهود يسقط عنه الحد وإباحة كل الكلب واللواط بالبعد وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التي لا يجنبها هذا المختصر (والجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة وأما سائر ما قلنا في هذه المسائل مسألة الأوجب هو أهل السنة على خلافها وإن كان قد قالها بعضهم فإن كان قوله خطأ فالصواب مع غيره من أهل السنة وإن كان صواباً فالصواب مع أهل السنة أيضاً فعلى التقديرين لا يخرج الصواب عن أهل السنة (الثاني أن يقال) الرافضة في حذوهم من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الإسلام منها ما يتفقون عليه ومنها ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فعضطون المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه عن الجمعة والجماعات ويعبرون المشاهدة التي حرم الله ورسوله منها ويحفلون بمنزلة دور الأركان ومنهم من يجعل زيارتها كالجمعة كاستغفار المقد كاستغفار مناسك حج المشاهد وفيه من الكذب والشرك ما هو من جنس شرك النصارى وكذبهم ومنها تأخير صلاة المغرب بضاهاة اليهود ومنها تحريم ذباح أهل الكتاب وتحريم نوع من السمك وتحريم بعضهم لحم الجمل واستنراط بعضهم في الطلاق الشهود على الطلاق وإيجابهم أخذ جنس مكاسب المسلمين وجعلهم المعارف كله للبت دون العلم وغيره من العصبية وإجتماع الدائم بين الصلاتين ومثل صوم بعضهم بالعدد لا بالهلال يصومون قبل الهلال ويفطرون قبله ومثل ذلك من الأحكام التي يعلم علمائنا أنها خلاف دين المسلمين الذي بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأزل به كنهه وقد قلنا ذكر بعض أمورهم التي هي من أظهر الأمور أنكاراً في الشرع والعقل ولهم مقالات باطلة

بطل ما ذكره من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول (الوجه السابع) أن يقال أستم اعتمدت في هذا على أن تلك القابلة يجب أن تكون من لوازم الذات ويلزم من ذلك إمكان وجود المقبول في الأزل

لأن قابلية الشيء لتغيره نسبة بين القابل والمقبول والتسوية بين الشيئين موقوفة عليهما فإلزامكم أن كانت التسوية بين الشيئين موقوفة عليهما أي على تحققهما معاً في زمن واحد كما اقتضاه (٩٤) كلامكم بطل فرقمكم وهو قولكم بأن تقدم القدر على القدر

واجب فإن القدرة نسبة بين القادر والمقدور مع وجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا تقولون الازالة قد عتبت مع امتناع وجود السراقة في الازل وتقولون الخطاب قديم مع امتناع وجود الخطاب في الازل فإذا كنتم تقولون بأن هذه الأمور التي تتضمن النسبة بين شيئين تتحقق في الازل مع وجود أحد المنتسبين في الازل دون الآخر أمكن أن يقال القابلية متحققة في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كثير من الناس أن التكوين ثابت في الازل مع امتناع وجود المكون في الازل \* وأما الحجة الثالثة وهى أن قيام الحوادث بتغير والله مفرغ من التغير فهذه هى التى اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يحجج بغيرها وقد أجاب الرازى وغيره عن ذلك بأن لفظ التغير مجمل فإن الشمس والقمر إذا تحركت أتحركت الرياح وأتحركت الاشجار والدواب سمن الاناس وغيرهم فهل يسمى هذا تغيراً أولاً يسمى تغيراً فإن سمي تغيراً كان المعنى أنه إذا تحرك المتحرك فقد تحرك وإذا تغير به هذا التغير فقد تغير وإذا قامت به الحوادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان سمر ذلك فقد اتحد الازم والمزوم فيقال وما الدليل على امتناع هذا المعنى وان سمي التغير تغيراً وان كان هذا لا يسمى تغيراً بل المراد

بالتغير غير مجرد قيام الحوادث مثل أن يعنى بالتغير الاستحالة في الصفات كما يقال تغير المريض وتغيرت البلاد وتغير الشافى والانس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزم من الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا ريب أن التغير المعروف في اللغة هو المعنى

الثاني فان الناس لا يقولون الشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغيراً وانما تغيرت ولا يقولون للانسان اذا كان يقرأ القرآن ويصلي الخس أنه كلما قرأ وصلى قد تغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لمن لم تكن عادته هذه الأفعال اذا

تغيرت صفته وعادته أنه قد تغير وحشش فن قال انه سبحانه لم يزل متكماً اذا شاء فعلاً لا يشاء لم يسم أفعاله تغيراً ومن قال انه متكلم بعد أن لم يكن متكلماً وفعل بعد أن لم يكن فاعلاً يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم به ما يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم بغيره والقول في أحد النوعين كالقول في الآخر واذا قدر أن النزاع لفظي فلا بد من دليل سمعي أو عقل يميز أحدهما ويتبع الآخر والا فلا يجوز التفرق بين المجتاهين بمجرد الدعوى أو بمجرد إطلاق لفظي من غير أن يكون ذلك اللفظ عاميلاً على ذلك المعنى في كلام المعصوم فاما اذا كان اللفظ في كلام المعصوم وهو كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل الاجماع وعلم مراده بذلك اللفظ فانه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ ولا يجوز تخالفة قول المعصوم وإطلاق التغير على الأفعال كإطلاق لفظ الغير على الصفات وإطلاق لفظ الجسم على الذات وكل هذه الألفاظ فيها إجمال وإشياء وإيهام ومذهب السلف والأئمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير على الصفات لأنفساً ولا نسبتاً وأفلا يطلقون القول بالتغير ولا بأنها ليست غير اذ اللفظ مجمل فان أراد المطلق بالتغير المبان فليست غيراً وان أراد بالتغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر فهي غير وهكذا اما كان من هذا الباب واذا كان هذا

الشافعي وكثير من أصحاب أحمد ومنهم من يقول لا يثبت التسبب الا اذا دخل بها وهذا هو القول الآخر في مذهب أحمد وقول مالك وغيره وكذلك مسئلة هل الانبياء قد علم أن جمهور أهل السنة يحرّمون ذلك ويسألون فيه حتى يحدّثون الشارب المتأول ولهم في فسقه قولان فذهب مالك وأحمد إلى الروايتين يقتضي ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يقتضي وعبد بن الحسن يقول بالتحرّم وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من أصحاب أبي حنيفة كآبي الليث السمرقندي وشعوه وقول هذا الرافضي وأباحه النبيذ مع مشاركته الخمر في الاستكثار احتجاجاً به على أبي حنيفة بالقياس فان كان القياس حقا بطل إنكاره وان كان باطلا بطلت هذه الماخلة ولواحتج عليه بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام لكن أجود وأما الوضوء بالنبيذ فجمهور العلماء يسكرونه وعن أبي حنيفة فيه روايتان أيضاً وانما أخذنا ذلك حديث روي في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه غمرة طيبة وماء مطهور والجمهور منهم يصفه هذا الحديث ويقولون ان كان خصيصاً فهو منسوخ بآية الوضوء وآية تحريم الخمر أنه قد يكون لم يصبر نبذاً وانما كان باقياً بالتغير والتغير ليس بغيراً أو تغيراً كثيراً كونه ماء على قول من يجوز الوضوء بالماء المضاف كما بالاقلاء وماء الخمر ونحوهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وكثير الروايات عنه وهو أقوى في الجملة من القول الآخر فان تعالى فان لم يتجدد ماء نكرته في سياق التي فيم ما تغير بالقائه فيه كما يعم ما تغير بأصل خلقته أو بما لا يمكن صونه عنه إذ تحول اللفظ لهما سواء كما يجوز التوضوء بماء الصبر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قبله أن توضأ من ماء الصبر فأنزرك الصبر ونحوه من الماء فان توضأ به عطشنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو الطهور بماءه الحل ميتته قال الترمذي حديث صحيح فإما الصبر مطهور مع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالطلهارات أحسن حالا منه لكن ذلك تغيراً على هذا الطارئ وهذا الفرق لا يعود إلى اسم الماء ومن اعتبره جعل مقتضى القياس أنه لا توضأ بماء الصبر ونحوه ولكن أبع لانه لا يمكن صونه عن الغيرات والأصل ثبوت الأحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا إذا خلا في اللفظ دخل الآخر والا فلا وهذا لدلالة لفظية لا قياسية حتى يعتبر فيها المشقة وعدمها وأما الصلاة في جلد الكلب فانما يجوز ذلك أو حنيفة اذا كان مدنوفاً وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مفسريه وحنيفة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعمالاً هاب ديع فقد طهر وهذه مسئلة أحتجوا وليست هذه من مسائل الشناعات ولقول لهذا المتكراهات دليل لا قاطعاً على تحريم ذلك لم يحج به بل لو طوب بدليل على تحريم الكلب لربّه على مالك في إحدى الروايتين عنه فانه يكرهه ولا يحرمه لم يكن هذا الرمد من صناعته مع أن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن جلد الكلب بل وسائر السباع لا يطهر بالدباغ لما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه متعددة أنه نهى عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أعمالاً هاب ديع فقد طهر ضعفه أحمد وغيره من الأئمة المحذّنين وقدروا مسلم وكذلك تحريم الكلب دلّت عليه أدلة شرعية لكن لا يعرفها هذا الامامي وأما الصلاة على العذرة اليابسة بلا مائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا أحمد من الأئمة الأربعة ولكن اذا أصابت الأرض نجاسة فذهب بالنس أو الریح أو الاصلحة فذهب

كلامهم في لفظ الغير لفظ التغير مشتق منه ومن تأمل كلام حول النظر في هذه المسئلة علم أن الرازي قد استوعب ما ذكره وأن التفات ليست معهم بحجة عقلية بيّنة على السر وانما غايتهم الزام التناقض بين بحث الفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة ومم المعلومات



تنقض المنازع يستلزم فساداً أحد قوليه لاستلزام فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم أنهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فاسداً بفسادواً ذكر كلامهم في إبداء مناضات الخصوم وأيضاً

الأكثر طهارة الأرض وجواز الصلاة عليها هذا مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد وهو القول القديم للشافعي وهذا القول أظهر من قولنا لا يطهرها بذلك وأما ما ذكره من الصلاة التي يجزئها أبو حنيفة وفعلها عند بعض المولود حتى يرجع عن مذهب فليس بحجة على فساد مذهب أهل السنة لأن أهل السنة يقولون إن الحق لا يخرج عنهم لا يقولون إنه لا يخطئ أحدهم وهذه الصلاة بنكرها جمهور أهل السنة مالك والشافعي وأحمد والمالك الذي ذكره هو محمود بن سكتكين وأما رجوع إلى ما ظهر عنده أنه سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان من خيار المولود وأعد لهم وكان من أشد الناس قياما على أهل البدع لاسيما الرافضة وكان قد أمر بلعهم ولعن أمثالهم في بلاده وكان الحاكم العبيدي بمصر كتب إليه يدعو فآخى كتابه على رأس رسوله ونصر أهل السنة فصر ما عرفه فأنه (قوله) وأما الموصوب وغير الغائب الصفقة فقالوا لأن سارقا دخل مدار الشخص له فيد وبور حتى وطعم فطعن السارق طعم صاحب المدار بدواه وأرجسته ملك الطعن بذلك فلو طعم المالك ونازعه كان المالك طالما والسارق مظلوما فلو طعننا فلان قتل المالك كان هدرا وإن قتل السارق كان شهيدا فبقولنا أولا هذه المسئلة ليست قول جمهور العلماء أهل السنة وأما قالها من تنازع فيها جمهورهم ويردون قوله بالادلة الشرعية ولكن الفقهاء متنازعون في الغائب إذا غاب الموصوب بما أزال اسمه كطعن فقيل هذا بمنزلة اتلافه فيجب للمالك القيمة وهذا قول أبي حنيفة وقيل بل هو باق على ملك صاحبه وإن أبادته والتقص على الغائب وهو قول الشافعي وقيل بل بخير المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص إن نقص وبين المطالبة بالبدل وزل العين للغائب وهذا هو المشهور من مذهب مالك وإذا أخذ العين فقد يكون الغائب شريكا بما أخذته فيمنه من الصنعة وقيل لاشيء وهذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره وحسن هذا القول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة ثم إنه كذب في نقله لقوله لو تقاتل كان المالك طالما فإن المالك إن كان متأذلا لا يعتد غير هذا القول لم يكن طالما ولم يجز معاقبته بل إذا تنازعا رفعوا إلى من يفصل بينهما إذا كان اعتقاد هذا أن هذه العين ملكه واعتقاد الآخر أنها ملكه وإضافته بقرق بين من عصب الحب ثم اتفق أنه طعمه وبين من قصد دبطه عن ملكه يعامل بنقيض قصده من باب سد الذرائع وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة ليس فيها لغيره إلا مشقة الخلو فوسم ماء الزنا للشافعي فقال له الشيعة نقول إن مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة ويقولون أنه إذا اضطر الإنسان إلى استفتاء بعض المذاهب الأربعة استحق الحنفية ويرجون محمد بن الحسن على أبي يوسف فإنهم لنفروهم عن الحديث والسنة ينفرون عن كان أكثر نمسا بالحديث والسنة فإذا كان كذلك فهذه الشاعات في مذهب أبي حنيفة فإن كان قوله هو الراجح من مذاهب الأئمة الأربعة كان تكثير التشيع عليه دون غيره تناقضا منهم وكانوا قد رجحوا مذهبها وفضلوا على غيره ثم نسبوا إليه من الضعف والتقص ما يقتضي أن يكون أنقص من غيره وهذا التناقض غير بعيد عنهم فإنهم لافطر جهلهم وظلمهم يمدحون ويذمون بلا علم ولا عدل فإن كان مذهب أبي حنيفة هو الراجح كان ما ذكره من اختصاصه بالمسائل الضعفة التي لا وحدها مثلها لغيره تناقضا وإن لم يكن الراجح كان ترجحه

فقد ذلك الخصم لا يلزم مقابلة التي  
تأخذ بهما مورد النزاع كما في هذه  
المسئلة فانه وان كانت الكرامة  
قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها  
غيرهم من الأئمة والسلف وأهل  
الحديث وغيرهم من طوائف أهل  
النظر والكلام . وقد قال أبو  
القاسم الانصاري شيخ الشهرستاني  
وتلميذ أبي المعالي في شرح  
الارشاد أجود ما يتسلبه في هذه  
المسئلة تناقض الخصوم وهو كما  
قال فانه لم يحصل تقدمه في ذلك  
مسلكا سديدا اعتقلا ولا معيا  
واعتبر ذلك بما ذكره أبو المعالي في  
كتابه الذي سماه الارشاد الى قواعد  
الدلة وقد ضمنه عون الدلة  
الكلامية التي يسلكها موافقه  
وقد تكلم على هذا الأصل في  
موضعين من كتابه أحدهما في  
مسئلة حدوث العالم فانه استدلل  
ببديل الاعراض المشهور وهو أن  
الجسم لا يتخلو عن الاعراض وما  
لا يتخلو عنها فهو حادث وهو البديل  
التي اعتمدت عليه المعتزلة قبله  
وهو التي عذمه الأشعرى في رسالته  
الى أهل النعم . وبين أنه ليس من  
طرق الانبياء وأتباعهم والادلة  
هو مبني على اثبات أربع مقدمات  
الاعراض واثبات حدوثها وأن  
الجسم لا يتخلو منها وبطلان حوادث  
لا أول لها فلصار الى المقدمة  
الثالثة قال وأما الأصل الثالث  
وهو تبين استحالة تعدد الجواهر  
في الاعراض فالتى صار اليه

أهل الحق أن الجوهر لا يتلوه عن كل جنس من الأعراض ومن جميع أصداده إن كان له أصداد وإن كان ضد واحد على  
 يتلوه الجوهر عن أحد الضدين وإن قدر عرض لأضدله ليتلوه الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت الملة خالوا الجوهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهوى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) ويجوز الصالحى العرو عن جلة الاعراض ابتداء ومع البصريون من المعتزلة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان ومقتزوا الخلو معادها وقال

الكعبي ومثموه يجوز الخلو عن الاكوان ويتمتع العرو عن الاعراض قال وكل عتال لساوا افتضا على امتناع العرو عن الاعراض بعد قبول الجواهر لها فنفس رض الكلام على التجدد في الاكوان فان القبول فيها يستلزم الضرورة فان بدية العقل تعلم ان الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متناهية ولا متناهية ومما هو صفة ذلك انها اذا اجتمعت فيما لا يزال تسلب بقدر اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك اظهر الافتراق عليها اضطرنا الى العلم بان الافتراق مسبق واجتماع وغرضنا في دوام اثبات حدوث العالم فيصح بالاكوان (قلت) اثبات الاكوان بقول الحركية والسكون هو الذي لا يمكن دفعه فان الجسم الباقي لا بد له من الحركة او السكون واما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على اثبات الجوهر الفرد والزواج فيه كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول ان الجسم مركب منه ولا ان الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت والذين يشنونه ايضا لا يمكن اثبات ان الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت فانه لا دليل على ان السموات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها ولهذا قال في الدليل قابلية العقل تعلم ان الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متناهية ولا متناهية وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق فاذ كرم من الدليل مبنى على تقدير انها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير متغنى بنفس

على بقية المذهب باطلا فان بالضرورة ان الشيعة على الساطع على كل تقدير ولا ريب انهم اصبوا جهل وهوى فيشكلون في كل موضع عما يناسب اغراضهم سواء كان حقا او باطلا وقصد هم في هذا المقام جميع طوائف اهل السنة فيذكر في كل موضع ما ينظرونه مذموما فيه سواء صدقوا في النقل او لاذوا وسواء كان ماذ كروهم من الذم حقا او باطلا وان كان في مذهبهم من العايب اعظم واكثر من عايب غيرهم (واما قوله) ووجب الحد على الزاني اذا كذب الشهود واسقطه اذا صدقهم واسقط الخدمع اجتماع الاقرار واليمنة وهذا رتبة الى اسقاط حد ودالله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد (فيقال) وهذا ايضا من اقوال ابي حنيفة وخالفه فيها الجمهور كمالك والشافعي واحمد وغيرهم وما خذا في حنيفة انه اذا قرسقط حكم الشاهد ولا يؤخذ بالاقرار الا اذا كان اربع مرات واما الجمهور فيقولون الاقرار بثبوت كذب الشهود لا يبطئها لاه موافق لها لا يخالف لاهلوا لم يخرج الكثر بزيادة عدد الشهود على الاربعة وكافرا اذ كثر من اربع مرات وبالجملة فهذا اقول جمهور اهل السنة فان كان صوابا فهو قولهم وان كان اسخروا صوابا فهو قولهم ثم يقال له من المعلوم ان جمهور اهل السنة يتكرون هذه المسائل ويردون على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الامامية (واما قوله) واحدة كل الكلب والوطا بالعيد واحدة الملاهي كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التي لا يجتمعا هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جميع اهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المقلين بخلافه لظواهر الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم لم يقله أحد منهم وذلك الذي قاله بعض هؤلاء انكره عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على ضلالة ثمان الموحود في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والاجماع اعظم واشنع في حقنا ما هو ضعيف الا يوجد ما هو اضعف منه واشنع من اقوال الشيعة فبين على كل تقدير ان كل طائفة من اهل السنة يخبرهم فان الكذب يوجد فيهم والتكذيب بالحق وفرط الجهل والتصديق بالحالات وقلة العقل والغلو في اتباع الهوى والزماني بالجهول لا يوجد مثله في طائفة اخرى اماما حاكمه من امة الخواص بالعيد فهذا كذب لم يقله أحد من علماء السنة واظنه قصدا لتشيع به على مالك فاني رايت من الجهال من يحكي هذا عن مالك واصل ذلك ما يحكي عنه في حشوش النساء فانه لما حكي عن طائفة من اهل المدينة احدة ذلك وحكي عن مالك في رواية ان الجاهل ان ادبار المالك كذا وهذا من اعظم الغلط عن هودون مالك فكيف على مالك شيع جلاله قدره وشرف مذهبهم وكل صابته عن القواش واحكامه بسد الذرائع وانه من ابلغ المذاهب اقامة الحدود ونهيها عن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في ان من استحل اثنان المالك انه يكفر كما ان هذا اقول جميع ائمة المسلمين فانهم متفقون على ان استحلال هذا عترة لا استحلال وطء امته التي هي بنتهم من الرضاعة او اختهم من الرضاعة او هي موطوءة ابنة او ابية فكان ان عملوا كذا اذا كانت محرمة رضاع او صهر لا بائناح بل باتفاق المسلمين فخلوا كذا في النكاح فان هذا الجنس محرم مطلقا لا بائناح بعقد نكاح ولا ملك بين بخلاف وطء الاناث ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة ان الاطواط يقتل رجما محصنا كان او غير محصن سواء تلوط بمولود او غير مولود كذا يقتل عندهم الفاعل والمفعول

(١٣ - منهاج ثاني)

لا تعقل غير متناهية ولا متناهية وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق فاذ كرم من الدليل مبنى على تقدير انها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير متغنى بنفس

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو العلي) وإن حاولنا رد على المعتزلة فيما خالفوا تأسيكتين أحدهما الاستنباط الاجتماع على امتناع العروق الاعراض (٩٨) بعد الاتصاف بها فنقول كل عرض باق فله ينتفى عن محله بطريق

منه ثم الضد اعطاء بطريق حال عدم المتفق به على زعمهم فإذا انتفى الباطن فهل يجوز أن لا يحدث بعد انتفائه كون أن كان يجوز الخلو عن الاكون وقد تقرر هذه الطريقة في أجناس الاعراض (قلت) مضمون هذا أنه فاس ما بعد الاتصاف على ما قبله وقد أجابه المنازعون عن هذا بأن الفرق بينهما أن الضد لا يزول الا بطريقان ضده فلهذا لم يخل منهما فإن كان هذا الفرق مصححا لصل القياس والا منع الحكم في الأصل وقيل بل يجوز خلو بعد الاتصاف إذا أمكن زوال الضد بدون طريق آخر وما ذكر في السواد والبياض قضية جزئية فلا تثبت بهادعوى كلية ومن أين يعلم أن كل طم في الاجسام اذا زال فلا بد أن يتخلفه طم آخر وكل ربح اذا زال فلا بد أن يتخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكراهة ونحو ذلك فمن أين يعلم أن المراد بالشيء المحب له اذا زالت ارادته ومحبته فلا بد أن يتخلفه كراهية وبغضه ولم لا يجوز خلو الحى عن حب العين وبغضه وارادته وكراهته (قال) ونقول أيضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى أنها لو قامت به لم يحصل عنها ذلك يقتضى محذونه فاذا اجوز انخصم عروا لجوهه عن حوادث مع قبوله لها محضة وجواز افلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول الباري للعوادث فقال اما ان يكون هذا لازما واما ان لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال ذلك والدليل له ايضا ان مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لاجل محضتها في شئ من المسائل التي لم نعلم فيها زاعا فكيف مع ظهور النزاع

به كفى السز عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اقلوا الفاعل والمفعول به رواه أبو داود وغيره وهذا مذهب أحد في الرواية المتصورة عنه وهو أحد قول الشافعي فمن يكون مذهب أن هذا أشتمن الزنا كيف يحكى عنه أنه أباح ذلك وكذلك غيره من العلماء لم يصح أحد منهم بل هم متفقون على تحريم ذلك ولكن كثير من الاشياء متفقون على تحريمها وتنازعون في اقامتها الحد على فاعلها بل محذوا وبعز عبدون الحد كالوطني أمته التي هي ابنته من الرضاعة (وأما قوله واباحة الملاهي كالشطرنج والغناء) فيقال مذهب جمهور العلماء أن الشطرنج حرام وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه لم يقرب بلبوس بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها مكفون وكذلك النبي عنهما معروف عن أبي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة وتنازعوا في أيهما أشد تحريما الشطرنج أو الرد فقال مالك الشطرنج أشد من الرد وهذا منقول عن ابن عمر وهذا لا يشغل القلب بالفكر الذي يصدر عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من الرد وقال أبو حنيفة وأحد الرد أشد لأن العوض يدخل فيها أكثر وأما الشافعي فيقول ان الشطرنج حلال ولكن قال الرد حرام والشطرنج دونها ولا يبين أنها حرام فتوقف في التحريم ولا يصح في تحريمها قولان فان كان التحليل هو الراجح فلا ضرر وإن كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور أهل السنة فعلى التقديرين لا يخرج الحق عنهم (قوله واباحة الفناء) فيقال له هذا من الكذب على الأئمة الاربعة فانهم متفقون على تحريم الملاهي التي هي آلات الهوى كالعود ونحوه ولو اتفاه متفق عندهم لم يضمن صورة التالف بل يحرم عندهم اتخاذها وهل يضمن الماد على قولين مشهورين لهم كما لو تلف أوعية الخمر فله لو تلف ما يقوم به الخمر من الماد لم يضمنه في أحد قولهم كما هو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد كما تلف موسى العجل الذي اتخذ من ذهب وكأنت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عده الله من عمرو أن يحرق النوبن المعصفرين الذين كانوا عليه وكأمرهم عام خيبر بكسر القدر والى فيها لحوم الخمر ثم أذن لهم في اراقته ما فيها فدل على جواز الامر بن وكأمرهم لم حرم الخمر بسق الظروف وكسر الدنان وكان ابن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما أمرا بتحريق المكان الذي يباع فيه الخمر ومن لم يجوز ذلك من اصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحد في إحدى الروايتين عنه قالوا هذه عقوبات مالية وهي منسوخة وأولئك يقولون لم ينسخ ذلك شي ولا يكون الا نخص متأخر عن الاول يعارضه ولم يرد شي من ذلك بل العقوبات المالية كالعقوبات الدينية تستعمل على الوجه المشرع بل هي أولى بالاستعمال فان اتلاف الابدان والاعضاء أعظم من اتلاف الاموال فاذا كان جنس الاول مشروعا فجنس الثاني بطريق الاولى وقد تنازعوا أيضا في القصاص في الاموال اذا أحرقت نواهل له أن يحرق نظيره من ثيابه فيتلف ماله كما تلف ماله على قولين هما روايتان عن أحمد فمن قال لا يجوز ذلك قال له فساد ومن قال يجوز قال اتلاف النفس والطرف أشد فسادا وهو جار على وجه العدل والاقتصار لما فيه من كف العدوان وشفاء نفس المظلوم ومن منع قال النفوس لم يشرع فيها القصاص فان القاتل اذا علم أنه لا يقتل بل يودى يديه أقدم على القتل وأذى الدية بخلاف

(١) كذا يبايض باصله ولعل محله الاتعنه طر يقال لجزر وحر كسبه مصححه

وان لم يكن لازماً لهم لم يكن جمعة عليهم فقد تدين أنهم لم يذكروا على أن القابل للشي لا يخلو منه ومن ضده (الموضع الثاني) قال في إنشاء الكتاب فصل عما خالف فيه الجوهر حكم الاله قبول (٩٩) الاعراض وصحة الانصاف بالحوادث والرب

بتقدم عن قول الحوادث (قال) وتذهب الكرامية الى أن الحوادث تقوم بذات الرب ثم زعموا أنه لا يتصف بما يقوم به من الحوادث وصاروا الى جهالة لم يسقوا اليها فقالوا الحادث يقوم بذات الرب وهو غير قابل وانما يقوم بالقابلية والقابلية عندهم القدرة على التكلم وحقيقة أصلهم أن أسماء الرب لا يجوز أن تحسرد وذلك وصفوه بكونه خالقاً للازل ولم يتحاشوا من قيام الحوادث به وتذكروا اثبات وصف جديد له قولاً وذكرنا (قال) والدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبل الحوادث لم يحصل منها الماسبق تقريره في الجواهر حيث قضينا باستحالة تقريرهم عن الاعراض ولولم يقل عن الحوادث لم تسبقها وسبق ذلك يؤدي الى الحكم بحديث الصانع (قال) ولا يستقيم هذا الدليل على أصل المعترضة مع مصرهم الى تصور زخا لجوهر عن الاعراض على تفصيل لهم أسرفنا اليه وانبأهم أحكاماً متعددة لذات الرب تعالى من الإرادة المحدثه القائمة لا يعمل على زعمهم ويصدهم أنصاع طرد دليل في هذه المسئلة أنه اذ لم يمتنع تجدد أحكام الذات من غير أن تدل على الحدوث لم تعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض على الذات (هذا كلامه) ولقابل أن يقول قوله الدليل على بطلان ما قالوه أنه لو قبلهم لم يحصل منها لما سبق تقريره في الجواهر هو لم يذكروا دليلاً على الاقاس ما قبل الانصاف على ما بعد هو ليس حجة علمية بل غايته احتياج عواطفه منازعة في مسئلة عظيمة عقلياً تدل عليها نصوص الكتاب والسنة ويبنى عليها من مسائل الصفات والافعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس في الذي يحصل

الاموال قاله يؤخذ من المتلف نظيره ما أتلفه فحصل القصاص بذلك والزرر وأما اتلاف ذلك فضرره على المتلف عليه فانه يذهب ماله وعرض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شفاء غيظ المتظلم وأما اذا تعدد القصاص منه الا اتلاف ماله فهو أظهر جوازاً فان القصاص عدل وجزاء سبئية مثلهما فإذا أتلف ماله ولم يكن الاقتصاص منه الا اتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق العلماء على جواز اتلاف الشجر والزرع الذي الكفار اذا فعلوا بما مثل ذلك أولم تقدر عليهم الا به وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهور وابتان عن أحد والجواز مذهب الشافعي وغيره والمقصود هنا أن آلات اللهو وعمره عند الأئمة الاربعة ولم يحل عنهم زراع في ذلك الآن المتأخرين من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ذكروا في النزاع وجهين والصحيح التصريم وأما العراقيون وقدماء الخراسانيين فلم يذكروا في ذلك نزاعاً وأما القضاء المجرى المحرم عند أبي حنيفة ومالك وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحد وعنها أنه مكروه وذهب طائفة من أصحاب أحمد الى أن القضاء المجرى مباح فان كان هذا القول حقاً فلا ضرر وان كان باطلاً لغيره هو أهل السنن على التصريم فلم يخرج الحق عن أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله شيخنا الامام الاعظم خواجه نصير المله والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه وقد سألت عن المذاهب فقال بمشائعتنا وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد عين الفرقة الناجية والها لك في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الامامية لانهم ياتوا بجميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كما تقدم من قوله يلزم أن الله موجب بذاته لا يحتاج فيه من الكفر وهذا الذي قد جعله شبه الاعظم واحتج بقوله هو من يقول ان الله موجب بالذات ويقول يقدم العالم كما تقدم ذلك عن كتاب شرح الاشارات فيزعم على قوله أن يكون شبه هذا الذي احتج به كافراً والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام انه كان وزير الملاحدة الناطنة الاسماعيلية بالالوت ثم لما قدم التزلز المشركون هلا كواشار عليه بقتل الخليفة وقتل أهل العلم والدين واستبقا ما هل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا وانه استولى على الوقف الذي للمسلمين وكان يعطي منه ما شاء الله لعلماء المشركين وشيوخهم من الخشية الصحرة وأمتالهم وأما ما لبني الرصد الذي يبراغته على طريقة الصابئة المشركين كان أخس الناس نصيباً منه من كان الى أهل الملل أقرب وأوفرهم نصيباً من كان أبعدهم عن الملل مثل الصابئة المشركين ومنه لالمعطلة وسائر المشركين وان ارتزقوا بالجم والطبخ ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الاسلام ومحرماته ولا يحافظون على الفرائض كالصلاة ولا يترعون عن محارم الله من الخمر والفواحش وغير ذلك من المنكرات حتى انهم في شهر رمضان يذكرون عنهم من اضاعة الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه أهل الخبرة به ولم يكن لهم قوة وتطور الامر

دليلاً على ان الاقاس ما قبل الانصاف على ما بعد هو ليس حجة علمية بل غايته احتياج عواطفه منازعة في مسئلة عظيمة عقلياً تدل عليها نصوص الكتاب والسنة ويبنى عليها من مسائل الصفات والافعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس في الذي يحصل

أصول الذين يجزئ قول فأنه طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضاً عليهم غير حقيقة عقليته ولا سمعية وقد أجاب المازعون بحجاب مركب وهو ما الفرق ان صح والامتنع حكم (١٠٠) الاصل وايضاً فانه قد قرر هناك وهناك المعتبرة أئمة الكلام الذين

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في المثل وغيرهم من الترتل ضعف امر هؤلاء لمعادتهم للاسلام وأهله ولهذا كانوا من انقص الناس منزلة عند الامير وتروون المجاهد في سبيل الله الشهاد الذي دعا مالك المثل غازان الى الاسلام والتزم ان ينصر اذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من الخشية الصخرة وغيرهم وهدم البنايات وكسر الاصنام وحرق شملها كل حرق وأزمم اليهود والنصارى الجزية والصغار وبسبه ظهر الاسلام في المثل وأتباعهم وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في المسلمين أشهر وأعرف من أن يوصف ومع هذا فقد قيل أنه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويشغل بتفسير البغوي والفقه ويحذو ذلك فان كان قد تاب من الحاد فأنه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً لكن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرض بل من الاحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله ولا يظهر أنه انما كان يجمع به وبأمثاله ما كان خصماً للعلل المشركين والاحاد مع رؤوف من حاله اذ ذلك فن قدح في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأجدن حنبل وأتباعهم ويعبرهم بطلان بعضهم في مثل باحة الشطرنج والقنائه كيف يليق به أن يخرج مذهبه يقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون من الحق ويستحلون الحرامات المجمع على تحريمها كانوا فاحش واخر في مثل شهر رمضان الذين أمسأوا الصلاة واتبعوا الشهوات وخرفوا سياج الشرائع واستغفروا بحرمات الدين وسلوكوا غير طريق المؤمنين فهم كما قيل فيهم

الذين يشكوا به \* من فرقة فلسفة لا يشهدون صلاة \* الالاجل التقية ولا ترى الشرع الا \* سياسة مدنية ويؤثرون عليه \* مناخها فلسفة ولكن هذا حال الرافضة دائماً يعادون أولياء الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ويوالون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقاً في المنتسبين الى الاسلام للملاحدة بالامنية الاسماعيلية فمن احتج بأقوالهم في نصر قوله مع ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة المسلمين كان من أعظم الناس موالاة لاهل النفاق ومعاداة لاهل الايمان ومن العجب أن هذا المصنف الرافضي الكذاب المغترى يذكر أبا بكر وعمر وعثمان وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالعظائم التي يفتري بها عليهم هو واخوانه ويحجى الى من قد أشتم عند المسلمين بحاربه لله ورسوله يقول عنه قال شيخنا الاعظم ويقول قدس الله روحه مع شهادته عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعنه طائفة خيار المؤمنين من الاولين والآخرين وهؤلاء ادخلوا في معنى قوله تعالى ألم ترائي الذين أنوا انصيام الكتاب يؤمنون بالجلب والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً أولئك الذين لعنهم الله ومن لعن الله فلن يجده نصيراً فان هؤلاء الامامة أو انصيام من الكتاب اذ كانوا مقرين ببعض ما في الكتاب المنزل وفيهم شعبة من الايمان بالجلب والطاغوت واليه

أظهر وافق الاسلام في الصفات والافعال وسمو ذلك تقدس بالله عن الاعراض والحوادث وقد ذكر أبو المعالي أنه لا حجة لهم على استحالة انصافه بالحوادث وأنه يلزمهم نقيض ذلك أما الاول فان القابل للشيء عنده يجوز أن يخلو عنه وعن مثله وأما لزوم هذا القول لهم فلا يثبتهم أحكاماً محمدية للرب وانه اذا لم يتنوع تجدد أحكام الذات من غير أن يدل على الحدوث لم يعد مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض وكان ما ذكره الاستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بمحول الحوادث يلزم المعتزلة وأنه لا دليل لهم على نفي ذلك وهو أيضاً لم يذكر دليلاً لواقفبه على نفي ذلك فافاد ما ذكره أن أئمة النفاة لمخلول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بعيشته لا دليل لهم على ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل لائبات ذلك (قال) ونقول للكرامية مصركم الى اثبات قول حادث مع نفسكم انصاف البراري به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بمحل من غير أن يتصف المحل بحكمه لمجاز شاهدة قيام أقوال وعالم وارادات بمحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني وذلك يخلط الحقائق ويجري الى جهالات (قال) ثم نقول لهم اذا جازتم قيام ضرب من الحوادث بذاته فما المانع من تحوير قيام كروان حادث بذاته على التعاقب وكذلك سبيل الارزام

فيما وافقوا ناعلي استحالة قيامه به من الحوادث وبما يلزمه بنحو رقيام قدره عادته وعلم حادث بذاته على حسب أصلهم في القول والارادة الحادتين ولا يجدون بين ما جازوا وما استوعاغه فصلاً (قال) ونقول لهم قد وصفتم الرب تعالى بكونه مخبراً وكل متعبر

حسم وجزم ولا يتقرر في المعقول خلوا الاجرام من الاكوان فما المانع من تحوير قيام الاكوان بذات الرب ولا يحصى لهم عن شئ مما  
أرزموه (قلت) ولناقل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الفتن في الفروع فضلا عن

اثبات اعتقاد يقسنى في أصول  
الدين يعارض به مقصود الكتاب  
والسنة فان غاية هذا الكلام ان  
صم أن الكرامة تناقضوا وقالوا  
قولا ولم يلتزموا بالوازع فيقال ان  
كان ما ذكره لازم لهم زعمهم انخطأ  
اما في اثبات المسار وموافق في  
اللازم ولم يتعين انخطأ في أحدهما  
فصل لا يجوز أن يكون خطوهم  
في نفي اللازم فان أقام على ذلك  
دليلا عقليا كان حجة كافية في  
المسئلة والا استغنىنا خطا  
الكرامة في أحد قولهم وان لم يكن  
ما ذكره لازما لهم لم يقبل لا اثبات  
تناقضهم ولا دليلا في مورد النزاع  
ثم يقال أما الوجه الاول فحاصله  
نزاع لفظي هل يتصف بالحوادث  
أولا يتصف كالنزاع في أمثال ذلك  
واذا كان من أصلهم الفرق بين  
اللازم وغير اللازم بحيث يسهون  
اللازم صفة دون العارض  
كاستلاح من يفرق بين الصفات  
والافعال فلا يسمى ما يتكلم به  
الانسان جملا وان كان فيه حركة  
وتحريك كانت هذه أمورا  
اصطلاحية لفظية لغوية لا معاني  
عقلية والرمح في إطلاق الالفاظ  
نضوا باننا الى معانيه من الشريعة  
فقد يكون في إطلاق اللفظ مقصود  
وان كان المعنى محصا وما زعمهم  
يا مقي الشاهد فأكفر الناس بآثارهم  
في الافعال فان الناس تصرف في  
الاصطلاحات بين صفات الانسان  
وبين أفعاله كالقيام والنقود

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلسفة المتضمنة ذلك ويرون الدعاء والعبادة للوفى  
واتخاذ المساجد على قبورهم ويعملون السفر بالجملة مناسك ويقولون مناسك حج المشاهد  
وحدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إليها أعظم من الحج إلى البيت العتيق فيه وإن الشريك بالله  
أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الأعيان بالطاغوت وهم يقولون لمن يقرون بكفرهم من  
القاتلين بقدم العالم ودعوة الكواكب المستوعين للشرك هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا  
فانهم فضلو هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين  
اتبعوهم باحسان فليس هذا ببعين الرافضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى  
والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخاص والعام حتى قيل انه ما اقتتل يهودى  
ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الا كان الرافضى مع اليهودى والنصراني والمشرى  
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد أن الاسماعيلية والتصيرية به من الطوائف الذين  
يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا مستخفين من كل مله والتصيرية به من غلاة  
الرافضة الذين يدعون الهية على وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين  
والاسماعيلية المنظمة أكفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما أصحاب الناموس الاكبر  
والبلوغ الأعظم الذي هو آخر مراتب عندهم فهمهم الدهر به القائلين بأن العالم لا فعل له لعله  
ولا خالق ويقولون ليس يبتنا بين الفلاسفة خلاف الواجب الوجود فانهم يثبتونه وهوشى  
لاحقيقة يستهزؤن باسم الله واسماءه الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل  
قدميه ويؤذوه وأما من يهودون هؤلاء فيقولون السابق والتالى الذين عبروا بهم ما عن العقل  
والنفس عند الفلاسفة والنور والظلمة عند المجوس وركبوا لهم مذاهب من مذهب الصابئة  
والمجوس طاهره التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا  
بالتشيع قالوا لان الشيعة أسرع الطوائف استعصاء لتعاليمهم من الخوارج عن الشريعة  
ولما فهم من الجهل والتدبى بالمجهولات ولهذا كن أغتمهم في الباطن فلاسفة كالنصير الطوسى  
هذا وكنتان البصرى الذى كان يمجسهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلوة  
والحج والزكاة فاذا كانت التصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه  
دخلوا وبه ظهروا وأهلهم المهاجرين واليهام لا إلى الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة  
بانهم على الحق شهادة مردودة باتفاق هؤلاء فان هذا الشاهدان كان يعرف أن ما هو عليه  
مخالف لدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع لتقويه عند المسلمين فهو محتاج الى تعظيم  
التشيع وشهادته له شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الامانى لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه  
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر أحواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن  
أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضا شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة  
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كما في السنن عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا زعيم على أخيه وهو لا يخفاهما أنطاه  
منهمون ذوو غرعى أهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن  
يقال أولئك قوم لا يحبون بمثل هذه الاحاديث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

والذهاب والجمي فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالجهل وكذلك العلم الذى يعرض به عالم وزول والارادة التي تعرض له وزول وقد  
لا يسهون ذلك صفة وانما يصحوب بما كان ثابتا له كلفظي الثابت والجله فهذه محجوت لفظية بجمية لا عقلية وليس هذا موضعه وأما قيام

الاكوان على التماثل وقيل ما لا حوالا فاسمه فيهم يفرقون بين ما جوزه ومنعوه بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وسعوه وبين ما منعوه فكأنهم يصغونه بصفتها الكمال فلا (١٠٣) يلزمهم أن يصغوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فان صح الفرق

والا كانوا متماضين ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر كادلت عليه النصوص أنزمت النفاذ لاهل الاثبات ادراله الشهم والذوق واللسن فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق بين ادراله اللسان وادراله الشهم والذوق ليكون النصوص اثبتت الثلاثة دون الاثنين فاذا قال المعتزلة البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما من يصفه بالادرا كانت الحجة لمن يصفه بالاثنين وثلاثة يلزمكم طرد القياس لزمهم اما الفرق والاكوان متماضين ولم يكن هذا دليلا على ابطال اتصافه بالسمع والبصر وكذلك اذا قال من جعل الادرا كانت الحجة تتعلق به كإفعله هؤلاء ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ونحوه لمن أثبت الرؤية يلزمكم أن تصغوه بتعلق السمع والشهم والذوق واللسن به كما قلتم في الرؤية كانوا أيضا على طريقين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللسان وغيره لمجيء النصوص بذلك دون غيره قال أبو المعالي في ارشاده فان قيل قد صدقتم لسان الرب تعالى بكونه سميعا بصيرا والسمع والبصر ادراله كان ثم ثبت شاهد ادواها ادراله يتعلق بقبيل الطعوم وادراله يتعلق بتسلسل الروائح وادراله يتعلق بالحرارة والبرودة واللين والخشونة فهل تصفون الرب تعالى بأحكام هذه الادرا كان أم تقتصر على وصفه بكونه سميعا بصيرا قلنا الصحيح المقتض ع عندنا في

وجوب وصفه بأحكام الادرا اذ كل ادراله ينفه ضد مما دل على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دل على وجوب وصفه

بأحكام الإدراك ثم بتقدس الربيع كونه شاملاً وفاقاً ولا مساوياً هذه الصفات متباعدة عن ضرب من الاتصال والرب يتعالى عنها  
وهي لا تتبع عن حقائق الادراكات فان الانسان يقول شملت (١٠٣) تفاحاً فلم أدرك ويجها ولو كان الشئ الداعي

الادراك لكان ذلك بمثابة قول  
القاتل أدركت ويجها ولم أدركه  
وكذلك القول في الذوق والنس ولا  
يضمن تناقض هؤلاء ان كانوا  
متناقضين في الرؤية التي توارثتها  
النصوص عن النبي صلى الله عليه  
وسلم (قلت) وأما تعاقب الحوادث  
فهم يفهم بناء على امتناع حوادث  
لا أول لها فان صرح هذا الفرق  
والالزمهم طرد الجواز كما طرده  
غيرهم عن لا نعيم ذلك وأما حدوث  
القدرة والعلم فنفسهما لا نعدم  
ذلك يستلزم النقص لعموم تعلق  
العلم والقدرة بخلاف الإرادة  
والكلام فله لا يعموم له ما فاته  
سكانه لا يتكلم الا بالصدق لا يتكلم  
بكل شئ ولا يريد الا ما يسبق علمه  
لا يريد كل شئ بخلاف العلم والقدرة  
فانه بكل شئ علمي وعلى كل شئ قدس  
وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا  
وهذا اقولوا ان له إرادة حادثة  
وكلاماً حادثة لم يقولوا له علية  
حادثة وقادرة حادثة فالسؤال  
على الفرقين جمعا فان صرح  
الفرق والا كانوا متناقضين وقد  
أثبت غيرهم قيام علم بالموجود  
بعده وجوده ولم يجعل ذلك عين  
العلم المتعلق به قبل وجوده كإدراك  
على ذلك تظاهر النصوص وقد أثبت  
ذلك من أهل الكلام والفسفة  
طوائف كالإمام الحسين النعماني  
البركات وغيرهم وغير المتقدمين  
مثل هشام بن الحكم وأمثاله ومن  
جهم والفرق ان صرح فرقه بالازم  
تناقضه وقيام الاكوان بنفسه

في المنتسبين الى التشيع أعظم وأحق كثر من جنس المرتدين المنتسبين الى أهل السنة والجماعة  
ان كان فهم مرتد (الوجه السادس) أن يقال هذه المقالة التي احتج بها الطوسي على أن الإمامية  
هي الفرقة الناجية كذب على وصفها كما هي باطلة في دلالتها وذلك أن قوله بأيها جميع المذاهب  
وجمع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم بانوا جميع المذاهب فيما  
اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما باننا الحواجج فيما اختصوا به من التكفير بالذنوب ومن  
تكفير على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لا يخبر به عن الله وتجوير الظلم  
عليه في نفسه والجور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي تختلف ما نظن أنه ظاهر القرآن  
كقطع يد السارق من المنكأ وأمثال ذلك قال الأشعري في المقالات أجبت اخوارج على  
تكفير على بن أبي طالب برفي الله تعالى عنه اذ حكمهم مختلفون هل كفره شرك أم لا قال  
وأجوع على أن الكبيرة كفر الا للصدقات فانها لا تقول بذلك وأجوع على أن الله يعذب  
أصحاب الكبائر عذاباً دائماً الا للصدقات أصحاب نجد ذلك والمعتزلة بانوا جميع الطوائف  
فيما اختصوا به من التميز بين المرتدين وقولهم ان أهل الكبار يخلدون في النار ويساوون من  
ولا كفار فان هذا قولهم الذي سموا به معتزلة فن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيادة فضموا أخذوا  
بل الطوائف المنتسبة الى السنة والجماعة تباين كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما  
اختص به فالكلامية بانوا سائر الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحداً ومعان متعددة  
أربعة وأخسة تقوم بذات الحكم هو الامر والتهى والخبر ان عبر عنه بالعربية كان قرأوا وان عبر  
عنه بالعربية كان تروا فان هذا الميراث احسن الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية بانوا جميع  
الطوائف في قولهم ان الإيمان هو القول بالأسان فن أقر بلسانه كان مؤمناً وان محمد بقوله قالوا  
هو مؤمن بخلاف النار فان هذا الميراث غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول  
لا وافقهم عليه بقية الطوائف فكل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد سائل نفرد  
بها عن الأئمة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم  
في توحيدهم موافقون للمعتزلة وقدماء وهم كان كثير منهم ثبت القدر وانكار القدر في قدمائهم  
أشهر من انكار الصفات ونحو ج أهل الذنوب من النار وعفا الله عن رجل عن أهل الكبار  
إهم فيه قولان ومتأخروهم موافقون فيه الواقعة الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من  
أهل القبلة أم لا وهم طائفة من الأشعريه وان قالوا انجزم بأن كثيراً من أهل الكبار يدخل  
النار فهو قول الجمهور من أهل السنة ففي الجملة لهم أقوال اختصوا بها وأقوال شاركهم غيرهم  
فيها كآثار الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا  
بآدابهم الكتاب والسنة النابتة عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الأصول والفرع وما كان  
عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الخوارج والمعتزلة والروافض ومن  
وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يطيعون الا حديث الترواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث مصحتها والمعتزلة يقولون هذا أخبار آحاد وأما الرافضة فطعنون  
في الصحابة ونقلهم وباطن أمرهم الطعن في الرسالة والخوارج يقول قائلهم اعدل يا محمد  
فانك لم تعدل فيجوزون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يظلم ولهذا قال النبي صلى الله

لأنها دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصفاً بالا كوان لا يتخلفها وهذا معلوم بالبدنية كما بينه  
الاستدلال والمعالى في أول كلامه وقال نعرض الكلام في الا كوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فاذا كان من المعلوم بالضرورة أن



القبائل لا يكون لا يخلعونها فلو وصفوه بالا كون الزم أن لا يخلعونها وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخلعون الحوادث فهو حادث كما هو واقعهم على ذلك أبو (١٠٤) العالي وأمثاله فإن كان هذا الفرق صحيحا بطل الالتزام لهم وصح

تعالى عليه وسلم ويلي أن لم يعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت أن لم أعدل فهم جهال فارقوا السنة والجماعة على جهل وأما الرافضة فاصل بدعتهم عن نقاء ولهذا فهم من الزندقة ما ليس في الخوارج قال الأشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة مجلة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا وأنه له واحد فرد صمد لا اله غير لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمد أعبدته ورسله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأنه دين بلا كيف كما قال خلقت بيدي وكأنا بل بداه مبسوطان وساق الكلام إلى آخره فان قال من مراده بالمبانية أنهم يكفرون كل أهل دارهم كما أتى غير واحد من شيوخيهم بأن الدار إذا كان الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسيح على الأنبياء وحل شرب الخمر وتحرير الميتة كانت دار كفر وحكم بنحاسة ما فيها من المائعات وان كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الإمامية حكم بظاهرها ما فيها من المائعات وان كان كلا الأمرين ظاهرا كانت دار وقف فخطر في كان فهم طائفتهم كان ما عندهم من المائعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بنحاسة ما عندهم من المائعات قيل هذا الوصف يشاركون فيه الخوارج والخوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف وسوءهم مع الجماعة مشهور وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كما نازع بعض الإمامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فإن الزندقة ترى السيف والإمامية لا تراه قال الأشعري وأجعت الرافضة على إبطال الخوارج وإنكار السيف ولوقت حتى يظهر لها الإمام وحق يأمر بذلك (قلت) ولهذا لا يفرقون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الأمن يلزم مذهبهم فقد بين أن المبانية والمشاركة في أصول العقائد قد مرستين في الرافضة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال ما بينهم جميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب واسترأله أو لئلا يقول لا يدل على ما بطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة فدل على أنها لا بد أن تفارق هذه الواحدة سائر الاثنين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك بدل الحديث على مفارقة الاثنين وسبعين بعضها بعضا كما قرأت هذه الواحدة فدل في الحديث ما يدل على اشتراك الاثنين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الإمامية الثلاث والسبعين كل طائفة لاخرى وحيدت فقولهم أن جهة الاتفاق جهة مذمومة لوجه مدح فان الله تعالى أمر بالجماعة والاتلاف ودم التفرق والاختلاف فقال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم الآية قال ابن عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

فرقهم وان لم يكن هذا الفرق صحيحا لم يكن في ذلك حجة للنزاع لهم بل يقول القائل كلا كالمضئ حيث قلتم بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه فان فرقهم بين الاكون وغيرهما هو العلم الضروري من الجميع بان القبائل لا كون لا يخلعونها فلو وصفوه بالا كون الزم أن لا يخلعونها وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخلعون الحوادث فهو حادث كما هو واقعهم على ذلك أبو العالي وأمثاله فإن كان هذا الفرق صحيحا بطل الالتزام لهم وصح تعالى عليه وسلم ويلي أن لم يعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت أن لم أعدل فهم جهال فارقوا السنة والجماعة على جهل وأما الرافضة فاصل بدعتهم عن نقاء ولهذا فهم من الزندقة ما ليس في الخوارج قال الأشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة مجلة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا وأنه له واحد فرد صمد لا اله غير لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمد أعبدته ورسله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأنه دين بلا كيف كما قال خلقت بيدي وكأنا بل بداه مبسوطان وساق الكلام إلى آخره فان قال من مراده بالمبانية أنهم يكفرون كل أهل دارهم كما أتى غير واحد من شيوخيهم بأن الدار إذا كان الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسيح على الأنبياء وحل شرب الخمر وتحرير الميتة كانت دار كفر وحكم بنحاسة ما فيها من المائعات وان كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الإمامية حكم بظاهرها ما فيها من المائعات وان كان كلا الأمرين ظاهرا كانت دار وقف فخطر في كان فهم طائفتهم كان ما عندهم من المائعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بنحاسة ما عندهم من المائعات قيل هذا الوصف يشاركون فيه الخوارج والخوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف وسوءهم مع الجماعة مشهور وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كما نازع بعض الإمامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فإن الزندقة ترى السيف والإمامية لا تراه قال الأشعري وأجعت الرافضة على إبطال الخوارج وإنكار السيف ولوقت حتى يظهر لها الإمام وحق يأمر بذلك (قلت) ولهذا لا يفرقون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الأمن يلزم مذهبهم فقد بين أن المبانية والمشاركة في أصول العقائد قد مرستين في الرافضة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال ما بينهم جميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب واسترأله أو لئلا يقول لا يدل على ما بطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة فدل على أنها لا بد أن تفارق هذه الواحدة سائر الاثنين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك بدل الحديث على مفارقة الاثنين وسبعين بعضها بعضا كما قرأت هذه الواحدة فدل في الحديث ما يدل على اشتراك الاثنين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الإمامية الثلاث والسبعين كل طائفة لاخرى وحيدت فقولهم أن جهة الاتفاق جهة مذمومة لوجه مدح فان الله تعالى أمر بالجماعة والاتلاف ودم التفرق والاختلاف فقال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم الآية قال ابن عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

لا تقوم بحسم قالوا وأنتم وافقتموهم على أنه على علم قدر وثابت على علم قدر بلا حجة ولا علم ولا قدرة مكاره العقل والقلوب والشرع قالت الكرامية لهؤلاء قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحوز ذلك من الصفات مع اتفاقنا

على أنه لا يتصف بالاكوان فيكذلك إذا حوزنا عليه أن يسمع أصوات عبادهم حين يدعونه ويأمرهم بعد أن يخلفهم ويغضب عليهم إذا عصوه  
ويحب العباد أن يقرب اليه بالتواضع ونادى موسى حين أتى (١٠٥) الوادى وبحسب خلقهم يوم القيامة وتكون ذلك مما دلت عليه

الكتاب الامن بعد ما دعاهم اليه. وإذا كان كذلك فأعظم الظواهر التي تنفرقة للجماعة واقترافا  
في نفسها أولى الطوائف بالذم وأقلها اقترافا ومعارفة للجماعة أقربها إلى الحق وإذا كانت  
الامامية أولى بمعارفة سائر الطوائف فهم أبعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافا  
من جميع فرق الأمة حتى يقال أنهم ثنتان وسبعون فرقة (وهذا القدر) فيما نقله عن هذا  
الطوسي بعض أصحابه وقد كان يقول الشيعة تبلغ فرقتهم ثنتين وسبعين أو كما قال وقد صنف  
الحسن بن موسى التوحى وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافا  
في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة إلى ضد ما فهم الوسط  
في أصل الاسلام كأن أهل الاسلام هم الوسط في أهل الملل وهم في باب صفات الله تعالى بين أهل  
التعطيل وأهل التشبيل وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الأمور أوسطها وحيث أنه هذا السنة  
والجماعة خير الفرق وفي باب التقدير بين أهل التكذيبه وأهل الاحتجاج به وفي باب  
الاسماء والأحكام بين الومعة والرجعة وفي باب العصاة بين الضلالة والنجاة فلا يغفلون في على  
غلو الرافضة ولا يكفرونه تكفير الخوارج ولا يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفيرهم الرافضة  
ولا يكفرون عثمان وعلياً كما تكفيرهم الخوارج (الوجه الثامن) أن يقال الشيعة ليس لهم  
قول واحد يتفقون عليه فإن القول الذي ذكره هذا القول من أقوال الامامية ومن الامامية  
طوائف تخالف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تفقد حكاية وجهور الشيعة تخالف الامامية  
في الاثنى عشر فالزيدية والاسماعيلية وغيرهم يتفقون على انكار الاثنى عشر قال النافلون  
لا أقول الناس الشيعة ثلاثة أصناف وانما قيل لهم شيعة لانهم شايعوا علياً وقد مدوه على سائر  
أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم الغالية سمو بذلك لانهم غلوا في علي وقالوا فيه قولا  
عظيماً كما عفا عنهم الاهتة أو بقرته وهو لا أصناف متعددة والصيرية منهم والصف الثاني  
الشيعة الرافضة قال الاشعري وطائفة هموا الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر ؑ قلت  
الصحیح أنهم هموا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج  
بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكرنا هذا في الاشعري وغيره قالوا وانما سمو الزيدية  
لنسكهم يقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيد يدعى بالكوفة في أيام  
هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمار القتي وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على  
سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتولى أبا بكر وعمر ويرى الخوارج على أئمة الخوارج لما  
ظهر بالكوفة في أصحابه الذين يابعدوه وسبع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر أنكروا ذلك على  
من سمع منه فتفرق عنه الذين يابعدوه فقال لهم رفضتموني وهي شذمة فقاتل يوسف بن عمر فقتل  
قالوا والرافضة يجمعون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب  
باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضلوا بترك الاقتداء به بعد وفاته صلى الله تعالى  
عليه وسلم وأن الامامة لا تكون الا بنص وتوقيف وأنها قرابة أو أنه جائز للأمام في حال البيعة أن  
يقول انه ليس بإمام وأبطالوا جميعاً الاجتهاد في الاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا أفضل  
الناس وزعموا أن علياً كان مصيباً في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين الا الكمالية  
أصحاب أي كمل فانهم أكرموا الناس بترك الاقتداء بهم أكرموا علياً بترك الطلب وأنكروا

من هذا الجنس الذي لا يتفق الا  
بما فيه من الفاظ المجملة المشبهة  
مع من قلت معرفته بما جاء به  
الرسول وبسرق اثبات ذلك  
وتوهم أن مثل هذا الكلام  
يثبت معرفة الله وصديق رسله  
وأن الطعن في ذلك طعن فيما به  
يصير العبد مؤثماً فيجمل رد كثير  
مما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقنه أنه بهذا الرد يصير مصدقاً  
للرسول في الباقي وإذا أتم النظر  
تبين له كمال ازاد تصديقا لمثل  
هذا الكلام ازاد اتفاقاً وراداً لما جاء به الرسول وكلما ازاد معرفة حقيقة هذا الكلام وفساده ازاد  
إيماناً وعلياً بحقيقة ما جاء به الرسول ولهذا قال من قال من الاثمة قل أحد نظري في الكلام الا كل من قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا

(١٤ - منهاج نافي) هذا الكلام ازاد اتفاقاً وراداً لما جاء به الرسول وكلما ازاد معرفة حقيقة هذا الكلام وفساده ازاد

علماء الكلام زنادقة . ولهذا قيل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتيب الاصول في تكذيب الرسول ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ولولا ان هؤلاء القوم جعلوا ( ١٠٦ ) هذا علما مقولا ودين مقبولا لاردون به نصوص الكتاب والسنة

ويقولون ان هذا هو الحق الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النصوص الالهية والاخبار النبوية ويتبعهم على ذلك من طوائف أهل العلم والدين مالا يحصى . الله لا اعتقادهم أن هؤلاء أحق منهم وأعظم تحققالهم يكن بحاجة الى كشف هذه المقالات مع أن الكلام هنا لا يحتمل الا الاختصار ويقصودنا بحكاية هذا الكلام أن يعلم أن ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد استوعب فيه جميع النفاذ بين فساده وأما الجهة التي احتج بها فهي أنصف من غيرها كإساقى بيانه وقد كررنا هذه المسئلة تارة عامة الطوائف وذكروا كافي كتاب الاربعين أنها تلزم أصحابها أيضا فقال في الاربعين المشهور أن الكرامة يجوزون ذلك ويشكروها سائر الطوائف وقل أن أكثر العقلاء يقولون به وإن أنكروه باللسان فإن أبا علي وأباهما من المعتزلة وأتباعهما قالوا انه يريد بداراة حادثة وبكره بكره حادثة لافي محل الآن صفة السريدي والكرامة محدثة واذا حصل المرفق والسموح حدث في ذاته تعالى صفة السابعة والبصرية لكنهم انما يظنون لفظ المتحدد دون الحادث وأبو الحسين المصري يشك في ذاته علوما متحدد يجب تحدد المعلومات والاشعرية يشكون نسخ الحكم مفسرين

الخروج مع أئمة الجور وقالوا ليس يجوز ذلك دون الامام المنصوص على امامته وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة . وهم يدعون الامامية لقبولهم بالنص على امامته على والفرقة الاولى هم القطعية لانهم قطعوا الامامة على موت موسى بن جعفر بن محمد . وهم وجيع الشعة زعمون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامته على وأن عليا نص على امامته الحسن وأن الحسن نص على امامته الحسين والحسين نص على امامته ابنه علي بن الحسين وعلي بن الحسين نص على امامته ابنه أبي جعفر محمد ومحمد نص على امامته ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامته ابنه موسى وموسى نص على امامته ابنه علي وعلي نص على امامته ابنه محمد بن علي ومحمد بن علي نص على امامته ابنه الحسن والحسن نص على امامته ابنه محمد بن الحسن وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر فيلما الارض عدلا كالمثلث حورا والفرقة الثانية منهم الكيسانية وهم أحد عشر فرقة سمو الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا الى محمد بن الخنفة كان يقال له كيسان . ويقال انه مولى لعلي أن أبي طالب رضي الله عنه فمن الكيسانية من يدعي أن عليا نص على امامته محمد بن الخنفة لأنه رفع الراية اليه بالبصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامته محمد بن الخنفة ومنهم من يقول ان محمد بن الخنفة حتى يجبال وضوى أسد عن يمينه وقرع شماله بحفظاته يأتيه رزقه غدوة وعشة الى وقت خروجه وزعموا أن السب الذي من أجله صرع في هذا الحال أن يكون مغيبا عن الخلق أن الله عز وجل له فيه تدبير لا يعلمه غيره قالوا ومن القائلين بهذا المذهب كثير الشاعر وفي ذلك يقول

ألا ان الأئمة من قريش • ولادة الحق أربعة سواء • علي والثلاثة من بيته  
هم الاساطيل للسير بهم خلفه • فسط سطر إيمان وير • وسط غيبته كبرياء  
وسط لا يذوق الموت حتى • يقود أنجيل يقدمها اللواء • تغيب لا يرى منهم زمانا  
يرضوى عند غسل وماء

ومعلوم أن هؤلاء مع أن قولهم معلوم البطالان ضرورة فقول الامامية أبطل من قولهم فإن هؤلاء ادعوا باقامه كان موجودا حيا مرفوا وأولئك ادعوا باقامه لم يوجد بحال ومن هؤلاء من يقول ان محمد بن الخنفة مات وأن الامام بعده ابنه أبو هاشم عبد الله ثم من هؤلاء من يقول ان عبد الله أبا هاشم أوصى الى أخيه الحسن وان الحسن أوصى الى ابنه علي بن الحسن وان عليا هلال ولم يقف بهم ينتظرون رجعة محمد بن الخنفة ويقولون انه رجع وعكف فهم اليوم في التيه لا امام لهم إلا أن يرجع اليهم محمد بن الخنفة في زعمهم ومنهم من يقول الامام بعد أبي هاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس أو أبو علي قالوا ذلك ان أبا هاشم مات بأرض السراة منصرفه من الشام وأوصى هناك الى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وأوصى محمد بن علي الى ابنه إبراهيم بن محمد ثم أوصى إبراهيم بن محمد الى أبي العباس السفاح ثم أفضت اختلافه الى أبي جعفر المنصور وبسبب بعضهم الى بعض قالوا ثم رجع هؤلاء عن هذا القول وزعموا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب ونصبه اماما ثم نص العباس على امامته ابنه عبد الله ثم نص عبد الله على امامته ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الامامة الى أن انتهوا الى أبي

ذلك برفعه أو انتهائه والارتفاع والانهاء عدم الوجود ويقولون انه عالم يعلم واحد يتعلق قبل وقوع المعلوم جعفر بأنه سيقع وبعده يزول ذلك التعليق يتعلق به وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق باليجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعليق لامتاع

ايحاد الموجود وذلك لتعلق الارادة بترجيح المغن وايضا المعدوم لا يكون مرئيا ولا مسموعا وعند الوجود يصير مرئيا مسموعا فهذه  
التعلقات حادثة فان التزم جاهل كون المعدوم مرئيا (١٠٧) ومسموعا قلنا الله تعالى يرى المعدوم معدوما لا موجودا

وعند وجوده راسموجود الامعدوما  
لان رؤية الموجود معدوما أو  
بالعكس غلط وأنه واجب ما ذكرنا  
والفلاسفة مع بعدهم عن هذا  
يقولون بان الإضافات وهي القليلة  
والعديدة موجودة في الاعيان  
فكيف الله سمع كل حادث وذلك  
الوصف الإضافي حدث في ذاته  
وأبو البركات من المتأخرين منهم  
صرح في المعبر بارادات محدثة  
وعاوم محدثة في ذاته تعالى زاعما  
بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها  
لهذا العالم الامع هذا القول  
ثم قال الاجلال من هذا الاجلال  
والنزاهة من هذا النزاهة واجب (قال  
الرازي) واعلم أن الصفة الحقيقية  
تأري عن الإضافات كالسواد  
والبياض وأحققة بزمها إضافة  
كالعلم والقدره فانه بزمها تعلق  
بالمعلوم والمقدور وموافاة  
مخصوصة بينهما واما إضافة  
محضة ككون الشيء قبل غيره  
وبعده وعينه وبساره فان تغيره  
الاشياء لا يوجب تغيرا في الذات ولا  
في صفة حقيقة منها فنقول تغير  
الإضافات لا يخص عنه وأما تغير  
الصفات الحقيقية كالكرامة  
يتمونه وغيرهم بشكرويه فظاهر  
الفرق بين سذهب الكرامة  
لأنسى ذلك صفة ولا تفصل ان  
ذلك تغير في الصفات الحقيقية كما  
تقدم (ثم استدل) الرازي بثلاثة  
أوجه (أحدها) ان صفاته  
صفات كمال فحدثوها واجب  
نفسه يعني قبل حدوثها والإضافات لا وجود لها في الاعيان دفعا لتسلسل فلا رد نقضا وقال ان قول هذا الدليل قد تقدم  
الكلام عليه والمناسخ لا يسمى ذات حصة وان وصف الموصوف بنوع ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة القدم بحيث

يكون عدمها في الأزل نقصا ما اقتضت حكمته حدوثه في وقت لم يكن عدمه قبل ذلك نقصا بل الكمال عدمه حيث لا تقتضي الحكمة وجود حدوثه ووجوده حيث اقتضت الحكمة (١٠٨) وجوده كالحوادث المتصلة فليس عدم كل شيء نقصا عما عدم

عنه وأيضا فالحوادث لا يمكن وجودها إلا متعاقبة وقد علمنا تمتع وما كان تمتع الوجود لم يكن عدمه نقصا والتسلسل المذكور هو التسلسل في الأكار والنسوط ونحوها وهذا في قولنا مشهوران فالمنازع قد يجتزأ جوازها لاسيما من يقول ان الرب لم يزل فاعلا متكاملا اذا شاء (الثاني) لو كانت ذاتها قابلة للحوادث لكانت تلك القابلية من لوازمها وأولية القابلية توجب صحة وجود المقبول أزلا لان قابلية الشيء لغير نسبة بينهما والنسبة بين الشئين موقوفة عليهما لكن وجود الحوادث في الأزل محال ولا يلزم علينا القدرة الأزلية لان تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول قال الاموي ولقائل أن يقول ما ذكرتم بتقدير التسليم يقتضي أزلية صحة وجود الحوادث وقد علمنا صحة وجود الحوادث وقد علمنا الفرق بينهما في مسئلة الحدوث والفرق المذكوران صريح عن الدليل السابق والافني النقض وأيضا اذا صح الفرق فمع أن الدليل المذكور يفيقه لم يطلان الدليل (قلت) فقد ذكر الاموي في بطلان هذا التسلسل ثلاثة أوجه (أحدها) الفرق بين صحة أزلية الحدوث وأزلية صحة الحدوث وسبأني ان شاء الله الكلام فيه وسبأني أنه فرق فاسد

ذلك فهم دعاؤهم فكما يعاون أمثالهم من أهل الكتب والظلم لتلاليهم اسم الغراض ومن الرافضة من يقول انها في ولد محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول انها في ولد محمد بن جعفر بن محمد لاق اسمعيل ابنه ولا في موسى بن جعفر ومنهم من يقول انها في ابنه عبد الله بن جعفر وكان أكبر من خلفين ولده وهؤلاء يقال لهم الطبيعية لان عدائهم بن جعفر كان أبطح الرجلين قالوا وهؤلاء عدد كثير ومن الرافضة من يقول بأمامة موسى بن جعفر وأنه لم يمت ولا يموت حتى عاكب مشرق الأرض ومغربها وهذا الصنف يدعون الواقفية لانهم وقفوا على موسى بن جعفر وأبو جاز وموسى بن المطورة لان موسى بن عبد الرحمن ناظرهم فقال أتم أغلى من الكلاب المطورة فلزمهم هذا القالب ومنهم قوم وقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا لا ندري أمت أولم يمت ومنهم من يقول ان موسى بن جعفر نص على امامة ابنه أحمد ومن الرافضة من قال ان بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الانبياء عشرين عاما آخرهوا القائم الذي يظهر فيعلا الدنيا عدو لا يقع الظلم فهذا بعض اختلاف الرافضة القائلين بالنص فاذا كانوا أعظم تباينا واختلافا من سائر طوائف الامة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لان أقل ما في الطائفة الناجية أن تكون متفقة في أصول دينها كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهؤلاء الامامية الاثناعشرية يقولون ان أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنسب والامامة وهم يختلفون في التوحيد والعدل والامامة فأما النسب فغايبتهم أن يكونوا مقرين بها كقرار سائر الامة واختلافهم في الامامة أعظم من اختلاف سائر الامة فان قالت الاثناعشرية نحن أكثر من هذه الطوائف فيكون الحق معنا دونهم قبل لهم وأهل السنة أكثر منكم فيكون الحق معهم دونكم فغايبتكم أن يكون سائر فرق الامامية معكم عزلتكم مع سائر المسلمين والاسلام هو دين الله الذي يجمع أهل الحق والله أعلم

(فصل قال الرافضي) الوجه الثالث أن الامامية جازمون بحصول النبوة لهم ولا ينتمون فاعلمون بذلك وبحصول خدع الغرهم وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون بذلك لانهم ولا لغريمهم فيكون اتباع أولئك أولى بالوفاء من اتباعنا لانهم من شخصين من بغداد يراد بالكوفة فوجبنا طر يقين ذلك كل منهما طر يقان فرج ثالث يطلب الكوفة فسأل أحدهما أين تذهب فقال الى الكوفة فقال له هل طر يقك وصلك اليها وهل طر يقك آمن أم مخوف وهل طر يقك صاحبك تؤديه الى الكوفة وهل هو آمن أم مخوف فقال لا أعلم بشأن ذلك ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال أعلم أن طر يقك وصلني الى الكوفة وأنه آمن وأعلم أن طر يقك صاحبك لا يؤديه الى الكوفة وليس هو آمن فان الثالثان تابع الاول عداه لعداها فبها وان تابع الثاني نسب الى الاخذ بالحرم (والجواب عن هذا) من وجوه (أحدها) أن يقال ان كان اتباع أئمة الدين تدعى لهم الطاعة المطلقة وأن ذلك وجوب لهم النجاة كان اتباع خلفائهم في أمة الذين كانوا وجوب طاعة أئمتهم مطلقا ويقولون ان ذلك وجوب النجاة مصيبين وكانوا في سبهم علما وغيره وقتالهم بل قاتلهم من شيعته على مصيبين لانهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء وأن الامام لا يؤخذ بالله تدينهم ولا تدينهم فيما أطاعوا فيه الامام بل أولئك أولى بالجمعة من الشعة لانهم كانوا مطيعين أئمة أفاضهم الله ونصهم وأيدهم ومليكهم فاذا كان من مذهب القدرة أن الله

لكن يقال ان صح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لم إمكان الحوادث في الأزل ولم إمكان وجود المقدور والمقبول لا يضل في الأزل وكلاهما يبطل الدليل (أو يقال) ما كان جوابا لكم عن المقدور كان جوابا لنا عن المقبول (أو يقال) ان صح هذا الفرق

بطل الدليل وإن لم يصح هذا الفرق فلا لازم أحد أمرين إما إمكان دوام الحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه إن صح الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخره عن القدر والمقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيه كان هذا وحده دليلاً على وجوب حصول الحادث في

الازل إذا كان قابلاً له ونحن قد فلا حاجة إلى أن يستدل على ذلك بما ذكره من النسبة إن كان الفرق صحيحاً وإن لم يكن صحيحاً صامحاً (الثالث) أن الدليل المذكور يوجب وجود المقدور في الازل لأن القادريته على الشئين نسبة بينهما والنسبة بين الشئين متوقفة عليهما فإن صح الفرق بين المقدور والمقبول مع أن الدليل يتناولهما جميعاً وبني الفرق لزماً بطلان الدليل فليزعم بطلان مقدمة الدليل أو انتقاضه وكلاهما مبطل له وهذا بين (قال الرازي (الثالث) قول الخليل لأحب الأتقيين يدل على أن المتغير لا يكون الها (ولفائل) أن يقول إن كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم أحجج بالافول على نفي كونه رب العالمين لزم أنه لم يكن ينفي عنه حلول الحوادث لأن الافول هو الغيب والاحتجاب باتفاق أهل التصير واللغة وهو مما يعلم من اللغة اضطراراً وهو حين يزعم قال هذا ربي فإذا كان من حين يزعمه إلى حال أقوله لم ينفعه الربوبية دل على أنه لم يجعل حركته منافية لذلك وإنما حصل المتأني الاقول وإن كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم إنما أحجج بالافول على أنه لا يعلم أن يتخذ ربه وشركاً به وبدي من دون الله فليس فيه تعرض لافعال الله تعالى قصصة الخليل أما أن

لا يفعل إلا ما هو الأصل في عبادته كان تولى أو تلك مصلحة لعباده ومعالم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بإمام معدوم وأما جرحاً ولهذا حصل لاتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم وديناهم أعظم مما حصل لاتباع المستطرفان هؤلاء لم يحصل لهم إمام يأمرهم بشئ معروف ولا ينهاهم عن شئ من المنكر ولا يعينهم على شئ من مصلحة دينهم ولا دنياهم بخلاف أولئك فانهم اتفقوا بأنهم منافع كثيرة في دينهم وديناهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأنهم فقيرين أنه إن كان حجة هؤلاء المتنسبين إلى مشايخه على رضى الله عنه صحيحة فحجة أولئك المتنسبين إلى مشايخه عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وإن كانت باطلة فهذا أطل منها فإذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جرح أولئك بجهتهم إذا ادعوا تلك الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلالاً فخطأ هؤلاء وضلالهم إذا جزموا بطاعتهم بل يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا عين له ولا أثر أعظم وأعظم فإن الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب الأشيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا المثل إنما يكون مطابقاً لو ثبت مقدمتان أحدهما أن لنا إماماً معصوماً والثانية أنه أمر بكذا وكذا وكنا القدمتين غير معلومة بل باطلة دع المقدمة الأولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة والمستطرف غائباً أكثر من أربعمائة وخمسين سنة وعند آخرين هو معدوم لم يوجد والذين يطعنون بشيخ من شيوخ الرافضة أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة وذكروا أن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصفون لسوا معصومين بالاتفاق لا مقطوع عليهم بالصفة فإذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بجهتهم ولا ساعدتهم فلم يكونوا قاطعين بجهتهم ولا بأئمتهم الذين يباشرونهم بالأمر والنهي وهم أئمتهم وأنعامهم في اتساجهم إلى أولئك الأئمة بمنزلة أتباع كثيرين من أتباع شيوخهم الذين يتسبون إلى شيخ قد مات من مدة لم يدروا بماذا أمر ولا بماذا نهى بل لهم أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم بالغلو في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أرباباً كما يأمر شيوخ الشيعة أتباعهم وكما يأمر شيوخ التصاريح أتباعهم فهم يأمرهم بالأشراك بالله وعبادة غير الله ويصدونهم عن سبيل الله فيخرجونهم عن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده فلا يدعى إلا هو ولا يخشى ولا يتق إلا هو ولا يبتغي كل الاعلى ولا يكون الدين إلا لا إله إلا الله لا أحد من الخلق وأن لا نتخذ الملائكة والنبيين أرباباً فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمره ونهيه فلا يطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو فإذا جعل الإمام والشيخ كانه يدعى مع عبده وبعدموته ويستغاث به ويطلب منه الحوائج والطاعة أنما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت مشبهاً بالله تعالى والشيء مشبهاً برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيخرجون عن حقيقة الإسلام الذي أصله شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم إن كثير منهم يتعللون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعضها خطأ منه فيعدلون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم إلى نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم فإذا كان هؤلاء مخطئين في الحقيقة فالشيعة أعظم وأكبر خطا منهم أعظم كذباً فيما نقلوه عن الأئمة وأعظم غلو في دعوى عصمة الأئمة وإذا كان

تكون حجة عليهم أو لأهلهم ولا عليهم (قال الرازي) واحتجوا بأن الدليل دل على أن الكلام والسمع والعصر صفات حادثه ولا بد لها من محل وهذا تعالى ولا يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق ما نؤمن الأشعرية والقدم لا يعترف بالمقتضى فانه عبارة عن

تفسر الازلة وهو عدمي فالمتنفي هو كونهما صفات والحوادث كذلك فيلزم قيامها به قال والجواب عن الاول بالجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد (١١٠) تكون مخالفة لهذه المتبوع سلما انه لا فارق سوى القدم

الواحد من هؤلاء اتباع الشيوخ الاحياء المضلين القائلين في شيخ قدماء حططين في قطعهم بالحقبة خطأ الشيعة في قطعهم بالحقبة أعظم وأعظم وان قدراً ان طريق الشيعة صواب لما فيه من القطع والجزم بالحقبة فطريق المشايخ صواب لما فيه من القطع بالحقبة فحينئذ يكون طريق من يعتقد أن يزيد كل من الانبياء الذين بشرت الجحش وان الجحش لا يزال شربها الانبياء ويزيد كل منهم طريقاً صواباً واذا كان يزيدنيا كان من خرج على نبي كافر افاضل من ذلك كافر الحسين وغيره بلزم من ذلك أن يكون طريقه يقول كل رزق لا يرزقه الشئ لا يريد طريقاً صحيحاً وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله وضع قدمه عليه طريقاً يصححها وطريق من يقول ان شئ قد سقط عنه الصلاة طريقاً يصحها وأمثال هذه الصلا لا تأتي وتخلق كثير من العلة اتباع المشايخ فان هؤلاء من تبعهم من تبعهم وسعدت ألسنتهم أعظم من قطع الاثنى عشرية ولائمة واتباعهم فان كان ما ذكره من اتباع الحجاز بالصواب واجابوا باتباع هؤلاء ومن جله اتباع هؤلاء القدر في الشيعة وابطال طريقهم فيلزم من اتباع الحجاز بابطال قول الشيعة وان لم يكن اتباع الحجاز مطلقاً طريقاً صحيحاً بطلت حجته وكذلك يقال لهؤلاء هؤلاء ان كان اتباع أهل الحزم أولى بالاتباع من طريقة الذين يأمرهم بطاعة الله ورسوله ولا يجوزون طاعة معين الا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يمتنعون له ادعاء الا لمن أطاع الله ورسوله ويقولون ان من سواهم يخفى ويصيب فلا يطاع مطلقاً وكان اتباع هؤلاء نقصاً وخطأ والصواب اتباع أهل الحزم مطلقاً وجب اتباع شعبة الاثمة المعصومين وشعبة المشايخ المحفوظين وشعبة هؤلاء بقدر حق في هؤلاء وشعبة هؤلاء يقدر حق في هؤلاء فيلزم أن يكون كل من الطريقين باطلاً وحقاً وهذا جامع بين التقيين وهذا اعلم لان الاصل فاسد وهو اتباع من يحزم بلا علم ولا دليل فكل من اتبع الشيخ الحجاز بالحقبة بلا حجة ولا دليل أو الاماى الحجاز بالحقبة بلا حجة ولا دليل فيجب اتياعه لزم تناقض أقوالهم بخلاف الاقوال التي ترجع الى اصل صحيح فانها لا تتناقض والله أعلم (الوجه الثالث) منع الحكم في هذا المثل الذي ضربه وجعله اصلاً فاسد عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين طريقى آمن ووصلنى وقال له الآخر لا علم لى بأن طريقى آمن ووصلنى أو قال ذلك الاول لم يحسن في العقل تصديق الاول بمجرد قوله بل يجوز عند العقل أن يكون محتالاً عليه يكذب حتى يصحبه في الطريق فيقتله وأخذ ماله ويجوز أن يكون ذلك جاهلاً لا يعرف ما في الطريق من الخوف وأما ذلك الرجل فلم يضمن السائل شيئاً بل رد الى نظره فالخبر في هذا أن ينظر الرجل أى الطريقين أولى بالسؤال كاتباع واحد سلك الطريقين ولو أن كل من قال طريقى آمن موصل يكون أولى بالتصديق عمن وافضل لكان كل مقتر وجهاً لم يدعى في المسائل المشبهة أن قولى فيها هو الصواب وأما قاطع ذلك فتكون اتباعى أولى من طريق هؤلاء الذين ينظرون ويستدلون وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لمريدهم الجنة وأن لهم في الآخرة كذا وكذا وأن كل من أحبهم دخل الجنة وأن من أعظمهم المال أعطوه والحال الذي يقر به الخذلان أولى من اتباع ذوى العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له الا ما ضمنه الله ورسوله لى أطاعه وكان أيضاً ينبغي أن يكون أئمة الاسماعيلية كالخز والحاكم وأمثالهما

فلم قلت انه عدى فله عبارة عن نفي القدم السابق ونفي العدم ثبوت (قلت) ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة فان النصوص تدل على ذلك في مواضع لا تكاد تحصى الا بكلفة وانما الغرض سان هل في العقل ما يعارض النص من أراد تقرير ما احتجوا به من الدليل العقلي على الاثبات قدح فيما يذكره النفاة من امتناع حدوث تلك الامور وعمدة المانعين هو امتناع حلول الحوادث وامتناع تسلسلها فاذا كانوا لا ينفون حدوثها في ذاته الامتناع حلول الحوادث لم يجز أن يجيبوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث ان لم يجيبوا عن المعارض لان ذلك دور فاذا قال القائل الدليل على بطلان دليل المثبتة هو دليل النفاة قل له دليل النفاة لا يتم الا بطلان دليل المثبتة فاذا تم تمكن المطالبة بالادلة المثبتة كان صحة دليل النفاة متوقفاً على صحته وذلك دور فله لا يتم نفي ذلك بالايجاب عن حجة المثبتين فتكون قولهم بامتناع حلول الحوادث منبأ على انتفاء حلول الحوادث فلا يكون لهم حجة على ذلك (بباضاً باصله)

وأما أدلة المثبتين فهو ما ذكره من الشرعات والعقليات وهم قد قدحوا في أدلة النفاة فتم كلامهم (وأما التسلسل) فالكرامية ومن وافقهم لا يجوزونه كالأبيحز كثير من المعتزلة ومن وافقهم وأما يجوز أولى

التسلسل في الاثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو لا قد عرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة

بعض من مشكلة أهل الأثبات فالاشعرية وغيرهم متنازعون في ذلك كما قد عرف (وايضاً) فان المثبتين يقولون كونه قادر على الفعل بنفسه صفة كمال كأن قدرته على الفعل المنفصل (١١١) صفة كمال

يقدر على الفعل القائم والمنفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الأول أكل كما أذعرنا عليه من يعلم نفسه وغيره ومن لا يعلم الآخر كما أذعرنا عليه من يحوز دوام الحوادث وتسلها أذعرنا على صريح العقل من يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة وبفعلها دأته متعاقبة ومن لا يقدر على الدائمة المتعاقبة كان الأول أكل وكذلك أذعرنا على العقل من فعل الأفعال المتعاقبة مع حدوثها ومن لا يفعل حادثاً أصلاً لئلا يكون عدمه قبلاً وجوده عدم كمال شهد صريح العقل بان الأول أكل فان الثاني ينفي قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الأزل والأول يثبت قدرته وفعله للجميع لئلا يعدم البعض في الأزل والأول يثبت قدرته وفعله للجميع مع عدم البعض في الأزل فذلك ينفي الجميع حذراً من فوت البعض والثاني يثبت ما يشته من الكمال مع فوت البعض ففوت البعض لازم على التقديرين وامتاز الأول بآيات كمال في قدرته وفعله لم يثبت الثاني وأيضاً فهم يقولون كون الكلام لا يقوم بذاته يمتنع أن يكون كلامه فان ما قام به شيء من الصفات والأفعال عاده حكمه إليه لا إلى غيره فاذا خلق في محل علماً أو قدره أو

أولى بالاتباع من أمته الاثني عشرية لأن أولئك يدعون من علم الغيب وكشف باطن التبرعة وعلو الدرجة أعظم مما ندعيه الاثنا عشرية لأهائهم ويضمنون لهم هذا مع استحلال المحرمات وترك الواجبات فيقولون قد أسقطنا عند الصلاة والصوم والحج والزكاة وضائلاً عما اتنا الجنة ونحن قاطعون بذلك والاثنا عشرية يقولون لا نسحق الجنة حتى نؤدى الواجبات ونترك المحرمات فان كان اتباع الجازم مجرد جزءه أولى كان اتباع هؤلاء أولى من اتباع من يقول أنت اذا أذنبت يحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفى عند فيقي بين الخوف والبراء ونظائر هذا كثير فتبين أن مجرد الإقدام على الجرم لا يدل على علم سلبي ولا على صدقه وأن التوقف والامسك حتى يتبين الدليل هو عادة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم انهم جازمون بحصول النجاة لهم دون أهل السنة فانه ان أراد بذلك كل واحد من اعتدائه ادعاهم بدخل الجنة وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن حب على حسنة لا يضر معصيته فلا يضر ترك الصلوات والاعمال والعلويات ولاتل أغراضهم بسفك دم بني هاشم اذا كان حب علياً فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عادالاً لحرمانه لا بد من أداء الواجبات وترك المحرمات وان أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك المحرمات دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فأنهم جزموا بالصحة لكل من اتقى الله تعالى كأنلق به القرآن وانما توقفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المثخن فاذا علم أنه مات على التقوى علم أنه من أهل الجنة ولهذا يشهدون بالجنة لمن شهد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم في استفاض في الناس حسن التنازع عليه قولان فتبين أنه ليس في الامامية جزم مجرد اختصاصاً بعلم أهل السنة والجماعة فان قالوا انما يجوز لكل شخص رأياً بانه ملتزم بالواجبات عندنا نأركا للمحرمات بأن من أهل الجنة من غير أن يجزوا بباطنه معصوم قيل هذه المسئلة لاتعلق بالامامية بل ان كان الى هذا طريق صحيح فهو طريق أهل السنة وهم يسلكوه أحذق وان لم يكن هناك طريق صحيح هو ذلك كان ذلك قولاً بلا علم ولا فضيلة فيه بل في عدمه في الجملة لا يدعون علماً صحيحاً الأول أهل السنة أحق به وما ادعوا من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه اخبار المعصوم وقديس يكون سببه قواطع شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الارض كما في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه مر عليه بجنازة فأنشأ عليها خبراً فقال وجبت وجبت ومر عليه بجنازة فأنشأ ترا فقال وجبت وجبت فقالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة أنتيم عليها خبراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة أنتيم عليها خبراً فقلت وجبت لها النار أنتيم شهداء الله في الارض وفي المستنق عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال بوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالتناء الحسن والتناء السيئ وقد يكون سبب ذلك قواطع رؤيا المؤمن فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لم يبق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة راها الرجل الصالح أو رؤيته وسئل عن قوله تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا راها الرجل الصالح أو رؤيته وقد فسرناها بانباء المؤمنين فقيل يا رسول الله الرجل يعمل العمل لنفسه فيحمده الناس عليه فقال

كلاماً كان ذلك صفة للجل الذي خلق فيه فذلك المجل هو العالم القادر المالك لهم فاذا خلق كلاماً في محل كان ذلك الكلام المخلوق كلام ذلك المجل لا كلامه فاذا خلق في الشجرة انى أيا الله رب العالمين ولم يبق هو به كلام كان ذلك كلاماً للشجرة فتكون هي القائلة انى أيا



انتهرب العلكلن وهذابلل فقتعن أن يقوم به الكلام وكونه لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم عما شاء بل يلزمه الكلام كما تلزمه الحياة مع كون تكلمه هو خلق مجرد الادراك يقتضي (١١٢) أن يكون القادر على الكلام الذي يتكلم باختياراً كل منه فانا

تلك عاجل بشرى المؤمن والرؤيا قد تكون من الله وقد تكون من حديث النفس وقد تكون من الشيطان فإذا توأمت الرؤيا والمؤمن على أمر كان حقاً كما إذا توأمت رؤيتهم فإن الرجل قد يغلط أو يكتب وقد يخطئ في الرؤيا أو يتجدد الباطل فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة وإذا توأمت الرؤيا وأورثت العلم فكذلك الرؤيا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرى رؤياكم قد توأمت على أنهما في السبع الاواخر في كان منكم متحسر ياليتصره في السبع الاواخر وهذه الاسباب كلها عند أهل السنة كل وأتم معاني عند الشيعة فلا طريق لهم الى العلم بالسعادة وحصولها الا وذلك الطريق لكل لاهل السنة (الوجه الخامس) ان أهل السنة يحرمون بحصول النجاسة لانهم أعظم من جزم الرافضة وذلك أن أئمتهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم السابقون الاولون من المهاجرين والانصار وهم جازمون بحصول النجاسة لهؤلاء فانهم يشهدون أن العشرة في الجنة ويشهدون أن الله تعالى قال لاهل بدر اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو لاء أكثر من ألف وأربعمائة امام لاهل السنة يشهدون انه لا يدخل النار منهم أحد وهي شهادة يعلم كمال على ذلك الكتاب والسنة (الوجه السادس) أن يقال أهل السنة يشهدون بالنجاسة مطلقاً وامام عينا شهادة مستندة الى علم وأما الرافضة فانهم ان شهدوا وشهدوا بما لا يعلمون أو شهدوا بالزور الذي يعلمون انه ذنب فهم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ما رأيت قوماً أشهدوا بالزور من الرافضة (الوجه السابع) ان الامام الذي شهد به بالنجاسة امان أن يكون هو المطاع في كل شيء وان نازعه غيره من المؤمنين أو هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله باجتهاد اذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك فان كان الامام هو الاول فلا امام لاهل السنة بهذا الاعتبار الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه ليس عندهم من يجب أن يطاع في كل شيء الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون كما قال مجاهد والحكم ومالك وغيرهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشهدون لاهل السنة انهم خير الخلق ويشهدون بان كل من اتهم بشهادة الرافضة به وترك ما نهى عنه دخل الجنة وهذه الشهادات تهذي وهذا هي أئمتهم من شهادة الرافضة للعسكريين وأمثالهم بان من أطاعهم دخل الجنة فثبت أن امام أهل السنة كل وشهادتهم له اذا أطاعوه كل ولا سواء ولكن قال الله تعالى ان الله خير انما يشركون فقد انقلب اليه ذكر فضل الخير المحض على الشر المحض وان كان الشر المحض لا خير فيه وان أرادوا بالامام الامام المقيد فذلك لا يوجب أهل السنة طاعته ان لم يكن ما أمر به موافقاً لاهل الامام المطلق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم اذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه فاعاناهم مطيعون لله ورسوله فلا ينصرونهم وتوقفهم في الامام المقيد هل هو في الجنة أم لا كما لا ينصرون اتباع المعصوم اذا أطاعوا أو اجمع أن نوابه قد يكونون من أهل السار لاسيما ونواب المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم يأمر من عما أمر به المعصوم لعدم العلم بما يقوله معصومهم وأما أقوال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فهي معلومة في أمر بها فقد علم أنه وافقها ومن أمر بخلافها علم أنه خالفها وما اختلف فيه منها فاجتهد فيه نأبه فهذا اخير من طاعة نائبه بل يدعي العصمة ولا أحد يعلم شيء مما أمر به

اذا عرنا على العقل من يتكلم باختياره وقدرته ومن كلامه نفساً اختياره وقدرته كان الاول أو كل فتعين أن يكون متكلماً بقدرته ومشيئته كلاماً يقوم بذاته وكذلك في بحبته واتبائه واستوائه وأمثال ذلك ان قدرنا هذه أموراً متفصلة عنه لزم أن لا يوصف بها وان قدرنا لها لازمة لا تكون عشيئته وقدرته لزم جزمه وتفضيل غير عليه فوجب أن يوصف بالقدرة على هذه الافعال القائمة به التي يفعلها بعيشته وقدرته وهذا هو الذي تعنيه الثقة بقولهم لا تحمله الحوادث كما يصنون في العلم والقدرة ونحوهما بقولهم لا تحمله الاعراض وأيضاً فان ما به ثبت الصفات القائمة به تثبت الافعال القائمة به التي لا تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك ان يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كمال فلو لم يتصف الرب بها انصف بنقائصها كالبهائم والبهائم والجمم والبهائم والخرس وهذه صفات نقص والله مستز عن ذلك فيجب اتصافه بصفات الكمال ويقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير أن يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق تعالى وأولي به وكل نقص تزعمه مخلوق فالخالق سبحانه وأولى بتزيمه عنه بل كل كمال يكون للوجود لا يستلزم نقصاً فالواجب الوجود وأولي به من كل موجود

وأمثال هذه الأدلة البسطة في غير هذا الموضوع فإذا قال النفاة من الجهمية والمتنطقة والباطنية هذه الصفات متقابلة تقابل العدم والمملكة فلا يلزم من رفع أحد هاتين اثبات الثاني الا أن يكون المحل قابلاً لهما فاما لا يقبلهما كالجناد فلا يقال فيه

حي ولا ميت ولا عني ولا يصير أجيبوا عن ذلك بعدة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والألفاظ العربية لا تفرق فيها والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات ومثل (١١٣) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجباد أنقص عما

يقبلها ويتصف بالانقص منها  
فلفظي الاعي اكمل من الجاد الذي  
لا وصف بصير ولا عني وهذا  
بعينه يقال فيما يقوم به من  
الافعال ونحوها التي بقدر عليها  
ويشاورها فانه لم يتصف بالقدرة  
على هذه الافعال لزم انصافه بالجزر  
عنها وذلك نقص يمنع كاتقدم  
والقادر على الفعل والكلام  
اكمل من العاجز عن ذلك  
فاذا قال الثاني انما يلزم انصافه  
بنقص ذلك لو كان قيام الافعال  
به ممكنا فاما لا يقبل ذلك كالجدار  
فلا يقال هو قادر على الحركة ولا  
عاجز عنها يقال هذا نزاع لفظي  
كاتقدم ومقال انصافا لا يقبل  
قيام الافعال الاختيارية به  
والقدرة عليها كالجباد أنقص عما  
يقبل ذلك كالجوارح والحيوان  
الذي يقبل أن يتحرك بقدرته  
وارادته اذا قدر على حركتها  
لا يقبل الانصاف بذلك كالجباد  
فاذا وصفوه بعدم قبول ذلك  
كان ذلك أنقص من أن يصغوه  
بالجزر عن ذلك واذا كان وصفه  
بالجزر عن ذلك صفة نقص مع  
امكان انصافه بالقدرة على ذلك  
فوصفه بعدم قبول الافعال  
والقدرة عليها اعظم نقصا فان  
قال الثاني لو ما ان يفعل افعالا  
تقوم به بارادته وقدرته لزم أن  
يكون محلا للحوادث وما قبل الشيء  
لا يتخاوعه وعن ضده فلازم  
تعاها وما تعاقبت عليه الحوادث

هذا الغائب المنتظر فضلا عن العلم بكوننا بموافقا ومخالفا فان ادعوا أن التواب عامون  
بأمر من قبلهم فعمل علماء الامة بامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم وأكمل من علم هؤلاء  
بقول من يدعون عصمته ولو طوب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن علي أو عن غيره  
لما وجدوا في ذلك سبيلا وليس لهم من الاسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لاهل السنة (الوجه  
الثامن) أن يقال ان الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد بالشقاء لمن لم يفعل  
ذلك فطاع السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم  
الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأما أولئك  
واذا كان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب  
الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضي بل يدخل الجنة الامن كان اماما كقول اليهود  
والتصاريق بل يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل ها انهم انكم ان كنتم  
صادقين بلي من أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجر عظيم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون  
ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذي يدعيه الرافضي لا يجب على أحد طاعته فانه لا يعلم له قول  
منقول عنه فاذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الجنة وان لم يؤمن بهذا الامام  
ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة  
الرسول هي مدار السعادة وجودا وعملا وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار ومحمد صلى الله  
تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدخل الخلق على طاعته بما بينته لهم فدل أن أهل السنة  
جائزون بالسعادة والتعاقلن كان من أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الائمة المعصومين  
المشهورين بالفضل والعلم والزهو والورع والاشتغال في كل وقت بالعبادة والذماء وتلاوة القرآن  
والمداومة على ذلك من زمن الطفولة الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم ويزل في حقهم  
هل أتى وآية الطهارة وبحجاب الموت لهم وآية الانتهال وغير ذلك وكان على رضى الله عنه صلى  
في كل يوم ولية أو ركعة وتلا القرآن مع شدة ابتلائه بالحروب والجهاد في قولهم على بن أبي  
طالب كان افضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعله الله تعالى نفس رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأقتنوا أنفسكم وواخواه رسول الله وزوجه ابنته وفضله  
لا يحصى وظهرت منه معجزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الربوبية وقتلهم وصاروا لمقاتلتهم  
آخرون الى هذه القايه كالغلاة والصيريه \* وكان ولدا سبطا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
سيد شباب أهل الجنة اامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا زهد الناس وأعلمهم  
في زمانهما واجهه في الله حتى جهاد حتى قتل وليس الحسن الصوف تحت ثيابه الفاتح من  
غير أن شعر أحد بذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن ومما وضعه على فخذه  
الاجن و ابراهيم على فخذه الا برفق لجريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليعم لك بينهما  
فاختر من شئت منهما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكيت أنا على  
وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا عليه فاختر موت ابراهيم فبات بعد ثلاثة أيام وكان  
اذا جاء الحسين يقبله ويقول أهلا ومرحبا بعم فديته بابي ابراهيم \* وكان على بن الحسين

(١٥ - منهاج ثاني) فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها قبل لهم هذا مبني على مقدمتين على أن ما يقبل الشيء لا يتخاوع عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من القدمتين قديين فسادهما كاتقدم ثم قبل العلم فسادهما يعلم بصريح العقل أن

ما ذكر في اثبات هذه الأفعال من الأدلة العقلية الموافقة للأدلة الشرعية آيين وأظهر وأصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث  
وتعاقبها فان هذه المقدمة في غاية الخفاء والاستبعاد وأكثر (١١٤) العقل من جميع الامم تنازعون فيها ويدفعونها

أصل علم الكلام الذي منه  
السلف والأئمة ولهم المقدمة  
استطاعت الدهر على من احتج  
بها من متكلمي أهل الملل وبجزءهم  
عن اثبات كون الله تعالى يحدث  
شيئاً لا العالم ولا غيره والذين  
اعتقدوا صحة هذه المقدمة من  
الطيمية والمعتزلة ومن وافقهم  
ظنوا أن حدوث العالم وإثبات  
الصانع لا يتم إلا باهوا في حقيقة  
الامر هي تنافي حدوث العالم  
وإثبات الصانع بل لا يمكن القول  
بأحداث الله تعالى لشي من  
الحوادث الانقبضية ولا يمكن  
إثبات خلق الله ما خلقه وتصدق  
رسوله فيما أخبر به عنه إلا  
بنقبضها فاجعلوه أصلاً ودليلاً  
على صحة العقول والمنقول هو  
منافي منافي للقول والمصقول  
يكذب بغير هذا الموضوع  
وأيضاً فان هؤلاء النفاة يقولون لم  
يكن الرب تعالى قادراً على الفعل  
فصار قادراً وكان الفعل عتياً  
فصار ممكنين غير يحدث شيء أصلاً

يوجب القدرة والامكان وهذا  
معنى قول القائل انه يلزم أن  
ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي  
الى الامكان الذاتي وهذا ما  
يجزم العقول بطلانه مع ما فيه  
من وصف الله بالجزم وتحديد  
القدرة منه غير عيب ومن اعتذر  
منهم عن ذلك مشل كثير منهم قالوا  
ان المستنع هو القدرة على الفعل  
في الازل فنفس انتفاء الازل

زين العابدين يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم وليلة ألف ركعة ويدعو  
بعد كل ركعة بالدعوة المنقولة عنه وعن آباءه ثم يرى العصفه كالنقص ويقول أنى لى بعبادة على  
وكان يبي كتيار حتى أخذت الدموع من لحم خديه وسجد عليه السلام حتى سى ذا الثغرات  
وسما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد حج هشام بن عبد الملك فاجتمع على  
أن يستلم الركن فلم يمكنه من الزحام فافترس العابد بن رضى الله عنه فوقف الناس له وتضوعان  
الجرح حتى استلمه ولم يبق عندا الجرسواه فقال هشام بن عبد الملك من هذا فقال الفرزدق الشاعر

هذا الذي تعرف البطاء وطأته \* واليت تعرفه والحل والحرم  
هذا ابن خير عباد الله كلهم \* هذا التقي النقي الظاهر العلم  
يكاد يعبكه عرفان راحته \* ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم  
اذا رآه قرش قال فائهما \* الى مكارم هذا ينتهى الكرم  
ان عسدا أهل التقي كانوا انتمهم \* أو قبل من خير أهل الارض قبلهم  
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله \* بحجته أنباء الله قد ختموا  
يفضى حياه ويفضى من مهابة \* فما يكلم الاحسين يتسم  
ينشئ نور الهدى عن صمغ غرته \* كالشمس ينابيع انشراقها الظلم  
مشقق من رسول الله نبوته \* طابت غناصره وانحسب والشيم  
الله شرفه قدما وفضله \* جرى بذالده في لوحه القلم  
من معشرهم سم دين وفضهم \* كفسر وقر بهم مجبا ومعتصم  
لا يطيع جواد بعد غائتهم \* ولا يدانهم قوم وان ككروا  
هم الغيوب اذا ما أزمت \* والاسد أسد النرى والبأس محتم  
لا يقض العسر سلطان أفتهم \* سيان ذلك ان أنروا وان عدموا  
ما قال لا قط الا في شهده \* لولا التشهد كانت لآؤه نعم  
يستدفع السوء والبلى ويجهج \* ويسترقبه الاحسان والنعم  
مقدم بعد ذكر الله ذكرهم \* في كل بدء ومختوم به الكلم  
من يعرف الله يعرف أوليؤه \* فالدين من بيت هذا ناله الامم

فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الايات وبعث بها اليه  
أتحببني بين المدينة والى \* بها قلوب الناس هوى منيها

تقلب أسلم يكن رأس سيد \* وعيناه (١) حواء بادعيوها

فبعث اليه زين العابدين بألف دينار فرتدتها وقال اغفلت هذا غصبت الله ورسوله فما أخذ عليه أجرا  
فقال علي بن الحسين نحن أهل البيت لا يعود الينا ما خرج منافي قبلها الفرزدق وكان بالمدينة يقوم  
بأنهم رزقهم بلا ولا يعرفون من هو فليامت مولانا زين العابدين انتقطع عنهم ذلك وعرفوا أنه  
كان منه \* وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهدا وعبادة بقر السجود حبهته وكان أعلم أهل  
وقته سما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر وجاء اليه مجابرين عبد الله الانصارى وهو

(١) قوله حواء كذا في الاصل ولعل الصواب حواء لغير الرواية كنهه معجده

يوجب امكان الفعل والقدرة عليه قبل لهم الازل ليس هوشياً كان موجودا فعدم ولعدم ما فوجد حتى يقال صغير  
انه تجدد أمر واجب ذلك بل الازل لا يبدف فكان الابد هو الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكان الابد لا يتخص

بوقت دون وقت فالازل لا يختص بوقت دون وقت فالازل هو الذي لم يزل كائنا والابدي هو الذي لا يزال كائنا وكونه لم يزل ولا يزال معناه دوامه وبقاؤه الذي ليس له مبتدأ ولا منتهى فقول (١١٥) القائل شرط قدرته انتفاء الازل كقول نقيب شرط

قدرته انتفاء الابد فاذا كان سلف الامة وانتمها وجهاهير الطوائف انكر واقرل الجهم في كونه تعالى لا يقدر في الابد على الافعال فكذلك قول من قال لا يقدر في الازل على الافعال (وقول أبي الهذيل) انه تعالى لا يقدر على أفعال حادثه في الابد شبه قول من قال لا يقدر على أفعال حادثه في الازل وقدره بسيط الكلام على هذا وقول من يفرق بين النوعين في غير هذا الموضع

(فصل) وقد استدلل بعضهم على النقي بدليل آخر فقال ان كل صفة تقرر لواجب الوجود فان حقيقته كافية في حصولها والا لزم انتفائه الى سبب منفصل وهذا يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنا هذا خلف وحسنه بلزمن دوام حقيقته دوام تلك الصفة والمثبتون يجيبون عن هذا بوجوه (أحدها) ان هذا انما يقال فيما كان لازما لذاته في النقي أو الالابات أما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته كأفعاله فانه يكون آذائاه الله تعالى ولا يكون آذالم نشأ فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فان بين المستدل انه لا يجوز ان يشوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته كان هذا واحده كافيا في المسئلة وان لم يكن ذلك لم يكن فيما ذكره حجة (الثاني) ان يقال هذا متفوض بأفعاله

صغيري الكتاب فقال له جلد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عليك فقال وعلى جدي السلام فقيل يا جبر كيف هذا قال جابر كنت جالسا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والحسين في حجره وهو يداعبه فقال يا جابر بوالله ولد اسمع على فاذا كان يوم القيامة نادى مناد لقم سيد العابدن فيقوم وانه ثم بوالله مولود اسمع محمد الباقر يقر العلم بقرا فاذا رأى به فافرقه أهمني السلام وروى عنه أبو حنيفة وغيره \* وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه وأعبدهم قال علماء السرائره اشغل بالعبادة عن طلب الرتبة وقال عمر بن أبي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق قلت أم من سلاة النبيين وهو الذي نشر فرقته الامامية والمعارف الحنيفة والعقائد اليقينية وكان لا يجبر بأمر الاوقع وبه سهو الصادق الامين وكان عبد الله بن الحسن جمع آثار العلوقة لجميع ولوايه فقال الصادق هذا الامر لا تم فاعتناظ من ذلك فقال انه لصاحب القباء الاسفر وأشار بذلك الى النصور فلما سمع المنصور بذلك فرح لعله يوقع ما خبره وعلم أن الامر يتصل به ولما هر ب كان يقول أن قول صادقكم وبعد ذلك انتهى الامر اليه \* وكان ابنه موسى الكاظم يدعي بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه يقوم الليل ويصوم النهار وسعى الكاظم لانه كن اذا بلغه عن أحدني بعث اليه بحال نقل فضله الموافق والخالف قال ابن الجوزي من الخبايا زوى عن شقيق البغلي قال خرجت حاجا سنة تسع وأربعين ومائة فقلت القادسية فاذا شاب حسن الوجه شديد السمرة وعليه ثوب صوف مشتمل بشملة في جلبيه تعلقان وقد جلس متفردا عن الناس فقلت في نفسي هذا الفقي من الصوفية يريد أن يكون كالأعلى الناس والله لا مضي اليه أو يخيه فلما رأته قال يا شقيق اجتنبوا كثيرا من الفتن ان بعض الفتن اثم فقلت في نفسي ان هذا عابد صالح نطق عفا في نفسي لاحقته ولا سألته أن يحاكي فغاب عن عيني فلم أراه فلما زلتنا واقفته فاذا هو يصلي وأعضاؤه تضطرب ودموعه تتحدر فقلت أمضي اليه وأعتذر فأوقف في صلاته ثم قال يا شقيق واني لغفار لذنوبك وأمن وعمل صالحا ثم اهتدى فقلت هذا من الابدال قد تكلم على سرى مرتين فلما زلتنا باله فاذا به قائم على البئر ويبدو كوة يريد أن يستقي فسقطت الركوة من يدي البئر فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ربى اذا ظلمت الى الما \* موقوفا اذا أردت الطعاما

باسمى ما سوىها فقال شقيق فوالله لقد رأيت البئر قد ارتفع ماؤها فاخذ الركوة بسيده وسلاها ووضأ جعل يصلي أربع ركعات ثم قام الى الكتيب ورسل هنالك فجعل يقضي بسده ويطرحه في الركوة ويشرب منه فقلت أظن من فضل ما رزقك الله أو ما أتم الله عليك فقال يا شقيق لم يزل الله يتم علينا طهارا وبطانا فاحسن ظنك بربك ثم واولي الركوة فشربت منها فاذا هو سوين وسكر ما شربت والله لا تمنعه ولا أطيب شعيت ورويت وقبت أما ما لا تشهى طعاما ولا شرابا ثم أرمى حتى دخلت مكة فرأته ليلة الى جانب قبة الشراب نصف الليل يصلي بخشوع وأذن وبكاء فمزل كذا حتى ذهب الليل فلما طلع الفجر جلس في صلاة يسبح ثم قام الى صلاة الفجر وطاق بالبيت أسبوعا ثم خرج قبعته فاذا له حاشية وعلنان وأموال وهو على خلاف ما رأيت في الطريق وذابه الناس يسلمون عليه ويتبركون به فقلت لهم من هذا قالوا هذا

فان حقيقته كافية في حصولها والا لزم انتفائه الى سبب منفصل وذلك يقتضي امكانه فيكون الواجب ممكنا فاما ما كان موقوفا على مشيئته وقدرته ومن جوارته يفعل بعد أن لم يكن فاعلا بعض القدرة والمشيئة القدية كان جوابا للتبيين القائلين انه يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته

قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لمزل يفعل ويكلم اذا شاء قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من اثمة السنة والحديث (الثالث) ان يقال ان تعني بقول ذاته كافية انها مستلزمة (١١٦) لوجود اللازم في الازل اوهي كافية فيه وان تأخر وجوده فان

عنت الاول انتقض عليه بالمفعولات الحادثة فله يلزم اما معدها واما افتقاره الى سبب منفصل اذ كان لا يتكفي فيه الذات بفقر السبب منفصل وان عنت الثاني كان محتمل على اذ كان ما يتكفي فيه الذات يمكن تأخره (الرابع) ان يقال فوقه يفقر الى سبب منفصل تعني به شيا يكون من فعل الله تعالى او شيئا لا يكون من فعله اما الاول فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها وفاعل ما يجسد بها فلا يكون مقترا الى غيره واما ان عنت بالسبب ما لا يكون من فعله لم يلزم أن كل ما لا يتكفي فيه الذات ولا تستلزم وجوده في الازل لا يوجد الانشريك مع الله ليس من مخلوقاته ومعالم ان هذا خلاف اجماع اهل الايمان بل خلاف اجماع جماهير العقلاء وهو خلاف المعقول الصريح ايضا فان ذلك الشريك المقدور ان كان واجب الوجود بنفسه لها آخر لم يثبت خالق قديم مع الله مشارك له في فعله لا بفعل الاله وهذا مع انه لم يقل به احد من بني آدم فهو باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار كل من الفاعلين الى الآخر فان التقدير في هذا المشترك هو ان احدهما لا يستقل به بل يحتاج الى معاونة الآخر وما احتاج الى معاونة الآخر كان فقيرا الى غيره

موسى بن جعفر فقلت قد عبت ان تكون هذا الهائب الامل هذا السد هذا رواء الحنبلي وعلى يده تاب بشر الحافي لانه اجتاز على دار بغداد فسمع الملاهي واسوات الغناء والقصب يخرج من تلك الدار فرحت بارية وبندها قلعة النقل فرمت بها في الدرب فقال بارية صاحب هذه الدار ارحم عبد فقالت بل حرفا صدقت لو كان عبد اخلاق من مولاه فلما دخلت الحاربة قال مولاه وهو على مائدة السكر ما بطلا عنا قالت حدثني رجل بكذا وكذا انخرج حافيا حتى اتي مولانا موسى بن جعفر فتاب على يده (والجواب) من وجوه (أحدها ان يقال) لان لم أن الامامية اخذوا مذهبهم من أهل البيت لا لانعاشه بقوله لا غيرهم بل هم مخالفون لعلي رضي الله عنه واثمة أهل البيت في جمع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة وتوحدتهم وعبدلهم واما منهم فان الثالث عن علي رضي الله عنه واثمة أهل البيت من اثبات الصفات لله واثبات القدر واثبات خلافة الخلفاء الثلاثة واثبات فضله أي بكره ورضي الله عنهم وغير ذلك من المسائل كلها يناقض مذهب الرافضة والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث ان معرفة المنقول في هذا الباب عن اثمة أهل البيت يوجب علما ضروريا بان الرافضة مخالفون لهم لا موافقون (الثاني أن يقال) قد علم أن الشيعة مختلفون اختلافا كثيرا في مسائل الامامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم فأي قول لهم هو المأخوذ عن اثمة المعصومين حتى مسائل الامامة قد عرف اضطرارهم فيها وقد تقدم بعض اختلافهم في النص وفي النظر منهم على أقوال منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد ومنهم من يقول ببقاء ابنه الحسين ومنهم من يقول ببقاء علي بن الحسين الى ابنه أبي جعفر وهو لا يقولون الى ابنه عبد الله وهو لا يقولون اوصى الى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسين وهو لا يقولون ان جعفر اوصى الى ابنه اسماعيل وهو لا يقولون الى ابنه محمد بن اسماعيل وهو لا يقولون الى ابنه محمد وهو لا يقولون الى ابنه عبد الله وهو لا يقولون الى ابنه موسى وهو لا يقولون النص الى محمد بن الحسن وهو لا يقولون النص الى بني ميمون القداح الحاكم في شعبته وهو لا يقولون النص من بني هاشم الى بني العباس ويتبع أن تكون هذه الأقوال المتناقضة ما خوخة عن معصوم فبطل قولهم ان اقوالهم ما خوخة عن معصوم (الوجه الثالث ان يقال) هب أن عليا كان معصوما فاذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف وهم متنازعون هذا التنارع فمن أين يعلم جهة بعض هذه الأقوال عن علي دون الآخر وكل منهم يدعي أن ما يقوله انما اخذ من المعصومين وليس الشيعة أسانيد رجالا المعروفين مثل أسانيد أهل السنة حتى ننظر في اسنادها وعدالة الرجال بل انما هي منقولات مقطوعة عن طائفة تعرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يتق عاقل بذلك وان ادعوا أو اتروا هذا على هذا ونص هذا على هذا كان هذا معارض يدعي غيرهم مثل هذا التواتر فان سائر القائلين بالنص اذا ادعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق فهذه الوجوه وغير هاتين أن تقدير ثبوت عصمة علي رضي الله عنه مذهب ليس مأخوذا عنه ففرض دعواهم العصمة في علي مثل دعوى النصارى الالهية في المسيح مع أن ما هم عليه ليس مأخوذا عن المسيح (الوجه الرابع)

ليس يعنى وكان عاجز اليس بقادر فان كان هذا دليلا على انتفاء الوجوب بطل دليله وان لم يكن دليلا بطل دليله انهم ايضا ما به منى عليه وان كان ذلك الشريك المقدور ليس واجبا لوجود نفسه فهو ممكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيلزم أن يكون

من مفعولاه (الخامس) أن يقال قول الحنفي كل ما يفرض له تكون ذاته ~~مكافئة~~ في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والائتمار افتقاره إلى سبب متفصل كلام طائل وذلك (١١٧)

ثبوته أو انتفائه تقتضيه إلى سبب متفصل وانما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل به من الأفعال فإذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتعدد به من مقدراتها فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ولا انفرت إلى سبب متفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشتباه بسبب الاجمال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والأفعال فانه يقال له ما تريد ذاته أثر به الذات المجردة عما يقسم به من مقدراتها وما ادعاهم أن تعني به الذات القادرة على ما تريد مما يقوم بها وما على ما تقوم بها فان أردت به الاول كان التلازم معها فانه اذا قدر ذات لا يقوم بها شيء من ذلك كان ما يثبت لها وما ينبغي عنها ان لم تكن هي كافة والا انفرت إلى سبب متفصل لانه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريد لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة ان لم تكن الذات في نفس الامر كذلك وكون الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة وتحمل النزاع فلا يكون الدليل صحيحا حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب لم يمتحج إلى دليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث جعلته مقدمة في اثبات نفسه وهذا ما بال بصرح العقل واتفاق أهله الذين ذلك فان اردت

أنهم في مذهبهم محتاجون إلى مقدمتين أحدهما معصية من يضيفون المذهب اليه من الائمة والثانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكلا المقدستين باطلة فان المسيح ليس بالله بل هو رسول كريم ويتقدر أن يكون الها أو رسولا كريما فقولته حق لكن ما قولته النصراني ليس قوله ولهذا كان في علي رضي الله عنه شبهة من المسيح قوم غلو فيه فوق قدره وقوم نقصوه دون قدره فهو لا يقولون عن المسيح انه الله وهؤلاء يقولون كافر ولذبة وعلى يقولون الله وهؤلاء يقولون انه كافر عالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت لعل في أي طالب رضي الله عنه والحسن والحسين وعلى بن الحسن وانه محمد وجعفر بن محمد من المناقب والفضائل ما لم يذكره هذا المصنف الرافضي وذكر أسماء الكذب يدل على جهل ناقلها مثل قوله نزل في حقهم هل أتى فان هل أتى مكية باتفاق العلماء وعلى أنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وولده الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول هل أتى بسنين كثيرة فقول القائل انها زلت فهمهم الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخبار وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم واتفاقها الامر لهم عما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم فان قوله انما يراد الله بذهاب الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا كقوله تعالى ما يراد الله لجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وقوله يراد الله ليس لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم وتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يتوبوا ولا يعلموا بغير ما يراد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا فالارادة هنا مستعينة بالامر والنهي والرضاء وليس هي المشبهة المستزمنة لتوقيع المراد فانه لو كان كذلك لكان قد تطهر كل من اراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشعة أوجه فان عندهم ان الله يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد فقولته انما يراد الله بذهاب الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا اذا كان هذا بفعل المأمور وتركه المحذور وكان ذلك متعلقا بأرادتهم وأفعالهم فان فعلوا ما أمروا به وطهروا والا فلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وأما المنتبئون لقد ردهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم قادر على ذلك فاذا ألهمهم فصل ما أمروا به وتركه ما حظر واحصل الطهارة وذهاب الرجس وما يبين أن هذا مما أمروا به لا مما أخبروا به وقوعه ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أدار الكساء على فاطمة وعلى وحسن وحسين ثم قال ألهمهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على صدق قول الرافضة من وجهين (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان ينبغي على الله بوقوعه ويشكر على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد وما يبين أن الآية متضمنة للامر والنهي قوله في سياق الكلام بإنشاء النبي من بأن منكن فباحشة مبيحة ضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسرا ومن يقنط منكم لله ورسوله وتعمل صالحا توفها أجرها مرتين وأعتدنا لهما رزقا وما يأتينا الله لست احدا من النساء ان يقينن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

بالذات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه اذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الأفعال التي تختارها وتقوم بها لم يلزم أن يكون ما يتعدد من تلك الأفعال موقوف على سبب متفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتعدد من مقدراتها وما ادعاهم كافي في كل فرد من ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا يوجد إلا بالاول والاول عاقبه وعلما  
مختصة في ذلك الى امور منفصلة عنها فلفظ الذات قد يراد  
به الذات عايقوم بها وقد يراد به الذات المجردة

(١١٨)

وقل قولامعرفا وقرن في بيوتكن ولا ترجعن تبرج الجاهلية الاولى وأقر الصلاة واتينا الزكوة وأطعن الله ورسوله أغار بد الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا  
واذكرن ما تمسكن في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خيرا  
على أن هذا أمر ونهى ويدل على أن أرواح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل بيته فان  
السياق انما هو لطائف ويدل على أن قوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت عم غبرا وزاوجه  
كعلي وفاطمة وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين فانه ذكره بصيغة التذكير لما اجتمع  
الذكر والمؤنث وهو لا خصوصا بكونهم من أهل البيت بالاولى من أزواجه فلما اخبرهم بالنعاه  
لما أدخلهم في الكساء كأن مسجد قباء أسس على التقوى ومسجد علي رضي الله تعالى عليه وسلم  
أيضا أسس على التقوى وكان قوله تعالى مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم  
فيه فغير حال يحسون أن تطهروا والله يحب المطهرين بسبب مسجد قباء تناول اللفظ لمسجد  
قباء ولمسجد علي رضي الله تعالى عليه وسلم بطريق الأولى وقد تنازع العلماء في كون أزواجه من آل علي  
قولين همار واثبات عن أحد اصحابنا من آل الله وأهل البيت كإدلال على ذلك في الصحيحين  
من قوله اللهم صل محمد وعلى أزواجه وذريته وهذا مبسوط في موضع آخر وأما ما رواه ابن قيس  
من أهل البيت بلا نزاع ولهذا كانت الصدقة تباعح لبريرة وأما ما رواه فكان من مواليهم فلماذا  
نهام عن الصدقة وقال له انها وساخ الناس وكذلك قوله وإيجاب المودة غلط فقد ثبت في  
الصحيح عن سعد بن المسيب أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه  
أجر الا المودة في القربى قال فقلت الآن وتذوذي قري في محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن  
عباس عجلت لم يكن بطن من قريش الا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم قريبة فقال قل  
لا أسألكم عليه أجرا الا الآن وتذوذي في القربة التي بيني وبينكم فابن عباس كان من كبار أهل  
البيت وأعلمهم بتفسير القرآن وهذا تفسيره الثابت عنه ويدل على ذلك أنه لم يقل الا المودة لذي  
القربى ولكن قال الا المودة في القربى الا ترى أنه لما أراد ذريته بانه قال واعلموا ما غفتم  
من شيء فان الله حسبه ولذي القربى ولا يقال المودة في ذي القربى وانما يقال المودة لذي القربى  
فكيف وقد قال قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى وبين ذلك أن الرسول صلى الله  
تعالى عليه وسلم لا يسأل أجرا أصلا انما أجره على الله وعلى المسلمين مولاة أهل البيت ولكن  
بأدله أخرى غير هذه الآية وليست مولاة أهل البيت من أجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
في شيء وأيضا فان هذه الآية مكيدة ولم يكن على بعد قد تزوج فاطمة ولها ولها اولاد وأما آية  
الانتمال في الصحيح أنها لما زارت أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيد علي وفاطمة وحسن  
وحسين ليأهل بهم لكن خصهم بذلك لانهم كانوا أقرب اليهم من غيرهم فانه لم يكن له ولد كإد  
ذالك بمعنى معه ولكن كان يقول عن الحسن ابن ابني هذا فهم أبناء وبنات وبنات وبنات  
الفاطمة فان المبالغة كانت لما قدم وفد نجران وهم نصاري وذلك كان بعد فتح مكة لم كان سنة  
تسع وفيها تزل صدر آل عمران وفيها فرض الحج وهي سنة الوفود فان مكة لما فتحت سنة  
ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية فهذه الآية تدل على كمال اتصالهم برسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم كإدلال على ذلك حديث الكساء ولكن هذه لا يقتضي أن يكون الواحد منهم

يقوم بها (فأدقل) هل الذات  
كافسة أن أريد به الذات المجردة  
فتلك لاحقة لها في انحرار عند  
أهل الانبياء واذا قدر تقديرها  
فهو لا تنافي في إثبات ما ثبت لها  
وان أريد به الذات المنعوت فانه  
يقوم بها الأفعال الاخبارية  
فعلهم أن هذه الذات لا يجب أن  
يتوقف ما يتجدد لها من فعل  
ومفعول على سبب منفصل عنها  
وتظهر هذا قول نفاة الصفات ان  
الصفات هل هي زائدة على الذات  
أولست زائدة فاما قد بينا في  
غيره هذا الموضوع أن الذات المجردة  
عن الصفات لاحقة لها بل  
الصفات زائدة على ما ثبتته النفاة  
من الذات وأما الذات الموصوفة  
بصفات القادر على أفعالها فتلك  
مستازمة لما يلزمها من الصفات  
قادر على ما شأوه من الأفعال  
فهي لا تكون الاموصوفة لا يمكن  
أن تجرد عن الصفات اللازمة  
لها حتى يقال هل هي زائدة عليها  
أولست زائدة عليها بل هي داخله  
في معنى اسمها والأفعال القائمة  
بها بقدرتها وارادتها كذلك  
فكأنه مسمى باسمائه الحسن  
منعوت بصفاته العلي قبل خلق  
السماوات والارض وبعد اقامه  
القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا  
براز موصوفا بصفات الكمال منعوتا  
بنعوت الاكرام والحلال  
فكذلك هو مسمى بأسمائه  
الحسن منعوت بصفاته العلي قبل

هذا الأفعال وبعدها وكان ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعدها فهو أيضا ثابت قبل حدوث الأفعال

أفضل

وبعدها ومن آياته الشمس والقمر والكواكب وما استخف هذه الاعيان من الاجامه والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعدها

ولا يحتاج أن يقدر هذا من مجرد عن النور وعن دوام الحركة ثم يدعيها النور ودوام الحركة فالحق سبحانه وأولى بثبوت كماله وانتفاء النقص عنه والمخلوقات إنما تحتاج فيما يحدث عنها (١١٩) السبب منفصل لانتهاهي في نفسها محتاجة الى

الفاعل المنفصل فلا شيء من ذاتها وصفاتها وأفعالها إلا بأمر منفصل عنها وأما الخالق سبحانه وتعالى فهو الغني عما سواه فلا يفتقر في شيء من ذاته وصفاته وأفعاله الى أمر منفصل عنه بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مفتقر اليه وهو سبحانه غني عن ذلك المنفصل الذي هو مفتقر اليه فلا يحتاج فيما يحدث من أفعاله القائمة بنفسه التي يريدها وبقدر عليها الى أمر مستغن عنه كالاحتياج في مفعولاته المنفصلة عنه الى ذلك وأولى وإذا كان قد خلق من الأمور المنفصلة عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم بنفسه كالخلق الطاعات التي ترضيه والتوبة التي يفرح بها والثناء الذي يحب سائله وأمثال ذلك من الأمور فليس هو في شيء من ذلك مفتقر الى ما سواه بل هو سبحانه الخالق البصير وكل ما سواه مفتقر اليه وهو القسبي عن كل ما سواه وهذا كأن ما يفعله من المخلوقات بعضها بعض كالزال المطر بالسحاب وأنبات النبات بالماء لا يوجب افتقاره الى الأسباب المنفصلة أذ هو خالق هذا وهذا وما جعل هذا سببا لهذا وقد بسط هذا في غيره هذا الموضع مما يليق بهذا المكان

(فصل) وقد عارض بعضهم

الرازي فيما ذكره من أن هذه المسئلة تزايعه الطوائف فقال

أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم إلا الفضيلة بكمال الاعتان والتقوى لا يقرب التسبب كمال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت أن الصديق كان أتقى الأمة بالكتاب والسنة وتواتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما أنه أنه كان يصلي كل يوم ليلة ألف ركعة) فهذا يدل على جهله بالفضيلة وجهله بالواقع أما أولافلان هذا ليس بفضيلة فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم أذ أصبح الصارخ وثبت عنه أنه بلغه أن رجلا يقول أحدهم أما أنا فأقوم ولا أفرط ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا أكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأكل اللحم وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاص لما بلغه أنه قال لا صومين النهار ولا قومين الليل ما عشت لأتفعل فافعل إذا فعلت ذلك هبته العين ونفثته النفس إن ربك عليك حقا ونفسك عليك حقا ولزورك عليك حقا وزوجك عليك حقا فات كل ذي حق حقه قالوا وسع على قيام جميع الليل ليس بمحسب بل هو مكروه وليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثانية عنه وهكذا أمدوا ومصيبهم النهار فان أفضل الصيام صيام داود عليه السلام صيام يوم وفطر يوم وأيضا فأنى ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم والميلة نحو أربعين ركعة وعلى رضى الله عنه أعلم بسنته وأتبع لهديه وأبعد من أن يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكنا فكيف وصلاته ألف ركعة في اليوم والميلة مع القيام سائر الواجبات غير ممكن فله لا بد من أكل ونوم وقضاء حاجة الأهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الأمور التي تستوعب الزمان أما النصف أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لا تسع ما تقي ركعة وما يقارب ذلك الآن يكون نقرأ كثر الغراب وعلى أحجل من أن يصلي صلاة المساكين بترقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد نهى عن ترك كثر الغراب فمثل هذا عن يدي يدل على جهل قائله ثم إحياء الليل بالتهجد وقرآء القرآن في ركعة هو ثابت عن عثمان رضى الله عنه فتجده وتلاوة القرآن أظهر من غيره (وأيضا فقولوه ان على بن أبي طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنزاع فيها جمهور المسلمين من الأولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفسنا وأنفسكم) فيقال أما حديث الموااة فباطل موضوع فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يزوج أحدا ولا حتى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الأنصار بعضهم من بعض ولكن آتى بين المهاجرين والأنصار كما آتى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وآتى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفسنا وأنفسكم فهذا

المراد بالحادث الموجود الذي يوجد بعد العدم هذا كان أوصفاً أما ما لا يوصف بالوجود كالعدم المتجدد والاحوال عند من يقول بها والاضافات عند من لا يقول أنها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادث وان صدق عليها اسم التجدد فلا يلزم من تجدد الاضافات



والاحوال في ذات الباري أن يكون محال للحوادث (قال) وما قاله الامام يعني الرازي في هذا المقام ان أكثر العقلاء قالوا به وان أنكره  
باللسان وبينه مصور فليس كذلك لان أكثر ما ذكر من (١٣٠) تلك الامور فانما هي متحدة لا تحدة والتجديد اعم من

الحادث فلا يلزم من وجود العالم وجودا لخاص (قلت) ولما قلنا  
أن يقول هذا ضعيف من وجوه  
(أحدها) ان الدليل الذي  
استدلوا به على نفي الحوادث ينفي  
التجديدات أيضا كقولهم اما ان  
يكون كالأول ونقصا وقولهم وحصل  
ذلك الزم التعديل وقولهم اما ان  
يكون ذاته كاشفة فلهذا ولا يكون  
وقولهم كونه قابلا في الازل  
يستلزم إمكان بئونه في الازل فلهذا  
لا يمكن أن يحصل في الازل  
لا تجديد ولا حادث ولا وصف الله  
بصفة نقص سواء كان متجسدا أو  
حادثا وكذلك التعديل لا فرق بين أن  
يكون بحادث أو متجسدا فان قالوا  
تجدد المتجديدات ليس تعبيرا قال  
أو تلكا وحديث الحركات الخادثة  
ليس تعبيرا فان قالوا بل هذا يعنى  
تعبيرا منوعهم الفرق وان سلموه  
كان النزاع لفظيا وإذا كان  
استدلالهم يبنى القسمين لزم اما  
فساده واما النقص (الوجه  
الثاني) أن يقال تسمية هذا  
متجسدا وهذا حادثا فرق لفظي  
لامعنى ولا ريب أن أهل السنة  
والحديث لا يظنون عليه سبحانه  
وتعالى أنه محل للحوادث ولا يحل  
للاعراض ونحو ذلك من الانفاذ  
المتبدعة التي يفهم منها معنى باطل  
فان الناس يفهمون من هذا أن  
يحدث في ذاته ما يسمونه حادثا  
كالصوب والاشفاق والله منزعه عن  
ذلك سبحانه وتعالى وإذا قيل

مثل قوله لولا ان سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا زالت في قصة عائشة رضي  
الله عنها في الافك فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى  
فتووا الى بارئكم فقاتلوا أنفسكم أي يقتل بعضكم بعضا ومنه قوله تعالى وإذا أخذنا  
ميثاقكم لا نسفكون دعاءكم ولا نخرجون أنفسكم من دياركم أي لا نخرج بعضكم بعضا  
فالمراد بالانفس الاخوان اما في النسب واما في الدين وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم لعلي أنت مني وأنا منك وقال للاشعريين ان الاشعريين اذا أرسلوا في الغزو أو نفدت  
نفقت عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية فهم مني وأنا  
منهم وهذا في الصحيح الاول أيضا في الصحيح وفي الصحيح أيضا أنه قال نسيب هذا مني وأنا  
منه وهذا مبسوط في موضعه وأما تزجيها فاطمة ففضيلة لعلي كان تزجيها عثمان ابنته  
فضيلة لعثمان أيضا ولذلك سمي ذا النورين وكذلك تزجيها بنت أبي بكر بن عترة فضيلة لهما  
فالخلفاء الاربعة أصهار صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم (وأما قوله ونظرت منه  
مجهزات كثيرة) فكله يسمى كرامات الاولياء ومجهرات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال  
على أفضل من كثيرين له كرامات والكرامات متواترة عن كثير من العوام أهل السنة الذين  
يفضلون أبي بكر وعمر فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعلي رضي الله عنه وليس في مجرد  
الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره (وأما قوله حتى ادعى قوم فيه البرية وقتلهم) فهذه  
مقالة جاهل في غاية الجهل لوجوه (أحدها) ان مجهرات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم  
بكثير وما ادعى فيه أحد من الصحابة الالهية (الثاني) ان مجهرات الخليل وموسى أعظم  
بكثير وما ادعى أحد منهم الالهية (الثالث) ان مجهرات نبينا ومجهرات موسى أعظم من  
مجهزات المسيح وما ادعى فيهما الالهية كما ادعى في المسيح (الرابع) ان المسيح  
ادعى فيه الالهية وما ادعى في محمد وارايم وموسى ولا يدل ذلك على أنه أفضل ولا  
على أن مجهراته أبهر (الخامس) ان دعوى الالهية فيهما دعوى باطلة فالباطل ادعى باطلا وهي  
دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج في علي فان الخوارج كفر وعابا فان حاز أن يقال  
انما ادعى فيه الالهية لقوة الشبهة حاز أن يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة الشبهة حاز أن يقال  
صدرت منه ذنوب اقضت أن يكفر بها الخوارج والخوارج أكثر وأعقل من الذين ادعوا فيه  
الالهية فان حاز الاحتجاج على هذا وجعل هذه الدعوى منقبة كان دعوى المبغضين له ودعوى  
الخوارج بمثابة أقوى وأقوى وأبن الخوارج من الرافضة الغالبية فالخوارج من أعظم  
الناس صلاة وصاما وقرأنا القرآن ولهم جوش وعساكر وهم متدنون بدين الاسلام باطنا  
وظاهرا والغالبية كفار باجماع العلماء وأما الخوارج فلا يكفرهم الامن بكفر الامامية فانهم خير  
من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا أمره يقتل الواحد المقدوع عليه منهم كما أمر  
بتعزيق الغالبية بل لم يقتلهم حتى قتلوا عبدالله بن الجباب وأعاروا على سرح الناس فثبت  
بالاجماع على ومن سار الصحابة والعلماء أن الخوارج خير من الغالبية فان حاز الشبهة أن  
يجعلوا دعوى الغالبية الالهية فيه حجة على فضله جاز الخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقيضه

فلان ولي على الاحداث أو تنازع أهل القبلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الافعال المحرمة كالزنا والسرقة وشرب  
الخمر وقطع الطريق والله أجل وأعظم من أن يحضر بقلوب المؤمنين قيام القبائح والمقصود أن تفرقة الفرق بين المتجدد والحادث أمر

لفظي لامعني عقلي ولوعكس عاكس فسمي هذا متجددا وهذا حادثا لكان كلام من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدعي ان الجمهور انما يابزمهم بتجدد الاضافات والاحوال والاعداد (١٣١) لا يتجدد الحوادث الذي وجد بعد عدم ذاتا كان

أوصفة دعوى بمجموعة لم يقيم عليها دليلا بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف بزمهم قيام أمور وجودية حادثة ذاتا مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى سمع ويرى ما خلقه من الاصوات والمراثيات وقد أخبر القرآن بحديث ذلك في مثل قوله وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وقوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقد أخبر بسمعه ورؤيته في مواضع كثيرة كقوله لموسى وهرون اني معكم اجمع وأرى وقوله الذي يرأى حسين تقوم وتقبل في الساجدين وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء قد سمع الله قول اني تجد ذلك في زوجها وتشتكي الى الله وفي الصحيح عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت سمعان الذي وسع مجعه الاصوات لقد كانت الجهادة تشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب البيت وأنه الخفي على بعض كلامها فانزل الله تعالى قد سمع الله قول اني تجد ذلك في زوجها وتشتكي الى الله وشمل هذا كثير فقال لهؤلاء انتم معترفون وسائر العقلاء بما هو معلوم بصرح العقل أن المدعوم لا يرى موجودا قبل وجوده فاذا وجد فقد أمر وجودا

بطريق الاولى فعمل أن هذه الحجة انما ينجح بها جاهل ثم انها تعود عليه لاله ولهذا كان الناس يعلمون أن الرافضة أهل كذب وأهل النابسة (وأما قوله وكان ولداً مبطراً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد انساب أهل الجنة امامين بنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فقال الذي ثبت بلائش عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد وان الله يصلي به بين فتيين عظيمتين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقعه وأسامة بن زيد على فخذه ويقول اللهم اني أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان ما فعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقصد الاصلاح بين الناس كان محبوباً بحبه الله ورسوله ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب أسامة بن زيد ودعا اليهما فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقاتل لأمع على ولا مع معاوية والحسن كان دائماً يشرع على قتله القتال وهذا انقيض ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلواً لو كان هناك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته ومن تولى غيره كانت ولايته باطلاً لا يجوز أن يجاهد معه ولا يصلي خلفه لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها فاي فضيلة كانت تكون للحسن في ذلك حتى بنى عليه به وانما غايته أن يعذر لضعفه عن القتال الواجب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سيداً محموداً ولم يجعله عاجزاً معدوماً ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين بل كان أقدر على القتال من الحسين والحسين قاتل حتى قتل فان كان ما فعله الحسين هو الاصل الواجب كان ما فعله الحسن تركاً للواجب وعجزاً عنه وان كان ما فعله الحسن هو الاصل الاصل دل على أن ترك القتال هو الافضل الاصل وان الذي فعله الحسن هو الاحب الى الله ورسوله مما فعله غيره والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض وكلمهم في الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخلهم مع أبوهم تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً وأنه دعاهم في المباهلة وفضايلهما كثيرة وهما من أجل مسادات المؤمنين وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله واجهدا في الله حتى جهاد حتى قتلا) فهذا كذب عليهما فان الحسن تخلى عن الامر وسله الى معاوية ومعه جيوش وما كان يختار قتال المسلمين قط وهذه متواترة في فضائله وأما موته فقيل أنه مات سموماً وهذا شهادة وكرامة في حقه لكن لم يمت مقتاتلاً والحسين رضى الله عنه ما خرج مقتاتلاً ولكن ظن أن الناس يطعنونه فلما رأى انصرافهم عنه طلب الرجوع الى وطنه والذهاب الى الثغر أو اتيان يزيد فسلم بحكمته أولئك القلة لامن هذا ولا من هذا ولا من هذا وطلبوا أن يأخذوه أسيراً الى يزيد فامتنع من ذلك وقاتل حتى قتل مغلولاً مشيداً لم يكن قصده ابتداء ان يقاتل وأما قوله عن الحسن انه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله في علي أنه كان يصلي في الفركعة فان هذا لا فضيلة فيه وهو كذب وذلك ان لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فاضلاً لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرعاً لا متهاماً بقوله وأما بفضله أو كان يفعل أمهات في عهده فلما لم يفعله هو ولا أحد من أمهات على عهده ولا رغب فيه دل على

( ١٦ - منهاج نافي ) وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أول يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان قبل أن يخلق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضاً وإن قيل حصل أمر وجودي فذلك الوجودي اما أن يقوم بذات الرب واما أن يقوم

فيسبغ في الله عليكم ورسوله والمؤمنين وما سموه (١٢٢) اضافات وأحوال وتعلقات وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

موجودة أو ليست موجودة فإن لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله قبل أن يرى ويسمعه وبعد أن يرى ويسمعه فإن العدم المستر لا يوجب كونه صاراً رئيساً سامعاً وإن قلنا ثم بل هي أمور وجودية فقد أقررت بأن رؤية الشيء المعين لم تكن حاصلةً نصارت حاصلةً بذاته وهي أمور وجودية والمتلطفة لا يقتصر في الزامهم على تحديد الإضافات بل يسألون بكونه محدثاً للحوادث المتحدثة شيئاً أو لا يحدث هي من مقولة أن يفعل وأن يفعل أحد المقولات العشر وهي أمور وجودية فيقال كونه فاعلاً لهذه الحوادث المعينة بعد أن لم يكن فاعلاً لها إما أن يكون أمراً حادثاً وإما أن لا يكون حدث كونه فاعلاً فإن لم يحدث كونه فاعلاً حاله قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها واحد وقد كان قبل أن يحدثها غير فاعل لها فبإذن أن لا يحدث شيئاً أو يحدث بلا يحدث وأنتم أنكرتم على المتكلمة الجمجمة والمعتلة أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم تكن فاعلة بل لا مر بتحدد فكيف تقولون هو دائماً يفعل الحوادث شيئاً بعد شيئاً من غير أن يحدث لها أمر وأيضاً فالقاعلية الثالثة لكل واحد من الحوادث أن كانت موجودة في الأزل قبل حدوثه لزم تأخر الفعل عن القاعلية التامة وهذا باطل وذلك

يطل قولهم وإن قالوا بل القاعلية التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة فقد صارت الذات فاعلة لذلك وسم

الحادث بعد أن لم تكن فاعلة وكونها فاعله هي من مقولة أن يفعل وهي إحدى المقولات العشر التي هي الأجسام العالية المسماة

فندهم بقاطف نورها وهي كلها وجودية فيلزم انصاف الرب بشام الامور الوجودية شبا بعد شي كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم  
وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكره الرازي من الزام الطوائف (١٣٣) شيا بعد شي لمن تصور ذلك تصورا تاما وكل من قال

لم يحدث شي موجود بزمانه  
التناقض البين الذي لا يناع فيه  
النصف الذي يتصور ما يقبل تصورا  
تاماً وقد اعتذر من اعتذر من  
الفلاسفة عما ألزمهم اياه  
من الاضافات بان قالوا الاضافات  
لا توجد الا كذلك فلا يتصور  
فيه الكمال قبلها ولا انها تاعدها  
فلا يثبت فيها الكمال بلى في  
متبوعها (قلت) ولما قيل ان  
يقول هذا بعينه بقوله المثبتون  
فان الكلام انما هو في الحوادث  
المتعلقة بمشبهه وقدرته ومن  
المعلوم امتناع ثبوت الحوادث  
جميعا في الازل فاذا قال القائل  
الاضافات لا توجد الا حادثه قبل  
له والحوادث المتعلقة بمشبهه  
وقدرته لا توجد الا حادثه وأما  
قوله الاضافه تابعه لتفسيرها فلا  
يثبت فيها الكمال فعنه جوابان  
(أحدهما) ان الدليل لا يفرق  
بين التابع والمتبوع فان صح  
الفرق بطل الدليل وان لم يصح  
انتقض الدليل فيبطل على  
التقديرين (الثاني) ان يقال  
وهكذا ما يتعلق بمشبهته وقدرته  
هو تابع ايضا فلا يثبت فيه الكمال  
(بوضع ذلك) انه سبحانه مستحق  
في آياته لمصفات الكمال لا يجوز ان  
يكون شئ من الكمال الا في الازل  
وهو متصف فيه في آياته كالحياة  
والعلم والتقدير وغير ذلك وانما  
الشأن فيما لا يمكن وجوده في  
الازل (وما يبين ذلك) ان الرازي

وسلم بن اعاش ابراهيم وغيره انس نازعه في هذا الكلام وقال لا يجب اذا شاء الله ان يكون  
انه نبيا ثم لماذا كان ابراهيم فداء الحسن ولم يكن فداء الحسن والا حديث الصبيحة تدل على  
ان الحسن كان افضل ما هو كذلك باقيا في اهل السنة والشعة وقد ثبت في الصحيح انه كان  
يقول عن الحسن اللهم اني احبه فأجبه وأحب من يحبه فلم لا كان ابراهيم فداء هذا الذي دعا  
بحجة الله لمن احبه

(فصل) وأما علي بن الحسين فنذكر التابعين وساداتهم علماء ديننا اخذ عن أبيه وابن عباس  
والمسورين بن عجمه وأبي رافع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأم سلمة وصفية أمهات  
المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذو كروان مولى  
عائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الانصاري  
والزهري وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبو جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي رأيت  
في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان نفعنا مونا كثيرا حديث عليار فينا وروى عن  
جابر بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدركه يقول يا أيها الناس أحبونا  
حب الاسلام فإبراهيم حتى صار عار علينا وعن ثيبة بن نعامه قال كان علي بن الحسين  
يخجل فلما مات وجدوه يقول ما أهل بيت بالمدينة في السر وله من الشفوع وصدقة السر  
وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى انه كان من صلاحه ودينه يغطي مجالس أكار  
الناس ويحالي زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من أخبار أهل العلم والدين من التابعين  
فقال له تدع مجالس قومك وتحالي هذا فيقول انما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه وأما  
ما ذكره من قيام ألف ركعة فقد تقدم ان هذا لا يمكن الاعلى ويحكمه وفي السريعة أولا  
يمكن بحال فلا يصح ذكر مثل هذا في المناقب وكذلك ما ذكره من تسبحة رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم له سيد العابدين هو شئ لا أصل له ولم يروه أحد من أهل العلم والدين (وكذلك)  
أبو جعفر محمد بن علي من أخبار أهل العلم والدين وقيل انما سمي بالقرآن لأنه بقر العلم لا لأجل  
بقر الصدوق بحجته وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى دليل والزهري من أقرانه وهو  
عند الناس أعلم منه ونقل تسبحة بالباقر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا أصل له عند أهل  
العلم بل هو من الاحاديث الموضوعة وكذلك حديث تبلغ جارية السلام هو من الموضوعات  
عند أهل العلم بالحديث لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الفضل  
والخج وغير ذلك من الاحاديث الموضوعة ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر  
جابر وكان جابر من المحبين لهم رضي الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأبي بن مالك وروى ايضا عن  
ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية  
وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو اسحق الهمداني وعمر بن دينار والزهري  
وعطاء بن أبي رباح وبعثه عن أبي عبد الرحمن والاعرج وهو أسن منه وابنه جعفر وابن جريح  
ويحيى بن أبي كثير والاوزاعي وغيرهم \* وجعفر الصادق رضي الله عنه من أخبار أهل العلم  
والدين أخذ العلم عن جده أبي أمية أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن  
المنكدر ورافع مولى بن عمرو الزهري وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وأما ما كان يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عتقها في الطال قول الكرامة اذا أمكنهم له لم يعتمد على ذلك في مسئلة كلام الله  
تعالى في أجل كتبه نهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما يبنى على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الأشعري وأصحابه في مسئلة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الأصل من أصحاب أحمد وغيرهم كابي الحسن التميمي والشافعي وأبي يعلى وابن عثيم وأبي الحسن بن الزعفراني من (١٣٤) أصحاب أحمد وكابي المعالي وأمثاله وأبي القاسم الرواسي

وأبي سعيد التولي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد الباكي وأبي بكر الطرطوشي وأبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وكابي منصور الماريني وميمون النسفي وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا لزم أن يخلفه ما في ذاته أو في عمل غيره أو في علمه لا في ذاته ولا في عمل آخر الأول يستلزم أن يكون محلا للحوادث والثاني يقتضي أن يكون الكلام كلام المخل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات إذا خلقها في محل كالعلم والحياة والحركة والقول وغير ذلك والثالث يقتضي أن تقوم الصفة بنفسها وهذا منتهى فهمه الطريقة هي عنه هؤلاء في مسئلة القرآن وقد سبقهم عبد العزيز المكي صاحب المحاضرة المنهورة إلى هذا التقسيم وقد بين أن كلامهم هو كلامه بعينه وأنه كان يقول بقولهم أن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الأمر على ذلك فإن عبد العزيز بذله في الرد على الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جساؤه لبشر فيما احتج به بشر من النصوص مثل قوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى

الانصاري ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعد القطان وحاتم بن اسماعيل وحفص بن غياث ومحمد بن اسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت اذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين (وأما قوله اشتغل بالعبادة عن الرئاسة) فهذا تناقض من الإمامة لأن الإمام عندهم واجب أن يقوم بها وإعانتها فانه لا امام في وقته الا هو والقاسم بهذا الأمر أعظمه كان واجبا أولى من الاشتغال بتوافل العبادات (وأما قوله هو الذي نشره الإمامة والعارف الحقيقة والعقائد القينية) فهذا الكلام يستلزم أحد أمرين إما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه من قبله وإما أن يكون الذي قبله قصر فيما يجب من نشر العلم وهل يشك عاقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يمتنع العارف الحقيقة والعقائد القينية لكل بيان وأن أصحابه تلقوا عنه ذلك وبلغوا إلى المسلمين وهذا يقتضي القدح امامه وإمامه قبله هو كذب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله فالأفة وقعت في الكذابين عليه لانه ولهذا نسبت إليه أنواع من الاكاذيب مثل كذب البطاقة والجفر والهفت والكلام على النجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الردود والبروق واختلاج الاعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبد الرحمن في حقائق التفسير من الاكاذيب ما زنه الله جعفر اعنه وحتى أن من أراد أن يحقق كاذب نسبها إلى جعفر حتى أن طائفة من الناس يظنون أن رسائل اخوان الصفا مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فإن جعفر أتى في سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صنف بعد ذلك بنحو مائتي سنة صنف لما ظهرت دولة الاسماعيلية الباطنية الذين بنوا القاهرة المعرسة بنحو مائة وتسعين وثلاثمائة وفي تلك الاوقات صنف هذه الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرض وباطنه الكفر المحض فاطهره واتبع الشريعة وأن لها باطنها مخالفا لظاهرها وباطن أمرهم مذهب الفلاسفة وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وصنفها طائفة من المتسلفه معروفون وقد كروا في أنسابها ما استولى عليه النصارى من أرض الشام وكان ذلك بعد ثمانية سنين من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين (قلت) موسى ولد بالدين سنة ثمان وتسعين ومائة وأقدمه المهدي إلى بغداد ثم رده إلى المدينة وأقامها إلى أيام الرشيد فقدمه هارون مندمر فقام من عمره فحمل موسى معه إلى بغداد وحسبه بها إلى أن توفي بحسبه قال ابن سعد توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهور بن وثار يختمهم فإن أولئك الثلاثة تفرقت أحوادهم في الصحاح والسنت والمسانيد وتوجد فتاوىهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء ما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الامهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف والاهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والחסن ما هم أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والتسل (وأما)

جعلناه قرأنا عريبا قال فقال بشر يا أمير المؤمنين عندي أشياء كثيرة الآية يقول بنسب التزويل وأنا أقول الحكاية بالنظر والقياس فليدع مطالبتي بنسب التزويل ويناطرني بغيره فإن لم يدع قوله ويقول بقولي ويقر بخلق القرآن الساعة والا

فدعى جلالاً وذكر عبد العزيز بأنه طلب من بشر أن يناظره على جهة النظر والقياس ويدفع مطالبه ببعض التنزيل إلى أن قال فقال  
عبد العزيز بشر سأفاتي أم سألت فقال بشر لست أنت (١٢٥) وطمع في وجع أصحابه وتوهموا أني إذا خرجت

عن نص التنزيل لم أحسن أنكلم  
بشيء قال عبد العزيز فقلت  
يا بشر تقول أن كلام الله مخلوق  
قال أقول أن كلام الله مخلوق قال  
فقلت له يلزمك واحد من ثلاث لا بد  
منها أن تقول أن الله خلق القرآن  
وهو عندي أم كلامه في نفسه

أو خلقه قائماً بذاته ونفسه أو خلقه  
في غيره فقل ما عندك قال بشر  
أقول أنه مخلوق وأنه خلقه كخلق  
الشيء كلها قال عبد العزيز فقلت  
بالمؤمنين ترك القرآن ونص  
التنزيل والسنة والأخبار عند  
هرية منهواً كراهة يقسم الحجة وأما  
أقول مع خلق القرآن فقد رجع  
بشر إلى الجسدية عن الجواب  
وانقطع عن الكلام فإن كان  
يريد أن يناظرني على أن يجيبني  
عما سأله عنه والأفامير المؤمنين  
أعلى عيني صرفي قائماً ببشر  
أن يقتنع من لا يفهم فيضده عن  
دينه ويحتج عليه بما لا عقله فظنوه  
بجته عليه فيبرمه قال فأقبل  
عليه المؤمنون فقالوا أجب عبد  
العزيز عما سألك عنه فقد ترك  
قوله ومنهجه وناظره على  
مذهبك وما ادعيت أنك تحسنه  
وتقيم الحجة عليه فقال بشر قد  
أجبتهم ولكنهم يتعنت فقال  
المؤمنون يا بني عليك عبد العزيز ألا  
أن تقول واحداً من ثلاث فقال  
هذا أشد طلباً من مطالبته نص  
التنزيل ما عندي غير ما أجبت به قال  
فأقبل على المؤمنون فقال يا عبد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخي فكذب فإن هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى  
ابن جعفر وموسى كان مقبلاً بالمدنية بعد موت أبيه جعفر وجعفر مات سنة ثمان وأربعين ولم  
يكن قد جاءه آنذاك إلى العراق حتى يكون بالمدنية ولم يكن أياً ضامناً ينزل منقرداً على هذه  
الحالة لتسهرته وكثرة من يغشاه واجلال الناس له وهو معروف ومنهم أيضاً بالملك والملك أخذته  
المهدي ثم الرشيد إلى بغداد (وأما قوله تاب على يدي بشر الخافق) فنأ كاذب من لا يعرف حاله  
ولاحال بشر فإن موسى بن جعفر لما قدمه الرشيد إلى العراق حبسه فلم يكن عن يجتاز على دار  
بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولد علي الرضا أزهداً أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء  
المشهورون كثيراً وولاداً المأمون لعله عاها عليه من الكمال والفضل ووعظ يوماً أحاد فقال له  
يا زيد ما أنت قائل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سفتك الدماء وأخذت الأموال من  
غيرها وأخفت السبل وغرقت حتى أهل الكوفة أوما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
إن فاطمة أحصت فرجها غير ما غمرها الله وذريتها على النار وفي رواية إن علياً قال يا رسول الله لم  
سميت فاطمة قال لأن الله فطمها وذريتها من النار فلا يكون الإحصان سبباً لتحرير ذريتها على  
النار وأنت تعلم والله ما نال ذلك إلا بالطاعة فإن أردت أن تنال عصبة الله ما نالوه بطاعته  
فإنك إذا لا كرم على الله منهم وضرب المأمون اسمه على الدراهم والدنانير وكتب إلى أهل  
الآفاق بسمه وطرح السواد وليس الخضره قال وقيل لا يئوأس لم لا تمدح الرضا فقال  
قل لي أنت أفضل الناس طراً في المعاني وفي الكلام البديع \* لثمن جوهر الكلام بديع  
بشر الزرق بنى مجتنبه \* فلذا تركت مدح ابن موسى \* وانحصال التي تجتمع فيه  
قلت لا أستطيع مدح امام \* كان جبريل خدامه إليه

(فيقال) من المصائب التي أتت بها ولد الحسين انتساب الرافضة إليهم وتعتيمهم ومدحهم  
لهم فأنهم مدحواهم بحاليس مدح ويدعون لهم دعاوى لا حجة لها وبذ كرو من الكلام ما لم  
يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما ذكره الرافضة بالمدح أشبهه بالمدح فإن علي بن  
موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة للهالة اللافتة ما يعرف بها أهل المعرفة  
أما هذا الرافضي فلم يذكره فضيلة واحد متحججاً (أما قوله كان أزهداً للناس وأعلمهم) فدعوى  
مجردة بلا دليل فكل من غلاف شخص أمكنه أن يدعي له هذه الدعوى كيف والناس يعلنون أنه  
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعي وأصم بن زاهويه وأحمد بن حنبل وأشهب  
ابن عبد العزيز وأبي سليمان الداراني ومعرفة الكرخي وأمثال هؤلاء هذا ولم يأخذ عنه أحد من  
أهل العلم بالحديث شيئاً ولا روى له حديثاً في كتب السنة وأما روى له أو الصلت الهروي  
وأمثاله نشطاً عن آباءه فيهم إلا كاذب ما زعم الله عنه الصادقين منهم (وأما قوله أنه أخذ عنه  
الفقهاء المشهورون كثيراً) فهذا من أظهر الكذب هؤلاء فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا  
عنه ما هو معروف وإن أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فإن طلبه  
الفقهاء قد أخذوا عن التوسطين في العلون هم دون التوسطين (وما يذ كره بعض الناس)  
من أن يعرفوا الفكر الخي كان خادماً له وأنه أسلم على يديه وأن الخرقه متصلة منه إليه فكله كذب

العزيز تكلم أنت في شرح هذه المسئلة وتبينها ودع بشر أفقد انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سألته عن كلام  
الله تعالى أن مخلوق هو قال نعم فقلت له ما يلزمه في هذا القول وهو واحد من ثلاث لا بد منها أن يقول أن الله خلق كلامه في نفسه

أَوْخَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ وَأَخْلَقَهُ فَمَا بَذَاهُ وَنَفْسَهُ فَإِنْ قَالَ إِنْ اللَّهُ خَلَقَ كَلَامَهُ فِي نَفْسِهِ فَهَذَا إِحْمَالٌ لَا يَجِدُ سَبِيلًا إِلَى الْقَوْلِ بِهِ مِنْ قِيَاسٍ وَلَا تَنْظُرٍ وَلَا مَعْقُولٍ لَأَنَّ اللَّهَ لَا يَكُونُ مَكَانَ الْوُجُودِ وَلَا يَكُونُ (١٣٦) فَيَسْتَحْيِي مَخْلُوقٌ وَلَا يَكُونُ نَاقِصًا فَيُرِيدُ فَيُسْمِيهِ أَذً

بِاتِّفَاقٍ مِنْ بَعْرِفِ هَذَا الشَّانِ وَالْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَاطِمَةَ هُوَ كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعُرْفَةِ بِالْحَدِيثِ وَيُظْهِرُ كَذِبَهُ لِعَلِّ أَهْلَ الْحَدِيثِ أَيْضًا قَوْلَهُ إِنْ فَاطِمَةُ أَحْصَتْ فَرْجَهَا فَهَرَمَ اللَّهُ ذُرِّيَّتَهَا لِيُتَابَعَ لَهَا بِأَجْلِ قِطْعَانِ سَازَةٍ أَحْصَتْ فَرْجَهَا وَلَمْ يَحْرَمْ اللَّهُ جَمِيعَ ذُرِّيَّتَهَا لِيُتَابَعَ لَهَا تَعَالَى وَبَشَرًا بِمَا يَحِقُّ نِيَامِنَ الصَّالِحِينَ وَبَارِئًا عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ وَمَنْ ذُرِّيَّتُهَا مَحْسَنٌ وَظَالِمٌ لِنَفْسِهِ مَيِّنَ وَقَالَ تَعَالَى وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِمْهُدُوهُمْ مَهْدٌ وَكُتِبَ لَهُمْ مِنْهُمُ اقْسَاسُ مَنْزِلِهِمْ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَالْكَافَرِينَ هُمْ لَا يُحْصِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَيْضًا فَضِيحَةٌ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْصَتْ فَرْجَهَا وَمِنْ ذُرِّيَّتِهَا مَحْسَنٌ وَظَالِمٌ وَفِي الْجَلَّةِ الْوَاقِي أَحْصَتْ فَرْجَهَا لِيُحْصِيَ عَدَدَهُنَّ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِنَّ الْبِرُّ وَالْفَاجِرُ وَالْمُؤْمِنُ وَالْكَافِرُ وَأَيْضًا فَضِيحَةٌ فَاطِمَةُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهَا لَيْسَتْ بِمَجْرَدِ أَحْصَانِ الْفَرْجِ فَإِنَّ هَذَا أَشَارَ لَهُ فِيهِ فَاطِمَةُ وَجَهْرُ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ وَفَاطِمَةُ لَمْ تَكُنْ سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ هَذَا الْوَصْفُ بِلِ عَمَّا هُوَ خَصَّ مِنْهُ بَلْ هَذَا مِنْ جِنْسٍ يَحْتَجُّ الرِّافِضَةُ فَاتِّمَمَ لِهَلْهُمْ لَا يَحْسِنُونَ أَنْ يَحْتَجُّوا وَلَا يَحْسِنُونَ أَنْ يَكْذِبُوا كَذِبًا بِاتِّفَاقٍ يَنْقُضُ وَأَيْضًا فَلَيْسَتْ ذُرِّيَّةُ فَاطِمَةَ كُلُّهُمْ بِمَحْرَمِينَ عَلَى النَّارِ بِلِ فِيمَ الْبِرِّ وَالْفَاجِرِ وَالرِّافِضَةُ تَشْتَدُّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ بِالْكَفَرِ وَالْفُسْخِ وَهُمْ أَهْلُ السَّنَةِ مِنْهُمْ الْمَوَالُونَ لَا يَبْكُرُ وَعَمْرُ كَزَيْدٍ عَلَى بْنِ الْحُسَيْنِ وَأَمَّا هَلْ مِنْ ذُرِّيَّةِ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَإِنَّ الرِّافِضَةَ رَفُضُوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَمِنْ الْأَوَشِدِ وَأَعْلَاهُ بِالْكَفَرِ وَالْفُسْخِ بِلِ الرِّافِضَةُ أَشَدُّ النَّاسِ عَدَاوَةً أَمَّا بِالْجَهْلِ أَمَّا بِالْعَدَالَةِ وَلَا دَفَاعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .. ثُمَّ مَوْعِظَةٌ عَلَى ابْنِ مُوسَى لِأَخِيهِ الْمَذْكُورِ يَدْعِي عَلَى أَنْ ذُرِّيَّةُ فَاطِمَةَ فِيهِمُ الطَّبِيعُ وَالْعَاصِي وَأَتَمُّهُمْ غَابِلُوا كِرَامَةَ اللَّهِ بِطَاعَتِهِ وَهَذَا أَقْدَرُ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْخَلْقِ فَنِي أَطَاعَ اللَّهَ كَرَمَهُ اللَّهُ وَمَنْ عَصَى اللَّهَ كَانَ مُسْتَحْقًّا لَالِهَاتِهِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدْعِي عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ (وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ) مِنْ تَوَلِيَةِ الْمَأْمُونِ لَهُ الْخِلَافَةَ فَهَذَا أَصَحُّ لَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ بِلِ اسْتِزْدَاقِ الْإِنَّمَا مَاتَ عَلَى بْنِ مُوسَى وَلَمْ يَخْلَعْهُ مِنْ عَهْدِهِ وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ قَتَلَهُ بِالسَّيْفِ فَإِنَّ كُلَّ فِعْلٍ الْمَأْمُونِ الْأَوَّلِ حُجَّةٌ كَانَتْ فِعْلُهُ الثَّانِي حُجَّةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً لَمْ يَصِلْ أَنْ يَذْكُرْ مِثْلَ هَذَا فِي مَنَاقِبِ عَلَى بْنِ مُوسَى الرِّضَا وَلَكِنْ الْقَوْمُ جَهَالٌ بِحَقِيقَةِ الْمَنَاقِبِ وَالْمَثَالِ وَالطَّرِيقِ الَّتِي يَعْلَمُ بِهَا ذَلِكَ وَلِهَذَا يَسْتَشْهِدُونَ بِآيَاتِ أَبِي نَوَاسٍ وَهِيَ لَوْ كَانَتْ صِدْقًا لَمْ تَصِلْ أَنْ تَنْتَفِضَ فُضَائِلُ شَخْصٍ بِشَهَادَةِ شَاعِرٍ مَعْرُوفٍ بِالْكَذِبِ وَالْتِجُورِ الرَّائِدِ الَّذِي لَا يَخْشَى عَلَى مَنَافِعِهِ أَذْنُ خُبْرَةٍ بِأَيَّامِ النَّاسِ فَكُفَّ وَالْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ كَلَامٌ فَاسِدٌ فَانْهَ فَاكُلْ

قُلْتُ لَا اسْتَطِيعُ مَدْحَ إِمَامٍ • كَانَ يَجْعَلُ بِلِ خَادِمًا لِأَخِيهِ

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذَا وَصَفَ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ مَنْ كَلَّمَ مِنْ ذُرِّيَّةِ عَلَى وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لِأَنَّ كَوْنِ الرَّجُلِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ قَدْ مَشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّاسِ فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَبَنُو إِسْرَءِيلَ مِنْهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَهَاقِي وَيَعْقُوبَ وَأَيْضًا قِسْمِيَّةٌ جَعَلَ بِلِ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَادِمًا عَابَرَةً مَنَ لَا يَعْرِفُ قَدْرَ الْمَلَائِكَةِ وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ إِلَهُمُ إِلَى الْأَنْبِيَاءِ وَلَكِنْ الرِّافِضَةُ غَالِبٌ بِجَهْمِ أَشْعَارٍ تَلْقَى بِجَهْلِهِمْ وَظُلْمِهِمْ وَحِكَايَاتٍ مَكْدُونَةٍ تَلْقَى بِجَهْلِهِمْ وَكُذْبِهِمْ وَمَا بَشَّرَ أَصُولُ الدِّينِ بِهَذِهِ الْأَشْعَارِ الْأَمِنْ لَيْسَ مَعْدُودًا مِنْ أَوَّلَى الْأَبْصَارِ

خَلَقَهُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَجَلَّ وَتَعْظُمُ وَإِنْ قَالَ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ فَيُزَيِّدُ فِي النُّظُرِ وَالْقِيَاسِ أَنْ كُلَّ كَلَامٍ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فَيُفْعَلُ كَلَامُهُ كَلَامًا مَالَهُ وَيُفْعَلُ قَوْلُ الْكُفَرِ وَالْفُسْخِ وَكُلُّ قَوْلٍ ذَمُّهُ اللَّهُ وَذَمُّ قَائِلِهِ كَلَامًا مَالَهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذَا عَمَّا لَا يَجِدُ السَّبِيلَ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى الْقَوْلِ بِهِ لِنَهْوِ الشَّاعِرِ وَالْفَضِيحَةِ وَالْكَفَرِ عَلَى قَائِلِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ قَالَ خَلَقَهُ قَائِمًا بِنَفْسِهِ وَذَاهُ فَهَذَا هُوَ إِحْمَالُ الْبَاطِلِ الَّذِي لَا يَجِدُ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ سَبِيلًا فِي قِيَاسٍ وَلَا تَنْظُرٍ وَلَا مَعْقُولٍ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَكُونُ الْكَلَامُ الْأَمِنْ مُسْكِلٌ كَمَا لَا يَكُونُ الْأَرَادَةُ الْأَمِنْ مَرْدُودًا عَلَى الْعِلْمِ الْأَمِنْ عَالِمٌ وَلَا الْقُدْرَةُ الْأَمِنْ قَدِيرٌ وَلَا رَأْيٌ وَلَا رَأْيٌ كَلَامٌ قَطُّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ يَكْتَلِمُ بِذَاهُ وَهَذَا عَمَّا لَا يَعْضَلُ وَلَا يَعْرِفُ وَلَا يَشْتَبُ فِي نَفْسٍ وَلَا قِيَاسٍ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ فَلِمَا اسْتَصَالَ مِنْ هَذِهِ الْأَجْهَاتِ أَنْ يَكُونَ مَخْلُوقًا عَسَلَهُ أَنَّهُ صِفَةُ اللَّهِ وَمَوَفَاتِ اللَّهِ كَلَامًا غَيْرَ مَخْلُوقٍ قَبْلُ قَوْلُ بَشَرٍ (فَقَالَ الْمَأْمُونُ) أَحْصَتْ يَابَعِدَ الْعَزِيزُ فَقَالَ بَشَرٌ سَلْ عَنْ غَيْرِهِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ فَعَلَهُ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنَتَانِي (قُلْتُ) أَمَا أَدْعُ الْمَسْئَلَةَ وَأَسْأَلُ عَنْ غَيْرِهَا قَالَ سَلْ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَفَعْتُ بَشَرًا لَيْسَتْ تَقُولُ إِنْ اللَّهَ كَانَ لِأَشْيٍ وَكَانَ وَلِمَا يَفْعَلُ شَيْءًا وَيَخْلُقُ شَيْءًا قَالَ بِلِي قُلْتُ فَنَاسِي شَيْءٌ حَدَّثَ الْأَشْيَاءَ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ شَيْءًا أَهَى أَحْدَثَتْ نَفْسُهَا أَمْ اللَّهَ أَحْدَثَتْهَا فَقَالَ اللَّهُ

أَحْدَثْتُهَا فَقُلْتُ لَهُ بِأَيِّ شَيْءٍ حَدَّثَتْ الْأَشْيَاءَ إِذَا أَحْدَثَهَا اللَّهُ قَالَ أَحْدَثْتُهَا بِقُدْرَتِهِ الَّتِي لَمْ تَزَلْ قُلْتُ لَهُ أَنَّهُ أَحْدَثْتُهَا (فَضَلَ بِقُدْرَتِهِ كَذَا كَرْتِ أَفَلَيْسَ تَقُولُ لَهُ لَمْ تَزَلْ قَدْ أَرَادَ قَالَ بِلِي قُلْتُ فَقَوْلُهُ لَمْ تَزَلْ يَفْعَلُ قَالَ لَا أَقُولُ هَذَا قُلْتُ لَهُ فَلَا يَدَّ أَنْ يَزْمُنَ أَنْ تَقُولُ

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدر وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر  
وإنما أنت أيضاً تقول إن الله لم يزل يفعل ويخلق (١٢٧) وإذا قلت ذلك فقد ثبت أن الخلق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز فقلت لبشر ليس لك أن  
تتحكم علي وتسلطني ما لا يلزمني  
وتحكي عني ما لم أقبل أنه لم  
يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل  
يفعل ليس مني ما قلت وفي نسخة  
أخرى وإنما قلت أنه لم يزل الفاعل  
سيفعل ولم يزل الخالق سيفعل لان  
الفعل صفة والله بقدر عليه ولا  
عنه منه مانع قال بشر أنا أقول  
أنه أحدث الأشياء بقدرته فقل  
ما شئت فقال عبد العزيز فقلت  
بأمر المؤمنين قد أقر بشر أن الله  
كان ولا شيء وأنه أحدث الأشياء  
بعد أن لم تكن شأ بقدرته وقلت  
أن الله أحدثها بأمره وقوله عن  
قدرته فلم يحل بأمر المؤمنين  
أن يكون أول خلق خلقه الله خلق  
بقوله قاله أو بارادة أريها أو بقدرته  
قدرة فأبى ذلك كان فقد ثبت أن  
ههنا ارادة ومريد ومواد أو قولا  
وقائلا ومقولاه وقدره وقادرا  
ومقدوره وإلهه وذلك كله متقدم قبل  
الخلق وما قبل الخلق متقدما  
فليس هو من الخلق في شيء فقد  
كسرت قول بشر الكتاب والسنة  
واللغة العربية والنظر والمعقول ثم  
ذكر جهة أخرى (والقصد هنا)  
أن عبد العزيز راجع بتقسيم حاصر  
معقول فإن الله تعالى إذا خلق  
شأ فاما أن يخلق في نفسه أو في غيره  
أو قائما بنفسه أو بطل الأقسام  
الثلاث وتلايب أن المعتزلة يقولون  
أنه خلقه في غيره فأبطل ذلك عند  
العزيز بالجهة العقلية التي تبدأ أولها  
أهل السنة وهو أنه قد علم بالاضطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه في العلم والجدود والتقى  
ولمات أبوه الرضا شغف بحبه المأمون لكثرة عمله ودينه ووفور عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوج  
ابنته أم الفضل وكان قد تزوج أبا بنته أم حبيب ففعل ذلك على العباسيين واستنكر وهو خافوا أن  
يخرج الأمر منهم وأن يباعه كإباصع أبله فاجتمع الأدون منه وسأوه ترك ذلك وقالوا انصبر السن  
لأعلم عنده فقال أنا أعرف به منكم فإن شئتم فامتنعوه فرفضوا بذلك وجعلوا للقاضي يحيى بن  
أكنهم ما لا كثير على امتحانه في مسئلة بهز فيهها فواعدوا إلى يوم وأحضره المأمون وحضر  
القاضي وجاعة العباسيين فقال القاضي أسألك عن شيء فقال سل فقال ما تقول في محرم قتل  
صيد اقله قتله في حل أو حرم عالما أو جاهلا بسند ثابت له أم عائد من صغار الصياد ومن  
كبارها عائد كان المحرم أم حرا صغيرا كان أم كبريا من ذوات الطير كان الصياد أم من غيرها فتعبر  
بشيء بن أكنهم وإن الهز في وجهه حق عرف جماعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لأهل بيته  
عرفتم الآن ما كنتم تنكرون ثم أقبل على الإمام فقال أنخطب قال نعم فقال أخطب بنفسه  
خطبة السكاك فخطب وعقد على خمسة درهم جباية مهر فاطمة عليها السلام ثم تزوج بها  
(والجواب أن يقال) محمد بن علي الجواد كان من أعاد بني هاشم وهو معروف بالسخاء  
والسود ولهذا سمي الجواد ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة ولد ستة خمس وتسعين  
ومات سنة عشرين أو ستة تسع عشرة وكان المأمون زوجه ابنته وكان يرسل إليه في السنة ألف  
القدر درهم واستقدمه المعتضد إلى بغداد ومات بهار رضى الله عنه وأما ما ذكره فانه من عطف  
ما قبله فان الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح ولا يقعون حقا ولا يهملون باطلا بحجة  
ولسان ولا بد ولا سنان فانه ليس لهم فيما ذكره ثبوت فضيلة محمد بن علي فضلا عن ثبوت  
إمامته فان هذه الحكاية التي حكاه عن يحيى بن أكنهم من الأكاذيب التي لا يعرف بها الجاهل  
ويحيى بن أكنهم فقه وأعلم وأفضل من أن يطلب تعبير شخص بأن يسأله عن محرم قتل صياد فان  
صغار الفقهاء يعاون حكم هذه المسئلة فليست من فائق العلم ولا غرائب ولا بما يخص به  
المبرزون في العلم ثم مجرد ما ذكره ليس فيه الاتصاف بأحوال القاتل ليس فيه بيان حكم هذه  
الاقسام ومجرد التقسيم لا يقتضي العلم بأحكام الأقسام وإنما يدل على حسن السؤال  
وليس كل من سئل أحسن أن يجيب ثم إن كان ذكر الأقسام المعكنة واجبا فلم يستوف الأقسام  
وإن لم يكن واجبا فلا حاجة إلى ذكر بعضها فان من جملة الأقسام أن يقال متعمدا كان أو خطأ  
وهذا التقسيم أحق بالذكر من قوله عالما كان أو جاهلا فان الفرق بين المتعمد والخطأ ثابت  
بالإثم بانفاق الناس وفي لزوم الجزاء في الخطأ تراجم مشهور فقد ذهب طائفة من السلف  
والخلف إلى أن الخطأ لا جزاء عليه وهو إحدى الروايتين عن أحد قائلوا لأن الله قال ومن قتله  
منكم متعمدا الجزاء مثل ما قتل من الأثم لا يفيخص التعمد وجوب الجزاء وهذا يقتضي أن  
الخطأ لا جزاء عليه لان الأصل برأ منه والتعمد واجب على المتعمد في الخطأ على الأصل  
ولان تخصيص الحكم بالتعمد يقتضي انتفاء عن الخطأ فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط  
وقد ذكر الخاص بعد العام فانه إذا كان الحكم بعم النوعين كان قوله ومن قتله من الحكم مع  
الايحاز فإذا قال ومن قتله منكم متعمدا فإراد اللفظ ونقص المعنى كان هذا بما يصان عنه كلام

من دين الاسلام إن القرآن كلام الله فان كان مخلوقا في محل غيره لزم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله تعالى لما نسبته إلى الله  
ويلازم أن يكون ما يخلق تعالى من كلام المخلوق والأيدي والأرجل كلام الله فإذا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم كان



الناطق هو المنطق ويشترط أن يكون من القدرة بل كان من يقرب أن الله تعالى خالق أفعال العباد فالزمه عند العز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفر والفحش وهذا الالتزام (١٣٨) حصر به خلق كثير من الجهمية من الاتحادية ونحوهم كصاحب الفصوص والفتوحات المكية ونحوهم وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذي هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على الخطي يشتون ذلك بعموم السنة والآثار والقياس على قتل الخطي لا الأذى ويقولون انما خص التعمد بالذکر لأنه ذكراً من الأحكام ما يخص به التعمد وهو الوعيد لقوله ليدق وبال أمره عني الله عاصف ومن عاصف ينقم الله منه فلما ذكر الجزاء والانتقام كان المجموع مختصاً بالتعمد ولم يلزم أن يثبت بعضه مع عدم العمد ومثل هذا قوله وإذا ضربتكم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتن أن يقتلكم الذين كفروا فإنه أراد بالقصر قصر العدد وقصر الأركان وهذا القصر الجامع للتوعن متعلق بالسفر والخوف ولا يلزم من الاختصاص بمجموع الأمرين أن لا يثبت أحدهما مع أحد الأمرين ولهذا انظار وذلك كان ينبغي أن يسأله أقتله وهو ذكراً لا حرامه أو أناس فإن في الناس نزاعاً أعظم مما في الجاهل ويسأله قتلته لكونه سال عليه ولو كونه اضطراري مخصة أو قتله عبثاً طلباً بلا سبب وأيضاً فإن في هذه التسليم ما بين جهل السائل وقدرته الله من يكون أماماً معصوماً عن هذا الجهل وهو قوله أنه حل قتلته أم في حرمان الحرم إذا قتل الصيد بسبب عليه الجزاء سواء كان في الحل أم في الحرم باتفاق المسلمين والصيد الحرمي يحرم قتله على الحل والحرم فإذا كان محرماً وقتل صيداً حرمياً ولو كذا الحرم ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مبتدئاً أو عائداً) فإن هذا أفرق ضعف لم يذهب إليه انسان من أهل العلم وأما الجاهل يعرف أن الجزاء يجب على المبتدئ وعلى العائد وقوله في القرآن ومن عاصف ينقم الله منه قيل إن المراد من عادى ذلك في الإسلام بعد ما عني الله عنه في الجاهلية وقبل نزول هذه الآية كما قال ولا تتكلموا ما تكلم آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف وقوله وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف وقوله قل للذين كفروا إن ينهوا عن فعلهم ما قد سلف يدل على ذلك أنه لو كان المراد به عني الله عن أول مرتكباً أوجب عليه جزاء لو انتقم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدق وبال أمره فن إذا عني الله وبال أمره كيف يكون قد عني عنه وأضاف قوله عما سلف لفظ عام واللفظ العام المجرد عن قرائن التخصيص لا يراد منه واحدة فإن هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عني الله عن أول مرة وأن قوله ومن عاصف ينقم الله منه القتل فإن انتقام الله منه إذا عاد لا يسقط الجزاء عنه فإن تغلط الذنب لا يسقط الواجب كمن قتل نفساً بعد نفس لا يسقط عنه قود ولا دية ولا كفارة (وقوله أن مهر فاطمة جسمائهم درهم) لم يثبت وإنما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته من نساءه ولا أصدق امرأته من بناته أكثر من جسمائهم درهم اثني عشر أوقية ووش والنش هو النصف وهذا معروف عن عمر وغيره لكن أم حبيبة زوجة بها النجاشي فزاد الصداق من عنده سواء كان هذا ثابتاً لم يكن ثابتاً بتخفيف الصداق سنة ولهذا استحب العلماء أن لا يراد على صداق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نساءه بناته وقد روي أن علياً أصدق فاطمة درعاً وبكل حال فليس في واحد من الأمرين ما يدل على فضله فضلاً عن امامته وإن كانت له فضائل ثابتة بدون هذه

سواء علينا نشره ونظامه ولهذا قال من قال من السلف من قال انسى أبا الله لا اله الا أنا مخلوق فقد جعل كلام الله عناية قول فرعون الذي قال أنا ربكم الأعلى لأن عنده هذا الكلام خلقه الله في الشجرة وذلك خلقه في فرعون فإذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله كما قال سليمان ابن داود الهاشمي أحد أئمة الإسلام نظير السامعي وأجد واسمعي وأبي عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأما لهم قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر وإن كان القرآن مخلوقاً كما عزا قائل صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال أنا ربكم الأعلى من هذا وكلاهما عند مخلوق فأعبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجب ذكراً ذلك البخاري في كتاب خلق أفعال العباد وذلك ذكر نظير هذه أعياد الله بن البار وعبد الله بن إدريس ويحيى بن سعيد القطان وهذا سبق على أن الله خالق أفعال العباد فإذا كان قد خلق في محل أنى أبا الله لا اله الا أنا فأعصى وخلق في محل أنا ربكم الأعلى كان ذلك المحل الذي خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من فرعون وإذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله وأما كونه خلقه فاعلم بانفسه فهو ظاهر البطلان أيضاً لأن الصفات لا تحرق بنفسها ولكن الجهمية تقول خالق علما لا في محل والبصريون من المعتزلة يقولون خلق إرادة لا في محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لا في محل وهذه المقالات ونحوها مما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الأول وهو كونه سبباً لخلق نفسه فأبطله

الناطق هو المنطق ويشترط أن يكون من القدرة بل كان من يقرب أن الله تعالى خالق أفعال العباد فالزمه عند العز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفر والفحش وهذا الالتزام (١٣٨) حصر به خلق كثير من الجهمية من الاتحادية ونحوهم كصاحب الفصوص والفتوحات المكية ونحوهم وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه ولهذا قال من قال من السلف من قال انسى أبا الله لا اله الا أنا مخلوق فقد جعل كلام الله عناية قول فرعون الذي قال أنا ربكم الأعلى لأن عنده هذا الكلام خلقه الله في الشجرة وذلك خلقه في فرعون فإذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله كما قال سليمان ابن داود الهاشمي أحد أئمة الإسلام نظير السامعي وأجد واسمعي وأبي عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأما لهم قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر وإن كان القرآن مخلوقاً كما عزا قائل صار فرعون أولى بأن يخلد في النار إذ قال أنا ربكم الأعلى من هذا وكلاهما عند مخلوق فأعبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأعجب ذكراً ذلك البخاري في كتاب خلق أفعال العباد وذلك ذكر نظير هذه أعياد الله بن البار وعبد الله بن إدريس ويحيى بن سعيد القطان وهذا سبق على أن الله خالق أفعال العباد فإذا كان قد خلق في محل أنى أبا الله لا اله الا أنا فأعصى وخلق في محل أنا ربكم الأعلى كان ذلك المحل الذي خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من فرعون وإذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله وأما كونه خلقه فاعلم بانفسه فهو ظاهر البطلان أيضاً لأن الصفات لا تحرق بنفسها ولكن الجهمية تقول خالق علما لا في محل والبصريون من المعتزلة يقولون خلق إرادة لا في محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لا في محل وهذه المقالات ونحوها مما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الأول وهو كونه سبباً لخلق نفسه فأبطله

عبد العزيز أيضا لكن ما في نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث في نفسه بقدرته كلاما بعد أن لم يكن متكلمًا وهذا قول الكرامية وغيرهم عن قول كلام الله حادث ومحدث (١٢٩) في ذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يتكلم أصلا وأن الله يتكلم أن يقال ما زال متكلمًا وهذا مما أنكره الإمام أحمد وغيره والثاني أن يقال لم يزل الله متكلمًا إذا شاء كما قاله الأئمة وكل من هاتين الطائفتين لا تقول أن ما في نفس الله مخلوق بل المخلوق عندهم لا يكون إلا منفصلا عن نفس الله تعالى وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق ولا ريب أن بشرًا وغيره من القائلين بخلق القرآن كانوا يقولون أنه خلقه منفصلا عنه كما خلق غيره من المخلوقات هاما نفس خلق الرب عندهم يقول المخلق غير المخلوق وهم لا يثرون فلا يقولون أن المخلق مخلوق ومن قال بصدق ما يقوم به من الأفعال والأرادات أو الألدراكات لم يقل أن ذلك مخلوق كان فإن خلقه وحاق ومخلوق لم يكن المخلق داخلًا في المخلوق ولهذا كان من يقول أن كلام الله قائم بذاته متفريق على أن كلام الله غير مخلوق ثم بعد هذا أشار عون على عدة أقوال هل يقال أنه معنى واحد أو خمسة معان لم يزل تدعى كما يقوله ابن كلاب والاشعري وأنه حروف وأصوات فحقيقة أزيلت لم يزل تدعى كما ذكر عن ابن سالم وطائفة أو يقال بل هو حروف وأصوات حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلمًا كما يقوله ابن كرام وطائفة أو يقال أعلم لم يزل متكلمًا إذا شاء وأنه إذا شاء تكلم بصوت يسمع وتكلم

(فصل قال الرافضي) وكان ولده علي الهادي ويقال له العسكري لأن المتوكل أنشخصه من المدينة إلى بغداد ثم منها إلى السمرقند رأى قائم موضع منها يقال له العسكر ثم انتقل إلى سمرقند من رأى قائم بها عشر سنين وتسعة أشهر وانما أنشخصه المتوكل لأنه كان بغض عليا رضي الله عنه فبلغه مقام علي بالدينة وميل الناس إليه فخاف منه فدخلها في هيرة وأمره ما حضاره فخرج أهل المدينة لأنهم خافوا عليه لأنه كان بحسن اليهم ملازم الصلاة في المسجد خلف يحيى بن هيرة أنه لا بأس عليه ثم قُتِلَ منزله فلم يجد فيه إلا مصاحف وأدعية وكتب العلم فغضب عليه ونوى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد بدأ بأبي إسحق بن إبراهيم الطائي وإلى بغداد فقال له يا يحيى هذا الرجل عن ولده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من تعلم قال خضعت عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خضع له يوم القيامة فقال له يحيى والله ما وقعت منه الأعلى خير قال فلما دخلت على المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده فأكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فنذر أن عوفي تصدق بدارهم كثيرة فقال الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم حوايا فبعث إلى علي الهادي فسأله فقال تصدق بثلاث وعشرين درهما فسأله المتوكل عن السب فقال لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وكانت المواطن هذه الحلة فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعًا وعشرين غزوة وبعث ستًا وعشرين سرية قال السعدي ونفى إلى المتوكل يعني بن محمد أن في منزله سلاح من شعته من أهل قم وأنه عارم على الملك فبعث إليه جماعة من الأتراك فجمعوا أداره ليلًا فلم يجدوا فيها شيئا وجدوه في بيت مغلق وهو يقرأ عليه مدرعة من صوف وهو جالس على الرمل والخصي متوجهًا إلى الله تعالى يقرأ القرآن فجعل على حالته تلك إلى المتوكل فأدخله عليه وهو في مجلس الشراب والكأس في يد المتوكل فغضبه وأجلسه إلى جانبه وادأبه الكأس فقال والله ما خسر على ردي قط فأعفى فأعفا عنه وقال له أسمعني صوتًا فقال كم تر كوا من جنات ويعيون الآيات فقال أنشدني شعرًا فقال أني قليل الرواية لا شعر فقال لا بد من ذلك فأنشدته

بأوا على قلل الأجيال تحمرهم .. غلب الرجال فما أغتتم القلل  
واسستزلوا بعد عز من معاقلم .. واستدلوا حضرا بادس ما زلوا  
ناداهم صارخ من بعد دقهم .. أين الأمرة والتجيان والجلل  
أين الوجوه التي كانت منعمة .. من دونها تصرب الاستار والكلل  
فأفصح القبر عنهم حين سادهم .. تلك الوجوه عليها الدود يقتل  
قد طال ما كوا دهرًا وما شروا .. فأصموا بعد طول الأكل قدأ كلوا

فبكى المتوكل حتى بليت دموعه عليه (فقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر متنبية بحجة صحيحة بل ذكر ما يهمل العلماء أنه باطل فإنه ذكر في الحكاية أن والي بغداد كان إسحق بن إبراهيم الطائي وهذا من جهلهم فإن إسحق بن إبراهيم هذا خزاعي معروف وهو أهل بيته كانوا من خزاعة فإنه إسحق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور بالعلوم سيرة وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان يثاب على بغداد في خلافة المتوكل وغيره وهو الذي صلى على أجد بن حنبل لما مات وأحق

(١٧ - منهاج ثاني) بالخراف كأي ذكر قل عن أهل الحديث والأئمة المقصود هنا أن ما قام به ذاته لا يسميه أحد منهم مخلوق سواء كان حادثًا أو قديمًا وهذا يظهر احتجاج عبد العزيز على بشره فإن بشرًا من أنه الجهمية تنقاة الصفات وعدله لم يقرب ذات الله

تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا ارادة بل مائه عند الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المتفصلة عنها كما تقول ذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم فاحتج عليه عبد العزيز (١٣٠) بحجتين عقليتين احدهما انه اذا كان كلام الله مخلوقا

ان ابراهيم هذا كان ناسا لهم في اماره المعصم والواقق وبعض ايام المتوكل وهؤلاء كلهم من خرافة ليسوا من طيهم وهم اهل بيت مشهورون واما الفتيا التي ذكرها من ان المتوكل نذر ان يتصدق بدراهم كثيرة وانه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جوابا وان علي بن محمد امره ان يتصدق بثلاثة وعشرين درهما لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وان المواطن كانت هذه الجملة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعاً وعشرين من غزوة وبعت منا وخسين سرية فهذه الحكاية تحكي عن علي بن موسى مع المأمون وهي دائرية بين امرين اما ان تكون كذبا واما ان تكون جهلا من افتى بذلك فان قول القائل له علي دراهم كثيرة او والله لا تخطين فلانا دراهم كثيرة ولا تصدقين بدراهم كثيرة لا يحمل على ثلاث وعشرين عند احد من علماء المسلمين والجهة المذكورة باطلة لوجوه (أحدها) ان قول القائل ان المواطن كانت سبعاً وعشرين من غزاة وسنا وخسين سرية ليس بصحيح فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يغز سبعاً وعشرين من غزاة باتفاق أهل العلم بالسيرة بل أقل من ذلك (الثاني) ان هذه الآية نزلت يوم حنين والله تعالى أخبر بما كان قبل بل ذلك فيجب ان يكون ما تقدم قبل ذلك مواطن كثيرة وكان بعد يوم حنين غزوة الطائف وغزوة تبوك وكثير من السرايا كانت بعد يوم حنين مثل ارسال جرير بن عبد الله الذي انطلقه وأمال ذلك وجريراً عما أساء قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو سنة واذا كان كثير من الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هذه الآية امتنع ان تكون هذه الآية مخبرة عن الماضي اخبارا لجميع المغازي والسرايا (الثالث) ان الله لم ينصرهم في جميع المغازي بل يوم أحد وتولوا وكان ابتلاء وتمحيص وكذلك وممثلة وغيرهما من السرايا لم يكونوا منصورين فيها فلو كان مجموع المغازي والسرايا اثلاثاً واثنين فانهم لم ينصر واقفاً كما هي فيكون مجموع انفسهم واقفاً ثلاثاً واثنين (الرابع) أنه يكون بتقدير ان يكون المراد بالكسوف الآية ثلاثاً واثنين فهذا لا يقتضي تخصيص هذا القدر بذلك فان لفظ الكثير لفظ عام يتناول الالف والالفين والالاف واذا علم انواعاً من المقادير فتخصيص بعض المقادير دون بعض تحكمس (الخامس) ان الله تعالى قال من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فاضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يضاعف الحسنه الى سبعمائة ضعف بنص الحديث وقد روي أنه يضاعفها اثني حسته وقد تسمى هذه الاضعايف كثيرة وهذه المواطن كثيرة وقد قال تعالى كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين فالكثرة ههنا تتناول انواعاً من المقادير فان الفئات المعالومة مع الكثرة لا تنحصر في عدد معين وقد تكون الفئة الضليلة الالف والالفه والكثيرة ثلاثة الالف فهي قليلة بالنسبة الى كثرة عدد أخرى وقد قال تعالى اذ يركبكم الله في منامكم قليلاً ولولاً راكم كثير الفسلم ولشنازعهم في الامر ولكن الله سلم ومعلوم ان الله أراد أهل بدر أكثر من مائة وقد سعى ذلك قليلاً بالنسبة والاضافة وهذا كله مما يبين ان القلة والكثرة امر اضافي ولهذا تنازع الفقهاء فيما اذا قاله على مال عظيم وأخطير وأكثر وأجليل هل يرجع في تفسيره الى مفسر بما يتوكل بقول الشافعي وطائفة من أصحاب أجد أو لا يقل تفسيره الى الجملة خطر كقول أبي حنيفة ومالك وبعض أصحاب أجد على قولين وأصحاب القول الثاني منهم من قدره بنصاب السرقة ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالدية وهذا النزاع في الاقرار

والهشمية والكرامية وطوائف من أهل الكلام من المرجحة كل معاذ التوفيق وزهري الأثرى وغيرهم من وافق هؤلاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأجد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال

ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا في دينه شيء اذا خلقه لكن اذا تدبر التدبر سائر كلام عبد العزيز  
وجده من أهل القول الأول قول أهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر بأي شيء حدثت الاشياء قال أحدثها

الله بقدرته التي لم يزل قال عبد  
العزيز فقلت انه أحدتها بقدرته  
كأذ كرت أليس تقول انه لم يزل  
فأدأ قال بلى فقلت له فتقول انه  
لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت  
فلا بد أن يلزمك أن تقول انه خلق  
بالتفعل التي كان بالقدرة لان  
القدرة صفة وقال عبد العزيز  
بعد هذا لم أقل لم يزل الخالق يخلق  
ولم يزل الفاعل يفعل وانما الفعل  
صفة والله يقدر على ولا يمنعه  
مانع وقد أثبت عبد العزيز فاعلا  
مقدور الله هو صفة ليس  
من المخلوقات وانه يخلق المخلوقات  
وهذا امر عني أنه يجعل الخلق  
غير المخلوق والفعل غير المفعول  
وان الفعل صفة لله مقدوره اذا  
شأه ولا يمنعه منه مانع وهذا خلاف  
قول الاشعري ومن وافقه بيق أن  
يقال هذا الخلق الذي يسمى  
التسكين من الناس من يجعله  
قدما ومنهم من يجعله مقدورا  
مرادا وعبد العزيز يرضح بان  
الفعل الذي به يخلق الخلق مقدور  
له وهذا نص صريح بأنه يقوم بذات  
الله عنده ما يتعلق بقدرته وما  
كان موجودا مقدورا لله فهو  
مراده بالضرورة وانفاق الناس  
وأضافه قال قد أقهر بشر أن الله  
أحدث الاشياء بقدرته وقلت أنا  
انه أحدتها بأمره وقوله عن  
قدرته فقد صرح بأن القول يكون  
عن قدرته فجعل قول الله مقدورا  
لعم أنه صفة له عنده وهذا قول

لانه غير والخبر عن امر ما مض قد فعله المقر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كالأوصى له  
بدرهم كثيرة والاربح في مثل هذا أن يرجع الى عرف المتكلم بما كان بسميته مثله كثيرا جمل  
مطلق كلامه على أقل حملاته والخليفة اذا قال دراهم كثيرة في نذر نذر لم يكن عرفه في مثل هذا  
مائة درهم ونحوها بل هو يستقل هذا ولا يستكثره بل اذا جمل كلامه على مقدار الدية اتى  
عشر ألف درهم كان هذا أولى من جملة على ما دون ذلك واللفظ يحتمل أكثر من ذلك لكن هذا  
مقدار النفس المسئلة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخليفة تجعل الكثير منه على  
ما لا يحتمل الكثيرين أحاد العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال أعطوا هذا درهم كثيرة احتل  
عشرة وعشرين ونحوها بحسب حاله فغنى القليل والكثير هو من الامور النسبية الإضافية  
كالعظيم والحقير يتنوع يتنوع الناس فيحصل كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك  
المقام والكتابة التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الاسناد وفي تاريخ المسعودي من  
الا كاذب ما لا يحصى الله تعالى فكيف وثق بحكاية منقطعة الاسناد في كتاب قد عرف  
بكثرة الكذب مع أنه ليس فيهما من الفضيلة الا ما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد فيهم ما هو  
أعظم منها (وأما قوله وكان والده الحسن العسكري علما زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه  
وروت عنه العامة كثيرا) فهذا من غلط ما قبله من البدعوى المجردة والا كاذب البتة فان  
العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية  
مشهورة في كتب أهل العلم وشيوخ أهل كتب السنة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي  
والنسائي وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقرى بأسمه قبله وبعده وقد جع الحفاظ  
أبو القاسم بن عساكر أسما شيوخ الكل يعني شيوخ هؤلاء الأئمة فليس في هؤلاء الأئمة من روى  
عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن الأئمة مؤلفين من أهل الحديث فكيف يقال روت  
عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوله انه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا النمط

(فصل قال الرافضي) وولده مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزي باسناده  
الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه  
كاسمي وكنيته كني في علا الارض عدلا كاملا شجورا فذلك هو المهدي (فيقال) قد ذكر  
محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن نافع وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ أن الحسن  
ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب والامامية الذين يزعمون أنه كان له ولد يدعون أنه  
دخل السرداب سامرا وهو صغير منهم من قال عمر ستمائة ومنهم من قال ثلاث مائة ومنهم من قال  
خمس مائة وهذا لو كان موجودا معلوما لكان الواجب في حكم الله الشايت بنص القرآن  
والسنة والاجماع أن يكون محضوفا عن من يحضه في دينه كله وأما ما هو نحوهما من أهل  
الحضلة وأن يكون ماله عندهم يحفظه اما وصى أبيه ان كان له وصى واما غير الوصى اما قريب  
وأما نائب لدى السلطان فانه يتم لموت أبيه والله تعالى يقول وابتسوا السامعي حتى اذا بلغوا  
النكاح فان أنتم منهم رشتا فادفعوا اليهم أموالهم ولانما كانوا اسرا فادعوا أن يكبروا فهذا  
لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشد كأذ كر الله تعالى ذلك في كتابه  
فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في دينه وماله اما لجميع المسلمين معصوما لا يكون أحد

من يقول انه يقدر على التكلم والله يتكلم عيشته وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لازم له لا يتعلق بقدرته ومشيئته فتبين أن  
عبد العزيز المكي ثبت أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعيشته وقدرته وانه لا يجعل كل واحد من ذلك قديما وان كان النوع قد يكون

قديم لان بشر المسألة أحد ثبوت قدرته التي لم يزل قاله أفليس تقول لم يزل قادر قال بلى قال فتقول انه لم يزل يفعل قال لا قال فلا بد ان يلزمك ان تقول انه خلق بالفعل الذي كان (١٣٣) بالقدره وهذه الاله اذا كان لم يزل قادرا ولا مخلوق ثم جرد

مؤمن الا بالاعيان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لا في الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شئ ولا عرفه صفة من صفات الخير ولا الشر فلم يحصل شئ من مقاصد الامامة ومصالحها الخاصة والعامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الأرض لا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذوب به يعذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيرية وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آبائه ولم يحتجبوا (وقيل ثانيا) المؤمنين به طبقوا الأرض فها لا اجتماع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسولا يعلمهم شئ من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها الرفضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فاذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شئ من العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا من افضالها أن يتوب بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل به لطافته الا الانتظار الى لا يأتي ودوام الحسرة والالام ومهاداة العالم والدعاء الذي لا يستجيبه الله لانهم يدعون به بالظهور والخروج من مملكة كثر من أربعمائة وخمسين سنة ولم يحصل شئ من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف ذنبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها ليلتي على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة وهو هو لم يبق أحد من مائة سنة قطعا واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فبا بعد من الاعصار اولى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كلها أحرار زمان قصرت ولم تطل فان فعليه السلام لم يبق في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وأدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان المم في ذلك الزمان طويلا ثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم ممن يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي يسلّم لهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون أنه مات وتقدير بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس ممن يدعي أنه الخضر ويظن من رأاه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصعبة التي تعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعي كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطافة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين ومنهم هؤلاء الامن يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي أنه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزي بإسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي وكنته ككتبي عملا الأرض عدلا كما لم يأت جورا فذلك هو المهدي (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنكم لا تتجوزون بأحاديث

مخلوق لم يكن قد وجد بقدره بلا فعل فله لو كان مجرد القدرة كافيا في وجوده بالفعل للزم مقارنة المخلوق للقدرة القديمة وهذا المقام هو المقام المعروف وهو أنه هل يمكن وجود الحوادث بلا سبب حادث أم لا فان جهور العقلاء يقولون ان انتفاء هذا معلوم بالضرورة وان ذلك يقتضي الترجيح بلا مرجح وهذا هو الذي ذكره بخلاف قول من يقول ان نفس القادر يرجح أحد طرفي مقدوره بلا مرجح كما يقوله أكثر المعتزلة واليهيمة وأبو محمد ارادة قديمة كما تقول الكلاية والكرامية فان هذا هو الذي ذكره بشرى بيتي هنا سؤال عبد العزيز وهو الذي أزمه اياه بشر حيث قاله وأنت ايضا يلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق واذا كان كذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله لان الحوادث ان لم يقتصر الى سبب حادث كفت القدرة القديمة وان افتقر الى سبب حادث فالقول في حذو ذلك السبب كالقول في الذي حدث به فيلزم تسلسل الحوادث فيلزمك انه لم يزل يفعل ويخلق فيكون الخلق معه فاجابه عبد العزيز بأنني لم أقبل لم يزل الخلق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ليزني ما قلت وانما الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي نسخة الاخرى وانما قلت لم يزل الخلق يخلق والفاعل يفعل لان

الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع ومضمون كلامه أنني لم أقبل ان الله لم يزل يخلق الاشياء المنفصلة أهل ويفعلها ولا يلزمني هذا كما يلزمك لانك جعلت المخلوقات تحصل بالقدرة القديمة من غير فعل من القادر يقوم به فاذا لم تتوقف المخلوقات على

غير القدرة والقدرة قد عجزنا عن وجود الخلقات معها أو لأنهم لا يرجع بلا مرجع والحدوث بلا سبب لأن القدرة دائمة أزلا وأبداً ووجود الخلق يمكن والممكن لا يستلزم وجوده على عدمه الا (١٣٣) مرجع وعند وجود المرجع التام يجب وجوده لأنه

لا يجب لكان قابلاً للوجود والعدم فيجب ممكناً كما كان فلا يرجع الأمر مع تام فبين أن وجود القدرة التي يمكن معها وجود الخلق لا يوجد الخلق مع مجرد ما لا يمكن أمر آخر يفعله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من الخلقات المنفصلة عنه والله بقدره لا لا تمنعه منه مانع فاقول القائل إن ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فله يسأل عن سبب حدوثه كما يسأل عن سبب حدوث الخلق (فيجب) عنه عبد العزيز بأحوه بأحداه الجواب المركب وهو أن يقول تسلسل الأفعال الحادثة إما أن يكون ممكناً وإما أن يكون معتقاً أن كان ممكناً فلا محذور في التزامه وإن كان معتقاً لم يلزم ذلك ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون الخلق إلا ما فاعلم أن المفعول المنفصل لا يكون إلا بفعل والخلق لا يكون إلا بخلق قبل العلم بجواز التسلسل أو بطلانه ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون لخلق غير الخلق والفعل غير المفعول فيثبتون ذلك مع إبطال التسلسل مثل كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامية والمرجئة والشيعية وغيرهم وهو لا عنهم من يقول الفعل الذي هو التكوين

أهل السنة فخل هذا الحديث لا يفيد كونه قائم وجهه على أهل السنة فخذ كركلام فيه (الثاني) أن هذا من أخبار الأحناف فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به (الثالث) أن لفظ الحديث صحة عليه فإن لفظه يوافق اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدى الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لا محمد بن الحسن وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه قال هو من ولد الحسن بن علي وأحدث المهدى معروفه رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو لم يبق من الدنيا إلا يوم غصبني بعض هذه رجل من أهل بيتي يوافق اسمي واسم أبيه اسم أبي بلال الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً (الرابع) الحديث الذي ذكره قوله اسمه كاسمي وكتبته ككتبي ولم يقل يوافق اسمي واسم أبيه اسم أبي بلال أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا اللفظ فهذا الزايف لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب وانما ذكره بلفظ مكذب لم يذكره أحد منهم (وقوله) أن ابن الجوزي رواه بإسناده أن أراد العالم المشهور صاحب المنهاج الكثرية بالفرج فهو كذب عليه وإن أراد سبطه يوسف بن غزاوي صاحب التارخ السمي عسراً الزمان وصاحب الكتاب المصنف في الأئمة عشر الذي سماه اعلام الأخصاف فهذا الرجل يذكر في صفاته أنواعاً من الفسوق والفسق ويحجج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصف بحسب مقاصد الناس يصف الشيعة ما يناسبهم ليعوضوه بذلك ويصف على مذهب أبي حنيفة بعض الملوك لئلا بذلك أغراضه فكانت طريقته طريفة لا واعظ الذي قبله ما مذهب قال في أي مدينة ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلث الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لأجل مذاهب من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا كان الحديث المعروف عند السلف والخلق أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدى يوافق اسمي واسم أبيه اسم أبي صاريطع كثير من الناس أن يكون هو المهدى حتى سمي المنصور به محمداً ولقبه بالمهدي موافقاً له باسمه واسم أبيه واسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالمهدي الذي ظهر بالمغرب ولقب طائفة بالموحدين وأحواله معروفة كان يقول إنه المهدى المبشر به كان أصحابه يحيطون له على منابرهم فيقولون في خطبتهم الإمام المعصوم المهدى المعلوم الذي بشرت به في صريح حديث الذي اكتشفه بالتور الواضح والعدل الأمام الذي ملأ البرية قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً وهذا الملقب بالمهدي ظهر سنة تسع وخمسمائة ووفى سنة أربع وعشرين وخمسمائة وكان ينسب إلى أبيه من ولد الحسن لأنه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المبشر به ولم يكن الأمر كذلك ولا ملأ الأرض كلها قسطاً ولا عدلاً بل دخل في أمور منكرة وفعل أموراً حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدى عبيد الله بن ميمون القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن ميمونا هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يقولون أنه كذب في دعوى نسبه وأن أباه كان يهودياً يربى بمجوس فله نسبتان نسبة إلى اليهود ونسبة إلى المجوس

قديم والمكون المنفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الإرادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث الجنس بعد أن لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون إن ذلك مخلوق بل يقولون إن الخلق وجده كما وجد بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول ماذا كره من التسلسل لازم لكل من قال إن

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازم لك ولئلا قلت بهذا فلا أخص بحوايه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازم لك وحدك وهو الذي احتجبت به عليك فحقي (١٣٤) عليك ثابتة تبطل قولك بدون قولي والازام الذي ذكرته

أنت مسترل يني وينذل فلا يخفى جوابه (الجواب الثالث) أن يقول بأقلت الفعل صفة والله يدر عليه ولا يمنع منه مانع والفعل القائم به ليس هو الخلق المتفصل عنه وإنما يجب أن يكون الخلق معه في الازل إذ ثبت أن الفعل يستلزم فعلاقبه وأن الفعل لازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدي الى الخلق فان ذلك يستلزم ثبوت غير الخلق وكل هذه المقدمات فيها معانعات ومعارضات وتحتاج الى حجب لم يذكر المبرسي منها شيئا وعيد العزيز بلزم شيئا من ذلك وإنما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وجهته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الاخرى ان صرح عنه انقلت لم يزل الفاعل سيفعل وانما الخلق سيقول قدني فيه أن يكون نفس الفعل قدما فضلا عن أن يكون المفعول قدما وقوله ان الفعل صفة لله والله يقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عين الفعل لا يمنع قدم نفسه الا أن يثبت امتناع تسلسل الآثار وليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا إثباته (وقوله لم يزل سيفعل) ان صرح عنه بحمل معنيين (أحدهما) أنه لم يزل موصوفاً به سيفعل ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأزواعها كما يقوله من يقول بحديث أنواع المتفصلات عنه (والثاني) أنه لم يزل الفاعل سيفعل شيئا بعد شي فهو

متقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يتبع أن يكون شي من أزواعها أو أعيانها قدما وعلى الثاني لا يتبع تقدم الأنواع بل قد يتبع تقدم أعيان المفعولات فلا يكون شي من المفعولات مع الله في الازل

وهو وأهل بيته كانوا ملحدة وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال فيهم العلماء بظاهر مذهبهم الرضا وأبائهم الكفر المحض وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم في دعوى النسب ودعوى الاسلام وأنهم رؤس من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً وديناً وكان هذا المذهب بالمهدي عبيد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وانتقل الامر الى ولده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذي بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي زمنه كانت فتنة السامري وخبطه ببغداد عاماً كاملاً وان الصباح الذي أخذت السكن (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هؤلاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمسائة فذكروها أكثر من مائتي سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالأحاد والمخاتفة ورسولة والردة والنفاق والحديث الذي فيه لامهدي الاعبسي من مبرم رواه ابن ماجه وهو حديث ضعيف رواه ابن يونس بن عبد الاعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الطلعات وغيرها حديث ثنائوس عن الشافعي ولم يقل حديثنا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندي وهذا يدل على توهم الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضي) هؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يتخذوا ما اتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك وأنواع الامعاض والملاهي وشرب الخمر والغفور حتى فعلوا بأخبارهم ما هو المتواتر بين الناس قالت الامامية والله يحكم بينهم وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً وتعلم أناس في نقل أخباره فذع عنك قول الشافعي وما لك وأجد المروى عن كعب أخباره ووال أناس قولهم وحديثهم روى جندنا عن جبرئيل عن البري (والجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أما دعوى العصمة في هؤلاء فلم يذ كر عليها حجة الامام الا دعوى أن الله يحب عبي الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها ان هذا مفقود لا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لافي دن ولادنيا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا لا بد لا على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرد عن الدليل والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله مثله وإذا ادعى المدعي هذا الكمال فبين هواشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهم من الصالحين والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقول ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما ينقل عن العسكريين وأمثالهم الصديق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أراد به أنهم كانوا ذوي سلطان وقدوة منهم السيف فهذا كذب ظاهر وهم لا يدعون ذلك بل يقولون أنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الا على بن أبي طالب مع أن أمورا (١) قوله أخذت السكن كذا بالأصل ولعل صوابه أخذ في التسكين أو التمكن للاسماعيلية وحرر

على التقديرين وجاع ذلك أن الذي أزمه عبد العزيز للرئيسي لازمه مبطل لقوله بلاربيب وعليه جمهور الناس فان جاهر الناس بقولون الخلق غير الخلق والفعل غير المفعول (١٣٥) وهذا قول جاهل الفقهان أصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأجدو جاهلير  
الصوفية وجاهلير أهل الحديث  
بل كلهم وكثير من أهل الكلام  
والفلسفة أو جاهليرهم فهو قول  
أكثر المرجسة من الكرامة  
وغيرهم وأكثر الشيعة وكثيرين  
المعتزلة والكلاسيه وكثيرين  
الفلاسفة وأصحاب مالك والشافعي  
وأحد في ذلك قولان فالذي عليه  
أغلبهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر  
قول القاضي أبي يعلى وقول جمهور  
أصحاب أحمد وهو الذي حكاه  
البحر عن أهل السنة وهو قول  
كثير من الكلاسيه (وأما قوله)  
أنه قادر على الفعل لا يمنع من مانع  
فكلامه بقضي أنه لم يزل قادرا على  
الفعل لا يمنع منه مانع وهذا الذي  
قاله هو الذي عليه جاهلير الناس  
ولهذا أنكروا على من قال لم يكن  
قادرا على الفعل في الازل وكان من  
بعض الاشعري نسب اليه هذا  
لتفرغه قلوب الناس وأراد أبو  
محمد الجويني وغيره تبرئته من هذا  
القول كما قد ذكرنا في غير هذا  
الموضع وإذا كان لم يزل قادرا على  
الفعل كان هذا صفة كمال فلماذا  
قال عبد العزيز بل ان الفعل صفة  
والله قادر عليه لا يمنع منه مانع  
وقد خلق المخلوقات بفعله فوجدت  
بالفعل الذي هو الخلق والفعل  
الذي هو الخلق بقدرته الله تعالى  
والقدرة على خلق المخلوق هي القدرة  
عليه كما قال تعالى وأولس الذي  
خلق السموات والارض بقادر على

استصعبت عليه ونصف الامه وأقل أو أكثر لم يبايعوه بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم وكثير منهم  
لم يقتلوه ولم يقتلوا معه وكان فهم من فضلاء المسلمين لم يكن مع علي بل الذين تخلفوا عن  
القتال معه وله كانوا أفضل عن قتاله وقتال معه وإن أراد به كان لهم علم ودين يستحقون به أن  
يكونوا أئمة فبهذا الدعوى إذا صحت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم كما أن استحقاق  
الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماما واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يصير قاضيا واستحقاقه  
أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب والصلوة لا تصح الا خلف من يكون اماما بالفعل  
لا خلف من ينبت أن يكون اماما وكذلك الحكم بين الناس انما يفصله ذو سلطان وقدرة لا من  
يستحق أن يولي القضاء وكذلك الجند انما يقتاتون مع أمير عليهم لا مع من لم يؤمر وإن كان  
يستحق أن يؤمر وفي الجمله الفعل مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية  
والامارة لم يكن اماما وإن كان استحق أن يجعل له قدرة حتى يتمكن فكونه يسرع أن يتمكن أو  
يجب أن عكن ليس هو نفس التمكن والامام هو التمكن القادر وليس في هؤلاء من هو كذلك  
الاعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال ما تصنون بالاستحقاق أنتعون أن الواحد من هؤلاء كان  
يجب أن يولي الامامة دون سائر قريش أم تريدون أن الواحد منهم من جملته من يصلح للعلاقة فإن  
أردتم الأول فهو ممنوع مردود وإن أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينهما وبين خلق كثير من  
قريش (الوجه الخامس) أن يقال الامام هو من يقتدي به وذلك على وجهين (أحدهما)  
أن يرجع اليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالما بأمر الله عز وجل أمرا  
به فيطيعه المطيع لذلك وإن كان عاجزا عن الزامهم الطاعة (والثاني) أن يكون صاحب يد  
وسيف بحيث يطاع طوعا وكرها فادرا على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم قد فسروا وأولى الأمر بذوى القدرة كاهل الحرب  
وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما حق وهذا ان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين فانهم  
كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وإن كان بعضهم أكل في خلق من بعض قاي  
بكر وعمر أكل في ذلك من عثمان وعلي وبعدهم لم يكل أحد في هذه الامور الا عمر بن عبد العزيز  
بل قد يكون الرجل أكل في العلم والدين عن يكون سلطان وقد يكون أكل في السلطان عن  
هو أعلم منه وأدين وهؤلاء ان أريد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل وهم لا يقولونه وإن أريد  
بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عزهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا أقدم مشترك بين  
كل من كان متصفا بهذه الصفات ثم ما أن يقال قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين إذ  
العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم وظهور آثارهم في الامه أعظم من ظهور  
آثارهم في الامه المتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ  
عنهم من العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير وأما من بعدهم فالعلم  
المأخوذ عنهم قليل جدا وإذا كان لا حدين منهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا  
ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يدكر لهم من المناقب والمحاسن فقله يوجد لكثير غيرهم من  
الامه وأما أن يقال أنهم أفضل الامه في العلم والدين فعلى التقديرين فاما منهم على هذا الاعتبار  
لا يشارع فيها أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤتمر لكل أحد فيها بأمر به من طاعة الله ويدعو

أن يخلق مثلهم بلى وقوله تعالى أليس ذلك بقادر على يحيى الموتى وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عبدان من فوقكم الآية  
وتحذ ذلك مما فيه وصف الله بالقدره على الافعال المتناهية للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولأن نفس خلقه للسموات



والارض هو السموات والارض (١) والقدره التي لم تزل ثم وجدت الخالقات بدون فعل أصلا فقول له المربي فذلك الفعل الذي هو صفة وهو يقدر عليه لا يتبعه منه مانع ان كان (١٣٦) قد كان كالقدره وكان السؤال على كاسؤال عليل

وان كان نادنا من غير تقدم فعل  
أخرنا تلك عن سبب حدوثه بالقدره  
التي لم تزل وان كان ذلك الفعل كان  
يفعل آخر وتسلسل الامر لم  
تسلسل الافعال ولزم أن يكون  
الفاعل لم يزل يفعل والخالق لم يزل  
يخلق فيقول له عبد العزير لم أقل  
له قديم بل قلت انه صفة والله قادر  
عليه لا يتبعه منه مانع وما كان  
مقدوره لا يتبعه منه مانع ليجب  
أن يكون قد جاعل به ان شاء فعله  
وان شاء لم يفعله (واما سؤالا)  
عن سبب حدوثه فهنا اهل  
الاثبات يحوان (أحدها)  
وهو جواب الكرامة ومن وافقهم  
ان اثبات الفعل للفعول والخلق  
للمخلق لا بد منه فان عقل ان القادر  
على الفعل قبل أن يخلق له ليس له  
فعل فاذا فعله كان هناك فعل به  
فعل المفعول وخلق به خالق  
الخالق ونحن مقصودنا اثبات فعل  
وصفة لله يقوم به مغير لخلقاته  
وكلامه من هذا الباب ونحن لم نورد  
عليكم التسلسل فان ذلك باطل على  
قولنا وقلكم جميعا (الجواب  
الثاني) أن يقول من يجيبه  
لا يثبت أن يكون قبل الفعل ماهر  
أيضا فعله الله بقدرته ولا يضرني  
التسلسل فان ذلك جائز ممكن فان  
هذا تسلسل في الافعال والآثار  
والشروط وهذا ليس بمتنوع فعلي  
الجواب الاول يظهر قوله اغفلت  
لم يزل الخالق يخلق وسيفعل ولم  
أقل لم يزل يخلق ويفعل وأما

اليمين دين الله ويقوله مما يحبه الله فاعله هو لا من الخبر ودعوا اليه من الخير فانهم أئمة فيه  
يقتدي بهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم أئمة هودن بأمرنا المصير واو كانوا بأنا يوقنون وقد  
قال تعالى لا إبراهيم اني جاعل للناس اماما ولم يكن ذلك أن جعله داسيف يقال به جميع الناس  
بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه فهو لا الامامية في الدين  
أسوة امثالهم فاهل السنة مقرون امامة هؤلاء في ذات الشريعة على الاتمام بهم فيه كأن هذا  
الحكم ثابت لامثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء  
وامثالهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعيسى بن عبد الله  
وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة  
ومثل علقمة والاسود بن زيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحسن الصري ومثل سالم  
ابن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد  
الانصاري وأبي الزناد ومثل مالك والازاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق  
ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتا قد يكون أكثر من  
المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوة حجته أو نحو ذلك والأفلا يقول أهل  
السنة ان يحيى بن سعد وهشام بن عروة وأبا الزناد وأبى بالاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان  
الزهرى ويحيى بن أبي كثير وجاد بن أبي سلة وسليمان بن يسار ومنصور بن المعتمر وأبى بالاتباع من  
أيه أبي جعفر الباقر ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وأبى بالاتباع  
من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فبأنقله مصدق في ذلك وما يبينه دلالة  
الكتاب والسنة على أمر من الامور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاسناد  
واذا أفق بقتيا وعارضه غيره دما تنازع عوافيه الى الله ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله  
بين هؤلاء جميعهم وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه  
الراشدين رضى الله تعالى عنهم (الوجه السادس أن يقال) قوله لم يتعدوا ما اتخذهم غيرهم  
من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصي كلام باطل وذلك أنه ان أراد أن أهل السنة يقولون انه يؤتم  
بهؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء أهل السنة المعروفين  
بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدي بأحد في معصية الله ولا يتخذ اماما في ذلك وان  
أراد أن أهل السنة يستعنون بهؤلاء الملوك فيما يحتاج اليه في طاعة الله وبما يؤتمهم على  
ما يفعلونه من طاعة الله فيقال له ان كان اتخاذهم أئمة بهذا الاعتبار محذور اقراره أدخل  
منه في ذلك فاتهم انما يستعنون بالكفار والفساق على مطالبهم وبما يؤتم الكفار والفساق على  
كثير من أمرهم وهذا أمر مشهور في كل زمان ومكان ولم يكن الا صاحب هذا الكتاب  
منهاج السدامة واخوانه فانهم يتخذون المغل والكفار والفساق والجهال أئمة بهذا الاعتبار  
(الوجه السابع أن يقال) الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادعى عصمتهم  
ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الامامة ولا يكتفي الائتم بهم في طاعة الله ولا في تحصيل  
مالهم سيما يعين على طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلى خلفهم جمعة  
ولا جماعة ولا يكونون أئمة في الجهاد ولا في الحليم ولا في اتقائهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات

على الجواب الثاني فاذا قال لم أقل لم يزل يخلق ويفعل بل أقول انه لم يزل يخلق وسيخلق فتقرره بوجهين ولا  
أحد ههنا ان الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جازم في غير وجود مخلوق منفصل عنه

الثاني انه لو تسلسلت المفعولات كتسلسل الافعال فاسم مفعول ولا فعل والاولى حادث كائن بعد ان لم يكن فليس مع الله في الازل شيء من المفعولات ولا الافعال اذ كان كل منهما حادثا بعد ان لم يكن (١٣٧) والحادث بعد ان لم يكن لا يكون مقارنا للقديم

الذي لم يزل واذا قيل ان نوع الافعال والمفعولات لم يزل فنوع الحوادث لا يوجد مجتمعا لا يوجد الاستعانة فاذا قيل لم يزل الفاعل بفعل والخالق يخلق والفصل لا يكون الامعاء والخلق والمخلوق لا يكون الامعاء فيفسد يفهم ان الخالق السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل يفعل وليس كذلك بل لم يزل الخالق لذلك سبغفه ولم يزل الفاعل لذلك سبغفه فاسم مخلوق من المفعولات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سبغفه ليس موصوفا بأنه لم يزل فاعلانه خالقا له بمعنى انه موجود معه في الازل وان قدرنا ان كان قبل هذا الفعل فاعلنا فعل آخر وقبل هذا المخلوق فخالقنا مخلوق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سبغفه وسبغفه لا يقال لم يزل فاعلانه خالقنا بمعنى مقارنته واذا اريدنا ان لم يزل فاعلنا النوع كان هذا بمعنى قولنا لم يزل سبغفه ما يفعله لكن هذه العبارة تفهم الباطل مالا تفهمه تلك العبارة وهذا الموضوع فتناس فيه اقوال فان جمهور اهل السنة يقولون لم يزل الله خالقا فاعلا كاقوال الامام احمد لم يزل عالمنا متكما غفورا بل يقولون لم يزل يفعل اما بساعلي ان الفعل قديم وان كان المفعول محدثا او بساعلي قيام الافعال المتعاقبة فالفاعل وبمذهب بشر واخوانه

ولا يستوفي الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبيل فان هذه الامور كلها محتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادرا الا من له اعوان على ذلك وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك بل القادر على ذلك كان غيره فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلا ظالما ومن استعان عليهما بن هو قادر عليها كان مهتدا باسدها فلهذا يحصل مصلحة دينه ودينه والاول تقوية دينه ودينه (الوجه الثامن) ان يقال دعوى كون جميع الخلفاء كانوا مستغنيين بما ذكره من الجور والغيور كذب عليهم والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم ان فهم العدل والزاهد كبر بن عبد العزيز والمهتدي بالله وكثرهم لم يكن مظهر لهذه المنكرات من خلفاء بني امية وبني العباس وان كان احدهم قد يتلبى بعض الذنوب وقد يكون نال منها وقد يكون له حسنات كثيرة فتحو تلك السيئات وقد يتلبى بعبادتك تكفرها عنه ففي الجملة الملوذ حسناتهم كثيرة وسياهم والواحد من هؤلاء وان كان له ذنوب ومعاص لا تكون لاحاد المؤمنين فلهي من الحسنات مالمس لاحاد المسلمين من الاخر بالعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وجهاد العدو وابطال كثير من الحقوق الى مستحقها ومنع كثير من الظلم واقامة كثير من العدل ونحن لانقول انهم كانوا اسالين من ذلك لكن نقول وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولادة الامور عامتهم لا يمنع ان يشارك في ما يفعله من طاعة الله وأهل السنة لا يأمرون عواطف ولا الامور الا في طاعة الله لا في معصيته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذ انفراد ذلك عنه بمعية لم يشرك فيها كان الرجل اذا جمع الناس فوقهم معهم وطاف لم يضره كون بعض الحجاج له مظالم وذنوب يفردها او كذلك اذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة ومجالس العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين في ذلك له ذنوب يختص بها فولاة الامور بمنزلة غيرهم يشاركون فيما يفعله من طاعة الله ولا يشاركون فيما يفعله من معصية الله وهذه كانت سيرة اهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم في ذلك فهو المقتدي بهم دون من تبرا من السابقين الاولين بجهور اهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والملاحقين كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين (الوجه التاسع) ان يقال امام قادر ينظمه امر الناس في اكثر مصالحهم بحيث يؤمن به السبيل ويقام به ما يقام من الحدود ويدفع به ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد الله ويستوفي به ما يستوفي من الحقوق خيرون امام معدوم لاحقيقة له والرافضة يدعون الى امام معصوم وليس عندهم في الباطن الا امام معدوم وفي الظاهر امام كفور او ظالم فائمة اهل السنة ولو فرض ما فرض فيهم من الظلم والذنوب خير من الائمة الظاهرين الذين تعدهم الرافضة وخيرون امام معدوم لاحقيقة له واما الائمة السابقون الذين كانوا موجودين فاقولوا انهم اهل السنة كما اتوا بامثالهم فهم وامثالهم اتهم ومن اتهم هؤلاء بامثالهم من سائر المسلمين كان خيرا من اتهمهم وسدهم فان العلم والادب ودرابة كلها كثر فيه العلماء وانفقوا عليه كل اقوى وأولى بالاتباع فليس عند الشيعة خيرا الا اهل السنة بشر كونهم فيه وانما الذي اختص به اهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) ان يقال ما ذكره هذا الامامي يمكن كل واحد من اهل السنة ان يعارضه بما هو اقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعائشة والاسود والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن سيرين

(١٨ - منهاج ثاني) الجمجمة ان المخلوقات كلها كانت بدون فعل ولا خلق وكلام الله من جملتها فاذا ازمه عبد العزيز على اسسه فقال له اذقلت كان الله ولما يفعل ولما يخلق شيئا وهو لم يزل قادرا ثم خلق المخلوقات فانت تقول لم يزل قادرا او تقول لم يزل

بالمفعول المفعول بالفاعل لا يكون هناك فعل حصل بالقدرة وليس هو القدرة التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل اذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من غير فعل وهذا أعظم تناقض في العقل من كونه وجد بغيره (١٣٨)

ومطرف بن الشعر وسكول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وما شاء الله من التابعين وتابعيهم هؤلاء أئمة فيما يمكن الاتهام فيه بهم من الدين وعلى بن الحسين وابنه جعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأثم الشيعة بامام ذي علم وزهد الاو اهل السنة بأعوانه وبجماعة آخرين بشاركونهم في العلم والزهاد بل هم أعلم منه وأزهد وما اتخذ أهل السنة اماما من أهل المعاصي الا وقد اتخذت الشيعة اماما من أهل المعاصي شرارهم فأهل السنة أولى بالانتماء بأئمة الظلم في غير ما هم ظالمون فيه فهم خير من الشيعة في الطرفين (الوجه الحادي عشر) قوله قالت الامامية قاله بحكم يتناوب هؤلاء وهو خير الحاكمين (فيقال للامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهره من الدلائل والبيات وبما يظهره أهل الحق عليكم فهم ظاهرون عليكم بالحق والبيان وبالبدل والالسان كما أظهر دين نبيه على سائر الاديان قال تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذي عاقبهم فيه فإنه ظاهر عليكم بالحق والالسان كظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قط على غيرهم من الاديان الا باهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظهور اهل السنة لشي من الاديان وعلى رضى الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافة دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيهم عدوهم من الكفار والتصارى والمجوس والشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم ودين ولا أهل بدو سوف نصر الله بهم الاسلام الا أهل السنة وأما الرافضة فاما ان يعاونوا أعداء الاسلام وأما ان يغلبوا نصر الطائفتين ولا ريب ان الله تعالى يحكم يوم القيمة بين السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عادهم من الاولين والآخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار (الوجه الثاني عشر) أن يقال هذا الظلم من هو ان قلتم من علم عليا كابي بكر وعمر على زعمكم فيقال لكم الخصم في ذلك على وقد مات كأمات أبو بكر وعمر وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم الا بطريق بيان الحق وموالاته له ونحن نبين بالحق الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهما وأن علميا لم يكن يعتقد أنه امام الامة دونهما كما نذكره في موضع آخر ان شاء الله تعالى وان قلتم تنظم من المولود الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الامامة فهذا فرع على كون هؤلاء الاثني عشر كانوا يطلعون الامامة أو كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان صدقا أو كذبا فإنه يحكم بين الطائفتين ان كانوا مختصين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان الظلم من بعض المولود الذين بينهم وبين هؤلاء امتنازعة في ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصين فان نفس الشيعة بينهم من الخاصات أئمة ما بين سائر طوائف أهل السنة وبنو هاشم قد جرى بينهم نوع من الحرب وجرى بين بني حسن وبني حسين من الحرب ما يجري بين أمثالهم في هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من

قدرة فانه اذا عارض على العقل مخلوق مفعول حدث بعد أن لم يكن بلا فصل ولا خلق كان انكار العقل لذلك أعظم من انكاره لحدوثه من غير قدرة الفاعل وانكاره لحدوثه من غير فاعل أعظم امتناعا في العقل من هذا وهذا فاذا قيل فعلة الفاعل بلا قدرة أنكره العقل واذا قيل فعلة بالقدرة التي لم تزل بدون فعل كان انكاره أعظم واذا قيل حدث بلا فاعل كان أعظم وأعظم فان الفاعل بلا فصل كالعالم بالعلم والحق بلا حيلة وذلك نفي لغيره مبدول اللفظ الذي دل عليه بالتضمن وأما في القدرة فهو نفي لما دل عليه باللزوم العقلي واذا قال القائل بل يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا فصل ولا خلق غيره لانه لو كان يفعل لزم أن يكون للفعل فعل ولزم التسلسل وأن يكون محلا لحوادث قبل فعل هذا يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل لان ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الاعراض به فاذا قال الفعل بدون القدرة تمتع وليس في العقل ما يحيل لوازم القدرة بل علمنا بامتناع قيام الصفات به وان سماها المسمى أعراضا قيل له والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا في العقل وليس في العقل ما يحيل لوازم الفعل الذي كان بالقدرة بل علمنا بامتناع ذلك أعظم من علمنا بامتناع قيام الافعال به وان سماها المسمى حوادث

بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المنفصل الى فعل يعلم بالزوم العقلي والطوائف وباقول المسمى فان فاعل ومخالق مثل متكلم وفاعل ومريد متحرك وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

حجة عبد العزيز على المرسى في أنه لا يمتنع فعل الرب تعالى بقدرته كما قال له يلزمك أن تقول أنه خلق بالفعل الذي كان عن القدر وليس  
الفعل هو القدرة لأن القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا يقال (١٣٩) انها غير الله ولم يقل عبد العزيز انها ليست

هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها

هي الله ولا يقال انها غيره وقول

عبد العزيز هذا هو قول أئمة السنة

كأمام أحد وغيره وهو قول ابن

كثير وغيره من الاعيان ولكن

طائفتان أصحاب أجدع طائفة

من متكلمة الصفاتية أصحاب

الاشعرى يقولون لا هي الله ولا غيره

وتلك العبارة هي الصواب كما تبسط

في غير هذا الموضع فان لفظ القدر فيه

احمال فلا يصح إطلاقه لا ليعا ولا

انما على الصفة ولكن يصح في

إطلاقه نقلاً وأما كما قال السلف

مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من

اللفاظ الجملة أنه لا يطلق لانها

ولا انبائها واذ قيل لا يطلق لا هذا

ولا هذا لم يلزم اثبات قسم ثالث

لا هو الموصوف ولا غير الموصوف

بل يلزم اثبات ما لا يطلق عليه لفظ

القدر لا ما ينفي عنه المغارة

ومقصود عبد العزيز أن

القدرة صفة لله ليست هي الفعل

الذي كان بالقدرة فانه يقول لم يرل

الله قادراً ولا يقول لم يرل فاعداً

فعارضه المرسى بأن هذا يلزمك

أيضاً فلزمك أن تقول لم يرل يفعل

ويخلق واذ قال ذلك فقد ثبت أن

المخلوق لم يرل مع الله فقال له عبد

العزيز يلزمك أن تحكم على

تزامني ما لا يلزمني وتبكي عني ما لم

أقل وذلك لأن عبد العزيز لم يقل

في هذا قولاً يحكي عنه ولكن قاله

أما أن تلزمك ما لا يلزمك والآن

التمت أن تقول ان المخلوق لم يرل

مع الله وهذا الذي قاله المرسى إنما يلزم عبد العزيز إذا بطل كل قسم مما عكز أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيل له اليه

بخلاف ما ألزمه اياه عبد العزيز فانه لازم لا محالة ان كان قوله ان المخلوقات كلها وكلام الله عندهم جلتها حدثت بعد ان لم تكن من غير

الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم  
لا لشرف نسب أو لثقل أن نسب بني هاشم أشرف لكن لأن خير القرون هو القرن الذي بعث  
فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فالتعريف تلك القرون أكثر والنسر  
فيما بعدهم أكثر وكان الظلم من أهل العلم والدين الذين لم يظلموا أحدوا لم يعاؤوا طاملاً ولكن  
يذكرون ما يحسن القول علماً وعملًا بالأدلة الكاشفة للحق فلا يشك من أنه أدنى عقل أنه  
من شبه مثل مالك والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة والليث بن سعد والشافعي وأحمد وأصحق  
وأمثالهم بمثل هشام بن الحكم وهشام بن سالم وأمثالهم من شيوخ الرافضة أنه لمن أظلم الظالمين  
وكذلك من شبه القدرين النعمي والكرخي وأمثالهما على أبي هاشم والقاضي عبد  
الجبار وأبي الحسين البصري أنه لمن أظلم الظالمين وهو لا مشيوخ المعتزلة دع محمد بن هضم  
وأمثاله والقاضي أبابكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الانبأ دع أهل الفقه والحديث  
والتصوف كالشيخ الاسفراييني وأبي زيد المرزوي وأبي عبد الله بن بطه وأبي بكر عبد العزيز  
وأبي بكر الرازي وأبي الحسن الفروياني وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الأبهري وأبي الحسن  
الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وأبي الحسين بن مجنون وأبي طالب المكي وأبي عبد الرحمن  
السلي وأمثال هؤلاء فها من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم اذا اعتبرتم إلا  
وتحفظت أعم وأعدل وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد في أحد منهم  
معاونة ظالم الأوهو في الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة عدل عن ظلم ظالم الأوهو في هؤلاء أكثر  
وهذا أمر يشهده العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر ولا يوجد في جميع الطوائف كذب  
منهم ولا أظلم منهم ولا أجهل منهم وشيوخهم يقولون بأنهم يقولون بأهل السنة أنهم فيكم قوة  
لو قدرنا عليكم ما علمناكم كما تعلمناؤنا عند القدرة علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال  
هذا الشعر الذي استشهد به واستحسنه هو قول جاهل فان أهل السنة متفقون على قبول ما روى  
جدهم عن جبريل عن البراء بن بهيم يقولون مجرد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ممنون  
به ولا سألونه من أين علمت هذا العلم بأنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وبى وانما  
سواء أهل السنة لا تابعهم ستمه صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم  
فهم يطلبون علم ذلك من الثقات الانبأ فان كان عندنا العاوين علم شيء من ذلك استفادوا منه  
وان كان عند غيرهم علم شيء من ذلك استفادوا منه وأما مجرد كون جدهم روى عن جبريل عن  
البراء اذ لم يكونوا عاينيه فما يصنع لهم والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم  
الا لكونهم يستندون أقوالهم الى معاصيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هؤلاء من أعلم  
الناس بما جاء به وأتبعهم ذلك وأستجدوا في معرفة ذلك وأتباعه والأفاى غرض الناس في  
تعظيم هؤلاء وعامة الاحاديث التي رويها هؤلاء رويها أمثالهم وكذلك عامة ما يحميون به من  
المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوماً لم يجب اتباعه بل اذا  
تنازعوا في شيء ردوا الى الله والرسول واعتبر ذلك بما شاهدته في زمانك من أهل العلم بالقرآن  
والحديث والفقه فانك تجد أكثر من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم إلا ما شاء الله ولا يعرف معاني ذلك فاذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم تزل مع أن عبد العزيز فسد بين فيما بعد أن ما قره الميرسي بكفه في الاحتجاج في مسئلة القرآن فان الميرسي أقر بأن الله خلقها بقدرته فانبت هنامه (١٤٠) هو مسفة لله تعالى ليس بخلاف فبطل أصل قوله الذي

الباري قبل ندم وهو لا أعلم منكم عاروي جذك من عن جبريل وأنتم ترجعون في ذلك اليهم وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بني هاشم قد يتعلم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بني هاشم كان هذا من أمارة الله ليعلم عندهم بذلك ألا كعلم أمثالهم فين يأتم الناس وعن يأخذون أو يأخذون عن يعرف ما جاء به جدهم وأعن لا يعرف ذلك والعلماء هم ورتة الانبياء فان الانبياء هم ورثوا دهرها ولا دينارا وانما ورثوا العلم في أخذها أخذ بحظ وافر وان قال مراد يهؤلاء الأئمة الاثنا عشر قبله ماروا على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم من أحدث جدهم فضول منهم كبرياء أمثالهم ولولأن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثر ما وجدوا عند موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي لماعد لوا عن هؤلاء هي هؤلاء والا فاقى عرض لاهل العلم والمدين ان يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحدلو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوا عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة فعل الرسول ونفس بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عهدهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد سألته في أشياء وردت على يحيى وقرينة وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيد من علم الرسول من بني هاشم وغير بني هاشم ولو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجد عند مالك لكان أشد الناس مسارعة الى ذلك فلما كان يعرف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسبقان بن عينة وكانت كتبه مشهورة بالاخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس فيها شيء عن موسى بن جعفر وأمثاله من بني هاشم علم ان مطالبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء ولذلك أجد بن حنبل قد علم كمال محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولحديثة ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاه لمن وافقه ومعاداته لمن يخالفه ومحبة ابني هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنف فضائل علي والحسن والحسين كما صنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والازاعي والشافعي وسعد وكعب بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشام بن بشير وعبد الرحمن بن مهيدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم ولو وجد مطالبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعم ان كان عندهم من العلم الخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتونه فأى فائدة للناس في علم مكتوم فعلم لا يقال به ككثر لا ينفع منه فكيف يأتم الناس عن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعلوم وكلاهما لا يتبعه ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يبتون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الأئمة قيل ألا هؤلاء كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يحي بعد مثله وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كماله وان عينه وشعبة والثوري وان جريح ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ثم من ظن هؤلاء السادة أنهم يتكتمون العلم عن مثل هؤلاء ويحسون به قوماً يجهلون ليس لهم في الامامة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحبة والرسولة والطاعة والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاة المؤمنين والامور عاداً امتداعاً موسياتة عن الزيادة نقصان ما لا يوجد قرب منه لاجل من شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة وان عرف

نفي به الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز يزيه ما يزيه وما آثر به وانما الخلق حصل بهذا وهذا واما المرسي فعارضه بان قال يلزمك ما الرضى (وذلك يبنى على مقدمات) لم يذكرونها واحدة (أحدها) أن يقول اذا كان أحدث الاشياء بقوله الكائن عن القدرة حصل المقصود من غير انبات قدم مع الله تعالى ولهذا قال له عبد العزيز انما قلت الفعل صفة لله والله بقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي نسخة أخرى زيادة على ذلك انما قلت انه لم يزل الفاعل سفسعل ولم يزل الخالق سيقول لان الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تنفع في كلام عبد العزيز فلما أن تكون مطلقه من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام انما قولى هذا أو انما قلت انى انما اعتقدت والتزمت هذا أو يكون المعنى انما أقول واعتقد وهذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز فانها لاتناسب ما ذكره من مناقضته المستقيمة ولم يتقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه بخلاف قوله انما الفعل صفة لله والله بقدر عليه ولا يمنع منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهو لم يكن قد قال ولهذا لم يقل انى قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذى

أقوله لا ينبغي أن الخلق لا يكون إلا بفعل عن قدرة الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوق منفصل وهذا امر اده بقوله هو لا  
انه صفة له رتبة ان الفعل المعين لا يزاد الله تعالى لانه قد قال والله يقدر عليه ولا يمنع منه فخصل بذلك مقصود عبد العزيز

أن هناك فعلاً أحدثه المخلوقان عن قدرته فأقام الخلق على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخلوقات عن القدرة واعترف له المربي بالقدرة فقد ثبت على كل تقدير أن المخلوق شيئاً خارجاً عن الخلق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

الفعل والقول والارادة وما كان متقدماً قبل المخلوق فليس هو من المخلوق فبطل قول المربي أن ما لا يسمى بالله فهو مخلوق وإن هذه الأمور كلها ليست هي الله وليست مخلوقة لأن هذه صفاته ولا يقال إنها هي الله ولا يقال إنها غير الله وإذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق فقد دخل في مسمى اسمه صفاته فأنها داخلية في مسمى اسمه ولما قال التي صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك لم يكن الحلف بغير الله ونحو ذلك حلفاً بغير الله ولما حدثت الجهمية واعتقدوا أن مسمى القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى قال من قال من السلف الله الخالق وما سواه مخلوق إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق فاستنوا القرآن مما سواه لما أدخله من أدخله في ما سواه وانظر ما سواه هو كلف الضر وقد قلنا أن القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه أنه هو ولا يطلق عليه أنه غيره فلذلك لا يطلق عليه أنه محمول ولا أنه ليس محمولاً لكن مع القرينة قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة فلما كان بعض الناس قد يفهم أن القرآن هو محمول قال من قال من السلف ما سواه مخلوق والقرآن كلام الله غير مخلوق لا يقول إلا القرآن أي القرآن هو كلامه وكلامه وقوله وعلمه وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقاً وإنما المخلوق ما كان مبيناً له ولهذا قال السلف

هؤلاء وهؤلاء واعتبر هذا ما تجد في كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة كمصنف هذا الكتاب فإنه عند الإمامية أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأعماله فيروى الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة فإن كان عالماً بأنه كذب فقد نبهت على صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حلف على بحديث وهو يرى أنه كذب فهو واحد الكذابين وإن كان جاهلاً بذلك دل على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل

فإن كنت لا تدري فقله مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم وأما الآيات التي أنشداه فقد قيل في معارضتها

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً .. تنال به الزلنى وتجدد من النار فسدن بكباب الله والسنة التي .. أنت عن رسول الله من نقل أخبار ودع عنك داع الرض والدع التي .. يقول داعها إلى النار والعار وسر خلف أصحاب الرسول فأنهم .. نجوم هدى في ضوئها يهتدى السارى وعج عن طريق الرض فهو مؤسس .. على الكفر تأسيساً على حرف هار هما خطان أمام هدى وسعادة .. ولما شق مع ضلالة كفار فأى فسر يقنا أحق بأمنه .. وأهدى سبيلاً عند ما يحكم البارى أم من سب أصحاب الرسول وخالف الكتاب ولم يعبا شابت الأخبار أم المقسدى بالوسى سلك منهج الصحابة مع حب القسرة الأظهار

(فصل قال الرافضى) وما أظن أحد من المحصلين وقف على هذه المذاهب واختار غير مذهب الإمامية باطنياً وإن كان في الظاهر يصير إلى غيره طلب الدنيا حيث وضعت لهم المدارس والربط والوقوف حتى تستر لى العباس الدعوة ويشدو للعامة اعتقاد ما منهم (فيقال) هذا كلام لا يقوله إلا من هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن هو من أعظم الناس كذباً وعداداً وبطلاناً ظاهر من وجوه كثيرة فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبنى المدارس أقوى وأظهر من المدارس أنما بنيت بغداد في أثناء المائة الخامسة بنيت النظامية في حدود الستين والأربعمائة ونبتت على مذهب واحد من الأئمة الأربعة والمذاهب الأربعة طبقت المشرق والمغرب ولا أحد منهم مدرسة والمالكية في الغرب لا يدرك عندهم ولد العباس ثم السنة كانت قبل دولة بنى العباس أظهر منها وأقوى في دولة بنى العباس فإن دولة بنى العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن الخلافة لا تختص بنى العباس وإنما لو لم يكن بعض العلويين أو الأمويين أو غيرهم من بطون قرش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كالأئمة وأجد وغيرهم من أئمة الناس عن مداهنة المولود أو مقاربتهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فيهم أحد من بنى العباس ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد أفاضل بل كلهم متفقون على تحجيل الرافضة وتضليلهم وتكفيرهم كما هنا شهد بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الأئمة كأجد وغيره القرآن كلام الله ليس بآثار منه وقالوا كلام الله من الله وقال أحد من جنس رجل سأله فقال له أنت مخلوق فقال بلى فقال أنيس كلامك مثل ما قال بلى قال والله ليس مخلوق وكلامه منه ومرا أنه أن المخلوق إذا كان كلامه مصفاه هو داخل في مسمى اسمه وهو

قائم به فالحق أنى أن يكون ثلاث صفة له داخل في معنى اسمه وهو قائم لأن الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقص فالكلام أكمل من لا يتكلم والخالق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٣) كثير ما يقولون الصفة من الموصوف والصفة بالموصوف

أما لا أحد يلتمسهم إلى ذكر الرافضة وذكر جهلهم وضلالهم وهم دائماً يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يعلم بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجل الناس وأنهم وأبسط طوائف الأمة عن الهدى ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع عظام البدع المنكرة فانهم جهة قدرية رافضة وكلام السلف والعلماء في ذم صنف من هذه الأصناف لا يحصى إلا الله والكتب مشحونة بذلك كتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك وهؤلاء الثلاثة شرم غيرهم من أهل البدع والمرجئة والحرورية والله يعلم أنى مع كرتيحتي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجله في الأمة لسان صدق منها مذهب الإمامية فضلاء عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد اتهم بذهب الزيدية الحسن بن صالح بن حي وكان فقيها زاهدا وقيل أن ذلك كذب عليه ولم يقل أحد أنه طعن في أبي بكر وعرض لأعن أن يشك في إمامتهما وأنهم طائفة من الشيعة العلوية الأولى بتفضيل عثمان على علي ولم يلتمس أحد من الشيعة الأولى الذين يحبون عليا ويضلون عليه أبي بكر وعمر لكن كان فهم طائفة برحونه على عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين شيعة عثمانية وشيعة علوية وليس كل من قائل مع علي كان يفضل علي عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

(فصل قال الرافضي) وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الإمامية ويمتنع عن اظهار محب الدنيا وطلب الرياسة وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول في علي مذهب الإمامية فقلت لم تدرس علي مذهب الحنابلة فقال ليس في مذهبكم الغلات والمشاكرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا حيث توفي أوصى أن يتولى أمر ديني غسله وتجهيزه بعض الإمامية وأن يدفن في مشهد مولانا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الإمامية (والجواب) أن قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد يوجد في بعض المنسبين إلى مذهب الأئمة الأربعة من هو في الباطن رافضي كما يوجد في المظهرين للإسلام من هو في الباطن منافق فان الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يظهر وأغبر ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بغير الكفر ولا يوجد هذا الدين هو جاهل بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر المسلمين كيف كانت في أول الإسلام وأما من عرف الإسلام كيف كان وهو مقر بأن محمد رسول الله طائفا وظاهرا فانه يتبع أن يكون في الباطن رافضيا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضيا إلا زنديق منافق أو جاهل بالإسلام كيف كان مغرط في الجهل والحكاية التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكر لي بعض البغداديين أنهم كذب مفتري فان كان صادقا فبما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء هؤلاء فلا يشكر أن يكون في المنسبين إلى الأئمة الأربعة من هو زنديق ملحد منافق فضلاء عن أن يكون رافضيا ومن استدل بزندقة بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كلهم زنادقة كان من أجل الجهل الناس وكذلك من استدل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشف لنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس لينان جهلها ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل تولى التدريس في مثل دولة الترك الكفار أو الحدين العهد بالإسلام ما يدل على فضيلة المدرس وديانتهم يجعله قول مع أهل العلم فان

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لأن ذلك داخل في معنى اسمه فليس خارجا عن معناه بل هو داخل في معناه وهو من معناه فعبد العز يزفر بجهته بأن الفعل صفة لله عن قدرته لا يتبع منه مانع وهذا كاف وما ألزمه إياه بشر لا يلزمه إلا بمقدمات لم يقرر بشرها شيئا وأى تقدير من تلك التقديرات قاله القائل كان خيرا من قول المريسي (التقدير الأول) قول من يقول أن الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامية وهذا خيرا من قول المريسي وأتباعه من الجهمية فان ما يلزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يلزمهم مثله والتي يلزمهم من نفي الخلق والفعل لا يلزم أصحاب هذا القول وأما قولهم أنه محتمل الحوادث فقل قولهم أنه محتمل للأعراض (التقدير الثاني) قول من يقول أن الفعل قديم أزلي كجاية قول ذلك من يقوله من الكلاية ومن الفقهاء الخنفة والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصفائية وهؤلاء لا يقولون بتمام الحوادث به ولا تسلسلها وإذا ألزمهم المريسي وأخوه أنه أن يقال فإذا كان الفعل لم يزل والارادة لم تزل لم أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم قد وث الحوادث لا بد من

سبب قالوا هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم لكن عبد العز لم يجب بهذا الجواب فله وأجاب به لا تنقض كثيرا وجهه التي احتج بها على المريسي فله احتج بأنه لم يزل قادرا فلو قال الفعل قديم قال المريسي أنه لم يزل فاعل عندك وأيضا فعبد العز يترك

أما يقدر على الفعل لا يمنع منه مانع وذو كبريائك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهل جرا ولم يكن شئ من المفعولات والمخوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى متعدلا لازم فاذا قرءوام

الافعال اللازمة لم يجب دوام الافعال المتعدية وعلى هذا التقدير فاذا قال كان الله ولما خلق شيئا ولم يفعل شيئا يلزم أن لا يكون هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير ان لم ينفع المرسي بالحجة يمكن ما زل بعد العز بل زل ما واذ قال السلف والآمة ان الله لم يزل مستكلما اذا شاء فقد ابتوا ان الله لم يتجدد كونه مستكلما بل نفس تكلمه بعيشته قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شئ فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه الا اذا وجب تنامي المقدورات المرادات وهو المسمى بتناهي الحوادث والذي عليه السلف وجهور انطلق ان المقدورات المرادات لا تنتهي وهم بهذا زعم عن كونه كان عاجزا عن الكلام كالخرس الذي لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا فكان كاملا وان شئ مع ذلك أنه قادر على الكلام باختباره وبجته عبد العزيز بن علي المرسي تتم على هذا التقدير ولا يكون مع الله في الازل مخلوق (التقدير الرابع) انه لو قبل بأن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد ان لم يكن فلاس مع الله في أزله شئ من المخوقات لكنه لم يزل يفعل لم يوجد ذلك أن يكون معه شئ من المفعولات المخوقات وانما وجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا من يتولى التدريس بجاه الفلما الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذي يدل على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكثرتهم في علم عرف أحسن فضلاء أصحاب الشافعي وأحد أصحاب مالك كان رافضيا أم يعلم بالانطرار أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل الى نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم أنهم بالرفض لبعدها عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة وان كانت أقوالهم لبعيد منكثرة فان فيهم من العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقيدة والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعة من أهل العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية وان انتسبوا الى مذهب بعض الأئمة الأربعة كابي حنيفة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف بالمتقول والمقول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين بالظنا وظاهرا فلا يكون الامن أجهل الناس وأزديقا لمجددا

(فصل قال الرافضي) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامة أنهم لم يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما اما مانا للشافعية أن تستطيع القبول وهو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى التسليم وذكر الزمخشري وكان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته أجمعون يعقضي هذه الآية أن يصلي على أحاد السلب لكن لما اتخذت الرافضة ذلك في أنهم منعناه وقال مصنف الهداية من الحنفية ان المشروع التمس في الامين ولكن لما اتخذته الرافضة جعلناه في السراو امثال ذلك كثيرا فأنظر الى من يغير الشريعة ويبدل الاحكام التي وردت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينسب الى هذا الصواب معانده لقوم معينين فهل يجوز اتباعه والمصير الى أقواله

(والجواب من طريقين) أحدهما ان هذا الذي ذكره هو بالرافضة الصق (والثاني) أن أئمة السنة برأ من هذا أما الطريق الاول فيقال لا نعلم طائفة أعظم تعصبا في الباطل من الرافضة حتى أنهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولو افقههم على مخالفتهم وليس في التعصب أعظم من الكذب وحتى أنهم في التعصب جعلوا للبنت جميع الميراث ليقولوا ان فاطمة رضى الله عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون عمه العباس رضى الله عنه وحتى ان فيهم من حرم لهم الجمل لان عائشة قالت على جل نخلها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع الصحابة والقرابة لا امر لا يناسب فان ذلك الجمل الذي ركبته عائشة رضى الله عنها مات ولو فرض أنه في ركوب الكفار على الجمال لا يوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون الجمال ويغفها المسلمون منهم ولما جعلوا لاهلهم فأى شئ في ركوب عائشة للجميل يوجب تحريم لجه وغاية ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافرا يركب جملا مع أنهم كانوا مقترون فيما رمونه أم المؤمنين رضى الله عنها ومن نقصهم أنهم لا يذكرون اسم العشرة بل يقولون تسعة وواحد واذا بنا أعمدة وأغبرها لا يجعلونها عشرة وهم يتحرون ذلك في كثير من أمورهم مع أن الكتاب العزيز قد جاء به كرا العشرة في غير موضع كافي قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحداث لم يكن ثم كان بعد فلاس من ذلك شئ مع الله في الازل وعبد العزيز لم يقل هذا لم يزل مع بل ولا التمس ثمان هذه التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعينه لا يتقدم برامتناع ما سواه ولكن المقصود أن الزام المرسي بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله



لا يلائم هذه التفسيرات الثلاث لا يلزم وجود شيء من المفعولات ولا نوعها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلمنا انهم لم يزل نوع المفعولات لا شيء من المفعولات بعينه وهذا (١٤٤) التقدير اذا كان باطلا فالمرسئ لم يزل كرا بطله ولا

ابطال شيء من التقديرات وهو لو اريد ان يطل هذا لم يطله الا باطل التسلسل في الازل كما هو طريقة من يطل ذلك من همل الكلام ولكن المرسئ وموافقه الذين يقولون بان الله خلق المخلوقات بغير فعل قائم به ويقولون ان الخلق هو المخلوق يقولون ان المخلوقات كلها وجدت بعد ان لم تكن موجودة من غير ان يصدق من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر مازال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع المخلوقات وليس هناك من الفاعل شيء غير وجودها بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتقدمه امر يضاف لحدوث اليه فأصحاب القول الاول يلتزمون التسلسل مع قولهم بان كل ما سوى الله محدث كائن بعد ان لم يكن مسبوق بعدم نفسه لكن تحدث الحوادث شيئا بعد شيء وهو محدثها بأفعاله سبحانه التي يفعلها أيضاً شيئاً بعد شيء وأصحاب الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كإمرى ومن المعلوم أنه اذا عرض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجيح أحد طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشيء عن أمثاله التي تعالاهن كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جميعها بدون سبب حادث بل مع كون الأمر قبل حدوثها ومع حدوثها على حال واحد هو أحد في العقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم يزل تحدث شيئاً بعد شيء يكون

ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء من تكليم عبادك كما لا يزال في الأبد يفعل ما يشاء ويتكلم عبادك فلو قدر أن عبد العزيز والمرسئ

انتهى الى هاتين المقدمتين لم يكن للرئيسي ان يلزم عبد العزيز بنى الا ان لم يلزم عبد العزيز بنى الله لا بد ان يكون قبل الخلق ما به (١٤٥) خلق الخلق من صفات الله وفعاله فيخلق ما بدعه الرئيسى ونحوه من ان الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل بل خلق الخسوفات وخلق الكلام الذى سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام وهذا ان الجواب ان اللذان يمكن عبد العزيز ان يجيبهما عن الزامه القسلس يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما كما تقدم التسمية على ذلك وهو ان يقول ان كان التسلسل معتباطا بهذا الالتزام وان كان ممكنا لممكن التزامه فكذلك كرتا في غير هذا

الموضع ان المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام يمكن أن يجيبوا على هذا الجواب القائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم المختصين على ذلك بحججهم العظمى التي اعتمد عليها ابن سينا وأبو الهيثم وغيرهما حيث اخصوا على المعزة ونحوهم من أهل الكلام فقالوا الموجب التسامع ان كان ثابتا في الازل لزم قدمه والازم ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وان لم يكن ثابتا في الازل احتيج في حدوث قامه الى مرجح والقول فيه كالقول في الازل ويلزم التسلسل وعظم شأن هذه المجته على هؤلاء المتكلمين لانهم يقولون بطلان التسلسل وبحديث الحوادث من غير سبب حادث ويقولون بأن المرجح التام لا يستلزم أنزول القادر والمريد يرجح أحد مقدوريه أو أحد يكون في الباطن متنا فان أهل السنة يسمون هذه الأسماء كل هذا من التعصب والجهل ومن تعصبهم وجهلهم أنهم يعضون بنى أمة كلهم لكون بعضهم كان ممن يعض عليا وقد كان في بنى أمة قوم صالحون ما وازيل الفتنة وكان بنو أمية كذا القائل على الله تعالى عليه وسلم فانه لما فتح مكة استعمل عليها عاتب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبا ناسر وسعد بن سعيد على أعمال آخر واستعمل أبا سفيان ابن حرب بن أمية على نجران وأبنته بن ديماث وهو عليها وصاهاه بنى الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيناه الثلاثة لبنى أمية فروج أكبر ستمة زنب بابي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس وحده صهره لما أراد على أن يتزوج ابنة أبي جهل فذ كره صهره من بنى أمية بن عبد شمس فأنهى عليه في مصاهرته وقال حدثني صفدق ووعدي فوقى وزوج ابنته لثمان بن عوفان واحدة بعد واحدة وقال لو كانت عندنا ثلثة لزجتناهما ثمان وكذلك من جهلهم وتعصبهم يعضون أهل الشام لكونهم كان فيهم أولاد من يعض عليا ومعلوم أن مكة كان فيها كفار ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون وسافقون والشام في هذا لا عصا لم يبق فيها من يتظاهر بعض على ولكن لفرط جهلهم يعضون ذيل البعض وكذلك من جهلهم أنهم يذمون من ينتفع بشئ من آثار بنى أمة كالشرب من نهر يزيد ويذلم يحقره ولكن وسعه والصلابة جامع بناء بنو أمية ومن المعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى الى الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بنوها وكان يشرب من ماء الأبار التي حفروها وليس من الثياب التي تنصوها ويعامل بالدراهم التي ضربوها فإذا كان ينتفع بما سلكهم وملابسهم والماء التي أنسطوها والمساجد التي بنوها فكيف باهل القبلة فلو فرض أن يز يدكان كافرا وحضر نهر البكره الشرب منه باجمع المسلمين ولكن لفرط تعصبهم كرهوا ما يضاف الى من يعضونه ولقد حدثني ثقة انه كان لواحد منهم كلب فذعأ آخر منهم بكبر بكبر فقال صاحب الكلب أنسى كلبي بأسماء أهل النار فاشتعل على ذلك حتى جرى بينهما دم ففعل يكون أهل من هؤلاء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمي أصحابه بأسماء مقدسى بها قوم من أهل النار الذين ذكروهم الله في القرآن كالوحيد الذي ذكره الله في القرآن في قوله نرى ومن خلقت وحيدا واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لادن هذا واسمه أيضا الوليد ويسمى الابن والاب في الصلاة ويقول اللهم أنتج الوليد بن الوليد كما ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يعدون الى يوم أحب الله صيامه فيرون فطره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما دخل المدينة وأذا من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحن أحق بصومه وأمر بصومه أخرجه البخاري ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يعدون الى دابة نوحاء فيؤذونها بغريق أن جعلوها بمنزلة من يعضونها كما يعدون الى نجيحة جراء يسمونها عاشة وينفقون شعرها ويعدون الى دواب لهم سمون بعضها بأبكر وبعضها عمرو وضربونها بغريق واه خرون صورة أنسان من حيس يجعافه عمرو ويجعون بطنه ويؤمنون أنهم بها يكون لجهه ويشربون دمه

(١٩ - منهاج ثاني) مراد على الاخر بلا مرجح فصاروا بين أمرين اما اثبات الترجيح بلا مرجح واما التزام التسلسل وكلاهما منافض لاصولهم ولهذا عدل من عدل في جوابها الى الالتزام والمعارضة بالحوادث اليومية ونحن قدينا جوابها من وجوه

(منها) أن يقال التسلسل براديه أمور منها التسلسل في المؤثرات والفاعلية والعلل وهذا باطل بصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي في معنى الدور مثل أن

(١٤٦)

(وأما الطريق الثاني في الجواب) فتقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يترك لمجرد فعل أهل البدع لا الرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة كلهم وافقون هذا منها مسألة التسليح التي ذكرها قائل مذهب أبي حنيفة وأحد أن تسليح القصور أفضل لكاتب في الصحيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مستورا لأن ذلك لا يعدن مشابهة بأنيبة الدنيا أو بعد من القعود على القصور والشافعي يستحب التسليح لما روى من الأمر بنسوية القصور ورأى أن التسوية هي التسليح ثم إن بعض أصحابه قال أن هذا شعار الرافضة فيكره ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو المستحب وإن فعلته الرافضة وكذلك الجهر بالسلمة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وبسبب الفتوى ونسبه إلى قول الرافضة والفقيرة لأن المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن الفتوى في العصر كان من شعار الفقيرة حتى إن صفيان الثوري وغيرهم من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالسلمة لأنه كان عندهم من شعار الرافضة كما يذكرون المسيح على الخفين لأن تركه عندهم من شعار الرافضة ومع هذا فالشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبهم وإن وافق قول الرافضة وكذلك أحرار أهل العراق من العقبي مستحب عنده وإن كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك ما لم يضعف أمر المسيح على الخفين حتى أنه في المشهور عنه لا يسمع في الحضر وإن وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهبهم ومذهب أحد أحرار المحرم لا يستعمل بالمحل وإن كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك أن السجود يكره على غير جنس الأرض والرافضة يجمعون السجود على غير الأرض وكذلك أحد من حنبل يستحب التمتع بمتعة الحج وبأمرها ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث بل أحرار مفردا أن أقر أن يفسخ ذلك إلى العروة ويصرمته عالان الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك حتى قال مسلم بن (١) للأمام أجدنا ما بعد الله قوب قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالتمتع فقال بالسلمة كان يلفني عنك أنك أحمق وكتب أدفع عنك والآن ثبت عندني أنك أحمق عندي أحد عشر حديثا بها صاها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أثر كمال القول وكذا أبو حنيفة مذهب ابن الصلاة يجوز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كالي بكر وعمر وعثمان وعلى وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بحائقه عن علي رضي الله عنه أنه قال لعمر رضي الله عنه صلى الله عليك وهو اختيار أكثر أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والشافعي المنع من ذلك وهو اختيار بعض أصحاب أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تصلي الصلاة الأعلى التي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم لما صارت الشيعة تخص بالصلاة عبد الله بن عمر ويجعلون ذلك كله ما موريه في حقه بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالاتفاق فإنه تعالى أمر بالصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فصلى على جميع آله تعالى وأل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأحد الذين حرمت عليهم الصدقة وبهت طائفة من أصحاب مالك وأحد غيرهما إلى أنهم أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية أنهم الأولياء من آمنه وهم المؤمنون المتقون ورووا

باطل بضرورة العقل واتفق العقلاء (ومنها) التسلسل في الآثار المتعاقبة وتمام التأثير في الشيء المعين مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا ويحدث بعده ولم يجرأ هؤلاء في زعم مشهور بين المسلمين وغيرهم من الطوائف فمن المسلمين وغيرهم من جوز في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بإمكانه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوز في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع فهم قالوا إذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا إذا انقضى في ذلك الحادث كقولهم في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا باطل) بصريح العقل واتفق العقلاء لكن هذا الدليل إن طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وإن أرادوا أنه كان في الازل مؤثرا تاما في الازل لم يتجدد مؤثر يتلزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فيلزم أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا يجعلهم عنه وهو يستلزم فساد حجته وإن أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فالجواب لا يدل على ذلك وهو أيضا باطل من وجوه كما قد

بسط في موضع آخر فالأثر التام براديه الأمور في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثر تأثيرا مطلقا في شيء بعد شيء في قالوا هو الذي يجعله موجب حجته وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فعلم بطلان دلالة الجملة على ذلك وبراديه الأثر في شيء بعد شيء فهذا هو

موجب الحق وهو يستلزم فساد قولهم وأنه ليس في العالم شيء أقدم من الأقدمين والاربع العالمين ورافعه التأثير في شيء معين فالجواب لا يدل على هذا فلم يحصل مطلوبهم بذلك بل هذا باطل من وجوه (١٤٧) أخرى فهذا التفسير يكشف ما في هذا الباب من الإجمال

والاستثناء فكل حادث معين فيقال هذا الحادث المعين ان كان مؤثره التام موجود في الأزل لم يجز جواز تأخير الأثر عن مؤثره التام فبطل قولهم وان قيل بل لابد أن يحدث تمام مؤثره عند حدوثه فالقول في حدوث ذلك التام كالتقول في حدوث تمام الأول وذلك يستلزم التسلسل في حدوث تمام التأثير وهو باطل بصرح العقل فيلزم على قولهم حدوث الأحداث بغير سبب حادث وهذا أعظم مما أنكروه على المتكلمين من التسلسل والفرق بين هذا التسلسل وبين التسلسل في تمام تأثير معين بعد معين (ومنها) أن يقال التسلسل جائز على أصلكم فلا تكون الحجة برهانية بل جدلية وهي يلزنا بتقدير صحة أحد أمرين إما القول بالترجيح بلا مرجع وإما القول بالتسلسل والاكتفاء

تناقضنا في نفي هذا وهذا ولكن جواز التناقض علينا يقتضي بطلان أحد قولينا فلم ان قولنا الباطل هو نفي الترجيح بلا مرجع مع اتفاقنا على بطلانه فقد يكون قولنا الباطل هو نفي التسلسل في الآثار التي نازعنا فيها من نازعنا من اخواننا المسلمين مع منازعتكم لنا في ذلك وإذا كان كذلك فالترجيح القول توافق فيه اخواننا المسلمين وتوافقوا انتم عليه وتطلب به بحسبكم على قدم العالم أولى أن تلزمه من قول مخالفنا فيه هو لاء وهو لاءه وتقومه بحسبكم

في ذلك حديثا ضعيفا لا يثبت والذي قاله الحنفية وغيرهم أنه إذا كان عند قول لا يصلون الا على علي دون الصحابة فإذا صلى على علي ظن أنه منهم فيكره لئلا يظن به أنه رافضي فأما إذا علم أنه لم يصلي على علي وعلى سائر الصحابة لم يكره ذلك وهذا القول بقوله سائر الأمة فإنه إذا كان في فعل مستحب مقصد راجح لم يصير مستحبا ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء الى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعارا لهم فإنه وان لم يكن الترك واجبا لذلك لكن في اظهار ذلك مشابهة لهم فلا يميز السني من الرافضي ومصلحة التميز عنهم لاجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب اليه يحتاج اليه في بعض المواضع إذا كان في الاختلاط والاستثناء مقصد راجح على مصلحة فعل ذلك المستحب لكن هذا أمر عارض لا يقتضي أن يجعل المشروع ليس بشروع دائم بل هذا امثل لباس شعار الكفار وان كان سبعا اذا لم يكن شعارهم كبس العامة الصفراء فإنه جائز اذا لم يكن شعار اليهود فإذا صار شعارا لهم نهى عن ذلك والله أعلم

(فصل قال الرافضي) مع أنهم ابتدعوا أشياء واعترفوا بأنها بدعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فان مصيرها الى النار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ولو ردوا عنها حرته نفوسهم ونفرت قلوبهم كذا كر الخلفاء في خطبهم مع أنه بالاجماع لم يكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في زمن أحد من الصحابة والتابعين ولا في زمن بني أمية ولا في صدر ولاية العباسيين بل شيء أحدهم المتصور لما وقع بينه وبين العالم بخلاف فقال والله لا ربحني أني وأوفهم وأرفع عليهم بني تيم وعدي وذكر الصحابة في خطبته واستمرت هذه البدعة الى هذا الزمان

(فيقال في الجواب) من وجوه (أحدها) أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبد العزيز بل قدره أنه كان على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحديث ضئيلة من محسن من أشهر الاحاديث فروى الطائفة من حديث عبيد بن مهران قال كان أبو موسى الأشعري إذا خطب بالبصرة يوم الجمعة وكان واليا هاضم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي بعمر بن الخطاب يدعوه فقام ضئيلة من محسن العزري فقال فابن أنت من ذكر صاحبه قبله تفضله عليه يعني أبا بكر رضي الله عنهما ثم قعد فلما فعل ذلك مر ارا أم حكيم أبو موسى فكاتب أبو موسى الى عمر رضي الله عنه ان ضئيلة يظعن علينا ويفعل فكاتب عمر الى ضئيلة أن يخرج اليه فيعته أبو موسى فلما قدم ضئيلة المدينة على عمر رضي الله عنه فقال الحاجب ضئيلة العزري بالب فاذن له فلما دخل عليه قال لا مرجح بالضئيلة ولا أهلا قال ضئيلة أما المرحب من الله وأما الأهل فلا أهلا ولا مال فهم استعملت أشخاصا من مصريين بلا ذنب أذنبت ولأني أنبت قال ما الذي شجر بينك وبين عاملك (قلت) ألا أن أخبرك بأمر المؤمنين أنه كان إذا خطب جد الله وأبني عليه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي يدعوك فغاضبني ذلك منه وقلت ابن أنت من صاحبه تفضله عليه فكاتب البلبشكوني قال فاندفع عمر رضي الله عنه باكيه ويقول أنت والله أوفق منه وأرشد منه فهل أنت غافر لذنب يغفر الله لك قلت غفر الله لك بأمر المؤمنين ثم اندفع باكيه يقول والله ليس له من أبي بكر ويوم خير من عمر وآل عمر فهل أنت أحد ذلك يومه

على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال ان كان التسلسل في تمام التأثير ممكنا بطلت الحجة فإنه يمكن حينئذ أن يحدث كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وان كان مستعازلا ما أن لا يحدث شيء وهو خلاف الشاهد وأما أن نحدث الأحداث بدون

سبب حادث وهو يبطل الحجة فبطلت الحجة على كل تقدير وإن شئت قلت إن التسلسل في الأثران كان ممكنًا بحيث يحدث شيئًا بعد شيء ولا يكون عليه تامة في الأثر لزوم حدوث كل ماسوي (١٤٨) والله وبطلت الحجة وإن كان معتالًا لم يضرنا نحن حدث

الحوادث عن المؤثر التام الأثرى فيلزم حدوث الحوادث عنه ولزم حينئذ حدوث العالم قنطل حجة قدمه فالحجة باطلة على التقديرين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

(فصل) وأما قول عبد العزيز بن محمد ثبت أن ههنا إرادة ومريدًا ومرادًا وقولًا وقائلًا ومقولًا وقدر وقادرا ومقدورًا عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق فحصل أمرين أحدهما أنه أراد المراد المتصور في علم الله بالمقدور عليه الثابت في علم الله بالمقولة في الخطاب الثابت في علم الله الخطاب المتكبرين كما قال تعالى إنما أمره إذا أراد شيئًا أن يقول له كن فيكون وهذه معان ثابتة لله تعالى قبل وجود الخلق ولهذا اضطربت نفاذ الصفات من المعتزة وغيرهم في هذه الأمور فشارة يثبتونها في الخارج وشارة ينقونها مطلقا ومن هنا غلط من قال بعدم شيء فإنهم ظنوا أنه لا كان لا بد من غير ما يريد الله مما لا يريد ويحوز ذلك فهو ما أن هذا يقتضي كون المصدوم ثابتا في الخارج وليس الأمر كذلك بل هي معلومة لله تعالى ثابتة في علم الله تعالى وضل آخرون في مقابلة هؤلاء كهشام القوطي ذكر عنه الأشعرى في المغالات أنه كان يقول لم ير الله عالما وأنه واحد لا ثاني له ولا يقول أنه لم ير عالما بالاشياء وقال إذا قلت لم ير عالما بالاشياء انتهت

تر لمع الله وإذا قيل أنه أقول بأن الله لم ير عالما بأن تكون الاشياء قال إذا قلت بأن تكون هذه اشياء والها ولا يجوز أن يشار إلى الموجود وكان لا يسمى ما لم يتخلقه ولم يكن شيئا والثاني أن يريد بذلك نفس الفعل المقدور والمراد الذي يكون به الخلق

وليلته قلت نعم بأمر المؤمنين قال أما ليلته فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج من مكة هاربًا من المشركين خرج ليلا فقبضه أبو بكر فجعل يمشي معه أمامه ومعه خلفه ومعه عن يمينه ومعه عن يساره فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أعرف هذا من فعلك فقال يا رسول الله إذا كرر الرصد فأكون أمامك وإذا كرر الطلب فأكون خلفك ومعه عن يمينك ومعه عن يسارك لا آمن عليك بخفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف أصابعه حتى خفي فلما رأى أبو بكر رضى الله عنه أنها خفيت حمله على عاتقه حتى أتته في الغار فأنزله ثم قال والذي بعثك بالحق لا تدخله حتى أدخله فان كان فيه شيء فبذل فغير شيء ليستر به خفيه فادخله فلما دخل وجد الصديقين أبحارا لا يعي فلما رأى أبو بكر ذلك أقام معه فجعل يسلمه ويضربه وجعلت دموعه تتعدا على خدمني ألهما مجدا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تحزن إن الله معنا فأنزل الله سكينته وطمأنينته على أبي بكر فهذه ليلته وأما يومه فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارتدت العرب فقال بعضهم نصلي ولا نركب وقال بعضهم نركب ولا نصلي فأثبت له آلاء نصفا فقلت يا خليفة رسول الله تألف الناس وارتقى بهم فقال لي أجباني في الجاهلية وخوارق الإسلام قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وارتفع الحى والله لو منعوني عقالا كانوا يعطونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقاتلتهم عليه فكان والله يرشد الأمر فهذا يومه ثم كتب إلى أبي موسى بلومه فان قيل ذلك فهدى كرمهم لانه هو السلطان الحى قلنا أبو بكر كان قد مات فعلم أنهم كروا واليت أيضا (الوجه الثاني) أنه قد قيل إن عمر بن عبد العزيز ذكر أن خلفاء الأربعة لما كان بعض بني أمية يسبون عليا فعوض عن ذلك بذكر خلفاء والترضى عنهم ليجعلوا تلك السنة الفاسدة (الوجه الثالث) أن ما ذكرهم من أحداث المصور وقصده ذلك باطل فان أبا بكر عمر رضي الله عنهم أوليا للخلافة قبل المصور وقبل بني أمية فلم يكن في ذكر المصور لهما أرغام لأنفسه ولا لآلوف بني علي إلا لو كان بعض بني تميم أو بعض بني عدى منازعهم في الخلافة ولم يكن أحد من هؤلاء يمتازعهم فيها (الوجه الرابع) أن أهل السنة لا يقولون إن ذكر خلفاء في الخطبة يفرض بل يقولون إن الاقتصار على علي وحده أو ذكر الأئمة عشره هو البدعة المنكرة التي لم يفعلها أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من بني أمية ولا من بني العباس كما يقولون إن سب علي أو غيرهم من السلف بدعة منكرة فان كان ذلك ذكر خلفاء بدعة مع أن كثير من خلفاء فعلوا ذلك فلاقتصار على مع أنه لم يسبق إليه أحد من الأمة أو لم يكن بدعة وان كان ذكر علي لكونه أمير المؤمنين مستحبا فذكر الأربعة الذين هم خلفاء الراشدون أولى بالاستحباب ولكن الرافضة من المطففين يرى أحدهم الفداء في عين أهل السنة ولا يرى الجذع العترض في عينه ومن المعلوم أن خلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون وكان السيف في زمانهم مسلوا على الكفار مكفوفين أهل الإسلام وأما علي فلم يتفق المسلمون على مبايعته بل وقعت الفتنة تلك المدة وكان السيف في تلك المدة مكفوف فاعتقوا مسلوا على أهل الإسلام فاعتصار المقتصر على ذكر علي وحده دون من سبقه هو ترك ذكر الأئمة وقت اجتماع المسلمين وانتصارهم على عدوهم واقتصار على ذكر الإمام الذي كان أماما وقت اعتراق المسلمين وطلب

واما القول فهو مصدر ٥ عدم والمقول هو الكلام فان في احدى النسختين مقولاه وفي الاخرى ومقولا وعلى هذا فنقول عبد العزيز ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من (١٤٩) قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا للحوادث

عندهم البلاد فان الكفار بالشام وخراسان طمعا وقت العترة في بلاد المسلمين لا شغف للمسلمين بعضهم بعض وهو ترك ذلك الحلافة التامة الكاملة واقتصر على ذكر الحلافة التي لم تتم ولم يحصل مقصودها وهذا كان حجة من كان يربع بذكره ماويه رضى الله عنه ولا يذكر على رضى الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضى الله عنه اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضى الله عنه ولا ريب ان قول هؤلاء وان كان خطأ فنقول الذين يذكرون علينا وحده اعظم خطا من هؤلاء واعظم من هذا كله ذكر الاتي عشر في خطبة وغيرها أولها نفقهم على حائط أولها نفقهم ليلت فهذا هو البذعة المنكرة التي تعلم بالاضطراب من دين الاسلام لانهم اعظم الامور المتدعة في دين الاسلام ولورثه الخطيب ذكر الاربع لم ينكر عليه وانما المنكر الاقتصار على واحد من الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم اكمل وسيرتهم افضل كما ذكر على أبي موسى ذكره لمردون أبي بكر مع أن عمر كان هو الخليفة الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة بل كثير من خطباء السنة بالغرب وغيرها يذكرون أبي بكر وعمر وعثمان ويربعون بذكر معاوية ولا يذكرون علينا قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون على فان كان ذكر الخلفاء باسمائهم حسنا فبعض أهل السنة يفعله وان لم يكن حسنا فبعض أهل السنة يتركه فخلق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة (الوجه السادس) أن يقال ان الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة اغما فعليه تعويضهم بغيرهم ويطعن عليهم فانه قد صرح عن من الفساد في الاسلام لا يخفى فأعلنوا بذكرهم والشاء عليهم والدعاء لهم ليكون ذلك حفظا للاسلام باظهار موالاتهم والشاء عليهم ومنعهم عن يردعوا عنهم والطنع عليهم فانه قد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال علي بن ابي طالب سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بهما وعضوا عليهما بالنواجذ واما كونه من الامور فان كل بدعة ضلالة والا حاد في ذكر خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب على رضى الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء الراشدين ويقول عمر بن عبد العزيز بعدا أولئك فقبل انه أول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة على المنبر فظهر ذلك كرهى والشاء عليه وذكر فضائله بعد ان كان طائفة من يفيض عليها لا يختارون ذلك والخوارج تبغض عليا وعثمان وتكفرهما فكان في ذكرهما مع أبي بكر وعمر رضى الله عنهم ودعى الخوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم والرافضة من هؤلاء وهؤلاء يفيضون أبي بكر وعمر وعثمان ويسبهم بل قد يكفرونهم فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم ودعى الرافضة ولما قاموا في دولة خدائسده الذي صنفه هذا الرافضي هذا الكتاب فأرادوا اظهار مذهب الرافضة واطفا مذهب أهل السنة وعقدوا الوية بالفتنة وأطلقوا عنان البدعة وأظهروا من الشر والفساد ما لا يبلغه الارب العباد كان مما احتالوا به ان استقروا بعض المنتسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فافتي من أفتى بانه لا يجب اما جهل ابعصودهم واما خوف فأنهم وهيبه لهم وهؤلاء اغما كما مقصودهم منع ذكر الخلفاء ثم عروا عن ذلك بذكر على والاحدى عشر الذين يزعمون أنهم معصومون فالتقى اذا علم أن مقصود المستفتي أن ترك ذكر الخلفاء يذكركم الاتي عشر وينادى حى على خير العمل

ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيه شيء اذا خلقه تعالى الله عن ذلك امر اءاله لا يكون مكانا لما حدث مطلقا وهو ما حدث حسنه كالسلام عند من يقول انه مخلوق فانه يقول ان الله صار متكلمنا بعد ان لم يكن متكلما فيكون جنس الكلام محذورا وذلك اذا قيل أراد بعد ان لم يكن مریدا فحدث جنس الارادة وكذلك اذا قيل علم بعد ان لم يكن عالما فيكون جنس العلم حادثا وأمثال هذا فان الله لا يكون مكانا لاجناس الحوادث وعلى هذا فيكون عبد العزيز يرقى ذكر على بطلان قول المريسي عدة حجج انه لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون مكانا لحادثه حادث ولا يكون ناقصا فيه شيء فنهضه ثلاث حجج وهذا الاينافي ما ذكره من انه خلق بالفعل الذي كان بالقدرة وأن الفعل صفة والله بقدر عليه ولا تنفعه منه مانع والله أحدث الاشياء بأمره وقوله عن قدرته وتعود ذلك فان هذا الفعل والقول المقدور الذي ليس هو مخلوقا منفصلا عنه ليس جنسه محذورا عنده وان كان الواحد من آحاده يكون بعد أن لم يكن فالجنس لا يقال حادث ولا يحدث بل لم يزل الله موصوفا بذلك عنده ولماذا قال ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيه شيء اذا خلقه فان ما كان جنسه محذورا كان قد زادت به الذات وقد عرف أن المخلوق عنده ما كان مسبوقا بفعله

الذي خلقه وقوله وقدرته وان المخلوق لا يكون الامتصلا عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز رحمه رضى الله عنه الكرامة ومن وافقهم في أنهم يجوزوا عليه أن يحدث له جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجودا فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدث له جنس صفات الكمال ومعه قدا انه لا

يكن موضوع الجهنم من أجناس صفات الكمال حتى حدث له لزم أن يكون قبل ذلك ناقصاً من صفات الكمال فلا يكون متكاملاً بل يكون موضوعاً قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله (١٥٠) عبد العزيز بن هون يقول الامام أحمد وغيره من الأئمة (رحمهم الله) قال أحدي

رده على الجهنمية باب ما أنكرت الجهنمية من أن يكون الله كلم موسى) فقلنا لم أنكرتم ذلك قالوا إن الله لم يتكلم ولا يتكلم وإنما يكون شفاً فعبّر عن الله وخلق صوتاً فأسمع وزعموا أن الكلام لا يكون إلا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكنون أو غير الله أن يقول باموسى إني أنا ربك أو يقول إني أنا الله إني أنا فاعبدي وأقم الصلاة كرى فن قال ذلك زعم أن غير الله ادعى الربوية ولو كان كإعجاز الجسمي أن الله يكون شيئاً كان يقسول ذلك المكنون باموسى إني أنا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليماً وقال تعالى ولما كلم موسى لميقاتنا وكلمه به وقال تعالى إني اصطفتك على الناس رسالاً وبكلامي هذا منصوب القسر أن وأما قالوا إن الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الأعشى عن خزيمة عن عبد بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ما ينسبه وبينه ترجمان وأما قولهم إن الكلام لا يكون إلا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وحضرنا مع داود الجبال يسبحن آرائهاهن يسبحن بحجوف وفم ولسان وشفتين والحوارح إذا شهدت على الكافر فقلاوا لم يهدمتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء آرائهاهن نطق بحجوف وفم ولسان ولكن

ليبطل الأذان المنقول بالتواتر من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويمنع قراءة الأحاديث الثابتة الصحيحة التي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعوض عنها الأحاديث التي افتراها المفترون ويبطل الشرائع المعلوم من دين الإسلام ويعوض عنها بالبدعة المفضلة ويتوسل بذلك إلى إظهار دين الملاحدة الذين يسطنون مذهب الفلاسفة ويتظاهرون بدين الإسلام وهم كافر من اليهود والنصارى إلى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم المكابدين للإسلام وأهلهم يجعل للفقى أن يبقى لما يحير إلى هذه المفاصل وإذا كان ذلك الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد للمأثور بهم عند مثل هذه الأحوال كان هذا مما يؤمر به في مثل هذه الأحوال وإن لم يكن من الواجبات التي تحجب مطلقاً ولأن السنن التي تحافظ في كل زمان ومكان كأن عسكر المسلمين والكفار إذا كان لهؤلاء شعراء ولهؤلاء شعراء ووجب إظهار شعراء الإسلام دون شعراء الكفر في مثل تلك الحالة هذا واجب في كل زمان ومكان فإذا قدر أن الواجبات الشرعية لا تقوم إلا بإظهار ذلك الخلفاء وأنه إذا ترك ذلك ظهر شعراء أهل البدع والضلال صار مأثوراً به في مثل هذه الأحوال والأماور المأثور بها منهم ما هو واجب وأستحسن دائماً كالصالحات الخس والوتر وركعتي القمر ومنها ما يؤمر به في بعض الأحوال إذا لم يحصل الواجبات الإلهية ولم تندفع المحرمات الإلهية (الوجه السابع أن يقال) الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر وفي الدعاء لسلطان الوقت ونحو ذلك إذا تكلم في ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الأدلة الشرعية كان كلامهم في ذلك مقبولاً وكان للصبب منهم أجزان وللغنى أجزعي ما فعله من الخير وخطوه مقفور له وأما إذا أخذ ببعض ذلك من يعوض عنه عما هو شر منه كطائف من التورم التي كان يدعي فيه أنه المهدي المعلوم الامام المعصوم إذا ذكره باسمه على المنبر وضغوه بالصفات التي تعلى أنها باطلة وجعلوا خروجهم خواص أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وكرامهم ذلك ذكر أي بكر وعمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم بالكتاب والسنة واجماع السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان أنهم خير هذه الأمة وأفضلها وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون في زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التورم مرتبة ينتصرون لذلك بأن ذكر الخلفاء الأربعة ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردوداً عليهم غاية الرد مع ذكرهم أمامهم ابن التورم بعد موته فإنه لا يشك من يؤمن بالله واليوم الآخر أن أبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وإن اتبعهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقامهم بأمره أجل بل ذكر غير واحد من الخلفاء من بني أمية وبني العباس أولى من ذكر هذا الملقب بالمهدي فإن خلافة أولئك خير من خلافة وقامهم بالإسلام خير من قيامه وظهورهم عشارق الأرض ومغارها أعظم من ظهوره وما فعلوا من الخير أعظم مما فعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والظلم والجهل والشتم ما تفعله أولئك فكيف يكون هو المهدي دونهم أم كيف يكون ذكره والنساء عليه في الخطبة واجادون ذكرهم فكيف ينكرون ذكر أولئك من يذكر مثل هذا وأعظم من ذلك أنكار هؤلاء الأمامية الذين ينكرون ذكر الخلفاء الراشدين وبذلكرون أنفي عشر رجلا كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاتي عشر أو أكمل خلافة وإمامة وأما سائر الاتي عشر فهم أصناف منهم من هو من العصاة المشهود لهم بالجنة كالخسن

الله أنطقها كيف شاء وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن يقول بحجوف ولا فم ولا شفتين ولا لسان فلما خفقت الحجج والحسن قال إن الله كلم موسى الآن كلامه غير فقلا وغير مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الأول ألا نبيكم تدفعون عن أنفسكم الشبهة

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يارب هذا الذي أجمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وإنما كلنك بقوة عشرة  
الآف لسان وفي قوة الالسن كلها وأنا أقوى من ذلك وأنا كلنك (١٥١) على قدر ما يطيق بذلك ولو كلنك بأكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحانه الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا فشيء قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقصل في أحلى حلوة سمعتموها فكانه منته فقد ذكرنا في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء وذكر ما استشهد به من الأثر أن الله تكلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان وأن له قوة الالسن كلها وهو أقوى من ذلك وأنه أيضا تكلم موسى على قدر ما يطيق ولو تكلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقا بعيشته وقوته كاذكر عبد العزيز وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القديمة اللازمة لذات التي لاتتعلق بعيشته ولا قدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم ويستكلم رذاعلى الجهمية (وقال الامام أحمد) وقلنا الجهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أليس الله هو القائل قالوا بكون الله شيئا فغير عن الله كما كونه شيئا فغير موسى قلنا فمن القائل قلنا أنت الذين أرسل إليهم ولتسلن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم أليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله إنما يكون شيء فغير عن الله قلنا قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم فشيء به بالاستمنام التي

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من العصابة المشهود لهم بالجنة وفي السابقين الأولين من هو أفضل منهم أمثل أهل بدر وهما وإن كانا سيدي شباب أهل الجنة فأوبكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكل من هذا الصنف وإذا قال القائل هما ولدان بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل وعلى بن أبي طالب أفضل منهما باتفاق أهل السنة والشعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرب إليه منهما وليس هو أفضل من السابقين الأولين وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولد من بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا قيل على هو ابن عمه قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون بمحمود تكلموا بالعباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكربيع بن الحارث بن عبد المطلب وحجة أفضل من العباس وعلى وجعفر أفضل من غيرهما وعلى أفضل من العباس فعلم أن الفضل بالإيمان والتقوى لا بالنسب وفي الثاني عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهو لأهلهم حكم أمثالهم في الأمة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم وفهم المنتظر لا وجوده ومفقود لا شفعة لهم فيه فهذا ليس في أتباعه الا شريح بلاخير وأما سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو أعلم وأدين منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكرنا خلقه الراشدين الذين ليس في الاسلام أفضل منهم من يعرض بك في قوم في المسلمين خلق كثيرا أفضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم وديارهم بخلق كثيرا أضعاف أضعاف ما انتفعوا به هؤلاء مع أن الذين بذكرهم قصدهم معاداة أسائر المسلمين والاستعانة على ذلك بالكفار والمنافقين وأطغاهما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي وعد الله أن يظهر على الدين كله ويفتح باب الرزقة والنفاق لمن يريد أفساد الله والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وتكمع الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز رفقنا فأغصوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوا مغضولان وعضوا عموحان فغيروا وأوجبوا الغسل

(فيقال) الذين نقلاوا الموضوع عن النبي صلى الله عليه وسلم فولاو فعلا والذين نعلوا الموضوعه ونوضوا على عهد وهو إبراهيم ويقر عليه ونقلوه إلى من بعدهم أكثر من الذين ينقلوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضئون على عهد ولم ينقلوا الموضوع الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معهودا عند هبة في الجاهلية وهم قد رأوا ويتوضأ ما لا يحصى عدده الله تعالى ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيره أنه قال ويل للعقاب ويظنون الا قدم من الذر مع أن القرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو اليها الطبايع فان حازن يقال انهم كذبوا واخطوا فمما نقلوا عنه من ذلك كان الكذب واخطا فمما نقلوا من لفظ الآية أقرب إلى الجواز وان قيل بل لفظ الآية ثبت بالنوا والذلي لا يمكن الخطأ فيه فتثبت التواتر في لفظ الموضوعه أولى وكل ولفظ الآية لا يتخالف ما نوا من السنة فان المسح جالس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت بالصلاة فما كان بالاسالة فهو الغسل وإذا خض أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص

تعد من دون الله لان الانصام لا تتكلم ولا تنصر ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الجنة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتهم الله بخلقهم حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق في مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات



لا يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمعتم بين كفر وتشبيه تعالى الله عن هذه الصفة بل يقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ولا يقول انه (١٥٣) كان لا يتكلم حتى خلق كلاما ولا يقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق علماً فلم ولا تقول انه قد كان ولا قدر حتى خلق لنفسه قدرة ولا تقول انه كان ولا نور له حتى خلق لنفسه نوراً ولا تقول انه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة فقديين احدى هذا الكلام الانكار على الفناء الذين شبهوه بالجمادات التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان مثل الاصنام العسودة من دون الله والانكار على من زعم انه كان في وقت من الاوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام فشبهه بالآدمي الذي كان لا يتكلم حتى خلق الله كلاما فانكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم وبالنسان الذي كان غير قادر على الكلام حتى خلق الله الكلام فكان قادر على الكلام في وقت دون وقت وبين أن من وصف الله بذلك فقد جمع بين الكفر حيث سلبه صفة الكلام وهي من أعظم صفات الكمال وبجدهما خربت به النصوص وبين التشبيه ثم قال أمجد بل يقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء فرد قول من لا يجعل الكلام متعلقاً بالشيئة كقول الكلامية ومن وافقهم ومن يقول كان ولا يتكلم حتى حدثه الكلام كقول الكرامية ونحوهم وقال لا يقول انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق علماً فلم ولا يقول انه كان ولا قدرة له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه

النوع الآخر باسم المسيح فالمسيح يقال على المسيح العام الذي يسدح فيه الغسل ويقال على الخاص الذي لا يسدح فيه الغسل ولهذا اطلاق كثير من لفظ ذوى الارحام فانه يوم العصبة كلهم وأهل الفروض وغيرهم ثم لما كان للعصبة وأصحاب الفروض اسم يخصهم بانى لفظ ذوى الارحام مختصاً بالعرفين لا يرتب فرض ولا نصيب وكذلك لفظ الحائز والمباح يوم ما ليس بحرام ثم قد يختص بأحد الاقسام الجسم وكذلك لفظ الممكن فيقال على ما ليس بممتنع ثم يختص بما ليس بواجب ولا ممتنع فيفرق بين الواجب والحائز والممكن العام والخاص وكذلك لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم يختص بغير الانسان ومثل هذا كثير واذا كان لاحد النوعين اسم يخصه في الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر ولفظ المسيح من هذا الباب وفي القرآن ما يدل على انه لم يرد مع الرجلين المسيح الذي هو قسم الغسل بل المسيح الذي الغسل قسم منه فانه قال الى الصكعين ولم يقل الى الكعاب كما قال الى المرافق فدل على انه ليس في الرجل كعب واحد كما في كل يدر في واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد أمر بالمسيح الى الغسلين الاثنين وهذا هو الغسل فان من يمسح بالمسيح الخاص يجعل المسيح لظهور القدمين وفي ذكره الغسل في العضوين الاولين والمسيح في الآخرين التنبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسيح العام فتارة يخرج عن المسح الخاص كما في مسح الرأس والعمامة والمسيح على الخفين وتارة لا يضمن المسح الكامل الذي هو الغسل كما في الرجلين المكشوفتين وقد تواترت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسيح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة كما تخالف الخوارج بخلاف ما يسمونهون انه يخالف لظاهر القرآن بل وارتغسل الرجلين والمسيح على انفسين أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم ونحو ذلك وفي ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل فان السرف يعتاد فبها كثيراً وفيه اختصار للكلام لان المعطوف والمعطوف عليه اذا كان فعلاً هاهنا من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله

علقتما ثنا واما ردا حتى غدت همالاً عنهما

والماء يسقى لا يقال علقت الماء لكن العلف والماء يصح معهما معنى الطعام وكذلك قوله

ورأيت زوجك في الوغي مثقلاً استسقاً ورشحاً

أي معتقلاً بحال الكن التقليد والاعتقال مجع معهما معنى الحمل وكذلك قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكوأب وأباريق وكأش من معين الى قوله وحور عين والحوار العين لا يطاف بهم ولكن المعنى يوقى بهذا وهذا وهم قد جفون ما يدل الظاهر على حسنه لا على نفسه كقوله تعالى يدخل من يشاء في رحته والظالمين أعد لهم عذاباً ألماً والمعنى يعذب الظالمين وهذه الآية فيها قراءة ثان مشهورة ان الخفض والنصب فالذين قرأوا بالنصب قالوا غير واحد منهم أعاد الأمر الى القسلة أي واسمحوار وسكم وأغسلوا أرجلكم الى الصكعين كالتبيين ومن قال انه عطف على محل الجار والمجرور يكون المعنى واسمحوار وسكم واسمحوار أرجلكم الى الصكعين وقولك مسحت الرجل ليس مراداً بقولك مسحت الرجل فله اذا عدى باباً أر يده معنى الاصاب أي الصقت به شيئاً واذا قيل مسحته لم يقتض ذلك أن يكون الصقت به شيئاً وانما يقتضى مجرد المسح

نوراً لا يقول انه كان ولا عظمة له حتى خلق لنفسه عظمة فتزعمه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا بد يقول بتجدد صفات الكمال بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال ومن صفات الكمال انه لم يزل متكلماً اذا شاء لان يكون الكلام خارجاً

عن قدرته ومشيئته ولهذا لم يقل لم يزل عالما اذا شاء ولا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر واما عنه حصل لم يزل الله عالما مستكلا غفورا وكلاما جديرا من الامة في هذا الاصل كثير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره البخاري في آخر مصححه

باليد بالاجاع (١) فتعين انه اذا مسحه بالماء وهو محجل فسرته السنة كما في قراءة الجبر وفي الجلة فالقرآن ليس فيه نفي ايجاب الفصل بل فيه ايجاب السمع فلو قد نزل السنة اوجب قدرا زاد على ما اوجبه القرآن لم يكن في هذا رافع لموجب القرآن فكيف اذا فسره وبنيت عنه وهذا مبسوط في موضعه وفي الجلة فاعلم ان سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبعر عنه فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين لئلا لفظ القرآن وعنه كما قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرن القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشرين آيات لم يحوزوها حتى يتعلموا معناها وما تقولوه الامامية ان الفرض مسح الرجلين الى الكعبين اللذين هما جميع الساق والقدم عند عقد الشرائع امر لا يدل عليه القرآن ووجه من الوجوه ولا فيه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم مخالفون للقرآن والسنة المتواترة ولا جماع السابقين الا الذين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن يوجب السمع بالآراء وبالاجل الى الكعبين مع ايجاب لفصل الوجه والدين الى المرافق فكان في ظاهرهما تامين ان في كل يد مرفوعة في كل رجل كعبين فهذا على قراءة الخلفض واما قراءة النصب فالعطف اغما يكون على الحمل اذا كان المعنى واحدا كقول الشاعر

معاوي اننا بشر فاصبح \* فلنسبا بالجمال ولا الحديد

فلو كان معنى قوله سمعت برأسي ورجلي هو معنى سمعت رأسي ورجلي لا يمكن كون العطف على الحمل لكن المعنى مختلف فاعلم ان قوله وارجلكم بالنصب عطف على وايدبكم كما قاله الذين قرءوه كذلك وحديثه هذه القراءة نص في وجوب الفصل وليس في واحد من القراءتين ما يدل ظاهره على قولهم فاعلم ان القوم قد سلكوا بظاهر القرآن وهذا حال سائر اهل الاقوال الضعيفة الذين يحضون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذا خفي الامر عليهم مع انه لم يوجب في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كمن قال من الخوارج لا يصلي في السفر الا ربعا ومن قال ان الاربع افضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحكم بظاهره وبين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين ان ما دل عليه ظاهر القرآن حق وانه ليس بعام مخصوص فانه ليس هناك عموم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقتلوا المشركين فانه عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله يوصيكم الله في اولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ الطاهر براديه ما يظهر للانسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم الفاسد شي كثير واما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الرافضي) وكلمتني التين ورد بهما القرآن فقال في متعة الحج فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وتأسف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها لما حجب قارنا وقال لو استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى وقال في متعة النساء فما استمتعتم

(١) قوله فتعين انه اذا مسح كذا بالاصل فليصر اه مصححه

(٣٠ - منهاج فاني) الله امره ان يخرج من ذريتك بعثا الى النار الحديث فيه طول استوفاه في موضع آخر وقال بعد ذلك باب ما جاز في قول الله تعالى كل يوم هو في شأن وقال ما ياتيهم من ذل من ربهم محدث وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وان احدنه

لا يشبه حدث الخوارج لقوله تعالى ليس كذلك وهو السميع البصير ذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما شاء  
وانما أحدث أن لا تسلموا في الصلاة وقول (١٥٤) ابن عباس كتابكم أحدثنا الأخبار بالرجح عهدا محضاً لم يشب

به منهن فأوهن أجورهن فريضة وأسفر في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومدة خلافة  
أبي بكر وبعض خلافة عمر إلى أن سعد المنبر وقال متعتان كنا متعالتين على عهد رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم وأما نهى عنهما

(والجواب أن يقال) أما متعة الحج فتقتضي جوازها بين أئمة المسلمين ودعواهم أن أهل السنة  
ابتدعوا تحريمها كذب عليهم بل أكره لهاء السنة يستحبون المتعة ويرجونها أو يوجبونها  
والمتعة اسم جامع لمن أعمر في أشهر الحج وجمع بينها وبين سفر واحد أو حمل من أحرامه  
بالعرة ثم أحرم بالحج أو أحرم بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا  
والمروة قبل التحلل من أحرامه لكونه ساق الهدى أو مطلقاً وقدره بالمتعة فيجوز العرة في أشهر  
الحج وأكثر العلماء كأجد وغيره من فقهاء الحديث وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق  
والشافعي في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المتعة وإن كان منهم من يرحم القرآن  
كأبي حنيفة ومنهم من يرحم التمتع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأجد  
والصحيح وهو الصريح من نص أحد أنه إن ساق الهدى فالتقارن أفضل والأفان التحلل من  
أحرامه بجمرة أفضل فإن الأول هو الذي فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع  
والثاني هو الذي أمر به من لم يسق الهدى من أصحابه بل كثير من أهل السنة من وجوب المتعة  
كأبوي عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كابن حزم وغيره لما ذكره من أمر  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع وإذا كان أهل السنة متفقين على  
جوازها وأكثروا يستحبونها ومنهم من وجبها علم أن ما ذكره من ابتداء تحريمها كذب عليهم  
وما ذكره عن عمر رضي الله عنه جوابه أن يقال أولها أن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من  
الأصحاب والتابعين حتى قال عمران بن حصين رضي الله عنه تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ونزل بها كذب الله قال فيها رجل رأيته ما شاء أخرجه في الصحيحين فأهل السنة  
متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويتلوه الأرواح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وان كان مقصوده الطعن على أهل السنة مطلقاً فهذا لا يراد عليهم وان كان مقصوده أن عمر  
أخطأ في مسئلة فهم لا ينزهون عن الأة راعياً الخطأ الأرواح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أقل خطاً من علي رضي الله عنه وقد جمع العلماء مسائل الفقه  
التي ضعف فيها قول أحدهما فوجد الضعيف في قول علي رضي الله عنه أكثر مثل افتائه بأن  
المتوفى عنهما زوجها بعد الإحليل مع أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه  
الموافقة لكتاب الله تقتضي أنها تحل بوضع الحمل وبذلك أفتى عمر وابن مسعود رضي الله عنهما  
ومثل افتائه بأن المفوضة يسقط مهرها بالموت وقد أفتى ابن مسعود وغيره أن لها المهر مهر  
نساءها كأرواء الأشجعيون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في روع بنت واشق وقد وجد من  
أقوال علي المتناقضة في مسائل الطلاق وأم الولد والفرائض وغير ذلك أكثر مما وجد من أقوال  
عمر المتناقضة وإن أراد بالتمتع فسبح الحج إلى العرة فهذه مسئلة تراعى بين الفقهاء فقهاء الحديث  
كأجد بن حنبل وغيره وأمرؤن بسبح الحج إلى العرة استحباباً ومنهم من وجبه كهل الظاهر وهو  
قول ابن عباس رضي الله عنهما ومذهب الشيعة وأبي حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير  
في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق  
الناس نظراً وأعلم الناس في هذا  
الباب بصريح القول ومصرح  
المعقول وإن أقوالهم هي الموافقة  
لنصوص وللعقول ولهذا تألف  
ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض  
والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة  
أقوال السلف والائمة فلم يعرفوا  
حقيقة المنصوص والمعقول  
فتسبب بهم الطرق وصاروا  
مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى  
وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي  
شقاق بعيد ولهذا قال الامام أجد  
في أول خطبة فيباخرجه في الرد على  
الزنادقة والجهمية الحمد لله الذي  
جعل في كل زمان قرة من الرسل  
بقايا من أهل العلم يدعون من ضل  
إلى الهدى ويصرون منهم على  
الذي يحبون بكاتب الله الموفق  
ويصرون بنور الله أهل الحق فكلم  
من قتل لا ليس قد أحياه وكم من  
ضال تائه قد هداه فما أحسن  
أثرهم على الناس وأجمع أثر الناس  
عليهم ينفعون عن كتاب الله تحريف  
الغالب وانحال المصلين وتأويل  
الحايلين الذين عقدوا آوية البدعة  
وأطلقوا عنان الفتنة فهم  
مخالفون للكتاب مختلفون في  
الكتاب يجمعون على مفارقة الكتاب  
يقولون على الله وفي الله نغير علم  
يتكلمون بالتشبه من الكلام  
ويتحدعون جهال الناس بما  
يشبهون عليهم فتعوز بالله من فتنة  
الضالين ومن أعظم أصول التفرق بينهم في هذه المسئلة مسئلة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم

الضيق

بنفسه ويتعلق بعيشته وقدرته فان هذا الأصل لما أنكره من أنكره من أهل الكلام الجمهية والمعتزلة ونحوهم ونظروا أنه لا يمكن إثبات

حدوث العالم وأثبت الصانع الإثبات حدوث الجسم ولا يمكن إثبات حدوثه إلا بآيات حدوث ما يقوم به من الصفات والأفعال  
 المعقبة الجاهل ذلك إلى أن ينفعوا عن صفاته وأفعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بعيشته وقدرته أو ينفعوا بعض ذلك

الفسخ والصحابة كانوا متنازعين في هذا فأكثروا منهم كل بأمر به ونقل عن أبي ذر وطائفة أنهم  
 منعوا منه فإن كان الفسخ صواباً فهو من أقوال أهل السنة وإن كان خطأ فهو من أقوال  
 أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وإن قد حوافي عمل كونه نهى عنها فأورد كان أعظم تبعاتها  
 من عمر وكان يقول إن المتعة كانت خاصة أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم  
 يتولون أبا ذر ويعظمونه فإن كان الخطأ في هذه المسئلة يوجب القدح فينبغي أن يقدحوا في أبي  
 ذر والاكساف يقدح في عمر دونه وعرف أفضل وأفقه منه وأعلم ويقال ثانياً إن عمر رضي الله عنه  
 لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن الصبي بن معبد قال له إنى أحرمت الحج والعمر جعفر قال  
 له عمر حديث لسنة نبيل صلى الله تعالى عليه وسلم روى الساق وغيره وكان عبد الله بن عمر  
 رضى الله عنهما يأمر بالمتعة فيقولون له إن أباك نهى عنها فيقول إن أبى لم يرهما يقولون فإذا ألحوا  
 عليه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تنبؤا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال  
 لو سمعت لمتعت وإنما كان عمر أدمر رضى الله عنه أنه كان يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة  
 المتعة تركوا العمرة في غير أشهر الحج فأراد أن لا يعسر البيت طول السنة فإذا أقر دوا الحج  
 اعتمر وأفي سائر السنة والاعتبار في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من المتعة باتفاق  
 الفقهاء الأربعة وغيرهم وذلك قال عمر وعلي رضى الله عنهما في قوله تعالى وأعزوا الحج والعمرة  
 لله قالوا إنما هما ما يخرج من بهمن دوراً أهله أراد عمر وعلي رضى الله عنهما أن يسافر للحج  
 سفراً وللمعتمرا والأفهام لم ينشأ الأحرار من دوراً الأهل ولا فصل ذلك رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفائه والأمام إذا اختار رعيته الأمر الفاضل فالأمر بالنهي نهى  
 عن مذهبه فكان نهى عن المتعة لوجه الاختيار لا على وجه التعصم وهو لم يقل أنا أحرمها وقد  
 قيل أنه نهى عن الفسخ والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء وهو من مسائل الاجتهاد فالفسخ  
 يحرمه أبو حنيفة ومالك والثاقبي لكن أجد وغيرهم من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل  
 يستحبونه بل يوجبونه بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول علي وعمر بن  
 حصين وابن عباس وإن عمر وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم  
 (وأما متعة النساء) المتنازع فيها فليس في الآية نص صريح بحلها فانه تعالى قال وأحل  
 لكم ما وراء ذلكم أن تنفوا بأموالكم محسنين غير مسافحين فما استمتعتم بهن من فأتوهن  
 أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما أراضيتهن من بعد الفريضة إن الله كان عليماً حكيماً  
 ومن لم يستطع منكم طولاً أن يشتم الحصة من الآية فقولوه فما استمتعتم بهن من فأتوهن لكل  
 من دخل بها ما مأمون لم يدخل بها فاتها لا تستحق النصف وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه  
 وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم مضافاً غلباً فجعل الأضامع العقد موجبا  
 لاستقرار الصداق فبين ذلك أنه ليس لتخصيص النكاح المؤقت بإعطاء الجارية ون السكاح  
 المؤبد معنى بل إعطاء الصداق كاملاً في المؤبد أو في فلابد أن تدل الآية على المؤبد ما بطريق  
 التخصيص وما بطريق العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعد هذا نكاح الأماء فعلم أن ما ذكر  
 كان في نكاح الحر ثم مطلقاً فإن قيل ففي قراءة طائفة من السلف استمتعتم بهن من إلى أجل  
 مسمى قيل أولاً ليست هذه القراءة متواترة وغايتها أن تكون كأخبار الأحاد ونحن لا نذكر

نقلوا أن الإسلام لا يقوم إلا بهذا  
 النبي وأن البهية من الفلاسفة  
 وغيرهم لا يطل قولهم إلا بهذا  
 الطريق وأخطأ في هذا وهذا  
 أما الفلاسفة الدهرية فإن هذه  
 الطريقة قد زادتهم اغراء وأوجب  
 لهم حجة محض هؤلاء عن دفعها إلا  
 بالمكارة التي لا تريد انصاف الاقوة  
 واغراء فقالوا لهم كيف يحدث  
 الحادث بلا سبب حادث وكيف  
 تكون الذات حالها وفعلها ورجوع  
 ما ينسب إليها واحد من الأزل إلى  
 الابد والعالم يصدر عن أبي وقت  
 دون وقت من غير فعل يقوم به ولا  
 سبب حادث فكان ما جعلوه أصلاً  
 للدين وشروطاً لمعرفة الله تعالى  
 منافية للدين وموجبا ما نعلم  
 كمال معرفة الله وكان ما احتجوا به  
 من الحج العقلية هي في الحقيقة  
 على نقض مطالبهم أهل  
 فالحوادث لا تحدث إلا بشرط جعلوه  
 مانعاً من الحدوث وأما أمور  
 الإسلام فإن هذا الأصل اضطرهم  
 إلى نفي صفات الله تعالى أشلا  
 تنتقض الحجة ومن لم ينف الصفات  
 نفي الأفعال القائمة به وغيرها مما  
 يتعلق بعيشته وقدرته ويزنهم  
 من عدم الإيمان ببعض ما جاء به  
 الرسول ومن يجد بعض ما يستحقه  
 الله تعالى من أسمائه وصفاته  
 ما أوجب لهم من التناقض  
 والازتياب ما تبين لاولي الألباب  
 فلم يعطوا الإيمان بالله ورسوله  
 حقه ولا الجهاد لله ولرسوله

حقه وقد قال تعالى إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا إلا أنه هذمع دعواهم أنهم  
 الدين وجهاد الأعداء به بالحج من الصحابة وأن ههنا ذلك الكعبض المألوف الذين لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

عدلوا في المسلمين العدل الذي شرعه الله لعباده اذا ادعى أنه أمكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم ثم انهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرعهم (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شيعا شيعا فالت

أن المتعة أحلت في أول الاسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك الثاني أن يقال ان كان هذا الحرف في خلاف ما ليس ثابتا من القراءة المشهورة فيكون منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلا حرمت نسخ هذا الحرف أو يكون الامر بالاتفاق في الوقت تنبيه على الإتيان في النكاح المطلق وغاية ما يقال انها حرة أتاها وكلاهما حق والامر بالاتفاق في الاستمتاع إلى أجل واجب اذا كان ذلك حلالا وانما يكون ذلك اذا كان الاستمتاع إلى أجل مسمى حلالا وهذا كان في أول الاسلام فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها إلى أجل مسمى حلال فانه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلى أجل مسمى بل قال فاستمتعوا بهن فمن قال فوهن أجورهن فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم لا وطء شبهة ولهذا يجب المهربي السكاح الغامض بالسنة والاتفاق والمتنع اذا اعتقد حل المتعة وفعله فعله المهر وأما الاستمتاع المحرم فلم يتناوله الآية فانه لو استمتع بالرأفة من غير عقد مطلقا وعنه كان زنا ولا مهر فيه وان كانت مستكرهة فقه نزاع مشهور وأما ما ذكره من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه حرم متعة النساء بعد الاحلال هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لا ين عباس رضي الله عنه لما أباح المتعة أنك امرؤ تأته ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم المتعة وطعم الحر الأهلية عام خبير رواد عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها أئمة الاسلام في زعمهم مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما عن الثوري عن علي بن علقم وعندهم وحفظهم ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هذا حديث صحيح يتلقى بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرمت في غزاة الفخ في يوم القيمة وقد ترازع رواه حديث علي رضي الله عنه هل قوله عام خبير بوقت نصريم الحرف فطأ أوله ونصريم المتعة والاول قول ابن عيينة وغيره قالوا انما حرمت عام الفخ ومن قال بالاحراق انها حرمت ثم أحلت وادعت طائفة ثالثة انها أحلت بعد ذلك ثم حرمت في حجة الوداع والروايات المستفظة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد احلالها والصواب أنها بعد أن حرمت لم تحل وأنها لما حرمت عام فسخ مكة لم تحل بعد ذلك ولم تحرم عام خبير بل عام خبير حرمت لحوم الجمر الأهلية وكان ابن عباس يبيع المتعة وأكل لحوم الجمر فأنكر علي بن أبي طالب ذلك عليه وقال انه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الجمر يوم خبير فقرر علي رضي الله عنه بينهما في ذلك كما روى ذلك ابن عباس رضي الله عنه ما لا ين عباس كان بينهما وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النبي عنها وأهل السنة يبعون عمر وعلي رضي الله عنه ما غيرهما من الخلفاء الراشدين فيما روى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيعة قالوا غلبا فيما روى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واتبعوا قول من خالفه وأضاف ان الله تعالى انما أباح في كتابه الزوجة وملاك البهين والآن مع بها ليست واحدة منها فانها لو كانت زوجة لتوارثا ولوجب عليها عدة الوفاة لحقها الطلاق الثلاث فان هذه احكام الزوجة في كتاب الله تعالى فلما اتفق عليها لزام النكاح دل على انتفاء النكاح

هو مخلوق وحقيقة قولهم لم يتكلم الله به كما كان قدما وهم يقولون لكن المعتزة صاروا يظنون اللفظ بأن الله منكم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال ان الله لم يتكلم ولا يتكلم كاذرا جدا أنهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الاول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسل الذين انما أخبروا الامم بكلام الله الذي أنزل اليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا ايضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الانبياء وهذا قول من وافقهم من القرامطة الباطنية ويصرون عن يتظاهر بالاسلام ويطن مذهب الصابئة والجوس ونحو ذلك وهو قول طوائف من ملاحدة الصوفية كالصهاب وحدة الوجود ونحوهم الذين أخذوا دين الصابئة والفرغانية والدرزية فانهم حرموا فالباطنية كاشفات والولاية والتحقق والذين قالوا ليس هو مخلوقا قل فريق منهم أنه لا يقابل المخلوق الا الله ديم اللازم للذات الذي ثبوته بدون مشيئة الرب وقدرته كشو الذات فقالوا ذلك ثم طائفة رأت أن الحروف والاصوات يتبع أن تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الامر والنهي والخبر وأنه ان عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان ثروا وان عبر عنه بالسرانية كان

الخيال وان عبر عنه بالعربية كان قرأنا فزعمهم أن تكون معاني القرآن هي معاني التوراة والانجيل وأن يكون الامر هو النبي وهو الخبر وأن تكون هذه صفاته لا أنواعه وتوحيدها يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف

وأصوات قدسية أزلية لا تتعلق بعيشته وقدرته كما قال الذين من قبلهم واتفق القرعان على أن تكليم الله للإنسان وتكليمه موسى وتكليمه لعماد يوم القيامة ومناداه لمن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك إنما هو خلق أدراك في السمع أدرك به ما لم يزل موجودا كما أن تحليسه عندهن

ينكر ما يستلزمه عبادته وأن يكشف لهم حجابا منفصلا عنهم ليس هو إلا خلق أدراك في أعينهم من غير أن يكون هناك حجاب منفصل عنهم يكشفهم وطائفة ثالثة لما رأيت شناعة كل من القولين قالت بل يكلمكم بعد أن لم يكن بشكلم بصوت وحروف وكلامه حادث فأنه

بذاته يتعلم عشمته وقدره وأنكرنا أن يقال لم يزل متكلم إذا شاء ذلك يقتضي تسلسل الحوادث وتعايقها وهذا هو الدليل الذي استدلوا به على حدوث أحسام العالم فليستدرك المؤمن العام كيف فرق هذا الكلام المحدث المتبعين الأمة وألقى بيننا العداوة والبغضاء مع أن كل طائفة تحتاج أن تضاهي من آمن ببعض الكتاب وفقر بعض الذم كل طائفة من الحق ما تنكره الأخرى فالذين قالوا

يخلق القرآن إنما اتفاهم في ذلك أنهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون الكلام لازما لزوم العلم بالكلام يتعلق بعيشته المتكلم وقدرته فقالوا يكون من صفات الفعل والمتكلم فعل الكلام ثم يبنوا فعلا الانفصال عنه لتفهم أن يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته وصار من قائلهم يرد أن يثبت كلاما لازما للتكلم لا يتعلق بعيشته وقدرته أمامنا وأحرزوا وبثبت أن المتكلم لا يقدر على التكلم ولا يمكنه أن يقول غير ما قال وبسبب

لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء المزموم والله تعالى أباح في كتابه الزواج بملك البين وحرما ما زاد على ذلك بقوله تعالى والذين هم أزواجهم حافظون الأعلى أزواجهن وما ملكت أيمانهم فأنهم غير ملومين فمن اشترى وراد ذلك فأولئك هم العادون والمستع بهابعد التحريم ليست زوجة ولا ملك عين فتكون حراما منصوص القرآن أما كونها ليست مملوكة فظاهر وأما كونها ليست زوجة فلا تنافي لأزواج النكاح فيها فان من لوازم النكاح كونه سببا للتوارث وثبوت عدة الوفاة فيه والطلاق الثلاث وتنصف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من الوازم فان قيل فقد تكون زوجة لا تراث كالزنية والامة قيل عندهم نكاح الزنية لا يجوز ونكاح الامة إنما يجوز عند الضرورة وهم يصون المتعة مطلقا ثم يقال نكاح الزنية والامة سبب للتوارث ولكن المانع قائم وهو الرق والكفر كما أن النسب سبب للتوارث إذا كان الولد رقيا وكافر أو أمة المانع قائم ولهذا إذا أعطي الولد أو أسلم وورث أباه وكذلك الزوجة إذا أسلمت في حياتها زوجها ورثته باتفاق المسلمين وكذلك إذا اعتقت في حياته واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين بخلاف المستع بها فان نفس كساحها لا يكون سببا للارث فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار هذا النكاح كولد الزنا الذي واد على فراش زوج فانه لا يلحق بالزنا في مجال فلا يكون أبنا يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قبل هدفه نزاع والجمهور يسلمونه ولكن ليس في هذا حجة عليهم فان جمع أحكام الزوجة منتفعا في المستع بها لم يثبت فيها شيء من خصائص النكاح الحلال فعلم انتفاء كونها زوجة وما ثبت فيها من الأحكام من حقوق النسب وجوب الاستبراء ودرء الحدود وجوب المهر ونحو ذلك فهذا يثبت في نكاح الشبهة فعلم أن وطء المستع بها ليس وطئا زوجة لكنه مع اعتقاد الحلال مثل الوطء يشبهه وأما كون وطءه حلالا فهذا مورد النزاع فلا يحججه أحد المتنازعين وإنما يحجج على الآخر موارد النص والاجماع

(فصل قال الرافضي) ومنع أبو بكر فاطمة أرثها فقالت ما بين أبي قحافة أرث أمك ولا أرث أبي وإنما في ذلك الرواية أن فردوها وكان هو القرم لها لأن الصدقة تحل له لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة على ما رووه عنه فالقرآن يخالف ذلك لأن الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين ولم يحصل الله ذلك خاصا بالامة دونة صلى الله تعالى عليه وسلم وكذبوا به فقال تعالى يورث سليمان داود وقال تعالى عن زكريا وإنا أنفقنا المولى من رزاقنا وكانت امرأتنا عاقرا فهبلى من أدرك وليا ربي ويورث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة رضي الله عنها أرث أمك ولا أرث أبي لا علم بصحة عنها وان صحت ليس فيه حجة لأن أباهما صلات الله عليه وسلامه لا يقاس بأحد من الشر وليس أبو بكر أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما بينها ولا هو بمن حرم الله عليه صدقة الفرض والتطوع كما بينها ولا هو بأصنام جعل الله محبة مقدمة على محبة الأهل والمال كما جعل أمها كذلك والفرق بين الأنبياء وغيرهم أن الله تعالى صان الأنبياء عن أن يورثوا دنيا لا يكون ذلك شبهة لمن يقدر في نبوته هم ما بهم طلبوا الدنيا وورثوها ورثتهم وأما أبو بكر

المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختباره ومشيته فإذا قاله الأول المتكلم من فعل الكلام قال هو المتكلم من قام به الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

والشكك المعروف من قام به الكلام ومن يشكك بعيشته وقدرته ولهذا يوجد كثير من المتأخرين المصنفين في المسائل والكلام يذكر  
في أصل عظيم من أصول الاسلام الاحوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المتأخر عن السلف والائمة الذي يجمع

الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله فالتفسير ستافي  
صنف الملل والتحلل وذكرفهم من  
مقالات الام ما شاء الله والقول  
المعروف عن السلف والائمة لم  
يعرفه ولم يذكره والقاضي أبو بكر  
وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن  
الزغفراني وأبو الحسين المصري  
ومحمد بن الهيثم ونحو هؤلاء من  
أعيان الفضلاء المصنفين تحد  
أحدهم يذكر في مسئلة  
القرآن ونحوها عدة أقوال للامة  
ويختاروا واحد منها والقول الثابت  
عن السلف والائمة كالامام أحمد  
ونحوه من الائمة لا يذكره الواحد  
منهم مع ان عامة المنتسبين الى  
السنة من جميع الطوائف يقولون  
انهم متبعون للائمة كمالك والشافعي  
وأحمد وابن المارئي وجاد بن زيد  
وغيرهم لاسيما الامام أحمد فانه  
بسبب الحقنة المشهورة من الجهمية  
له ولغيره اظهر من السنة وروى من  
البدعة ما صار به اماما لمن بعده  
وقوله هو قول سائر الامة فلعامة  
المنتسبين الى السنة يدعون متابعيه  
والاقتداء به سواء كانوا موافقين له  
في الفروع والافان أصول الائمة  
في أصول الدين متفقة ولهذا اكمل  
اشتهر الرجل بالانساب الى السنة  
كانت موافقه لاجد أشد ولما  
كان الاشرى ونحوه أقسرب الى  
السنة من طوائف من أهل الكلام  
كان انسابه الى أجدأ أكثر من غيره  
كما هو معروف في كتبه وقد رأيت

الصديق وأما له فلا يتوهم بقدر فيها عجل ذلك كما كان الله تعالى يتسارع الخط والشعر صيانة  
النسبة عن الشبهة وان كان غيره لم يحتاج الى هذه الصيانة (الثاني) قوله والتجالي الرواية انفرد  
بها كذب فان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة ورواه عنه أبو بكر  
وعمر وعثمان وعلي وطرفة والزيروسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطاب  
وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنه والرواية عن هؤلاء ثابتة في  
الصحيح والمسانيد مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث يقول القائل ان أبا بكر انفرد بالرواية  
يدل على فرط جهله وتعمده الكذب (الثالث) قوله وكان هو الغريم لها كذب فان أبا بكر  
لم يدع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته وانما هو صدقة لم يستحقها كآب المسجدين للسلين  
والعدل لو شهد رجل أنه وصي يجعل بيته مسجدا أو يحلل بئرهم مسجدا أو أرضهم مقبرة ونحو ذلك  
جازت شهادته باتفاق المسلمين وان كان هو من يجوز له أن يصلي في المسجد وشرب من ذلك  
البئر ويدفن في تلك المقبرة فان هذه شهادة بطحة عامة غير محصورة والشاهد دخل فيها بحكم  
العموم لا بحكم التعيين ومثل هذا لا يكون خصما ومثل هذا شهادة المسلم بحق لبيت المال على  
شخص لبيت المال عنده حق وشهادته أن هذا ليس له وارت الايت المال وشهادته  
على الذي عاين وجب نقض عهده وكون ماله في بيت المال ونحو ذلك ولو شهد عدل بأن فلانا  
وقف ماله على الفقراء والمساكين قبل شهادته وان كان الشاهد فقيرا (الرابع) أن  
الصديق رضي الله عنه لم يكن من أهل هذه الصدقة بل كان مستغنيا عنها ولا تنتفع هو ولا أهل  
بيته بهذه الصدقة كالأشهاد قوم من الأغنياء عى رجل أنه وصي بصدقة للفقراء فان هذه شهادة  
مقبولة بالاتفاق (الخامس) ان هذا القول فيه ما بعد دفعه على الراوي له من العصبية فقبلت  
شهادته لانه من باب الرواية للحديث لان الرواية تتضمن حكما عاما يدخل فيه الراوي وغيره وهذا  
من باب الخبر كالشهادة بروية الهلال فان ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يشاؤل الراوي  
وغيره وكذلك ما نهى عنه وكذلك ما أحبه وهذا الحديث يتضمن رواية بحكم شرعي ولهذا  
تضمن تحريم الميراث على ائمة أبي بكر عائشة رضي الله عنها وتضمن تحريم سراية هذا الميراث  
من الورثة وانما به انسابهم وتضمن وجوب صرف هذا المال في مصارف الصدقة  
(السادس) ان قوله على ما رويته قال قرآن بخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم  
لذلك مثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة فدونه صلى الله تعالى عليه وسلم (فيقال) أؤلا  
ليس في عموم لفظ الائمة ما يقتضي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فان الله تعالى قال  
يوصيكم الله في أولادكم لذلك مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان  
كانت واحدة فلها النصف ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له  
ولد وورثة أوأء فلاهما الثلث وان كان له اخوة فلاهما السدس وفي الآية الاخرى ولكم  
نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكنم الربع مما تركن الى قوله من بعد  
وصية يومئذ بها أو دين غير مضار وهذا الخطاب شامل للتصديق بالخطاب وليس فيه ما يوجب  
أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخاطب بها وكأني الخطاب يتناول من قصد الخطاب فان لم يعلم  
أن المعين مقصود بالخطاب لم يشمله اللفظ حتى ذهب طائفة من الناس الى أن الضمائر مطلقة

من أتباع الائمة أي حشنة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم يقول أقوالا ويكفرون من يقولها وتكون منصومة لا تنقل  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكتبة ما وقع من الانسباء والاضطراب في هذا الباب ولان شبهة الجهمية النفاة أثرت في قلوب كثير من الناس

حقى صار الحق الذى جاء به الرسول وهو المطابق للعقول لا يخفى بالهم ولا يتصورونه وصار فى أول الأمر ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمعنى المضمون يعبر عنه بعبارة فيها إجمال (١٥٩) وإيهاهم يقع بسببها نزاع وخصام والله تعالى بغفر

جميع المؤمنين والمؤمنات ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان هذا من تلك الدلج الكلامية كبدع الذين جعلوا أصل الدين مبنيا على كلامهم فى الأجسام والاعراض ولهذا كثر من السلف والأغلة هؤلاء وإذا رأيت الرجل قد صنف كتابا فى أصول الدين أو ورد فيه من أقوال أهل الباطل ما شاء الله ونصر فيه من أقوال أهل الحق ما شاء الله ومن عادته أنه يستوعب الأقوال فى المسئلة فيطأها إلا واحدا ورأيت فى مسئلة كلام الرب تعالى وأفعاله أو نحو ذلك ترك من الأقوال ما هو معروف عن السلف والأئمة تبين أن هذا القول لم يكن يعرفه ليقوله أو يرد ما لانه لم يحضر به الله ولم يعرف قائلا به وألانه خطره فدفعه بشبه من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين فى هذا الباب فيكون فى قول هذا حق وباطل وفى قول هذا حق وباطل والحق بعضهم هذا وهمع ثالث غيرهما العصمة انما هى ثابتة لمجوع الامه ليست ثابتة لطائفة بعضها فاذا رأيت من مصنف فى الكلام كصاحب الارشاد والمعتمد ومن اتبعهما من لم يذكر فى ذلك الاربعة أقوال وما يتعلق بها علم أنه لم يلقهم القول الخامس ولا السادس فضلا عن السابع فالذين

لا تنقل التخصيص فكيف يصير الخطاب فانه لا يتناول الامن قصدا لخطاب دون من لم يقصد ولو قدر انه عام يقبل التخصيص فانه عام للقصودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضى كون الذى صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هب أن الضمائر ضمائر التكلم والخطاب والقبلة لا تدل بنفسها على شئ بعينه لكن بحسب ما يقرن بها فضمائر الخطاب موضوعه لمن يقصده الخطاب بالخطاب وضمائر التكلم لمن يتكلم كائنا من كان لكن قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا كقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى وصيكم الله فى ألاكم لذكركم مثل حظ الانثيين قبل بل كاف الجماعة فى القرآن نارة تكون التى صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم دونه كقوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطعكم فى كثير من الامر لعنتم ولكن الله يحب اليكم الابيعان وزيه فى قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسق والعصيان أو ثلثهم الراشدون فان هذه الكاف الامة دون التى صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاءكم موسى من السماء أنفسكم عز رجليه ما عنت حريص عليكم المؤمنين رؤوف رحيم وكذلك قوله تعالى وأطعوا الله وأطعوا الرسول ولا تطعوا أعمالككم وقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبسكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كاف الخطاب فى هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من أرسل اليهم فلم يجوز أن تكون الكاف فى قوله تعالى وصيكم الله فى أولادكم مثل هذه الكافات فلا يكون فى السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا فى الساعى فانكسوا ما طاب لكم من النساء متى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعدلوا وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شئ منه فسا فكلوه من شئ ما رشا فان الضمير فى خفتم وتقسطوا وانكسوا وطاب لكم وما ملكت أيمانكم انما يتناول الامة دون نبيها صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبى صلى الله تعالى عليه وسلم له أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلا مهر كائنت ذلك بالنسب والاجماع (فان قيل) ما ذكرتموه من الامثلة فيها ما يقتضى اختصاص الآية فانه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول وخاطبهم بطاعته ومجته وذكر بعينه الهم علم أنه ليس داخل فى ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال آؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فافترضه وقال من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار ثم قال تلك حدود الله ومن يطمع الله ورسوله يدخله جنتا تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالدا فيها وله عذاب مهين فلما خاطبهم بعدم الدراية التى لا تناسب حال الرسول وذكر بعدهما ما يجب عليهم من طاعته فبدأ ذكر من مقدار الفرائض وأنهم ان أطاعوا الله ورسوله فى هذه الحدود استحقوا الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بأن يعطوا الأوراث أكثر من حقه أو يعطوا الوراث ما يستحقه دل ذلك على أن مخاطبين المساوين الدراية لم يذكره للموعودين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المتوعدين على معصية الله ورسوله وتعدى حدوده فيما قدره من

يسلكون طريقه ان كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يدكرون قول المعترضة وقول الكرامية ويطلونها ما لم يذكروا مع ذلك الا ما يقولون فيه وذهب الحشوية السنون الى الظاهر الى أن كلام الله تعالى قديم أنزلى ثم عروا أنه حروف وأصوات وقطعوا أن المسموع



من أقوال القرآن ونعماتهم عين كلام الله تعالى وأطلق الراعي منهم القول بأن المسموع صوت الله تعالى عن قولهم وهذا أقباس جهالهم  
ثم قالوا إذا كتب كلام الله بحسب من الأجسام رقوموا وسوما (١٦٠) وأسطروا وكلفوا بعبادتها كلام الله القديم فقد

كان إذ كان جسيما حاد ثام انقلب  
قد عاثم قضا بان المرقى من الاسطر  
هو الكلام القديم الذي هو حرف  
وأصوات وأصلهم أن الأصوات  
على قطعها وتواليها كانت ثابتة  
في الازل قائمة بذات البراري تعالى  
وقواعدهم مبنية على دفع  
الضرورات فلم يذكر أبو المعالي الا  
هذا القول مع قول المعتزلة  
والكلابية والكرامية ومعلوم أن  
هذا القول لا يقوله عاقل تصور  
ما يقول ولا تعرف هذا القول عن  
معروف العالم من المسلمين ولا رأينا  
في كتاب أحد أن المذاد الحادث  
انقلب قدجا ولأن المذاد الذي  
يكتبه القرآن قدس بل رأينا  
عامة المفسرين من أصحاب أحد  
وغيرهم يسكرون هذا القول  
ونسبون ناقله عن بعضهم الى  
الكذب وأبو المعالي وأمثاله  
أجل من أن يعمد الكذب  
لكن القول المحكي قد يسمع من  
قائل لم يضبطه وقد يكون القائل  
نفسه لم يخبر قولهم بل يذكر  
كلاما مجعلا يتداول النقصين ولا  
يميز بين لوازم أحدهما ولوازم  
الأخر فصعب الحكم بمفصلا ولا  
يحملة أجال القائل ثم إذا فصله  
بذكر لوازم أحدهما دون  
ما يعارضها ويناقضها مع احتمال  
الكلام على النوعين المتناقضين أو  
احتماله لهما وقد يحكي الحكمي  
بالاوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه  
وما كل من قال قول الاستم لوازمه  
بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم فلما حكى ما ينطعن من لوازم قوله هو أيضا من قوله لاسيا إذ لم ينفع  
القائل ما ينطعن لخاصة فيجعل قولاه بطريق الأولى ولا ريب أن من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين الأوجين كلام

الموارث وغير ذلك لم يدخل فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه كالم يدخل في نظرنا ولما  
كان ما ذكرهم من تحريم تعذيب الحدود وعقوب كز الفرائض المحدودة دل على أنه لا يجوز أن  
يزاد أحد من أهل الفرائض على ما قدره ودل على أنه لا يجوز الوصية لهم وكان هذا انحصار  
لما أمر به أولاً من الوصية للأولاد والأقربين ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام  
حجة الوداع إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وأهل السن كما في داود وغيره  
ورواه أهل السير واقفت الاستعلاء حتى ظن بعض الناس أن آية الوصية انما نسخت  
بهذا الخبر لأنه لم يرب استحقاق الآث واستحقاق الوصية منافية والسخر لا يكون إلا مع  
نفاق الناسخ والمنسوخ وأما السلف والجمهور فقالوا الناسخ هو آية الفرائض لأن الله تعالى  
قد قرر فرائض محدودة ومنع من تعدي حدوده فلذا أعطى الميت لوارثه أكثر مما حده الله  
فقد تعدي حد الله فكان ذلك محرماً فان ما زاد على المحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصب  
فاذا أخذ حق العامة فاعطاه هذا كان ظالماً ولهذا تنازع العلماء في ليس له عاصب  
هل يرذله أم لا فمن منع الرد قال الميراث حق لبيت المال فلا يجوز أن يعطى غيره ومن جوز  
الرد قال انما يوضع المال في بيت المال لكونه ليس له مستحق خاص وهو لاهمهم رحم خاص  
ورحم عام كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ذوالسهم أولى من لاهمهم والمقصود هنا أنه لا يمكنهم  
أقامة دليل على شمول الآية للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً (فان قيل) فلو مات أحد  
من أولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثه كما ماتت بناته الثلاث في حياته ومات ابنه ابراهيم  
(قيل) الخطاب في الآية للورث دون الورثة فلا يلزم إذا دخل أولاده في كاف الخطاب  
لكونهم موروثين أن يدخلوا إذا كانوا ورثين وضع ذلك أنه قال ولا يورث لكل واحد منهما  
السدس مما تركه أن كان له ولد فذكره بضمير الغيبة لا بضمير الخطاب وهو عائدة الى الخطاب  
وهو الموروث فكل من سوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولاده وغيرهم موروثون  
شملهم النص وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وارثاً لمن خوطب ولم يخاطب هو بان يورث  
أحدائياً وأولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من شملهم كاف الخطاب فوصاهم بأولادهم  
قد كرم مثل حظ الأنثيين فقاطعة رضي الله عنها وصاها الله في أولادها لذكر مثل حظ الأنثيين  
ولا يورث بها الوما ماتت في حياتها لكل واحد منهما السدس (فان قيل) ففي آية الزوجين قال ولكم  
ولهن قبل أولاد الرافضة يقولون أن أزواجه لم يرثنه ولا معه العباس وأما رثته البنت وحدها  
(ثانياً) أنه بعد نزول الآية لم يعلم أنه مات واحد من أزواجه ولها مال حتى يكون وارثاً لها  
وأما ما يحكيه رضي الله عنها فماتت عكة وأما زين بنت خزيمة الهلالية فماتت بالمدينة لكن  
من أين تعلم أنها خلفت مالاً وأن آية الفرائض كانت قد نزلت فان قوله تعالى ولكم نصف  
ماتركه أزواجكم انما تناول من ماتت له زوجة ولها تركه فان ثمة له زوجة ولها تركه وأما مات  
ولما لم يلمها لم يخاطب بهذه الكاف ويتقدر ذلك فلا يلزم من شمول إحدى الكافين له شمول  
الأخرى بل ذلك موقوف على الدليل (فان قيل) فاتهم يقولون ان ما ماتت في حقه من الاحكام  
ثبت في حق أمته وبالعكس فان الله إذا أمر بما رتال الامة وان ذلك قد عرف بعبارة الشرع  
ولهذا قال تعالى فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكم كماله ليكون على المؤمنين حرج في أزواج

الله ومكتوب في المصاحف وهذا الاطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ثم من هؤلاء من اذا سئل عن المداود وصوت العبد اقدم هو انكر ذلك وربما سكت عن ذلك وكره الكلام فيه بنى او (١٦١) اثبات خسية انه يجسر ذلك الابدعة مع انه لو سمع من يقول

ان المداد قديم أزمنة العذاب  
الالام وأما صوت العبد فقد تكلم  
فيه طائفة من المتبيين الى الأئمة  
كالشافعي وأحمد وغيرهما فاتفقوا  
قال ان الصوت المسموع قديم ومنهم  
من يقول يسمع شئ من الصوت  
القديم والحدث وهذا خطأ في العقل  
الصريح وهو بدعة وقول فسيق  
والامام أحمد وجه آخر أصابه  
مشكور لما هو أخف من ذلك  
فان أحمد وأئمة أصحبه قد أنكروا  
على من قال اللفظ بالقرآن غير  
مخلاق فكيف يعين قال الصوت غير  
مخلاق فكيف يعين قال الصوت قديم  
وقد بدعوا هؤلاء وأمروا بهجرهم  
وقد صنف المروزي في ذاك مصنفًا  
كبيرًا ذكره الخلال في كتاب السنة  
كأجهوا وبدعوا من قال اللفظ  
مخلاق أيضًا كآيين في موضعه اذ  
المقصود هناك من أكار الفضلاء  
من لا يعرف أقوال الأئمة في أكار  
المسائل لا أقوال أهل الحق ولا  
أهل الباطل بل يعرف الاقول  
المتدعة في الاسلام من العلوم  
أن السلف والأئمة كان لهم قول  
ليس هو قول المعتزلة ولا الكلابية  
ولا الكرامة ولا هو قول المسنين  
بالشبهة فإن ذلك القول أكان  
أفضل الاسماء وأعلمها وخير قولها  
لا يعلم فيها احدا ولا مالا ومعلوم  
أن كل قول من هذه الاقوال فاسد  
من وجوه وقد يكون بعضها أفسد  
من بعض فتقول المعتزلة الذين قالوا  
ان كلام الله مخلوق وان كان فاسدا

أدعائهم إذا أقضوا منهن وطرا فذكر أنه أحل ذلك له فكون حلالا لأنه ولما خصه بالتحليل قال وأمر أمة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة قلب من دون المؤمنين فكيف يقال إن هذه الكاف لم تتناول قيل من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة الملوك إذا خاطبوا أميرا بأمر أن نظيره يخاطب بعن ذلك فهذا يعلم العادة والفرق المستقر في خطاب المخاطب كما تعلم معاني الانفاط بالعادة المستقرة أهل تلك اللغة أنهم يردون ذلك المعنى وإذا كان كذلك فالخطاب بصيغة الجمع قد توسعت عادة القرآن فيها تارة تناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأتارته لا تتناول فلا يجب أن يكون هذا الموضع مما تناولته وغاية ما يدعى المذبحي أن يقال الأصل يحمل الكافة كما يقول الأصل مساواة أمته له في الأحكام ومساوؤه لا تمتد في الأحكام حتى يقوم دليل التخصيص ومعلوم أنه خصائص كثيرة تخص بها من أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن يتكرر اختصاصه كسائر الخصائص لكن للإنسان أن يطالب بدليل الاختصاص ومعلوم أن الأحاديث الصحيحة المستفيضة بل المتواترة عنه أنه لا يورث أعظم من الأحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالصق وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الأحكام هل هو من خصائصه كتنازعهم في النبي والخمس هل كان ملكا له أم لا وهل أبيع له ما حرم عليه من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه وذلك أن الله تعالى قال في كتابه بآل نوح أن الأنفال قبل الانفصال لله والرسول وقال في كتابه وأعطوا ما غنمتم من شيء فإن كان حصه للرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقال في كتابه ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وللفظ آفأ التي كلفظ آية الخمس وسورة الانفصال ترتب بسبب بدر فدخلت الغنائم في ذلك ما لا يرب وقد دخل في ذلك سائر ما أنفأ الله للمسلمين من مال الكفار كما كان لفظ التي في قدر أدبه كل ما آفأ الله على المسلمين فدخل فيه الغنائم وقد يخص ذلك آفأ الله عليهم مما لم يوجب المسلمون عليه تجبيل ولأركب ومن الأقوال قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفأ الله عليكم إلا الخمس والخمس مرد عليكم فلما آفأ هذه الأموال إلى الله والرسول رأى طائفة من أهل العلم أن هذه الأضافة تقتضي أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كأثر أملاك الناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك الغنائم (١) ونسبها إلى سمي وفيه التي أو بأربعة أخماسه ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كثر في وأما ما أوفى وأوحى وأحد وجها وأصحابه وسائر أمة المسلمين فلا يرون تخصيص الذي وهو ما أخذ من المشركين بغير قتال كالجزية وبالإخراج وقالت طائفة ثالثة من العلماء هذه الأضافة لا تقتضي أن تكون الأموال ملكا للرسول بل تقتضي أن يكون أمرها إلى الله والرسول فالرسول ينفعها بما أمره الله به كما ثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إني والله لا أعطي أحدا ولا أمتع أحدا وأما أنا فاسم أضاع حيث أمرت وقال أيضا في الحديث الصحيح سموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي (١) قوله ونسبها إلى سمي إلى قوله ملكا للرسول كذا الأصل ولغيره

( ٢١ - منهاج نافي ) من وجوه نقول الكلابية فاسد من وجوه وقول الكرامية فاسد من وجوه والامام أحمد وغيره من الائمة أنكروا هذه الأقوال كلها أنكروا قول الكلابية والكرامية بالنصوص الثابتة عنهم وإنكارهم بقول المعرفة من أئمة

مستفيض عنهم وانكروا على من جعل انفسا العباد بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول النسب الى هؤلاء الحشوية ولهذا لما كان ابو حامد مستد من كلام أبي الهادي وامثاله وأراد الرد على (١٦٣) الفلاسفة في تهافت ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقعية تارة كما يكلمهم بكلام الاشعرية وصار في البحث معهم الى موافق غايته فيها بيان تناقضهم واذا ازموا تناقضه قرأ في الوقت ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرتين التي والاثبات من حق ثابت في نفس الامر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالفين الاسلام لا بد أن يناقض حق معلوم من دين الاسلام موافق لصريح العقل فان الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمحالات العقول وانما يخبرون بمحازات العقول وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبره الرسل بل يخبر بما لا يعلمه العقل وما يجهز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والائمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والاشعرية يقولون بالواقعية ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكموا بناتيرهم به كما بناتيرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتاريخ السلف وحقائق افواههم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة وحقيقة المعقول الصريح التي لا تصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول الا يبلغ علمه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ولا رب أن الخطافي دقيق العلم مغفور لامة وان كان ذلك في المسائل العلمية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الامم واذ كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب

فانما أنا قاسم أقسم بدينكم فالرسول مبلغ عن الله أمره ونهيه فالمال المضاف الى الله ورسوله هو المال الذي يصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب ومستحب بخلاف الاموال التي ملكها الله لعباده فان لهم صرفها في المباحات ولهذا الما قال في المكاتبين وأتوهم من مال الله الذي آتاكم ذهب أكثر العباد ثلاث أو أربعة وخمسة وغيرها التي أن المراد أن آتاكم الله من الاموال التي ملكها الله العباد فانه لم يصفها الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما أضافه الى الله والرسول فانه لا يعطى الا فيما أمر الله به ورسوله فالانفال لله والرسول لان قسمتها الى الله والرسول ليست كالموارث التي قسمها الله بين المستحقين وكذلك مال الحسن ومال النبي ؑ وقد تنازع العلماء في الحسن والنبي ؑ فقال مالك وغيره من العلماء مصرفها واحد وهو فيما أمر الله به ورسوله وعين ما عنه من النسي والمساكين وابن السبيل تخصصها لهم بالذكر وقد روي عن أحد بن حنبل ما وافق ذلك وأنه جعل مصرف الحسن من الرزق مصرف النبي ؑ وهو تبع لحسن المغنم وقال الشافعي وأحد في الرواية المشهورة والحسن يقسم على خمسة أقسام وقال أبو حنيفة في ثلاثة فأسقط سهم الرسول وذوي القربى بموته صلى الله تعالى عليه وسلم قال داود بن علي ؑ بل مال النبي ؑ أيضا يقسم على خمسة أقسام والقول الاول أصح كما بسط أدلته في غيره هذا الموضوع وعلى ذلك تدل ستة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقوله لله والرسول في الحسن والنبي ؑ كقوله في الانفال لله والرسول فأضافه الرسول لانه هو الذي يقسم هذه الاموال بأمر الله ليست ملكا لاحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اني والله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أحدا وانما أنا قاسم أمتنع حيث أمرت بدل على أنه ليس بمالك لا أموال وانما هو منفذ لأمر الله عز وجل فيها وذلك بأن الله خيريه بين أن يكون ملكا يتولى أو أن يكون عبد ارسولا فاختر أن يكون عبدا رسولا وهذا على المرتين فان الملك الذي يصرف الاموال فيما أحببه ولائها عليه والعبد الرسول لا يصرف المال الا فيما أمر به فيكون ما يقضه عبادته وطاعة ليس في قسمه ما هو من المباح الذي لا يثاب عليه بل يثاب عليه كله وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفاد الله عليكم الا الحسن والحسين مودع عليكم بذلك فان قوله لي أي أمر مالي ولهذا قال والحسن مردود عليكم وعلى هذا الاصل فما كان يسد من أموال النبي التضيير وفدك ونحو خبر وغير ذلك هو من مال النبي الذي لم يكن ملكه ولا ورثه وانما ورث عنه ما ملكه بل تلك الاموال يجب أن تصرف فيما يحب الله ورسوله من الاعمال وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما ما قد ينظر أنه ملكه كما أوصى به بمحبرين وسهمه من خيريه فهاذا ما أن يقال حكمه حكم المال الاول وأما أن يقال هو ملكه ولكن حكم الله في حقه أن يأخذ من المال حاجته وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا ورث كافي الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقسم ورثتي دنسارا ولا درهما ما ركت به مائة نسائي ومائة نسائي فهو صدقة وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ورثت ما تركه فهو صدقة أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه وعن غيره يبين ذلك أن هذا مذكور في سياق قوله تعالى فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعدلوا وآتوا النساء صدقاتهن نحلة

الصلاة وتحرم انكر لكونه نأراً أرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما ذكر في زمانه ومكانه اذا كان مقصودا متابعة الرسول بحسب مكانه هو الحق بأن يقبل الله حسنة وتبنيه على اجتهداته ولا يؤخذ بما

أخطأ متحقق لقوله تعالى ربنا لا تأخذنا نسياناً وأخطأوا والشهرستاني لما كان أعلم بالمقالات من إخوانه ذكر في مسئلة الكلام قولاً سلساً وطيناً أنه قول السلف فقال في نهاية الاقدام بعد أن (١٦٣) ذكر قول الفلاسفة والاشعرية والكرامية وأن

المعتزلة لما قالت أجمع المسلمون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله وانفوقا على أنه سور وآيات وحروف منظومة وكلمات مجموعة وهي مقرونة ومسموعة على التصديق ولها مفتع وعجتم وآه مهجرة للرسول صلى الله عليه وسلم دلالة على صدقه وأن الاشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال السلف والحناية قد تقرر الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله وأن مانقره ونكتبه ونسمعه عن كلام الله فيجب أن تكون تلك الكلمات والحروف هي بعينها كلام الله ولما تقرر الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق يجب أن تكون تلك الكلمات أزلية غير مخلوقة ولقد كان الامر في أول الزمان على قولين أحدهما القدم والثاني الحدوث والقولان مقصوران على الكلمات المكتوبة والآيات المقسومة بالالسن فصار الا أن قول ثالث وهو حدوث الحروف والكلمات وقدم الكلام والامر الذي يدل عليه العبارات وهو خلاف القولين فكان السلف على اثبات القدم والازلية لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى واما ما ابتدئ به الاشعرية قولاً وقضى بحلول الحروف وهو خرق للاجماع وحكم بأن مانقره وكلام الله مجاز الاحقيقة وهو عين الابتداء فهل قال ورد السمع بأن

فإن طعن الحكم عن شيء منه نضام كلوه هنيئاً مرثياً الى قوله وصيكم الله في أولادكم لذ كرملة حظ الانثيين ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخاطب بهذا اقله ليس محض صامتة ولا ثلاث ولا رباع بل له أن يتزوج أكثر من ذلك ولا ما موراً أن يوفي كل امرأ صداقها بل له أن يتزوج من مذهب نفسه بل يغير صداق كما قال تعالى يا أيها النبي انا احللت لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكك عنك مما آفاه الله عليك الى قوله واما أتمؤنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد للنبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيما منهم ليكبر بكرهه عليك حرج وكان الله غفوراً رحيماً وإذا كان سائر الكلام مانعاً هو خطاب الامم وقد لم يدخل هو في عموم هذه الآية فان قيل بل انطلب متساو له ولائمة لكن خص هومن آية النكاح والصداق قيل وكذلك خص من آية الميراث فما قيل في تلك يقال مثله في هذه سواء قيل ان لفظ الاقتمه وخص منه أو قيل انه لم يشمله لكونه ليس من المخاطبين (السامع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان صفة الموروث والوارث وانما قصد بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل فالقصد هنا بيان مقدار نصيب هؤلاء المذكورين اذا كانوا ورثة ولهذا لو كان الميت مسلماً وهؤلاء كفاراً لم يروا اتفاق المسلمين وكذلك لو كان كفراً وهؤلاء مسلمين وكذلك لو كان عبداً وهم أحرار أو كان حراً وهم عبيد وكذلك القتال عدا عند عامة المسلمين وكذلك القتال خطاً من الدية وفي غير هاتين وأذا علم أن في الموتى من يرثه ولادم وفهم من لا يرثه أولاده والآية لم تفصل من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والموروث علم أنه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصد بها بيان حقوق هؤلاء اذا كانوا ورثة حينئذ فلا ينافي ما ذهب إليه من يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرث ولا يورث فلا ن لا يكون فيها دلالة على كونه هو يورث بطريق الأولى والآخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سقت السماء العشر وبما سقى بالوادي والنواضح نصف العشر فانه قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما وما لا يجب واحتمل من هذا قوله لا يخرج بجموعه على وجوب الصدقة في الحضرات وقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا بقصد فيه الفرق بين البيع والربا بما في أن أحدهما حلال والآخر حرام ولم يقصد به بيان ما يجوز بيعه وما لا يجوز فلا يخرج بجموعه على جواز بيع كل شيء ومن ظن أن قوله وأحل الله بيع المنة والخنزير والجر والكب وأم الولد والوقف ومالك الغية والتنازل قبل بدو صلاحها ونحو ذلك كان غاطلاً (الثامن أن يقال) هب أن لفظ الآية عام فانه خص منها الوالد الكافر والعبد والقاتل بأدلة هي أضعف من الدليل الذي يدل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فان الصحابة الذين نقلوا عنه أن المسلم لا يرث الكافر وانه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبداً له مال قاله للبايع الآن بشرط المتباع وفي الجملة فاذا كانت الآية مخصوصة بنص أو اجاع كان تخصيصها بنص آخر جازماً باتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة الى أن العام المخصوص يبقى بجملا (١) قوله فان الصحابة ألحقوا سقط من الاصل خبران ولعل الاصل فان الصحابة الذين ألحقوا من الذين نقلوا نحن معاشر الانبياء لا يورث الخ اه معصيه

مانقره ونكتبه كلام الله دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته كما ورد السمع بأثبات تثير من الصفات من الوجه والدين الى غير ذلك من الصفات الخبرية قال السلف ولا يظن الظان بنا أن اثبت القديم للحروف والاصوات التي قامت بالاستئناس واصارت صفات لنا فان علم

اقتسمها واختلماها وتعلقها بكسبانها وفعالنا وقد نبذ السلف ارواحهم وصبروا على أنواع البلاء والحزن من معتزة الزمان دون أن يقولوا القرآن مخلوق ولم يكن ذلك حروفاً وصواتها (١٦٤) آفعالنا وكسبانيلهم عرفوا بقينا أن الله تعالى

وقد تنوع في تخصيص عموم القرآن اذ لم يكن مخصوصاً بمحبر الواحد فاما العام المخصوص فيجوز تخصيصه بمحبر الواحد عند دعواهم لاسباب الخبر الملقى بالقبول فانهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به وهذا الخبر تلقته الصحابة بالقبول وأجمعوا على العمل به كما سنده كره ان شاء الله تعالى والتخصيص بالنص المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول ظاهره العموم لكنسه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الاول لم يسلم ظهور العموم الا فبين علم أن هؤلاء برؤيته لا يقول ان ظاهره امر تروك بل يقول انما يقصد بها بيان نصيب الارث لابان الحال الذي ثبت فيه الارث فالآية عامة في الاولاد والموتى مطلقاً في الموروثين وأما شروط الارث فلم تعرض له الآية بل هي مطلقه فيه لا تدل عليه بنى ولا اثبات كما أن قوله تعالى فاقتلوا المشركين عام في الأشخاص مطلق في المكان والاحوال فان خطاب المقدلهذا المطلق يكون خطا مبتدأ مينا لحكم شرعى لم يتقدم منافية ولا يكون رافعا لظاهر خطاب شرعى فلا يكون مخالفاً للاصل (الوجه التاسع) أن يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث نبت بالسنة القطعية بما راجع إلى الصحابة وكل من هاد دليل قطعى فلا يعارض ذلك بما يظن أنه عموم وان كان عموماً فهو مخصوص لان ذلك لو كان دليلاً لما كان الاثبات فلا يعارض القطعى اذ الظنى لا يعارض القطعى وذلك أن هذا الخبر رواء غير واحد من الصحابة أو قات وبجبال وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصرف أحد من أزواجه على طلب الميراث ولأمر الميراث على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شيئاً وأخبر بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يرجع عن طلبه واستمر الامر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين الى على فغير سأم من ذلك ولا قسم تركه (الوجه العاشر) أن يقال ان أبابكر وعمر قد أعطا علباً ولأدمن المال أضعافاً مضاعفة ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينفع واحداً منهم مائة بشئ بل سلمه عمر الى على والعباس رضى الله عنهم بليانه ويقبلان فيه ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله وهذا مما يوجب انتفاء التهم عنهما في ذلك (الوجه الحادى عشر) أن يقال قد جرت العادة بان الظلمة من المaula اذا تولوا بعد عنهم من المaula الذين أحسنوا اليهم أو بوجههم وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك استعطفهم وأعطوهم ليكفوا عنهم منازعتهم فلو قدر والعباد الله أن أبابكر وعمر رضى الله عنهم متقبلان متوثبان كانت العادة تقضى بأن لا يراجا الورثة المستحقين للولاية وباتركه في المال بل يعطيتهم ذلك أو ضعفه ليكفوا عن المنازعة في الولاية وأما مع الولاية والميراث بالكلية فهذا الانعزاله فعله أحد من المaula وان كان من أظلم الناس وأبجرهم فعلم أن الذى فعلوه مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر خارج عن العادات الطبيعية في المaula كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بعالم يخص الله به غيره من ولادة الامور وهو الانزاد الانبياء لا يورثون (الوجه الثانى عشر) ان قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فاهبى من لدنك ولياً ورثى ورث من آل يعقوب لا يدل على محل النزاع لان الارث اسم يخص تحت أنواع والدال على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز فاذا قيل هذا حيوان لا يدل على أنه انسان أو فرس أو بعير وذلك أن لفظة الارث يستعمل

قولا وكلاماً وأمرأوان أمره غير خلقه بل هو أنى قديم بقدمه كما ورد القرآن بذلك في قوله تعالى له الخلق والأمر وقوله تعالى الله الا من قبل ومن بعد وقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقوله كن فيكون فالكائنات كلها انما تكون بقوله وأمره وقوله تعالى انما أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى واذا قال ربك واذا قلنا لا اله الا الله فالتسبيح مضافا الى الله أخص من اضافة الخلق فان المخلوق لا ينسب الى الله تعالى الا من جهة واحدة وهي الخلق والابداع والامر ينسب اليه لاعلى ثلث النسبة والافترق الفرق بين الخلق والامر وانطلقت والامر بات قالوا ومن جهة العقل العاقل يجد فراضاً ربابين قال وفعل وبين أمر وخلق ولو كان القول فعلاً كسائر الافعال بطل الفرق الضرورى فنبت أن القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبلية قبلية أنزلية اذ لو كان له أول لكان فعلاً سبقه قول آخر ويتسلسل قال وحققوا زيادة تحقيق فقالوا وقد ورد في التنزيل أطهر مما ذكرناه من الامور وهو التعرض لاثبات كلمات الله حيث قال تعالى وتنت كلمته بل صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته لو قال ولو لا كلمة سقت من ويك وقال تعالى قل لو كان الجرم ادا لكلمات ربي لقد انصرفت الصر قبل أن

تنتفد كلمات ربي وقال تعالى ولو أن ما فى الارض من شجرة أقلام والبحر عدى من بعد سبعة أعوام ما فتدت كلمات الله وقال تعالى ولكن حق القول منى وكذلك حقت كلمة العذاب فانزى على الكلام بلفظ الأمر وتنبت له الوحدة الحقيقية التى لا كفرة

فيها وما أمرنا الا واحدة كلم بالبصر وثار يحيى بلفظ الكلمات وثبت لها الكثرة البالغة التي لا وحده فيها ولا نهاية لها ما نفدت  
كلمات الله فله تعالى اذا امر واحد كلمات كثيرة وذلك لا يتصور (١٦٥) الابحرف فغن هذا قلنا امره قديم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر  
والروحانيات مظاهر الكلمات  
والاجسام مظاهر الروحانيات  
والاداع والخلق انما يتبدع من  
من الارواح والاجسام وأما  
الكلمات والحروف والامر فآزلية  
قديمة وكأن امره لا يشبه امرنا  
فكلماته وحروف كلماته لا تشبه  
كلماتنا وهي حروف قديمة عذوبة  
وكان الحروف بسائط الكلمات  
والكلمات أسباب الروحانيات  
والروحانيات مديرات الجسمانيات  
وكل الكون قائم بكلمات الله محفوظ  
بامر الله قال ولا يغفلن غافل عن  
مذهب السلف وظهور القول في  
حدوث الحروف فان له شأنهم  
يسلون الفرق بين القراءة والمقروء  
والكتابة والمكتوب ويحكمون أن  
القراءة هي صفاتنا وفعلنا غير المقروء  
الذي هو ليس صفاتنا ولا فعلنا غير  
أن المقروء بالقراءة قصص وأخبار  
وأحكام وأمر وليس المقرء من  
قصة آدم وإبليس هو بعينه المقروء  
من قصة موسى وفرعون وليست  
أحكام الشرائع الماضية هي  
بعضها أحكام الشرائع الحاضرة فلا  
بدان من كلمات قصير عن كلمة  
وزرع على كلمة ولا بد من حروف  
تتركب منها الكلمات وثلاث  
الحروف لا تشبه حروفنا وثلاث  
الكلمات لا تشبه كلماتنا (قلت)  
فهذا الذي ذكره الشهرستاني  
وحكام السلف والخلفاء ليس  
هو من الاقوال التي ذكرها صاحب  
الارشاد وأتباعه فان أولئك

في ارب العلم والنسوة والمثث وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين  
اصطبقنا من عبادنا وقال أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقال  
تعالى وثلاث الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم  
وأموالهم وأرضان مطوَّها وقال تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين  
وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها  
وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ان الارض يرثها عبادي الصالحون وقال  
التي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وانما يورثوا العلم فمن أخذه  
أخذ بحظ وافر رواداً يورثون غيره وهكذا لفظ الخلافة ولهذا يقال الوارث خليفة الميت  
أي خلفه فيما تركه وانتلافة قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير  
ذلك واذا كان كذلك فقولته تعالى وورث سليمان داود وقوه برثي وبرث من آل يعقوب انما  
يدل على جنس الارث لا يدل على ارث المال فاستدل المستدل بهذا الكلام على خصوص  
ارث المال جهل منه وجه الدلالة كالقول في هذا خليفة هذا وقس عليه كان دال على خلافة مطلقة  
لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو امراته أو مملكته أو غير ذلك من الامور (الوجه الثالث  
عشر) أن يقال المراد بهذا الارث ارث العلم والنسوة ونحو ذلك لارث المال وذلك لانه قال  
وورث سليمان داود ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله  
(وأيضاً) فليس في كونه ورث ماله صفة مدح لا لاداء ولا لسليمان فان اليهودي والنصراني  
يرثان بامواله والا يتسبقت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأيضاً) فارت  
المال هو من الامور العادية المشتركة بين الناس كالاكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا  
لا يقص عن الانبياء وبما قص ما فيه عبقرو فائدة تستفاد والاقول القائل مات فلان وورث  
ماله ابنه مثل قوله ودفنه ومثل قوله كلوا واشربوا وناموا ونحو ذلك مما لا يحسن أن يجعل من  
قصص القرآن وكذلك قوله عن زكريا برثي وبرث من آل يعقوب ليس المراد بآرث المال  
لانه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من أموالهم بل انما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو وروثوا ولان  
التي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطلب ولد البرث ماله فانه لو كان يورث لم يكن بمن أن ينتقل  
المال الى غيره سواء كان ابناً أو غيره فلو كان مقصود بالولد أن يرث ماله كان مقصوداً به لانه  
أحد غيره وهذا لا يقصد اعظم الناس بخلا وشعاعاً من ينتقل اليه المال فانه لو كان الولد  
موجوداً وقصد اعطاه دون غيره لكان المقصود اعطاه الولد وأما اذا لم يكن له ولد وليس مراده  
بالولد أن يحز المال دون غيره كان المقصود لا يأخذ أولئك المال وقصد الولد لا يقصد الثاني  
فقيم من أقل الناس عقلاً وديناً (وأيضاً) فزكريا عليه السلام لم يعرف له مال بل كان تجاراً  
ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس (وأيضاً) فانه قال وانى خفت الموالي من  
وراثي ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده اذ مات فان هذا ليس بخوف والله أعلم

وبالله التوفيق  
(فصل قال الرافضي) ولما ذكرنا فاعلم أن اباها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وهي باقند قال أبو بكر لها هي أسود وأجر شهيدك بذلك فجاءت بأمر أي شهيدك لها بذلك

لم يحكموا الا قول من يجعل القدم عن صوت العبد والمداود هذا القول لا يعرفه قائله قول أمصطفى الاسلام وأما القول الذي  
ذكره الشهرستاني فقال له طائفة كثيرة وهو أحد القولين لثاني أصحاب أجدوا مالك والشافعي وغيرهم من الطوائف وهو المذکور

عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السليمة وقد قاله طائفة غير هؤلاء كاذر ذلك الاشعري في كتاب المقالات لما ذكر كلام ابن كلاب فقال  
قال ابن كلاب ان الله لم يزل متكلماً وان كلامه صفة (١٦٦) فاقمبه وانه قديم بكلامه وان كلامه قائمه كما ان العلم قائم

به والقدرة فاقمبه وان الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا يتقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض وانه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وان الله لا يجوز ان يكون غير صفاته فصفاته متغايرة وهو غير متغايّر قال وزعم هؤلاء ان الكلام غير محدث وان الله لم يزل متكلماً وانه مع ذلك جبروف واصوات وان هذا محرف والكثيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) فيبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مشتمل ان كلامهم على من زعم ان الله خلق الحروف وعلى من زعم ان الله لا يتكلم بصوت ومثل تشر فيهم بين صوت القاري وبين الصوت الذي يسمع من الله ونحو ذلك فهذا كله موجود عن السلف والائمة وبعض ما ذكر من هذا القول ليس هو معروفاً عن السلف والائمة مثل اثبات القدم والازلية لصين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي اطبقوا عليه هو ان كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والتزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من اصحاب احدى وغيرهم كما هو مبسوط في غير هذا الموضع والتزاع في ذلك مبنى على هذا الاصل وهو كون قوله مع انه غير مخلوق ومع انه قائم ومع انه لم يزل متكلماً هل يتعلق بقدرته ومشيئته ام لا فهذا القول

غير بين بل يجرى دقوه (والجواب) ان في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد ما لا يكاد يحصى الا بكلفة ولكن سنذكر من ذلك وجوهاً ان شاء الله تعالى (أحدها) ان ما ذكر من ادعاء فاطمة فدل ان هذا يناقض كونه ميراً نالها فان كان طلبها بطريق الارث امتنع ان يكون بطريق الهبة وان كان بطريق الهبة امتنع ان يكون بطريق الارث ثم ان كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متهان كان يورث كايورث غيره ان يوصى لوارث او يتحصن في مرض موته بأكثر من حصته وان كان في حصته فلا بد ان تكون هذه هبة مقبوضة والا فاذا وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب شيا حتى مات كان ذلك باطلا عند جماهير العلماء فكيف يهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فداً لفاطمة ولا يكون هذا امر مشهور عند أهل بيته والمسلمين حتى يختص بغيرته ام أين اوعلى رضى الله عنهما (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة رضى الله عنها ذلك كذب على فاطمة رضى الله تعالى عنها في ادعائها ذلك (الوجه الثالث) ان يقال ان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فاطمة في ذلك ازواجه وعه ولا تقبل عليهم شهادة امرأته واحدة ولا رجل واحد فكذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأته واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل واحد باتفاق أهل الحديث وشهادة الزوج جزو جفته فهو قول مشهور ان العلماء هم اربابنا عن اجدادهم لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وسعد والاوزاعي واسحق وغيرهم رضى الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا القول صفة القضية لم يجر للامام ان يحكم بشهادة رجل واحد ولا بأمرأة واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وكرههم لا يبيرون شهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكر الشهرستاني ونحوه الاقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام مسبعة اقوال والمقصود هنا ابا عبد الله الرازي في اكثر كتبهم بين مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للاشعري وهو ان يمتنع ان يحدث في نفسه كلام لم يكن له ليس

محل الحوادث وذلك لأنه قد ضعف هذا الأصل فلم يمكنه أن يثبت عليه بل أثبت ذلك بإجماع من كتب فقران الكلام له معنى غير العلم والارادة خلافا للعتزة ونحوهم وإذا كان كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال أنه معلوم واحد قد تم قائم بذات الله تعالى فلا يلزم من ذلك لكان خلاف الإجماع فهذا هو العدة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضئيف فان الأقوال في المسئلة متعددة غير قول المعرفة والكلاية وكان من الممكن أن يقال إن ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بعشئيه وقدرته أمكن أن يجعل كلام الله قد عابا بطريقة المعرفة فانه يمنع أن يحدثه قائما في نفسه أو في محل آخر فإذا امتنع حدوثه في نفسه تعين قدمه وان لم يثبت ذلك بل أمكن أن يتصور ما يتعلق بعشئيه وقدرته أمكن هنا قول الكرامة وقول أهل الحديث الذين يقولون أنه قول السلف والائمة فلم يتعين قول الكلاية فذكر في نهاية العقول ما جرت عادته وعادته به ذكره وهو أن معنى الكلام إما أن يكون هو الارادة والعلم وإما أن يكون الطلب مقاربا للارادة والحكم الذهنى مقاربا للعلم والاول باطل لان الانسان في الشاهد قد يخبر بما لا يعلم ولا يعتقد وقد يأمر بأمر لا يريد كالسيد اذا كان قصده امتحان العبد قال واذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لا تعاد الإجماع على أن ما هبة انظر لا تختلف في الشاهد والغائب قال فثبت أن أمر الله وتوحيده وشبهه صفات حقيقة قائم بذاته مغايرة لذاته وعلمه وأن الالفاظ الواردة في الكتب الالهية دالة عليها وإذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمه لان

ويعين ومن يحكم بشاهد معين بل يحكم بالطالب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله فثبت بأن عين فشهدت لها بذلك فقال امرأ لا يقبل قولها وقد رويوا جعنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين امرأت من أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتياج جاهل بريد أن يتجسس لنفسه فيجس عيبا فان هذا القول لوقاه الحاج بن يوسف واختار بن أبي عبد الله أمثالها لكان قد قال حقا فان امرأ واحدة لا يقبل قولها في الحكم بالمال المدعى بريد أن يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف اذا حكم مثل هذا عن أي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم رويوه جعنا فهذا لا يخبر لا يعرف حتى من دواوين الاسلام ولا يعرف عالم من العلماء رواءه وأم أين هي أم أسامة بن زيد وهي حاشنة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات وله الحق حرمه لكن الرواية التي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائل رويوا جعنا لا يكون الا في خبر متواتر في نكر حديث التي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد رواءه كابر الصصابة ويقولون انهم جميعا رويوا هذا الحديث انما يكون من أجل الناس وأعطاهم جحد الحق ويتقدي بأن يكون التي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم من أهل الجنة فهو كخبر عن غير ما من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من العشرة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد الثامن بايع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادة لهم بالجنة رواء أهل السق من غيره من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الأحاديث المعرفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذبون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأ زعموا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم يقال كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز أن يغلط في الشهادة ولهذا شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن عن يعلم أنهن من أهل الجنة لكانت شهادته أحداهن نصف شهادة رجل كما هو ذلك القرآن أن كان مسيرات أحداهن نصف ميراث رجل ودينها نصف دينه فترجل وهذا كله اتفاق المسلمين فكذلك المرأت من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز اللفظ عليها فكيف وقد يكون الانسان عن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليا شهد لها فرد شهادته لكونه زوجا فهذا مع لونه كذب الوصع لم يقدر اذ كانت شهادة الزوج من رودة عند أكر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب اما رجل آخر وامامها أتمع امرأ أو اما الحكم بشهادة رجل وامرأ مع عدم عين المدعي فهذه الاسوغ (الوجه السادس) قولهم انهم رويوا جعنا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق بدور معه حيث دار وان يفترقا حتى يراد على الحوض من أعظم الكلام كذا وجهلا فان هذا الحديث لم يروا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بساند صحيح ولا ضعف فكيف يقال انهم جميعا رويوا هذا الحديث وهل يكون كذب بمن روى عن الصصابة والعلماء أنهم رويوا حديثا والحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولوقيل رواء بعضهم وكان يمكن حصته لكان ممكنا وهو كذب قطع على التي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف اخباره أن أم أين في الجنة فهذا يمكن أنه قاله فان أم أين امرأ صالحة من المهاجرات فاجابها

الامة على قولين في هذه المسئلة منهم من نفي كون الله موصوفا بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلا واثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات كان ذلك



قولا ثالثا خارقة للاجماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لم يقل ان تلك المعاني قدية في قولكم كل من أثبت تلك المعاني أنها قدية قلنا القول في إثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قدما مسألة أخرى فلازم من ثبوت إحدى المسئلتين

إمها في الجسة لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من أصحابه أنه مع الحق وأب الحق يدور معه حيث دار ولن يفترق أحق بر داعي الحوض فإنه كلام ينزعه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أما ولا فلا ن الحوض إنما بر داعي له أشخاص كما قال للأناصار صبروا حتى تلقوني على الحوض وقال ابن حزم لا بعد ما بين آية إلى عدد دار أول الناس ورودا فصره الماهجر من الشعب رؤسا للناس نياا الذين لا ينكحون التمتع ولا تنقض لهم الله يدعيت أحدهم واجبه في صدره لا يجد لها قضاء وامسلم وغيره وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض وقد روى أنه قال اني تارك فيكم النخلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يفترق أحق بر داعي الحوض فهو من هذا البط وفيه كلام يذكر في موضعه ان شاء الله تعالى ولوصح هذا لكان السراية نواب القرآن أما الحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك أن قوله صدق وعلمه صالح ليس المراد به ان غيره لم يكن معه شيء من الحق وأيضاً فالحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودار الحق مع علي حتماً دار لوجب أن يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم من جهلهم يدعون ذلك ولكن من علم أنه لم يكن بأولي بالصفة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فهم من هو معصوم علم ككذبهم وقتلهم من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى بالصواب منهم ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة كترها قاله ولا كان تناء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضاء عنه بأعظم من ثناءه عليهم ورضاءه عنهم بل لو قال القائل أنه لا يعرف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عتب على عثمان في شيء وقد عتب على علي في غير موضع لما أبعد قاله لما أراد أن يتروى بعت أي جهل واشتكتة فاطمة لا يهاو قالت ان الناس يقولون أنك لا تعذب لبيبا نال فقام خطيبا وقال ان بني المخزومة استاذوني في بز وجوابتهم على س أبي طالب وأني لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا ان بر يدان أي طالب أن يطلق ابني ويتروى بعتهم فاقما فاطمة بضعة مني بريني مارا بها ويؤذي ما إذا هاتم ذكر صهر الله من بني عبد شمس فقال حدثني فصدقتي وعندي فوقتي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه في الصحيحين وكذلك لما طرقة فاطمة ليل لافقال أن ائصلان فقال له علي أعما نفسنا سيد الله ان شاء الله يعننا بعنا فأنطلق وهو يضرب فخذ ويقول وكان الانسان أكثر شيء جدلا وأما الفتاوى فقد أفتى أن المتوفى عنها زوجها هي حامل تعبد بعد الاجلين وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنايل بن بعلك على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أبو السنايل وأمثال ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز أن يحكم بنسبته وحده فلا يجوز له أن يحكم لنفسه (الوجه السابع) ان ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها ولا يتجوز ذلك الأرجل جاهل بحسب أنه يندمها وهو بحر حها فله ليس فمما ذكر ما يوجب القضب عليه اذ لم يحكم لو كان ذلك صحيحا الا بالحق الذي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه ومن طلب أن يحكم به بغير حكم الله ورسوله فامتنع ففضب وحلف أن لا يكلم الحما كم ولا صاحب الحما كم لم يكن هذا عما يحمده عليه ولا يحميذ به الحما كم بل هذا إلى أن يكون جرحا أقرب منه إلى أن يكون مدحا ونحن نعلم أن ما يحكى عن فاطمة وغيرهما من الصعاب من القوادح كثير منها كذب وبعضها كالواقفية متأولين

وت الأخرى لزم من اثبات كونه تعالى عالما بطم قديم اثبات كونه تعالى متكلما بكلام قديم وان سلنا ان هذا النوع من الاجماع يقتضى قدم كلام الله لكنه معارض بنوع آخر من الاجماع وهو أن أحدا من الامة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه فيكون التمسك بمبدأ ذكرتموه خرقا للاجماع وذكر من جواب ذلك قوله لولزم من اثبات هذه الصفة اثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني لزم من القول بالثبات العلم القديم اثبات الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق بين الموضوعين مذكور في الموصول فان المعتزلة يساءل ونسأل الفرق بين الموضوعين فلا يكون اثبات كلام الله بهذه الطريق على خلاف الاجماع قلنا قد يضاف كتاب الموصول ان احداث دليل لم يذكره أهل الاجماع لا يكون خرقا للاجماع (قلت) المقصود أن يعرف أنه عدل عن الطريقة المشهورة وهو أنه لو احدثه في نفسه لكان محلا للحوادث مع أنها عديمة ابن كلاب والاشعري ومن اتبعهما اضعف هذا الاصل عنده ولو اعتقد حصته لكان ذلك كافيا مغتضاه عن هذه الطريقة التي أخذ بها وليس المقصود هنا الكلام في مسألة القرآن فان هذا مبسوط في موضعه وأما الفرض التنه على اعتراف الفضلاء بأن هذا

الاصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمد في مسألة القرآن في موضع آخر فان اثبات المقدمة الاولى فيها كلام وإذا ليس هذا موضعه اذ كانت العدة فيه على أمر محقق وخبر الكاتب والمنازع يقول هذا اظهار الامر والخبر والا فهو نفس الامر لم يدل

انظر هنا على معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فهم يثابزون في أن الكاذب قام بنفسه حكم أول لفظة على معنى في نفسه بل أظهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذا وأما المقدمة

الثانية فضحة وذلك أنه يقال هب أن هذا ثبت لكن لا يجوز أن يتكلم بحروف ومعان فاقته في ذاته حادثة وهذا القول قول طوائف من المسلمين فليس هو خلاف الاجماع فان أبطل هذا بقوله ليس هو محلا للحوادث قبل فهذا انصح فهو دليل كاف كما سلكه من سلكه من الناس وان لم يصح بطل الدلالة فثبت أنه لا بد في اثبات قدمه من هذه المقدمة وأما قوله كل من أثبت انصاف الله بهذه المعاني فانه يقول بقدمها وأما الفرق الذي ذكره في الحصول فهو ان الامة اذا اختلفت في مسئلتين على قولين فان كان مأخذها واحدا كتنازعهم في الرد وذوي الارحام لم يكن لهم بعد ذلك موافقة هؤلاء في مسئلة هؤلاء في مسئلة وان كان المأخذ مختلفا كتنازعهم في الشفعة وميراث ذوي الارحام جاز موافقة هؤلاء في مسئلة هؤلاء في مسئلة فظن أن عدم قدم الكلام مع اثبات هذه المعاني من هذا الباب وليس الامر كذلك فان مأخذ اثبات هذه المعاني ليس هو مأخذ القدم فان القدم مبنى على مسئلة الصفات وعلى أنه هل يقوم به ما يتعلق بمشئته وقدرته وأما اثبات هذه المعاني فمسئلة أخرى والناس لهم في معنى الكلام أربعة أقوال أحدها أنه اللفظ الدال على المعنى والثاني أنه المعنى (٢٣ - منهاج ثاني) المدلول عليه باللفظ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منهما والرابع أنه اسم لمجموعهما وان كان مع القرينة برأيه أحدها وهذا قول الآفة وجهور الناس وحينئذ في أثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام يتناولها بالعموم

واذا كان بعضها ذاتا فليس القوم معصومين بل هم جميع كونهم أولاء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم وكذلك ما ذكر من خلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباها وتشتكي إليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى انما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح انما أشكركم في حقني الى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليد المشتكى وأنت المستعان وبك المستعان عليك التكلان وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ين عاس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ولم يقل سئني واستعني وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب واليد فلو غلب ومن المعلوم ان المرأ اذا طلعت مالا من في الامر فلم يعطها اياه لكونها لا تستحقه عنده وهو يأخذ ولم يعطه لاحد من أهله ولا أصدقائه بل أعطاه لجميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم انه لم يترك لآل فأى مدح الطالب في هذا الغضب لو كان مظلوما محضاً لم يكن غضبه الا للناس وكيف والتمية عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف يحال التهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول انما منع الله لاني لا يحل لي أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول انما أغضب لظن قليل من المال ليس من يذ كر مثل هذا عن فاطمة ويجعلهم من مناقبها جاهلاً وليس انه قد قدم المناقبة الذين قال فيهم ومنهم من يترك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبي الله سئمتنا الله من فضله ورسوله االى الله راغبون قد كر قروا رضوا وان أعطوا غضبوا ان لم يعطوا فذنبهم بذلك في مدح فاطمة بخلافه شبه من هؤلاء أفلا يكون قادحا فيها فقاتل الله الرافضة وانصف لاهل البيت منهم فانهم انصفوا بهم من العيب والشين ما لا يجني على ذي عين ولو قال قائل فاطمة لا تطلب الاحقياء لم يكن هذا بأولى من قول القائل أبو بكر لا يمنع جهوديا ولا نصر انبا حقه فكيف يمنع سيده نساء العالمين حقها فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهدوا اني بكر الله بنفق ماله الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلست من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مالا فلم يعطها اياه كما ثبت في الصحيحين عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله خادم فلم يعطها خادما وعليها التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يحتاجه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطها اياه اياها ان تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب ما لا يجب اعطاؤها اياه واذا لم يجب عليه الاعطام لم يكن مذموما بترك ما ليس بواجب وان كان مباحا ما اذا قدرنا أن الاعطال ليس عيبا فانه يستحق أن يجحد على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه مع أحد احقه لافي حيازة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعد موته وكذلك ما ذكر من انصافها أن تدفن ليلسا ولا يصلي عليها أحد منهم لا يحكيه عن فاطمة ويحكيه الارجل جاهل يترك على فاطمة ما لا يليق بها وهذا لوضوح لكان بالذنب المغفور وأولى منه بالسعي المشكور فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضرك أفضل الخلق أن يصلي عليه شر الخلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي عليه وسلم عليه الارار والنجار والمنافقون وهذا ان لم ينفعهم

أو الاستعارة إلى يمكنه السبيل قيام القفا والمعنى جميعاً بالذات ثم من يجوز نقل ذلك بحسبته وقدره فيمكنه أن يقول بالقدر ثم لا يقول بالضم في الكلام المعن وأن قال بالضم في نوع الكلام (١٧٠) ومن يجوز ذلك منهم طائفة يقولون بقدم الحروف

(وأما قوله) رَوَّاجِعَانِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بِأَلْفَامَةِ أَنَّ اللَّهَ يُغْضِبُ لِعَصْلٍ  
وَرَوْضِي رِضَالُكَ هَذَا كَذِبٌ مَارُودٌ هَذَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَعْرِفُ هَذَا فِي  
شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ الْمَعْرُوفَةِ وَلَا الْإِسْتِمْرَارِ وَعَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَحْمِجٍ  
وَلَوْلَا الْحَسَنُ وَنَحْنُ إِذَا شِئْنَا فَلَا طَاعَةَ بِالْحَقِّ وَبِأَنَّ اللَّهَ رَضِيَ عَنْهَا فَخَسَّ لَا يَبْكُرُ وَعَمَّ وَعَمَّ  
الْمُطْلَعُ وَالْإِسْرَافُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بَنِيكَ نَشِدُ وَنَشِدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ رِضَاءَهُ عَنْهُمْ فِي  
غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى لِقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبَايَعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ  
وَقَدْ قُبِّلَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَقَّى وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ وَمِنْ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ  
لَا يَرْضَى وَغَضِبَ أَحَدُهُمْ أَطْلَقَ كَاتِمَانِ كَانَ وَلَا مِنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَضِيَ عَنْ اللَّهِ بِكَوْنِ رِضَاءِ  
مَوْفَاقِ الرِّضَا لِلَّهِ فَهُوَ رَاضٍ عَنِ اللَّهِ بِحُكْمِ اللَّهِ أَنَّهُ مَوْفَاقٌ لِرِضَائِهِ وَإِذَا رِضَا بِحُكْمِ غَضَبِ الْغَضَبِ فَإِنَّ مِنْ  
رَضَى بِغَضَبِ غَيْرِهِ لَمْ أَنْ غَضَبُ لِعَصْلِهِ فَإِنَّ الْغَضَبَ إِذَا كَانَ مِنْ رِضَالِكَ فَلَمْ يَهْوَ مِنْ رَضَى اللَّهُ  
كَذَلِكَ الرَّبُّ تَعَالَى وَلَهُ الشُّلُّ الْأَعْلَى إِذَا رَضِيَ عَنْهُمْ غَضَبُ لِعَصْلِهِمْ أَذْهَوَ رَاضٍ بِغَضَبِهِمْ  
وَأَمَّا قَوْلُهُ) رَوَّاجِعَانِ فَاطِمَةُ بَضْعَتُنِي مَنْ إِذَا هَا أَذَانِي وَمَنْ أَذَى أَذَى اللَّهِ فَإِنَّ هَذَا  
الْحَدِيثَ لَمْ يَرْوِهِدَ الْقَطُّ بَلْ رَوَى بغيره فَكَانَ كَرَفِي حَدِيثٍ خَطِئَ عَلَى لِسَانِهِ إِلَى جِهْلِ لِمَا قَامَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِئًا فَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْرِفَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يَسْكُوَ ابْنَتَهُمْ عَلَى بَنِي  
إِسْرَافِيلَ وَفِي لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا لَأَنْ تَمَّا  
لَأَنْ يَرِيدَانِ طَالِبُ ابْنِي يُطْلِقُ ابْنَتِي وَيَسْكُوَ ابْنَتَهُمْ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ ابْنَ تَمَّمَ فِي يَدَيْهَا ثُمَّ ذَكَرَ  
بِهَرَالَهُ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَأَتَى عَلَيْهِ فِي مَصَاهِرَةِ إِيَّاهُ فَقَالَ حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي وَوَعَدَنِي فَوَقَّى  
إِلَى لِسْتِ أَحْلَ حَرَامًا وَلَا أَحْرَمَ حَلَالًا وَلَكِنَّ اللَّهَ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَنَتِ عَدُوَّ اللَّهِ عِنْدَ رِجْلِ  
أَحَدٍ أَبَدًا رِوَاةُ الْخَزَّازِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَالْمُسَوِّبِينَ بِمُخْرَمَةِ قَسْبِ  
الْحَدِيثِ خَطِئَ عَلَى رَضَى اللَّهُ عَنْهُ لِسَانَهُ إِلَى جِهْلِ وَالسَّبَبُ دَاخِلٌ فِي الْقَلْبِ قَطْعًا ذَلِكَ الْقَطُّ الْوَارِدُ  
إِلَى السَّبَبِ لَا يَجُوزُ أَخْرَاجُ سَبَبِهِ مِنْهُ بَلِ السَّبَبُ يَجِبُ دُخُولُهُ بِالِاتِّفَاقِ وَقَدْ قَالَ فِي الْحَدِيثِ بَرِيذِي  
إِرْهَابُ وَنُذْبِي مَا أَذَاهَا وَمَعْلُومٌ قَطْعًا أَنَّ خَطِيئَةَ ابْنَةِ أَبِي جِهْلِ عَلَيْهِمَا رِجَالُهَا وَأَدَاؤُهَا وَنَبِيُّ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى ذَلِكَ وَأَذَاهُ فَإِنَّ كَانَ هَذَا وَاعْبُدَ الْإِحْقَاقَ بِغَاغَةِ لَمْ أَنْ يَلْحَقَنِي هَذَا الْوَعِيدُ عَلَى  
أَنِّي طَالِبُ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَعَبْدُ الْإِحْقَاقَ بِغَاغَةِ كَانَ أَوْ يَبْكُرُ أَعْدَعَنَ الْوَعِيدُ مِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ قِيلَ  
عَلَيْكَ تَابَ مِنْ قَلْبِ الْخَطِيئَةِ وَرَجَعَ عَنْهَا قَبْلَ فَبُذِلَ يَقْبَضُ إِلَيْهِ غَيْرُ مَعْصُومٍ وَإِذَا جَازَا مِنْ بَنِي  
فَاطِمَةَ وَأَذَاهُ يَذْهَبُ ذَلِكَ بِنُورِهِ جَازَا مِنْ يَذْهَبُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَسَنَاتِ الْإِحْسَانَةِ فَإِنَّ مَا هُوَ

وطائفة تقول بقدم المعاني على  
الحروف ومبايسته على أولئك على  
حدوث الحروف كالتعاقب والمحل  
يعارضونهم بمثله في المعاني فانها  
بالنسبة النسا متعاقبة ولها محل  
لا يلبق بالله تعالى فان جاز أن تجعل  
فيما تم تدن مع اتحادها في حق الله  
تعالى وأن محلها منه ليس كملها  
منا أمكن أن يقال في الحروف  
كذلك أنها وان تعددت فينا فهي  
متحدة هناك وليس المحل كالمحل  
وإذا قيل مرتبة فينا فكذلك  
المعاني مرتبة فينا فترتيب أحدهما  
كترتيب الآخر وإذا قيل دعوى  
الاتحادها بخلاف لصرح العقل  
قبل وكذلك دعوى اتحاد المعاني  
وكلام هؤلاء من جنس كلام هؤلاء  
والمقصود هنا الكلام على هذا  
الاصل وهي مسألة الصفات  
الاختيارية كالافعال ونحوها  
مما يتعلق به ويتعلق بمشيئته  
وقدرته وأما قول القائل بالجمهور  
على خلاف ذلك وانما الخلاف فيه  
مع الكرامة فهذا قول من ظن  
طوائف المسلمين مخصصة في العتلة  
والكلاية والكرامة بل أكثر  
طوائف المسلمين يجوزون ذلك  
من أهل الكلام وأهل الحديث  
والفقه والصوفية وغيرهم وأما  
أئمة أهل الحديث والسنة  
فكالمجمعين على ذلك فكلهم  
يعرف كلامه في ذلك صريح فيه  
والباقون معظمون لمن قال ذلك  
شاهدون بأنه إما مارق السنة

ذكر الاشعري هذا في كتاب المقاتل عن غير واحد من ائمة الكلام غير الكرامية ولم يذكر الكرامية شيئا انفرادا ولا في الاصول هـ في  
الايان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) انهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك وان علمته

القديم من الشيعة كانوا يقولون بالتجسيم اعظمهم قول الكرامية وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا في التوحيد يقول المغنطة بل ذكر عنهم بتجديد الصفات من العلم والسمع والبصر وقد حكوا عن هشام واليهام أنهم يقولون بتجديد العلم وهذا رأس المعلقة يحدث رأس الشبهة لكن جهم كان يقول بتجديد العلم في ذاته وحكي وهشام يقول بتجديد العلم له عن جمهور الاشعري بتجديد العلم له عن جمهور الامامية وحكي عنهم انباء الحركة له وأن كلهم يقولون بذلك الا شريحة منهم وذكر عن هشام بن الحكم وهشام بن الجواليقي وابن مالك الحضرمي وعلي بن الهيثم وغيرهم انهم يقولون ارادته حركة وهل يقال انها غيره لا على قولين لهم وذكر عن طائفة انهم يقولون يعلم الاشياء قبل كونها الا افعال العباد فانه لا يعلم الا في حال كونها وهذا قول غلاة القدرة كعبد الجوهي وأمثاله وهو احد قولي عمرو بن عبيد وذكر عن زهير الانري انه كان يقول ان الله ليس بحسب ولا محدود ولا يجوز عليه الحلول والمماسسة وزعم ان الله تعالى يحيي يوم القامة كما قال تعالى ويحيي ربك والملك مضافا وزعم ان القرآن كلام يحدث غير مخلوق قال وكان أبو معاذ التومني ووافق زهير في أكثر قوله ويخالف في القرآن ويؤمن أن كلام الله يحدث غير مخلوق ولا مخلوق

اعظم من هذا الذنب نذهب الحسنات الماحية والتوبة والمصابب المكفرة وذلك أن هذا الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله الا بالتوبة ولو كان كذلك لكان على والعباد بالله قد ارتدع عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعلوم أن الله تعالى زعمنا من ذلك وانحارج الذين قالوا انه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا انه ارتد في حياته اذ من ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يعود الى الاسلام أو يقتله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لم يقع واذا كان هذا الذنب هو عمادون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان قالوا بجعلهم ان هذا الذنب كفر لكفر وبذلك أبابكر زعمه تنكفير على واللازم باطل فاللزم مثله وهم دائما يسيئون أبابكر وعمرو عثمان ويكفرونهم بأمر وقد صدر من علي ما هو مثله أو أبعد عن العذر منها فان كان مأجورا أو معذورا فلهم أولى بالاجر والعذر وان قيل باستنزاف الامر الاخف فسيأو كفا كان استنزاف الاغلط ذلك أولى (وأبضا) فيقال أن فاطمة رضي الله عنها انما عظم آذاها في ذلك من أدى إليها فاذا دار الامر بين أدى أبها وآذاها كان الاحتراز عن أدى أبها واجب وهذا حال أبي بكر وعمر فانها احتزرا أن يؤذي أبها أو يربيه بشئ فانه عهد عهد أو أمر أخافا فان غيرا عهدا وأمره أن يغضب لخالفه أمره وعهدوه بتأدي ذلك وكل عاقل يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا حكم بحكم وطلبت فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى فان طاعته ومن تأدى لطاعته كان مخالفا له كان مخالفا في تأديته بذلك وكان الموافق لطاعته مصدقا لطاعته وهذا بخلاف من آذاها تعرض بعينه لآل حل طاعة الله ورسوله ومن تذر حال أبي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه اغما قصد طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا لامر آخر تعلم أن حاله أكل وأفضل وأعلى من حال علي رضي الله عنه وكلاهما سيد كبير من كبار أولياء الله المتقين وخزب الله المخلصين وعباد الله الصالحين ومن السابقين الاولين ومن كبار المقرين الذين يشربون بالنسب ولهذا كان أبو بكر رضي الله عنه يقول والله لعراة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحب الي من أن أصل قرايني وقال ارقبوا محمد أصلي الله تعالى عليه وسلم في أهل بيته رواد الضاري عنه لكن المقصود انه لو قدر أن أبابكر آذاها فلم يؤذها فعرض نفسه بل لطبع الله ورسوله ويوصل الحق الى مستحقه وعلى رضي الله عنه كان قصده أن يتزوج عليها فانه في آذاها عرض بخلاف أبي بكر فعلم أن أبابكر كان بعد أن يذم بأذاها من علي وأنه انما قصد طاعة الله ورسوله بما لا يخله فيه بخلاف علي فانه كان له حظ فيسار اهل بيته وأبو بكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا لا يشبه من كان مقصوده امره أن يتزوجها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه بما يؤذي فاطمة اذا ما بعرض ذلك أمر الله تعالى فاذا أمر الله تعالى بشئ فعليه وان تأدى من تأدى من أهله وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله وهذا الاطلاق كقولهم من أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصي الله ومن عصي أميري فقد عصاني ثم تدبر في بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فاذا كانت طاعة أمراءه أطلبها ورادها الطاعة في المعروف فقوله من آذاها فقد آذا في يحمل على الاذى في المعروف بطريق الاولى والاخرى لان طاعة أمراءه فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم بالله لا في مكان وكذلك قوله في محبة واراذه انما يقال زهير كلام الله حدث وليس يحدث فليس يقول وامتنع أن زعم أنه خلق ويقول ليس بخلق ولا مخلوق وانه قائم بالله ومحال أن يتكلم الله بكلام قائم بغيره كما يستحيل أن يغيره بغيره فانه بغيره وكذلك

يقول في الآية الله يحب من آمن بالله قال الأشعري ويلقى عن بعض المتفهمين أنه كان يقول ان الله لمزل متكلما  
يعني أنه لم يزل قادر على الكلام ويقول ان كلام الله (١٧٣) محمد بن غريغور كصوب عبد الله بن كلاب ومن قال انه

حدث كبحر هريون قال انه حدث  
كنهوا في معاذ التوم في يقولون  
ليس بحسب ولا عرض وأما الخجة  
التي احتج بها الرزائي للثقة فهي  
ضعيفة من وجوه أحد هان  
المقدمة التي اعتمد عليها ما قوله  
ان الخالي عن الكمال الذي يمكن  
الانصاف به ناقص فيقال ومعلوم  
أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن  
الانصاف بها في الازل كما لا يمكن  
وجودها في الازل فان ما كان  
وجوده مشروطا بحدث سابق  
له امتنع إمكان وجوده قبل وجود  
شرطه وعلى هذا فالقول عن هذه  
في الازل لا يكون خلقا عما يمكن  
الانصاف به والخالي عما لا يمكن  
انصافه ليس بناقص (الوجه  
الثاني) أن يقال هو لم يثبت  
امتناع ما ذكر من النقص  
ببديل عقلي ولا بنص كتاب ولا سنة  
بل إنما أثبت بما اصل من الاجماع  
وهذه طريقته وطريقته أي العالي  
قبله ومن وافقهم يقولون ان  
امتناع النقص على الله تعالى اغما  
على الاجماع لا بالنص ولا بالعقل  
واذا كان كذلك فاعلم أن المتأخرين  
في انصافه ذلك هم من أهل  
الاجماع فكيف يحج بالاجماع في  
مسائل البراءة قال هؤلاء وافقوا  
على امتناع النقص عليه وإنما  
نازعوا في كون ذلك نقصا قبله  
أما أن يكفوا وافقوا على إطلاق  
اللفظ وأما أن يكفوا وافقوا على  
معناه فان وافقوا على إطلاق

أما فعل ما يؤدى فاطمة فليس هو عترة معصية أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والالزام  
أن يكون على فعل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية أمر الله معصيته ومعصية معصية  
الله ثم اذا عارض معارض وقال أبو بكر وعمر ولي الأمر والله قد أمر بطاعة ولي الأمر وطاعة  
ولي الأمر طاعة الله ومعصيته معصية الله فمن خطأ أمره وحكمه فقد سقط أمر الله وحكمه  
ثم أخذ بشيء على في وقاطمة رضى الله عنهم بأنهم إذا أمر الله ومخطأ حكمه وكروهما ما رضى  
الله لأن الله رضى طاعته وطاعة ولي الأمر فمن كره طاعة ولي الأمر فقد كره رضى الله  
والله بسخط لمعصيته ومعصية ولي الأمر بمعصيته فمن اتبع معصية ولي الأمر فقد اتبع  
ما أسخط الله وكره رضى الله وهذا التشيع على علي وقاطمة رضى الله عنهم أوجه من تشيع  
الرافضة على أبي بكر وعمر وذلك أن النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في  
طاعة ولاية الأمور وزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل لو قال قائل ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بطاعة ولاية الأمور وان استأثروا والصبر على جورهم وقال انكم  
ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال أدوا إليهم حقهم وسأوا الله  
حقكم وأما ذلك فلو قدر أن أبي بكر وعمر رضى الله عنهم كانا ظالمين مستأثرين بالمال  
لأنفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهمما والصبر على جورهمما ثم لو أخذ هذا القائل بقدر  
في علي وقاطمة رضى الله عنهمما ونحوهما بأنهم لم يصبروا ولم يأمروا الجماعة بل جرعوا وفرقوا الجماعة  
وهذه معصية عظيمة لكاتب هذه الشئعة أوجه من تشيع الرافضة على أبي بكر وعمر رضى  
الله عنهم فان أبي بكر وعمر لا تقوم حجة بأنهم تروا أو أجازوا لافعالهم بما أصلا بخلاف غيرهما فانه قد  
تقوم الحجة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلها أبو بكر وعمر وما ينزى على وقاطمة رضى الله عنهم  
عن ترك واجب وفعل محظور الا وتزبه أي بكر وعمر أو لي بكر وعمر ولا يمكن أن تقوم حجة بتركهما  
واجبا وتعديهما حدا أو الواجبة التي تقوم في علي وقاطمة أقوى وأكثر فطلب الطالب مدح  
على وقاطمة رضى الله عنهمما أما بسلامتهما من الذنوب وأما بغفران الله لهما مع القدر في أبي  
بكر وعمر بأقامة الذنوب والمنع من المغفرة من أعظم الجهل والظلم وهو أجهل وأظلم من يريد  
مثل ذلك في علي ومعه رضى الله عنهمما إذا أراد مدح معه رضى الله عنه والقدر في علي  
رضى الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر صحيحا لما جازاه أن يترك المغلة والسعف  
والعمامة عند علي حين حكم به جهالا دعاها العباس (فيقال) ومن نقل أن أبي بكر  
وعمر حكما بذلك لاحدا وترك ذلك عند أحد على أن يكون ملكا لهذا من أين الكذب عليهما  
بل على هذا أن يترك عند من تركه عنده بآثار كاصدقة عند علي والعباس ليصرفها في مصارفها  
الشريعة (وأما قوله) ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كلهم ترك ما لا يجوز  
(فيقال له أولا) ان الله تعالى لم يحجب عنه طهر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس فان  
هذا كذب على الله كيف ونحن نعلم أن من بنى هاتين ليس بمطهر من الذنوب ولا ذهب  
عنهم الرجس لاسيما عند الرافضة لان عندهم كل من كان من بني هاتين يجب أن يكره  
رضى الله عنهم ليس بمطهر ولانه اغما قال فيها اغما يريد الله لذهب عنهم الرجس أهل البيت  
وقد تقدم أن هذا مثل قوله ما يريد الله ليضع عليكم من حرج ولكن رب يديلهمكم ولم يمتنع

القول بأنه سمعه منزع النقص وقال ليس هذا من النقص لم يكن مورد النزاع داخل في ما عني به لفظ النقص  
ومعلوم أن الاجماع حينئذ لا يكون حاصل على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ لم يدخل فيه هذا المعنى عند بعض أهل الاجماع

ومثل هذا لا يكون بحجة في المعنى ولكن غاية اذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة نقصاً أن يكونوا يعبروا باللفظ الغفوي وهذا بقدر  
أن لا يكون له مساغ في اللغة انما فيه خطأ لغوي (١٧٣) فكيف اذا كانت المقدمات غير مسلّمة في اللغة أيضاً ومثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وانما يكون حجة للفظية لو صحت مقدماته فلا يحصل بها المقصود وان كانوا واقفوا على نفي المعاني التي يعبر عنها بلفظ النقص فهم ان المعنى المتنازع فيه لم يوافقوا عليه فحين أن مورد النزاع لا جماع على نفسه قطعاً لا يجوز الاحتجاج على نفسه بالاجماع (الوجه الثالث أن يقال) ان قول القائل ان الأمة اجتمعت على تزييه الله تعالى من العيب والآفة ونحو ذلك وهذا القدر ليس بمقول اللفظ عن كل واحد من الأمة لكن نحن نعلم أن كل مسلم فهو ينزه الله تعالى عن النقص والعيب بل العقلاء كلهم متفقون على ذلك فانه ما من أحد يعلم الصانع سبحانه وتعالى وصف الله بصفته وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص في حقه وان كان بعض المحدثين يصفه بما يعتقدوهو نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ولهذا كان نفاة الصفات نفوها وهم يعتقدون أن اثباتها يقتضي النقص كالحديث والامكان ومشابهة الاحياء ومبتورها انما اثبتوها لاعتقادهم أن اثباتها واجب الكمال وعدمها يستلزم النقص والعدم ومشابهة الاجادات وكذلك مثبتة القدر ونفاة بل بعض نفاة النسخة زعموا أنهم نفوها تعظيماً لله أن يكون رسوله من البشر وأهل الشرك أنسركوا تعظيماً لله أن

عليكم تشكرون وقوله يا الله ليس لكم بهديكم سن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ويخونكم بحافيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاكم وبأمركم به فن فعله حصل له هذا المراد المحبوب ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك وقيد هذا في غيره الموضوع وبين أن هذا الأزم لهؤلاء الراضة القدرية فان عندهم أن ارادة الله معني أمره لا معني أنه يفعل ما أراد فلا يلزم اذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يطهر أحد أحداً بل من أراد الله تطهيره فان شاء طهر نفسه وان شاء لم يطهره ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فيقال له أولاً) المحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع فقد كانوا يشيرون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة ويقولون انما حرم علينا الفرض ولم يحرم علينا التطوع واذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الاجانب التي هي تطوع فانتفاعهم بصدقة التي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاً متصرفاً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم وانما هي من التي التي آفاه الله على رسوله والي محلال لهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما جعله الله من التي مصادقة أو غايته أن يكون ملكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصديقاً على المسلمين وأهل بيته أحق بصدقته فان الصدقة على المسلمين صدقة والصدقة على القرابة صدقة وصلة (الوجه التاسع في معارضته لحديث جابر رضي الله عنه) فيقال جابر لم يدع حقاً لغيري بترعه من ذلك الغير ويجعل له وانما يطلب شأ من بيت المال يجوز للامام أن يعطيه اياه ولو لم يعد به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا وعد به كان أولى بالجواز فلهذا لا يقتصر الى بيته ومثاله هذا أن يحيى شخص بيت المال فيعطيه لنفسه خاصة فليس للامام أن ينزعه من بيت المال ويدفعه اليه بلا حجة سريعة وأخرط شياً من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى لغير بيته الأثرى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموقوفة وصدقة غيره على المسلمين لا يجوز لاحد تمكّل أصلها ويجوز أن يعطى من ريعها ما ينتفع به فالسالم الذي أعطى منه جابر هو المال الذي يقسم بين المسلمين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان العباس وعلياً والحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معه ما هو عند من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول هؤلاء الراضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال المسلمين بالبيعة بل بمجرد الدعوى كلاماً لا يعرف حكم الله في هذا ولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين المسلمين وجابر أحد المسلمين وله حق فيه وهو أحد الشركه والامام اذا أعطى أحد من مال التي ونحوه من مال المسلمين لا ليقال انه أعطاه مال المسلمين من غير بيته لان القسم بين المسلمين اعطاهم لا ليقتر الى بيته بخلاف من يدعى أصل المال له دون المسلمين نعم الامام يقسم المال باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالحشيت وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه وهو نوع من الكيل باليد ويأخذ كراة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعده ثلاث حبات وهذا أمر معتاد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يذكر الاما عهد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وما يجوز الاقتداء به فيه فأعطاه حبة ثم نظر عدها فأعطاه

يعبد بلا واسطة تكون بيته وبين خلقه فاذا كان كذلك فمن العلوم أن الانسان لو احتج باجماع المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله تعالى على من ثبت الصفات مدعي أن اثباتها نقص وعيب أو بالعكس لقوله المتيقن نحن لم نوافق على نفي هذا المعنى الذي تشبه أنت

نفسا وليا فلا يكون حجة ثالثة الآن بقوم دليل على انتفاءه (١٧٤) ذلك غير الاجماع المشروط بموافقته (الوجه

الرابع ان يقال له) قولنا اجماع الاستعلاء على ان صفاته كلها صفات كمال ان عتبت تلك صفاته اللازمة له لم يكن في هذا حجة لك وان عتبت ما يحدث بقدرته وسببته لم يكن هذا اجماعا فانك لا تعرف من اهل الكلام يقولون ان صفة الفعل ليست صفة كمال ولا نقص والله موصوف به بعد ان لم يكن موصوفا كونه خالفا وبسببها وعاد لا محسنا ونحو ذلك عندك امور واحدة متجددة وليست صفة مدح ولا كمال وان قلت المفعولات ليست قائمة به بخلاف ما يقوم به قبل الهب ان الامر كذلك لكن ما يحدث بقدرته وسببته اما ان يقال هو متصف به او لا يقال هو متصف به فان قيل ليس متصفاه لم يكن متصفا لا بهذا ولا بهذا وان قيل هو متصف به كان متصفا بهذا وهذا ومعلوم ان المشهور عند اهل الكلام من عامة الطوائف انهم يقسمون الصفات الى صفات فعلية وغير فعلية مع قول من يقول منهم ان الافعال لا تقوم به فيصعبونه موصوفا بالافعال فانه موصوف بانه خالق ورازق وعندهم هذه امور كائنة بعد ان لم تكن ولما قال لهم من يقول بتسلسل الحوادث من الفلاسفة وغيرهم الفعل ان كان صفة كمال لزم اتصافه في الازل وان كان صفة نقص امتنع اتصافه به في الابد اجماع ذلك ان الفعل ليس صفة كمال ولا نقص (الوجه

بقدر هاهنا تنجز بالمطابقة موافقا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فان الواجب موافقته بحسب الامكان فان امكن العلم والاتبع ما امكن من التحرر والاختيار اما مقصدا فاطمة رضى الله عنها فاذا ذكره من دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان صحيح لكان بالقدر غير محقق له اشبه بالمدح والله المستعان (فصل قال الرافضي) وقد روي عن الجماعة كلهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في حق ابي ذر ما قلت القبراء وما اظلت انظر امر على ذي لهجة اصدق من ابي ذر ولم سموه صديقا وسوا ابا بكر صديقا مع انه لم يرد مثل ذلك في حقه

(فيقال) هذا الحديث لم يروا الجماعة كلهم ولا هو في الصحبة ولا هو في السن بل هو مروي في الجملة وبقدر رحمة وثبوت في المعلوم ان هذا الحديث لم يرد به ان ابا ذر اصدق من جميع انطلق فان هذا يلزم منه ان يكون اصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين ومن علي بن ابي طالب وهذا خلاف اجماع المسلمين كلهم من السنة والشيعة فعلم ان هذه الكلمة معناها ان ابا ذر صادق ليس غيرا كثر تحيزا بالصدق منه ولا يلزم اذا كان بمنزلة غيره في تحري الصدق ان يكون بمنزلة في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق فيه وصديقه بذلك انه يقال فلان صادق للهجة اذا تحرى الصدق وان كان قليل العلم بما حدث به الانبياء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل ما قلت القبراء ما عظم تصديقا من ابي ذر بل قال اصدق للهجة والمدح للصدق الذي صدق الانبياء ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه مصدقا للانبياء وتصديقه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل صديق صادق وليس كل صادق صديقا في الصحبة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واماكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذبا فالصدق قدر ادبه الكامل في الصدق وقدر ادبه الكامل في التصديق والصدق ليست فضيلته في مجرد تحري الصدق بل في انه علم ما اخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جلة وتفصيلا وصدق ذلك تصديقا كلافيا العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لابي ذر ولا غيره فان ابا ذر لم يعلم ما اخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما علمه ابو بكر ولا حصل له من التصديق المفصل كما حصل لابي بكر ولا حصل عنده من كمال التصديق معرفة ولا حال كما حصل لابي بكر فان ابا بكر اعرف منه واعظم حياته ورسوله منه واعظم نصرا لله ورسوله منه واعظم جهادا بنفسه وماله منه الى غير ذلك من الصفات التي هي كمال الصديقية وفي الصحبة عن انس بن مالك رضى الله عنه قال صدر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احدا معه ابو بكر وعمر وعثمان فرجع بهم فقال اسكن احد وضر به برحله وقال ليس عليك الانبي وصديق وشهيدان وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤثرون ما آتوا وقلوبهم وجلة

النفوس احتجاجا بقوله ان الامة مجمعة على ان صفاته لا تكون الا صفة كمال استغن من احتجابه باجماعهم اهو على تزيه عن صفة نقص فان كونه منزها عن صفات النقص مشهور في كلام الناس واما كون صفاته لا تكون الا صفات كمال فليس

هذا اللفظ مشهورا معروفا عن الأئمة ومن أطلق ذلك منهم فقاموا بطلقه على سبيل الاجمال لما استغرق في القلوب من أن الله موصوف  
بالكمال دون النقص وهذه الاطلاقات لا تدل على ذلك (١٧٥) المسائل ولوقيل لمطلق هذا كونه يفعل أفعالا بنفسه

أهل الرجل يرفى ويسرق ويشرب الخمر ويخالف قال لا يابسه الصديق ولكنه الرجل يصوم  
ويصدق ويخاف أن لا يضل منه  
(نصل قال الرافضي) وهو خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يستخلفه  
في حياته ولا بعد وفاته ولم يسموا أمير المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عديموا لمن  
منهاته استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقاله ان المدينة لا تصلح الاي ابو بكر استخلفه في عديموا لمن  
أن تكون مني غزوة هرون من موسى الا أنه لا يبعدي وأمر أسامة بن زيد بنعي الجيش الذين  
فيهم أبو بكر وعمر ومات ولم يعثره ولم يسمو خليفة ولما تولى أبو بكر غضب أسامة وقال ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلفك على نفسي اليه هو وعمر حتى  
استرضاه وكأبى سمائه مدحها أمير  
(والجواب) من وجوه (أحدها) ان الخليفة إما أن يكون معناه الذي يخلف غيره وان كان  
لم يستخلفه كالمعروف في اللغة وهو قول الجمهور وما أن يكون معناه من استخلفه غيره كقوله  
طائفت من أهل الظاهر والشعة ونحوهم فان كان الاول فابو بكر خليفة رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لا خلفه بعد موته ولم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته  
الا أبو بكر فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة فان الشيعة وغيرهم لا يناعون في أنه هو صاروا  
الأمر بعده وصار خليفة يعلى بالسلمين ويقسم فيهم الحدود ويقسم عليهم الفى ويفرزهم  
ويولى عليهم العمال والأمرء وغير ذلك من الأمور التي يفعلها ولادة الأمور فهذه باتفاق أئمة  
بأنه هو بعد موته أبو بكر فكان هو الخليفة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيما قطع لكن  
أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق بمخلافه والشعة يقولون كان على هو الأحق لكن  
تصح خلافة أبي بكر وتقول ما كان يحصل له أن يصير هو الخليفة لكن لا يناعون أنه صار خليفة  
بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم اذ كان الخليفة من خلف غيره على كل تقدير وأما ان قيل  
ان الخليفة من استخلفه غيره كقوله بعض أهل السنة وبعض الشيعة في قوله من أهل السنة  
يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبو بكر اما بالنص الجلى كقوله بعضهم واما  
بالنص الخفى كقوله الشيعة القائلين بالنص على على منهم يقول بالنص الجلى كما نقوله الامامية  
ومهم من يقول بالنص الخفى كما نقوله الجارودية من الزيدية ودعوى أوثل للنص الجلى أو الخفى  
على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هؤلاء النص على على ككثرة النصوص الثابتة لله تعالى على  
خلافة أبي بكر وأن عليا لم يدل على خلافة الامام بعد أنه كذب أو يعلم أنه لا دلالة فيه وعلى هذا  
التقدير فلم يستخلف بعد موته أحد الا أبو بكر فهذا كان هو الخليفة فان الخليفة المطلق هو من  
خلفه بعد موته واستخلفه بعد موته وهذا ان الوصفان لم يثبتا الا لأبي بكر فهذا كان هو الخليفة  
وأما استخلافه لعلى على المدينة فذلك ليس من خصائصه فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
اذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلا من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم ثارة وعثمان بن  
عفان ثارة واستخلف على لم يكن على أكثر ولا أفضل من استخلف عليهم غيره بل كان يكون  
في المدينة في كل غزوة من الغزوات من المهاجرين والانصار أكثر وأفضل من خلف في غزوة  
تبوك فان غزوة تبوك لم يأت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاحد بالخلف فيها لم يخلف فيها

يقدر عليها ويشأها هو موصوف نقص  
أو كمال لكن الى أن يدخل ذلك في  
صفات الكمال أو ينفى عن الجواب  
أقرب منه الى أن يجعل ذلك من  
صفات النقص (الوجه السادس)  
ان هذا الإجماع محقق عليهم فاما اذا  
عرضنا على العقول موجودين  
أحدهما ممكن أن يتكلم ويفعل  
بشيئه كالما وفعلوا لا يتكلم  
ذلك بل لا يكون كلامه الا غير مقدور  
له ولا مراد أو يكون بائنا عنه  
لكانت العقول تقضى أن الاول  
أو كل وكذلك اذا عرضنا على العقول  
موجودين من الخلق أو  
موجودين مطلقا أحدهما يقدر على  
الذهاب والجيء والتصرف بنفسه  
والاخر لا يمكنه ذلك لكانت العقول  
تقضى بأن الاول أو كل من الثاني  
كما اذا عرضنا على العقل موجودين  
من الخلق أو موجودين مطلقا  
أحدهما علم فقدر ولاخر لا حاته  
ولاعلم ولا قدر ذلك كانت العقول تقضى  
بأن الاول أو كل من الثاني نفس  
ما به يعلم أن انصافه بالحياة والقدرة  
صفات كمال به يعلم أن انصافه  
بالأفعال والاقوال الاختيارية التي  
تقوم به التي بها يفعل المفعولات  
الباينة صفة كمال والعقل مستقون  
على أن الاعيان المتحركة أو التي  
تقبل الحركة أو كل من التي  
لا تقبلها كالأهيم مستقون على أن  
الاعيان الموصوفة بالعلم والقدرة  
والسمع والبصر والتي تقبل  
الانصاف بذلك أو كل من الاعيان

الى لا تنصف بذلك ولا تقبل الانصاف به وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في اثبات الصفات وكان السلف يتحججون بها وينشئون أن  
من عبد الهالاسيع ولا يصبر ولا يتكلم فقد عبد ربنا فاصحابنا مؤلفون ان هذه صفات كمال فالحال عنها ناقص ومن المعلوم أن



كل كمال لا نقص فيه بوصفهم الوجوه مثبت الخلق والخلق أحق وكل نقص تنوعه مخلوق فالخلق سبحانه أحق بتزويه عنه ولما أورد من الملاحدة نقض الصفات بأن عدم هذه (١٧٦) الصفات انما يكون نقضا إذا كان المحل قابلا لها وانما

يكون عدم البصر عي وعدم الكلام حروا وعدم السمع صما اذا كان المحل قابلا لذلك كلفيوان فاما ما لا يقبل ذلك كالجناد فانه لا يوصف بهذا ولا بهذا أجسوا عن هذا بان ما لا يقبل الانصاف لا يهذ ولا يهذ هذا اعظم نقصا مما يقبلها وينصف بأحد هما وان اتصف بالنقص فالجناد الذي لا يقبل الحياة والسمع والبصر والكلام اعظم نقصا من الحيوان الذي يقبل ذلك وان كان أعنى أصم أبكم فنفي الصفات جعله كالاجي الاصم الابكم وهذا يصح موجود في الافعال فان الحركة بالذات مستلزمة للحياة ومازومة لها بخلاف الحركة بالعرض كالحركة القسرية التابعة للقاصر والحركة الطبيعية التي تطلب بها العسرين العسود التي تطلب لغرضها من الحركة فان الحركة بالعرض والعقل لا يمتنعون على أن من كان من الاعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها الا بالعرض وما كان مضركا بنفسه كان اكمل من الموات الذي تحركه بغيره وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ونحن نتكلم على هذه الجهة الكمال والنقصان كلاما مطلقا لا يختص بنظم الرازي انقد يقول القائل أنا أوسعها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول اعلم أن طوائف المسلمين

الامتناع أو معذور والثلاثة الذين تاب الله عليهم وانما كان معظم من يخلف فيها النساء والصبيان وروى أن بعض المنافقين طعنوا في علي وقالوا انما استخلفه لانه يفضيه وإذا كان قد استخلف غيره على أكثر وأفضل مما استخلف عليه علما وكان ذلك استخفا لم يقصد ادعى طائفة معينة في غيبته ليس هو استخفا مطلقا بعد موته على أمته ولم يطلق على أحد من هؤلاء انه خليفة رسول الله الامع التقييد فإذا كان يسمى على بذلك فغيره من العصاة المستخلفين أولى بهذا الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وأيضا الذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون الا أفضل الناس وأما الذي يخلفه في حال غزوه بعد موته فلا يجب أن يكون أفضل الناس فالعادة الجارية انه يستحب في خروجه لمجاوبة في المعازي من يكون عنده أفضل ممن يستخلفه على عياله فان نفع ذلك ليس تنفع ذلك المشاركة في الجهاد والتي صلى الله تعالى عليه وسلم سلم عليها بهرون في أصل الاستخلاف لافي كماله وعلى شركاء في هذا الاستخلاف بين ذلك أن موسى لما ذهب الى مقتاده لم يكن معه أحد يشركه في ذلك فاستخلف هرون على جميع قومه والتي صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك أخذ معه جميع المسلمين الا العذرة ولم يستخلف علي الاعلى العيال والقليل من الناس فلم يكن استخلافه كاستخلاف موسى لهرون بل ائتمنه في حال مغيبه كما ائتمن موسى هرون في حال مغيبه فينه التي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الاستخلاف ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لآماته كما استخلف موسى هرون على قومه وكان على خراج اليه يبكي وقال أنذني مع النساء والصبيان كانه كره أن يخلف عنه وقد قيل ان بعض المنافقين طعن فيه فينه التي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا المنزلة ليست لنقص المستخلف اذ لو كان كذلك ما استخلف موسى هرون (وأما قوله) انه قال ان المدينة لا تصلح الا بي أو بل فهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف في كتب الحديث المعتمدة وما يبين كذبه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة غير مرة ومعه علي وليس بالمدينة لاهو ولا على فكيف يقول ان المدينة لا تصلح الا بي أو بل فيوم بدر كان معه علي وبين بدر والمدينة عدة مراحل وليس واحد منهما بالمدينة وعلى كان معه يوم بدر بالتواتر وكان يوم الفتح معه باتفاق العلماء وكانت اخته أخت حو بن لها وأراد على قتلها ففعلت بأرسول الله زعم ابن أمي على أنه قاتل رجلا أجرة فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أجرة ما من أجرت بأمر هاتي والحديث في الصحيح ولم يكن في المدينة لاهو ولا على ويوم خيبر كان قد طلب عليا فقدم وهو أرمد وأعطاء الراشي ففتح الله على يده ولم يكن بالمدينة لاهو ولا على وكذلك يوم حنين والطائف وكذلك في حجة الوداع كان علي باليمن والتي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا فاجتمعوا عليه وليس بالمدينة واحد منهما والرافضة من فرط جهلهم يكذبون الكذب الذي لا يخفى على من له بالسيرة أدنى علم (وأما قوله) انه أمر أسامة رضي الله عنه على الجيش الذين فيهم أبو بكر وعمر في الكذب الذي يعرفه من له أدنى معرفة بالحديث فان أبابكر لم يكن في ذلك الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلفه من حين مرض الى أن مات وأسامة قد روى أنه قد عقد له الراية قبل مرضه ثم لما مرض أمر أبابكر أن يصلي بالناس فصلى بهم الى أن مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلوقدر أنه أمر بالخروج مع أسامة قبل المرض لكان

لهم في هذا الأصل الذي بنى عليه مسئلة الافعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقول تنفر عن الستة أمره وذلك أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته من الافعال وغيرها فالافعال على قولين مشهورين ومتنازعون في أن الأمور

أمره بالصلاة تلك المدة مع انته لاسامة أن يسافر في مرضه موجبا لتسريح امرء أسامة عنه فكيف إذا لم يؤمر عليه أسامة بحال (وأياضا) فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السير أبدا ولا في معاربه أن يعين كل من يخرج معه في الغزو بأسمائهم ولكن يندب الناس ندبا عاما مطلقا فتارة يعلنون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن ندبهم إلى ذلك كما في غزوة القابة وتارة يأمر الناس بصفة كما أمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن لا يخرج معه إلا من شهد أحدًا وتارة يستنفرهم بغير أعلا ولا يأذن لاحد في التخلف كما في غزوة تبوك وكذلك كانت سنة خلفائه من بعده وكان أبو بكر لما أمر الأمراء إلى الشام وغيره يندب الناس إلى الخروج فلا يخرج مع الأمر من رأى حصول المقصود منهم سره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل إلى مؤنة لسرية التي أرسلها قال أميركم زيد فان قتل فغفر فان قتل فعد الله من راحته لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن الصحابة مكتوب عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يظوف بقبضه يخرجونهم بأسمائهم وأعيانهم بل كان يؤمر الأمير فإذا اجتمع معهم يحصل صلهم المقصود أرسلهم وصار أميراً عليهم كما أنه في الحج لما أمر أبابكر وأرذفه بعل أخبره أنه مأمور وأن أبابكر أمير عليه ولما أمر أسامة بعد مقتل أبيه وأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أباهم أراه في ذلك من الصلحة ندب الناس معه فانتدب معه من غب في الغزو وروى أن عمر كان عن انتدب معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمر ولا غير الغزو معهم لكن من خرج معه في الغزاة كان أسامة أميراً عليه كما أنه لما استخلف عتاب بن أسيد على مكة كان من أقام بمكة فعتاب أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الأمير فالأمير أمير عليه باختباره الخروج معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين الغزو مع الأمير كل من يخرج معه فإن هذا يمكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا من عادة أبي بكر وهذا كما أنه إذا كان أماماً اتب في حيا به يصلي يقوم فن صلى خلفه كان ذلك الإمام أماماً لله يتقدم عليه وإن كان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود البدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم القوم أفرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكرمه إلا بإذنه فنهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على الإمام ذي سلطان وإن كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء أن الإمام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة أولاً لأن الأمير هو الذي يصلي بالناس وتنازع الفقهاء فيما إذا اجتمع صاحب البيت والمتولي أهما يقدم على قولين كانتا عروفاً في صلاة الخنازير هل يقدم الوالي أو الولي أو كثرهم قدم الوالي ولهذا لما مات الحسن بن علي قدم أخوه الحسين بن علي أمير المدينة للصلاة عليه وقال لولا أنها السنة لما قدمتك والحسين أفضل من ذلك الأمير الذي أمره أن يصلي على أخيه لكن لما كان هو الأمير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤمن الرجل الرجل في السلطنة ولا يقدم عليه من معه في الغزاة كقدمه في الصلاة والحج لأنهم صلوا وخلفه باختبارهم وبحوا مع كونه قد تعين صلاتهم خلفه وبجهم معه إذا لم يكن للحج الأمير واحد خرج معه ولكن في الغزو لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج بأسمائهم وأعيانهم

التجدة الحادثة هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي وأوجب تناهيا وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصارحت الأقوال أربعة طائفة تقول بقومها ما يتعلق بمشيتها وقدرته ثم هل يقال مازال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم به شيء من ذلك ثم هل يمكن دوام ذلك وتسلسله خارجاً عنه على قولين وكل من الطائفتين تنازعوا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل تقوم به على قولين فالقائلون من أهل القبلة بتجاوز تسلسل الحوادث عنهم من قال تقوم به ومنهم من قال تحدثت لأبي محل ومنهم من قال تحدثت في محل غيره والمناعون أنلس من أهل القبلة منهم من قال

بل يندبهم فيخرج من بخار الغزو ولهذا كان لخارجون مفضلين على القاعدین ولو كان الخروج معينا لكان كل منهم مطعيا لأمره بل قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرا ولی الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة ولا وعد الله الحسنی وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرة عظيمة إبداعات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما فأسامة مرضى الله عنه كان أسامة من أمراء السرايا وأمراء السرايا لم يكونوا يسمون خلفاء فانهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد موته ولا خلفوه في مغيبه على شيء كان يباشره بل هو أنسأ لهم بقرا وعلا استعمل عليهم رجلا منهم ابتداء لخلافته عن كان بعمله قبله وقد سمي العمل على الأمصار والقرى خلافة ويسمى العمل محلا فاهو هذا مور لفظه تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فأوبكر أنفذ جيش أسامة مرضى الله عنه بعد أن أشار الناس عليه برده خوفا من العدة وقال والله لأأحل راية عقد هار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان عاكف عزله كما كان عاكف ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأهله مقامه فيعمل ما هو أصح للسبلن (وأما ما ذكره) من غضب أسامة لما تولى أبو بكر في الأكلاب السجدة فان حجة أسامة مرضى الله عنه لا يكر وطاعته أشهر وأعرف من أن تذكر أسامة من أبعد الناس عن الفرقة والاختلاف فإنه لم يقاتل لامع على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا من يصلح للخلافة ولا يحضر بقلبه أن يتولاها فأى فائدة في أن يقول هذا القول لا شيء من تولى الأمر مع عله أنه لا يتولى الأمر أحد إلا كان خليفة عليه ولوقدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمره على أن يكر ثم مات فمبوت صار الأمر إلى الخليفة من بعده وإلى الأمر في انفاذ الجيش وأوجبته وفي تأمير أسامة أو عزله وإذا قال أفرى عسكك فن استخلفك على قال من استخلفني على جميع المسلمين وعلى من هو أفضل منك وإذا قال أنه أفرى عسكك قال أمره على قبل أن استخلف فبعد أن صرت أم خليفة فانا الأسير عسكك كما لو قدر أن أبكر أمره على عمر أحد ثم مات أبو بكر وولى عرسار عمر أميراعلى من كان أميرا عليه وكذلك لو أمر عمر على عثمان أو على أو غيرهما أميرا ثم لم مات عرسار هو خليفة فانه يصير أميرا على من كان هو الأمير عليه ولوقدر أن عله كان أرسله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمره عليه غيره كما أمره عليه أب بكر لما أرسله ليجمع بالناس سنة تسع وخمسة على فقال لعلى أنت أميرا وأما مور فقال بل ما مور فكان أبو بكر أميرا على على فلو قدر أن عليا هو خليفة لكان يصلح أميرا على أبي بكر ومثل هذا لا يشكر الأجاهل وأسامة أعقل وأتقى وأعلم من أن يتكلم بعزل هذا الهذيان لعل أبي بكر وأعجب من ذلك قول هؤلاء المعترين أنه مشى هو وعمر إليه حتى استرضياه مع قولهم أنهم ما فهموا عليا وبني هاشم وبني عبد مناف ولم يسترضيهم وهم أعز وأقوى وأشرف من أسامة مرضى الله عنه فأى حاجة من قهر وباني هاشم وبني أمية وسائر بني عبد مناف ويطون قريش والأنصار والعرب إلى أن يسترضوا أسامة بن زيد وهو من أشرف عبيتهم ليس له قبيلة ولا عشيرة ولا معمال ولا رجال ولا أحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له وتقديمه له لم يكن إلا كامناله من الضعفاء فان قلتم أنه استرضاه لحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له فأنتم تقولون أنهم بدلو أعهده وظلموا وصبه وغصبوه فن عصي الأمر الصحيح وبدل العهد بين وظلم واعتدى وقهر ولم يلتفت إلى طاعة الله ورسوله ولم يقرب في آل محمد إلا ولا ذمة راعي مثل أسامة بن زيد يسترضيه وهو قدر دهاءه أم أين ولم يسترضها وأغضب فاطمة

تفويحه ولها ابتداء منهم من قال بل تحدث قائمة في غيره ولها ابتداء منهم من قال بل تحدث لافى محل ولها ابتداء وقد ذكرنا حجة الماتعين من قيام المقدورات والمسرادات به وكلام من نافضها ونحن نذكر حجة الماتعين من التسلسل في الآثار وكلام بعض من عارضهم من أهل القبلة وهذا موجود في عامة الطوائف حتى في الطائفة الواحدة فان أبا التاء الاموى قد ذكر في لباب الأربعين لابي عبد الله الرازي من الاعتراضات على ذلك ما يناسب هذا الموضوع وتابع في ذلك طوائف من النظر كابي الحسن الأسدي وغيره بل نفس الرازي قد ذكر في مواضع من كتبه نقض ما ذكره في الأربعين ولم يجب عن ذلك كما قد حكينا كلامه في موضع آخر وسيأتى ان شاء الله

وأذاها وهي أحق بالاسترضاء فمن فعل مثل هذا فأى حاجة له إلى استرضاء أسامة بن زيد وإنما  
يسترعى الشخص الذين أولدنا فإدراكهم بين مجملهم على استرضاء من يجب استرضاءه  
ولاهم محتاحون في الدنيا له فأيداع يدعوهم إلى استرضائه والرافضة من جهلهم وكذبهم  
يتناقضون تناقضا كثيرا يتناقضون في قول مختلف يؤلف عنه من أهل

(فصل قال الرافضي) ومما عرفت وأقول بسما عرفت ما في ذلك من أن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فأروق أمي يفرق بين أهل الحق والباطل  
وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بغيضهم علينا  
(فيقال أولا) أما هذان الحديثان فلا يسترزب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان  
موضوعان مكنونان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرو واحدا منهما في كتب  
العلم المعتمدة ولا رواحا منهما اسناد معروف (وقال ثانيا) من احتج في مسئلة فرعية بحديث  
فلا بد أن يسند فكتب في مسائل أصول الدين والأخبر بقول القائل قال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ليس حجة بانفاق أهل العلم ولو كان حجة لكان كل حديث قال فيه واحدا من أهل  
السنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة ونقض تنفع في هذا الباب بأن روى الحديث  
باسناد معروف بالصدق من أي طائفة كانوا لكن إذا لم يكن الحديث له اسناد فهذا الناقل له وإن  
كان لم يكن به نقله من كتاب غيره فكتب يجوز لأحد أن يشهد على رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بما لم يعرف اسناده (ويقال ثالثا) من المعلوم لكل من له خبرة أن أهل الحديث من  
أعظم الناس بحثا عن أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلب العلم وأرغب الناس في  
اتباعها وأبعد الناس عن اتباع هوى يتألفها فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال لعلي هذا لم يكن أحدا من الناس أوفى منهم باتباع قوله فاتهم يتبعون قوله إجماله وبحجة متقدمة  
لأن الغرض لهم في الشخص المدح والهداية كرون ما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من  
فضائل علي كأي كرون ما قاله من فضائل عثمان ويذكر كرون ما ذكره من فضائل الانصار كما  
يذكر كرون ما ذكره من فضائل المهاجرين ويذكر كرون ما ذكره من فضائل بني فارس واسماعيل  
ويذكر كرون ما ذكره من فضائل قريش فضائل بني هاشم ويذكر كرون ما ذكره من فضائل  
طلحة والزبير كما يذكر كرون ما ذكره من فضائل سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ويذكر كرون  
ما ذكره من فضائل عائشة كما يذكر كرون ما ذكره من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم  
في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد  
من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال لعلي هذا فأروق أمي لصلوا ذلك ونقلوه كما نقلوا قوله لآل عيسى هذا أمين هذه الامة  
وقوله فزير ان لكل نبي حوارى وحوارى الزبير وكانوا قوله لعلي لأعطين الراية رجل يحب  
الله ورسوله ويحب الله ورسوله وحديث الكسما قال لعلي وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء  
أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأمثال ذلك ويقال رابعا كل من الحديثين  
يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى يكون  
على وشيعه فأروق أمي يفرق بين الحق والباطل ان عنى بذلك أنه يميز أهل الحق والباطل فيميز بين  
المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لاني ولغيره وقد قال تعالى لتبينه وعن  
حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلم نحن نعلمهم فإذا

كلام الرازي في افساد هذه الحجج  
التي ذكرها في تنافي الحوادث  
بأمور يذكرها جوابا وذلك أن  
أما عبد الله الرازي ذكر في الأربعين  
في مسئلة حدوث العالم من الحجج  
على حدوث الاجسام أو العالم ما لم  
يذكر في عامة كتبه (فذكر خمس  
حجج الاولى) أنه لو كانت الاجسام  
قد علمت كانت امام حركه أو ساكنه  
الاول يستلزم حوادث لا أول لها  
واحتج على انتفاء ذلك بسنة أوجه  
الاول ان ماهية الحركة يقتضي  
المسبوقه بالغير وماهية الازل تنفيها  
فامتنعت أزلية الحركة فعارضه أبو  
الثناء الارموي بأنه لقائل أن  
يقول كون ماهية الحركة مركبة  
من جزئيات وجزء لاحق لا يتناقض  
دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة  
لأل اول وهو المعنى بكونها أزلية  
(قلت) ونكتة هذا الاعتراض أن

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عين كل منافق في مدينته وفيما حولها فكيف يعلم ذلك غيره وان قيل انه يذ كر صفات أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق بينه بين الحق والباطل بالرب وان أريد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا لو كان محصيا لم يكن فيه إلا التمييز بين تلك الطائفتين المحنة وحينئذ فأوبكر ومهر وعثمان وأولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكمل وأفضل فانه لا يشك عاقل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل ممن قاتلهم على وكل ما كان العدو أعظم باطلا كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدا ابوم القبة من قتل نبيا أو من قتله نبي وكان المشركون الذين ياتر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكذيب والمعاداة كالبهائم وأبى جهل شر امرئ غيرهم فإذا كان من قتله الثلاثة أعظم باطلا كان الذين قاتلهم أعظم حقا فكيف يكونون أولى بالفرقان بهذا الاعتبار وان قيل انه فاروق لان محبته هي المفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولا هذا ليس من فعله حتى يكون هو به فاروقا وقيل ثانيا ان محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تغري يقاين أهل الحق والباطل بانفاق وقيل ثالثا لو عارض معارض بفعل محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل فلم يكن دعواه دون دعوى ذلك في علي مع ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر الفتنة يكون هذا وأصله على الحق وأما اذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه أظهر في المقابلة ومن كان قوله مجرد دعوى أمكن مقابله بمثله وان أريد بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك الغلبة كالمدعى لالهته ونسوته فيكون هؤلاء أهل الحق وهذا كفر باتفاق المسلمين وان أريد بذلك المحبة المطلقة فالشأن فيها الأهل السنة يقولون نحن أحق بهما من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة للغاوي هي محبة اليهودي والنصاري السج وهي محبة باطلة والمحبة العصبة أن يحب العبد ذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلا واعتقد رجل في بعض الصالحين أنه نبي من الانبياء أو أنهم من السابقين الأولين فأحبه كان قد أحب ما لا حقيقة له لانه أحب ذلك الشخص شاعرا على أنه موصوف بتلك الصفة وهي باطلة فقد أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأه توهم أنها عقيمة المال والجمال والدين والحب فاحبها ثم تبين له أنها دون ما ظنه بكثير فلا ريب أن حبه ينقص بحسب نقص اعتقاده اذا الحكم اذا ثبت لعلة زال بزوالها واليهود اذا أحبوا موسى بناء على أنه قال غسكوا بالسم ما دامت السموات والارض وأنه نهي عن اتباع المسج ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فاذا اتين لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيمة علموا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وانما أحبوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطلة فلم يكونوا مع موسى البشر يعيسى المسج ومحمد وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المرء مع من أحب واليهود لم يحبوا الاما لا وجود له في الخارج فلا يكونون مع موسى البشر يعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك ينبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد باطلا فأحبه كان محبا لذلك الباطل وكانت محبته باطلة فلم ينفعه وذلك كمن اعتقد في بشر الالهية فأحبه لذلك كمن اعتقد الهية فرعون أو أئمة الاسماعلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الانبياء أو الملائكة كاعتقاد النصاري في المسج ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضي أن تكون مسبوقه بالغير فهل المراد بالغير أن تكون الحركة مسبوقه عا ليس بحركة أو يكون بعض أجزائها سابقا لبعض أما الاول فباطل وهو الذي يشعر به قوله ماهية الحركة تقتضي المسبوقه بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضي أن تكون مسبوقه بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لامتنع كون المسبوق بغيره أزليا لكن لا يصلح أن يردا الثاني وهو أن ماهيتها تقتضي تقدم بعض أجزائها على بعض وحينئذ فقد منعوا المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لانسلم أن ما كان كذلك لا يكون أزليا هذا رأس المسئلة لا سيما وهو وجهاه المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلطون ان ما كان كذلك فانه

كفر واوصدوا عن سبيل الله أمثل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا عاينوا على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا النصارى مع المسيح فإذا أحببهم يعتقد أنه الله وكان عبداً كان قد أحب ما لا حقيقة له فإذا اتين به أن المسيح عبد رسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب العصاة والتابعين والصالحين معتقدا فيهم الباطل كانت محبته لذلك الباطل باطلاً ومحبة الرافضة لعل رضى الله عنه من هذا الباب فانهم يحبون مالم يوجد وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته الذى لا امام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا هو الذى كان يعتقدوا بأكبر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ظالمين معتدين أو كافرين فإذا اتين لهم يوم القيمة أن عيالهم يكن أفضل من واحد من هؤلاء أو غايتيه أن يكون قريبا من أحدهم وأنه كان مقرا امامتهم وفضلهم ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ولا كان منصوبا على امامته تبين لهم أنهم لم يكونوا يحبون عيالهم من أعظم الناس فضلا على رضى الله عنه في الحقيقة فانهم يفضون من انصاف بالصفات التي كانت في عليّ أكل منها في غيرهم من اثبات امامة الثلاثة وتفضيلهم فان عليا رضى الله عنه كان يفضلهم ويقر بامامتهم فتبين أنهم يفضون عليا قطعاً وهذا ما بين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي رضى الله عنه أنه قال انه لعهد النبي الاخير الى أن لا يحبني الا مؤمن ولا يفضني الا منافق ان كان هذا محضاً ثابته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكأما مقرين به وهكذا كل من أحب شيئا على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الامر كن اعتقد في شيء أنه يشفع في مردي يوم القيامة وأنه رزقه ونصره وبشرج كبرانه ويجيبه في الضرورات يكن اعتقد أن عند خرائ الله أو أنه يعلم الغيب أو أنه ملائ وهو ليس كذلك في نفس الامر فقد أحب ما لا حقيقة له وقول علي رضى الله عنه في هذا الحديث لا يحبني الا مؤمن ولا يفضني الا منافق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية اليمين حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبيض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار الا مؤمن ولا يبغضهم الا منافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولما أنه يحبهما الله الى عباده المؤمنين قال فلا تجحد مؤمناً الا يحبني وأمي وهذا ما بين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذي رواه ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا يبغضهم عليا فان هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب لان النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي فكيف لا يكون على النفاق علامة الا بغض عليّ وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوتى خان وقد قال تعالى في القرآن في صفة المنافقين ومنهم من يلزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول انذني ولا تفتني ومنهم من يقول لا يكذب الله هذه اجماعاً وقد كررهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيره امان العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضوع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين ببغض علي لكان متجهاً إليهم أيضاً يعرفون بغض الانصار بل وبغض أبي بكر وعمر وبغض غيره هؤلاء فان كل من ابغض ما يليق أن النبي صلى الله تعالى عليه

يصلح أن يكون أديماً ومعاصراً أن ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متأخر عن بعض ولا يتمتع مع ذلك وجوده مالا انقضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يتمتع بوجوده مالا ابتداء له منها كالمجتمع وجوده مالا أول لوجوده وهو القديم الواجب الوجود مع امكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء المحقق كالكلام في انتهاء المقدّر (قال الرازي الوجه الثاني) لو كانت أدوار الفلك متعاقبة الى أول كان قبل حركته عدم الى أول وتلك العلامات مجتمعة في الازل وليس معانيها من الوجوه ودوات والالكان السابق مقارناً للسوق فلمجموع الوجوه ودوات أول قال الارموي ولتأمل أن يقول ان غيباً اجتماعها تحقيقاً بأمرها

وسلم بحبه ويواليه وان كان يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويواليه كان بغضه شعبة من شعب  
التناق والذليل يطرد ولا يتعسل ولهذا كان أعظم الطوائف نقافا المبغضين لآبي بكر لأنه  
لم يكن في الصحابة أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم أعظم حبا للنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم منه فيغضه من أعظم آيات التناق ولهذا الإيحاد المنافقون في طائفة  
أعظم منها في مغضه كالنصيرية والاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يغضونه  
يظنون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بدكر لهم من الاخبار التي تقتضي أنه  
كان بغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيغضونه لذلك قبل ان كان هذا عذرا يمنع  
نفاق الذين يغضونه جهلا وتاويلا فكذلك المبغضون لعلي الذين اعتقدوا انه كافر مرتدا وظالم  
فاسبق فأغضوه لمغضه لذين الاسلام أولا أحبه الله وأمر به من العدل ولا اعتقادهم أنه قتل  
المؤمنين بغضه يفرق وأراد على الأرض وفسادها وكان كقرعون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا  
جهلا فلا يسلبوا بأهل من اعتقد في عمره فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أولئك لآبي  
بكر وعمر نفاقا لجهلهم وتأويلهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الأولى والآخرى وان  
كان بغض علي نفاقا وان كان المبغض جاهلا متأولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا  
حينئذ وان كان المبغض جاهلا متأولا

(فصل قال الرافضي) وأعظموا أمر عائشة على أبي نسيان مع أنه عليه السلام كان  
يكره من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت عائشة انك تذكر ذكرها وقد أبدلك الله خبرها  
فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذ كذبني الناس وأوتى اذ طردني الناس  
وأسدتني بماله وورقني الله والدم منها ولم أر رزق من غيرها  
(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا بمجمعين على أن عائشة أفضل نسائه بل قد  
ذهب إلى ذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله  
عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر  
الطعام والثريد هو أفضل الأطعمة لانه خير ولحم كما قال الشاعر  
أما الخبر تأدسه بلحم \* فذاك أمانة الله الشريد

ونك أن البر أفضل الأقوات والحم أفضل الأدام كافي الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم فإذا كان اللحم سيد  
الأدام والبرسيد الأقوات ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام وقد صرح غير وجه  
عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفي الصحيحين  
عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب إليك قال عائشة قلت  
ومن الرجال قال أبوها قلت ثم من قال عمر بن الخطاب قال عائشة قالت يا رسول الله  
خير منها ان صرح معنا ما بدلتني خيرا منها فان خديجة نفعته في أول الاسلام بفعلها فيهم غيرها  
فيه مقامها فكانت خير الله من هذا الوجه لكونها نفعته وقت الحاجة وعائشة محبة في آخر  
النسوة وبكال الذين لحصل لهما من العلم والاعيان ما لم يحصل لمن لم يدركه الأول والنسوة فكانت  
أفضل لهذه الزيادة فان الامة انتفعت بها كترهما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم  
يلغ غيرهما فخذ بحجة كل خيرهما مقصورا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عنه  
شيئا ولم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الذين لم يكن قد كل حتى تعلمه ويحصل لهما من

حينئذ ما فهو ممنوع لانه ما من  
من يفرض الا وينتهي واحتملها  
فيه لوجود الحركة التي هي عدها  
ضرورة تعاقب تلك الحركات لآلي  
أول وان عينه أنه لا ترتب في  
بدايات تلك العدمات كافي بدانيات  
الوجودات فلا يلزم من اجتماع  
بعض الوجودات معها المحذور  
(قلت) مضنون هذا أن عدم كل  
حركة ينتهي بوجودها فليست  
الاعدام متساوية في النهايات فلا  
تكون مجموعة في شيء من الاوقات  
لانه في كل وقت ثبت بعضها دون  
بعض لوجود حادث يزول بعينه  
ولكن لا بداية لكل عدم منها فان  
ما حدث لم يزول معدوما قبل حدوثه  
بخلاف الحركات فان لكل حركة  
بداية وحينئذ فلا يمنع أن يقارن  
الوجود بعضها دون بعض كما يقارن  
الوجود الباقي الأزل بعدم كل

كالاته ما حصل لمن علم وأمن به بعد كماله ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه من  
تفرق همه في أعمال متنوعة فنجديجة رضي الله تعالى عنها خير من هذا الوجه لكن أنواع البر  
لم تنصرف في ذلك إلا ترى أن من كان من الصلابة أعظم إيماناً وأكثر جهاداً بنفسه وماله كجمرة  
وعلى وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم أفضل ممن كان يخدم النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وينفعه في نفسه أكثر منهم كإبراهيم وأنس بن مالك وغيرهما وفي الجلة الكلام في تفضيل  
عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم  
عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي مات عنهن كانت عائشة أحسن اله وأعظمهن  
حرمة عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يصرون بهذا يوم عائشة لما يعلمون من  
محبتها إياها حتى إن نساء غر من ذلك وأرسل اليه فاطمة رضي الله عنها تقول له نسأله  
يسئلك العدل في إجابة أي عاقبة فقال لفاطمة أي بنته أما تحبين ما أحب قالت بلى قال فأي  
هذه الحديث في الصحيحين وفي الصحيحين أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا عائشة  
هذا خير لي من إبراهيم وأبي بكر قال وعليه السلام ورحمة الله تعالى وبره لا ترى ولما أراد فراق  
سودة بنت زمعة وهبت يوماً لعائشة رضي الله عنها ياذن صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن في  
مرضه الذي مات فيه يقول ابن أبي عمير أن اليوم استبطأ ليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يمرض في بيت  
عائشة رضي الله عنها فرفض فيه وفي بيتها وفي بين حمرها ونحرها وفي حجرها وجع يبرز فيها  
وريقه وكانت رضي الله عنها مباركة على أمته حتى قال أسيد بن حضير لما أنزل الله آية التيمم  
بسببها ما هي بأول بركتكم ما آل أبي بكر ما زل بل أمر قط تكرهينه إلا جعل الله فيه للسلمين ركة  
وقد كانت زلت أنه برأ منها قبل ذلك لما ما أهل الأهل فبرأها الله من فوق سبع سموات  
وجعلها من الصينات والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم أنك تعالين علياً وأنت طالسة ثم أنها قالت أمر الله في قوله تعالى وقرون  
في بيوتكن وتخرجن في ملا من الناس لتقاتل علياً في غير ذنب لأن المسلمين أجمعوا على قتل  
عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول اقتلوا لعن الله قتله لعن الله ولما بلغها قتله فرحت  
بذلك ثم سألت من تولى الخلافة فقالوا لي ففرحت لقتله على دم عثمان فأى ذنب كان لعلي على  
ذلك وكيف استباز طهمة الزبير وغيرهما طوا عنها على ذلك وبأى وجه يقول رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منكم يتحدث مع امرأ غيره أو أخرجهما من بيتها أو سافر بها كان  
أشد الناس عداوتها وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير  
المؤمنين ولم يصر أحد منهم ينتد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقها من أبي بكر  
ولا شخص واحد كله بكلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فاتهم في هذا الباب وغيره قائمون بالقسط شهد الله  
وقوله حق وعدل لا تلتاض وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع في أقوالهم من الباطل  
والتناقض ما نفيه أن شاء الله تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كانوا  
الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهمة والزبير  
سادات أهل الجنة بعد الأنبياء وأهل السنة يقولون أن أهل الجنة ليس من شرطهم إسلامهم  
عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويثوب منه

ما سواه فالستدل بقول عدم كل  
حادث ثابت في الأزل والمعرض  
يقول نعم لكن لا تسل أن عدم الجنس  
ثابت في الأزل وليس الجنس حادثاً  
حتى يكون مسبوقاً بعدم الجنس  
وأنما الحادث أفراداً كافي دواشه  
في الابد فليس لعدم المجموع تحقق  
في الأزل والعدم السابق لأفراد  
الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها  
ولا يقال إن تلك الأعدام مجمعة في  
الابد والفرق بين عدم المجموع  
وعدم كل فرد فرد فرق ظاهر  
والستدل بقول عدم كل واحد أزلي  
فمجموع الأعدام أزلي وهذا بمنزلة  
أن يقول كل واحد من الأفراد  
حادث فالمجموع حادث اذ كل حادث  
فله انقضاء فمجموع الحوادث له  
انقضاء أو كل واحد مسبوق  
بغيره فالمجموع مسبوق بغيره  
فأذا قال التكلم عن المستدل قول



وهذا متفق عليه بين المسلمين ولولم ينب منه فالصغار تسمى بالجنب الكبار عند جماهيرهم بل وعند الأكثرين منهم أن الكبار تسمى بالحسنات التي هي أعظم منها وبالمصابب المكفورة وغير ذلك وإذا كان هذا أصلهم فيقولون ماذا كرم العصابة من السيئات كثير منه كذب وكبره منه كانوا يجتهدون فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهدهم وما قدر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم ما يتوبه وأما حسنات ما حية وأما مصائب مكفورة وأما غير ذلك فانه قد قام الدليل الذي يجب القول بوجه أنهم من أهل الجنة فامتنع أن يفعلوا ما يجب النار لاجتماعه وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم الجنة وبخس قد علمنا أنهم من أهل الجنة ولولم يعلم أن أولئك الحسين في الجنة لم يحزنوا أن نقدح في استحقاقهم الجنة بأموالهم أنها توجب النار فإن هذا لا يجوز في أحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة وليس لأننا شهدنا لأحد منهم بالنار لا موز بحتمه لا يدل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين والعلم بقصاص أحوال كل واحد منهم باطنا وظاهرا وحسناته وسيئاته واحتداداته أمر يتعذر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فمبالغة والكلام بلا علم حرام فلهذا كان المسالك عما شعر بين العصابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الأحوال إذ كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم وهذا حرام لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم فكيف إذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فإذا كان هذا في قضاءين اثنين في قسلس المال أو كثرة فكيف القضاء بين العصابة في أمور كثيرة فمن تكلم في هذا الباب بجعل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجبا للعديد ولو تكلم بحق قصد الهوى لا وجه الله تعالى أو يعارض به حقا أو لمكان أيضا مستوجب للذم والعقاب ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمر مشبهة منها ما لا يعلم بحته ومنها ما يتبين كذبه ومنها ما لا يعلم كيف وقع ومنها ما يعلم عن القوم فيه ومنها ما يعلم بوثبته منه ومنها ما يعلم أن لهم الحسنات ما يغفروه فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والاحصاء في جهل ونقص وتناقض كمال هؤلاء الضلال

(وأما قوله) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول وإذا سر الرائي إلى بعض أرواحه حد بشاغلنا بآبائه وأطهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما بناه قال من آبائنا هذا قال بنائي العليم الخبير وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها طائفة وحفصة (فيقال أولا) هؤلاء عمدوا إلى النصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب ومعاص (٢) بينة لمن نصب عنه من المتقدمين يتأولون النصوص بأنواع التأويلات وأهل السنة يقولون بل أصحاب الذنوب تأولوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى في دلالتها على الذنب من تلك الآيات فإن كان تأويل تلك سائغا كان تأويل هذه كذلك وإن كان تأويل هذه باطلا فثابت أن تلك الأبطال (ويقال ثانيا) بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشة وحفصة فيكون قد تأمنا به وهذا ظاهر لقوله تعالى إن تتوبوا إلى الله فقد صغت قلوبكم فقد عاها الله تعالى إلى التوبة فلا ينظر

المعترض أن عنت اجتماعها تحقها بأمرها حينما فهو ممنوع لانه ما من حين يفرض الا ويتنهي واحد منها فيه وليس بمستقيم فاتها مجمعة في الازل قال المتكلم عن المعترض ليس الازل ظرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم كما أن الابد ليس ظرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا أنه ما زال موجودا أو ليس لوجوده ابتداء ومعنى كونه أبدية أنه لا يزال موجودا أو ليس لوجوده انتهاء ومعنى كون عدم الشيء أزليا أنه ما زال معدوما حتى وجد وإن كان عدمه مقارا لوجود غيره وقائل ذلك يقول لا يتصور اجتماع هذه العدميات في وقت من الاوقات أصلا بل ما من حال يقدر الا فيه عدم بعضها ووجود غيره فقول القائل ان العدميات مجمعة في الازل

(٢) قوله بينة لمن نصب الخ كذا بالاصل فتأمل وحرره اه معصمه

بهما أنهما لم يتوبا مع ما ثبت من علو درجتها وأنهما زوجتان في الجنة وأن الله سبحانه  
 بين الحياة الدنيا وبين ما يتوبان الله ورسله والدال الآخر فليقتلن الله ورسله والدال الآخر فليقتل  
 حرم عليه أن يستبدل بهن غيرهن وحرم عليه أن يتزوج عليهن واختلف في الاحتذاء بعد ذلك  
 ومات عليهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن ثم قد تقدم أن الذنب نزول عقابه بالتوبة  
 والحسنات الماحية والمصائب المكفرة (ويقال ثالثا) المذكور عن أزواجه كالمذكور عن  
 شهده بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه فإن عليا لمخطب ابنه أبي جهل على فاطمة وقام  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال ابن أبي العزة استأذوني أن يشكروا عليا بفهمه وإني  
 لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إلا أن يرد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فإن فاطمة  
 بضعة مني يرييني ما يريون ذنبي ما إذاها فلا ينزل علي رضي الله عنه أنه ترك الخطبة في القاهر  
 فقط بل تركها بقلبه وناب بقلبه عما كان عليه موسى فيه وكذلك المصالح التي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه انحروا واحطوا رؤوسكم فليقيم أحد فدخل  
 مفضبا على أم سلمة فقالت من أغضبك أغضه الله فقال مالي لا أغضب وأنا أمر بالامر فلا يطاع  
 فقالت يا رسول الله ادع بهديك فلتحرموا أمر الخلاق فليجئني رأسك وأمر عليا أن يعواجه  
 فقال والله لا أحملك فأخذ الكلبين بدموحهما ومعلوم أن تأخر علي وغيره من الصحابة عما  
 أمروا به حق غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قال القائل هذا ذنب كان جوابه كجواب  
 القائل ان عائشة أذنت في ذلك فمن الناس من يتأول ويقول اعتاخرنا وما أولين لكونهم كانوا  
 يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم يغضب النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بل نأوا من ذلك التأخر ورجعوا عنه مع أن حسناتهم تحمّل هذا الذنب  
 وعلى داخل في هؤلاء رضي الله عنهم أجمعين

فرع امكان اجتماع هذه الاعدام  
 واجتماع هذه الاعدام مجتمع  
 وسأني تمام الكلام على ذلك بعد  
 هذا (قال الرازي) الثالث أن لم  
 يحصل شيء من الحركات في الازل  
 أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها  
 أول وان كان مسبوقا بغيره كان  
 الازلي مسبوقا (قال الرازي)  
 ولقائل أن يقول ليس شيء من الحركات  
 الجزئية أزليا بل كل واحد منها  
 حادثه وانما قدم الحركة الكلية  
 بتعاقب الافراد الجزئية وهي  
 ليست مسبوقه بغيرها فلم يلزم أن  
 يكون لكل الحركات الجزئية أول  
 (قلت) قول المستدل ان حصل  
 شيء من الحركات في الازل ولم يكن  
 مسبوقا بغيره فلها أول بر بيه  
 ليس مسبوقا بحركة أخرى فإن  
 الحركة المعنوية التي لم تسبقها حركة  
 أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون

(وأما الحديث) الذي رواه وهوقوله لها فتاقلن عليا وأنت ظالمة فهذا لا يعرف في شيء من كتب  
 العلم المعتمدة ولا منه اندم معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أسسه منه بالأحاديث العيصية  
 بل هو كذب قطعاً فان عائشة لم تقاتل ولم تخرج للقتال وانما خرجت بقصد الإصلاح بين  
 المسلمين وطلبت أن في خروجها مصلحة للدين ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى  
 فكانت اذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبسل ثيابها وهكذا عامة السابقين منهم وعلى ما دخلوا  
 فيه من القتال فندم طلحة والزبير وعلى رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجبل لهؤلاء  
 قصد في القتال ولكن وقع الاقتال بغير اختيارهم فلهذا أرسل علي وطلحة والزبير وقصدوا  
 الاتفاق على المصلحة وأنهم اذا تمكسوا طلبوا قتله عثمان أهل الفتنة وكان علي غير راض  
 بقتل عثمان ولا معناه عليه كما كان يحلف فيقول والله ما قتلت عثمان ولا مالات علي قتله وهو  
 الصادق الباقي بعينه فنفى القسلة أن يتفق على معهم على امسالة القسلة فلهذا على عسكر  
 طلحة والزبير قتل طلحة والزبير أن عليا جعل عليهم خيلوا دفعاع أنفسهم قتل علي أنهم  
 جاولا عليه فقبل دفعاع نفسه فوققت الفتنة بغير اختيارهم وعائشة رابكة لا قالت ولا أمرت  
 بالقتال هكذا ذكر غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار

(وأما قوله) وخالف أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية  
 الأولى فهي رضي الله عنها لم تبرج تبرج الجاهلية الأولى والامر بالاستقرار في البيوت لا بتأني  
 الخروج لمصلحة مأمور بها كالمخرج للفتح والعمرة وأخرجت مع زوجها في سفر فان هذه الآية

نزلت في حجة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد سافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد ذلك في حجة الوداع سافر بعائشة رضي الله عنها وغيرها وأرسلهم عبد الرحمن أخها فأردفها خلفه وأعزهم من التبعين وحجة الوداع كانت قبل وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأقل من ثلاثة أشهر بعد نزول هذه الآية ولهذا كن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحجبن كل حجب في خلافة عمر رضي الله عنه وكان عمر بول يقطرها عن عثمان وأبعد الرحمن بن عوف وإذا كان سفرهن لمصلحة جازأفعاشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للسلمين فتأولت في هذا وهذا كما أن قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله ولا تقتلوا أنفسكم يتضمن قتل المؤمنين بعضهم بعضا كما في قوله ولا تلزوا أنفسكم وقوله لولاذا سمعتموه ظن المؤمنين والمؤمنات بأنفسهم خيرا وذلك قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالتقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القتال فما بال المقتول قال كان حريصا على قتل صاحبه (فلو قال قائل) إن عليا من قتله قد التقى بسيفيهما وقد استحوذوا دماء المسلمين فوجب أن يطعمهم الوعد (جوابه) أن الوعد لا يتناول المجتهد المتأول وإن كان محظا فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا نسينا أو أخطأنا قد فعلت فقد عفا المؤمنين عن النسيان والخطأ والمجتهد المحظي مغفوره خطؤه وإذا غفر خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكنهم لم تغفر في بيتها إذ كانت مجتهدة أولى (وأضاف لو قال قائل) إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن المدينة تنفي حبشها وتنزع طيبها وقال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا بذلها الله خير ما أخرجه في الموطن قال أن عليا خرج منها ولم يقيم بها كما أقام الخلفاء قبله ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة (لكن الجواب) أن المجتهد إذا كان دون علي لم يتناوله الوعد فعلي أولى أن لا يتناوله الوعد لاجتهاده وهذا يجب عن خروج عائشة رضي الله عنها وإذا كان المجتهد محظا فالخطأ مغفوره بالكتاب والسنة وأما قوله خرجت في ملا من لباس تقاتل عليا غير ذنب فهذا أولا كذب عليها فانها لم تخرج لقصد القتال ولا كان أيضا طمحة والزير قصد هما القتال لعلي ولو قدر أنها مقصد القتال فهذا هو القتال المذكور في قوة تعالى وإن طائفان من المؤمنين اقتتلا فافصلوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فان فاعت فافصلوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم فمعلمهم مؤمنين اخوة مع الاقتتال وإذا كان هذا ما يتألى هودون وثلاث من المؤمنين فهمه أولى وأخرى وأما قوله إن المسلمين أجمعوا على قتل عثمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن يقال أولا هذا من أظهر الكذب وأبينه فان جاهل المسلمين لم يأمر واقتله ولا شاركوا في قتله ولا رضوا بقتله أما أولا فان أكثر المسلمين لم يكونوا بالمدينة بل كانوا بمكة واليمن والشام والكوفة والبصرة ومصر وخراسان وأهل المدينة بعض المسلمين (وأما ثانيا) فان خيار المسلمين لم يدخل واحد منهم في دم عثمان لا قتل ولا أمر بقتله وانما قتله طائفة من المفسدين في الارض من أوباش القبائل وأهل الفتن وكان علي رضي الله عنه يحلف دائما على ما قتلت عثمان ولا مالات على قتله ويقول اللهم العن قتله عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وغاية ما يقال انهم لم ينصر ومحق النصر وأنه حصل نوع من الفتور والخذلان حتى تمكن أولئك المفسدون

أزلة إذا لازى لا يكون الا الجنس وأما الحركة المعينة إذا قدرت غير مسبوقة بحركة كانت حادثة كما أنها إذا كانت مسبوقة كانت حادثة ولم يرد بقوله إذا حصل شيء من الحركات في الازل ولم يكن مسبوفا بغيره فلها أول أي لم يكن مسبوفا بغير الحركات فان ما كان في الازل ولم يكن مسبوفا بغيره لا يكون له أول فلأراد بالغير غير الحركات لا يكون مسبوفا بغيره فالجنس عند المتأخر أزلى وليس مسبوفا بغيره والواحد من الجنس ليس بأزلى وهو مسبوقة بغيره وما قدر أزليا لم يكن مسبوفا بغيره سواء كان جنسا أو شخصا لكن إذا قدر أزليا وليس مسبوفا بغيره فكيف يكون له أول ولكن إذا قدر مسبوفا بالغير كان له أول فالسبوق بغيره هو الذي

ولهم في ذلك تأويلات وما كانوا يظنون أن الأمر يبلغ إلى ما بلغ ولوعوا بذلك لسدوا الذريعة  
وحسبوا مادة الفتنة ولهذا أقال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين تملكونكم خاصة فان الظالم  
يظلم فيقتل الناس بفتنة تصيب من لا يظلم فيجرون عن رد هاجس نخلاف ما لم يمنع الظالم  
استدعاء فاته كان يزول سبب الفتنة (فألبها) ان هؤلاء الرافضة في غاية التناقض والكذب  
فانه معلوم أن الناس أجعوا على بيعة عثمان ما لم يجمعوا على قتله فانهم كلهم يابعدون جميع  
الارض فان جاز الاحتجاج بالاجماع الظاهر وجب أن تكون بيعة حقا لحصول الاجماع  
عليها وان لم يجز الاحتجاج بطلت حجته بالاجماع على قتله لاسيما ومن المعلوم أنه لم ياتر قتله  
الأطراف فقليلة ثم انهم ينكرون الاجماع على بيعته ويقولون انما يبيع أهل الحق خوفا  
منهم وكرها ومعلوم أنهم لو اتفقوا كلهم وقال قائل كان أهل الحق كارهين لقتله لكن سكوا  
خوفا وفتنة على أنفسهم لكان هذا أقرب إلى الحق لان العادة قد جرت بأن من يرد قتل الأئمة  
يخيف من يمازعه بخلاف من يرد ببيعة الأئمة فانه لا يخيف المخالف كما يخيف من يرد بقتله  
فان المريد من القتل أسرع إلى الشروع في الدماء وانما فاته الناس من المريدين للبيعة فهذا الوقت  
أن جميع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجهوهم أسكر قتله ودافع عنمن دافع في بيته  
كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما وأيضا فاجماع الناس على بيعة أبي بكر أعظم من  
اجماعهم على بيعة علي وعلى قتل عثمان فانه لم يخلف عنها إلا سعد بن عبيدة وسعد قد علم سبب  
تخلفه والله يفرقه ويرض عنه وكان رجلا صالحا من السابقين الأولين من الأنصار من أهل الجنة  
كما قال عائشة رضي الله عنها في قصة الأفلح لما أخذ يدافع عن عبد الله بن أبي راس الماقتن قالت  
وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمله الحية وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المشهود  
له الجنة قد يكون له ثواب منها أو نعيمها حسانته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك فان  
العبد اذا أذنب كان يدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب ثلاثة منه وثلاثة من الناس وباقيها  
من الله التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين وهداؤهم العمل الصالح له  
وشفاعته ينصلي الله تعالى عليه وسلم والمصائب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة  
ومغفرة الله بفضله رحمة (والقصود هنا) أن هذا الاجماع ظاهر معلوم فكيف يدعى  
الاجماع على مثل قتل عثمان من ينكر هذا الاجماع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال  
مع علي من المسلمين أضعاف الذين أجعوا على قتل عثمان فان الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة  
أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكثر السابقين  
الأوليين كانوا من هذا الصنف ولولم يكن تخلف عنه إلا من قاتل مع موافقة رضي الله عنه فان  
مؤبة ومن معه لم يابعدوهم وأضعاف الذين قاتلوا عثمان أضعافا مضاعفة والذين أسكروا  
قتل عثمان أضعاف الذين قاتلوا مع علي فان قال قائل ان الناس أجعوا على قتال علي  
باطلا لقوله انهم أجعوا على قتل عثمان أبطل وأبطل وان جاز أن يقال انهم أجعوا على  
قتل عثمان لكون ذلك وقع في العالم ولم يدفع فقول القائل انهم أجعوا على قتال علي أيضا  
والتخلف عن بيعته أجوز وأجوز فان هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضا وان قيل الذين كانوا مع  
علي لم يكن لهم الزام بالناس البيعة وجهم عليه ولا دفعهم عن قتله فيجوز وعنه ذلك قيل والذين  
كانوا مع عثمان لما حصر لم يكن لهم دفع القتال عنه وان قيل بل أصحاب علي قتلوا  
وتخاذلوا حتى جاز وعنه دفع القتال أو فسر الذين قاتلوا أجمع الناس عليه قيل والذين كانوا

له أول وأما الناس مسبوقا بغيره  
فكيف يكون له أول ومع هذا قيل  
له تقدير كون الحركة المعينة في  
الازل ومسبوقا بخبري جميع بين  
التقيض فهو مجتمع لذاته والممتنع  
لذاته يلزمه حكم مجتمع فلا يصح  
ما زعم على هذا التقدير وأما على  
التقدير الآخر وهو حصول شيء  
منها في الازل مع كونه مسبوقا  
فقد أجابه الأمرى بأن وجود  
الحركة المعينة في الازل محال أيضا  
واذا كان ذلك محتملا جاز أن يلزمه  
حكم مجتمع وهو كون الازل مسبوقا  
بالغير وانما الازل والجنس  
وليس مسبوقا بالغير وقد اعترض  
بعضهم على هذا الاعتراض  
بان قال هينئذ فليس شيء من  
الحركات حاصل في الازل انزل  
حصل لامتنع زواله وما هذا شأنه  
يتنوع كونه أزليا وجواب هذا

مع عثمان فرماوا وتخاذلوا حتى تمكن منه أو لئلا تدعوى المدعى الإجماع على قتل عثمان مع ظهور الانكار من جاهر الامة والقاصم الانتصار له والاتقام عن قتله أظهر كذب المدعى الإجماع الامة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل ان الحسين قتل باجماع الناس لان الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحد عن ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعى الإجماع على قتل عثمان فان الحسين لم يعظم انكار الامة لقتله كأعظم انكارهم لقتل عثمان ولا انتصره جيوش كالجيوش الذين انتصروا لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والشر والفساد ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم انكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فان عثمان من أعيان السابقين الاولين من المهاجرين من طائفة علي وطلحة والزبير وهو خليفة المسلمين أجمعوا على بيعته بل لم يشرفوا الامة سقافا ولا قتل على ولايته أحد او كان يغزو بالمسلمين الكفار بالسيف وكان السيف في خلافته كما كان في خلافته أبي بكر وعمر مسلول على الكفار مكفوقا عن أهل القبلة ثم انه طلب قتله وهو خليفة فصر ولم يقتل دفعا عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن هذا أعظم أجرا وقتله أعظم انكارا من أن يكون متوليا يخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الامر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن قتال الدافع عن نفسه ولايته أقرب من قتال الطالب لأن يأخذ الامر من غيره وعثمان ترك القتال دفعا عن ولايته فكان حالة أفضل من حال الحسين وقتله أشنع من قتل الحسين كما أن الحسين رضي الله عنه لم يقتل على الامر بل أصح بين الامة بترك القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال ان ابني هذا سيد وبيع الله بين فئتين عظيمتين من المسلمين المنتصرون لعثمان معوية وأهل الشام والمنتصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه ولا يشك عاقل أن معوية رضي الله عنه خير من المختار فان المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في ثقيف كذاب ومبير قال الكذاب هو المختار والمبير هو الطحان بن يوسف وهذا المختار كان أودر حلاصا وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيدا في حرب الجحوس وأخته حفصة بنت أبي عبيد امرأه أعد الله بن عمر امرأه صالحة وكان المختار رجل سوء (وأما قوله) ان عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا عتلا قتل الله نعتلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فيقال له أولا) أن النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقول ثانيا) ان المنقول عن عائشة بكذب ذلك وبين أنها أنكرت قتله وذمت من قتله ودعت على أخيهام وغيره لمشاركهم في ذلك (ويقول ثالثا) هب أن واحدا من الصحابة عائشة أو غيرها قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لانكاره بعض ما ينكره فليس قوله حجة ولا يصدق في أعيان القاتل ولا المقول له بل قد يكون كلاهما والله تعالى من أهل الجنة ونظر أحد هما حوازل الآخر بل نظر كفر وهو مخفي في هذا الظن كاتب في الصحيحين عن علي وغيره قصة حاطب بن أبي بلعصة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلاما قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب النار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت انه شهد بدر والحديبية وفي حديث علي ان حاطبا كتب الى المنكرين بخبره هم بعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الفتح فأطعم الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير اذ صبحتا تأبوا روضة فاخا فان بها طعنت معها كتاب فلما أتيا الكتاب قال ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتدادا ولا رشابا بالكفر ولكن كنت امرأ مصلغا في قرين

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الأزل اذ ليس شيء منها لا أول له بل كل واحد منها له أول لكن جنسها هائل له أول وهذا غير ذلك والمنازع يسلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزليا وانما زاع في غير ذلك كما أنه يسلم انه ليس شيء من الحركات المعينة أبدى ما ع أنه يقول جنسها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع ثلث تحركات زحل دورة تحركات الشمس ثلاثين فعدد دورات زحل أقل من عدد دورات الشمس والأقل من غيرهما متناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متناه فعددهما متناه (قال الارموي) ولقائل أن يقول تضعيف الواحد الى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونها غير متناهية (قلت) هذا الذي ذكره الارموي معارضة ليس

ولم يكن من أنفسهم وكان من معك من المهاجرين لهم مكة قرابات يحمون بها أهلهم فأجبت  
 إذ فاقني ذلك أن اتخذ عندهم يد يحمون بها قرابتي فقال عمر رضي الله عنه دعني أضرب  
 عنق هذا المنافق فقال انه شهيد وراؤا يدري بل أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما كنتم  
 ففقد غفرت لكم وأزل الله تعالى أول سورة الممتحنة أيها الذين آمنوا لاتخذوا عدوي وعدوكم  
 أولياء تلقون بهم بالمودة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحته وهي متواترة  
 عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المعازي والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء  
 وكان على رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه  
 عبد الله بن أبي رافع ليس لهم أن السابقين مغفرون لهم ولو جرى منهم ما جرى وعثمان وطهقة  
 والزبير أفضل باتفاق المسلمين من حاطب بن أبي بلتعنة وكان حاطب مسنداً إلى عماله لكنه كان  
 ذنبه في مكابته للمشركين وأعانهم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظم من الذنوب  
 التي تضاف إلى هؤلاء ومع هذا فأنبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن قتله وكذب من قال انه  
 يدخل النار لانه شهيد بدر والحديث يأخبر بخفة الله لاهل بدر ومع هذا فقال عمر رضي الله  
 عنه دعني أضرب عنق هذا المنافق فسيما متلفاً واستحل قتله ولم يقدح ذلك في ايمان واحد  
 منهما ولا في كونه من أهل الجنة وكذلك في العيصين وغيرهما في حديث الأفلح لما قام  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطب على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من  
 يعتذر من رجل بلغني أذا في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خبراً ولقد ذكر وار خلا ما علمت عليه  
 الا خبراً فقام سعد بن معاذ سيد الاوس وهو الذي اهتز لوته عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذه في  
 الله لومة لائم لم يحكم في حلفائه من بني قريظة بأن يقتل مقاتلهم وتسي ذرارهم ونعم أموالهم  
 حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فهم يحكم الله من فوق سبعة أرقعة فقال  
 يا رسول الله نحن نعدله من أن كان من الاوس ضربنا عنقه وان كان من أصحابنا من انخرج  
 أمرتنا فقتلناه أمره فقام سعد بن عباد فقال كذب لمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام  
 أسيد بن حضير فقال كذب لمر الله لا تقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين وكانت ثور فتنة بين  
 الاوس والنخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخفضهم وهؤلاء الثلاثة من خيار  
 السابقين الاولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن عباد أنك منافق تجادل عن المنافقين وهذا  
 مؤمن ولي لله من أهل الجنة وذلك مؤمن ولي لله من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر آثاء  
 بالتأويل ولا يكون واحداً منهما كافراً وكذلك في العيصين حديث عثمان بن ماله لما أتى النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام يصلي وأصحابه يتحدثون بينهم ثم أسندوا عظم ذلك  
 إلى مالك بن النخس وودوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فبطل فضي رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم صلاته وقال ليس بشهيد أن لا اله الا الله وأني رسول الله قالوا بلى وانه  
 يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أحد أن لا اله الا الله وأني رسول الله فدخل النار وأتبعه  
 وإذا كان ذلك فإذا انت أن شخصاً من الصحابة أمة عائشة واما عمر بن ياسر واما غيره ما كفر آخر  
 من الصحابة عثمان أو غيره أو أبا قتله على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم  
 يقدح ذلك في ايمان واحد منهم ولا في كونه من أهل الجنة فان عثمان وغيره أفضل من حاطب  
 ابن أبي بلتعنة وعمر أفضل من عمار وعائشة وغيرهما وذنب حاطب أعظم من ذلك فاذا غفر  
 لحاطب ذنبه فالمغفرة لعثمان أولى وإذا جاز أن يجتهد مثل عمر وأسيد بن حضير في التكفير

فيه منع شيء من مقدمات الدليل  
 ولا حيلة ثم قد يقول المستدل  
 الفرق بين مراتب الأعداد وأعداد  
 الدوران من وجهين (أحدهما) أن  
 مراتب الأعداد المجردة لا وجود  
 لها في الخارج وإنما يقدرها ذهن  
 تقديراً كما يقدر الاشكال المجردة  
 يقدر شكلاً مستنداً وشكلاً أكبر  
 منه وشكلاً أكبر من الآخر وهم  
 جبر وتلك الاشكال التي يقدرها  
 الذهن لا وجود لها في الخارج  
 وكذلك الأعداد المجردة لا وجود لها  
 في الخارج فالكلام المتصل والمنفصل  
 إذا أخذ مجرداً عن الموصوف به لم  
 يكن إلا في الذهن وكذلك الجسم  
 التعليمي وهو أن يقدر طول  
 وعرض وعمق مجرد عن الموصوف  
 به وإذا كان كذلك لم يلزم من إمكان  
 تقدير ذلك في الذهن إمكان وجوده  
 في الخارج فإن الذهن تقدر فيه  
 المستعانت كاجتماع النقصين  
 والظنين فيقتضيه كون الشيء

أو استحلال القتل ولا يكون ذلك مطابقاً لقصدور مثله عن عائشة وعمار أولى (ويقول رابعاً) ان هذا المنقول عن عائشة من القدرح في عثمان ان كان صحيحاً فاما أن يكون صواباً أو خطأ فان كان صواباً لم يذكر في مساوي عائشة وان كان خطأ لم يذكر في مساوي عثمان والجمع بين بعض عائشة وعثمان باطل وأيضاً فاعائشة ظهر منها من التألم لقتل عثمان والتم لقتله وطلب الانتقام منهم بما يقضى الندم على ما ينافي ذلك كما ظهر منها الندم على مسيرها الى الجبل فان كان نعمها على ذلك يدل على فضيلة علي واعتزافها له بالحق فكذلك هذا يدل على فضيلة عثمان واعتزافها له بالحق والافلا وأيضاً ما ظهر من عائشة وجهور العصاة وجهور السليين من الملام على أعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فان كان هذا محققاً في يوم عثمان كان محققاً في يوم علي والافلا وان كان المقصود بذلك القدرح في عائشة لما لامت عثمان وعلياً فاعائشة في ذلك مع جمهور العصاة لكن تختلف درجات الملام وان كان المقصود القدرح في الجميع في عثمان وعلي وطيلة والزير وعائشة والاثم والمسلم قلنا نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العصاة من كل ذنب بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين وخزيه المغيين وعباده الصالحين وأنهم من سادات أهل الجنة ونقول ان الذنوب جازية على من هو أفضل منهم من الصديقين ومن هو أكبر من الصديقين ولكن الذنوب يرفع عقابها التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصابب المكفرة وغير ذلك وهو لا عليهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس لمن هو دونهم وابتوا بعاصب يكفر الله بها خطاياهم لم يبتل بها من دونهم فلهي من السيئ المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم وهم بمفقره الذنوب أحق من غيرهم من بعدهم والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجمل وظلم لعل أهل السدع فان الرافضة يجدون الى أقوام متعزبين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا أحدهم معصوماً من الذنوب والخطايا والاخر ما يؤماسقاً أو كافر فيظهر جهلهم وتناقضهم كاليهودى والنصراني اذا أراد أن يثبت نبوة موسى وعيسى مع قدس في نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانه يظهر عجزه وجهله وتناقضه فانه ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى الا وتثبت نبوة محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها ولا من شبه تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها وكل من عمد الى التفريق بين المتماثلين أو مدح الشيء وذم ما هو من جنسه أو أولى بالمدح منه أو بالعكس أصابه مثل هذه التناقض والعجز والجهل وهكذا أتباع العلماء والمشايخ اذا أراد أحدهم أن يدح متبوعه وذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق) أهل المدينة خالفوا السنقي نذا وكذا وزكوا الحديث الصحيح في كذا وكذا واتبعوا الراي في كذا وكذا ومثل أن يقول عن يقوله من أهل المدينة أنهم لا يرون التلبية التي يرى حجة العقبة ولا الطيب للحر قبل الاحرام ولا قبل التحلل الثاني ولا الجود في الفصل ولا الاستفتاح والتعوذ في الصلاة ولا التسليتين منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخالب من الطير وأنهم يستحلون الحشوش ونحو ذلك مع ما في هذه المسائل من التزاع بينهم فيقول المدنيون نحن أتبع للسنّة وأبعد عن مخالفتها وعن الراي الخطأ من أهل العراق الذين لا يرون أن كل مسكر حرام ولأن ماء الا بار لا يجنس بمجرد وقوع العصابات ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف بركوعين في كل ركعة ولا يجرمون حرمة المدينة ولا يحكمون بشاهدوين ولا يبتدون في القسامة بأيمان المدعين ولا يجيزون بطواف واحد وسعي واحد في القران ويوجبون الزكاة في الحضرات ولا يجيزون

موجوداً معدوماً وكون الشيء متحرراً كساوٍ بقدر فيه أن يكون الشيء لا موجوداً ولا معدوماً ولا واجباً ولا ممكناً ولا ممتهناً لا غير ذلك من التقديرات الذهبية التي لا نستلزم إمكان ذلك في انفارح ولهذا يمكن تقدير خط لا ينتهي وسطح لا ينتهي وتقدير أشكال بعضها أكبر من بعض بلانهاية وأبعاد لانهاية لها ولا يستلزم من إمكان تقدير ما لانهاية في الذهن إمكان ذلك في الخاريج والمنازعون يسلمون امتناع أجسام لا ينتهي قدرها وأبعاد لا تنتهي وعلل ومساوالت لا تنتهي مع إمكان تقدير ذلك في الذهن فاذا قبل لهم كذلك تقدير أعداد لا تنتهي أو تقدير مراتب أعداد لا تنتهي بعضها أفضل من بعض اذا قدر في الذهن لم يدل ذلك على إمكان وجوده في

الاجباس ولا يبطون نكاح الشغار ولا نكاح المحلل ولا يجعلون الحكين للزواجين المجرد  
 وكمكين ولا يجعلون الاعمال في العقود بالنسب ويستحلون محارم الله تعالى بأدنى الحل  
 فيسقطون الحقوق كالشفعة وغيرها بالحلل ويجعلون الحرمان كالزنا والميسر والسفاح بالحلل  
 ويسقطون الزكاة بالحلل ولا يعتبرون المقصود في العدة فيسقطون الحد وحتى لا يمين سياسة بلد  
 رأيهم فلا يقطعون يمين بسرق الاطعمة والفاكهة وما أسهل الاطعمة ولا يجدون أحدا يشرب  
 الخمر حتى يقرأ وتقوم عليه بيعة شرها ووجدت راجحة ما منه وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وخلفائه بخلاف ذلك ولا يوجبون القود بالقتل ولا يفعلون بالقاتل كما فعل بالقتول كأن  
 يكون الظالم قطع يدا المظلوم ورجليه ويقر بطنه فيقولون تضرب عنقه ويقتلون الواحد من  
 خدام المسلمين يقتل واحد كافر ذمي ويسزون بين دية المهاجرين والانصار ودية الكفار من  
 أهل الذمة ويسقطون الحد من وطئ ذات محرمه كآمة وابنته عالما بالتحریم بمجرد صورة العقد  
 كما يسقطونه بعقد الابحار على المنافع ولا يجعلون بين الصلابة والبرقة ومن دلفه ولا يستحبون  
 التغلب بالغير ولا يحسون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا يوجبون التبيت ليلة الصوم  
 على من علم أن غدا من رمضان ولا يجوزون وقف المشاع ولا هبته ولا رهنه ويجرمون الضرب  
 والضرب وغيرهما أحله الله ورسوله ويجعلون المسكر الذي حرمة الله ورسوله ولا يرون أن وقت  
 العصر يدخل إذا صار ظل كل شيء مثله ويقولون ان صلاة الغبر تبطل بطولع الشمس ولا يجوزون  
 القرعة ولا يأخذون بمحدث المصراة ولا بحديث المشتري إذا أغلس ويقولون ان الجمعة وغيرها  
 تدرك بأقل من ركعة ولا يجوزون القصر في مسرة يوم أو يومين ويجوزون تأخير بعض الصلوات عن  
 وقتها • وكذلك بعض اتباع فقهاء الحديث لو قال أحدكم المعلن انما تنسج الصبيج وأنتم تعاون  
 بالضعيف فقال له الآخرون نحن أعلم بالحديث الصحيح منكم وأنسج له منكم بمن يروي عن  
 الضعفاء ما يعتقد صحة وظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كما يظن  
 ثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في السفر أحبا بآية الصلاة أو أنه كان يقبض بعد  
 الركوع في التبر حتى يفرق الدنيا وأنه أحرم بالمسح احراما مطلقا لم ينوت قولا لا فرادا ولا قرا أو أن  
 مكة فتمت صلواته أن ما فعله عمر وعثمان وغيرهما من ترك قسمة العفار بنقض ونقض حكم  
 انطفاء الراشدين والعصبة كعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم في المفقود ويحج بمحدث غير  
 واحد من الضعفاء وأما نحن فنقول اننا ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف  
 المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري  
 وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي  
 اما صحيحا واما ضعيفا والضعيف نوعان ضعيف متروك وضعيف ليس متروك فتكلم أئمة  
 الحديث بذلك الاصطلاح فخاصم لا يعرف الاصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة  
 الحديث الضعيف أحب الي من القياس فظن أنه يحجج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي  
 وأخذ رجع طريقة من يرى أنه أتبع الحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون  
 الشيء على ما هو أولى بالحق من أنه لم يكن دونه • وكذلك شيوخ الزهد إذا أراد الرجل أن يقدح  
 في بعض الشيوخ ويعظم آخر ذلك أولى بالتعظيم وأبعد عن القدح كن بفضل ما يزيد والنسب  
 وغيرهما ممن يحكي عنه نوع من الشطح على مثل الجنيب وسهل بن عبد الله النسري وغيرهما ممن  
 هو أولى بالاستقامة وأعظم قدرا وذلك لأن هؤلاء ممن جعلهم يجعلون بمجرد الدعوى العظيمة

الخارج بطلت معارضتهم وكان من  
 عارض تقدير الاعداد التي  
 لا تنتهي بتقدير الاشكال التي  
 لا تنتهي وتقدير التفاضل في هذا  
 بالتفاضل في هذا أولى عن عارض  
 تفاضل الدورات بتفاضل مراتب  
 الاعداد فانه اذا قسّم تضعيف  
 الواحد الى غير نهاية أقسل من  
 تضعيف الاثنين قسلا واذا فرض  
 خط عرضه بقدر الكفا لا ينتهي  
 طول ولا وسط عرضه بقدر الذراع  
 لا ينتهي فالذي بقدر الكفا أقل  
 واذا فرض أجسام مستديرة كل  
 منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل  
 منها بقدر الفلك لا تنتهي كانت  
 مقادير تلك أصغر من أن الجميع  
 لا ينتهي كان معلوما أن هذه  
 المعارضة أعدل وأولى بالقبول من  
 تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان  
 كان تضعيف الاعداد ومراتبها



موجبة لتفضيل المدعى ولا يعلون أن تلك غايتها أن تكون من الخطأ المغفور ولا من السعي المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الإنسان كما قال الله تعالى وحطاه الإنسان أنه كان ظالما جاهلا لنعاب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما فهو ظالم جاهل الأمن تاب الله عليه

(وأما قوله) أنها سألت من تولى الخلافة فقالوا على "فخرجت لقتاله على دم عثمان وأى ذنب كان لعل في ذلك" (يقال له أولا) قول القائل إن عائشة وطلحة والزبير أتهموا علما بأنه قتل عثمان وقتلوه على ذلك كذب بل اغتابلوا القتلة الذين كانوا يحذروا إلى على وهم يعلون أن برأته على من دم عثمان كبرائتهم وأعظم لكن القتلة كانوا أقسدا وأول السبه فطلوه اقتيل القتلة ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلى "لأن القوم كانت لهم قبائل بدون عنهم والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فبها عن دفع السفهاء فصارا لا يرضى الله عنهم عاجزين عن إطفاء الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتنة كما قال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة وإذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها الأمن عصمه الله (وأيضا) فقوله أى ذنب كان لعل في قتله تناقض منه فله ريم أن عليا ممن كان يستحل قتله وقتله وعن السب عليه وقام في ذلك فإن عليا نسب إلى قتل عثمان كثير من شيعة وشيعة عثمان هؤلاء لم تعصبهم لعثمان وهؤلاء لم تعصبهم لعل وأما جاهلوا بالإسلام فيعلون كذب الطائفتين على على (والرافضة) تقول إن عليا كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أبي بكر وعمر ورزى أن الإعاة على قتله من الطاعات والقرابات فكيف يقول من هذا اعتقاده أى ذنب كان لعل على ذلك وإنما يليق هذا التزيه لعل بأقوال أهل السنة لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضا (وأما قوله) وكيف استجار طلحة والزبير وغيرهما مطاعا على ذلك وأى وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأته غيرة أو أخرجهما من منزلها أو أسافر بها كان أشد الناس عداوته (يقال) هذا من تناقض الرافضة وجهلهم فاهم يرمون عائشة بالفظائم ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي برأها الله منها وأزل القرآن في ذلك ثم أنهم لفرط جهلهم يدعون في غيرهم من نساء الانبياء فيرمون أن امرأته نوح كانت بغياوان الابن الذي دعاه نوح لم يكن منه وإنما كان منها وإن معنى قوله أنه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأون نوح ابنه يريدون ابنا ويحبون بقوله أنه ليس من أهل نوح ينازلون قوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأتها على لوط كانتا تحت عدس من عادي يصلحن فحسنتاهما على أن امرأتها نوح حانت في الفراش وأنها كانت قبيحة وضاهوا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الأذى الذين رموا عائشة بالأفلا والفاحشة ثم يتوبوا وفيهم خطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعتذر مني بجل يلقى إذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الأخيرا ولقد كروا رجلا والله ما علمت عليه الأخرى ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الأذى للإنسان أن تكذب على امرأته رجلا فيقول أنها بائنة وبحل الزوج أنه زوج قبيحة فإن هذا من أعظم ما يشتمه الناس بعضهم بعضا حتى يقولون في المرافضة شتمته بالزنا والفاف بمبالغة في شتمه والري بالفاحشة تدون سائر المعاصي جعل الله فحدا للزنى لأن الأذى الذي يحصل للزنى لا يحصل مثله بغيره فانه لو روي بالكفر أمكنه تكذيب الراي بما يظهر من الإسلام بخلاف الري بالفاحشة فانه لا يمكنه تكذيب المفترى بما يصاد ذلك فان

وسائر المقادير إلى غير نهاية كان هذا التضعيف أمما هو في الذهن فكل ما يتصوره الذهن من ذلك ويقدره فهو ينهائى والذهن لا يزال ينصف حتى يهجز وهكذا إذا نطق بأسماء الأعداد أو بالفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجز وإن قدر أنه لا يهجز بل لا يزال الذهن يقدر واللسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الويسود انتهى واللفظي والجناني والساني وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو متناه مبدأ محدود فله أول ابتدأ عنه وهو من ذهن الإنسان ولغظه وكل ما يوجد منه متعاقباته متناه لكن هذا يدل على جواز مالا نهائية في المستقبل وأن الشيء قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يخطر بالأذهان وينطق به اللسان له بداية ويمكن وجود مالا ينهائى منه ومن هذا الباب أنفاس



أبو كافر إلا أنه إذا كان أبوك كافراً أمكن أن يكون ابنه كافراً فلا يكون في مجرد النسب فضيلة وهذا مما يدعون به أن ابن نوح كان كافراً لكونه ابن نبي فلا يحصى فيه كافر مع كونه ابنه ويقولون أيضاً إن أباطالب كان مؤمناً ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوه مع ما فيه من الاقتراء والبهتان فيه من التناقض وعدم حصول مقصودهم إلا يخفى وذلك أن كون الرجل أبية أو ابنة كافراً لا ينقصه ذلك عند الله شيئاً فإن الله يخرج الحلي من الميت ويخرج الميت من الحلي ومن المعلوم أن العصابة أفضل من آبائهم وكان آبائهم كفاراً بخلاف كونه بنى قبة فإن هذا من أعظم ما يذمه ويعاب لأن مضر ذلك تدخل عليه بخلاف كفر أبية أو ابنة وأيضاً فلا كان المؤمن لا بد له إلا أن يملك نساء آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى وأتوا نساءهم بنات آدم باحلق أذقر يافراً ما تقبل من أحدهما ولم تقبل من الآخر قال لا تقتل قال إنما يتقبل الله من المتقين إلى آخر القصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظلمت إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل وأيضاً فهم يقدحون في العباس عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي توارى عنه ويعدحون بأباطالب الذي مات كافراً باتفاق أهل العلم كما انفقت عليه الأحاديث الصحيحة ففي الصحيحين عن السبب بن حزن قال لما حضرت أباطالب الوفا جاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده ما أبجمل وعبد الله بن أمية بن المغيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا عم قل لا اله إلا الله كلمة أشهد بك بها عند الله فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية بأباطالب أرغب عن مله عبد المطلب فلم يرز رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعرف مله عليه ويعود له ويعود له عليه بذلك المقاتلة حتى قال أبو طالب أحرما كلهم هو على مله عبد المطلب وأنى أن يقول لا اله إلا الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن لك ما لم أعتك فأرسل الله تعالى ما كان قبلي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما نبئ لهم أنهم أصحاب الجحيم وأرسل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرجهم مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً وقال فيه قال أبو طالب ولأن تعبه في قريش يقولون أنه جعله على ذلك الجرح إلا قررت بها عيتك فأرسل الله تعالى انك لاتهدي من أحببت وفي الصحيحين عن العباس بن عبد المطلب قال قلت لرسول الله هل نعت أباطالب بشي فانه كان يحوطك وينصرك ونعتك فقال نعم هو في خضاح من ثارو ولا بالك في الدرك الأسفل من النار وفي حديث أبي سعيد لما ذكر عنه قال لعنه الله تنفعه شفاعتي فيجعل في خضاح من ثار يبلغ كعبه يلقى منها دماغه أخرجاه في الصحيحين وأيضاً فإن الله لم يبق على أحد يجير دنس به بل إنما أتى عليه بامنه وتقواه كما قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وإن كان الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فالمدن هو مظنة حصول المطالب فإن لم يحصل والا كان المدن الناقص الذي يحصل منه المطالب خيراً منه (وأيضاً) من تناقضهم أنهم يعلّمون عائشة في هذا المقام طعنات في طهه والزينة ولا يعلّمون أن هذا إن كان متوجهاً فاطعن في علي بذلك أوجه فإن طهه والزينة كالمعظمين عائشة موافقين لها مؤثرين بأمرها وهما وهى

وأقواها حركة وجيشه فقد يكون تضعيف الواحد هو الاكثر وان أريد بذلك أن يسمى أحد القطين أكثر في كل مرتبة من مراتب التضعيف فإذا ضعف الواحد خمس مرات كان اثنين ونسلائين وإذا ضعف الاثنان خمس مرات كان أربعاً وستين مرة فهذه الأربع والستون ليست معدوداً وموجوداً في الخراج ولا في الذهن حتى يقال وجد التفاضل فيما لا ينشأه وإنما نطق بلفظ أعداد متناهية والمعدودات ليست موجودة لافي الذهن ولا في الخراج فلو قد وجود ألفاظ الأعداد من هذه المرتبة ومن هذه المرتبة في الذهن واللسان لم يلزم إذا قدر أنهما غير متاهين أن يكونا متفاضلين مع استوائهما في المبدأ والحركة وإن أراد أن يسمى هذا لو وجد لكان أكبر من

من أبعد الناس عن الفواحش والمعاصية عليها فإن جازلوا فاضى أن يقدح فيها بقوله بأى وجه  
يقولون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأت غير محرمي أخرجهما  
من منزلها وسافر بها إلى آخره مع أن ذلك إنما جعله باعتزلة الملكة التي تأتمر بأمرها وبطيعها ولم  
يكن أخرجهما لظان الفاحشة كان للناسي أن يقول بأى وجه يلقى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من قائل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بها وبغيرها وسقطت من هودجها  
وأعدوا حولها يطوفون بها كالسبية التي أحاط بها من يقصد سبأها ومعلوم أن هذا في  
مظنة الأهالة لاهل الرجل وهتكها وسأها وتسلط الاحاب على قهرها وأذلالها وسبها وامتنانها  
أعظم من أخرجهما من منزلها باعتزلة الملكة المجلة العظيمة التي لا يأتي إليها أحد الا بذنها ولا يمتل  
أحسب أنها ولا ينظر في خدرها ولم يكن طلحة والزبير ولا غيرهما من الأجانب يحملونها بل كان  
في العسكر من محارمها مثل عبد الله بن الزبير بن أخها وخولته بها وسمه لها جاز بالكتاب والسنة  
والاجماع وكذلك سفر المرأة مع ذى محرما جاز بالكتاب والسنة والاجماع وهي لم تسافر الا مع ذى  
محرمها وأما العسكر الذين قاتلوا فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبي بكر مذبذبه الهالديدها إليها  
الاجاب ولهذا دعيت عائشة رضي الله عنها على من مذبذبه إليها وقالت بمن هذه أحرقتها الله  
بالتار فقال أى أختي في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فأحرق بالتار عصير  
ولو قال الشيخ أنتم تقولون أن آل الحسين مساو الماقتل الحسين ولم يفعل بهم الا من جنس ما فعل  
بعائشة حب استولى عليها وردت الى بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم  
ورددوا الى أهلهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا سببا واستحلالا للزمرمة النبوية فعاثت قدسيه  
واسخطت حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشنعون ويرجون أن بعض أهل الشام  
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لاهلها حتى تكفروا بديننا وهذا ان كان واقع فالذين  
طلبوا من على أن يسبوا من قاتلهم من أهل الجبل وصغيري يغفوا أموالهم أعظم جرما وكان في  
ذلك وسبوا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا متدينين بمصر من عليه  
الى أن خرجوا على على قاتلهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد  
مجهول لا شوكة له ولا حجة ولا فعل هذا تدبنا ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع فكان المستحقون  
لدماء المسلمين وحرمةهم وأموالهم وحرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم  
منهم في عسكر بنى أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين مروا من عسكر على  
رضي الله عنه هم شر من شرار عسكر معاوية رضي الله عنه ولهذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقتالهم وأجمع العصاة والعلماء على قتلهم والرافضة أكذبهم وأظلم وأجهل وأقرب الى  
الكفر والنفاق لكنهم أعجز منهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وبهذا أمثاله ضعف على  
وعجز عن مقاومة من كان بازائه (والقصود هنا) أن ما يذكرونه من القسح في طلحة والزبير  
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان أبا جعفر ذلك بان علما كان عجبنا فيما فعل وأنه  
أولى بالحق من طلحة والزبير (قل) نعم وطلحة والزبير كانا عتيدن وعلى وان كان أفضل منهما  
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضي الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدرا منهما ولكن ان كان  
فعل طلحة والزبير معهما ذنبا ففعل على أعظم ذنبا فتقام بدرا القدر وعظم الذنب (فان قالوا)  
هما أحوجا علينا في ذلك لانهما أتيا بها فافقه على مضاف إليها الى على قبل وهكذا معاوية

مسمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان  
وجود ذلك المسمى ممكن وهذا كالأول  
قال القائل ما لا يتنهى أقدر في  
ذهنى وأنتكم بلفظه لم يكن في  
ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده في  
الخارج كما يقتدر ذهننا لما لا  
يتناهى من الاجسام والابعاد  
والاشكال فهذا هذا فهاذا مما يحجب  
به المستدل عن المعارضة بمراتب  
الاعداد وهذا الفرق وان كنا قد  
أوردناه فقد ذكرنا غير واحد من  
النظارا للفرق بين الاعداد والحركات  
من مشكلى المسلمين وغيرهم وذكر  
هؤلاء الفرق المعروف عند  
من وافق المستدل عن هذا النقض  
ان تضعيف الصدوق ليس أمرا  
موجودا بل مقدرا بخلاف ما وجد  
من الحركات وهكذا فرق من فوق  
بين الماضي والمستقبل بان الماضي  
قد وجد بخلاف المستقبل

لما قبله قتل عمارا وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل الفئة الباغية قال أو نحن قتلناه  
 انما قتله الذين جاؤا به حتى جعلوا تحت سيوفنا فان كانت هذه الفئة مردودة فخبه من اخرج بان  
 طلعه والذين يدافعون عنه ما جرى عليهم من اهلته عسكر على لها واستلأهم عليها مردودة أيضا  
 وان قتل هذه الفئة قتل حجة معو بقرض الله عنه • والرافضة وأمثالهم من أهل الجبل والظلم  
 يحجون بالحق التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فانه ان اخرج نظيرهم عليهم فسد قولهم  
 المنقوض بنظيرها وان لم يخرج نظيرها بطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المتماثلين  
 ولكن متباينهم مجرد الهوى الذي لا علم معه • ومن أضل ممن اتبع هواه غير هدى من الله ان الله  
 لا يهدي القوم الظالمين • وجاهر أهل السنة متفقون على أن علماء أفضل من طلبة والذين يفضلون  
 عن معو بغيره فيقولون أن المسلمين لما اختلفوا في خلافته فطائفة قائلته وطائفة قالت معه  
 كان هو وأصحابه أولى الطائفتين بالحق كآب في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
 عرق حارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم وأولى الطائفتين بالحق فهو لأهم الحوارج المارقون  
 الذين مر قوا يقتلهم على وأصحابه فعل أنهم كانوا أولى بالحق من معو بقرض الله عنه وأصحابه لكن  
 أهل السنة يتكلمون بعلم وعدل ويعطون كل ذي حق حقه (وأما قوله) كيف أطلعها على ذلك  
 عشرات آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصروا أحدهم بنت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقه من أبي بكر رضي الله عنه ولا شخص واحد كله بكلمة  
 واحدة فيقال أولاً هذا من أعظم الخلل عليه فانه لا يشك عاقل أن القوم كانوا يحسون رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلته وبنته أعظم مما يعظمون أبا بكر وعمر ولولم  
 يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
 هو أحب اليهم من أهلهم • وأنفسهم فلا يسترب عاقل أن العرب قربوا غير قريش كانت  
 تدن لبني عبد مناف وتعظمهم أعظم مما يعظمون بني تميم وعدي ولهدا المامات رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وتولى أبو بكر قيل لابي قحافة مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
 حدث عظم في تولى بعده قالوا أبو بكر قال أو رضى بنو عبد مناف بنو حمزة قوم ولأولئك  
 فضل الله بؤيته من بشاء أو كما قال ولهدا جاء أبو سفيان الى عي فقال أرضيت أن يكون هذا الامر  
 في بني تميم فقال يا أبا سفيان ان أمر الاسلام ليس كأمير الجاهلية أو كما قال فاذا كان المسلمون كلهم  
 ليس فهم من قال ان فاطمة رضى الله عنها مظلومة ولأن لها حقا عند أبي بكر وعمر رضى الله عنهما  
 ولا أنهم ما ظالمها ولا تكلم أحد في هذا الكلمة واحدة ذلك على القوم كانوا يعلمون  
 انها ليست مظلومة ادلوعلوا أنها مظلومة لكان تركهم لنصرتها ما عجز عن نصرتها وما اهانها  
 واضاعة لحقها وما بغضا فيها اذا الفعل الذي يقدر عليه الانسان اذا اراده ارادة جازمة فعلة  
 لا محالة فاذا لم يرد مع قيام مقتضى لارادته فاما ان يكون جاهله أو له معارض عنقه من ارادته  
 فلو كانت مظلومة مع شرفها وشرف قبيلتها وأقاربها وأن أباها أفضل الخلق وأحبهم الى أمته  
 وهم يعلمون أنها مظلومة لكانوا ما عجز عن نصرها وما أن يكون لهم معارض عارض ارادته  
 التصريح بغضا وكلا الامرين باطل فان القوم كانوا كلهم عاجزين أن يتكلموا واحد منهم بكلمة  
 حق بل كانوا قادرين على تغيير ما هو أعظم من هذا وأبو بكر لم يكن ممنوعا من سماع كلام أحد  
 منهم ولا هو معروفا بالظلم والجور واتفاق هؤلاء كلهم وتوفر داعيهم على بغض فاطمة مع قيام  
 الاسباب الموجبة لمحبتها مما يعلم بالضرورة امتناعه وكذلك على رضى الله عنه لاسباب وجهور

والممتنع وجود ما لا ينهائى لاتقدير  
 ما لا ينهائى ومن يوافق المعتز  
 يقول الماضى ايضا قد عدم فليت  
 أفرادهم موجودة معا والمختور  
 وجود ما لا ينهائى فيما كان مجتمعا  
 بل مجتمعا منتظما ببعضه ببعض  
 بحيث يكون له ترتيب طبعى أو  
 وضى وهذا فرق ابن سينا وأتباعه  
 من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول  
 ان مذهب الفلاسفة الفرق بين  
 المجتمع وغير المجتمع سواء كان له  
 ترتيب أو ليس له ترتيب وانما التزاع  
 بينهم في النفوس البشرية المارقة  
 هل هي موجودات في الخارج بغير  
 متناهية أم لا ويقول هؤلاء لا تسلم  
 أن ما كان وعدم أو ما سيكون اذا  
 قدر ان بعضه أقل من بعض يجب  
 أن يكون متناهيا والمؤمنون بان  
 نعم الجنة دائم لا ينقضى من  
 المسلمين وأهل الكتاب مسلمون ذلك

قرش والانتصار والمسلمين لم يكن لعلى الى احدهم اساءة لافي الجاهلية ولا في الاسلام ولا قتل  
 احدا من اقاتهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من اكبر القاتل وما من احدهم العجلة الا وقد  
 قاتل ايضا وكان عمر رضى الله عنه اسد على الكفار واكثر عدو له من على فكلما هم فيه  
 وعداؤه لهم معروفه ومع هذا اتى عليهم وماتوا الاكلهم بشى عليه خيرا وبعده وتوسع لصاب  
 المسلمين وهذا وغيره مما بين ان الامر على يقض ما تقوله الراضة من اكلهم وان القوم كانوا  
 يعلمون ان فاطمة لم تكن مظلومة امسلا فكيف ينتصر القوم لعثمان حتى سفكوا دماءهم ولا  
 ينتصرون لمن هو احب اليهم من عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف  
 يقاتلون مع معوية حتى سقطت دماؤهم معه وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ولا يقاتلون مع على  
 بنو عبد مناف معه فالعباس بن عبد المطلب اكبر بنى هاشم وأوسيان بن حرب اكبر بنى أمية  
 وكلاهما كانا يعملان الى على فلم لا قاتل الناس معه اذ ذلك والامر في أوله والقتال اذ ذلك لو كان  
 حقا كان مع على أولى وولاية على اسهل فانه لو عرض ففر قليل فقالوا الامر على وهو الخليفة  
 والوصى ونحن لا نطيع الا الله ولا نعصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نطاع وصيه  
 وأهل بيته ولا نتقدم الظالمين أو المناقضين من آل نبي على بنى هاشم الذين هم خيرنا في الجاهلية  
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستحب له جمهور الناس بل يستحبون له الا القليل لاسباب أو بكر  
 ليس عنده رغبة ولا رهبة وهب أن عمر وطائفة معه كانوا يشدون معه فليس هؤلاء أكثر ولا أعز  
 من الذين كانوا مع معوية رضى الله عنه ومع طلحة والزبير رضى الله عنهم ما ومع هذا فقد قاتلهم  
 أعوان على مع كونهم دون السابقين الا في العلم والدين وفهم قليل من السابقين الا في الفها  
 قاتلهم من هو افضل من هؤلاء اذا كان اذ ذلك على الحق وعدوه على الباطل مع أن  
 وله اذ ذلك أكثر وأعز وأعظم علما واعمالا وعدوه اذ ذلك ان كان عدوا اذ ذلك وأعجز وأضعف  
 علما واعمالا وأقل عدوا فانه لو كان الحق كما تقوله الراضة لكان أبو بكر وعمر والسابقون  
 الاولون من شر أهل الارض وأعظمهم جهلا وظلاما حب محمد واعقب موت نبيهم صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقلوا وغروا وظلموا الوصى وفعلا بنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله  
 اليهود والنصارى عقب موت موسى والمسيح عليهما الصلاة والسلام فان اليهود والنصارى لم  
 يفعلوا عقب موت أنبيائهم ما تقوله الراضة ان هؤلاء يفعلوا عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامة شرامة أخرجه للناس ويكون ساقوا هاشم اربا وكل هذا مما  
 يعلم بالاضطرار ساد من دين الاسلام وهو مما بين ان الذى ابتدع مذهب الراضة كان زنديقا  
 محمد عدو الدين الاسلام وأهله ولم يكن من أهل البدع المتأولين كالخوارج والقرطيه وان كان  
 قول الراضة راجع بعد ذلك على قوم فهم بان القرطيه جعلهم وما بين ذلك أن يقال أى داع كان  
 للقوم في أن ينصروا عائشة بنت أبي بكر ويقاتلوا معها عليا كذا كروا لينصرون فاطمة بنت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقاتلون معها ومع زوجها الوصى أبابكر وعمر فان كان الذين فعلوا  
 هذا يحبون الرئاسة ويكرهون اما ردة على عليهم كان حجهم للرئاسة يدعوهم الى قتال أبي بكر  
 بطريق الاولى فان الرئاسة بنت على أحب اليهم من الرئاسة بنت أبي بكر ولهذا قال صفوان بن أمية  
 يوم حنين لما أولوا مدر بن وقال بعض الطغاة لا ينتهي فلهم دون البحر وقال آخر بطل النصر  
 فقال صفوان والله لا يربى رجل من قرش أحب الى من أن يربى رجل من قتيق  
 فصفوان رأس الطغاة لأن يربى رجل من بنى عبد مناف أحب اليه من أن يربى رجل من

ولم يمتاز فيه من أهل الكلام الا  
 الجهم ومن وافقه على فناء الجهم  
 وأبو الهذيل القاتل بفناء الخوارج  
 وهما قولان شاذان قد اتفق السلف  
 والائمة وجماهير المسلمين على  
 تضليل القائلين بها ومن أعظم  
 ما أنكره السلف والائمة على  
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال  
 الأشعري في كتاب المقاتلات  
 واختلفوا ايضا في معلومات الله عز  
 وجل ومقدوراته حل لها كل أو لا  
 كل لها على مقاتلين فقال أبو الهذيل  
 ان لمعلومات الله كل وجب وما  
 يقدر الله عليه كل وجب وان أهل  
 الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون  
 سكنوا دائما وقال أكثر أهل الاسلام  
 ليس لمعلومات الله تعالى ولا لما  
 يقدر عليه كل ولا غاية واختلفوا  
 أيضا هل لأفعال الله سبحانه أجر أم  
 لا أخرها على مقاتلين فقال الجهم

بني تيم الخ الرياسة اذا كان هو الداعي كان يدعوهم الى تقديم بني هاشم على بني تيم باتفاق العقلاء  
ويوليهم يقدموا على القدموا العباس فان العباس كان اقرب لموافقتهم على المطالب الذي هو من بني  
بكر فان كانوا قد أقدموا على ظلم الوصي الهاشمي لئلا يحلهم على الحق الذي يكرهونه كان  
تقديمهم يحصل مطالبهم مع الرياسة الهاشمية وهو العباس أولى وأخرى من أن يكرهوا الذي  
لا يعينهم على مطالبهم كإعانة العباس ويحلهم على الحق المسأ كتر ما يحلهم عليه على فلو كره من  
على حق من كان ذلك من أن يكرهوا أو يكرهوا أو يكرهوا لكان طلبها عند العباس  
وعلى أقرب فعدوهم عن العباس وعلى وغيرهما إلى أن يكرهوا على أن القوم وضعوا الحق في  
نصاه وأقروا في أهله وأقروا الأمر الأرشد من به وأهم علوا أن الله ورسوله كانوا رضبان تقديم  
أي بكر رضى الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما طاهرا اينما ساروه وسمعه من النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم مدة محبتهم ففعلوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكرهوا بطول  
المشاهدة والسمع ما أوجب تقديمه وطاعته ولهذا قال عر رضى الله عنه ليس فيكم من تقطع  
فيه الاعتناق مثل أن يكرهوا أن فضله على غيره ظاهر مكشوفة لا تحتاج إلى بحث ونظر ولهذا  
قاله محمد بن المهاجر بن الانصار أنت خيرنا وسيدا وأحدنا بالرسول صلى الله تعالى عليه  
وسلم وهم يقرونه على ذلك ولا ينزعه منهم أحد حتى ان المنازعين في الخلافة من الانصار لم  
ينازعوا في هذا ولا قال أحد بل على أو غيره أحب إلى الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخير  
منه وأفضل ومن المعلوم أنه مجتمع في العادة لاسماعة العصابة المتضمنة كمال دينهم وقولهم الحق  
أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المضمن تفضيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أبي بكر من غير  
رغبة ولا رغبة والله تعالى أعلم

**(فصل قال الرازي)** وسواء أم المؤمنين ولم يسموا غير هذا الاسم ولم يسموا أخاه محمد بن  
أبي بكر مع عظم شأنه وقرب منزلته من أبيه وأخته عائشة أم المؤمنين فلم يسموا خال المؤمنين وسواء  
معوية بن أبي سفيان خال المؤمنين لأن أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان إحدى زوجات النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أبي بكر وأبوه أعظم من أخت معاوية ومن أبيها  
(والجواب أن يقال) أما قوله أهم سمو عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين ولم يسموا غير هذا  
بل ذلك فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد وما أدري أهذا الرجل وأمثاله يتعدون  
الكذب أم أعى الله بصائرهم لفرط هواهم حتى خفي عليهم أن هذا كذب وهم ينكرون على  
بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم ما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قالوا والله لا نعلم ذلك وهذا لا يقوله ولا يحمد نسب الحسين الامتداد الكذب والافتراء  
ومن أعى الله بصيرته باتباع هواه حتى خفي عليه مثل هذا فان عين الهوى عمياء والرافضة أعظم  
جدا للحق تعدا وعي من هؤلاء فان فهم ومن المنتسبين اليهم كالنصيرية وغيرهم من يقولون ان  
الحسن والحسين ما كانا أولاد علي بل أولاد سلمان الفارسي ومنهم من يقول ان عليا لم يمت وكذلك  
يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أبا بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم ومنهم من يقول ان رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بناتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ولكن هما بنتا خديجة من غيره ولهم في المكابرات وبجده المعلومات بالضرورة أعظم مالا ولثلا  
النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا مما بين أنهم سموا كذب وأظلم وأجهل من قتل الحسين وذلك  
أنه من المعلوم أن كل واحد من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عائشة

ابن صفوان ان المعلومات الله  
ومقدوراته غاية ونهاية ولا فاعله  
آخروا الجنة والنار يفتيان ويرضى  
أهلها حتى يكون الله آخر الاشئ  
معه كما كان أول الاشئ معه وقال  
أهل الاسلام جميعا ليس للجنة والنار  
آخر وإنما لا يزالان باقيتين وكذلك  
أهل الجنة لا يزالون في الجنة  
منعين وأهل النار في النار يفتون  
ليس لذلك آخر ولا معلومات الله  
ومقدوراته غاية ولا نهايتها وقد  
ذكر بعض الناس بين الماضي  
والمستقبل فرقا يقال ذكره صاحب  
الارشاد وغيره وهو أن المستقبل  
عزلة اذا قال قائل لا أعطيت درهما  
الا أعطيتك بعده درهما وهذا  
كلام صحيح والماضي عزلة أن  
يقول لا أعطيت درهما الا أعطيتك  
فيه درهما وهذا كلام متناقض  
لكن هذا المثال ليس عطايا لأن

وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وسودة بنت زينة وميمونة بنت الحارث الهلالية وجويرية بنت الحارث المطلقة وصفيّة بنت حيي بن أخطب الهارونية رضي الله عنهن وقد قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهذا أمر معلوم فلا ممة علما عما وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موتته على غيره وعلى وجوب احترامهن فهن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحرّم ولهن أمهات المؤمنين في المحرمية فلا يجوز لغيرهن أن يقرّ بهن الخلوّ بهن ولا السفر بهن كما يخلو الرجل ويسافر بذوات محارمه ولهذا أمرن بالحجاب فقال الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين ذنبن عليهن من قبلهن ذلك أدنى أن يعصفن فلا يزدن وقال تعالى وإذا سألتوهن متاعا فأسألهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقوهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجهن بعد ما بدان ذلكم كان عند الله عظيما ولما كن بمنزلة الأمهات في حكم التحريم دون المحرمية تنزاع العلماء في اخوتهن هل يقال لأحدهم حال المؤمنين فيقال لأحدهم حال المؤمنين وعلى هذا فهذا الحكم لا يختص بمعوية رضي الله عنه بل يدخل في ذلك عبد الرحمن ومحمد بن أبي بكر وعبد الله وعبد الله وعاصم وأولاد عمر رضي الله عنه ويدخل في ذلك عمرو بن الحارث بن أبي ضرار أخو جويرية بنت الحارث ويدخل في ذلك عتبة بن أبي سفيان وزيد بن أبي سفيان أخو معاوية رضي الله عنه ومن علماء السنن قال لا يطلق على أخوة الأزواج أنهم أخوال المؤمنين فانه لو أطلق ذلك لا يطلق على أخواتهن أمهن حالات المؤمنين ولو كانوا أخوالا وخالات لحرم على المؤمن أن يتزوج حالته وحرم على المرأة أن تزوج حالها وقد ثبت بالنص والاجماع أنه يجوز للمؤمنين والمؤمنات أن يتزوجوا أخواتهن وأخوتهم كزوج العباس أم الفضل أخت ميمونة بنت الحارث وولائه منها عبد الله والفضل وغيرهما وكما تزوج عبد الله بن عمر وعبد الله ومعوية وعبد الرحمن ابن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر من تزوجوهن من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لهن لما حاز للمرأة أن تتزوج حالها قالوا وكذلك لا يطلق على أمهاتهم أمهن جذات المؤمنين ولا على آبائهن أنهم أحداد المؤمنين لانه ثبت في حق الأمهات جميع أحكام النسب وانما ثبت الحرمة والتحرّم وأحكام النسب تبع بعض كإثبات الرضاع والتحرّم والمحرمية ولا يثبت بهما أثر أحكام النسب وهذا كله متفق عليه والذين أطلقوا على الواحد من المؤمنين أنه حال المؤمنين لم ينافوا في هذه الأحكام ولكن قصدوا بذلك الإطلاق أن لأحدهم مصاهرة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واشتهر ذكرهم لذلك عن معاوية رضي الله عنه كما اشتهر أنه كاتب الوحي وقد كتب الوحي غيره وأنه ردّ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أرفغ غيره فهم لا يذكرون ما يذكرون من ذلك لاختصاصه به بل يذكرون ما له من الاتصال بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يذكرون في فضائل غيره ما ليس من خصائصه كقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا تحبين الزاية رجل يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وقوله أنه لعهد النبي الأبي إلى أنه لا يخفى المؤمن ولا يعضى المنافق وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي فهذه الأمور ليست من خصائص على لكنها من فضائله ومناقبه التي تعرف بها فضيلته واشتهر رواية أهل السنة لها ليدفعوا بها قدح من قدح في عي وجعلوه كافرا أو ظالما من الأخوان وغيرهم ومعوية أيضا لما كان له نصيب من المحبة والاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصلا أقوام

قوله لا أعطيتك في المعاصر والمستقبل ليس نصيا لماضي فإذا قال لا أعطيت هذه الساعة أو بعدها شيئا إلا أعطيت قبله شيئا اقتضى أن لا يحدث فضلا الآن حتى يحدث فضلا في الزمن الماضي وهذا امتنع أو تجزئه أن يقول لا أفعل حتى أفعل وهذا أجمع بين النقيضين وانما مثاله أن يقول ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله درهما فكلاهما ماض فاذا قال القائل ما يحدث شي إلا ويحدث بعد شي كان مثاله أن يقول ما حدث شي إلا حدث قبله شي لا يقول لا يحدث في المستقبل شي إلا حدث قبله شي وكل ما له ابتداء وانتهاء كهر العبد يستتبع أن يكون فيه عطاء لا انتهاء له أو عطاء لا ابتداء له وانما الكلام فيما لم يزل ولا يزال (والناس) لهم في إمكان وجود ما لا



يحبونه كافر أو فاسقا ويسخمون لعنه ونحو ذلك احتاج أهل العلم أن يذكروا ما له من الاتصال  
 برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرد في ذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل وأخطأ لكان خيرا له من أن يخطئ في  
 بغضهم ويخطئ فإن باب الاحسان الى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما  
 في الحديث ادرؤا الحدود بالنسبة فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة  
 وكذلك يعلى المجهول الذي يدعى الفقير من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم رجلين سألوه فأمر أحما لدين فقال ان شئتما أعطيتكما ولا حظ فيهما لغتي ولا لغتي  
 مكتسب وهذا لان اعطاء الفتي خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة  
 البريء فإذا كان هذا في حق أحاد الناس فالجواب أحق أن يسلك بهم هذا خطأ المجتهد في  
 الاحسان اليهم بالسوء والثناء عليهم والذب عنهم بخير من خطئه في الاساءة اليهم بالحق والذم  
 والطعن وما جهر بينهم غايته أن يكون ذنبا أو الذنوب مغفورة بأسباب متعددة هم أحق بهم من  
 بعضهم وما تجدد أحد يقدرح فهم الا وهو يظنهم من هود ونهم ولا تجد أحدا يعظم شأنهم  
 ولا تهم الا وهو يغضى عما هو أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجهل والظلم وقولاه  
 الرافضة قد حوون فهم بالصغار وهم بغضون عن الكبار والكفر من بغضونهم من الكفار  
 والمنافقين كاليهود والنصارى والمشركين والامم عليه والنصيرية وغيرهم فمن ناقش المؤمنين  
 على الذنوب وهو لا يناقش الكفار والمنافقين على كفرهم وذنوبهم بل يعاجلهم ويعظمهم  
 فقد دل على أنه من أعظم الناس جهلا وظلما لمن يثبته به جهله وظله الى الكفر والتناقض وما  
 يبين تناقضهم أنه ذكر معاوية ومحمد بن أبي بكر وأنهم سوا هذا حال المؤمنين وليسموا هذا حال  
 المؤمنين ولم يذ كر بقية من شاركهم في ذلك وهم أفضل منهما كعبد الله بن عمر بن الخطاب وأمثاله  
 وقد بينا أن أهل السنة لا يخصصون معاوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة فخصصوا محمد بن أبي بكر  
 بالمعارضة وليس هو قريبا من عبد الله بن عمر في علمه ودينه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بن  
 عبد الرحمن له حصص وفضل وعبد بن أبي بكر انما ولد لعامة حجة الوداع بنى الحليفة فأمر النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم أمه أسماء بنت عميس أن تغسل للأحرام وهي نفسها وصار ذلك سنة ولم  
 يدرك من حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا خمس ليال من ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر  
 وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر وما نأبوا بكر رضي الله عنه وعمره أقل  
 من ثلاث سنين ولم يكن له حصص مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قرب منزلة من أبيه الا كما  
 يكون لثله من الاطفال وتزوج على بعد أبي بكر بامه أسماء بنت عميس فكان ربيب على وكان  
 اختصاصه بعلى لهذا السبب ويقال انه أتى حذافله عثمان عليه فبقي في نفسه على عثمان لما  
 كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم وادخل  
 عليه وأخذ بلبسته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أبولأ تأخذه فبقال انه رجع  
 لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غيره ثم انه كان مع على في حروبه وولاه مصر فقتل بمصر  
 قتله شيعة عثمان كما كانوا يعلمون انه كان من الخارجين عليه وحرق في بطن جوارقه خديج من معاوية  
 والرافضة تغلو في تعظيمه على عاداتهم الفاسدة في أنهم يعدون رجال الفتنة الذين قاموا على  
 عثمان وبالقون في مدح من قاتل مع على حتى يفضلون محمد بن أبي بكر على أبيه أي بكر فليعتون  
 أفضل الأمة بعد نبيها ويعدون ابنه الذي ليس له حصص ولا سابقة ولا فضيلة ويتناقضون في

يتناهى أقوال أحدها امتناع ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل  
 والخاضع في كل شيء وهذا قول الجهم  
 وأبي الهذيل والثاني حواز ذلك  
 حتى في الابعاد التي لا تنهاى  
 وهو قول طائفة من فلاسفة الهند  
 وطائفة من نظار أهل الله وغيرهم  
 يقولون ان ربه قد لا ينهاى  
 ثمن هؤلاء من يقول لا ينهاى من  
 جميع الجهات ومنهم من يقول  
 يتناهى من جهة العرش فقط وأما  
 من سائر الجهات فانه لا ينهاى وقد  
 ذكر الاشعري في المقالات هذه  
 الاقوال وغيرها من طوائف ومن  
 ذكر ذلك الكرامة وطائفتين  
 أتباع الأئمة كالفاضل أبي يعلى وغيره  
 هؤلاء منهم من يقول يتناهى  
 الاحداث في الماضي مع قوله ويسود  
 ما لا يتناهى من القدر في الحاضر  
 وكذلك معروا تابع من أصحاب الملقى

ذلك في تعظيم الانساب فان كان الرجل لا يضرب كقرأيه أو فسقه لم يضرب نبينا ولا ابراهيم ولا عليا  
كفر أبائهم وان ضربهم لم يضرهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر بأبيه وهم يظفونه وابنه القاسم  
ابن محمد وابن اسه عبد الرحمن بن القاسم خير عند المسلمين منه ولا يذكرونها بخير لكونهما  
لبناس رجال افقتة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالتسبب عندهم لاحرمة له لقدحهم في أبيه  
وأخته وأما أهل السنة فاعلموا بظفونهم بالتقوى لا بمجرد التسبب قال تعالى ان أكرمكم عند الله  
أنقاكم وان أراد عظم شأنه بسابقته وهجرته وجهاده ونصرته فهو ليس من الصحابة لامن  
المهاجرين ولامن الانصار وان أراد بظفون شأنه أنه كان من أعظم الناس وأديبهم فليس الامر  
كذلك وليس هو معدود من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقته وان أراد بذلك شرفه  
في المنزلة لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة فعليه أن أعظم جاهها ورياسة ومنزلة منه بل معوية خير  
منه وأعلم وأدب وأحلم وأكرم فان معوية رضي الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد  
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والمسانيد وغيرها وذكر بعض العلماء فتاويه وأفضيته  
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأبوه أعظم من أخت معوية وأبيه) فيقال هذه الجملة باطلة على الاصلين  
وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا ينفع محمد اقربيه من أبي بكر وعائشة  
ولا يضرب معوية رضي الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسائه وهذا أصل معروف لأهل السنة  
كلا يضرب السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كسلا  
وصهيب وخباب وأسماة لهم أن يكون من تأخروهم من الطلقاء وغيرهم كابي سفيان بن حرب وابنه  
معوية وزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب  
وعقل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسائهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قرش بنينا  
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بمفاضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على  
الذين أنفقوا من بعدهم وقاتلوا فكيف على من بعدهم هؤلاء وأما الرافضة فانهم ان اعتبروا التسبب  
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شرا الناس نسبا لفتح قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم  
لا يجوز تفضيله بقرية منهم وان ذكرنا ذلك على طريق الامتياز لأهل السنة فهم يفضلون من  
فضله الله حسب قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل قال الرافضة) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية الطليق بن الطليق  
اليعين بن العيين وقال اذا رأيتهم معوية على منبري فاقتلوه وكان من المؤلفة قلوبهم وقاتل علماء هو  
عندهم رابع انطلقه امام حق وكل من عارب امام حق فويلع ظالم قال وسبب ذلك محبة محمد بن  
أبي بكر لعلي ومعارقة لابي له وبغض معوية لعلي ومعارفته وسببه كاتب الوصي ولم يكتب له كلمة  
واحد من الوصي بل كان يكتبه رسائل وقد كان بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر  
نفسا يكتبون الوصي أولهم وأخهم وأقر بهم اليه على بن أبي طالب رضي الله عنه مع أن معوية لم  
يزل مشركا والله تعالى في مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوية ناكذب بالوصي وجزا لا أسرع  
(والجواب ان يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية وأمر بقتله  
اذا رأى على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع اليها في علم النقل وهو  
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع محتج على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنتهي في  
أن واحد مع قولهم بامتناع  
حسرات لا أول لها فصار بعض  
الناس يقسول بجواز التناهي في  
الحوادث الماضية والابعاد ومنهم  
من يقول بجواز ذلك في الابعاد  
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال  
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك  
فيما دخل في الوجود لا في الماضي  
ولا في الحاضر ويجوز فيما يوجد  
بعدوه هو المستقبل وهذا قول  
كثير من النظار (الخامس) قول من  
يقول يجوز ذلك في الماضي  
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد في  
آن واحد لا في الابعاد ولا الانفس  
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكا  
عن الفلاسفة وزعم أن النفوس  
البشرية واحدة بعد المفاصلة كل زعم  
أنها كانت كذلك قبل المفاصلة  
(السادس) قول من يقول ما كان

الرافضي الراوي له لم يذكره استنادا حتى ينظر فيه . وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في  
الموضوعات . وعامد كنهه أن سيرة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد صد عليه بعد معوية من كان  
معوية خيرا منه تأفاق السليمان فان كان يجب قتل من صد عليه لجرد الصدوع على الترتيب  
قتل هؤلاء كلهم ثم هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام أن مجرد صدعوا للمبر لا يوجب قتل  
مسلم وان كان أمر بقتله لكونه قولى الأمر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من قولى الأمر بعد معوية ممن  
معوية أفضل منه . وهذا خلاف ما أورد به السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهي  
عن قتل ولادة الأمور وقتالهم كما تقدم . يانه ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم لم يقتل كل من  
قولى أمرها ولا استحل ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو أعظم من ولاية كل ظالم  
فكيف بأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله أعظم فسادا من تركه وأما قوله أنه  
الطريق إلى التلويح فهذا ليس نعتهم فان الطلقاء هم مسألة الفتح الذين أسلموا عام فتح مكة  
وأطلقهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا نحو من ألفي رجل . وفهم من صارت خيار المسلمين  
كالخيار بن هشام وسهل بن عمرو . وصقوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وزيد بن أسفهان  
وحكيم بن خزيمة وأبي صفيان بن الحارث بن عمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يهود ثم حسن  
اسلامه . وعاتب بن أسد الذي ولاه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لمافتهما وغير هؤلاء ممن  
حسن اسلامه ومعوية ممن حسن اسلامه تأفاق أهل العلم ولهذا ولاه عمر بن الخطاب رضى الله  
عنه موضع أخيه يزيد بن أسفهان لما مات أخوه يزيد بالشام وكان يزيد بن أسفهان من خيار  
الناس وكان أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر وعمر لفتح الشام . زيد بن أسفهان وشرحبيل بن  
حسن وعمر بن العاص مع أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد لما أتوا في يزيد بن أسفهان وقلى  
عمر بن الخطاب معوية به مكاه وعمر لم يكن تأخذ في الله ولعله لم تأمر وليس هو ممن يحيا في الولاية ولا  
كان ممن يجب بالصفين بأهل كان من أعظم الناس عداؤا له . أبي صفيان قبل الاسلام حتى أنه  
لما جاءه العباس يوم فتح مكة كان عمر حريصا على قتله حتى جرى بينه وبين العباس نوع من المخاشنة  
لسبب بغض عمر لأبي صفيان فتولية عمر لابنه معوية ليس لها سبب دينوى ولولا استحقاقه للإمامة  
لما أمره ثم أنه في الشام عشرين سنة أميرا وعشرين سنة خليفة . ورعيته من أشد الناس محبة  
وموافقة . وهو من أعظم الناس احسانا إليهم وتأليا لقلوبهم حتى قاتلوا معه على بن أبي طالب  
وصاروا عسكره إلى أن قاضوا موهم وغلبوهم وعلى أفضل منه وأعلى درجة . وهو أولى بالحق منه  
فأنتاق الناس وعسكر معوية يعلنون أن عليا أفضل وأحق بالأمر منه ولا ينكر ذلك منهم إلا معاند  
أومن أعمى الهوى قلبه ولم يكن معوية قبل تحكيم الحكيين يدعى الأمر لنفسه ولا يسمى  
بأمر المؤمنين . وإنما دعى ذلك بعد حكم الحكيين وكان غير واحد من عسكر معوية يقول له  
لماذا نقاتل مصك عليا وليس لك سابقة ولا فضله ولا صبره . وهو أولى بالأمر منك لعرف  
لهم معوية به ذلك لكن قاتلوا مع معوية بقتلهم أن عسكر على فهم ظلة بعد دون عليهم كما اعتدوا  
على عثمان وأنهم قاتلوا ثم دفعوا إليهم عليهم وقتل الصائل ما زالوا لهذا المبدأ وهم بالقتال حتى  
بدأهم أولئك ولهذا قال الاشتراضي أنهم ينصرون علينا لأننا نحن بدأناهم بالقتال وعلى رضى  
الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلمة من العسكرين ولم تكن أعوانه واقفونه على ما أمر به وأعوان  
معوية واقفونه وكان يرى أن القتال يحصل به المطلوب فاحصل به الاضداد المطلوب وكان في  
عسكر معوية ممن ينهم عليا بأشياء من التلم هو يرى منها . وطالب الحق من عسكر معوية يقول

جميعا مرتبا فانه يجب تنالته  
كالمثل والاحسان فذلك لها ترتيب  
طبيعى . وهذا لها ترتيب وضئى  
وكلها موجودة في آن واحد أو ما  
عالم يكن له ترتيب كالانفس أو كان  
له ترتيب ولكن وجد متعاقبا  
كالحر كات فلا يمتنع فيه وجود ما لا  
يتناهى وهذا قول ابن سينا وهو الحق  
عندهم عن ارسطو وأتباعه لكن  
ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله  
من الفلاسفة إلا ابن سينا أو ما يوجد  
علل ومعالجات لا تنهاى فهذا مما  
لم يحجزه أحد من العقلاء اذا  
عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج  
بتفاضل الدورات التي لا تنهاى فان  
الشمس تقطع الظل في السنة  
مرة والفرات في عشرة مرة وهذا  
مشهود والمشرق في كل اثنى عشرة  
سنة مرة . وحل في كل ثلاثين سنة  
مرة فتكون دورات القمر بقدر

لا يمكن أن يتابع الامن بعد علينا ولا يظلمنا ونحن اذا بايعنا علنا ظلمنا عسكره كما ظلموا عثمان  
وعلى اما عاجز عن العدل علنا وغير فاعل لذلك وليس علنا أن يتابع عاجز عن العدل علنا  
ولا نراك له فائمة السنة يعلمون انه ما كان القتال ما موراه لا واجبا ولا مستحبا ولكن يعثرون  
من اجتهاداً خطأ

(وأما قوله كان معوية من المؤلف فلو بهم) فتم وكثير من الطلقاء بل كلهم من المؤلف فلو بهم  
كالخارجين هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن  
حزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفة فلو بهم غالبهم حسن اسلامهم وكان الرجل منهم يسلم  
أول التها رغبة منه في الدنيا فلا يجي آخر التها راد الا والاسلام أحب اليه مما طلع عليه الشمس  
(وأما قوله وقاتل عليا وهو عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من قاتل امام حق فهو باغ ظالم)  
فيقال له أولا الباغي قد يكون متأولاً لمعتقداً على حق وقد يكون متعدياً يعلم انه باغ وقد يكون  
يقع من شبهة أو شهوة وهو الغالب وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في باعده أهل السنة فانهم  
لا يترهون معوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب فضلا عن تزويجهم عن الخطأ في الاجتهاد بل  
يقولون ان الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتهم من التوبة والاستغفار والحسنات المحيية والمصاب  
المكفرة وغير ذلك وهذا أمر يعم الصحابة وغيرهم والحقبة المعروفة عن المسورين مخزومة وكان من  
خيار صفار الصحابة لما في معوية وخلافة وأمره أن يجزى ويجمع ما ينقمه عليه فذكره المسور  
جميع ما ينقم عليه فقال ومع هذا بأسورك سيئات قال نعم قال أرجو أن يغفرها الله قال نعم  
قال فاسجعل لرجة الله أرجى مني وأسمع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره الا اخترت الله  
على غيره والله ما ألب من الجهاد وأقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل  
من عيالك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز عنهم عن السيئات فاسجعلك أرجى لرجة  
الله مني فقال المسورين مخزومة تخفني أو كإفالك (وقال لهم ثانيا) أما أهل السنة فأصلهم  
مستقيم مطرد في هذا الباب وأما أنتم فتناقضون وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم  
الذين يكفرون علياً أو يفسقونه أو يشكون في عدلته من المعتزلة والمرادية وغيرهم لو قالوا لكم  
ما الدليل على ايمان علي وامامته وعده لم تكن لكم حجة فانكم اذا احتججتم بما توارثتم من اسلامه  
وعبادته قالوا لكم وهذا متواتر عن الصحابة والتابعين والخلفاء الثلاثة وخلفاء بني أمية كمعوية  
وبزيد وعبد الملك وغيرهم وأنتم تقذحون في ايمانهم فليس قد حن في ايمان علي وغيره الا  
وقد حكم في ايمان هؤلاء أعظم والذين تقذحون أنتم فيهم أعظم من الذين نقذح نحن فيهم وان  
احتججتم بما في القرآن من التنازع المدح قالوا آيات القرآن عامة متشابهة لعلي وأبي بكر وعمر  
وعثمان وغيرهم مثل ما تناول علياً وأعظم من ذلك وأنتم قد أخرجتم هؤلاء المدح والثناء  
فأخرجنا علياً يسر وان قلتم عما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذه  
الفضائل روتها الصحابة الذين رويوا فضائل أولئك فان كانوا عدواً لافاقواوا الجميع وان كانوا افساقا  
فان جاءكم فاسق بينا فبينوا وليس لاحد ان يقول في الشهود انهم ان شهدوا لي كانوا عدواً ولا وان  
شهدوا لعلي كانوا افساقا وان شهدوا بحد من احبته كانوا عدواً وان شهدوا بحد من ابغضه  
كانوا افساقا وأما امامة علي فهو لا ينزع عنكم في امامته هم وغيرهم فان احتججتم عليهم بالنص  
الذي يدعونته كان احتجاجهم بالنصوص التي يدعونها لا يبرك بل العباس معارض ذلك ولا يرب  
عندكم من يعرف الحديث أن تلك أولى القبول والتصديق وذلك يستدل على تصديقها

دورات زحل ثلثمائة وستين مرة  
ودورات الشمس بقدر دورات زحل  
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا  
أضعاف دورات هذا وكلاهما لا  
ينتهي عند القائلين بذلك والاقول  
من غير مستهال وان ادعى المنتهي  
مستاه وقد عذر أن المعارضة  
بالعدد باطلة وقد يقال هذا من  
جنس تطبيق الحوادث الماضية الى  
اليوم بالحوادث الماضية الى امس  
فان كلاهما لا ينهي مع التفاضل  
وهو الوجه الخامس الذي ساقى  
لكن بينهما فرق مؤثرة منها انه  
هناك هذه الحوادث هي تلك بعضها  
لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك  
أن يكون ما لا ابتداء له من الحوادث  
لا يزال في زيادته شيئا بعد شيئا وأما هنا  
فهذه الدوران ليست تلك ومنها انه  
هناك فرض انطباق اليوم على  
الامس مع اشتراكهما في عدم

بدلالات كثيرة يعلمهم ليس من علماء أهل الحديث وإن احتجبت جماعة الناس به قالوا من  
 أعلم أن الناس اجتمعوا على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتمعوا على بيعته وأنت  
 قد صحت في تلك البيعة فالقدح في هذا يسر فلا يجنبون على إمامة علي بنص ولا إجماع إلا كان  
 مع أولئك من النص والاجماع ما هو أقوى من حجتكم فيكون إنبات خلافة من قد صحت في خلافته  
 أولى من إنبات خلافة من أثبتت خلافته وهذا لا يرد على أهل السنة فانهم يثبتون خلافة الخلفاء  
 كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها ويقولون إنها انقضت ببيعة أهل  
 الشوكة لهم وعلى بايعه أهل الشوكة وإن كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب  
 أنه كان له سلطان وقوة بما يبيعه أهل الشوكة وقد بدل النص على أن خلافته خلافة نبوة وأما  
 تخلف من تخلف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أنهم من عذر سعد بن عباد وغيره لم يخلفوا عن  
 بيعة أبي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد إلا بعد وحده وأما علي وغيره فبايعوا الصديق بلا  
 خلاف بين الناس لكن قيل إنهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر ثم بايعوه وهم يقولون للبيعة على  
 أمان إن يكون تخلف أولئك عن بيعته أبي بكر ثم بايعه بعد ستة أشهر كما يقول ذلك طائفة من أهل  
 السنة مع الشيعة وأما إن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى فإن كان الثاني بطل قول  
 الشيعة أنه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته وإن كان الأول فعذر من  
 تخلف عن بيعته على أنهم من عذر من تخلف عن بيعته أبي بكر لأن النص والاجماع المتيقن خلافة  
 أبي بكر ليس في خلافة علي مثلها فإله ليس في العصيين ما يدل على خلافته وأما روى ذلك أهل  
 السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث مسينة وأما الإجماع فقد تخلف عن بيعته  
 والقتال معه نصف الأمة وأقل أو أكثر والنصوص الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 تقتضي أن ترك القتال كان خيرا للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيرا من القيام فيه  
 وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معاوية لم يترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا وأهل السنة  
 يرجحون على الجميع ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون  
 ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف  
 رحيم (وَأما الراضي) فإذا قدح في معاوية رضي الله عنه بأنه كان باغيا طالما قاله الناس وعلى  
 أيضا كان باغيا طالما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال وصالح عليهم وسفلهم دماء الأمة بغير  
 فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم وكان السيف في خلافة مسالوا على أهل الملة مكذوبا عن الكفار  
 والقادحون في علي طوائف طائفة تنقد فيه وفيمن قاتله جمعوا طائفة تقول فسقت أحدهما  
 لا بعينه كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويقولون في أهل الجبل فسق أحدهما  
 الطائفتين لا بعيناه وهؤلاء يفسقون معاوية وطائفة يقولون هو الظالم الذين معاوية كما يقول ذلك  
 المرثية وطائفة يقولون على كان في أول أمره مصيبا فالحكم الحكيمين تكفروا بدع الإسلام  
 ومات كفرا وهؤلاء هم الخوارج فالخوارج والمرثية وكثير من المعتزلة وغيرهم يقدحون في  
 علي رضي الله عنه وكلهم محطون في ذلك حالون مبتعدون وخطا الشيعة في القدح في أبي بكر  
 وعمر أعظم خطأ من أولئك في علي فإن قال الذاب عن علي هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا باغيا فندد  
 ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية وهم  
 قتالوا عمارا فهنا للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار ومنهم من تأوله على أن الباغي  
 الطالب وهو تأويل ضعيف وأما السلف والأئمة فيقولوا كثرهم كآبى حنيفة ومالك وأحمد

البداية وهذا التطبيق ممتنع  
 وتحقيقه أنا نقدر مماثلها  
 وتفاضلها فإنه إذا طبق أحدهما  
 على الآخر لزم التماثل مع  
 التفاضل لأنها استتري في عدم  
 البداية وفي حد النهاية وهما  
 متفاضلان وهذا تقدير ممتنع  
 بخلاف الدورتين فإنهما هما  
 مشتركان في عدم البداية وفي حد  
 النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع  
 الاشتراك في عدم النهاية عندهؤلاء  
 فهذا الاحتجاج إلى فرض وتقدير  
 حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف  
 ذلك ولكن التقابل يوافق ذلك  
 التقابل في أن كلهما قد عدت فيه  
 الحوادث الماضية ووافقه في أن  
 كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث  
 من أحد الجانبين فهما متفقان من  
 هذين الوجهين مقرران من ذينها  
 الوجهين وحينئذ فيقال الدهرية

وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداءً وانما امر بالقتل طائفتان ان يصلح بينهما ثم ان بغت احداهما على الاخرى قوتلت التي تبغي وهو لا يقتولوا ابتداء قبل أن يبدؤا بقتال ومنهذ أي حنفية وأحد وغيرها أن مائتي الزكاة اذا قالوا نحن نؤتيها بانفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عند أحد وغيره مكالم قتال فتنه وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يبدؤا بقتال الامام وهو لا يبدؤا بل الطوارىء بدؤا به وقتال الطوارىء ثابت بالنص والاجماع فان قال الذباب عن علي كان على مجتهد في ذلك قال له منازعه ومعو به كان مجتهد في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له ومعو به كان مجتهدا مصيبا ايضا باعلى أن كل مجتهد لمصيب وهو قول الاشعري ومنهم من يقول بل معو به مجتهد مخفي وخفي المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا يعينه ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن على كان مجتهدا مصيبا معو به كان مجتهدا مخفيا والمصيب له أجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب باعلى قوله كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري وكثير من أصحابه وطائفة من أصحاب أحد وغيره تقول المصيب واحد لا يعينه وهذه الأقوال ذكرها أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحد لكن المنصوص عنه نفسه وعن أمثاله من الأئمة أن ترك القتال كان خيرا من فعله وأنه قتال فتنه ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله عنه وعنه ينهى عن بيع السلاح فيه ويقول لا يباع السلاح في الفتنه وهذا قول بعدن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وإن عمرو أسامة بن زيد رضي الله عنهم وأكثروا من كان يفي من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر أئمة الفقه والحديث وقالت الكرامية بل كلاهما امام مصيب ويجوز عقد البيعة لأمين الحاجة ومن نازعه في أنه كان اماما حق لم يمكن الرافضة أن يتخجروا على امامته بحجة الانقضاض لذلك المعارض ومن سلم له أنه كان اماما حق كاهل السنة فله يقول الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطعنه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله وأن تركه خير من فعله والعجابه الذين لم يقاتلوا معه كانوا يفتقدون أن ترك القتال خير من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يحسوا ما ألبسوا من أوصافه وأجتهدين مخفيين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في إيمانهم ولا يعتصمهم الحنفية فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تاتي امر الله فان قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فسيماهم اخوة ووصفهم بأهم مؤمنون مع وجود الاقتتال بينهم والتي من بعضهم على بعض فمن قاتل عليا كان باغيا فليس ذلك مجزئ جمع من الايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فان الذي اذا كان يتأول كان صاحبه مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تنفس واحد من الطائفتين وان قالوا في احداهما انهم كانوا باغاة لانهم كانوا مسلمين مجتهدين والمجتهد المخفي لا يكفر ولا يفسق وان تعد البني فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالكتابة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وشفاعاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك (وأما قوله) ان سبب ذلك حجة محمد بن أبي بكر لعل ومفارقة لايه فكذب بين وذلك أن محمد بن

يرحمون أن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لا يحسبون لها آخراتهم اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنهم تزل ولا تزل متعاضدة فندورات زحل عندهم لم تزل ولا تزل وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس اثنتي عشرة مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أزديمن هذا بقدر متناه فإذا كان الأقل من غيره متناه يلزم أن يكون كل من الدورات متناه وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل المثل يجوز حدوث لا تناهي فان أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء

أبي بكر في حادثة أسلم يكن الأطفال أقل من ثلاث سنين وبعدهم أبيه كان من أشد الناس  
 تغلباً على معوية كان يشرف وكانت له بذلك حرمه عند الناس  
 (وأما قوله) ان سب قولهم لمعوية أنه خال المؤمنين دون محمد أن محمد أهدأ كان يحب علياً  
 ومعوية كان يبغضه (فيقال) هذا كذب أيضاً فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا  
 وهذا هو لم يقابل مع هذا ولا مع هذا وكان معظمه على محبة بذكر فضائله ومناقضه وكان مباحياً  
 لمعوية بلما اجتمع عليه الناس غير خارج عليه وأخته أفضل من أخت معوية وأبوه أفضل من أبي  
 معوية والناس أكثر محبة وتغلباً له من معوية ومحمد ومع هذا فلم يشترعه خال المؤمنين  
 فسلم أنه ليس بسيد آل ما ذكره (وأيضاً) فاهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا علياً أعظم مما  
 يحبون من قاتله وبضالون من لم يقاتله على من قاتله كسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ومحمد  
 ابن مسلمة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم فهؤلاء أفضل من الذين قاتلوا علياً عند أهل السنة  
 والحب لعلي وزياد قاتله خير من جراح أهل السنة من بغضه وقتاله وهم متفقون على وجوب  
 موالاة ومحبة وهم من أشد الناس ذباغته ورذالاً من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم  
 من النواصب لكن لكل مقام مقال (والرافضة) لا تعكهم أبشتوا وجوب موالاة لا يمكن  
 أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد بغضاً وعداوة من غيرهم وأهل  
 السنة متفقون على وجوب قتالهم فكيف يفتري المقتري عليهم بأن مدح هذا بغضه علياً وذم  
 هذا محبة علي مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل بغض على طاعة ولا حسنة ولا باهر بذلك ولا  
 من يجعل مجرد حسنة ولا معصية ولا ينهي عن ذلك وكتب أهل السنة من جميع الطوائف  
 بموافقة بذكر فضائله ومناقضه وبذم الذين يظلمونه من جميع الفرق وهم ينكرون على من سبه  
 وكارهون لذلك وما جرى من التساب والتلاع بين العسكريين من جنس ما جرى من القتال وهم  
 من أشد الناس بغضاً وكرهاً لأن تعرض له بقتال أو سب بل هم كلهم متفقون على أنه أحل  
 قدرنا وأحق بالامامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معوية وأبيه وأخيه  
 الذي كان خيراً منه وعلى أفضل من هو أفضل من معوية رضي الله عنه فالسابقون الأولون  
 الذين يابعدوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثير أفضل  
 من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جمهور الذين يابعدوا تحت الشجرة  
 بل هو أفضل منهم كلهم إلا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحد غير الثلاثة بل  
 يفضلون على جمهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الأولين من المهاجرين  
 والانصار ومافي أهل السنة من يقول أن طلحة والزبير وسعد وأبي العباس بن عوف أفضل  
 منه بل غاية ما يقولون السكون عن التفضيل بين أهل السورى وهؤلاء أهل السورى عندهم  
 أفضل السابقين الأولين والسابقون الأولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح قاتلوا وهم على  
 أصح القولين الذين يابعدوا تحت الشجرة عام الحديبية وقيل من صلى إلى القبلتين وليس بشئ  
 وعن أسلم بعد الحديبية خالد بن الوليد وعمر بن العاص وشيبة الجعفي وغيرهم وأما سهل بن عمرو  
 وعكرمة بن أبي جهل وأبو سفيان بن حرب وابناه زيد ومعوية وصفوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء  
 مسلمة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية رضي الله عنه أسلم قبل أبيه فيصالحونه من الصف  
 الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يا خالد لا تسبوا أصحابي فلأولاً أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد

ولها انتهاء وأنه محدث مخلوق قائم  
 بعد أن لم يكن وأنه يشق وينفطر  
 فتبطل حركة الشمس والقمر وكل  
 واحد من دورات الفلك وكواكبه  
 وشمسه وقمره عنده بداية ونهاية  
 وهذا الدليل انما يدل على أن حركته  
 مجتمع أن تكون غير متناهية ولا  
 يلزم اذا وجب تنهاى حركة جسم  
 معين أن يجب تنهاى جنس  
 الحوادث الا ان كان الدليل الذي  
 دل على تنهاى حركة المعين يدل على  
 تنهاى الجنس وليس الامر كذلك  
 فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك  
 وهو دليل على حدوثه وامتناع أن  
 تكون حركته بلا بداية ولا نهاية  
 فهو يدل على فساد مذهب ارسطو  
 وابن سينا وامثاله ما من يقول بان  
 الفلك قديم أرى فيه هذا حق متفق  
 عليه بين أهل الملل وطامة العقلاء  
 وهو قول جمهور الفلاسفة ولم

أحدهم ولا تصفه فهي خالد ونحوه ممن أنفق من بعد الفتح وقائل أن يتعرضوا للذين حصروهم قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقاتلوا وبين أن الواحد من هؤلاء أنفق مثل أحد هذا ما بلغ مدأ أحدهم ولا تصفه فإذا كان هذا منهم غلاة الذين الولد وأمثاله من مسألة الحديبية فكيف لمسألة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فان خالد أوعر ونحوها ممن أسلم بعد الحديبية وقبل فتح مكة وهاجر إلى المدينة فهم من المهاجرين وأما الذين أسلموا بعد فتح مكة فلا هجرة لهم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا رواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء ليأبى عليه وعلى الإسلام ولا يبايعه على الهجرة ومن هؤلاء ما ذكره بنى هاشم كعقيل بن أبي طالب وأبي سفيان ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فإنه أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الطريق وهو ذاهب إلى مكة ليصل إلى المدينة وكذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير أبي سفيان بن حرب وكان شاعرا يهجو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن إسلامه وكان هو والعباس مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس أخذ بن سفيان فذأ كانت هذه مراتب العصاة عند أهل السنة كماله على الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخير معونه وأمثاله من مسألة الفتح عن أسلم بعد الحديبية وعلى تأخير هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية وعلى أن البدرين أفضل من غير البدرين وأن عليا أفضل من جاهل هؤلاء لم يقدم عليه أحد غير الثلاثة فكيف ينسب إلى أهل السنة تسوية معونة أو تقدم معونة عليه نعم معونة طائفة كثيرة من المروانية وغيرهم كالذين قالوا معه أو تابعهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق مجتهدا مصيبا وأن علوا من معه كانوا ظالمين أو مجتهدين خطئين وقد صنف لهم في ذلك مصنفات مثل كتاب المروانية التي صنفه الجاحظ وطائفة ومثله المعونة فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كذب ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء عند أهل السنة محطون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن تزعموا هؤلاء معصية صحيحة مع اعتقادهم مذهب الإمامية فإن حجج الإمامية متناقضة يحبسون بالبحر التي يتقوضها في موضع آخر ويحبسون بالبحر العقلية أو السمعية مع دفعهم لما هو أعظم منها بخلاف أهل السنة فإن حججهم صحيحة مطردة كالمسلمين مع النصاري وغيرهم من أهل الكتاب فبممكن لأهل السنة الانتصار لعلي بن أبي طالب وبسببه أو يقولون الذين قاتلوه كانوا أولى بالحق منه كما يمكن للمسلمين أن يتصوروا السجدة عن كذبهم اليهود وغيرهم بخلاف النصاري فإنه لا يمكنهم نصر قولهم في المسيح بالبحر العقلية على من كذبهم اليهود وغيرهم والمتفقون لعلي بن أبي طالب السبع طوائف طائفة تكفركه كالتوازي هو هؤلاء يكفرون معه عثمان وجهور المسلمين فثبت أهل السنة إيمان علي بن أبي طالب وهو الوالد على ما يشيرون إيمان عثمان ووجوب موالاة وطائفة يقولون علي وإن كان أفضل من معونه لكن كان معونه مصيبا في قتاله ولم يكن على مصيبا في قتال معونه وهؤلاء كثير من كالذين قالوا مع معونه وهؤلاء يقولون أو جهوهم إن عليا لم يكن إماما مقترضا الطاعة لأنه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع وهذا القول طائفة أخرى ممن يراه أفضل من معونه وأنه أقرب إلى الحق من معونه ويقولون إن معونه لم يكن مصيبا قتاله لكن يقولون مع ذلك إن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك إمام جامع ولا خليفة

بخالف في ذلك الأشربة فليست  
ولهذا كان الدليل على حدوثه قويا  
والاعتراض الذي اعترض به  
الارموي ضعيفا بخلاف الوجه الدالة  
على امتناع جنس دوام الحوادث  
فإن أدلتها ضعيفة واعتراضات غيره  
عليها قوية وهذا مما يبين أن ما جاءت  
به الرسل هو الحق وأن الأدلة  
العقلية الصريحة توافق ما جاءت  
به الرسل وإن صرح العقول  
لا ينقض صحيح المنقول وإنما يقع  
التناقض بين ما يدخل في السمع  
وليس منه وما يدخل في العقل وليس  
منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب  
لم يزل معطلا عن الكلام والفعل  
لا يتكلم بعيشته ولا يفعل بعيشته  
بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم  
بعيشته ويفعل بعيشته فجعل  
هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو  
قولهم وجعل هؤلاء من العقول





رضي الله عنه كما قالوا \* نبي ابن عفان بالمراف الأسفل \* وبعضهم قالوا ما روى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكروا له هذا الحديث أو نحن قتلناه انما قتله على وأصحابه حيث اتهموه بن أسافنا وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حنثا فقد قتلوا حرة وأصحابه يوم أحد لانه قاتل معهم المشركين وهذا القول لأعلمه فأتانا من أصحاب الأئمة الاربعة ونحوهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان قتلهم من يقول أمر علانية ومنهم من يقول أمر سرا ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفر بذلك ومنهم من يقول غيظ ذلك وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه واقتراع عليه فعلى رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي وقد روى عنه وهو الصادق الباقر أنه قال والله ما قاتل عثمان ولا مالأت على قتله وروى عنه أنه قال ما قاتلت ولا وضنت وروى عنه أنه سمع أصحاب معوية يلعنون قتلة عثمان فقال اللهم العن قتل عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وروى أن ناسا شهدوا عليه بالزور عند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان وكان هذا جماعة عاهم إلى ترك مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم من قتلة عثمان وأنه أوى قتلة عثمان لموافقة لهم على قتله وهذا وأمثاله مما بين شبه الذين قاتلوه ووجه اجتراحهم في قتله لا يمكن لأبد على أنهم كانوا مصيبي في ترك مبايعته وقتلته وكون قتلة عثمان من رعيته لا واجب أنه كان موافق لهم وقد اعتذر بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتل بآعينهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد وأنه لم يدع عنده ولي البدم دعوى توجب الحكمه ولا حاجة إلى هذه الأعذار بل لم يكن على مع تفرق الناس عليه متبكتا من قتل قتلة عثمان الابقتة تزيد الأمر شرا ولا يدفع أسد العاصدين بالتزام أذناهما أولى من العكس لانهم كانوا عسكرا وكان لهم قتال تغصب لهم والمناشر منهم القتل وان كان قليلا فكان رداً أهل الشوكة ولولا ذلك لم يتكفوا ولماسر لحظة والزيير إلى البصرة ليقبضوا قتلة عثمان فام بسبب ذلك حرب قتل فمخلق وبما بين ذلك أن معوية قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي وصار أميرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة حاشا فسمع الصوت في دار عثمان بالأمير المؤمنين فقال ما هذا قالوا بنت عثمان تندب عثمان فصرق الناس ثم ذهب اليها فقال بالنسبة عم أن الناس قد بذلوا لنا الطاعة على كره وبذلنا لهم حلما على غيظ فان رددا حلنا ردوا والطاعة لهم ولأن تكوني بنت أمير المؤمنين خير من أن تكوني واحدة من عرض الناس فلا أسمعك بعد اليوم ذكرت عثمان فهو به رضي الله عنه الذي يقول المنتصرة أنه كان مصدقا في قتال علي لانه كان طالبا لقتل قتلة عثمان لما عكس وأجمع الناس عليه لم يقتل قتلة عثمان فان كان قتلهم واجبا هو مقتدوره كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقتال عليا وأصحابه لأجل ذلك ولو قتل معوية قتلة عثمان لم يقع من الفتنة أكثر مما وقع لآل محضين وان كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتلة عثمان ليجز عن ذلك أولا يفضي إليه ذلك من الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية اذ كانت الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه بقتل القتل لوسي في ذلك أشد ومن قال ان قتل الخلق الكثير الذين قتلوا بينه وبين علي كان صوابا منه لأجل قتل قتلة عثمان فقتل ما هو دون ذلك لأجل قتل قتلة عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك لما تولى ولم يقتل قتلة عثمان وذلك أن الفتنة انما يعرف ما فيها من الشر اذا أدبرت فلما اذا قبلت فانها تزين ويطن أن فيها خيرا

من الآخرو قد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحركته وان زادت في الدورات فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع الا اذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناهية واللازم التفاضل فيما لا يتناهى فإذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا (قال الرازي الوجه الخامس) نقدر أن الادوار المانسية من اليوم لا إلى أول جلة ومن الأمس كذلك ثم نطبق الطرف المنتاهي من إحدى الجلتين في الوهم على الطرف المنتاهي من الأخرى ونقابل كل فرد من أفراد احدهما بنظيره من الأخرى فان لم تقصر احدهما عن الأخرى في الطرف الآخر كان الشيء مع غيره كهيلا مع غيره وان قصرت كانت متناهية والأخرى زائدة بقدر متناه

فأذا ذاق الناس ما فهم من الشر والمرارة والبلاء صار ذلك سبيلهم مضرتهم وواظف لهم أن يعودوا في مثلها كما أشد بعضهم

الحرب أول ما تكون فتية \* تسبي بزيتها لكل جهول  
حتى إذا اشتعلت وشبضرامها \* طالت هجوزا غير ذات حبل  
شحا تنكر لونها وتغيرت \* مكروهة للشم والتفصيل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتل من الشر ولا عرفوا مرارة الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم ومن استقرأ أحوال الفتنة التي تجري بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد فقد عاقبه دخوله لما يحصل له من الضر في دينه ودنياه ولهذا كانت من باب المنهي عنه والامساك عنها من الأمور التي قال الله فيه فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وأما قول القائل أن عليا بدأهم بالقتال فقد قيل له وهم أولوا امتنعوا من طاعته ومبايعته وجعلوا ظالمين كما في دم عثمان وقسا عليه شهادة الزور ونسبوه إلى ما هو بري عنه وإذا قيل هذا وحده لا يوجب له قتالهم قيل ولا كان قتاله مباحا لكونه عاجزا عن قتل قتلة عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتلة عثمان وقدر أنه ترك هذا الواجب مامتا ولا وأماننا لم يكن ذلك موجبا لتفريق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولما قلنا بل كانت مبايعته على كل حال أصح في الدين وأرفع للسلبين والطوع لله ولرسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا ما يحيل الله جعلا ولا تفرقوا وأن تبايعوا من المؤمنين ولا والله أمركم وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في معروف وسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه ما لم يأمر بمعصية فإدأمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وفي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال يا بني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في سرنا وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن تقول أو نقوم بالحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من أمر بشيء يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة فبدشربا فتنة ميتة جاهلة وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة لي الله يوم القيمة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلة وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل لا يبايع أبا له ولا يبايع أمه إلا أن أعطاه منها رضى وإن منع سخط الحديث وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبية وعلى رضى الله عنه كان قدبا لعمه أهل الكوفة بالمدينة ولم يكن في وقته أحق منه بالخلافة وهو خليفة راشد نجب طاعته ومعلوم أن قتل القاتل إنما شرع عصية للدماء فإذا أفضى قتل الطائفة القليلة إلى قتل أضغاثها لم يكن هذا طاعة ولا مصلحة وقد قيل بصفير أضغاث قتل عثمان وأيضا يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته تحرق مارق على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق يدل على أن عليا وأصحابه أدنى إلى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم لعل أدنى إلى الحق وكذلك حديث عمار تقتل الفئة الباغية قدروا مسلم في صحبه من غير وجه ورواه البخاري لكن في كثير من النسخ لم يذكره تاما وأما ما قيل من تأوله أن عليا وأصحابه

فهو متاهية أيضا (قال) الأرموي  
ولقاتل أن يقول الجملة الناقصة  
لا تنقطع من طرف المسبدا وانما  
يكون الشيء مع غيره كقولنا مع غيره  
إذا كان أفراد الزائد مثل أفراد  
الناقص كافي مراتب الأعداد من  
الواحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة  
إلى ما لا يتناهى إذ طبقنا إحدى  
الجملة بين على الأخرى (قلت)  
المعترض لم يبين فساد الجملة بل  
عارضها وغيره قد يمنع كلتا المقدمتين  
أو أحدهما فالمعترض يقول وإن  
قصرت كانت متاهية فنقول انما  
تكون متاهية لو كانت منقطعة  
من طرف المسبدا فامنع عدم  
انقطاعها فلان سلم تناهيا كما أن  
المستقبل وتضعيف العددي لم يكن  
منقطعا من جهة المنتهى لم يكن  
متناهيا وإن أمكن فيه مثل هذه  
المقابلة وأما غير ما يجب بثلاثة

قتلوه وأن الباغية الطالبة بدم عثمان فهذا من التوابات الظاهرة القصد التي يظهر  
فسادها العامة والخاصة والحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحد بن حنبل وغيره من  
الأئمة وإن كان قد روي عنه أنه ضعفه فآخرا لا من منه أنه صححه قال يعقوب ابن شيبة في  
مسنده في المبكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخبار عمار سمعت أحد بن حنبل سئل  
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتل الفئة الباغية فقال أجد قتله الفئة  
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ذكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا وقال الضاري في صحيحه حديثنا مسدد  
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال قال لي ابن عباس ولابنه انطلقا  
إلى أبي سعيد واسمعنا حديثه فانطلقا فإذا هو في حائط يصلحه فأخذوا داءه فاحتى ثم أنشأ  
يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كنا نعمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرأى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فجعل ينفخ التراب عنه ويقول ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم  
إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول عمار أعوذ بالقسمين القتن ورواها الضاري من وجه آخر عن  
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من النسخ لا يذكر الحديث بنما بل فيها ويح عمار  
يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذه الزيادة  
في الحديث قال أبو بكر السيوطي وغيره قد روي غيره واحد عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن  
عباس رضي الله عنه ما وطن السيوطي وغيره أن الضاري لم يذكر الزيادة واعتذر عن ذلك بأن هذه  
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدثتها أصحابه مثل أبي قتادة كما  
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نصر عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أو  
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتل الفئة الباغية وفي حديث داود بن  
أبي هند عن أبي نصر عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال تمرق مارقة  
تقتلهن أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمع من النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولكن جئت إلى أصحابي وهم يقولون إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
ويحمل ابن مهبة تقتل الفئة الباغية ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون  
عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمارا  
الفئة الباغية ورواه أيضا من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما  
عن أم سلمة رضي الله عنها وفي بعض طرقه قال قال ذلك في حضر الخندق وذكر السيوطي وغيره أن  
هذا غلط والصحيح أنها قاله يوم بناء المسجد وقد قيل أنه محتمل أنه قاله مرتين وقد روي هذا  
من وجوه أخرى من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن  
حديث عمار نفسه وأما بن هذه متقاربة وقد روي من وجوه أخرى وأما وفي الصحيح ما ينفي  
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث  
والذين قتلوه من الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ النبي لم يقبله فعول كما قال تعالى  
لا يبقون عنها حولا وكما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم فيكم تبع لا يبقون أهلا ولا مالا  
ولفظ النبي إذا أطلق فهو التام كما قال تعالى فإن بغت أحدها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي  
وقال فن اضطر غيرنا ولا عاد وأيضاً فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر هذا لما كانوا يقتلون  
البن لبناء المسجد وكانوا يقتلون لبنة لبنة وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبه أحدها قوله فإن لم تقتصر  
أحدهما عن الأخرى في الطرف  
الأخرى التي مع غيره كهولا  
مع غيره فنقول هذا أغا بل من إذا  
طبقت إحدى الجنتين على الأخرى  
والتطبيق في المصنوع يمنع كافي  
تطبيق مراتب الأعداد من  
الواحد إلى ما لا يتناهى ومن العشرة  
إلى ما لا يتناهى ومن المائة إلى ما لا  
يتناهى فالتعلم أن عدد تضعيف  
الواحد أقل من عدد تضعيف  
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل  
من عدد تضعيف المائة وعدد  
تضعيف المائة أقل من عدد  
تضعيف الألف والجميع لا يتناهى  
وهذه الحجة من جنس حجة مقابلة  
دورات أحد الكوكبين بدورات  
الأخرى لكن هنالك الدورات  
وحدت وعدست وهنأ قدرت  
اللازمة والحركات الماضية نافعة

عليه وسلم وخرج عمار فقتله الفئة الباغية يدعوهم الى النار ويدعونه الى النار وهذا ليس فيه ذم لمهاجر بل مدحه ولو كان القاتلون له مصيبين في قتله لم يكن مدحاً له وليس في كونهم يطلون دم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قاتله بانهم الطائفة التي قاتل معها تأول به ظاهر الفساد ولازمهم ما ألزمهم ابا علي وهو ان يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الغزو كجمرة وغيره وقد يقال فلان قتل فلاذا أمره بأمر كان فيه حقه ولكن هذا مع القرينة لا يقال عند الإطلاق بل القاتل عند الإطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال لمن أمر غيره وعمار لم يأمره أحد بقتال أصحاب معاوية بل هو كان من أحوص الناس على قتالهم وأشد هدم وعة في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو يحض علبا وغيره على قتالهم ولهذا لم يذهب أحد من أهل العلم الذين تذكر مقالاتهم الى هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال فطايفة مضغته لما روى بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواد أهل الصحيح ورواه البخاري كان تقدم من حديث أبي سعيد ورواه مسلم بن غيره وجه من حديث الحسن بن أحمد عن أم سلمة رضي الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أبي قتادة وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معاوية وأصحابه بغاة وأن قتلهم على لهم قتال أهل العدل لأهل البغي لكهم بغاة متأولون لا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فان الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاعت فاصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين اغما للمؤمنون اخوة فاصلحو بين اخوانكم واتقوا الله لعلكم ترحبون فلي بأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يتناول ما اذا كانتا باغيتين أو احداهما باغية ثم قال فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله وقوله فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي قد يقال المراد به البغي بعد الاصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فان قوله بغت احداهما على الاخرى يتناول الطائفتين مطلقا فليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء لكن أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه ان بغت احداهما على الاخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تفي وهذا يكون اذا لم تغب الى الاصلاح بينهما وأما اذا أجابت الى الاصلاح بينهما ثم قتلت فلو قوتلت ثم فاعت الى الاصلاح لم تقاتل لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاعت فاصلحو بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فامر بعد القتال الى أن تفي وأن يصلح بينهما بالعدل وأن يقطع وقتال الفتنة لا يقع فيه هذا وذلك قد يكون لان الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر اذا اقتتلوا وبغت احداهما على الاخرى بقتال الفئة الباغية وقد تكون الآية أمرها بالاصلاح وقتال الباغية جميعا لم يأمر بأحدهما وقد تكون الطائفة باغية ابتداء ولكن لما بغت أمر بقتالها وحينئذ لم يكن القتال لها فادر العدم الاعوان وألغى ذلك وقد يكون عاجزا ابتداء عن قتال الفئة الباغية أو عاجزا عن قتال تفي فيه الى أمر الله فليس كل من كان قادرا على القتال كان قادرا على قتال تفي فيه الى أمر الله واذا كان عاجزا عن قتالها حتى تفي الى أمر الله لم يكن مأمورا بقتالها لا أمر يحب ولا أمر استحب ولكن قد ينظر أنه قادر على

وزائدة (هـ) مما يجاب به عن هذه الحجة وهي أشهر بجهنم أن يقال لانهم امكان التطبيق فانه اذا كان كلاما لا بد منه وأحدهما انتهى أمس والاخر انتهى اليوم على تطبيق الحوادث الى اليوم على الحوادث الى الامس متعاقدا انه فان الحوادث الى اليوم أكثر فكيف تكون احداها مطابقة للآخرى فلما كان التطبيق متعاقدا جاز أن يلامس حكم متعاقدا وأيضا فيقال نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قلت اذا كانتا متاهيتين من أحد الجانبين كما متاهيتين من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي لامن الجانب الذي ليس بمتناه فلي يقع فيها لا يقتضى تفاضل (قال الرازي) السادس لو كانت الادوار المتناهية غير متناهية كان وجود اليوم

ذلك فيمنه في آخر الامر انه لم يكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي شابه صاحبه على حسن  
القصد وفعل ما امر وان اخطأ فيكون فيه اجر ليس من الاجتهاد الذي يكون فيه اجر ان فان  
هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في المأثم كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد  
الحاكم فخطأ فله اجر واذا اجتهد فاصاب فله اجر ان ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو  
ثائب مختصرا بين أمرين فان كثرتخصير تحزالصالح لا تخير شهوة كالتخصير الامام في الاسرى بين  
الاسترقاق والقتل والموت والقد اعندنا كثر العلماء في قوله تعالى فاما ما بعد واما فقد اعطى  
مجنسوخ وكذلك تخصير من نزل العدو على حكمه كما نزل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم فسأله حلفاء قريظة من الاوس أن ين عليهم كما من على بني النضير حلفاء الخزرج فقال  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ترضون أن احكم فيهم سعد بن معاذ سيد الاوس فرضيت الاوس  
بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلف سعد بن معاذ فاجابوه وركب وكان منبرضا  
من أثر جرح به في المسجد بنو قريظة شرق المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما قبل  
سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الي سيدكم فقتلوا وأقارب  
في الطريق بسأله أن ين عليهم ويذكرونهم معاوتهم ونصرهم في الجاهلية فلما اذا قال  
لقد ان لسعد أن لا تأخذ في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم  
فحكم بان يقتل مقاتلتهم وتسي ذرارهم ونقم أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث  
الذي رواه مسلم في صحيحه عن ربيعة بن أبي ربيعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاضرت أهل  
حصن فسألوك أن تنزل لهم على حكم الله فلا تنزل لهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم  
ولكن انزل لهم على حكمك وحكم اصحابك فدل هذا ان الحديثان العصيان على أن الله  
حكم اصحابا يكون ولي الامر مختار فيه تخير مصلحة وان كان لو دعي بغير ذلك فغضبه في  
الظاهر فان كان من باب القتال هو أولى أن يكون أحد الامر من أحب الى الله ورسوله اما فقد  
واما تركه وبين ذلك المصلحة والمصلحة قد كان وجوده من عدمه لما حصل فيه من المصلحة  
الراجحة في الدين فهذا اعمايا بالله امر بالاجاب واستجاب وما كان عدمه مخيرا من وجوده  
فليس بواجب ولا مستحب وان كان فاعلم مجتهدا ما أجور على اجتهد والقتال انما يكون لطائفة  
مختصة فلو بغت ثم اجابت الى الصلح بالعدل لم تكن مختصة فلم يجز قتالها ولو كانت باغية وقد أمر  
بقتال الباغية الى أن تنفي الى امر الله أي ترجع فلم قال فان قامت فاصلحو ايتموا بالعدل فامر  
بالاصلاح بعد قتال الفتنة كما أمر بالاصلاح اذا اقتتلوا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها  
لما وقعت الفتنة ترك الناس العمل بهذا الآية وهو كما قال فانهم لما اقتتلوا لم يصلح بينهم ما ولو  
قد نراه قوتلت الباغية فلم تقاتل حتى تنفي الى امر الله ثم اصلي بينهما بالعدل والله تعالى أمر  
بالقتال الى التي ثم بالاصلاح لم يامر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي تنفي حتى تنفي الى امر الله  
وما حصل قتال حتى تنفي الى امر الله فان كان ذلك مقدورا فاقع وان كان مجهوزا علم لم يكن  
ما مواربه ويجز المسلمين يوم احدثن القتال الذي يقتضي انتصارهم كان ترك طاعة الرسول  
وذوهم وكذلك التولي يوم حنين كان من الذنوب بين ذلك أنه لو قدر ان طائفة بغت على طائفة  
واسكن دفع النبي بالقتال لم يجز القتال فلا تدفع النبي وعظا وقتا وأمرهم بقتال لم يجز القتال  
ولو اندفع النبي بقتل واحد مقدور عليه أو اقامة حدا وتغريم قطع سارق وقتل محارب وحده

موقوف على انقضاء مالا نهاية له  
والموقوف على الحال محال (قال)  
الارمى ولقائل أن يقول انقضاء  
مالا نهاية له محال واما انقضاء مالا  
بداية فيصير نزاع (قلت) هنا نزاع  
لفظي ونزاع معنوي اما اللفظي فهو  
أنه اذا قلنا تسلسل الحوادث في  
الماضي وعدم انقطاعها وانها لا أول  
لها فهل يعبر عن هذا بأن يقال  
لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا  
يقال لانهاية لها فالسندل عبرانه  
لانهاية لها والمعتبر من أنكر ذلك  
وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال  
هذا غير متناه بمعنى أنه ليس له  
حد محدود وقد يقال غير متناه  
بمعنى أنه لا آخره ويقال هذا نهاية  
أي له آخر وهذا لانهاية له أي لا آخر  
له والحوادث الماضية اذا اقتربا منها  
لم نزل فانه يقال لانهاية لها بالمعنى  
الاول واما بالمعنى الثاني فقد انقضت

فأنف لم يجز القفال وكثيرا ما ثور الفتنة اذ ائلم بعض طائفة لطائفة أخرى فاذا أمكن استيفاء  
حق الظالم بلا قتال لم يجز القفال وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة امام عدل يجب  
قتاله بمجرد ذلك وان حسي بغيا ترك طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام يقتل والصدق  
قاتل ماني الزكاة لكونهم امتنعوا عن أدائها بالكسبة فقروا بالكتاب والسنة والافوا قروا  
بأدائها وقالوا لا تؤذيها البيل لم يجز قتلهم عند أكثر العلماء وأولئك لم يدنوا كذلك ولهذا كان  
القول الثالث في هذا الحديث حديث عماران قاتل عمار طائفة باغية لبس لهم أن يقتلوا  
عليا ولا يتعصروا عن مبايعة وطاعته وان لم يكن علي مأمورا بقتالهم ولا كان فرضا عليه  
قتالهم لم يرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين بشرائع الاسلام وان كان كل من  
المقتولين متأولين مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم ويرحم عليهم بحسب قوله تعالى والذين  
جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا  
غلا الذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

(فصل) وأما قول الرافضي وجموعه كاتب الوصي ولم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوصي فهذا قول  
بلاجه ولا علم له الدليل على أنه لم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوصي وإنما كان يكتبه رسائل  
وقوله ان كلب الوصي كانوا بضعة عشر أخضعهم وأقر بهم العلي ولا ريب أن عليا كان ممن  
يكتبه أيضا كما كتب الصلبي عنه وبين المشركين عام الحديبية ولكن كان يكتبه أبو بكر وعمر  
أيضا ويكتبه زيد بن ثابت بل لا ريب في الخصمين أن زيد بن ثابت لما زالت لا يستوي القاعدون  
من المؤمنين كتبته وكتبه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعامر بن فهيرة وعبد الله بن أرقم وأبي  
ابن كعب وثابت بن قيس وخالد بن سعيد بن العاص وحظفلة بن الربيع الأسدي وزيد بن ثابت  
ومعوية وشريح بن حسنة رضي الله تعالى عنهم (وأما قوله) ان معوية لم يرزل مشركا مدة  
كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوثا فيقال لا ريب ان معوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلموا  
عام فتح مكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسين ثلاث سنين فكيف يكون مشركا  
مدة المبعث ومعوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صغيرا كانت  
هذه رفقة ومعوية رضي الله عنه أسلم مع سبلة الفتح مثل أخيه زيد وسهيل بن عمر ووصفوان بن  
أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل اسلامهم أعظم كفرا ومحاربة للنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية فصفوان وعكرمة وأوسيان كانوا مقننين للكفار يوم أحد  
رؤس الأحزاب في غزوة الخندق ومع هذا كان سهيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس اسلاما  
واستهدوا ورضي الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرفه قبل الاسلام أن الذي صلى الله  
تعالى عليه وسلم لا يبد ولا يلبس قلنا كان من هو أعظم معاداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من  
معوية قد حسن اسلامه وصار ممن يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فما المانع أن يكون معوية  
رضي الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة ولا يئنه وهو ممن حسن اسلامه ولولا محاربه النبي  
لعلى رضي الله عنه وقوله الملك لم يذكر أحد البجير كالم يذكر أمثاله البجير وهو لاسلمة الغنم  
معوية ونحوه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كفرا وتحسين والطائف  
وتبوءة فله من الايمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ما لا مثله فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد  
صاروا مؤمنين بمجاهدين تمام سنة ثمان وتسع وعشر وبعض سنة إحدى عشرة فان مكة فحمت  
بأ اتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والتي صلى الله تعالى عليه وسلم بأ اتفاق الناس

وانصرفت ولها آخر وهذه الحق  
اعتمد عليها أكثر المتكلمين كآبي  
للهالي ومن قبله وبعده من المعتزلة  
والاشعرية وذكروا أنه اعتمد عليها  
بهي التصوي وغيره من المتقدمين  
وظنوا أن ما لا ينهائي يتجمع أن  
يصحكون منفضيا منصرفا فان  
ما انقضى وانصرف فقد تنهائي  
فكيف يقال أنه لا نهاية واشبهه  
عليهم لفظ النهاية لما فيه من الاجال  
والاشياء فان الماضي له آخر انتهى  
اليه فهو متناهيه هذا الاعتبار بالانزاع  
وهذا المعنى يقال أنه انصرف  
واقضى وفرغ ونفذ وأما المعنى  
المتنازع فيه فهو أنه لا بد أنه أعلم  
قول أحاده متعاقبة وأما النزاع المعنوي  
فهو أنه هل يعقل انقضاء ما يشتر  
أنه لا نهاية ولا ينهي من جهة  
مبدئه أولا المستدل بذلك رديلا  
على امتناع انقضاء ذلك لكن أخذ

توفي في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة والناس كلهم كانوا كفار قبل إيمانهم بحاجابه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيهم من هو أشد عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية وأسلم وحسن إسلامه كابي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عبد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من أشد الناس بغضا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحجابه قبل الإسلام وأمام معوية رضي الله عنه فكان أبو سفيان العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك أمه سمية أملت فقالت والله يا رسول الله ما كان علي وجه الأرض أهل خباء أحب إلى أن يذلوهم أهل خبائك وما أصبح اليوم علي ظهر الأرض أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك أن خرج به البضاري وفيهم أنزل الله تعالى عسى الله أن يجعل ينكمه بين الذين عاديتهم بمودة والله قدير والله غفور رحيم فان الله جعل بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الذين عادوه كابي سفيان وهند وغيرهما مودة والله قدير عني تبديل العداوة بالمودة وهو غفور لهم يتوبهم من الشرك رحيم بالمؤمنين وقد صاروا من المؤمنين

(فصل) قال الراضي وكان باليمن يوم الفتح طعن على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب إلى أبيه جعفر بن حرب يعبره بالإسلام ويقول أصوبت إلى دين محمد وكتب إليه بهذه الآيات

يا جعفر لا تسلمن طوعا قهضا - بعد الذين يسدر أصبحوا فرقا

جدي وحالي وعم الأيم بالهم - قوما وحظلة المهدي لنا أرقا

فألوت أهون من قول الوشاة - خلى ابن هتد عن العري لقد عرفا

والفتح كان في رمضان سنة ثمان من قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ومعوية مقبم على شره هارب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يحمله وأمى سار إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطرا فأظهر الإسلام وكان إسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر وطرح نفسه على العباس فسأل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فغاثم شفع فيه أن يسرفه بضيعة إلى جيلة الكتاب فأجابه وجعله واحدا من أربعة عشر فكلم كان خطفه من هذه المثلوسلنا الله كاتب الوحي حتى استحق أن يوصف بذلك دون غيره مع أن النجاشي من مشايخ الخفصة ذكر في كتابه ربيع الارائه ادعى نبوته أربعة نفر على أن من جيلة الكعبة عبد الله بن سعد بن أبي سرح وازنمشر كوفيه نزل قوله ولكن من شرح بالكفر صدرا فغلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم وقدرى عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال أنبأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمعته يقول يطلع عليكم رجل يجرث على غير سنتي فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القاتل والمقود أي يوم يكون للاسمع معوية ذى الاساة وبالغ في محاربة علي عليه السلام وقتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة ولعنه على المبر واستمر به إلى سنة ثمانين إلى أن قطعه عمر بن عبد العزيز وسم الحسن عليه السلام وقتل ابنه بن يدمولا بالحسين ونهب نساه وكرأه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كدجزة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(الجواب) أما قوله كان باليمن يطلع علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب إلى أبيه جعفر بن حرب يعبره بالإسلام وكتب إليه الآيات فهذه من الكذب بالمعروف أنما كان بمكة لم يكن

لفظ ما لا يتناهي وفيه إجمال فقد يعني به ما لا يتناهي في المستقبل من جهة آخره فإذا قيل إن هذا ينقض كان ذلك جعابا في التقيضين وقد يعني به ما لا بد له وهو ينزع في إمكان ذلك لانه حينئذ يكون له نهاية بلا بداية وكانه يقول ماله نهاية فلا بد له من بداية ومنازعه يقولون هذا مسلم في الأشخاص فكل شخص ينتهي فلا بد له من مبدأ اذ لو لم يكن له مبدأ لكان قدما وما وجب قدمه امتنع علمه كإساقى وبنازعونه في النوع ويقولون يمكن أن يقال الله لم يزل يفعل شيئا بعد شئ وإساقى أن شاء الله كلام الرازي على افساد هذا الحجة التي ذكرها هتاعلى تنأى الحوادث بكلام لم يذكر عن جوابا (قال الرازي) وإن كان الجسم في الزلزال ساكنا كان ذلك محتجا لان السكون وجودي وكل



بالجنى وأبو سلمة قبل دخيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة عز الظهران ليلة نزل بها وقال  
 له العباس أنها ليست بآمن يحب الشرف فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من دخل دارا في سقيان  
 فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن آوى السلاح فهو آمن وأبو سفيان كان عنده من دلائل  
 النبوة ما أحبه به هرقل ملك الروم لما سافر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمة من آوى الصلح لكن الحمد منعه من الإعلان حتى أدخله  
 الله عليه وهو كاره بخلاف معوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا  
 الشعر كذب على معوية قطعاً فإنه قال فيه

قالوت أهون من قول المشتاق خلى ابن عدنان العزى لقد فرقا

ومعلوم أنه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العزى بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إليها خالد  
 ابن الوليد فيقول ما عز كفرناك لا سحناك أفرايت الله قد أهالك  
 وكانت قرباً من عرفات فلم يبق هناك لأعزى ولا من يلوهم على ترك العزى فعلم أن هذا من  
 وضع بعض الكذابين على لسان معوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الأمر وكذلك ما ذكره  
 من حال حله أي أمة عتبة بن ربيعة وخاله الوليد بن عتبة وعم أمية بن ربيعة وأخيه حنظلة  
 أمر بشركه فيه هو وجهه ورفرش فما كان منهم أحد إلا هارب كفار قتلوا كفاراً وأما  
 كفاراً فهل كان في إسلامهم فضيحة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وكانا من خيار  
 المسلمين وأبوها قتل بسدر وكذلك الحارث بن هشام قتل أخو يوم بدر وفي الجيلة الطعن  
 بهذا طعن في عامة أهل الأعيان وهل محل لأحد أن يطعن في علي بن أبي طالب كان شديد  
 العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطعن في العباس رضي الله عنه بأن أمه أمة كان معادياً  
 للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعير علياً بكفر أبي طالب أو يعير بذلك العباس وهل مثل ذلك  
 الآمن كالأمن ليس من المسلمين ثم الشعر المذكور ليس من جنس الشعر الأول بل هو شعر  
 ردى (وأما قوله) ان الفتح كان في رمضان لثمان من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 المدينة فهو صحيح (وأما قوله) ان معوية كان مقبلاً على شركه هارياً من النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لأنه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يجد له ما وى سار إلى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم مضطراً فاطهر الإسلام وكان أسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة  
 أشهر فهدأ من أظهر الكذب فان معوية أسلم عام الفتح بأنفاي الناس وقد تقدم قوله أنه من  
 المؤلفة قلوبهم والمؤلفة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم  
 هوازن وكان معوية ممن أعطاهمها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتألف السادة المطاعين  
 في عشارهم فان كان معوية هارياً لم يكن من المؤلفة قلوبهم ولولم يسلم إلا قبل موت النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يعط شيئاً من غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤتمن لم ينجح إلى  
 تألف وبعض الناس يقول أنه أسلم قبل ذلك فان في الصحيح عنه أنه قال قصرت عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم على المروة رواء البضارى ومسلم وهذا قد قيل أنه كان في حجة الوداع ولكن  
 هذا خلاف الأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنها كلها متفقة على أن النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من أحرامه في حجة الوداع إلى يوم التروية أمر أصحابه أن يحاولوا  
 أحرامهم لحل كله وصبروا وامتنعوا بالعمرة إلى الحج الآمن ساق الهدى فإنه بقي على أحرامه إلى  
 أن يبلغ الهدى وحله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى وطيلة وطائفة من أصحابه قد

رجودى أنزلى فإنه يمتنع زواله  
 والمنازع نازعه في كون السكون  
 وجوداً ولم ينازع في أن الوجود  
 الازلى يمتنع زواله وقد قرر ذلك  
 الرازي بأن القديم إما واجب بذاته  
 أو ممكن يكون مؤثره موجباً بذاته  
 سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط  
 لازمه ولا يحتاج إلى هذا بل يقال  
 القديم ان كان واجباً بنفسه امتنع  
 عدمه وان لم يكن كذلك فالمقتضى  
 له سواء سعى موجبا أو محذرا أما ان  
 يتوقف اقتضائه على شرط محذوث  
 أو لا والثاني يمتنع فان القديم  
 لا يتوقف على شرط محذوث اذ لو  
 توقف عليه لكان القديم مع المحذوث  
 أو بعده وإذا لم يتوقف على شرط  
 محذوث لزم أن يكون قد وجد  
 المقتضى التام المستأنف في الازل  
 وحيث فيجب دوامه بدوام  
 المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهدي فلم يحلوا وكانت فاطمة وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لم يسق خلفا  
والاحاديث بذلك معروفة في الصحاح والسنن والمسند يعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك بأباح التمتع السابق للهدي أن يقصر  
من شعره وهو إحدى الروايتين عن أحمد كما أن غيره رواه أنه إذا قدم قبل العشر حل من أحرامه  
ومالك والشافعي يريان لكل تمتع أن يحل من أحرامه وإن كان قد ساق الهدي وأما أبو حنيفة  
وأحمد في المشهور عنه وغيرهما من العلماء فيعلمون بالنسبة المتواترة أن سائق الهدي لا يحل إلى  
يوم النحر وتقصير معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع أما في  
عمره القصبة وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس لكن لا يعرف بحجة هذا وأما  
في عمره الجعرانة كما روي أن هذا التصدير كان في عمره الجعرانة وكانت بعد فتح مكة وبعد غزوة تبوك  
وبعد حصاره الطائف فانه صلى الله تعالى عليه وسلم يرجع من ذلك فقسم غنائم حنين بالجعرانة  
واعتبر منها إلى مكة فقصر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فانه أسلم عند  
فتح مكة واستسكنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لخبرته وأمانته ولا يعرف عنه ولا عن أخيه  
يزيد بن أبي سفيان أنهما آذيا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه  
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظنون أن يزيد هذا هو يزيد الذي تولى الخلافة بعده معوية وقتل  
الحسين في زمنه فيظنون يزيد بن معوية من الصحابة وهذا جهل ظاهر فإن يزيد بن معوية ولد في  
خلافة عثمان وأما يزيد هذا عمره فرجل صالح من خيار الصحابة واستعمله الصديق أحد أمراء  
النمام ومضى في ركابه ومات في خلافة عمر فولي عمر رضي الله عنه أخاه معوية رضي الله عنه مكانه  
أميرا ثم ولي عثمان أقرم على الامارة وزاده وبني أمير إلى أن قتل عثمان ووقعت الفتنة إلى أن  
قتل أمير المؤمنين على رضي الله عنه وبايع أهل العراق الحسن بن علي رضي الله عنهما فاقام سنة  
أشهر ثم سلم الأمر إلى معوية تحقيقا لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
إن ابني هذا سيد وسيصلح الله بين فتنتين عظيمتين من المسلمين وبقي معوية بعد ذلك عشرين سنة  
ومائة سنة وستين (ومما بين كذب ما ذكره هذا الرافضي) انه لم يتأخر إسلام أحد من قريش إلى  
هذه القاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبابكر عام تسع بعد الفتح بأكثر من سنة  
ليقيم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة نبذت  
العهود إلى المشركين وأجلا أربعة أشهر فانقضت المدقة سنة عشر فكان هذا أما ما عايناه من  
مشرك من سائر قبائل العرب وغزاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال  
النصارى بالشام وقد ظهر الاسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الذنوب ما كان لكان  
الاسلام يجب ما قبله فكيف ولم يعرف له ذنب بهرب لاجله أو هدر دمه لاجله وأهل السير  
والمغازي متفقون على أنه لم يكن معوية بمن أهدر دمه عام الفتح فهذه غزاة عروة بن الزبير  
والزهرى وموسى بن عقبة وابن اسحق والواقدي وسعيد بن يحيى الاموي ومحمد بن عائذ وابن  
اسحق الفراء وغيرهم وكتب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره ويذكرون  
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه مثل مقبس بن ضبابة وعبد الله بن خطل وهذا قتل  
وأهدر دمه عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم يابيه والذين أهدر دماءهم كانوا نفرات قليلة نحو  
العشرة وأوسفيان كان من أعظم الناس عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

يدرا النخا أرسل الى قبرش يستغفرهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الاموال التي كانت معه  
للتجارية وطلب من قبرش أن ينفعها في قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم  
قواد الجيش يوم أحد وهو قائد الأحزاب أيضا وقد أخذ العباس بن عبد المطلب ولا عقد موسى  
عمره يقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا بني الله هذا عدواؤه أوسيان قد أسكن الله  
منه بن عبد المطلب ولا عقد فاضرب عنقه فقالوا العباس في ذلك فأسلم أوسيان وأمنه النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى  
السلاح فهو آمن فكيف يهدر دم معوية وهو شاب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه  
كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الأحزاب فهل ينظن هذا الامن  
هو من أجل الناس بالسيرة وهذا الذي ذكرناه جميع عليه بين أهل العلم مذكور في عامة الكتب  
المصنعة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسؤول على سائر الرسل صلى  
الله تعالى عليه وسلم لما ذكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دم عام الفتح وذكرناهم  
واحدوا واحد أنهم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم إن عثمان رضي الله عنه أتى به النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فأسلم عقه وحقن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) أنه استحق أن  
يوصف بذلك دون غيره فغربة على أهل السنة فإنه ليس فيهم من يقول إن هذا من خصائص  
معوية بل هو واحد من كتاب الوحي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فإنه يدعي الاسلام  
واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أنه عاد إلى الاسلام (وأما قوله) أنه زل فيه ولكن  
من شرح بالكفر صدر الآية فهو باطل فإن هذه الآية نزلت بحكمة حين أكره عمار وبلال  
على الكفر وردة هذا كانت بالمدنية بعد الهجرة ولوقد رآه نزلت في هذه الآية فالتى صلى الله  
تعالى عليه وسلم قبل إسلامه وبالله وقد قال تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم  
وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن  
عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون إلا  
الذين تابوا من بعدهم وأصلحوا فإن الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر  
قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول يطلع عليكم رجل يجر عبثا على غير سقي  
فقطع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيد ابنه يزيد وخرج ولم يسمع  
الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمفود أي يوم يكون لامة مع  
معوية ذي الاسنة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب ببعض هذا الحديث فإن الاحتجاج  
بالحديث لا يجوز إلا بعد ثبوته ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والأخص نعلم قطعا أنه كذب  
(ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في  
شي من دواوين الحديث التي يرجع إليها في معرفة الحديث ولا في استناد معروف وهذا المنهج به  
لم يذكره أساندا ثم من جهله أن يروي مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أجد  
الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لناقيم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه حيث  
يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قبله ولا أبو بكر وعمر  
فقال كان أبو بكر وعمر خير منه وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية  
قال أحمد بن حنبل السيد الحليم يعني معوية وكان معوية كرميا حليما ثم إن خطب النبي

والملكة وأيضا السبقية وصف  
عرضي لمبه الاشتراك والوصف  
العرضي لمبه الاشتراك لا يكون  
ذاتا لاهية المركة منها (قلت)  
مضمون ذلك أن الرازي احتج بأن  
السكون من جنس الحركة وإنما  
يختلفان في كون أحدهما سبوقا  
بالغير وهذا الاختلاف في وصف  
عرضي لا يمنع التماثل في الحقيقة  
فمنه الأمرى بمضمون بل أبطل  
الأولى بأن المتقابلين تقابل الضدين  
كالسواد والبياض والحلاوة  
والمرارة ونحو ذلك هما مختلفان في  
الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل  
العدم والملكة كالعمى والبصر  
والحياة والموت والعلم والجهل  
ونحو ذلك والحركة مع السكون أما  
من هذا وأما من هذا فكيف تفعل  
حقيقة أحدهما مثالة لحقيقة الآخر  
وأنهما لا يختلفان إلا بوصف عرضي

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان يخطف بالجمع والاعباد والجمع وغير ذلك ومعوية  
 وأبو يسهذان الخطب كما يشهد بها المسلمون كلهم أقترأهما في كل خطبة كانا يقومان ويكتمان من  
 ذلك هذا أقدر حتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر السنين أذيعا يكون اثنين دائما يقومان  
 ولا يجضران الخطبة ولا الجمعة وإن كانا يشهدان كل خطبة فبما هما يعتنجان عن سماع خطبة  
 واحدة قبل أن يتكلم بها ثم من المعلوم من سير معوية أنه كان من أهل الناس وأصبرهم على  
 من يؤذيه وأعظم الناس تأليفا لمن يعاديه فكيف ينفر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أمور فكيف لا يصبر على سماع  
 كلامه وهو بعد الملك سبع كلام من يشتمه في وجهه فلماذا لم يسمع كلام النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وكيف يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتبين هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ بيد  
 ابنه يزيد معوية لم يكن له ابن اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي توفي الملك وجرى في خلافته ما جرى  
 فاتما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعوية والعلی عهد رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال الخافضة أبو الفضل بن ناصر خطب معوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فبرز ورجل له كان فقيرا وانما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه وولده يزيد في زمن  
 عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة تسع وعشرين من الهجرة (ثم يقول ثالثا) هذا الحديث  
 يمكن معارضته عنه من جنسه بما يدل على فضل معوية رضي الله عنه قال الشيخ أبو الفرج  
 ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد نصب قوم من يدعي السنة فوضوا في فضل معوية رضي  
 الله عنه أحاديث ليغفروا الرافضة وتصب قوم من الرافضة فوضوا في ذمه أحاديث وكلا  
 الفريقين على الخطأ القبيح (وأما قوله) أنه بالغ في محاربة علي فلا ريب أنه اقتل العسكران  
 عسكر علي ومعوية بصفتين ولم يكن معوية ممن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصا  
 على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقاتل صفين للناس فيه أقوال فمنهم من  
 يقول كلاهما كان مجتهدا مصيبا فيقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقه والحديث ممن  
 يقول كل مجتهد مصيب ويقول كثرة المجتهدين وهذا قول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء  
 وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعية وأحمد وغيرهم ويقول الكرامية كلاهما  
 امام مصيب ويجوز نصب امامين الحاجة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا يصح وهذا  
 قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد غفطي كما يقول ذلك  
 طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد  
 الله بن حامد عن أصحاب أحمد وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك  
 القتال خيرا للطائفتين فليس في الاقتتال صواب ولكن على كان أقرب إلى الحق من معوية  
 والقتال قتال فتنة ليس واجب ولا مستحب وكان ترك القتال خيرا للطائفتين مع أن عليا كان  
 أولى بالحق وهذا هو قول أحمد وأكثرا أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء وهو قول أكابر  
 الصعابة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عمران بن حصين رضي الله عنه وكان ينهى عن سماع  
 السلاح في ذلك القتال ويقول هو سبيح السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد وعبد محمد مسألة  
 وإن عمرو وسعد بن أبي وقاص وأكث من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي  
 الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الأسس على ما تنصير بين الصعابة فانه قد ثبت

واضاح هذا أن الحركة ليست  
 من جنس الحصول المشترك بينهما  
 وبين السكون فإن كون الشيء في  
 هذا الحيز وفي هذا الحيز معقول  
 مع قطع النظر عن كونه متحركا فإنه  
 إذا قعد أنه سكن في الحيز الثاني  
 كان هذا الحصول من جنس ذلك  
 الحصول وأما نفس حركته فاحر  
 زائد على مطلق الحصول المشترك  
 ومنع الثانية وجعل سندا منعه أن  
 قول القائل المسبوقه وصف  
 عرضي ان عني أنها ليست ذاتية  
 فلا لبس على ذلك وان عني أنها  
 عرضية لما اشتركا فيه فالعرض  
 لهما الاشتراك قد يكون ذاتيا  
 للصفة المركبة من المشترك والمميز  
 كالناطقة فانها تعرض للحيوانية  
 ليست ذاتية لهما ثم انها ذاتية  
 للأنسانية المركبة من الحيوانية  
 والناطقة والرازي قد يمكنه أن

فصالحهم ووجبت موالاتهم وعجبهم وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الألبان ومنه ما تاب صاحبه منه ومنه ما يكون مغفورا فالحق في ما شجر وقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذا ما يكون في ذلك هو خطأ بل عاصيا بغض نفسه ومن حاض معه في ذلك كجبري لا كزمن تكلم في ذلك فاتهم بكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله إمام من ذمهم لا يستحق التهم وإمام من مدح أمور لا تستحق المدح ولهذا كان الأئمة طريفة أفاضل السلف وأما غيره فلا معهم من يقول كان معاوية فاسقا دون علي كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل كان كافرا كما يقوله بعض الرافضة ومنهم من يقول كلاهما كافر علي ومعاوية كما يقوله الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بعينه كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل معاوية على الحق وعلى كان ظالما كما يقوله الروائية والكاتب والسنة قد دل على أن الطائفتين مسلمون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتضوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تفسى حق تقي إلى أمر الله فإن فاهت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب للمتقنين فبما هما مؤمنين أخوة ومع وجود الاقتتال والبغى وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال عرق ما رقت على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهو لاء المارقة مر قواعلي على فدل على أن طائفته أقرب إلى الحق من طائفة معاوية وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن ابني هذا سيد وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمين من المؤمنين فأصلح الله به بين أصحاب علي وأصحاب معاوية فهدى التي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسن بالإصلاح بينهما وسماهما مؤمنين وهذا يدل على أن الإصلاح بينهما هو المأمور ولو كان القتال واجبا أو مستحبيا لم يكن تركه مجزوا وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ستكون فتنة القاعد فهاخير من القائم والقائم فهاخير من المائى والمائى فهاخير من الساعى يستشرف لها تستشرفه ومن وحدها لمحا فلعننه أخرجه في العصيين وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم تباع بها شفع الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن وفي العصيين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يرى الفتن تقع خلال بيوتكم كواقع القطر والذين روى أحاديث القعود في الفتنة والتحذير منها كعبد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد يقاتلون الأعمى على ولاع معاوية وقال حذ بن قرضي الله عنه ما أحدث من الناس تدركه الفتنة إلا أنا أتباعه عليه الأعمى بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تنصرك الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال اني لا عرف رجلا لا نضرة الفتنة شأ فخرجنا فاذ فاطم مضر وب فدخلنا فاذ فاني سمعت محمد بن مسلمة فأننا عن ذلك فقال ما أريد أن يشتم علي شيء من أمصارهم حتى تغلي هم الحلبت رواه أبو داود

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الأمة تقع فيها أمور والتأويل في دماها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في العصيين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرية فبعضنا الخراف من جهة فأكدرت رجلا فعاونه بالسيف فقال لا اله الا الله فطعنته فقتلته فوق في نفسي من ذلك قد كرهت النبي صلى الله تعالى

يجب عن هذا بأن لون هذا مسبوقة بهذا انما هو أمر اضافي أي هو متأخر عنه ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية كلفركين المتماثلين الثانية مع الأولى فانها اذا كانتا متماثلتين لم يجوز أن يحصل كون أحدهما مسبوقة بالغير دون الأخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما ولقاتل أن يقول اعطه والاعتراض مبنى على أن الصفات اللازمة للحقيقة تنقسم إلى ذاتي وعرضي كما يقوله من يقوله من أهل المنطق فان تقسيم الصفات اللازمة للحقيقة إلى ماهو ذاتي داخل في الحقيقة وما هو عرضي خارج عنها قول لا يقوم عليه دليل بل القليل يقوم على نقيضه ولهذا لم يكن في نفس الأمر بينهما فرق (١) لم يجوز والمفروقون بينهما أحد أفضل بينهما (١) قوله لم يجوز الخ كذا بأصلين بأيدى سحره اه محصه

عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لا اله الا الله قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها خوفا من السلاح أم لا فقال لا يكرهها حتى تغيب أنى أسلمت يومئذ وفي الحصين عن المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أبايت أن تقتل رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدى يدي فقطعها ثم لا تمنى بشجرة فقال أسلمت لله أم أقتله بعد أن قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقتل يا رسول الله أنه قطعها ثم قال ذلك بعد أن قطعها أم أقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فأنزل أن قتله فأنه عتزلت قبل أن تقتله وأنزل عتزلته قبل أن يقول كلمته التي قالها فقد ثبت أن هؤلاء مقتولوا قوم مسلمين لا يحل قتلهم ومع هذا فلم يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن القتل بقود ولادية ولا كفارة لأن القتال كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما ومن الناس من يقول بل كانوا أسلوا لم يهاجروا فثبت في حقهم العصمة المؤمنون المصنعة بمنزلة نسله أهل الحرب ومبانيهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم إن جاهد العلماء كالأول وأبو حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليه يقولون إن أهل العدل والبيعة إذا اقتتلوا بائنا أو بل لم يضمن هؤلاء ما أنفقوا هؤلاء من النفوس والأموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء ما أنفقوا هؤلاء كآل الزهري وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون بأجمعهم أن كل دم وأمال أعيب بتأويل القرآن فإنه هدر أو لزوم منزلة الجاهلية يعني بذلك أن القاتل يعتقد أنه لم يفعل محرما وإن قيل أنه محرر في نفس الأمر فقد ثبت بنسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة واتفاق المسلمين أن الكافر الحربي إذا قتل مسلما أو أنفق ماله ثم أسلم لم يضمنه بقود ولادية ولا كفارة مع أن قتله كان من أعظم الكبائر لأنه كان متأولا وإن كان تأويله فاسدا وكذا المرتدون للمتنوعون إذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا ماله إذا عدوا إلى الإسلام عند أكثر العلماء كما هو عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن كان من متأخري أصحابه من يحكمه قولا كما في بكر عبد العزيز حيث قد نص أحمد على أن المرتد يضمن ما أنفق بعد الرد فلهذا النص في المرتد المقدور عليه وذلك في المحارب الممتنع كما يفرق بين الكافر والذمي والمحارب أو يكون في المسئلة روايتان والشافعي قولان وهذا هو الصواب فإن المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم العصاة بعد عودهم إلى الإسلام كما لو اقتلوا من المسلمين وأنفقوا من أموالهم لأنهم كانوا متأولين فالبيعة المتأولون كذلك لم يضمنهم العصاة رضي الله عنهم وإذا كان ذلك في النماء والأموال مع أن من أنفقها خطأ ضمنها بعض القرآن فكيف بالأعراض مثل لمن يضمنهم بعضا وتكفر بعضهم بعضا وقد ثبت في الصحيحين من حديث الألف قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعددني من رجل بلغني أذاه في أهلي والله أعلم على أهلي الأخير ولقد سددت رجلي والله أعلم عليه الأخير وما كان يدخل على أهلي الأمي قال سعد بن معاذ أأعذرني منه أن كان من الأوس ضربت عنقه وإن كان من أخواننا أخرت رجأمرتنا فقتلناه فأمهرك فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمله الجمة فقال كذبت لعمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لثقتنه فأنزل منافق يحادل عن المنافقين فأصيب الحبان حتى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخفهم وكان سعد بن عباد رضي الله عنه يردانفع عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير إنك منافق وهذا كان تأويله ولا منه وكذلك ثبت

مثل ما ذكره من الضوابط مقتضى  
كلها مبسوط في موضعه وإذا  
كانت الصفات متلازمتين في  
الوجود والعدم والثبوت والافتقار  
لا توجد هذه الأعم هذه وإذا  
انتفت هذه انتفت هذه كان  
التفرق يجعل احدهما مقومة  
والأخرى عرضية تحكما ثم إذا قيل  
الذات هي المركبة من الصفات  
الذاتية والصفات الذاتية مالا  
تصور الذات إلا بهما لم تعرف  
الذات إلا بالصفات الذاتية ولا  
الصفات الذاتية إلا بالذات  
وأياها فإن هذا مبني على أن وجود  
الشيء في الخارج يزائد على حقيقته  
الموجودة في الخارج وهو أيضا  
قول باطل ضعيف وأيضا فالذات  
الموجودة في الخارج القائمة بنفسها  
كهذا الإنسان أن قيل أنه مركب  
من عرضين لم كون الجوهر مركبا

من عرضين وأن يكونا بمنزلة  
وهذا مجتمع في البدئية وان قيل  
انه مركب من جوهرين كل منهما  
يحمل عليه كما يقال هو حيوان  
ناطق لزم أن يكون فيه جوهران  
أحدهما حيوان والآخر ناطق  
وهذا مكابرة للحدس والعقل اذ هو  
حيوان واحد موصوف بأنه ناطق  
واذا كان كذلك فكون الحصول  
الذي هو مسبق بمحصل آخر اذا  
كان ذلك لازما له كان من الصفات  
اللازمة واذا افرق الشئان في  
الصفات اللازمة لم يجب أن تكون  
حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر  
فان المتباينين هما المشتركان فيما  
يجب ويجوزو مجتمع فاذا وجب  
لأحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن  
مثله والارموي أن يقول قد تبين  
بطلان القديمتين سواء كان بطريق  
المنطقيين أو بطريقه سائر أهل

في العصيين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لما طعن بن أبي بلتعنة عني يا رسول  
الله أضر بعنق هذا المنافق لما كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم انه شهد بدرا وما يدريك أن الله اطعم على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم  
فقد غفرت لكم وثبت في العصيين أن طائفة من المسلمين قالوا في مال بن النخعي انه منافق  
فأنكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في العصابة من قال عن بعض  
أمنه انه منافق متأولا في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت  
في العصيين أن فيهم من لعن عبد الله بن مسعود الكثرة فشر به الخرف قال النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله ولم يعاقب إلا عن تأويله والمتأول المخطئ مغفورة بالكتاب  
والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وثبت في العصيم  
أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي سنن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان  
الله تعالوا في عن أمي الخطأ والتسليم

(فصل) اذ تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الأقوال وأندها نفاقا فاتهم  
يعظمون الأمر على من قاتل عليا ويمجدون من قتل عثمان مع أن الذم والاثم لن قتل عثمان  
أعظم من الذم والاثم لن قاتل عليا فان عثمان كان خليفة اجتمع الناس عليه ولم يقتل مسلما وقد  
قاتلوه ليضلع عن الأمر فكان عذره في أن يستمر على ولايته أعظم من عذره على في طلبه طاعته  
له وصبر عثمان حتى قتل مغالوما شهيدا من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب معوية  
ولم يكونوا باغيا لونه ولكن امتنعوا من بيعته فان جاز قاتل من امتنع عن بيعته الامام الذي يبايعه  
نصف المسلمين أو أكثرهم أو نحو ذلك فيقال من قاتل وقتل الامام الذي اجتمع المسلمون على  
بيعه أولى بالجواز وان قيل ان عثمان فعل أشياء أنكر وهما قبيل تلك الأشياء لم ينع قتله ولا  
خلعه وان أباحت خلعه وقله كان منافق موعلى على الأولى أن يبيع ترك مبايعته فاتهم ادعوا على  
عثمان نوحا من الضلالة لبني أمية وقد ادعوا على علي تحملا على ما هو من الألفاظهم وأنه باذر بعزل  
معوية ولم يكن يستحق العزل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولما أباضا على نحران  
ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو سفيان أمير عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم على الأعمال من بني أمية فإنه استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن  
أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وولاه هرير رضي الله عنه ولايتهم  
لا في دينه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خبار  
أنتمكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين بغضونهم  
ويغضونكم وتلعنونهم وتلعنونكم قالوا ومعوية كانت رعيته يحبونه وهو يبغضهم ويصلون  
عليه وهو يصل عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال  
طائفة من أمي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم قال مالك بن أنس  
سمعت معاذ يقول وهم بالشام قالوا وهؤلاء كانوا عكر معوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال أهل العرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أحمد أهل  
العرب بهم أهل الشام وقد بسطناه في موضع آخر وهذا النص يناول عكر معوية قالوا  
ومعوية أيضا كان خيرا من كثير من استنجد على فلم يكن يستحق أن يعزل ويولى من هو دونه في

السياسة فان عليا استتاب ياد بن أبيسه وقد اشار واعي على بتولية معاوية قالوا يا امير المؤمنين  
 قوله شهر واعزله دهر اولاد رب ان هذا كان هو المصلحة اما لا تستصافه واما لا تنه واستصافه  
 فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم افضل من علي وولي المسلمين ومعاوية خير منه فولى  
 من هو خير من علي من هودون معاوية فاذا قيل ان عليا كان محبدا في ذلك قيل وعثمان كان  
 محبدا فاما فصل وابن الاحمد في تخصيص بعض الناس بولاية أو اماره أو مال من الاجتهاد في  
 سفك المسلمين بعضهم ما بعض حتى ذل المؤمنون وعجز واعن مقاومة الكفار حتى طمعوا  
 فيهم وفي الاستيلاء عليهم ولا رب الله لو لم يكن قتال بل كان معاوية مقيما على سياسته وعيته  
 وعلى مقيما على سياسته وعيته لم يكن في ذلك من الشر أكثر مما حصل بالقتال فله بالاعتقال لم تزل  
 هذه الفرقة ولم يجمعوا على امام بل سفكت الدماء وقويت العداوة والبغضاء وضعفت  
 الطائفة التي كانت أقرب الى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الاخرى من  
 المسألة ما كانت تلك تطلبه ابتداء ومعلوم ان الفعل الذي تكون مصلحته واجبة على  
 مفسده تحصل بمن انظر أعظم مما حصل بعينه وهما يحصل بالقتال مصلحة بل كان الامر  
 مع عدم القتال خيرا أو أعل من بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه  
 أقرب الى مواقفته ومصلحته فاما مثل هذا الاجتهاد مغفورا لصاحبه  
 حاجته عثمان ان يكون مغفورا أو ولي وأخرى وأما معاوية وأعوامه فيقولون انما قاتلنا عليا  
 قتال دفع عن أنفسنا وبلاذنا فانه بدأ بالقتال فدفعناه بالقتال ولم نبتدئه بذلك ولا اعتدنا عليه  
 فاذا قيل لهم هو الامام الذي كانت تحب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تشقوا على المسلمين  
 قالوا ما نعلم انه امام تحب طاعته لان ذلك عند الشعة انما يعلم بالنص ولم بلغنا عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم نص بامامته وبوجوب طاعته ولا رب ان عذرهم في هذا الظاهر فانه لو قدر ان  
 النص الجلي الذي ندعيه الامامية حق فان هذا قد كتم وأخفي في زمن أبي بكر وعمر وعثمان  
 رضي الله عنهم فلم يحب ان يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف اذا كان باطلا  
 (وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الاحاديث لم تكن مشهورة شهيرة يعلمها سائر  
 أولئك انما هي من نقل الخاصة لا سيما وليست من احاديث الصحبين وغيرهما واذا كان  
 عبد الملك بن مر وان خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها لو ان  
 قولك حديث عهد بحملته لتقضت الكعبة ولا تصعبها بالارض ولجئت لها يا ابن عمي ونحو ذلك  
 حتى هنم ما فعله ابن الزبير لما بلغه ذلك قال وددت اني وليته من ذلك ما قولاه مع أن حديث  
 عائشة رضي الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم فلا ينبغي على معاوية وأصحابه  
 قوله الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا بطريق الاولى مع أن هذا في أول خلافة علي  
 رضي الله عنه لا يدل على علي عينا وانما علت دلالة على ذلك للمامت رضي الله عنه مع أنه ليس  
 نصا في اثبات خليفة معين ومن جوز خطفت بنى وقت يقول كلاهما خلافة سنة فان معاوية  
 رضي الله عنه كان في أول خلافته محمودا عندهم أكثر مما كان في آخرها وان قيل ان خلافة  
 علي بنيت بجباية أهل الشوكه كاثبت خلافتهم كان قبله بذلك أو ردوا على ذلك أن طلبة بايعه  
 مكرها والذين بايعوه قاتلوه فلو تمتق أهل الشوكه على طاعته وأيضاً فانما يحب مبايعته كما يه  
 من قبله اذا سار سيرة من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن بايعهم وفاعلين لما يقدرون

الظفر الذين أنكروا وعلى المنطقين  
 ما ذكره كما أنكروا سائر طوائف  
 أهل التلخيص من المسلمين وغيرهم  
 عليهم كثير احماد كروفي الحدود  
 وغيرها كما هو معروف في كتب  
 أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية  
 والكرامية وطوائف الفقهاء من  
 الحنفية والمالكية والشافعية  
 والحنبلية وليس المقصود هنا بسط  
 ما يتعلق بهذه (قال الرازي)  
 وانما قلنا ان السكون لا يتمتع زواله  
 لان انحصار يسلم بجواز حركة كل  
 جسم ولان المصير يجوز خروجه من  
 حيزه لانه ان كان بسيطا كانت  
 طابع جوانبه متساوية فيصور  
 على كل منهما ما يجوز على الآخر  
 وان كان مركبا كان هذا لازما  
 لبساطه وخروجه عن حيزه هو  
 الحركة (ولقائل) أن يقول هذا  
 يقتضى امكان كون فرع الجسم



على من ذلك وهؤلاء قالوا اذا بايعناه كنا في ولايتهم مغلولين مع الظلم الذي تقدم لعثمان وهو لا ينصفنا الجاهل عن ذلك وامانا وبلادنا واما لما ينسب اليه آخرون منهم فان قتله عثمان وحلفاءهم أعداؤنا وهم كثير ونفي عسكره وهو عاجز عن دفعهم بذليل ماجري يوم الجبل فانه لما طلب طلبة والزيرى الانتصار من قتله عثمان قامت قبائلهم فقاتلوه ولهذا كان الاسئلة عن مثل هذا هو المصلحة كما شارب على علي طلبة والزيرى وافقوا على ذلك ثم ان القسلة أحسوا باتفاق الاكارف اثاروا الفتنة وبدؤا بالجلعة على عسكر طلبة والزيرى وقالوا على انهم حلوا قبل ذلك فقاتل كل من هؤلاء وهؤلاء مدفعاعن نفسه ولم يكن لعل ولا لطلبة والزيرى عرض في القتال أصلا واما كان الشر من قتله عثمان واذا كان لا ينصفنا امانا وبلادنا واما عجز امته عن نصرتنا فليس علينا أن نبايع من نطمح ولا نته لانا وبه ولا للهزرة قالوا الذين حوزوا قتالنا قالوا يا باعة والبي ظلم فان كان محمد الظلم مبيحا للقتال فلان يكون مبيحا لتلك البايعة أولى وأحرى فان القتال أعظم فسادا من ترك البايعة بلا قتال واب قيل على رضى الله عنه لم يكن متعذرا لظلمهم بل كان مجتهدا في العدل لهم وعظيم قالوا كذلك نحن لم تكن متعذرا لبي في مجتهد في العدل له وعليه واذا كنا باعة كتابنا باعة بالنا وبالله تعالى لم يأمر بقتال البايع ابتداء وليس مجرد البني مبيحا للقتال بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحو ايتهما فاحر بالاصلاح عند الاقتتال ثم قال فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبي حتى تفي بالى امر الله وهذا بى بعد الاقتال فانه بى احدى الطائفتين المقتلتين لابي دون الاقتال فالبنى الجرد لا يبيع القتال مع أن الذي في الحديث أن عمارا قتلته الفتنة وقد تكون الفتنة التي باشرت قتله هم الباغة لكونهم قاتلوا لغير حاجة الى القتال ولغير ذلك وقد تكون غير باغة قبل القتال لكن لما اقتتلنا باغينا وحينئذ قتل عمار الفتنة الباغية فليس في الحديث ما يدل على أن البني كان منافق للقتال ولما باغينا كان عسكر على متقادلا لم يقاتلوا ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها ترك الناس العمل بهذه الآية (واما قوله) ان معوية قتل جمعا كثيرا من اخبار الصحابة فقال الذين قتلوا من الطائفتين قتل هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء أو أكثر الذين كانوا يجتارون القتال من الطائفتين لم يكونوا يطيعون لاعليا ولا معوية وكان على ومعوية رضى الله عنهما طلب لكف الدماء من أكثر المقتلين لكن غلبا فموقع الفتنة اذا ثارت هجر الحكاه عن اطفا مارها وكان في العسكرين مثل الاشترا الفضى وهاشم بن عتبة المرقال وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وابي الاعور السلمي ونحوهم من المحرضين على القتال قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار وقوم يعرفون عنه وقوم ينتصرون لعل وقوم يعرفون عنه ثم قتال أصحاب معوية معه لم يكن لخصوص معوية بل كان لاسباب أخرى وقتال الفتنة مثل قتال الجاهلية لا تنشط مقاصد أهله واعتقاد انهم كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجعوا أن كل دم أو مال أو فروج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أو أنزلهم منزلة الجاهلية (واما ما ذكره) من لعن على فان التسليح وقع من الطائفتين كما وقعت الحاربة وكان هؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعايتهم وهؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعايتهم وقيل ان كل طائفة كانت تقتل على الاخرى والقتال باليد أعظم من التلاع بالسان وهذا كله سواء كان ذنباً واجتهاداً محطاً أو مصيباً فان مغفرة الله ورحمته تناول ذلك بالتوبة

يقبل الحركة فاذا اقتدر ان السكون وجودى وله موجب مستلزما له كان امتناع الحركة لمعنى آخر يخص به الجسم المعين لم يوجد لغيره من الاجسام فلا يلزم اذا اقتدره موجود أنى انه يمكن زواله بسل هذا جمع بين المتناقضين فاقتدر موجودا أن لا يمكن زواله بحال ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين متناقضين وقبول كل جسم الحركة لا يحتاج الى هذا فاذا قيل ان السكون عدم الحركة ممكن مع كون السكون أن لا يمكن اثبات الحركة مالا يمكن مع تقدير كونه وجودا وذلك انه حينئذ لا تتوقف الحركة الاعلى وجود مقتضاها وانتفاء مانعها وليس هناك معنى وجودى أن لا يحتاج الى زواله وقد أورد بعضهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودى اعتراضا بالغا فقال هذا فيه نظر من جهة أن مقدمة الدليل متناقضة

والحسنة المحاسبة والمصاباة المكفرة وغير ذلك ثم من الهيب أن الرافضة تنكسر على وهم يسون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم ومن والاهم ومعوية يرضى الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفرون عليا وإنما يكفرون الخوارج المارقون والرافضة شريعتهم فلو أنكرت الخوارج السب لكان تناقضا منها فكيف إذا أنكرته الرافضة ولا رب أنه لا يجوز سب أحسن الصحابة لاعي ولا عثمان ولا غيرههما ومن سب أبابكر وعمر وعثمان أعظم أثما من سب عليا وإن كان متاؤلا فتأويله أفسد من تأويل من سب عليا وإن كان المتأول في سهم ليس بعموم لم يكن أعجاب معوية مذمومين وإن كان مذموما كان ذم الشيعة الذين سبوا الثلاثة أعظم من سب الناصية الذين سبوا عليا وحده فعلى كل تقدير هو لأبعد عن الحق وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا أصحابي فواللهي نفسي يبدلوا نقي أحدكم مثل أحدكما ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه (وأما قوله) ان معوية سم الحسن فهذا المأخذ كرهه بعض الناس ولم يثبت ذلك بينة شرعية وأقرار معتبر ولا نقل يحزمه وهذا مما لا يجزى العلم به فالقول به قول بلا علم وقد رأينا في زماننا من يقال عنه أنه سم ومات مسموما من الأتراك وغيرهم ويختلف الناس في ذلك حتى نفس الموضوع الذي مات فيه ذلك الملك والقلعة التي مات فيها فتجد كلامهم يحدث بالتأويل بخلاف ما يحدث به الآخر يقول هذا اسمه فلان وهذا يقول بل سمه غيره لانه جرى كذا وهي واقعة في زماننا والذين كانوا في قلعة سم الذين يحدثونك والحسن رضى الله عنه قد نقل أنه مات مسموما وهذا مما يمكن أن يعلم فان موت المسوم لا يخفى لكن يقال ان امرأته سمته ولا رب أنه مات بالمدينة ومعوية بالشام فقامه ما ظن الثقات أن يقال ان معوية أرسل إليها أمرها بذلك وقد يقال ان امرأته سمته لغرض آخر مما تفعله النساء فله كان مطلقا لا يدوم مع امرأته وقد قيل ان أباهما الأشعث بن قيس أمرها بذلك فله كان يتم بالانحراف في الباطن عن علي وابنه الحسن وإذا قيل ان معوية أمرها بذلك كان هذا انما يخصها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث والمجمل يقتل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين فلا يرتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم ان الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين ولهذا المبدأ كرفي الصلح الذي كان بين معوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث حيا الحسن بن علي فلو كان شاهدا لكان يكون له ذكر في ذلك وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين فكيف يكون هو الذي أمر ابنه أن يسلم الحسن والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون فإن كان قد وقع شيء من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضا كما تقدم وقاتل المسلمين بعضهم بعضا تأويل وسب بعضهم بعضا تأويل وتكفير بعضهم بعضا تأويل باب عظيم ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه ضل

(وأما قوله) وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نسائه (فيقال) ان يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل ولكن كتب الى ابن زياد أن يتعنه عن ولاية العراق والحسين رضى الله عنه كان ظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون له بما كتبوا اليه فأرسل اليهم ابن عمه مسلم بن عقيل فلما قتلوا مسلما وغدروا به ويايعوا ابن زياد أراد الرجوع فأدركته السرية الطالقة فطلب أن يذهب الى يزيد وأينذهب الى الثغور وأرجع الى بلدته فلم يكتو من شيء من ذلك حتى يستأمر لهم

للمطوب لان المطالب كونهما وجودين ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودي ولا يمكن تقريره الابعاسي وهو يقتضي أن يكون أحدهما عدسيا فإتداء كونهما وجوديين بعد ذلك مناقض له (قلت) بهذا كلام جيد فان الأمرين الذين تبسّل أحدهما بالآخر ورفعه ان لم أن يكون أحدهما وجوديا والاخر عدسيا لم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجوديا والاخر عدسيا وهو نقيض المطالب وان جاز أن يكونا جمعا وجوديين أو عديمين بطل الدليل وهو قوله لان تبذل أحدهما بالآخر يقتضي أن يكون أحدهما وجوديا لان المرفوع ان كان وجوديا والا فالرافع وجودي لان رفع العدم ثبوت فلهذا على هذا التقدير يمكن رفع العدم بالعدم والوجود بالوجود

فاستمع فقال اني حق قتل شهيداً اغفلوا مرضي الله عنه ولما بلغ ذلك من يد الظاهر التوجه على ذلك  
واظهر البكاء في داره ولم يسبه حرجاً أصلاً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم  
ولو قد أتوا به لكانت الحسنة لم يكن ذنباً أصلاً فله قال الله تعالى يقول ولا تزواوا زواجره  
وقد اتفق الناس على أن معوية رضي الله عنه وصي يزيد رعاية حتى الحسين وقطعهم قتلوه وعمر بن  
سعد كان هو أمير السرية التي قتلت الحسين وأبو سعد كان من أبعد الناس عن القتل ولأنه هذا  
معد قصته معروفه فلهما حصة على طلب الخلافة وامتنع سعد من ذلك ولم يكن يقي من أهل الشورى  
غيره ففي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في أبيه ففأدبته  
عمر فلما أوسع سعد قال أعوذ بالله من شر هذا الراكب يقتل فقال له أنزلت في أبيك وغنمك وترك  
الناس يتنازعون الملك بينهم ففرض سعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم يقول إن الله يحب العبد التقي الخفي ومحمد بن أبي بكر يقال أنه أمان على قتل  
عثمان وكان أبوه أبو بكر من أشد الناس تعظيماً لعثمان فهل روى أحد من أهل السنة قد حافى  
أبي بكر لأجل فعل أبيه وإذا قيل إن معوية رضي الله عنه استخلف يزيد بسبب ولاته فعل هذا  
فيل استخلافه أن كان جازاً لغيره ما ففعل وإن لم يكن جازاً فذاك ذنب مستقل ولو لم يقتل  
الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على أكرام الحسين رضي الله عنه وصيانة حرمة  
فصل عن منه ففعل هذا التقصد والاجتهاد لاضاف اليه فعل أهل الفساد  
(وأما قوله) وكسر أبوه ثمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكث أمه كبد حرقتم النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن أبا سفيان بن حرب كان قائداً للمشركين يوم أحد وكسرت ذلك  
اليوم ثمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسر هاتين كسرت بعض المشركين لكن لم يقل أحد أن أبا  
سفيان شارك في ذلك وإنما كسر هاتين بن أبي وقاص وأخذت هند كبد حرقته فلا تكفاهم تستطع  
أن تبطلوا فلفظتها وكان هذا قبل إسلامهم ثم بعد ذلك أسلموا وحسن إسلامهم وواسلهم هند وكان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكرهها والاسلام يحجب ما قبله وقد قال الله تعالى قل الذين كفروا  
إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن شماسة المهري قال حضرتنا  
عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبكي طويلاً وحول وجهه إلى الجدار ففعل ابنه يقول  
ما يبكيك يا أبا عبد الله ما يبكيك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أما يبكيك بكذا قال فأقبل  
بوجهه وقال إن أفضل ما نعد شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أني قد كنت على  
أطباق ثلاث أقدر ابنتي وما أحد أشد بغضاً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مني ولا أحب الي  
أن أكون قد استمكنت منه فقتلته فلو لم تكن تلك الحال لكنت من أهل النار فلما جعل الله  
عز وجل الإسلام في قلبي أثبت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت أبسط يمينك فلما أباعك  
فبسط يمينه قال فضضت يدي فقال مالك يا عمرو قال قلت أريد أن أشتري قال فشتري عباداً  
قلت أن تبغري فقال أما علمت أن الإسلام بهدما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها  
وأن الحج بهدم ما كان قبله وذكر الحديث وفي البخاري لما أسلمت هند أم معوية رضي الله  
عنها قالت والله يا رسول الله ما كان علي ظهر الأرض أهل خباء أحب الي أن يذلوا من أهل  
خبائك ثم أصبح اليوم علي ظهر الأرض أهل خباء أحب الي أن يعزوا من أهل خبائك  
(فصل قال الرافضي) وسماوا خالدين الوليد سيف الله عند الأمير المؤمنين الذي هو أحق

وإن قبلي بل يجب أن أكون  
أحد ما وجوداً ولا يجوز أن يكون  
عديمين لأن العدم لا يرتفع بالعدم  
كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم  
بالوجود أو بالعكس (قبلي) بل  
للعدم أن قد يتضاءل أن لا يقد  
يتلازم أن عدم الشرط  
مستلزم لعدم المشروط فعدم  
الأمور الواجب واحد منها ينافي  
عدمها كلها فإذا كان الجنس  
لا يوجد الوجود نوعه فصل  
امتنع مع وجود الجنس عدم جميع  
الأنواع والفصول فكان عدم  
بعضها ينافي عدمها كلها وهذا  
كما قال في التفسير وهو الشرطي  
المنفصل قد يكون ما تعلق الجمع  
والخلق كقول القائل العدا ما  
شفع وأما لو قد يكون ما تعلق  
الجمع فقط كقول القائل الجمع  
الأسود وأما أبيض وقد يكون

بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار وثبت عواصمه قواعداً للدين وقال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله وقال على على المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجسته بالاولياء وقال لم يزل عدو الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا له وهو كان السبب في قتل المسلمين يوم أحد وفي كسر ربيعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي قتل حرة جمولاً فظاهر بالاسلام بعنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي جذع ثلثاً خذ منهم الصدقات فغناه وخالفه على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أصحابه خطيباً بالانكار عليه رافعا يده الى السماء حتى شوه ديسا ضابطه وهو يقول اللهم اني ابرأ اليك مما صنع خالد ثم انقذ اليه بامر المؤمنين لتلافي فارقته وأمره أن يسترضي القوم من فعله

(فقال) أما سمعتم خالد سيف الله فليس هو بحصاه بل هو سيف من سيوف الله صلى الله تعالى عليه وسلم المشركين هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو أول من سماه بهذا الاسم كما ثبت في صحيح البخاري من حديث أيوب السخيتاني عن جبير بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نبى زيد وأجعفرا وابن برد واحد الناس قبل أن يأتيه خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ هلهجعفرا فأصيب ثم أخذ هان بن رواحة فأصيب وعيناه ندر فان حتى أخذ هاسيف من سيوف الله خالد حتى فتح الله عليهم وهذا لا يمنع أن يكون غيرهما لله تعالى بل هو بضمن أن سيوف الله متعددة وهو واحد منها ولأرب أن خالد اقل من الكفار أكثر مما قتل غيره وكان سعيدا في حروبه وهو وأسلم قبل فتح مكة بعد الحديبية فهو عمرو بن العاص وشيبة بن عثمان وغيرهم ومن حين أسلم كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمره في الجهاد وخرج في غزوة مؤتة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أميركم زيد بن قحطبة فقتل جعفر فان قتل فبعد الله بن رواحة وكانت قبل فتح مكة ولهذا لم يشهد هؤلاء فتح مكة فلما قتل هؤلاء الأمر أخذ الراية ثانياً الوليد بن غيرة ففتح الله على يديه وانقطع في يده يوم مؤتة تسعة أسانف ومانت معه الأصفيصة عياضه ورواه البخاري ومسلم ثم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمر يوم فتح مكة وأرسله الى هدم العري وأرسله الى بني جذيمة وأرسله الى غير هؤلاء وكان أحبا ما يفعل ما يشكره عليه كما فعل يوم بني جذيمة وتبرأ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك ثم أتته مع هذا الإعراف بل يفر على أمارته وقد اختصم هو وعبد الرحمن بن عوف يوم بني جذيمة حتى قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مئلاً أحدهما ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه وأمره ما أو بكر على قتال أهل الردة وفتح العراق والشام فكان من أعظم الناس عنه في قتال العدو وهذا أمر لا يمكن أحد النكاره فلا ريب أنه سيف من سيوف الله صلى الله تعالى عليه وسلم المشركين (وأما قوله) على الحق بهذا الاسم فقال أولاً من الذي تازع في ذلك ومن قال ان علياً لم يكن سيفاً لله وقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ثبت في الصحيح يدل على أن قتله سيوفاً متعددة ولأرب أن علياً من أعظمها وما في المسلمين من يفضل خالد على علي حتى يقال انهم جعلوا هذا احتشاحاً لخالد والسمية بذلك وقعت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح فهو صلى الله تعالى عليه وسلم الذي قال ان خالد اسيف من سيوف الله ثم يقال ثانياً على أجل قدر من خالد وأجل من أن تجعل فضيلة أنه سيف من سيوف الله فان علياً من العلم والبيان والدين والاعيان

مانعاً من الخلو فقط فما كان مانعاً من الخلو فقط أو من الجمع امتنع اجتماع العدمين في نفسه كما أن الشخصية تنافي للوثر في السدد فعدم الشخصية تنافي لعدم الوثرية لا يتوهم فلا يحصل العدمان معاً بل اذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العدم الآخر فيكون العدمان فعالاً وعدماً أيضاً فملاب المستدل أن تكون الحركة والسكون وجوديين فإذا قال تدخل الحركة في السكون يقتضي كون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً ثبوت كان أثبات كونهما وجوديين موقوف على تقدير كون أحدهما عدمياً لا مطلقاً لأن وضع عدمية ثبوت فان لم يكن أحدهما عدمياً لم يصح هذا وإذا كان المرفوع عدمياً امتنع أن يكونا وجوديين والمطلوب كونهما وجوديين فصار المطلوب منافياً

والسابقة ما هو به أعظم من أن تجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله فإن السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالد فإنه كان هو فضيلته التي تميز به عن غيرهم يتقدم بسابقه ولا كثره علم ولا عظم زهد وإنما تقدم بالقتال فلهذا عبر عن خالد أنه سيف من سيوف الله (وقوله) إن عليا قتل بسيفه الكفار فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة كعمر والزبير وجرير والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم ما منهم من أحد إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار والبراء بن مالك قتل مائة رجل مبارزة غير من شرك في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجيش خير من قته وقال إن لكل نبي حوارى وإن حوارى الزبير وكلا الحديثين في الصحيح وفي المغازي قال له علي يوم أحد لما قال لفاطمة عن السيف أغصليه غير خيم إن تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراء بن مالك إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبرهمنهم البراء بن مالك وكأول يقولون في المغازي للبراء بن مالك بارأه أقسم على ربك فيقسم على ربك فنهزم الكفار ثم في آخر غزوة غزاها قال أقسمت عليك يا رب لما مضينا أن كتابهم يجعلني أول شهيد فاستشهد رضي الله عنه والقتال يكون بالدعاء كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل رزقون وتصرون إلا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم وأخلاقهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستغفر بصالح المهاجرين ومع هذا ففي أفضل من البراء بن مالك وأمثاله فكيف لا يكون أفضل من خالد

وأما قوله قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يصرف في شيء من كتب الحديث ولا له أسناد معروف ومعناه باطل فإن عليا ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر والنفي في الصحيح أن أبا بكر قال يوم حنين لأهائه أذن لا تبعوا إلى أسد من أسود الله تعالى يقاتل عن الله عز وجل وعن رسوله فضعفك سله فإن أريد بذلك أن عليا وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وإن أريد أنه سيف من سيوف الله فعلى أحسن من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما نقل عن علي رضي الله عنه أنه قال على المنبر أأسيف الله على أعدائه ورحته لأوليائه فهذا الأسناد له ولا يعرف له صحة لكن إن كان فله فعناه صحيح وهو قدر مشترك بينه وبين أمثاله قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار رحماء بينهم وقال أنه على المؤمنين أعز على الكافرين وكل من المهاجرين المجاهدين كان سيف الله على أعدائه رحمة لأوليائه ولا يجوز أن يريد أن أبا وحده سيف الله وأما وحده رحمة على أوليائه الله فان هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن يقوله وإن أريد أنه في ذلك أكل من غيره فالحصص للكل فهذا صحيح في زمنه والأغن المعالوم أن عمر كان قهره الكفار أعظم وانتقام المؤمنين به أعظم وهذا بما يعرفه كل من عرف السيرتين فان المؤمنين جميعهم حصل لهم ولاية عمر رضي الله عنهم من الرحمة في دينهم ودنياهم ما لم يحصل شيء منه ولاية علي وحصل لجميع أعداء الله من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من القهر والقتل والذل بولاية عمر رضي الله عنهم ما لم يحصل شيء منه بولاية علي هذا أمر معلوم للخاصة والعامة ولم يكن في خلافة علي للمؤمنين الرحمة التي كانت في زمن عمرو عثمان بل كانوا يقتلون ويتلاعبون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قد طعموا قلوبهم وأخذوا منهم أموالا وبلادا فكيف

لمقدمة الدليل كما ذكره المعترض لكنه قال فالأولى أن يقال في تقريره إن الحركة وجودية أجماعا ولأنه مصر فوجب أن يكون السكون أيضا وجوديا بالنظر بالنظر سقى ثم ذكر اعتراض الأرموي فقال وأورد بينهما ما تقابل التضاد أو العدم والملكية والبدئية حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين قال وأوجب بأن المتضادين الشين إذا كان عارضا لهما كالبين الأسود والأبيض لم يلزم ذلك وما نحن فيه كذلك فان التضاد عارض لهما بسبب المسبوقية بالغير وهي عدمية ولم يحز أن تكون جزأ لأنه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس فلما أن يكونا عديمين وهو باطل وفاقا فتمين أن يكونا وجوديين ولقاتل أن يقول

يظن مع هذا تقدم على في هذا الوصف على عمرو عثمان ثم الرافضة ينقضون قائمهم يصغون  
عليه بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لولا هولاء قام دينه ثم يصغونه  
بالهجو والذل المنافي لذلك (وأما قوله) خالد بن زيد والرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا  
فهذا كان قبل اسلامه كما كان الصحابة كلهم مكذبين له قبل الاسلام من بني هاشم وغير بني هاشم  
مثل أبي سفيان بن الحر بن عبد المطلب وأخيه سبعة وجوزة عمه وعقيل وغيرهم (وقوله) وبغته  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بني جذيمة ليأخذ منهم الصدقات فانه وخالفه على أمره وقتل  
المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا بالانكار عليهم افعايده إلى السماء حتى شوهده  
بباص اطميه وهو يقول اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد ثم أنفذ إليه بأمر المؤمنين ثلاثا في فارطته  
وأمره أن يسترضي القوم من فعله (فيقال) هذا التفل فيهم الجهل والعرص فالأخفى  
على من يعلم السيرة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرسله اليهم بعد فتح مكة ليسلوا فلم يحسنوا أن  
يقولوا أسلخنا فقالوا أصبا فاعلم يقول ذلك منهم وقال ان هذا ليس باسلام فقتلهم فأنكر ذلك  
عليه من معهم من أعان الصحابة كسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله بن عمر وغيرهما والبالغ ذلك  
التي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده إلى السماء وقال اللهم اني أبرأ إليك مما صنع خالد لانه  
خاف أن يطلبه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فان عسول فقل اني براء  
عما تعملون ثم أرسل عليا وأرسل معه مالا فأعطاهم نصف الديار وضمن لهم ما تلف حتى مبلغه  
الكلب ودفع اليهم ما بقي احتياطا لئلا يكون قد بقي شيء لم يعلم به ومع هذا قال النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يعزل خالد عن أمارته بل مازال يؤمره ويقتله لان الأمير اذا جرى منه خطأ أو ذنب  
أمر بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالد معاد الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان  
مطيعا له ولكن لم يكن في العقبة والدين منزلة غيره ففني عليه حكم هذه القضية ويقال انه كان  
يدينه وينهيه عن أدوية الجاهلية وكان ذلك مما جركه على قتلهم وعلى كان رسولا في ذلك (وأما  
قوله) انه أمره أن يسترضي القوم من فعله فكلما جاهل فاعما أرسله لانصافهم وضمان ما تلف  
لهم لا مجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالد انه خالف أمره وقتل المسلمين كذب على  
خالد فان خالد لم يتعد خيالة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا مخالفة أمره ولا قتل من هو مسلم  
معصوم عنده ولكنه أخطأ كما أخطأ سامية بن زيد في الذي قتله بعد أن قال لاله الا الله وقتل  
السمر به لصاحب الغيبة الذي قال بأسماء فقتلوه وأخذوا عينته وأزل الله في ذلك بأسماء الذين  
آمروا اذا حضر بهم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبغون عرض  
الحياة الدنيا فعدت الله مقام كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فتمسوا ان الله كان بما  
تعملون خبيرا وفي صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
إلى الحرافة من جهينة فبعثنا القوم فهزمناهم قال ولحقنا أو رجل من الانصار رجلا منهم  
فلما غشينا قال لاله الا الله فكف عنه الانصارى وطلعت برحى حتى قتله فلما قدمنا المدينة  
بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي بأسماء أقتلته بعد أن قال لاله الا الله قال قلت  
يا رسول الله أعما قالها معوذ أقال فقتله بعد أن قال لاله الا الله فهازل يكررها حتى غبت أني  
أما كن أسلمت قبل ذلك اليوم

(فصل قال الرافضي) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنفذوا بكر لقتال أهل

التضادين الحسرة والسكون من  
جنس التضادين الحياة والموت  
والعلم والجهل والقدره والهجز  
والسواد والياض والعي والبصر  
والحلاوة والجوذة ومجذبات من  
الصفات الثبوتية أو التي بعضها  
ثبوتية وبعضها عادية ليس هو من  
جنس تضاد الفاعلين بأنفسهما  
كالاسود والابيض فان التضاد  
انما يكون في المعتقبين المذنبين  
بعقبات على محل واحد كما قال  
مشكلة أهل الثبات الضدان كل  
معين يستحيل اجتماعهما في محل  
واحد لذاتهما من جهة واحدة  
فان لم يكن المعينان قائمين بمحل  
واحد فلا تضاد والحركة والسكون  
يعتقان على المحل الواحد  
أما تعاقب الاثنين والعينين وأما  
تعاقب العلم والبصر والسمع  
وعندهم فكيف يكون أحدهما  
مثل الآخر لا يفارقه الا بصفة  
عرضية وفي الجملة فالطرفة  
والسكون هما ان كالأجوديين

فهما عرضان وإن كان أحدهما  
وجوديا فأحداهما عرض والآخر  
عدم العرض وعلى التقديرين  
فليس قاطعين بأنفسهما قسلا يجوز  
تسبيهما بالأجسام كالأسود  
والأبيض والطويل والقصير والعالم  
والخاص بل يجب تسبيهما  
بالاعراض وعدم الاعراض  
كالسود والياض والعلم وعدم  
العلم ونحو ذلك فقول الأرموي  
أن الحركة والسكون متقابلان  
تقابل التقدير أو تقابل العدم  
والملكة وعلى التقديرين يجب  
اختلاف ماهيتهما لا تماثلتهما  
كلام صحيح وقول المعارضه  
أن الاختلاف إذا كان لعارض كما  
بين الأسود والأبيض لم يجب  
اختلاف الماهيتين فإن ماهية  
الاسود من جنس ماهية الأبيض  
كلام باطل لأن الاسود والأبيض

الجامعة قتل منهم أنفاسا ما أتى نفر مع تطاهرهم بالاسلام وقتل ما أتى من نور تصبرا وهو مسلم  
وأعرس بمرأته وهو ابني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحصلوا الزكاة إلى أبي بكر لانهم لم يعتقوا  
امامت واسحقل دماهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكر عمر عليه فسموا مانع الزكاة من دأول بسما  
من اسحقل دماء المسلمين وبجارية أمير المؤمنين مر بدائع أنهم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بأبي حريز وسلي سلك وتجارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع  
(والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرتدين المغتربين أتباع المرتدين الذين برزوا بعدادة  
الله ورسوله وكتابه ودينه ومرضوا من الاسلام ونبدوه ورائه وظهرهم وساقوا الله ورسوله وعباده  
المؤمنين وتولوا أهل الردة والشقاق فان هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحق أن هؤلاء القوم  
المتعصين على الصديق رضي الله عنه وخرجه من جنس المرتدين الكفار كالمرتدين الذين قاتلهم  
الصديق رضي الله عنه وذلك أن أهل الجامعة هم بنو حنيفة الذين كانوا قد آمنوا بمسيلة الكذاب  
الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام  
وقال ان جعل لي محمد الاخر من بعده أمثله ثم اصار إلى الجامعة ادعى أنه بشر للنبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم في النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقه على ذلك وشهد له الدجالين  
عنقوة وكان قد صنف قرأنا يقول فيه والطائفت طمنا قال عاجت بمنا فلما رأت خيرا أهالة  
وسنان الارض يتناو بين قريش نصفين ولكن قريشاقوم لا بعدلون ومنه قوله لعنه الله  
يا ضفيع بنت ضفيع نقي كم تنقين لالماء تكترين ولا الشارب تعين برأسك في الماء وذبك  
في الطين ومنه قوله لعنه الله القيل وما أدراك ما القيل له زقوم طويل ان ذلك من خلق ربنا  
الجليل ونحو ذلك من الهذيان السبع الذي قال فيه الصديق رضي الله عنه لقومه لما قرؤ عليه  
وبلكنكم ان يذهب بعقولكم أن هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتب إلى  
صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله إلى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في  
الامر معك فكتب اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من محمد رسول الله إلى مسيلة الكذاب  
فلما قرئ في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث اليه أبو بكر خالد بن الوليد فقاتله بين معهما المسلمين بعد  
أن قاتل خالد بن الوليد طلحة الاسدي الذي كان أيضا قد ادعى النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد  
فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء هزمهم وقتل ذلك اليوم عكاشة بن محصن الاسدي وأسلم بعد  
ذلك طلحة الاسدي هذا ذهبوا بعد ذلك إلى قتال مسيلة الكذاب بالجامعة ولقي المؤمنين في حربه  
شدة عظيمة وقتل في حربه طائفت من خيار الصحابة مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس بن شماس  
وأسد بن حضرة وغيرهم وفي الجملة فأمر مسيلة الكذاب وادعاه النبوة وأتباعه بنو حنيفة  
بالجامعة وقتل الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام كتواتر أمثاله  
وليس هذا من العلم الذي تفرد به الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل وصفين  
فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل وصفين وهذا الإنكار وإن كان باطلا فلا نعلم أحدا  
أنكر قتال أهل الجامعة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء  
الرافضة لجدهم لهذا وجه لهم به غير أن أنكرهم كون أبي بكر وعمر دفعا عند النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وأنكرهم لو إلا أي بكر وعمر لقي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على علي  
بالتفلق بل منهم من شكر أن تكون زينب ورقيقة وأم كلثوم بنات النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم ويقولون انهم لم ينجبه من زوجها الذي كان كافرا قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ومنها من يقول ان عمر غصب بنت علي حتى تزوجه بها وانه تزوج غصبا في الاسلام ومنهم من  
يقول انهم بعجوا بنطين فاطمة حتى اسقطت وهدموا سقف بيتها على من فيه وأشال هذه  
الاكاذيب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة انها كذب فهم دائما يبعدون الى الامور المألوفة  
التواترة ينكرونها والى الامور المصدومة التي لاحقة لها يشترونها فلههم وأفر نصيب من قوله  
نعمالي ومن أعلم من اعلم عني الله كذبا أو كذب بالحق فهم يفترون الكذب ويكذبون بالحق  
وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن أبابكر وعمر ومن اتبعهما ازندا عن الاسلام وقد علم الخصاص  
والعام أن أبابكر هو الذي قاتل المرتدين فادا كانوا يدعون أن أهل البصرة مظلومون فقلوا بغير  
حق كانوا متكررين لقتال أولئك متأولين لهم كان هذا مما يحق أن هؤلاء الخلف يبع لا وثلك  
السلف وأن الصديق وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سوا بني حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر فهذا من أظهر الكذب  
وأبينة فانه انما قاتل بني حنيفة لكونهم آمنوا بسلسلة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما نعو  
الزكاة فكانوا قوم آخرين غير بني حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض العصابة شبهة في جوارقتهم  
وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما نعو الزكاة فان عمر بن الخطاب رضي الله  
عنه قال بالخليفة رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فاذا قالوا هذا عضوا  
مني فمادهم وأما ألهم الا بجهنم وحسابهم على الله فقال له أبو بكر ألم يقل الا بجهنم فان الزكاة  
من حقها والله يضمنوني عناقا أو عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقاتلتهم عليه وهؤلاء لم يقاتلهم لكونهم لم يؤدوها الى الصديق فانهم لو أعطوها بأنفسهم الى  
مستحقها ولم يؤدوها اليه لم يقاتلهم هذا قول جمهور العلماء كابي حنيفة وأجدو غيرها وقالوا  
اذا قالوا نحن يؤدونها بأنفسنا ولا تدفعها الى الامام لم يكن له قتالهم فان الصديق رضي الله عنه لم  
يقاتل أحد على طاعته ولا أنزأ أحد اعماليته ولهذا لم يخلف سعد بن عبيدة من يبايعه لم يكرهه  
على ذلك يقول القائل سوا بني حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتقدوا  
امامتة من أظهر الكذب والفرية وكذلك قوله ان عمر أنكر قتال بني حنيفة

(وأما قوله) ولم يسموا من استحل نساء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتداع انهم معوا يقول  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي حربي حربي وسلمى سلبك ومحارب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم كافرا بالاجماع (فقال في الجواب أولا) دعواهم انهم معوا هذا الحديث من النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم أو عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم انهم معوا ذلك وهذا الحديث  
ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى باستناد معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قاله لم يجب أن يكونوا قد سمعوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى  
عليه وسلم فكيف اذا لم يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى باستناد معروف بل  
كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث  
وعلى رضي الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان  
رأيا رآه وقال داود في سنة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهذلي حدثنا ابن عتيبة عن يونس عن

من باب الاجسام الفاتحة بانفسها  
لا من باب الصفات والاعراض  
وأبينة فالاسود والابيض  
لا يتقابلان تقابل الضدين  
ولا تقابل العدم والملكية فليس من  
هذا الباب المهم الا اذا أراد مراد  
بذلك أن الخير الذي فيه الاسود  
لا يكون فسيه الابيض وحديثه  
فكنون تضاد الابيض والاسود  
كضداد الاسودين والابيضين  
وأبينة فبقال اختلاف الاسود  
والابيض ان أراد به اختلاف  
عنه لم يقطع القطر عن السواد  
والابيض أو بشرط السواد  
والابيض فان أريد الاول فلا  
اختلاف بين ذاتهما مع قطع النظر  
عن اللونين فان الجسم الذي هو  
الاسود قد يكون نفس الجسم  
الذي هو الابيض فان أريد  
بالاختلاف اختلافهما بشرط



الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلی رضی الله عنه أخری عن مسروق هذا أ عهد عهده اللیل  
 رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم أمرأى رأیه قال ما عهدت الی رسول الله صلی الله تعالی علیه  
 وسلم شیأ ولكن رأی رأیه ولو کان محارب علی محار بالرسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم مرئدا  
 لکان علی یسرفهم السیرة فی المرتدین وقد توارعین علی یوم الجبل لما قاتلهم أنه لم یسرع مدرهم ولم  
 یجهر علی جرحهم ولم یغتم لهم مالا ولم یسب لهم ذریه وأمر منادیه ینادی فی عسكره أن لا یشیع لهم  
 مدبر ولا یجهر علی جرحهم ولا تغتم أموالهم ولو كانوا عنده مرتدین لا جهر علی جرحهم وأتبع  
 مدرهم وهذا عما أنکره الخوارج علیه وقالوا له ان كانوا مؤمنین فلا یجعل قتالهم وان كانوا کفارا  
 فلم حرمت أموالهم ونساءهم فأرسل الیهم ابن عباس رضی الله عنهما فقاتلهم وقال لهم کانت  
 عائشة فیهم فان قتلتم انما لیت أمتا کفرتم بکتاب الله وان قتلتم هی أمتا واستحلتم سننها کفرتم  
 بکتاب الله وكذلك أصحاب الجبل کان یقول فیهم اخواننا بغوا علینا طهرهم السیف وقد نقل  
 عنه رضی الله عنه أنه صلی علی قتل الطائفتین ویجی ان شاء الله بعض الآثار بذلك وان کان  
 أولئک مرتدین وقد رل الحسن عن أمر المسلمین وسلمهم الی کافر مرید کان المعصوم عندهم قد  
 سب أمر المسلمین الی المرتدین ولس هذا من فعل المؤمنین فضلا عن المعصومین وأیضا فان کان  
 أولئک مرتدین والمؤمنون أصحاب علی لکان الکافرون المرتدون متصرفین علی المؤمنین دائما  
 والله تعالی یقول فی کتابه ان النصر لسلطاننا والمؤمنون امنوا فی الحیاء الدنیا ویوم یقوم الاشهاد ویقول  
 فی کتابه ولقد سبقت کلمات العبادنا المرسلین انهم لهم المصورون وان حندنا لهم الغالبون ویقول  
 فی کتابه ولله العزة ولرسوله وللؤمنین وهؤلاء الراضة الذین یدعون انهم المؤمنون انما لهم الذل  
 والصغار ضرب علیهم الذلة أیضا نقضوا البجیل من الله وحبل من اللاس وأیضا فان الله تعالی  
 یقول فی کتابه وان طائفتان من المؤمنین اقتتلا فاولا فصولا بينهما الا أنه فقد جعلهم مؤمنین  
 اخوة مع الاقتتال والبغی وأیضا فقد ثبت فی الصحیح عن النبی صلی الله تعالی علیه وسلم أنه قال  
 تفرق مارقة علی حین فرقة من المسلمین تقتلهم ولی الطائفتین بالحق وقال ابن هذاسید  
 ویصلح الله بین فتنة عظمتین من المسلمین وقال لمارقة ثقیلة الفتنة الباغية لم یقل الکافر وهذه  
 الاحادیث صحیحة عند أهل العلم بالحدیث وهی مرویة بأسانید متنوعة لم یأخذ بعضهم عن بعض  
 وهذا مما یوجب العلم بعضومتها وقد أخبر النبی صلی الله تعالی علیه وسلم أن الطائفتین المفرقتین  
 مسلمتان ومسدح من أصل الله بینهما وقد أخبر أنه عرق مارقة وأنه يقتلها أدنی الطائفتین  
 الی الحق ثم یقال لهؤلاء الراضة لوقالت لکم الناصبة علی قد استحل دماء المسلمین وقاتلهم  
 بغیر أمر الله ورسوله علی ریاسته وقد قال النبی صلی الله تعالی علیه وسلم سب المسلم فسوق  
 وقتله کفر وقال لا ترجعوا بعدی کفار یضرب بعضهم کفرا یضرب بعض فیکون علی کافرا  
 لذلك لم تکن حکمتکم أقوى من حکمتهم لان الاحادیث الی احصوا بها صحیحة وأیضا فیقولون  
 قتل النفس فساد فمن قتل النفس علی طاعته کان مریدا للعلو فی الارض والفساد وهذا حال  
 فرعون والله تعالی یقول تلک الدار الاخرة فجعلها للذین لا یریدون علوا فی الارض ولا فسادا  
 والعاقبة للفتین فمن أراد العلوی فی الارض والفساد لم یکن من أهل السعادة فی الاخرة ولس  
 هذا کقتال الصدیقین المرتدین ولما فی الزکاة فان الصدیق انما قاتلهم علی طاعة الله ورسوله لا علی  
 طاعته فان الزکاة فرض علیهم فقاتلهم علی الاقرار بها وعلی أدائها بخلاف من قاتل لسطاع هو

القون المختلف فحیث یكون  
 اختلافهما کا اختلاف السواد  
 والبیاض فان الشئ المشروط  
 بالسواد یختلف بقس المشروط  
 بالبیاض ولا یجوز أن یقال  
 ان الذاتین متماثلین الا مع التبرید  
 عن الاختلاف والا فاذا  
 أشدت الذاتین مشروطین  
 بالاختلاف لم یكونا متماثلین  
 التماثل الذی لا یشترط فیه  
 الاختلاف کیف والمتماثلان  
 یحوز علی أحدهما یحوز علی  
 الآخر والشئ فی حال سواده  
 لا یحوز أن یكون أبيض وهوی  
 حال بیاضه لا یكون أسود فلا  
 یكون الاسود حال کونه  
 مشروطا بالسواد یحوز علیه  
 ما یحوز علی الابيض حال کونه  
 مشروطا بالبیاض وقول القائل  
 ان الاختلاف بین الحریة

ولهذا قال الامام أحدوا وحنيفة وغيرهما من قال أن أئدي الزكاة ولا أعطيها إلا ما لم يكن  
للإمام أن يقتله وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة ولي الأمر يجوز  
قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكي هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال  
الاعلى ترك طاعة الله ورسوله لا على ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجبله فالذين  
قاتلهم الصديق رضي الله عنه كانوا مجتمعين عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
والاقرار بما جابه فلهذا كانوا من بدني بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص  
معين كعوية وأهل الشام فان هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جابه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم  
يقعون الصلاة ويؤتون الزكاة وقالوا نحن نقوم بأوامر الله من غير دخول في طاعة على رضى  
الله عنه لما علمنا في ذلك من الضرر فأن هؤلاء من هؤلاء

واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد جعلوا قتال ما نفي الزكاة  
وقتل الخوارج جميعا من قتال البغاة وجعلوا قتال الجبل وصفين من هذا الباب وهذا القول  
خطا يخالف لقول الأئمة الكبار وهو خلاف نص مالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم من أئمة السلف  
ويختلف السنة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج أمر النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك العصابة وأما قتال الجبل وصفين فهو قتال فتنة ليس فيه  
أمر من الله ورسوله ولا إجماع من العصابة وأما قتال ما نفي الزكاة إذا كانوا مجتمعين عن أدائها  
بالكلية أو عن الإقرار بما فهموا أعظم من قتال الخوارج وأهل صفين لم يبدأوا علما بالقتال وأبو  
حنيفة وغيره لا يجوزون قتال البغاة إلا أن يبدأوا الإمام بالقتال وكذلك أحمد وأبو حنيفة وما نفي  
لا يجوزون قتال من قام بالواجب إذا كانت طائفة متعنتة وقالت لا تؤذي كائناتنا فلان فيجب  
الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فتوقع  
ثالث غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين  
بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجبل وصفين فيه  
نزاع أهو من باب قتال البغاة أم أمور به في القرآن أو هو قتال فتنة القاعدة فيه خبيرين القائم  
فالقاعدة من العصابة وتجهزوا أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنة  
ليس هو قتال البغاة للمأمور به في القرآن فان أقبلهم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء بمجرد  
بعضهم بل أعما أفراد القتل المؤمنين بالاصلاح بينهم وقوله فان بقت احداهما على الأخرى  
يعود الضمير فيه الى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود الى طائفة مؤمنة لم تقتل فالتقدير  
فان بقت احدى الطائفتين المؤمنين المقتلتين على الأخرى فقاتلوا الباغية حتى تنفي الى أمر  
الله حتى كانت طائفة باغية ولم تقتل لم يكن في الآية أمر بقتالها ثم ان كان قوله فان بقت  
احداهما على الأخرى بعد الاصلاح فهو أوكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وحينئذ  
فأصحاب معوية أن كانوا قد بقوا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا علما فليس في الآية الأمر بقتال  
من نفي ولم يقتل وان كان بينهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا لم يوجد فان  
أحد لم يصلح بينهم ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بما يعني إذا ذلك  
وان كان بينهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فهنا إذا قيل يجوز القتال فهذا القدر انما حصل  
في أنساء القتال وحينئذ فقتل أصحاب على وتكلموا عن القتال لما رفعوا المصالح في الحال

والسكون عارض بسبب  
المسيقية بالغير ليس بمسألة  
فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم  
خطور المسيقية بالبال كما يعقل  
التضاد بين العلم والجبل  
والقدرة والجبر والسواد  
والبيض وقول القائل ليس  
جعل السكون عبارة عن عدم  
الحركة بأولى من العكس  
دعوى مجردة فلا نسلم انتفاء  
هذه الأولوية بل هذه الدعوى مجردة  
قول القائل ليس جعل العلم عدم  
البصر بأولى من العكس وليس  
جعل الصمم عدم السمع بأولى  
من العكس وليس جعل  
الجهل البسيط عدم العلم  
بأولى من العكس وليس جعل  
أحد المتقابلين عدما والاخر  
وجودا بأولى من العكس  
ومعلوم أن كل هذين دعوى مجردة

أتى أمرهم بقتالهم فيها لم يقاتلوهم وفي الحال التي قاتلوهم لم يكن قتالهم مأموراً به فان كان أولئك  
 بغاة متعددين فهو لا مفرطون بمقصرون ولهذا اذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام مأموراً بان  
 يقاتل بجمل هؤلاء وفي الجملة فالجيش في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم بخلاف  
 الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعظم فساد الخاصة والعامة بالذلائل الكثيرة وبما بين كذب  
 هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب الرسول والله تعالى قد تكفل بنصر رسوله وكفى قوله  
 تعالى ان النصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكفى قوله تعالى  
 ولقد سبقت كتبنا العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب ان  
 يغلب بحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل انوار جمل أمر  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكانوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان  
 ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صلوات الله عليهم وان كانت تبطل  
 في حروبها فالعاقبة لها فلو كانت محاربته محاربة للرسول لكان المنتصر في آخر الامر هو لم يكن  
 الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسالة معو به رضى الله عنه ومهادنته وان يكف عنه  
 كما كان يطلب معو به ذلك منه أول الامر فعلم ان ذلك القتال وان كان واقعاً بجند قليل هو  
 من القتال الذي يكون محارباً أصحابه محارباً لله ورسوله ثم انه لو قتلته محارب لله ورسوله  
 فالخارجون قطع الطريق لا يكفرون ادا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوة تعالى انما جزاء  
 الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلوا هل هي في الكفار  
 أو في المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما جزاء الذين يحاربون الله  
 ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف  
 أو ينفوا من الارض ولو كانوا كفاراً من دين لم يحجز أن يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم بل  
 يجب قتلهم فان المراد بقتله وكذلك من كان مأموراً في محاربته يستجهد الميكن ككفره قتل  
 أسامة بن زيد بذلك المسلم متأولاً لم يكن به كافراً وان كان استحال قتل المسلم المعصوم كفراً  
 وكذلك تكفير المؤمن كفر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قاتل الرجل لآخيه يا كافر  
 فقد باء بها أحدهما ومع هذا اذا قاتلها متأولاً لم يكفر كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلعنة  
 دعني أضرب عنق هذا المنافق وأمثاله وكقول أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تتجادل  
 عن المنافقين في قصة الاقل و بالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس من لم يسبقه في  
 سالف طاعة وجري معه في مبداء ان معصية ولا شذيين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة وكان  
 يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمره بالسجود  
 فاستكبر فاستحق العقوبة والطرده معو به لم ير في الاشرار وعبادة الاصنام الى ان أسلم بعد  
 ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة طوبى له ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين  
 عليه اماناً وابعاه الكل بعد قتل عثمان وجلس مكانه فكان شر من ابليس  
 (فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الاسلام وكل ذلك بل وعن  
 العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدره (أما أولاً) فان ابليس أكفر من  
 كل كافر وكل من دخل النار في أتباعه كما قال تعالى لا ملأ من جهنم مثلك وعن تعلق منهم

بل بالجملة فاما تعلم بالحسن أن  
 الحسنة أمر وجودي كاتعلم  
 أن الحياة والعلم والقدرة  
 والسمع والبصر أمر وجودي  
 وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد  
 ما ينقيها أو عكسها عن محلها  
 فهذا فيمنظر ولهذا تنازع  
 العقلاء في هذا دون الاول  
 وكثير من النزاع في ذلك يكون  
 لفتيا فله قد يكون عدم الشيء  
 مستلزماً لوجود شيء مثل  
 الحياة مثلاً فان عدم حياة  
 البدن مثلاً مستلزم لاعتراض  
 وجودية الناس تنازعوا  
 في الموت هل هو عديم أو وجود  
 ومن قال انه وجودي اخرج بقوله  
 تعالى خلق الموت والحياة فأخبر  
 أنه خلق الموت كما خلق الحياة  
 ومنازعه يقول العدم الطارئ  
 بخلق كما يخلق الوجود أو

أجمعين وهو الأمر لهم بكل قبيح المزينه فكيف يكون أحد شرار منه لاسيما من المسلمين  
 لاسيما من الصلبة (وقول هذا القائل) شر من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى  
 معه في ميدان المعصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من إبليس لأنه لم يسبقه في سالف  
 طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وحينئذ فيكون آدم وذرئته شر من إبليس فإن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم قال كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله  
 واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شر من إبليس أو ليس هذا مما يعلم فساد  
 بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كفر معلوما بالضرورة من الدين وعلى هذا الشبهة  
 داعيا يذنبون فيكون كل منهم شر من إبليس ثم اذا قالت الخوارج ان عليا أذنب فيكون شر  
 من إبليس لم يكن للرافضة حجة الادعوى بحصته وهم لا يقبلون أن يقيموا حجة على الخوارج  
 بأعيانه وامامته وعدلته فكيف يقيمون حجة عليهم بحصته ولكن أهل السنة تقدروا أنهم يقيم الحجة  
 بأعيانه وامامته لان ما خرج به الرافضة منقوض ومعارض بعلمه فيبطل الاحتجاج به ثم اذا قام  
 الدليل على قول الجمهور الذي دل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ثم ان يكون  
 آدم شر من إبليس وفي الجملة فلوازم هذا القول وما قدس من الفساد بفوق الحصر والتعداد  
 (وما أناسيا) فهذا الكلام كلام بلا حجة بل هو باطل في نفسه فلم قلت ان شر من إبليس من لم  
 يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وذلك أن أحد الايجري مع إبليس في ميدان  
 معصيته كلها فلا يتصور أن يكون في الاتمين من يساوى إبليس في معصيته بحيث يضل  
 الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة إبليس المتقدمة فهي حابطة بكفره وردته فان الردة تحبط العمل  
 فاتقدم من طاعته ان كان طاعة فهي حابطة بكفره وردته وما يفعله من المعاصي لا يعتابه أحد  
 فيه فاستمع أن يكون أحد شر منه وصار نظيره هذا الرد الذي يقتل النفس ويرثي ويفعل  
 عامة القبايح بعد سابق طاعته فمن جاء بعده ولم يسبقه الى تلك الطاعات الحابطة وشازكه في قليل  
 من معاصيه لا يكون شر منه فكيف يكون أحد شر من إبليس وهذا ينقض أصول الشيعة  
 حقها وباطلها وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب على الذين قاتلوا معه وكانوا أحياء يعصونه ثم  
 من الذين امتنعوا عن مبايعته من العصابة لان هؤلاء عصبوا الله قبلهم وأوثق جروا معهم في  
 ميدان المعصية (ويقال ثالثا) ما الدليل على أن إبليس كان أعبد للملائكة وكان يعمل العرش  
 وحده ستة آلاف سنة وأنه كان من جملة العرش في الجحيم وأنه كان طاموس للملائكة وأنه  
 مات له في السموات رعدة توافي الارض بقعة الاولى فيها صخرة وكعبة ونحو ذلك مما يقوله بعض  
 الناس فان هذا أمر اغما يعلم بالنقل الصادق وليس في القرآن شيء من ذلك ولا في ذلك خبر صحيح  
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يتجسس على هذا في أصول الدين الامن هو من أعظم  
 الجاهلين وأعجب من ذلك قوله ولا تثنى على العلماء أن إبليس كان أعبد للملائكة فيقال من الذي  
 قال هذا من علماء العصابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فسلوا عن أن يكون هذا متفقاً  
 عليه بين العلماء وهذا شيء لم يقله قط عالم بقل قوة من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف الا بالنقل  
 ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاجل ما نأصح ولا ضعيف فان كان قاله  
 بعض العواطف أو المصنفين في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرارليات ما لا أصل  
 له فنقل هذا لا يجنبه في حجة نقل فكيف يجنبه في جعل إبليس خيرا من كل من عصى الله من بني

يقول الموت المخلق هو الامور  
 الجودية اللازمة لعدم الحياة  
 وحينئذ فالنزاع لفظي وكذلك  
 تنازعوا في الثلثة هل هي  
 وجودية أو عدمية وهي عدم  
 التورع من شأنه قبوله ومن قال  
 انها وجودية يخرج بقوله تعالى  
 وجعل الطمات والنسور والآخر  
 يقول كل ما يتبعه ديدو يحدث من  
 الامور الجودية والعدمية فانه  
 سبحانه جعله أو يقول عدم النور  
 مستلزم لأمور وجودية هي الظلمة  
 المحولة وتكون السكون وجوديا  
 أبعد من كون الموت والظلمة  
 ونحو ذلك وجوديا والسكون  
 قد براد بقوة في الجسم تمنع  
 حركته كالتطبيعة التي في الحجر  
 التي توجب استقراره في الارض  
 وهذا الأمر وجودي لكن من  
 قال ان السكون عددي لم يجعل

أدم ويحمل العصاة من هؤلاء الذين ابليس خيبرتهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابليس بغيره قط لانه بعد مقدمة ولا غيرهما مع انه لو كان له عبادة كانت قد حبطت بكفره وودته وأعجب من ذلك قوله لاشك ان العباد ان كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة فإسما الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المقبولين عند المسلمين وهل يتكلم بذلك الا مفرط في الجهل فان هذا لا يعرف لو كان حقا لا ينقل الانبياء وليس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء ثم حل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم ما ناله حل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن يحمله وحده أعما ومن الذي نقل ان ابليس من جملة العرش وهذا من أ كذب الكذب فان الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فآخبرنا ان له جملة لا واحدا وانهم كلهم مؤمنون يسبحون بحمدهم مستغفرون للذين آمنوا وإذا قيل هذا الخبر عن الرجل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له جملة قيل قد جاءت الآثار بأنه لم يزل له جملة كحديث عبد الله ابن صالح عن معاوية بن صالح ان الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف نحمل عرشك وعلمه عظمتك فقال قولوا لا حول ولا قوة الا بالله فقالوا فاطاقوا جملة (ويقول رابعا) ان ابليس كفر كما قال تعالى الا ابليس استكبر وكان من الكافرين فلو قدر أنه كان له حل صالح حبط بكفره كذلك غيره اذا كفر حبط عمله فأين تشبيه المؤمنين بهذا (ويقول خامسا) قوله ان معاوية لم يزل في الاشرار الى ان أسلم به يظهر الفرق فيما قصده الجمع فان معاوية أسلم بعد الكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وتاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتى الزكاة فاعفوا عنهم فابليس كفر بعد ايمانه لحبط ايمانه بكفره وذلك حبط كفره بما جناه فكيف يقاس من آمن بعد كفر بمن كفر بعد ايمان (ويقول سادسا) قد ثبت اسلام معاوية رضي الله عنه والاسلام يجب ما قبله فمن ادعى أنه ارتد بعد ذلك كان مدعى ادعى بالادليل لو لم يعلم كذب دعواه فكيف اذا علم كذب دعواه وأنه ما زال على الاسلام الى ان مات كما علم بقائه غيره على الاسلام فالطريق الذي يعمله بقاء اسلام أكثر الناس من العصاة وغيره يعلم بقاء اسلام معاوية رضي الله عنه والمدعى لارنداد معاوية وعثمان وأي بكر وعمر ليس هو أظهر حجته من المدعى لارنداد على فان كان المدعى لارنداد على كاذبا فالمدعى لارنداد هؤلاء أظهر كاذبا لان الحجة على بقاء ايمان هؤلاء أظهر وشبهه الخوارج أظهر من شبهه الروافض (ويقول سابعا) هذه الدعوى ان كانت صحيحة ففيها من القدرح والتضاضة على والحسن وغيرهما ما لا يحتمل وذلك أنه كان مغالو با مع المرتدين وكان الحسن قد سلم أمر المسلمين الى المرتدين وغالدين الوليد قد هزم المرتدين فيكون نصر الله تعالى على المرتدين أن أعظم من نصره على الله سبحانه وتعالى عدل لا ينظم واحدا منهم فيكون ما استحقه خالف من النصر أعظم مما استحقه على فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك جيوش أي بكر وعمر وعثمان وفواجم فانهم كانوا منصورين على الكفار وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من الكفار أيضا فان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تخفوا وأنت الاعلون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وأنت الاعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم وعلى رضي الله عنه مدعا معاوية الى السلم في آخر الامر لما عجز عن دفعه عن سلاطه وطلب منه ان يبقى

تلك الطبيعة هي السكون بل قد يسمون ذلك اعتقادا ويفرقون بين السكون والاعتقاد لكن قد يقال له فالجسم اذا كان ساكنا فلما ان يكون السكون وجوديا أو مستانزا لاهر وجودي وحيد فالتفت في ذلك الامر الوجودي اما موجب بنفسه ويساق الدليل الى آخره لكن من قال ان الجسم الاول كان ساكنا في الازل ثم تحركه يقول في هذا ما يقوله القائلون بحدوث الاجسام فانهم اذا قالوا حدثت هي وحركتها من غير سبب يتفق حدوثها قال لهم هذا المنازع بل كان ما قدر من الاجسام ساكنا ثم حدثت حركته من غير سبب يتفق تحركها وهذا يقوله من يقول ان الاول جسم وأنه يتجدد له الفعل بعد أن لم يكن فاعلامه قول الكلام في حدوث

كل واحد منهم جاعلى ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تنزوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين فان كان اصحابه مؤمنين وأولئك من ديني وحب أن يكونوا الاعلين وهو خلاف الواقع (و يقال ثامنا) من قال ان معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم قلت انه علم أن ولايته بحجة وأن طاعته واجبة عليه فان الليل على ثبوت ولايته وجوب طاعته من المسائل المشبهة التي لا تظهر الا بعد بحث ونظر بخلاف من أجمع الناس على طاعته وقد تدر أن يكون علم ذلك فليس كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمعصية تصدر تارة عن شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار ابليس (و يقال ثاسعا) قوله ويا بعه الكل بعد عثمان ان لم يكن هذا حجة فلا فائدة فيمن كان حجة فبايعتهم لعثمان كان اجتماعهم عليها اعظم وأتم لا رونا للمنتع عن طاعة عثمان كقرايل مؤمنات بها (و يقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة أي بكر كانت على قولكم؟ كمل وأنتم وغيركم تقولون ان عليا يختلف عنها فإزعم على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب أي بكر عليه اما ما فإزعم حينئذ كفر على يقتضى بحكمكم وطلانها في نفسها وكفر على باطل فإزعم بطلانها (و يقال حادى عشر) قولكم يا بعه الكل بعد عثمان من أظهر الكذب فان كثيرا من السبلن اما النصف واما أقل أو أكثر لم يبايعوه لم يبايعه سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا غيرهما (و يقال ثاني عشر) قولكم انه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب الامر لنفسه ابتداء ولا ذهب الى على ليزعم من امارته ولكن امتنع هو واصحابه من مبايعته وبقى على ما كان عليه واليا في زمن عمرو عثمان ولما جرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أراد يخلو به في مكانه انه استبذ بالامر دونه في تلك البلاد فهذا صحيح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أذاعه شافوق بده ولم يثبت عندى ما وجب على دخولى طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا أو باطلا لا يجب كون صاحبه شرا من ابليس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شرا من ابليس فما بقي غايه في الاقرار على الله ورسوله والمؤمنين والعدوان على خيه القرون في مثل هذا المقام والله نصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد والهوى اذا بلغ مصاحبه الى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن ربة العقل فضلا عن العلم والدين فسال الله العافية من كل بلية وان حقا على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام وينصر لعباده المؤمنين من أصحاب نبويه وغيرهم من هؤلاء المفسرين القائلين

(فصل قال الرافضى) وتماذى بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معاوية مع ما صدر منه من الافعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسى نساءه وودورتهم في البلاد على الجبال بغرقب ومولا في العادين مغاول الدين ولم يقتنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخيل وجلاؤهم على القسامع أن مشايخهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقد ذك ذلك الرافضى في شرح الوجيز وذكر ان سعد بن الطيبات أن الحجر تظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم يزل ذلك وقال أيضا ما رفع حجر في الدنيا الا ونحت في دم عبيط ولقد أمطرت السماء مطرا حتى أثرم في الثياب سدم حتى قطعت قال الزهرى ما بقي أحد من قتلة الحسين الا عوقب في الدنيا ما بالقتل واما بالهوى أو سواد الوجه أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكتم الوصية للسبلن في ولده الحسن والحسين

الفعل القامره بالكلام في حدوث  
المفعول المنفصل عنه وذلك أن  
أهل الكلام والنظر من أهل القبلة  
وعسبرهم تنازعوا في ثبوت جسم  
قديم فطائفة قالت بامتناع جسم  
قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا  
في الحدث الجسم هل أحدث بعد  
أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث  
أصلا لا بد من سبب حادث وهل  
يقوع به أمور مصادفة كحادثة حادثة  
وتصور حادث بل وفعل حادث على  
قولين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم  
قديم ثم هؤلاء منهم من قال لم يزل  
فاعلامته كما ومنهم من قال بل تحدد  
ه الفعل والحركة فاذا أخرج الأولون  
على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا  
لم يخل من الحركة والسكون  
والحركة لا تكون أزلية لامتناع  
دوام الحوادث وتسلسلها  
والسكون لا يكون أزليا لانه

وجودي فلو كان أنزلياً لامتنع زواله لأن الوجودي الأزلي يمتنع زواله لأن المتفق عليه أمام وجه نفسه أولاً ثم لوجوب نفسه ثم نقول والسكون يجوز زواله فلا يكون أنزلياً أجابوهم عن جواز دوام الحوادث بأجوبتهم المعروفة بكأقدم التمسك على ذلك وأجابوهم عن السكون الأزلي بأن قالوا ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه في حدوث الأجسام وذلك أنكم إذا قلتم بحدوثه فلا يخلو إما أن تقولوا الحوادث تسلسل الحوادث وأما أن لا تقولوا بحصول ذلك فلن قلتم يجوز تسلسل الحوادث وأن الأجسام حدثت بشرط حوادث متعاقبة كما قال ذلك من قاله من القائلين بحدوث الأجسام كالارموي والابهرى وغيرهما قالوا لهم فإذا جوزتم تسلسل الحوادث

ويقول لهم هؤلاء يدعي عندكم وأنزل الله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى (والجواب) أما قوله وتعدى بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا مائة يزيد من معوية فإن أراد بذلك أنه اعتقد أنه من الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين كما يكره عمر وعثمان وعلى فهذا لم يعتقد أحد من العلماء المسلمين وإن اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكى عن بعض الجهال من الأكراد ونحوهم أنه يعتقد أن يزيد من الصحابة وعن بعضهم أنه من الأتباع وبعضهم يعتقد أنه من الخلفاء الراشدين المهديين فهو لا يلبسوا من أهل العلم الذين يحكى قولهم وهم مع هذا الجهل خير من جهال الشيعة وملاحمتهم الذين يعتقدون الهبة على أنبوتهم أو يعتقدون أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها كما تقول ملاحدة الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج وينكرون المعاد بل غلاتهم بمصدقون الصانع وهم يعتقدون في محمد بن اسمعيل أنه أفضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وأنه نسخ شرعته ويعتقدون في أغنهم كالذي سمعوه المهدي وأولاده مثل المغز والحاكم وأمثالهم أنهم أئمة معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم كان خيراً من هؤلاء من وجوه كثيرة فإن خلفاء بني أمية وبني العباس مسلمون باطنوا وظاهروا ونفوسهم من جنس ذنوب المسلمين ليسوا كفاراً منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فمن اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلاً وضلالاً ممن اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس بل ولو اعتقد معصية سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهراً وباطناً لكان خيراً ممن اعتقد عصمة هؤلاء فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيهم من أجل أهل السنة وجد في الشيعة من أجل ما هو أعظم منه لاسيما وجهل أولئك الجهل أصله نفاق وزندقة لا جهل بدعة وتأويل وهؤلاء أسهل جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة بل جهل بدعة وتأويل وقلة علم ببيعة هؤلاء إذا تبين لهم لا محقة ما نعت الله به محمد رسوله وجوابع جهلهم بدعتهم وأما أئمة الملاحدة فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاءه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يخالفونه لاعتقادهم أنه وضع مأموساً بعقله وفضيلة فيجوز لنا أن نضع مأموساً كما وضع مأموساً إذ كانت النبوة عندهم مكتسبة وهي من جنس فضيلة العلماء والعباد والشرائع من جنس سياسة المألوف العادية فيجوزون أن تنسخ شرعته بشرية يضعها الواحد من أغنهم ويقولون إن الشرعية انما هي للعامة فأما الخاصة إذا علموا باطنها فلأنها تسقط عنهم الواجبات وتباح لهم المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى بل إذا قدر قوم يعتقدون عصمة الواحد من بني أمية أو بني العباس وأنه لا نفي بلهم وأن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكى عن بعض أتباع بني أمية أنهم كانوا يقولون إن الخليفة يتقبل الله منه الحسنات ويحجبوا عنه السيئات فهو لا معصية لاهم أقل ضلالاً ممن يقول بامامة المنقر والعسكريين ونحوهم ويقولون أنهم معصومون فإن هؤلاء اعتقدوا العصمة والامامة في معدوم وأقبح ليس له سلطان ينتفعون به ولا عدا من العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن للامام حسنات كثيرة تغفر سيئاته وهذا يمكن في الجملة فإنه يمكن أن يكون للمسلم حسنات تغفر سيئاته وإن كان ذلك لا يشهد به لعين الإيماء بل على التعيين أما كون واحد من بوجده في المسلمين من هو أعلم منه وأدين معصوماً عن الخطأ فهذا باطل قطعاً بل دعوى العصمة فيمن سوى الرسول

على الله تعالى عليه وسلم دعوى باطله قطعاً فبين أن أولئك مع جهالتهم هم أقرب إلى الحق وأقل  
 جهلاً من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن يزيد من العصاة أو الانبياء يكن جهله وضلاله أعظم  
 من جهل وضلال من اعتقد الألوهية والتبوت في يسوع الشيعية لاسيما يسوع المسيح الاماعلية  
 والتبوية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فيهم الألوهية وأما علماء  
 السنة الذين لهم قول يحكى فليس فيهم من يعتقد أن يزيد أو مثاله من الخلفاء الراشدين والأئمة  
 المهتدين كما في بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم بل أهل السنة يقولون بالحديث الذي في  
 السنن خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً أو أراد اعتقادهم امامة يزيد أنهم يعتقدون  
 أنه ملك جمهور المسلمين وخليفتهم في زمانهم صاحب السف كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية  
 وبني العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن يازع في هذا كان مكابراً قال يزيد يبيع بعد  
 موت أبيه معاوية وصار متولياً على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد  
 المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد  
 والحسين استشهد قبل أن يتولى على شيء من البلاد ثم إن ابن الزبير يرى ينسبه وبين يزيد  
 ماجرى من القسمة واتبعه من أتبعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما وكان الظاهر طلب الأمر  
 لنفسه بعد موت يزيد فإنه حينئذ نسي بأمر المؤمنين وبإبعية عامة أهل الأمصار الأهل الشام  
 ولهذا انحازت ولايته من بعد موت يزيد وأما في حادثة يزيد فإنه امتنع عن مبايعته أولاً ثم  
 بذل المباحة فلم يرض يزيد إلا بأن ياتيه أسيراً فجزت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره  
 بمكة فأتى يزيد وهو محصور فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم  
 وتولى بعدهم زبانية معاوية ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوماً ونحوها وكان فيه صلاح وزهد  
 ولم يستخلف أحد أفتار بعده مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تآمر بعده ابنه عبد  
 الملك وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج  
 إلى ابن الزبير فحاصره وقتله حتى قتل ابن الزبير واستولى الأمر لعد الملك ثم لا ولاده من بعده  
 وفتح في أيامه بخاري وغيرها من بلاد ما وراء النهر فقتلها فقتل بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف  
 الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقاتل السلون ملك  
 السمرقند خاقان وهزمه وأسر وأولاده وقتلوا أيضاً بلاد السند وقتلوا أيضاً بلاد الأندلس  
 وغزو القسطنطينية وحاصروها مدة وكانت لهم الغزوات الشانية والصائفة ثم لما انتقل الأمر  
 إلى بني العباس تولوا على بلاد العراق والشام ومصر والحجاز واليمن وخراسان وغيرها ما كان قد  
 تولى عليه بنو أمية البلاد المغرب فإن الأندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القيروان كانت دولة بين  
 هؤلاء وهؤلاء فزيد بن علي ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك ملوك المسلمين المستخفين في الأرض  
 ولكنه مات وابن الزبير ومن يابعه بمكة خارجون عن طاعته لم يتول على جميع بلاد المسلمين كأن  
 ولد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك وأولاده فأنهم تولوا على جميع بلاد  
 المسلمين وكذلك خلفاء الثلاثة وهو بنو تولوا على جميع بلاد المسلمين وعلى رضي الله عنه لم يتول  
 على جميع بلاد المسلمين فكان الواحد من هؤلاء ما يحبني أنه كان له سلطان ومعه السيف وتولى  
 ويصير ليعطى ويحرم بحكمهم ويفذون بغير الحدود وبجاهد الكفار ويقسم الأموال أمر  
 مشهور ومتواتر لا يمكن جده وهذا معنى كونه اماماً وخليفة وسلطاناً كما كان امام الصلاة هو الذي

يطلب دليلكم على امتناع التسلسل  
 في الآثار وأمكن حيثئذ أن يكون  
 الجسم القديم لم يزل متصراً كإبطال  
 دليلكم على حدوث الجسم وإن  
 قلتم لا يجوز تسلسل الحوادث  
 في الآثار وقلتم يحدث الأجسام  
 من غير سبب حادث لم أن لا يكون  
 حدوث الحوادث متوقفاً على  
 سبب حادث بل كان الفاعل المختار  
 يحدث ما يحدث من غير سبب  
 حادث أمثلاً كما يقول ذلك من  
 يقوله من المعتزلة ومن وافقهم  
 وحيث يقول لهم منازعهم من  
 الهشمية والكرامية وغيرهم  
 فهو زحشش أن يكون الجسم  
 القديم الأزلي متحركاً بعد أن كان  
 ساكناً من غير سبب أو جبر ذلك  
 بل محض المشقة والقسرة لأن  
 القادر المختار يمكنه ترجيح أحد  
 طرفي الممكنين بسلام جبر مرجح



يصلى الناس فإذا رآنا رجلاً يصل بالناس كان القول بأنه إمام أمر مشهوداً بحسبنا لا يمكن  
للكافرين فيه وأما كونه برأ وفاجراً ومطيعاً وعاصياً فذلك أمر آخر فأهل السنة إذا اعتقدوا  
إمامة الواحد من هؤلاء يبدأ وعبد الملك أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ومن نازع  
في هذا فهو شبهة نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ذلك كسرى وقصر والخصائص  
وغيرهم من الخوارج وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً فليس هذا اعتقاد أحد من العلماء  
وكذلك كونه عادلاً في كل أموره مطعناً في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
وكذلك وجوب طاعته في كل ما يأمربه وإن كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج إليهم فيه من طاعة الله  
فصلى خلفهم الجمعة والعديد وغيرهم من الصالحات التي يقبونها هم لأنها لو لم تصل خلفهم  
أنضى إلى تعطيلها ونجاستهم الكفار ونجس معهم البيت الصديق ويستعان بهم في الأمر  
بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود فإن الإنسان لو قدر أن يحج في رفقة لهم ذنوب وقد  
جاءوا بحجهم لم يضره هذا شيئاً وكذلك الغزو وغيره من الأعمال الصالحة إذا فعلها البر وشركه  
في ذلك الفاجر لم يضره ذلك شيئاً فكيف إذا لم يكن فعلها إلا على هذا الوجه فكيف إذا كان  
الوالي الذي يفعلها فيه معصية ويستعان بهم يستعان بهم في الحكم والقسم فإنه لا يمكن عاقلاً  
أن ينازع في أنهم كثيراً ما يعدلون في حكمهم وقسمهم ويعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون  
على الآثم والعدوان والناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها مثل انفاذ  
حكم الحاكم الفاسق إذا كان الحكم عدلاً مثل الصلاة خلف الفاسق هل تعاد أم لا والصواب  
الجامع في هذا الباب أن من حكم بعدل أقسم بعدل نفذ حكمه وقسمه ومن أمر بمعروف  
أو نهي عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة واضحة وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة  
فإن أمكن تولية إمام لم يجز تولية فاجر ولا مستبد ظهر بدته فإن هؤلاء يجب الاتكال عليهم  
بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فإن لم يكن إلا تولية أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان  
توليتهم أصحهما ولاية هو الواجب وإذا لم يكن في الغزو إلا تأشير أحد رجلين كلاهما فيه دين  
وضعف عن الجهاد والأخرف فيه مفسدة في الجهاد مع ذنوبه كان توليته هذا الذي ولايته أنفع  
للمسلمين خيراً من توليته من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما  
الاخلف الفاجر والمستبد خلفه ولم تعد وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان ترك  
الصلاة خلفه هجرة ليرتدع هو وأمثلة به عن البدعة والفجور فعل ذلك وإن لم يكن في ترك  
الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصل الصلاة مرتين في الجملة أهل  
السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال  
التي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى  
بعث محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لصلاح العباد في المعاش والمعاد وأنه أمر بالصلاح ونهى  
عن الفساد فإذا كان الفعل فيه صلاح وقدر رجحوا الرأى منها فإذا كان صلاحه أكثر من  
فساده رجحوا فاعمله وإن كان فساداً أكثر من صلاحه رجحوا تركه فإن الله تعالى بعث رسوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ليحصل المصالح وتكتملها وتعطيل المفاسد وتقليلها فإذا ولي خليفة  
من خلفاء يزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم فإما أن يقال يجب منعه من الولاية وقتاله حتى يولى

السكون تارة والحركة أخرى فإن  
قالوا هم نحن نقول يفعل بعد أن لم  
يكن فاعبلاً فإذا قلتم السكون أمر  
وجودي جعلتموه فاعلاً في الازل  
لا امر وجودي والقول في الازل  
محال قالوا لهم نحن ليس لنا غرض  
في أن نجعل السكون أمراً  
وجودياً ولأن نجعله فاعلاً في  
الازل لا امر وجودي يصل اتفقنا  
نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن  
فاعلاً من غير سبب حادث لكن  
نزاعنا في الفعل هل يقوم به وفي  
الفعل هل هو جسم فإذا طابعتونا  
بسبب فعله للحركة بعد السكون  
قلنا لكم هذا بمنزلة فعله لكل  
محدث بعد أن لم يكن فاعلاً  
والفرق أنما يعود إلى محل الفعل  
لا إلى سببه ومقتضيه وتلك مسألة  
أخرى قد تكلم عليها غير هذا  
الموضع والأقرب جهة المطالبة

غيره كما يفعله من يرى السيف فهذا رأى فاسد فان مفسدته أعظم من مصلحته وقيل من خرج على أمام ذي سلطان الا كان ما ولد على فعه من الشر أعظم مما ولد من الخير كالذين خرجوا على يزيد بن يزيد وكان الاشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق وكان المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان وكأني مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضاً وكذلك خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء وغاية هؤلاء اما أن يظفوا واما أن يظفوا ثم يزلوا ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فان عبد الله بن علي وأبا مسلم قتلا خلقاً كثيراً وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور وأما أهل الحيرة وابن الاشعث وابن المهلب فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا ديناً ولا بقوا ديناً والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وان كان فاعل ذلك من عبادة الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وطليحة والزبير وعائشة وغيرهم مع هذا المجد وما فعلوا من القتال وهم أعظم قدراً عند الله وأحسن ثبوتاً غيرهم ولذلك أهل الحيرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق وكذا أصحاب ابن الاشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم وقد قيل لشعبي في فتنة ابن الاشعث أين كنت يا عامر قال كنت حيث يقول الشاعر

عوى الذئب فاستأنت بالذئب اذ عوى • وصوت انسان فكنت أطير

أصابنا فتنة لم تكن فيها ردة أو تقاع ولا فجرة أو قواء وكان الحسن البصري يقول ان الحجاج عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع فان الله تعالى يقول ولقد أخذناهم بالعذاب لما استكاثوا الزبى وما يتضرعون وكان طلق بن حبيب يقول اتقوا الفتنة بالتقوى فقل له أجل لنا التقوى فقال ان فعل طاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وان تركت معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله واما أحد وابن أبي الدنيا وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عالم الخرج عن الخروج على يزيد وكان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الاشعث ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وان كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين وباب قتال أهل البغي والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يشنه بالقتال في الفتنة وليس هذا موضع بسطه ومن تأمل الاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الباب واعتبر أيضاً اعتباراً وإلى البصائر علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خبراً لا موقراً ولهذا المأرأاد الحسين رضي الله عنه أن يخرج إلى أهل العراق لما كانوا كتبوا كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمرو بن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج ويغلب على ظنهم أنه يقتل حتى ان بعضهم قال أستودع الله من قتل وقال بعضهم ولا الشناعة لا مسكتل ومنعك من الخروج وهم بذلك فاصدون نصيحة طالبون لمصلحته ومصلحة المسلمين والله ورسوله انما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى فبين أن الامر على ما قاله أولئك اذ لم يكن في الخروج مصلحة لافدين ولا في بنابال تمكن أولئك القليلة الطغام من بسط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قتله مظلوماً شهيداً وكان

بسبب الفعل الحادث لافرق بيننا وبينكم بل قد سألنا أقرب إلى العقل من قولكم فان احداث الامور المنفصلة بدون حدوث فعل يقوم بالفعل أمر غير معقول بخلاف العكس فادالوا لهم السكون أمر وجودي فاذا كان ازلياً كان له موجب قديم فيمتنع زواله قالوا لهم حدوث ما يحدث اما أن يقف على سبب حادث واما أن لا يقف فان وقف على أمر حادث بطل قولكم بحدوث الاجسام وان لم يقف فقد يقال فرق بين حدوث حادث يزول وأمر وجودي وحديث حادث يزول أمر اعد مباحث لم يقف بطل قولكم بحدوث الاجسام وان وقف فلا فرق بين حدوث حادث يزول وأمر وجودي وحديث حادث لا يزول وأمر وجودي وذلك أنه

في خروجه وقتله من الفساد لم يكن يحصل لو قعد في بلده فان ما قصده من تحصيل الخير وقدر  
 الشر لم يحصل منه فويل بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار سبيل الشر عظيم وكان  
 قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن (وهذا كله) مما بين أن  
 ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم  
 هو أصل الأمر والعبد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعمدا أو غفلا لم يحصل بفعله  
 صلاح بل فساد ولهذا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله ان ابني هذا أسد  
 وصلاح الله به بين فتن عظيمتين من المسلمين ولم يش على أحد لا بقتال في فتنه ولا بخروج على  
 الأئمة ولا نزاع بدين طاعة ولا عقارة الجماعة وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في  
 الصحيح كلها تدل على هذا كافي صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكر يرضي  
 الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن الى جنبه ينظر الى الناس  
 مرة واليه مردو يقول ان ابني هذا أسد ولعل الله أن يصلح به بين فتن عظيمتين من المسلمين فقد  
 أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحق ما أشار اليه من أن الله يصلح به بين فتن عظيمتين من  
 المسلمين وهذا بين أن الإصلاح بين الطائفتين كان محمودا بحسب الله ورسوله وان ما فعله الحسن  
 من ذلك كان من أعظم فضائله ومواقبه التي أتى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان  
 القتال واجبا أو مستحباً لم يش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تركه واجباً ومستحباً ولهذا لم يش  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما جرى من القتال يوم الجمل وصقن فضلاً عما جرى في الدين يوم  
 الحرة وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير وما جرى في فتنة ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن  
 ولكن توارعنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه بالتهرب وان بعد خروجهم عليه جروا دفعه هؤلاء استغاضت السن عن النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم بالأمر بقتالهم ولما قاتلهم رضي الله عنه فخرج بقتالهم وروى الحديث فهم وافق  
 العصابة على قتال هؤلاء وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل  
 وصقن وغيرهما مما لم يأت فيه نص ولا إجماع ولا جده فاضل الداخلين فيه بل ندموا عليه ورجعوا  
 عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره  
 وجد منه ما جده فكان ما ذكره وما جده مطابقاً للواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان إصلاح  
 الله بالحسن بين الفتن كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة وكان رضي الله عنه استشهد  
 في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين  
 فاته ولتعام ثلاث من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف ثلثي بكرة فقبل له أبو بكر والطائف  
 كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد  
 مضي ثمان من الهجرة وكان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثين سنة التي هي خلافة  
 النبوة فلا بد أن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة فله قال قبل موته صلى الله تعالى عليه  
 وسلم (وما يناسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سلمان التيمي عن أبي عثمان التدي  
 عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذ الحسن ويقول  
 اللهم اني أجهل ما أحبهما في هذا الحديث جع بين الحسن وأسامة رضي الله عنهما وأخباره بأنه  
 يحبهما ودعاؤه أن الله يحبهما وجهه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذا من مستفيض عنه في أحاديث

ان يجوز على الفاعل ان يحدث  
 ما يحدث من غير قصد امر فقد  
 تفسير الامر الذي لم يرب بلا سبب  
 اقتضى التعبير بالاحض مشبهة  
 الفاعل وقدرته وحيد فيجوز ان  
 يتغير السكون الذي لم يزل بدون  
 سبب يقتضى التغير بالاحض  
 مشبهة الفاعل وقدرته واذا كان  
 الفاعل القادر المختار قادرا على  
 ان يحدث ما يحدث ويجعل  
 للعدوم موحودا بدون سبب  
 حادث أصلا لانه يمكنه ترجيح أحد  
 طرفي الممكن بلا مرجح كان قادرا  
 على ان يجعل الساكن متحركا  
 بدون سبب حادث أصلا لانه يمكنه  
 ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح  
 بل أحداث الاجسام التي تكون  
 ساكنة ومتمسكة أعظم من  
 أحداث نفس حركاتها فاذا أمكنه  
 أحداثها بدون سبب حادث

عصية كافي العصبيين من حديث شعب بن عدى بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي علي عاتقه وهو يقول اللهم اني احبه فاحبه وفي العصبيين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان قريشا اجمعهم ساء المرأ الخزومية التي سرفت فقالوا من يكلم في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكلوا من بيحترى عليه الاسامة بن زيد بنح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي عصبي الضاري عن عبد الله بن دينار قال نظر ابن عمرو ما هو في المسجد الى رجل يسحب ثيابه في ناحية من المسجد فقال انظر من هذا لثيت هذا عندى قال له انسان اما تعرف هذا يا ابا عبد الرحمن هذا عبد من اسامة قال فطأ طأ ابن عمر رضي الله عنه رأسه ونقر يده على الأرض وقال لو ارسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاجبه (وهذان اللذان) جمع بينهما في محبة ودعا الله لهما بالحببة وكان يعرف حبسه لكل واحد منهما مفردا لم يكن راجعا القتال في تلك الحروب بل اسامة قد ضمن الله ان يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء مع هؤلاء وكذلك الحسن دائما كان يسير على ابيه وأخيه يترك القتال ولم يصار الا امر اليه ترك القتال وأصبح الله بين الطائفتين المعتنتين وعلى رضي الله عنه في آخر الامر تبين له ان المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسين رضي الله عنه لم يقتل الا مظلوما شهيدا تاركا لطلب الامارة طالب بالرجوع اما الى بلد أو الى النفر أو الى التولي على الناس يزيد (واذا قال) القائل ان عليا والحسين اعماز كالقتال في آخر الامر للهزلا انه لم يكن لهما انصار فكان في القتال قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قبله) وهذا بعينه هو الحكمه التي راعاها الشارع على الله تعالى عليه وسلم في التهي عن الخروج على الامراء وندب الي ترك القتال في الفتنة وان كان الفاعلون لذلك يرون ان مقصودهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالبروت ويدبروا الحجاج وغيره هالكن اذا لم يزل المنكر الاعماء او انكر منه صارت اذ الله على هذا الوجه منكرا واذ لم يحصل المعروف الا بتكرار مفسده أعظم من مصلحته ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكرا وهذا الوجه صارت الخروج يستعملون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت عليا وغيره من المسلمين وكذلك من وافقهم في الخروج على الائمة بالسيف الجمله من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يريدون بالكن قد يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون مارا ودينا ليس بدين كراى الخوارج وغيرهم من أهل الاوهاء فانهم يعتقدون رايهاو خطأ وبدعة وهاتلون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم فيصرون مختفين في رايهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم وهذه حالة عامة أهل الاوهاء كالجهمية الذين يدعون الناس الى اذكار حقيقة اسماء الله الحسي وصفاته العليا ويقولون انه ليس له كلام الا ما خلقه في غيره وانه لا يرى ويحود ذلك وامتنوا الناس لما مال اليهم بعض ولاد الامور فصاروا يعاقبون من خالفهم في رايهم اما بالقتل واما بالحبس واما بالعزل ومنع الرزق وكذلك فعات الجهمية ذلك غير مرؤاته بنصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شرمهم اذا تمكروا فاتهم بالون الكفار وينصرونهم ويعدون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رايهم وكذلك سن فيه نوع من البدع اما من بدع الخلو لسلوية الذات والصفات واما من بدع النفاة والغلو في الابناء

فاحداث حركاتها امكن وامكن  
وقال لهم لو خلق الباري تعالى  
جسماسا كنتم ارا د تحسر بكة  
بدون سبب حدث ا كان ذلك ممكنا  
أو ممعنا فان قلتم يتعم ذلك بطل  
مذهبكم وديلكم وان قلتم يمكن  
ذلك قيل لكم فالقول في زوال ذلك  
السكون كالقول في زوال غيره فانه  
يقال السكون امر وجودي وذلك  
السكون الوجودي لا يبدل من سبب  
وحيثما تفقي مسألة زوال الضد  
هل هو باحداث ضد آخر أو  
باحداث عدمه أو بخلق فناء أو  
نفس الاعراض لا يتبقى فيقال في  
هذا ما يشال في ذلك ومن قال  
السكون الوجودي لا يبق زمانين  
بل ينقضي شيئا فشيئا قبله فكذلك  
اذا قدر السكون قد عا فانه لا يبقى  
زمانين بل يحدث شيئا فشيئا وحيثما  
فكل جزم من أجزاء السكون ليس

هو قديما بنفسه كما قلتم في كل جزء  
من أجزاء الحركات ليس هو قديما  
بنفسه فإذا كان القائلون بأن  
السكون أمر وجودي يقولون أنه  
يحدد شيئا شيا كما يقولون مثل  
ذلك في الحركة قيل لهم فيكون  
دليلكم على امتناع كون الأزل  
ساكتا من جنس دليلكم على  
امتناع كونه محسورا وهو تنافي  
الحوادث وقد تقدم الكلام فيه  
فإذا قالوا السكون أمر وجودي  
فإذا كان قديما امتنع زواله لأن  
ماوجب قبله امتنع عدمه لأن  
القديم إما أن يكون واجبا بنفسه  
أو من لوازم الواجب بنفسه قيل  
لهم هذا ممتلئ أن يقال عدم الفعل  
هو ترك الفعل أمر وجودي  
فإذا كان قديما امتنع عدمه  
لأن ماوجب قبله امتنع عدمه  
فإذا قالوا عدم الفعل ليس هو ترك

واما من يدع القدرية أو الارها أو غير ذلك فيجده يستعد اعتقادات فاسدة ويكفر من خالفه أو يلغنه  
والموارد المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة كهل الجمل وصفين والحرة والجامح  
بقاتل على اعتقاد رأى يدعو إليه مخالف السنة والجماعة كهل الجمل وصفين والحرة والجامح  
وغيرهم لكن يظن أنه بالقتال يحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة  
أكثرهما كانت فبينهم لهم في آخر الأمر ما كان الشارع دل عليه من أول الأمر وفيهم من لم يبلغه  
نصوص الشارع أو لم تثبت عنده وفيهم من ظنهم منسوخة كابن خزم وفيهم من يتأولها كما  
يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فانه هذا الوجه الثلاثة ترك من ترك من أهل  
الاستدلال العمل ببعض النصوص اما أن لا يعتقد نبوتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
واما أن يعتقد ها غير الله على مورد الاستدلال واما أن يعتقد ها منسوخة (وعما ينبغي) أن  
يعلم أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب من معرفة  
الحق وقصد هذا لتكون غيرة الجاهلة والجاهلة ليس فيها معرفة الحق ولا تصدعوا الاسلام  
بما به العلم النافع والعمل الهادى لجمع معرفة الحق وقصد ما يتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار فلا نصير  
النفس على ظلمه ولا يحكمها دفع ظلمه إلا بما هو أعظم فسادا منه ولكن لأجل محبة الإنسان لاخذ  
حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم انكم ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي الصحيح من حديث  
أنس بن مالك وأسيد بن حضير رضى الله عنهما أن رجلا من الانصار قال يا رسول الله الاستئثار  
كما استأثرت فلا قال ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي رواية البخاري  
عن يحيى بن سعيد الانصاري سمع أنس بن مالك حين خرج معه الى الوليد قال دعا النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم الانصار الى أن يقطع لهم البصرين فقالوا لا الآن نقطع لاختنا من  
المهاجرين مثلها فقال اما لا فاصبروا حتى تلقوني على الحوض فانه مستحبكم أثره بعدي وكذلك  
ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرأة المسلم السبع والطاعة في سره وعسره ومنشطه ومكرهه  
وأثره عليه وفي الصحيح عن عباد قال يا بعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السبع  
والطاعة في عسرناو يسرنا ومنشطنا ومكرهناوأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول  
أو نقوم بالحق حينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
المسلمين أن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطعوا اولادهم واولادهم وان استأثروا عليهم وأن  
لا ينازعوهم الأمر وكثير ممن خرج على ولاية الامور أرا أكثرهم اغناخرج لينزلهم مع  
استئثارهم عليه ولم يصبروا على الاستئثار نعم انه يكون لولي الأمر ذنوب أخرى فيفسد نفسه  
لاستئثاره فيفسد تلك السبلات ويبقى المقاتلة ظاناً انه بقاتله ثلاث تكون فتنه ويكون الدين  
كاهه ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه اولا لا ياماما لا كما قال تعالى فان أعطوا منها رضوا  
وان لم يعطوا منها إذا هم سخطون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة  
لا تكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما معناه ابن  
السبيل يقول الله له يوم القيمة اليوم أنمعل فضلى كما صنعت فضل ما لم تفعل بذلك ورجل بايع اماما  
لا يبايعه الا لثبات ان أعطاه منها رضى وان منعه سخط ورجل حلف على سبعة بعد العصر كاذبا فقد  
أعطى بها أكثر مما أعطى فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشبهة ومن هذه الجهة شبهة وشبهة

قامت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة والسليم فأمر الولاء بالعدل والتصحر لرعيهم حتى قال ما من راع يسترعه الله رعيته يموت يوم يموت وهو غاش رعيته الآخر الله عليه راحة الجنة وأمر الرعية بالطاعة والنصح كما ثبت في الصحيح الدين التصحة ثلاثا قالوا من يا رسول الله قال الله ولكاتبه ورسوله ولاعة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم ومنازعتهم الأمر مع ظلمهم لأن الفساد الناجي من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولا الامور فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما ومن تدبر الكتاب والسنة الشائبة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعتبر ذلك بما يحده من نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى سترهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنهم الحق فان الله تعالى يرى عباده بأنه في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فغيره صادق وأمره عدل ونعت كائنات بك صدا وعدلا لا يبدل لكلماته وهو السميع العليم (وعما يتعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى يوم القيمة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاحتدام مقرنا بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا إذا وقع صار فتنة لطائفتين طائفة تعظمه قريده تصوب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تدمه فيحصل ذلك فادحا في ولايته وتقواه بل في ربه وكونه من أهل الجنة بل في إيمانه حتى يخرجهم عن الإيمان وكلا هذين الطرفين فالد والحواريج والرافضة وغيرهم من ذوى الاواء دخل عليهم الداخل من هذا ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه والاداء أعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الحق ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فقصه وبذم وشباب وعقاب ويجب من وجهه ويغض من وجهه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للفرارج والمعتزلة ومن وافقهم وقد بسط هذا في موضعه (واذا تبين ذلك) فاقول في زيدي قالوا في أشباههم من الخلفاء الملوك من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلاة والحج والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود وكان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كان صالحو المؤمنين كعب الله بن عمرو وأمثاله ومن صدقهم بكنبهم وأعطاهم على ظلمهم فكان من المعينين على الأمم والعدوان المستحقين للذم والعقاب ولهذا كان العصبه رضى الله عنهم يفرزون مع زيد وغيره فانه غزا القسطنطينية في حياة أبيه معاوية رضى الله عنه وكان معه في الجيش أبو أيوب الأنصاري رضى الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي جميع البخاري عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم (وعامة الخلفاء الملوك) جرى في أوقاتهم قنن كاجري في زمن يزيد بن معاوية قتل الحسين ووقعة الحرة وحصار ابن الزبير بكة وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط بينه وبين الثعمان بن بشير وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله بن الزبير وحصاره أضابكة وجرى في زمن هشام فتنة زيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الأمر إلى ولد العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة إلى قنن بطول وصفهاو الفتنة في كل زمان بحسب حاله فالفتنة الاولى فتنة قتل عثمان رضى الله عنه هي أول الفتنة وأعظمها ولهذا

وجودها يمكن أن يقال عدم الحركة ليس هو كونا وجوديا وقد ضعف الامدى وغيره هذه الحجة بحجة الحركة والسكون وهي فاسدة على أصول من يقول بان الاعراض لا تبقى زمانين من هذه الجهة وهي في الاصل من حجج المعتزلة الذين يقولون بجواز بقاء الاعراض لكن من ينازعهم من الهشامية والكرامية وغيرهم ممن يقول بانها جسم قديم وانه قائمه من الفعل ما لم يكن قائما سواء هو ذلك حركة كما يقرب بعضهم بذلك أو لم يسمو حركة كما ينتزع بعضهم من ذلك فان المقصود المعاني العقلية لا الاطلاقات العقلية فاذا قال من قال من معتزلة البصرة ان فناء الاجسام باحداث فناء لا في محل كائن احدثاها بحدوث ارادة لا في محل

جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الامام احمد في المسند وغيره ثلاث من نجاستهم فقد نجسوا في وقت خليفته مضطهد بغير حق والديال ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي خرج موج العصر وقاله حذيفة ان بينك وبينها بابا مغلقا فقال ان يكسر الباب أم يفتح فقال بل يكسر فقال لو كان يفتح لكان بعدا وكان عصره الباب فقتل عمرو بن عثمان فحدثت أسباب الفتنة في آخر خلافتي قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدث بسبب ذلك فتنة الجمل وصفين ولا يقاس رجالهم بأحد فانهم أفضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحررة وفتنة ابن الاشعث كان فيهم من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتنة في تلك الاعصار ما يوجب أن أهل ذلك العصر كانوا شر من غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خيرا القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقت ما بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقدرى أنه قال كما تكونون يولي عليكم وفي أثر آخر يقول الله تعالى ما الله ملك الملوك قلوب الملوك وتواصهم بيدي من أطلعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة فلا تشغلوا بسبب الملوك وأطعنوني فأعطف قلوبهم عليكم ولما انهزم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى ولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم والذين يرفع عقوفهم بالباطنية والاستغفار والحسنات الماحية والمصابب المكفرة والقتل الذي وقع في الأمة بما كفراف به ذوونها كما جاء في الحديث والفتنة من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متوافرون فأجمعوا أن كل دم وأموال وأفرج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى وبين الحق فبالهدى يعرف الحق وبين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا يمن على بالحق وقصد له وقدره عليه والفتنة تضاد ذلك فانها تمنع معرفة الحق أو قصد أو القدرة عليه فيكون فيهم الشبهات ما يلبس الحق بالباطل حتى لا يتبين لكثير من الناس أو أكثرهم ويكون فيهم الأهواء والشهوات ما يمنع قصد الحق وإرادته ويكون فيهم ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا يشكر الانسان قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصد له ولهذا يقال فتنة عباد صماء ويقال فتنة قطع اقل المظلم ونحو ذلك من الانقاط التي يبين ظهور الجهل فيها وخفاء العلم فلهاذا كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والأموال لان الضمان يكون لمن يعرف انه أتلف نفس غيره وأماله بغير حق فأما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمريدين والفاقة المتأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كالأرضين من علم انه أتلفه بحق وان كان هذا مثالا مصيبا وذلك أن أهل الجاهلية أمان يتوبون من تلك الجهالة فيغفر لهم بالتوبة جاهليتهم وما كان فيها وأما أن يكونوا ممن يستحق العذاب على الجهالة كالكفار فهو لا يحسم عذاب الله في الآخرة وأما أن يكون أحدهم متبلا بجهنم لا يحطأ فهو لا إذا غفر لهم خطاهم غفر لهم موجبات الخطأ أيضا والله تعالى أعلم

والله واحد حدث عرض لا محله  
وحدث الحوادث بلا سبب  
حدث وان من الحوادث ما يحدث  
بدون ارادة وقال الرسول الضد  
الاجد حدث منه قال لهم هؤلاء  
فكن ذلك اذا قدرنا جسيما فديما  
نحرك بعد ان كان ساكنا كان  
زوال ذلك السكون بحدث ضده  
من الحركة وحدث ذلك مما  
يحدث التفضل ومن قال العرض  
يعدم بالحدث اعدام كاهو أحد  
القولين لشكامة أهل الانيات  
من الاشعرية والكرامية  
وغيرهم فالوذلك السكون يعدم  
بالحدث اعدام والقول في سبب  
حدث اعدام كالقول في حدوث  
سبب الاحداث وان قالوا ان  
السكون ينقض شيئا فشيئا كما  
تنقض الحركة شيئا فشيئا كما قالوا  
مثل ذلك في سائر الاعراض كما

(فصل اثنان هذا فنقول) الناس في رب يدطرقان ووسط قوم يعتقدون أنه من العجاة  
أو من الخلفاء الراشدين المهديين أو من الاتباء وهذا كله ما طبل وقوم يعتقدون أنه  
كافر منافق في الباطن وله كانه قصد في أخذ طر كفا آقا به من أهل المدينة وبني هاشم

وانه انشد لما بدت تلك الحول واشرفت \* تلك الرؤس على ربي جبرون  
نعي الغراب فقلت نوحاً ولا نوح \* فلقد قضيت من النبي دوني  
وانه مثل شعر ابن الزبير

لست اثنى على بسدر شهدوا \* جزع الخرز ج من وقع الاسل  
قد قتلنا القرن من ساداتهم \* وعدلتاه بسدر فاعتدل

وكلا القولين باطل يعلم بطلانه كل عاقل فان الرجل ملك من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء  
المولود لاهذا ولا هذا \* واما مقتل الحسين رضي الله عنه فلا ريب انه قتل مظلوما شهيدا كما قتل  
اشباهه من المظلومين الشهداء وقتل الحسين معصية لله ورسوله عن قتله أو اعلان على قتله أو  
رضى بذلك وهو معصية أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو في حقته شهادة ورفع درجة  
وعلو منزلته قاله وأما ما سبقت لهما من الله العادة التي لا تنال الا بنوع من البلا ولم يكن لهما من  
السوانق ما لا لاهل بيتهم ما فهمت بياقي حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسرورا وهذا مقتولا  
لسبب ذلك منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الانبياء فان الله  
تعالى قد أخبر أن بني اسرائيل كانوا يقتلون النبيين فيسحقونهم ويقتلونهم أعظم ذنبا ومعصية  
وكذلك قتل علي رضي الله عنه أعظم ذنبا ومعصية وكذلك قتل عثمان رضي الله عنه أعظم ذنبا  
ومعصية وإذا كان كذلك فالواجب عند المصاب الصبر والاسترجاع كما يحبه الله ورسوله قال الله  
تعالى وبشر الصابرين الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وفي مسند الامام  
أحمد وسنن ابن ماجه عن طائفة من الحسين بن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه قال ما من مسلم صاب مصيبة فيذكر مصيبته وإن قدمت فيحدث لها استرجاعا إلا أعطاه الله  
من الاجر مثل أجر يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث  
آية فان مصيبة الحسين هي ما يذكران وقد تمت فشرح لسلام أن يحدث لها استرجاعا وأما  
ما يكرهه الله ورسوله من لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا محرم تبرأ النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
ليس من أمر لطم الخدود وشق الجيوب ودعاء بدعوى الجاهلية وتبرأ من الصالحة والخالقة والشاقة  
فالصالحة التي ترفع صورتها عند المصيبة والخالقة التي تخلق شعرها والشاقة التي تنشق ثيابها  
وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان الناحية اذا لم تنب قبل موتها فانهما تلبس  
يوم القيمة درعاً من جرب وسر بالامن فطران ورفع الي من الخطاب رضي الله عنه بالحجة فأمر  
بضرهما فقبل بأمر المؤمنين انه قد بدأ شعرهما فقال انه لا حرمه لها انتهت عن الصبر وقد أمر  
الله به وتأمر بالجرع وقد نهى الله عنه وتفتن الحلي وتؤذي الميت وتبيع عبرتها وتبكي لشجوها  
انها لا تبكي على ميتكم انما تبكي على أخذناهمكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضي الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد  
الطرفين يقول انه قتل بحق فانه أراد أن ينشق عصا المسلمين ويرفض الجماعة وقد ثبت في الصحيح عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد ريد أن يفرق جماعتكم  
فانقلوه قالوا والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يفرق جماعتهم وقال بعض  
هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولادة الأمر والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام



الواجب طاعته التي لا تنفذ أمر من أمور الأيمان الآله ولا تظلي نجا عتوا لاجبة الا خلف من يوليه ولا يجاهد عدوا الا بذنمه نحو ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا بل يقولون قتل مظلوما شهيدا ولم يكن متوليا أمر الآله والحديث المذكور لا يتناولونه فانه لما بلغه ما فعل يابن عمه مسلم بن عقيل ترك طلب الامر وطلب أن يذهب الى يزيد الى الثغر وأولى ببلده فلم يكتسبه وطلبوا منه أن يسألهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وصار السلطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحزن والنوح يوم عاشوراء من العلم والصراخ والبكاء والعطش وانشاد المراثي وما يقضى اليه ذلك من سب السلف ولعنهم وادخال من لا ذنب له مع ذوى القربى بحق سب السابقين الاولون وتقرأ أخبار مصرعه التي كثير منها كذب وكان قصد من سب ذلك فتح باب الفتنة والفرقة بين الآله فان هذا ليس واجبا ولا مستحبا باتفاق المسلمين بل احداث الجرع والنساجه للصائب القديمة من أعظم ما حرمة الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة هم اقومهم الشعة المنتصرين للحسين وكان رأسهم المختار بن عبيد الكذاب وقومهم الناصبة للبغضين لعلي رضي الله عنه وأولاده ومنهم الحجاج بن يوسف الثقفي وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال سيكون في نقيض كذاب ومبير فكان ذلك الشعي هو الكذاب وهذا الناصي هو البشير فأحدث أولئك الحزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائرته قال حرب الكرماني سألت أجد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له وليس له اسناد ثابت الامار واسماعيل بن عيينة عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه انه قال لغنا انه من وسع على أهله الحديث وابن المنتشر كوفي جمعه ورواه عن لا يعرف وروا أنه من اكتمل يوم عاشوراء لم يمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام فصار قوم يستحسون يوم عاشوراء الا اكتمال والاغتسال والتوسعة على العيال واتخاذ طعمة غير معتادة وهذه بدعة أصلها من المتعصين بالباطل على الحسين رضي الله عنه وثلاث بدعة أصلها من المتعصين بالباطل وكل بدعة ضلالة ولم يستحب أحد من الأئمة الاربعة وغيرهم لا هذا ولا هذا ولا في شيء من استحباب ذلك بحجة شرعية بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويستحب أن يصام معه التاسع ومنهم من يكره افراذه بالصيام كما قد بسط في موضعه والذين نقولوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب كإزادوا في قتل عثمان وكأزادوا في تعذيبه من الحوادث وكأزادوا في المغازي والقنوجات وغير ذلك والمصنفون في أخا قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم كالبيروني وابن أبي الدنيا وغيرهما ومع ذلك فيما يروونه آثار متقطعة وأمور باطلة وأما ما يرويه المصنفون في المصرع بلا اسناد فالكذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل جل رأسه الى قدم عبيد الله بن زياد وأنه نكت بالقبض على ثيابه وكان المجلس أنس بن مالك رضي الله عنه وأبو رزة الأسلمي في صحيح البخاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أتى عبيد الله بن زياد رأس الحسين فعمل في طست فعمل ينكت وقال في حنث شيئا فقال أنس كان أشبههم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان مخضو بالوسمة وفيه أيضا عن أبي نعم قال سمعت ابن عمر وسأله رجل عن المحرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق نسألكم عن قتل الذباب وقد قتلتم ابن بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

النتيجة مورد نزاع والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تسميته بالقديم بل المستترفة ومن سلك سبيلهم غالب ما يسمونه بالقديم وان كل من المعتزلة وغيرهم من لا يسميه بالقديم وإن سماه بالآزلي وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه كما أن الفلاسفة المتأخرين الإلهيين غالب ما يسمونه بواجب الوجود والمقتضون منهم غالب ما يسمونه بالعلة الأولى والمبدأ الأول فإذا اقر المقرر أن ماوجب قدمه امتنع علمه كل من العلوم أن الذب القديم الواجب الوجود يمتنع عدمه تعالى وليس عند المسلمين قديم قائم بنفسه غيره حتى يقال الله يمتنع عدمه والمتفلسفة

وسلم هاريجاتى من الدنيا وقد روى بإسناد مجهول أن هذا كان قد مات زيدا أن الرأس حل إليه وأنه هو الذى نكت على ثيابه وهذا مع أنه لم يثبت فى الحديث ما يدل على أنه كذب فإن الذين حضر وانكته بالقضيب من العصابة لم يكونوا بالشام وإنما كانوا بالعراق والذى نقله غير واحد أن يزيد لم يرم بقتل الحسين ولا كان له غرض فى ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه كما أمر بذلك معاوية رضى الله عنه ولكن كان يختار أن يتبع من الولاة والخر وجعله فلا يقدم الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه طلب أن يرجع إلى يزيد ويرجع إلى وطنه أو يذهب إلى الشمر فتعوم من ذلك حتى يستأسر قفالا ويحرق قتل مظلوما شهباء رضى الله عنه وإن خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد لعن الله أن مرجانة يعنى عبيد الله من زياد ما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لم قتله وقال قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدين قتل الحسين وأنه جهر أهله بأحسن الجهار وأرسلهم إلى المدينة لكنه مع ذلك ما انتصر الحسين ولا أمر بقتل قاتله ولا أخذ بثأره وأما ما ذكر من سب نساءه والدوران بهم فى البلدان وحلهم على الجبال بغير أفتاب فهذا كذب وباطل مامسى المسلون والله الحمد هاشمية قط ولا استعملت أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبى بنى هاشم قط ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيرا كما تقول طائفة منهم أن الخجاج قتل الأشراف يعنون بنى هاشم وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم مطعون فيه فقال على منبره أن الخجاج قتل الأشراف كلهم بل قتل تساتهم رجل فكنوا منهم رجلا فهو لا من أولاد أولئك وهذا كله كذب فإن الخجاج لم يقتل من بنى هاشم أحدا قطع كثرة قتله لغريهم فإن عبد الملك أرسل الله يقول له يا أبا بنى هاشم أن تعرض لهم فقدرا بى بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم وأما قال ولكن قتل الخجاج كثيرا من أشراف العرب أى سادات العرب ولما سمع الجاهل أنه قتل الأشراف وفى نفسه أن الأشراف الهاشميون أو بعض الهاشميين فى بعض البلاد أن الأشراف عندهم ولد العباس وفى بعضها الأشراف عندهم وأعلى ولفظ الأشراف لا يتعلق به حكم شرعى وإنما الحكم يتعلق ببنى هاشم كهرم الصدقة وأنهم لم يمدحوا على الله تعالى عليه وسلم وغير ذلك والخجاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو أمية حتى زعموا منه أنهم معظومون لبنى هاشم وفى الجله فإى يعرف فى الإسلام أن المسلمين شؤوا امرأة يعرفون أنها هاشمية ولا سبى عيال الحسين بل لما دخلوا دار يزيد قامت الناحية فى بيته وأكرهم وخبرهم بين المقام عنده والذهب إلى المدينة فاختروا الرجوع إلى المدينة ولا طيف برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس هذا موضع بسطه وأما ما ذكر من الأحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلارب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب وأن فاعل ذلك والراضى به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله لكن قتله ليس بأعظم من قتل من هو أفضل منه من النبيين والسابقين الأولين ومن قتل فى حرب مسلمة وكشبهاء أحد والذين قتلوا بغير معونه وقتل عثمان وقتل على لاسما والذين قتلوا بأهله كانوا يعتقدونه كافرا أو مرتدا وأن قتله من أعظم القربات بخلاف الذين قتلوا الحسين فانهم لم يكونوا يعتقدون كفره وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله ويرونه ذنباً عظيماً لكن قتلوا لغرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضاً على الملك وبهذا وغيره يتبين أن كثيرا مما روى فى ذلك كذب مثل كون السماء

القائلون يقدم الافلاك يقولون أنه يتبع علمها فهذه المقدمة وإن كانت صحيحة فى نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما ينقضها أو بما يستلزم ما ينقضها فإن نفس ما يستدل به عليها إذا ناقض قوله أمكن معارضته أن يبطل بحجته بالأعراض المركب لاسيما إذا اقتضى فساد قوله على التقديرين فمن كان من أصل قوله أن الفاعل المختار له أن يرجع أحد المقسودين على الآخر بلا مرجح أصلا مجرد كونه قادرا أو مجرد إرادته القديمة وقد روى ذلك جسم قديم قادر مختار يقبل الحركة والسكون كان يحركه بعد سكونه اللهم عسى أنه تحريكه لغيره فإن أمكن تحريكه لغيره مجرد كونه قادرا أو مجرد إرادته أمكن ذلك فى هذا الموضع ولا

أمطرت ما قال هذا ما وقع قط في قتل أحد مثل كون الحجرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تظهر قبل ذلك فإن هذا من الترهات فما زالت هذه الحجرة تظهر ولها سبب طبيعي من جهة النفس فهي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل إنما وقع جحرق الدنيا لا وجد تحت دمه عبط هو أيضا كذبين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قتله الحسين حتى عوقب في الدنيا فهذا ممكن وأسرع التوبة عقوبة النبي والنبي على الحسين من أعظم البقي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يذكر الوصية للسلفين في ولده الحسن والحسين ويقول لهم هؤلاء ديعني عندكم وأئزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فيحفظهما واجب بلارب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه خطب الناس بعد بدرى خباين مكة والمدينة فقال أتى نازل فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وأحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصا به كما ثبت في الصحيح أنه أدار كسائه على علي وفاطمة وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (وأما قوله) أنه كان يذكر الوصية بهما يقول هؤلاء ديعني عندكم فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولده في الخلق فإن ذلك إن أراده حفظهما كما يحفظ المال المودع فالرجال لا يودعون وإن كان كاستودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهما كنافي حضائيهما ثم لما بلغا رفع عنهما جبر الحضائفة فصار كل منهما في بدنه وان أراد بذلك أنه أراد أن الأمة تحفظهما وتحررهما فانه خير ما قاطوا وهو أرحم الراحمين وكيف يمكن واحدا من الأمة أن يدفع عنهما إلا قالت وإن أراد بذلك النعم من أذاهما بالعدوان عليهما ونصرهما ممن يبغي عليهما فلا ريب أن هذا واجب لمن هودنهما فكيف لا يجب لهما وهذا من حقوق المسلم على المسلم وحقهما أو كدمن حق غيرها (وأما قوله) وأئزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى فهذا كذب فإن هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكية بلارب زلت قبل أن يزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يولد الحسن والحسين فإن عليا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها إلا بعد عشرة بدر وكانت بدر في شهر رمضان سنة اثنتين وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة وأن المراد بها ما بينه ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش الأولى بينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة فقال لا أسألكم عليه أجرة إلا المودة في القربى الآن وتدوني في القرابة التي بيني وبينكم رواه البخاري وغيره وقد ذكر طائفة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والنسب من أصحاب أحد وغيرهم حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ومما بين ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فإن سورة الشورى جميعها مكية بل جميع آل حليم كلهم مكيات وعلى لم يزوج فاطمة إلا بالمدينة كما تقدم ولم يولد الحسن والحسين إلا في السنة الثالثة والرابعة من الهجرة فكيف يمكن أنهما لما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الغنى المقدسي ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة

ينع من ذلك الآن يقوم دليل على أن الجسم يمنع قبله أو أن القديم يمنع كونه يتحرك لكن هؤلاء لا يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحرك القديم إلا بهذا الدليل لم يمكنهم أن يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل إذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صادروا على المطلوب بجعلوا المطلوب في أثبات نفسه لكن غيروا العبارات وداروا والدورات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من واقعهم وفهم كلامهم حارالم يفقه علما ومن لم يفهمه وواقعهم كان جاهلا مقلدا لأقوام جهال ضلالا يظهرون أنهم من أعلم الناس بأصول الدين والكلام

في التصف من شهر رمضان هذا أصبح ما قبل فيه وولد الحسين لحسن خلود من شعبان سنة أربع من الهجرة قال وقيل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول ان الحسن ولد سنة اثنتين وهذا ضعيف فقد ثبت في الصحيح ان عليا يدخل بغلطة رضى الله عنها الا بعد عز وبقدر والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضى) وتوقف جماعة عن لا يقول بامانة في لعنتهم بل ما يقتل الحسين ونهب حريمه وقد قال الله عز وجل الالعة الله على الظالمين وقال ابو الفرج بن الجوزي من شيوخ الجفالة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال اوحى الله تعالى الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اني قتلت يحيى بن زكريا بسبعين ألفا واني قاتل يان بن تلسبعين ألفا وسبعين ألفا وحكى السدى وكان من فضلهم قال نزلت بكر بلاه ومعى طعام لتجارة قتلنا على رجل قتلنا عنده وبذا كرنا قتل الحسين وقتلنا مشركه أحد قتل الحسين الامات اقم مونة فقال الرجل ما لك بكدم ما تشركت في دمه وكنت منه قتلها وما صابني شيء قال فلما كان من آخر الليل اذا بأصابع قتلنا ما الخبر قالوا قام الرجل يصلح الصباح فاحترقت اصبعه ثم دبح الحريق الى جسده فاحترق قال السدى فانوا والله ان يته وهو حجة سوداء وقد سال مهناب يحيى أحد بن حنبل عن يز بدفقال هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقاله صالح ولد موما ان قوما ينسبوننا الى تولى يز بدفقال يا بني وهل يتولى يز بدأ حديق من الله واليوم الاخر فقال لم لا تلغنه فقال وكف لا لأن من لعنه الله في كتابه فقلت وأين لعن الله يز بدفقال في قوله تعالى فويل عيتم ان تولين أن تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم اولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم فهل يكون فساد أعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة أيام وسى أهلها وقتل جلعان وجوه الناس فهان من قر يش والانصار والمهاجرين من بلغ عددهم سبعمائة وقتل من لم يعرف من عبدوهم وأمة عشرة آلاف وخاض الناس في المعاصي وصلت الدماء الى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واستلأت الروضة والمسجد ثم ضرب الكعبة بالمنجنيق وهدمها وأحرقها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قاتل الحسين في نابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شديدها ورجلا من الاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربح يعود أهل جهنم الى درجهم من شدة تنذر بجهنم وهونها بالدقائق العذاب الالام كلما نفضت جلودهم بدلت اقلهم الجلود حتى يذوقوا العذاب لا يفتر عنهم ساعة ويسقون من جحيم جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلى وأذاني في عترتي

والجواب ان القول في لعنة يز بدف القول في لعنة أمثاله من الملوكة الخلفاء وغيرهم ويز بدخبرين غيرهم من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق الذي أظهر الانتقام من قتله الحسين فان هذا ادعى ان جبريل يأتيه وخبرين من الخجاج بن يوسف قاله أظلم من يز بدف اتفاق الناس ومع هذا يقال غاية يز بدو أمثاله من الملوكة أن يكونوا فاسقا فلعنة الفاسق المعين ليست ما موروا بها انما جاءت السنة بلعن الانواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البضة فتقطع يده وقوله لعن الله من أحدث حدثا أو آوى محدثا وقوله لعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقوله لعن الله الهمل والمحمل لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وساقها وشاربها أو كل غنما وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل انه جائز كقائل ذلك طافقتم

والعقبات ثم ان الرازي ذكر من جهة المتنازعين بان هذه البصوة الستة في امتناع كون الجسم أزليا متحركا التي تقدمت وتقدم اعترض الاموي عليها معارضة بان امتناع الحركة في الازل ان كان لذاتها يجب أن لا توجد أصلا وان كان لغيرها فنك المانع ان كان واجبا لذاته فكذلك وان كان واجبا لغيره عاد الكلام فيه وتسلل أو انتهى الى واجب الوجود ذاته ولزم امتناع زوال المانع (فان قلت) المانع هو مسمى الازل لانه ينافي المسبوق بالغير التي تقتضي الحركة وأنه زائل فيما لا يزال (قلت) السرد المذكور عائد في مسمى الازل أنه هل هو واجب لذاته أو غيره وأجاب الرازي عن هذه المعارضة فقال قوله صفة

أصحاب أجدوغيرهم كأي الفر ج من الجوزي وغيره وقيل أنه لا يجوز كإقال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أجدوغيرهم كأي بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أجدو كراهية لعن المعين كالحاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كإقال الله تعالى ألعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلا كان يدعى حمارا وكان يشرب الخمر وكان يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فصر به فأتى به مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلعه فانه يحب الله ورسوله فقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لعنة هذا المعين الذي كان يشرب الخمر معلا ذلك بانه يحب الله ورسوله مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقا فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا يجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لابد أن يحب الله ورسوله ولكن في المظهرين للاسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحبون الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه إذا مات لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ومن جوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق المعين فانه يقول يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه فانه مستحق للثواب مستحق للعقاب فالصلاة عليه لاستحقاقه الثواب والعنة لاستحقاقه العذاب واللغة البدعن الرحمة والصلاة عليه سب الرحمة فيرحم من وجوه يعبد عنها من وجوه وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامية والمرجئة والشيعة ومذهب كثير من الشيعة الامامية وغيرهم الذين يقولون ان الفاسق لا يتخلد في النار وأما من يقول بتخليده في النار من الخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة فهو لا عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب وقد استفاضت السنن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشفاعات يخرج منهم من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان وعلى هذا الأصل فالذي يجوز لعنة يز يدوأمثاله يحتاج إلى شقين إلى ثبوت أنه كان من الفاسق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأنه مات مصرا على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائرة والمنازع يطن في المقدسين لاسباب الأولى فأما قول الله تعالى ألعنة الله على الظالمين فهي آية عامة كآيات الوعيد بمنزلة قوله ان الذين ياكلون أموال الناس ظلما اعياء يكونون في بطونهم نارا وسيكونون سعيرا وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب العن والعذاب لكن قدر ترفع موجبه لمعارض راجع اما قربة واما حسنات ماحية واما مصائب مكفرة فمن أين يعلم الانسان أن يز يد أو غير من الظلم لم يقب من هذه أولئك تكون له حسنات ماحية تعفو ظلمه ولم يبتل بمصائب تكفر عنه وأن الله لا يقضه ذلك مع قوله تعالى ان الله لا يقض ان يشرك بهو يغفر مادون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم وأول جيش غزاها كان أميرهم يز يد وأول جيش عدم من لا مطلق وشمول المغفرة لا حاد هذا الجيش أقوى من شمول العقبة لكل واحد واحد من الظالمين فان هذا أخص والجيش معينون ويقال ان يز يد اغتاز القسطنطينية لاجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فان فزع هذا البساغ أن يلعن أكثر موتى المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين لم يأمر بعنتهم ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا الأموات

الحركة أزلية قلنا انه لا يلزم من أزلية العصة صحة الأزلية ولقائل أن يقول ما تعنى بقولك صحة الحركة أزلية أتعني به أنه وجود الحركة في الازل أم تعني به أنه في الازل يصح الحكم عليها بالصحة أما الازل فهو تسليم للطلوب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الذهنية فيناقضه يصح في الازل الحكم بالاستماع على المستمعات كما يصح الحكم بالجواز على الجائزات ثم يقال الحركة في الازل اما متعنة الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب واما ممكنة فان كانت معتنة فهو باطل كما تقدم وان كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلا فطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة في الازل ولم يرض أو الحسن الا مدى هذا الجواب الذي ذكره الرازي بـ

فانهم قد افضوا الى ما قدموا حتى انه قال لاسبوا امواتنا فتودوا احياء فلما كان قوم يسبون  
 ابا جهل ونحوه من الكفار الذين اسلم اثارهم فاناسوا ذلك آذوا قرايبه وامامان فله عن أحد  
 فلم يوصو الثابت عنه من روايته صالح قال ومثي رأيت أباك يلحن أحد الماقلين له ألا تلحن يزيد  
 فقال ومثي رأيت أباك يلحن أحد أو ثبت عنه أن الرجل اذا ذكر الحجاج وعجوس من الظلمه وأراد أن  
 يلحن يقول ألعنة الله على الظالمين وكره أن يلحن المعين باسمه ونقل عنه روايه في لعنة  
 يزيد وانه قال ألا لعن من لعنه الله واستدل بالأية لكبروا وانه منقطعة ليست ثابتة عنه  
 والآية لا تدل على لعن المعين ولو كان كل ذنب يلحن فاعله يلحن المعين الذي فعله للحن جمهور  
 الناس وهذا عزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانقضت  
 موافقه وهكذا للحن هذا ينبغي أن يكون زيد يفعل ما يقطع به الرحم ثم ان هذا يتحقق في كثير  
 من بني هاشم الذين تقاتلوا من العباسيين والعلبيين فهل يلحن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قرايبه  
 له لاسبوا بينه وبينه عدة آباء ألعنه بعينه ثم اذا لعن هؤلاء لعن كل من شبهه ألقاؤه وحشده  
 فيلحن جمهور المسلمين وقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا  
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم وعبدعما في حق كل من فعل ذلك  
 وقد فعل بنو هاشم بعضهم بعضا أعظم مما فعل يزيد فان قيل بموجب هذا لعن ما شاء الله من  
 بني هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أبو الفرج بن الجوزي فله كتاب في  
 اباحة لعنة يزيد فقه على الشيخ عبد المغيث الحرابي فله كان ينهى عن ذلك وقد قيل ان الخليفة  
 الناصر لما بلغه نهى الشيخ عبد المغيث عن ذلك قصد وسأله عن ذلك وعرف عبد المغيث انه  
 الخليفة ولم يظهر أنه يعلم فقال يا هذا أنا قد صدق كفا لئسنا الناس عن لعن خلفاء المسلمين  
 ولولاهم والافلو فخصنا هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن فانه يفعل أمورا منكرة أعظم  
 مما فعله يزيد فان هذا يفعل كذا ويفعل كذا ويجعل يعدد ما لم تلطفه حتى قال له ادع لي يا شيخ  
 وذهب وأما ما فعله بأهل الحره فقام بها لخلعوه وأخرجوا نوابه وعشيرته أرسل بهم مرة بعد  
 مرة يطلب الطاعة فامتنعوا فأرسل بهم مسلم بن عقبة المري وأمره اذ أظهر عليهم أن يبيع المدينة  
 ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم انكار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لاحد ان كتب الحديث  
 عن يزيد قال لا ولا كرامة وليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الاشراف  
 ولا بلغ عدد القتلى عشرة آلاف ولا وصلت السماء الى قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والى  
 الروضة ولا كان القتل في المسجد وأما الكعبة فان الله شرفها وأعظمها وجعلها محرمه فلم يمكن  
 أحد من اهانتها الا قبل الاسلام ولا بعد بل لما قصدها أهل القيل عاقبهم الله العقوبة المشهورة  
 كما قال تعالى ألم تركبوا لعل ربك ينزل بالاعمال القليل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم  
 طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجمعهم كصفصا كقول وقال تعالى ان الذين كفروا  
 وليصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن رد  
 فيه بالحجارة فليكن ذلك من عذاب ألم قال ابن مسعود رضي الله عنه لو هم رجل بعدن أبى أن يبعد  
 في الحرم لآذاقه الله من العذاب الا لم يردوا الامام أحلفي مستند موافقا ومرفوعا ومعلوم أن من  
 أعظم الناس كفرا القرامطة الباطنية الذين قتلوا الحجاج وألفوه في يروزهم وأخذوا الحجر الأسود  
 وبقى عندهم مدة ثم أعادوه وجرى فيه عبرة حتى أعيد ومع هذا فلم يسلطوا على الكعبة باهالة

ذكر جوابا آخر فقال وجوابه  
 أن يقال لا يلزم من امتناع الوجود  
 الا على الحركة لذاتها امتناع  
 الوجود الذي ليس بأزلي فذا ما هو  
 المتع غير أزلي وهو الوجود  
 الأزلي وما هو الجازم يمكن متعنا  
 وقال أن يقول هذا يستلزم  
 انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي  
 الى الامكان الذاتي بما لا يضبط لا  
 في الوجود ولا في العقل  
 فان الامكان الذاتي ثابت  
 بالضرورة والاتفاق ولما من وقت  
 يغير فيه الامكان الا والامكان  
 ثابت قبله لا في غاية فليس  
 للامكان ابتداء محدود بين ذلك  
 أنه قد يقال صحة الحركة أو امكان  
 الحره أو جواز الحركة اما أن  
 يكون له ابتداء واما أن لا يكون  
 فان لم يكن له ابتداء لم أنها لم تزل  
 جائزة ممكنة فلا تكون متعنة

فتكون جاذبة في الازل وان كان  
الجواز لها ابتداء فصار من  
وقت يقدره النحن الاول الجواز  
ثابت قبله فكل ما يقدر منه الجواز  
فالجواز ثابت قبله لاني غايه فعلم  
انه ليس الجواز بديه فيكون جواز  
ثبوت الحركة دائما لا ابتداءه  
ويثبت من ثبوت الجواز عدم  
الامتناع واذا قال القائل ان  
مسمى الحركة مجتمع في الازل قبل  
معنى هذا الكلام ان مسمى الحركة  
يتمتع ان يكون قبله حركة اخرى  
لا في اول وزوال الازل ليس موقوفا  
على تجدد امر من الامور فان  
التجديد هو من الحوادث فتكون  
الحركة مجتمع ثم صارت ممكنة  
من غير تجديد امر من الامور  
فان نسل المتجدد هو عدم الازل  
او انقضاء الازل او تحوّل قبل  
عدم الازل ليس شيئا كان

بل كانت معظمة مشرفة وهم كانوا من كفر خلق الله تعالى واما مسأله المسلمين من بني أمية  
وبني العباس وبنو ابيهم فلا ريب ان أحد امتهم لم يقصد اهانة الكعبة لانه لا يذول نائب عبد الملك  
الحجاج بن يوسف ولا غيره ما بل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وانما كان مقصودهم حصار ابن  
الزبير والضرب بالمجتبى كان له لا للكعبة ويزيلهم يهدم الكعبة ولم يقصد احراقها ولا هزولها  
باتفاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها لتغليها لقصدها عادت اوسنتها على الروح الذي وصفه  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد اصاب بعض ستارها  
فتحجر بعض الحجارة ثم ان عبد الملك امر الحجاج باعادتها الى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم الا ما زاد في طولها في السماء فأمره ان يدعه فهي على هذه الصفة الى  
الآن وهدم مسئلة اجتهدية فان ابن الزبير ومن وافقه من السفراء واعادتها الى الصفة التي  
ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة لولان قومك حديث عهد بجاهلية  
لنقضت الكعبة وجعلتها على أساس ابراهيم فان قرش شاحن بنت الكعبة استقصرت وجعلت  
لها خلفا قال الجاهلي يصفي بابا وعنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
لولان قومك حديث عهد بجاهلية او قال بكفر لانقضت كثر الكعبة في سبيل الله وجعلت بابها  
بالارض ولا دخلت فيها من الحجر وفي رواية في جميع مسلم وجعلت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا  
ولزيت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطية بن ابي رباح قال لما احترق البيت  
زمن من يدين معوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمرهما كان ترك ابن الزبير حتى قدم الناس  
الموسم يريدان يجرّهم على أهل الشام فلما صدر الناس قال ايهما الناس أشرف واعلى في الكعبة  
أنقضها ثم انني بناءها ثم اصلي ما وهي منها قال ابن عباس رضي الله عنهما قال في غفرك لى فيها رأى  
أرى ان تصلي منها ما وهي وندع بناء أسلم الناس عليه وأعجبا أسلم الناس عليها وبعث عليها  
التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يجده  
فكيف يستدركم اني مستخبر رى نلائم عازم على امرى فلما مضت السلائ اجمع امره على  
أن ينقضها فقاماه الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه امر من السما حتى يصعد رجل فأنقذ  
منه حجارة فلما لم يره الناس أصابه شئ يتابعوا فنقضوه حتى بلغوا الارض فجعل ابن الزبير أعمدة  
فستر عليها السور حتى ارتفع بناؤه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لولان قومك حديث عهد بكفر وليس عندى من النفقة  
ما يقوئنى على بناءه لكننى أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع وجعلت لها بابين بابا يدخل الناس  
منه وبابا يخرجون منه قال فاما اليوم أحدهما أنفق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس  
أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظرا اليه الناس فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانمائة وعشر  
ذراعا فلما زاد فيه استقصره فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابين باب يدخل منه وباب  
يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك بذلك ونحضره ان ابن الزبير قد وضع  
البناء على أس نظرا اليه العدول من أهل مكة فكتب اليه عبد الملك ان الناس من طلع ابن الزبير  
في شئ أو ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فزاد الى بناءه وسد الباب الذي فيه  
فنقضه وأعاد الى بناءه وعن عبد الله بن عبيد قال وقد احدث ابن عبد الله على عبد الملك من  
مر وان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن أبأحبب بنى ابن الزبير مع من عائشة رضي الله عنها

ما كان زعمهم أنه سمع منها قال الحارث بن أناس سمع منها قال سمعنا تقول ماذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إن قريمتك استقصروا من بنيان البيت ولولا أحدنا تعهدهم بالنشر لأعدت مآثر كرامته فان هذا لقومك من بعدى أن يمتنعوا فلهي لا ريبك مآثر كرامته فأراها قريما من سبعة أدرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الوليد بن عطاء عن الحارث في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولطفت لها بين موضوعين بالارض شرقا وغربا وهل تدبرين لم كان قومك رفعوا بابها قلت لا قال تعززا لا يدخلها الا من أرادوا فكان الرجل اذا هو أراد ان يدخلها يدعونه يرتقي حتى اذا كان بداخلها دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث أنت سمعنا تقول هذا قال نعم فنكت ساعة بعصاه ثم قال ودبت أنى تركته وما تمحل وذكر البصري عن يزيد بن رومان قال شهدت ابن الزبير حين هلمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس ابراهيم كاسنة الابل قد كراز بالذئسة أدرع أو نحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى رأوا اقراره على الصفة التي كانت عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم لما قتل ابن الزبير رأى عبد الملك أن تعاد كما كانت لاعتقاده أن ما فعله ابن الزبير لما استدله فيه ولما بلغه الحديث ودأنه تركه فلما كانت خلافة الرشيد رجه الله شاور مالك بن أنس في أن يفعل كفاعل ابن الزبير فأشار عليه أن لا يفعل ذلك وقيل عن الشافعي انه رجع فعل ابن الزبير من الامراء والعلماء الذين رأوا هذا وهذا معظومون للكعبة مشرفون لها انما يقصدون ما ربه وأحب اليه الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد اهانة الكعبة ومن قال أن أحدنا من خلق الله يقصد ربي الكعبة بمخضبي أو عذرة فقد كذب فان هذا لم يكن لافي جاهلية ولا في اسلام والذين كلوا كفارا لا يحترمون الكعبة كاصحاب الفيل والقرامطة لم يفعلوا هذا فكيف بالسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضا فلو صدروا العباد لله أن أحدنا يقصد اهانة الكعبة وهو قادر على ذلك لم ينجح اليه ما لم ينجح بل يمكن تخريبها بدون ذلك كما تخرب في آخر الزمان اذا أراد الله أن يقيم القيمة فيضرب بيته ويرفع كلامه من الارض فلا يبقى في المصاحف والغلو بقرآن ويعتبر بمجاهدية فقطض روح كل مؤمن ومؤمنة ولا يبقى في الارض خير بعد ذلك وتخريبها بان يسلط عليها ذال السويقتين كافي الصبيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يخرب الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة وروى البصري عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كفى به أسود أخف يقلعهما حجرا وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد قال ابن عباس رضي الله عنهم ما لوترك الناس الحج سنة واحدة لم يأنفوا وقالوا جمع الناس على أن لا يحجروا السقط السما على الارض ذكره الامام أحمد في المسائل ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحدان الحج كل عام فرض على الكفاية والمخنيق اغارهم به ما لا يقدر عليه بدونه كجاري النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمخنيق لما دخلوا حصنهم واستعوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجاره وأصحابه بالسعد الحرام مومهم بالمخنيق حيث لم يقدر واعلمهم بدونه ولما قتل ابن الزبير دخلوا بعد هذا الى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة وجمع الحاج بن يوسف ذلك العام بالناس وأمر عبد الملك بن مروان أن لا يخالف ابن عمر في أمر الحج فلو كان قصدهم بالكعبة شرافوا ذلك بعد

موجودا فقدم ولا ممدوما  
فوجدنا معنى الاذلي في الماضي  
بمضى الابدق المستقبل فبالس  
بازلي فهو متجدد ما حدث فاذا قيل  
يشترط في جواز التجدد الحادث  
تجدد التجدد الحادث كان المعنى  
أنه يشترط في امكان الشيء ثبوته  
ومن المعالوم ان ثبوته كاف في  
امكانه يوضح هذا ان القائل اذا  
قال كل ما يسمى متجددا حادثا اما  
أن يكون ممكنا في الازل واما أن  
لا يكون فان كان ممكنا بطل القول  
بامتناعه في الازل وان كان ممكنا  
فمحصار ممكنا ان انقلاب الشيء من  
كونه ممكنا الى كونه ممكنا من غير  
تجدد شيء أصلا واذا كان القول  
بحدوث الحوادث بلا سبب ممكنا  
لاستلزامه ترجيح أحد طرفي الممكن  
بلا مرجح فالقول بتجدد الامكان  
والجواز أو حدوث الامكان



أن عتقوا منها كانهم لم يعتكروا من ابن الزبير قتلوه (وأما الحديث الذي رواه) إن قاتل الحسين في ثوب من ثوب عليه نصف عذاب أهل النار وقد شدت يده ورجلاه بسلاسل من ثوب ينكس في النار حتى يقع في قبر جهنم وله ربح يعوذ منه أهل النار إلى درهم من شدة تنزيحه وهو فيها خالد إلى آخره فهذا من أحاديث الكذابين الذين لا يستحيون من المجازفة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار أو بقدر نصف عذاب أهل النار وأين عذاب آل فرعون وآل المائدة والمنافقين وسائر الكفار وأين قسلة الأبياء وقسلة السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم إنعام قاتل الحسين فهذا الغلو الزائد يقال بغلو الناصبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وأنه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أنا كرم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأنتم من كل زور وامسك وأهل السنة والجماعة يردون غلو هؤلاء وهو لا يؤيدون أن الحسين قتل مغلا مشيدا والذين قتلوه كانوا طالبين معسدين وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يأمر فيها بقتل المارق الجماعة لم تتناولوه فله رضى الله عنه لم يفرق الجماعة ولم يقتل إلا هو طالب الرحوم إلى طرده وإلى الشغل وإلى الرد داخل في الجماعة معرض عن التفرق بين الأمة ولو كان طالب بذلك أقبل الناس لوجب أجابته إلى ذلك فكيف لا يجب أجابة الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجز حجه وإسما كنه فاعلان أسر وقتله (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وأذاني في عترتي كلام لا ينقله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسب إليه إلا جاهل فان العاصم لم يمس الحسين وغيرهما من الأيمان والتقوى أعظم من مجرد القراءة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتى بما يبيع قتله أو قطعه كان ذلك جائزا بإجماع المسلمين كما ثبت في الصحيح أنه قال إنما أهل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها فقد ذكر أن أعرس الناس عليه من أهله وأتى بما يوجب الحد لاقامه عليه فلو زنى الهاشمي وهو محسن ربح حتى يموت باتفاق علماء المسلمين ولو قتل نفسا عدا واما محض الحزق قتله وإن كان المقتول من الحبشة أو الروم أو الترك أو الديلم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تنكأ فادماؤهم فدماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا أحرارا مسلمين باتفاق الأمة فلا فرق بين أراق دم الهاشمي وغير الهاشمي إذا كان بحق فكيف يخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دماؤهم فإن الله حرّم قتل النفس الابحى فالمقتول بحق لم يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا وغير هاشمي وإن قتل بغير حق فن يقتل مؤمنا متعديا فجزأوه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدا عذابا عظيما قال العاصم للبراء والمبجع الهاشمي شرا فيه بنو هاشم وغيرهم فلا يضيف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا منافق يتعدى حق نبوته وأجاهل لا يعلم العدل الذي بعثه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من أذاني في عترتي فإن أبا ذر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترته وأمنه وسنته وغير ذلك وبالله التوفيق

والجواز بسلاسل حادث أولى بالامتناع إذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة إلى كل ما يقتضي كل وقت وإذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقتضي الأوقات كسبها إلى الوقت الآخر امتنع اختصاص أحد الوقتين لجواز الحقيقة فيه دون الوقت الآخر وإذا امتنع الاختصاص بالانحصار ولا اختصاص لزم أما الامتناع في جميع الأوقات وهو باطل بالحس والإجماع فلم يمكن الامتناع والجواز في جميع الأوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينظم ما ذكره من المعارضة بعبارة لا يرد عليها ما ذكره بأن يقال إن قيل إن الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وإن قيل إنها كانت ممكنة ثم صارت ممكنة فالامتناع أماناتها وأما لوجب

(فصل قال الرافضي) فليظن العاقل أي القرعيتين أحق بالأمن الذي نزل الله وملائكته

وأنبأهموا أنفسهم وزعم الشريعة عن المسائل الرديئة ومن يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على أنفسهم  
ويذكر كرامة غيرهم أم الذي فعل ضد ذلك واعتقد خلافه

(والجواب) أن يقال ما ذكرتموه من التنزيه اغما هو تعطيل وتنقص لله ولا تنبيه بيان ذلك  
أن قول الجهمية نفاة الصفات يتضمن وصف الله بسلب صفات الكمال التي يناسب فيها الجادات  
والعدومات فإذا قالوا أنه لا يقوم به حياة ولا علم ولا قدر ولا كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض  
ولا رضا ولا ضغط ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كما هو قد شبهوه  
بالجادات المنقوصات وسلبوه صفات الكمال فكان هذا تنقصا وتعطila لتنزيهها وانما التنزيه  
أن ينزه عن النقصات المنافية لصفات الكمال فينزه عن الموت والسنة والنوم والعجز والجهل  
والحاجة كآخرة نفسه في كتابه فيصير له بين اثبات صفات الكمال ونفي النقصات المنافية للكمال  
وينزه عن مماثلة شيء من المخلوقات في شيء من صفاته وينزه عن النقصات مطلقا وينزه عن صفات  
الكمال أن يكون فيها مثل من الامثال وأما الانبياء فأنكم سلبتموهم ما أعطاهم الله من  
الكمال وعلاو الدرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال الماهو إلى كمال مكره كنز  
ما أخبر الله به من ذلك وحرقت الكلم عن مواضعه ونظمتم أن انتقال الآدمي من الجهل إلى العلم  
ومن الضلال إلى الهدى ومن الغي إلى الرشاد تنقصا ولم تلعلوا أن هذا من أعظم نعم الله وأعظم  
قدرته حيث ينقل العباد من النقص إلى الكمال وأنه قديكون الذي ينوق الشر والخير ويعرفهما  
يكون حبه للخير وبغضه للشر أعظم من لا يعرف الا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما  
تنقص عري الاسلام عرفه ورة اذا نشأ في الاسلام لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة فمن  
الفضائل التي يستحب من ذكرها لاسباب الامام المعصوم الذي لا يتنقصه لا في دين ولا دنيا ولا تنزيه  
الشريعة عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسئلة رديئة بخلاف الرافضة  
فان لهم من المسائل الرديئة ما لا توجد لغيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة بإهمال الصلاة على  
أنهم ويذكر كرامة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يجب الصلاة على الأئمة الاثني عشر وعلى  
واحد من غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم ومن غيرهم واما أن يكون المراد وجوب  
الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان أراد الاول فهذا من أعظم ضلالهم وخرابهم  
عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فان نحن وهم فعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يصلوا على الاثني عشر لا في الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد  
من المسلمين يفعل شيئا من ذلك على عهد ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا بأسناد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن  
يقتض أحد من الاثني عشر اما فضلا عن أن يجب الصلاة عليه في الصلاة وكانت صلاة المسلمين  
في هذه محبة بالضرورة والإجماع فمن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة وبطل الصلاة  
بإهمال الصلاة عليهم فقد غير دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبدل كما بدلت اليهود والنصارى  
دين الانبياء وان قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم بنو هاشم  
وأزواجه وكذلك بنو المطلب في أحد القولين وأكثر هؤلاء منهم الامامية فاهم بدمون ولد

واجب بذاته وعلى التقديرين  
فليس دوام الامتناع وان كان  
لاذاتها ولا لموجب بذاته فلا بد أن  
يكون الامتناع لآخر واجب  
بغيره وحيث في الكلام في ذلك  
المانع كالكلام في غيره ويزم  
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع  
ان كان ممكنات جواز التسلسل  
وأمكن القول بتسلسل الحوادث  
وان كان تسلسل الموانع ممتمعا  
بطل كون الامتناع بتسلسل وقد  
بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره

العباس لا سيما خلفاؤهم وهم من آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون من يتولى أبابكر وعمر  
وجعفر وبني هاشم يتولون أبابكر وعمر ولا ينبرأ منهم صحيح النسب من بني هاشم إلا أن فرق قليل بالتسمية  
إلى كفرة بني هاشم وأهل العلم والدين منهم يتولون أبابكر وعمر رضي الله عنهما ومن العجب من  
هؤلاء الأفاضة أنهم يدعون تعظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سعيوا في محي النثر  
الكفر لآل في تعداد دار الخلافة حتى قتلوا الكفر من المسلمين ما لا يحصى إلا الله تعالى من بني  
هاشم وغيرهم وقتلوا الخليفة العباسي وسبوا النساء الهاشميات وصبيان الهاشميين فهذا هو الغرض  
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بل لا ريب وكان ذلك من فعل الكفار بمعاونة الرافضة وهم الذين  
سعيوا في الهاشميات وعمرهم إلى يزيد وأمثاله فإني سئلت على غيرهم يعيب الأوهو فيهم أعظم  
وقد ثبت في الصحيح والمسانيد والسفن من غير وجه أن المسلمين سألو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد  
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد وفي لفظ وعلى  
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح أنه قال إن الصدقة لا تحل لحد ولا لآل محمد ولا لآل محمد وثبت في الصحيح  
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة  
والسلام أن يؤلها على الصدقة فقال إن الصدقة لا تحل لحد ولا لآل محمد ولا لآل محمد وأما في الناس  
فتين أن ولد العباس وولد الحرث بن عبد المطلب من آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحيح  
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال أنما بنو هاشم وبنو المطلب شي واحد  
انهم لم يفرقوا في جاهلية ولا إسلام وهو لأبعد من بني العباس وبني الحرث بن عبد المطلب  
فهؤلاء كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بني العباس وبنو الحرث بن عبد المطلب  
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في الصلاة ويستحقون من الخس واختلفوا في  
بني المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على  
قولين هسار وابتان عن أحمد أحدهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية أنه تحرم  
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحمد في المنصوص عنه وهو اختيار الشريفة أبي  
جعفر بن أبي موسى وغيرهم من أصحابهم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وفي بني المطلب  
روايتان وكذلك أزواجه هل هن من آل الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحمد في روايتان وأما  
عنتي أزواجه كبرية فصل لهن الصدقة بالاجماع وإن حرمت على موالى بني هاشم وعند طائفة  
أخرى من أصحاب مالك وأحمد وغيرهم أمته وعند طائفة من الصوفية هم الانقياء من أمته  
ولم يأمر الله بالصلاة على معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وأوصى على بعض أهل  
بيته دون بعض كالصلاة على ولد العباس دون علي أو العكس لكن محال للشيعة فكيف إذا  
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم إبطال الصلاة بترك الصلاة على هؤلاء من الجانب  
والفقه استأثروا في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجهوهم  
لا يوجبوا من أوجبها وجوب الصلاة عليه دون آله ولو أوجب الصلاة على آله عموما لم يجز أن  
يجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيها إذا قالوا قوم

فلا يكون الامتناع ثابتا في الأزل  
فثبت نقيضه وهو الامكان  
وايضاح ذلك بعسارة أخرى أن  
يقال مسمى الحركة أما أن يكون  
ممتعا في الأزل وأما أن لا يكون  
فلن لم يسكن ممتعا في الأزل ثبت  
امكانه فيكون مسمى الحركة ممكنا  
في الأزل وإن كان ممتعا في الأزل  
فلمتنعه أمان نفسه وأما لو جوب  
واجب بنفسه أو لازم لواجب  
وجبت فلا يزول الامتناع وإن  
كان لمضى متسلسل لزم جواز

معين في الصلاة هل تبطل صلاته على قولين وان كان الصحيح أنها لا تبطل ولأن يجعل مناط  
الوجوب كونهم أئمة ولهذا لم يوجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا أنهم ولا غيرهم لأن المحجب هذا من البدع المصلحة المخالفة لشرعية الله تعالى كما أن  
الشهادتين ليس فيهما الا ذكر الله ورسوله لا في الآذان ولا في الصلاة ولا غير ذلك فلو ذكر في  
الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك ابطال الصلاة بالصلاة  
على أئمة المسلمين قول باطل فانه لو دعي لمعين أو عليه في الصلاة بدعاً جائز لم تبطل الصلاة عند جماهير  
العلماء فانه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في صلاته اللهم أنجز الوليد بن  
الوليد وسليمان بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعله عليهم  
سنين كسني يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن رعداً وكوان وعصية فقد دعا في صلاته  
القوم معينين بأسمائهم ودعا على قبائل معينين بأسمائهم في أبطال الصلاة مثل ذلك كان فساد  
قوله كفساد قوله يلجأ بالصلاة على باس معينين وأهل السنة لا يوجبون هذا ولا يحرمون  
هذا انما يوجبون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما ان أراد انه تجب  
الصلاة على آل محمد دون غيرهم فيقال أولاً انه فيه تراعي العلماء فذهب الاكثرين أنه لا يجب  
في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أنه وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد  
في إحدى الروايتين عنه وادعى بعض الناس وهو الطحاوي وغيره أن هذا اجماع قديم والقول  
الثاني أنه تجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في  
الرواية الثانية عنه ثم على هذه الرواية هل هي ركن أو واجب تسقط بالسهو عنه أو جدرها يتان  
وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها بالقول المأثور وهو  
أحمد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا تجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب القول بل  
منهم من لا يوجب الا الصلاة عليه دون أنه كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا  
لتجب الصلاة على آل محمد وأدعى أن في هذه المسئلة تراعى مشهوراً فيقال على تقدير وجوب  
الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخص بصالحهم فصلا عن أن تخص عن  
هو معصوم بل تناول كل من دخل في آل محمد كأن الساء المؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
والمسلمات يتناول كل من دخل في الإيمان والاسلام ولا يلزم من الدعاء للمؤمنين عموماً ولا لاهل  
البيت عموماً ان يكون كل منهم برآ فيقال بالدعاء لهم طلباً للاحسان الله تعالى اليهم فتصله عليهم  
وقض الله سبحانه واحسانه يطلب لكن يقال ان هذا حق لا محذور الله به ولا ريب أن  
لا محذور في الله تعالى عليه وسلم فحقاً على الأمة لا يشر كهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة  
الحبة والموا لا ما يستحقه سائر قريش كأن قريشاً يستحقون من الحبة والموا لا ما لا  
يستحقه غير قريش من القبائل كأن جنس العرب يستحق من الحبة والموا لا ما لا يستحقه  
سائر اجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش  
على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المخصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وعلى  
هذا أدلت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان الله اصطفى قريشاً

التسلسل وهو يستلزم بطلان  
الاصل الذي بني عليه امتناع  
تسلسل الحوادث وسر هذا الدليل  
أن الازل ليس هو شيئاً معينا محدداً  
ولكن مامن وقت يقدر الاوقله  
شيء آخر ولم جراً وهذا هو التسلسل  
فلا يلزم بتحقيق الازل التسلسل  
لكن قد يقال تسلسل العدميات  
ليس كتسلسل الوجوديات بل  
تسلسل العدميات يمكن بخلاف  
تسلسل الوجوديات ويكون

من كتابه واسطفي بن هاشم من قر يش واسطفي من بن هاشم وقوله في الحديث الصحيح  
الناس معادن كعبدان الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا افقهوا  
وأما ذلك وذمت طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من أهل  
الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد وهذا  
القول يقال له مذهب الشعوبية وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع كما سطر في موضعه  
وبين أن تفضيل الجسلة على الجسلة لا يقتضي تفضيل كل فرد على كل فرد كما أن تفضيل القرن  
الاول على الثاني والثالث على الثالث لا يقتضي ذلك بل في القرن الثالث خيرون كثير من القرن  
الثاني وأما تنازع العلماء هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم على قولين ولرب أنه قد  
ثبت اختصاص قر يش بحكم شرعي وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى  
هاشم بغيرهم بالصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من التي عند كثر العلماء وبنو المطلب معهم  
في ذلك فالصلاة عليهم من هذا الباب فهم محصوصون بأحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت  
لواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا أو مانفرا ترتب الثواب والعقاب على القرابة  
ومدح الله عز وجل للشخص المعين وكرامته عند الله تعالى فهذا الاثر فيه السبب وانما يؤثر فيه  
الايمن والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت في  
الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا  
نسألك قال فوسف بنى الله ابى يعقوب بنى الله ابن اسحق بنى الله ابن ابراهيم خليل الله قالوا ليس  
عن هذا نسألك قال أفن معادن العرب نسألك في خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا  
افقهوا وثبت عنه في الصحيح أنه قال من بطأ عمله لم يرسعه ونسبه رواه مسلم ولهذا اثني الله في  
القرآن على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وأخبر أنه رضى عنهم كما ثبت على المؤمنين  
عموما فيكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وكذلك كونه عن أمم بالنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وحجبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم هم متفاوتون في العصبية  
فاقومهم عما أمر الله به ورسوله في العصبية أفضل ممن هو دونه كفضل السابقين الاولين على من  
دونهم وهم الذين أنفوا عن قس قبل الفتح وقاتلوا ومنهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكثر من ألف  
وأربعمائة وهؤلاء لا يدخل النار منهم أحد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وأما من قرابة فلم يعلق بها ثواب ولا عقاب ولا مدح أحد إلا بعد ذلك وهذا  
لا يتناقض ما ذكرنا من أن بعض الاجناس والقبائل أفضل من بعض فان هذا التفضيل معناه كما  
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معادن كعبدان الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية  
خيارهم في الاسلام اذا افقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب ومعدن فضة كان معدن  
الذهب خيرا لانه مظنة وجود أفضل الاخرين فيه فان قدر أنه تعطل ولم يخرج ذهباً كان ما يخرج  
الفضة أفضل منه فالعرب في الاجناس وقر يش فيها ثم هاشم في قر يش مظنة أن يكون فيهم  
أخيراً أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
لا يمانع أحد في قر يش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب وكان في قر يش الخلفاء

حدوث الحوادث موقوفة على  
تسلسل العدميات فيقال ان لم يكن  
تسلسل العدميات أمراً محققاً فلا  
حقيقة فيكون امكان حدوث  
الحوادث موقوفة على ما لا حقيقة  
له وهذا باطل وان كان تسلسلها  
أمراً محققاً فقد ثبت أن تسلسل  
الامور المحققة جائز وأنه أنزلي مع أن  
كل واحد من تلك المسلسلات ليس  
بأزلي وهذا ينقض ما ذكره في  
امتناع تسلسل الحوادث فيهم بين

الراشدون وسائر العشرة وغيرهم عن لا يوجب له تطهير في العرب وغير العرب وكان في العرب من  
السابقين الأولين من لا يوجب له تطهير في سائر الأجناس فلا بد أن يوجب في الصنف الأفضل مالا  
يوجب مثله في الفضول وقد يوجب في الفضول ما يكون أفضل من كثير مما يوجب في الفضائل  
كما أن الأبياء الذين ليسوا من العرب أفضل من العرب الذين ليسوا بأبياء والمؤمنون المتقون  
من غير قرين أفضل من القرنيين الذين ليسوا مثلهم في الإيمان والتقوى وكذلك المؤمنون  
المتقون من قرين وغيرهم أفضل من ليس مثلهم في الإيمان والتقوى من بني هاشم فهذا  
هو الأصل المعتبر في هذا الباب دون من أتى فضيلة الانساب مطلقا ودون من ظن أن الله تعالى  
يفضل الإنسان بسببه على من هو مثله في الإيمان والتقوى فضلا عن هو أعظم إيمانا وتقوى  
فكلا القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جملة وفضيلة لأجل المظنة  
والسبب والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعين وتحقيق وغاية فالأول يفضل به لانه سبب  
وعلازمة ولان الجملة أفضل من جملة تساويها في العدد والثاني يفضل به لانه الحقيقة والغاية  
ولان كل من كان أتقى لله كان أكرم عند الله والشواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد  
وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة ولان الله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه فلا يسند بالانساب  
والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الأولين أفضل من الصلاة على آل محمد لان ذلك  
اخبار رضا الله عنهم فالرضا قد حصل وهذا طلب وسؤال ما لم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه  
وسلم قد أخبر الله عنه أنه يصلي عليه هو وملائكته بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فلم  
تكن فضيلته بمجرد كون الأئمة يصلون عليه بل بأن الله تعالى وملائكته يصلون عليه بخصوصه  
وان كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموما كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي  
يصلي عليكم وملائكته ليخبرنكم من الظلمات الى النور ويصلون على معلم الناس الخير كافي  
الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان  
أكل الناس فيما يستحق به الصلاة من الإيمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه  
خبرا وأمر احاسية لا يوجب مثلها لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فبنو هاشم لهم حق وعليهم حق  
وانه تعالى اذا أمر الإنسان بما امر به غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك بل ان امتثل ما أمر  
الله به كان أفضل من غيره بالطاعة كولاية الأمور وغيرهم عن أمر بما يؤمر به غيره من اطاع منهم  
كان أفضل لان طاعته أكل ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه في التقوى أفضل منه ولهذا  
فضل الطاعة الراشدون على سائر الناس وفضل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء لان  
الله أمر الخلفاء بما امر به غيرهم فقاموا من الأعمال الصالحة بما لم يقم غيرهم نظيره فصاروا  
أفضل وكذلك أرواح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لمن يأت منكرا فباحة مينة  
يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسرا ومن يقتل منكرا لله ورسوله وتعمل صالحا  
نوتها أجرها مرتين وأعتدنا لها رزقا كريما ومن الله المحدثين لله ورسوله وعلمنا صالحا فاستحقق  
الاجر مرتين فصرن أفضل لطاعة الأمر لا مجرد الأمر ولو قدروا العباد بالله أن واحدة تأتي بفاحشة  
لضعف لها العذاب ضعفين وقدرى عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم جاثقا في آل البيت

أمرين اما أن يقولوا بالترجيح بلا  
مرجح واما أن يقولوا بجواز  
التسلسل وهذا بعينه هو الذي  
يلزمهم في قولهم انه لا بد للعوائد  
من ابتداء فكما أنهم في هذا يلزمهم  
اما الترجيح بلا مرجح واما التسلسل  
فكذلك في قولهم انه لا بد لامكانها  
من ابتداء يلزمهم اما هذا واما هذا  
والقول بالترجيح بلا مرجح تام متنع  
وهم منفقون على أن الترجيح بلا  
فاعل مرجح متنع لكن

وان عقوبة الواحد منهم تضاعف وتضاعف حسناته كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما بين أن كرامة الله تعالى لعباده اغماها بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لأفضل لعربي على عجمي ولعجمي على عربي ولأولاد سود على أبيض ولأبيض على أسود إلا بالتقوى الناس من آدم وأدم من رباب وقال ان الله تعالى أذهب عنكم عيبه الجاهلية ونقرها بالأباء الناس رجال من مؤمن نقي وفاجر شقي فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك سبب لرحمة الله تعالى عليهم بهذا النسب لان ذلك واجب أن يكون كل واحد من بني هاشم لأجل الامر بالصلاة عليه تعالى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ممن لم يصل عليه ألا ترى أن الله تعالى قال لتبنيهم صلى الله تعالى عليه وسلم خدمن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي الصحيحين عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم وان أبي أناه بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا فيه اثبات فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من كان ياتيه بالصدقة ولا يلزم من هذا أن يكون كل من لم ياتيه بصدقة لفقره دون من أتاه بصدقة وصلى عليه بل قد يكون من فقراء المهاجرين الذين ليس لهم صدقة يأتونه بهما من هو أفضل من كثير من أتاه بالصدقة وصلى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة أفضل من بعض من يعطيها وقد يكون فيمن يعطيها أفضل من بعض من يأخذها وان كانت اليد العليا خيرا من اليد السفلى والفضيلة تنوع لا تستلزم أن يكون صاحبها أفضل مطلقا ولهذا كان في الاغنياء من هو أفضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو أفضل من جمهور الاغنياء فابراهيم وداود وسليمان ويوسف وأمثالهم أفضل من أكثر الفقراء وعيسى ونحوهما أفضل من أكثر الاغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكثركم عند الله أتقاكم فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقا واذ اتساوى اثنان في التقوى استويا في الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما غنيا والآخر فقيرا وسواء كانا عربين أو عجميين أو قرشيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صنف والآخر من صنف آخر وان قدر أن أحدهما له من سبب الفضيلة ومنفعتها ما ليس للآخر فاذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان أفضل ممن لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها فالعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر أفضل من الفاجر وان كان الفاجر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوي وان كان ذلك يقدر على الاعيان أكثر من المؤمن القوي وبهذا تزل شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الأمور

لا يشترطون تمام ما به يكون مرجحا بل يقولون يحصل المرجح التام من غير حصول الرجحان بدون المرجح التام بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين

تم الجزء الثاني وبسأله الجزء الثالث وأوله (قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم متناه

تم الجزء الثاني من منهاج السنة لشيخ الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث وأوله

(قال الرافضي أن الامامة لما رأوا فضائل

أبي المؤمنين إلى آخره)







47A1  
-51A

